د. حسان حلاق

قضايا العالم العربي





دار النهضة العربية

الدكتور حسان حلاق

قضايا العالم العربي

القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والأمنية والتربوية والثقافية

وقضايا الإصلاح والتحديث ومشروع الشرق الأوسط الكبير


دار النهضة العربية

رقم الكتاب :1387
اسم الكتاب :قضايا العالم العربي
المؤلف : د.حسان حلاق
الموضوع : تاريخ واجتماع
سنة الطبع : 2016م. 1437هـ/. ط 4 - (مزيدة ومنقحة)
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 480

تلفون : 854161 - 1 - 961 +
فاكس : 833270 - 1 - 961 +
ص ب : 0749 - 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 - لبنان
بريد الكتروني: e-mail: darnahda@gmail.com

ISBN 9953-670-01- 4



دار النهضة العربية
بيروت - لبنان
منشورات : دار النهضة العربية
بيروت - شارع الجامعة العربية - مقابل كلية طب الاسنان
بناية اسكندراني رقم 3 - الطابق الأرضي والاول

الإهداء

إلى كل لبناني وعربي يتطلّع ويعمل من أجل نهضة ويقظة الأمة العربية.

إلى كل لبناني وعربي يؤمن بالحرية والديموقراطية والشورى والفضيلة والإيمان.

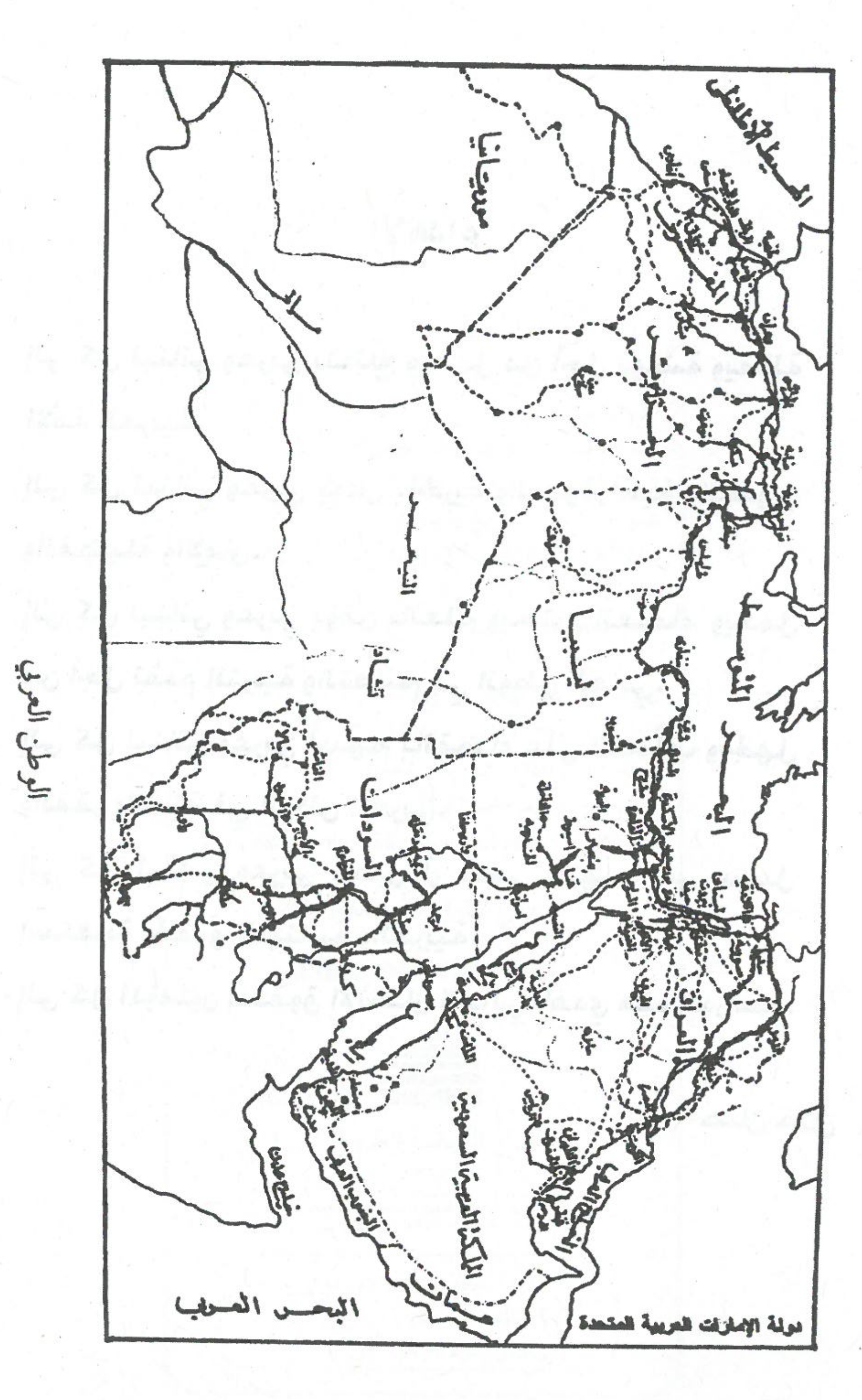
إلى كل لبناني وعربي يؤمن بالعلم ويحترم العلماء، ويعمل من أجل تقدّم التربية والتعليم في الوطن العربي.

إلى كل لبناني وعربي أسهم بالقضاء على التخلّف والجهل والفقر والأميّة في الوطن العربي.

إلى كل لبناني وعربي ناضل أو قضى شهيداً في سبيل استعادة الحقوق اللبنانية والعربية.

إلى كل المؤمنين بحقوق الإنسان العربي، أهدي هذه الدراسة.

حسان حلاق



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

يعاني المجتمع العربي في التاريخ الحديث والمعاصر من كثير من القضايا والمشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. وجزء كبير من هذه المعاناة تعود بجذورها إلى عهود الاستعمار الغربي وإلى وسائله وأساليبه الهادفة إلى تمزيق الأمة العربية وفك أوصالها والقضاء على وحدتها السياسية والاقتصادية. وبالرغم من أن الدول العربية نالت استقلالها، وتمكنت من السيطرة على ثرواتها، وباتت قوة اقتصادية كبرى في العالم، غير أن هذه الدول ما تزال تواجه العديد من المشكلات بأنواعها وأشكالها المتعددة، ونحن كعرب نتحمل مسؤولية كبرى عما تعاني منه الشعوب العربية من قضايا ومشكلات متنوعة.

وفي تاريخنا المعاصر واجه العرب منذ العهد العثماني حتى اليوم القضية الفلسطينية التي تمثل أخطر قضية واجهتها الأمة العربية، بعد قضية الأندلس؛ لأن الاستعمار والصهيونية عمدا إلى تهويد الأرض وطرد الشعب، وبذلك تعتبر "فلسطين أندلس الشرق". غير أن الشعب الفلسطيني ما يزال يقاوم في فلسطين العربية في إطار الانتفاضة وثورة الحجارة والمقاومة لتحرير أرضه وشعبه وإقامة دولته المستقلة.

وفي تاريخنا المعاصر واجهت الأمة العربية قضية خطيرة أخرى، هي القضية اللبنانية، التي كادت أن تصبح كالقضية الفلسطينية، لولا الجهود العربية والدولية الحثيثة المكثفة لإنهاء الأزمة اللبنانية التي اندلعت منذ عام 1975، وما يزال

لبنان يعاني من تداعيات هذه القضية، حيث شهد اعتداءات إسرائيلية عدوانية بين 12 تموز (يوليه) - 14 آب (أغسطس) 2006. علماً أن الجذور التاريخية للقضية اللبنانية تمتد في عمق التاريخ اللبناني منذ العهد العثماني. ولئلا يصبح "لبنان فلسطين الشرق" انطلقت المقاومة الوطنية والإسلامية لتحرير الجنوب اللبناني والبقاع الغربي حيث تم التحرير في أيار (مايو) عام 2000، وانطلق الوطنيون لإقامة نظام لبناني يقوم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين، غير أن أخطر ما يواجه لبنان هو العدو الإسرائيلي الذي عاود اعتداءاته صيف 2006. كما واجهت الأمة العربية قضية خطرة لم يشهد التاريخ العربي الحديث مثيلاً لها، ألا وهي قضية اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من آب (أغسطس) 1990، وما تلاها من حرب الخليج عام 1991، ومن ثم تعرض العراق للاحتلال الأميركي عام 2003، وسقوط نظام صدام حسين. غير أن الزلزال الذي أصاب لبنان والعرب والعالم في الصميم، إنما تمثل باستشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005، تلك الحادثة النكراء التي ما تزال مؤثرة في الضمير اللبناني والعربي والعالمي.

ورأينا من المفيد دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية واللغوية والإصلاحية في العالم العربي، بما فيه قضايا المرأة والطفولة والأمية والتربية والتعليم، وقضايا الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وقضايا نظرة الغرب إلى العرب، وقضايا الفساد في العالم العربي، وقضايا ومشكلات الإصلاح والتحديث ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد وسبل مواجهته، وملامح من الثورات العربية التي أطلق عليها ثورات الربيع العربي.

كما خصصت دراسات لقضايا لبنان الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، بما فيه نتائج الحرب اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية، ومشكلات الهجرة، والتهجير، وقضايا الثقافة والتعددية.

إننا في هذه الدراسات حول قضايا المجتمع العربي، حاولنا معالجة الجذور التاريخية لتكون المجتمع العربي الأول، ودراسة جغرافية الوطن العربي وأهميته

الاستراتيجية والاقتصادية، ومشروعات التكامل في المجتمع العربي. كما اخترنا نماذج من القضايا والمشكلات العربية في مقدمتها: القضية اللبنانية واشكالياتها وبعض قضاياها ومشكلاتها المطروحة على بساط البحث، والجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ونظراً لأهمية قضية اجتياح العراق لدولة الكويت وتداعياتها فقد رأينا من المفيد أيضاً أن يطلع القارىء والباحث في المجتمع العربي على قضية حروب الخليج وتداعياتها، بما فيه الأزمة الراهنة، وقضية المياه في العالم العربي والأخطار الإسرائيلية، فضلاً عن قضايا الخصخصة في العالم العربي.

لقد جهدنا في هذه الدراسات المتواضعة أن يطّلع القارىء والمواطن العربي على بعض مشكلاته الكبرى، حتى يتسنى لكل منا أن يستفيد من الماضي والحاضر لبناء المستقبل: المستقبل العربي الزاهر، المستقبل العربي الذي يجب أن يشكل مفصلاً تاريخياً مهماً، وجداراً صلباً ما بين التخلف والتنمية، وبين الجهل والعلم، وبين الضعف والقوة، وبين التجزئة والوحدة، وبين التسلط والتحرر، والحرية والديمقراطية مقدمة للنهوض العربي الشامل.

حسان حلاق

بيروت المحروسة في 1/ 9/ 2006

و

بيروت المحروسة في 1/1/ 2016

القسم الأول

القضايا الاجتماعية
والتربوية والثقافية والإصلاحية
في العالم العربي

الفصل الأول: جغرافية العالم العربي وأهميته الاستراتيجية
الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية للعالم العربي
الفصل الثالث: قضايا الثقافة واللغة العربية في العالم العربي
الفصل الرابع: قضايا المرأة والطفولة والأمية والتربية في العالم العربي
الفصل الخامس: قضايا الجاليات العربية والإسلامية في الغرب
الفصل السادس: قضايا نظرة الغرب إلى العرب، وسبل مواجهتها
الفصل السابع: قضية الفساد في العالم العربي
الفصل الثامن: قضايا الإصلاح والتحديث في العالم العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد
الفصل التاسع: سبل مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد

الفصل الأول

جغرافية العالم العربي وأهميته الاستراتيجية

جغرافية العالم العربي وخصائصه وسكانه وثرواته:

يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، في بقعة بين غرب آسيا وشمال أفريقيا من خليج البصرة شرقاً إلى ساحل المحيط الأطلسي، ومن جبال طوروس شمالاً إلى حدود المنطقة الإستوائية جنوباً، بمساحة تزيد على أربعة عشر مليون كيلومتر مربع، كما يمتد في مسافة لا تقل عن سبعة آلاف كيلو متر من شواطىء الأطلسي إلى خليج عمان، أي ما يعادل 1/6 محيط الكرة الأرضية. أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساحة في أفريقيا والباقي في آسيا. وبذلك تزيد مساحة الوطن العربي مساحة الولايات المتحدة الأميركية، بل ومساحة القارة الأوروبية بما في ذلك روسيا الأوروبية. ويقع الجزء الأكبر من الوطن العربي ضمن المنطقة المعروفة اليوم بالشرق الأوسط[1].

ويتألف العالم العربي من (22) دولة، انضمت تباعاً إلى جامعة الدول العربية التي تأسست في عام 1945 في الاسكندرية. وقد وقع على ميثاقها في تلك الفترة كل من مصر ولبنان والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا والمملكة العربية السعودية واليمن. ثم انضمت إليها ليبيا عام 1953، والسودان عام 1956، والمملكة المغربية وتونس عام 1958 والكويت عام 1961 والجزائر

---

1 - د. إسماعيل محمد هاشم: دراسات في المجتمع العربي، ص 5، كتاب المجتمع العربي مجموعة من الأساتذة، ص 21: محمود الشرقاوي: المجتمع العربي، ص 5 - 8.

عام 1962، وجمهورية جنوب اليمن الشعبية عام 1968[1] والبحرين وقطر وعُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 وموريتانيا عام 1972، والصومال عام 1973 ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976، وجيبوتي عام 1977[2]. وبالرغم من تعدد الدول العربية اليوم، غير أن المجتمع العربي يعود بجذوره التاريخية إلى أصول مشتركة تتمثل في مقومات المجتمع الأساسية وهي: بقعة الأرض (Territory)، الشعب أو السكان (Population)، اللغة والثقافة المشتركة (Culture)، الدين (Religion)[3].

ومن الأهمية بمكان القول، إن ضخامة سكان الوطن العربي وضخامة مساحته، وضخامة ثرواته لا سيما الثروة البترولية والموقع الاستراتيجي، كلها جملة عوامل أدت إلى زيادة وزنه السياسي. ثم إن هذه الكتلة البشرية يمكن أن تشكل وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية، تستطيع بواسطتها أن تؤلف قوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد السوفياتي أو أوروبا. لذلك حرص الغرب منذ عام 1907 في مؤتمر "كامبل بانرمان" على التخطيط لتقسيم العالم العربي وإيجاد "دولة عازلة" (Puffer State) تمثلت عام 1948 بالكيان الصهيوني[4].

ويتبين أيضاً أهمية المنطقة من خلال أزمة اجتياح العراق للكويت في الثاني من آب (أغسطس) 1990، وما تمخض عن هذا الاجتياح من استقدام قوات أميركية وفرنسية وبريطانية واسترالية وأوروبية وإفريقية وشارك العرب بقوات مصرية وسورية ومغربية وشاركت بعض الدول الإسلامية بقوات باكستانية وبنغلادشية وسواها مع طائراتها وبوارجها لحماية المملكة العربية السعودية ودول الخليج

---

1 - توحدت اليمن الشمالية واليمن الجنوبية مجدداً في شباط (فبراير) عام 1990.

2 - المنجد، ص 207.

3 - يدين 93 % من سكان الوطن العربي بالدين الإسلامي، ولا يعني ذلك أن السكان من غير المسلمين ليسوا من المجتمع العربي فالتباين في الأديان لا علاقة له بالقومية. ثم إن جميع أفراد المجتمع العربي يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية.

4 - للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع أنظر: حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 - 1909، ص 221 - 223.

وحماية النفط في هذه المنطقة المهمة من العالم، وفي محاولة لرد العراق عن احتلاله للكويت[1].

ويلاحظ بأن دول الوطن العربي تقع في قارتي آسيا وأفريقيا، بين درجتي عرض 37,4 شمالاً، فإذا استثني جنوب السودان، كان معنى هذا أن الوطن العربي يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية وبين المنطقة المعتدلة الباردة والمنطقة الباردة. كذلك يقع الوطن العربي في منطقة التقاء العالم القديم، وتلتقي عنده وخلاله البحار الدافئة بالبحار المعتدلة وما ورائها من باردة، ومن ثم فهو أيضاً وسط البحار: المحيط الهندي الذي يمتد بذراعيه إلى البحر الأحمر والخليج العربي اللذان يمتدان إلى الشمال. بالإضافة إلى دول عربية عديدة تقع على البحر المتوسط. وتلتقي هذه الدول بصورة أو بأخرى بالدول العربية الأخرى وبدول الشرق والغرب. ولا شك بأن قناة السويس - بالإضافة إلى البترول العربي - أعطت مصر والوطن العربي ميزة استراتيجية واقتصادية مهمة، ولكن تبين بأن ميزات الوطن العربي خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، كانت ميزة وفي الوقت نفسه كانت عبئاً، نتيجة الأطماع الأجنبية بمواقع وثروات العالم العربي. ولهذا حرصت مصر عام 1956 على تأميم قناة السويس، لتكون قناة مصرية بإدارة مصرية، بعد أن كان الإنكليز والأجانب يستغلون خيراتها.

أما فيما يختص بالبترول العربي، فلا يزال حتى اليوم - وسيبقى إلى أجل بعيد - ميزة استراتيجية واقتصادية وسياسية وعسكرية مهمة، باعتباره مصدراً أساسياً للطاقة وما يستتبع ذلك من صناعات وتكنولوجيا متطورة، وباعتباره مادة استراتيجية - سياسية، ذلك أن بإمكان العرب توظيفه كأداة سياسية ضاغطة، وهذا ما حدث بالفعل إبان حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973 حيث قرر العرب خفض إنتاج النفط، كما مارس الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية ضغوطاً وحظراً نفطياً على الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا

---

1 - أنظر الأخبار والدراسات الواردة في الصحف اللبنانية والعربية والدولية حول أزمة الخليج منذ آب (أغسطس) 1990.

المتحالفة مع الكيان الصهيوني ومنها هولندا، بهدف تحسين موقع مصر والدول العربية في فترة الحرب، ومن ثم في فترة المفاوضات. رداً على إنحياز الولايات المتحدة الكامل لإسرائيل[1].

وإذا ما حاولنا دراسة أهمية البترول في الحروب الحديثة والمعاصرة فإنه يتبين لنا أن تفوق الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، والحرب العالمية الثانية 1939 - 1945، إنما يعود إلى تفوقهما البترولي على دول المحور، فقد كان تحت أيديهما بترول العالم الجديد، ويسيطران على بترول الشرق الأوسط. وقد أثرت قلة البترول لدى دول المحور على خططها العسكرية سواء اليابان أو ألمانيا، حتى أن اليابان اضطرت للوصول إلى أندونيسيا للسيطرة على بترولها، كما أن ألمانيا زحفت بجيوشها إلى القوقاز للسيطرة على بترولها، فعرضت جيوشها لخطر كبير[2]

من هنا يدرك الدارس أهمية البترول في المجتمع العربي والمجتمع الدولي. فالعالم العربي هو مركز الثقل الجديد لبترول العالم، فهو يمتلك أكثر من 50 % من احتياطي البترول العالمي. ويكفي القول بأن السعودية وحدها تنتج يومياً أكثر من 9 مليون برميل حسب إحصاء 2015، وتختزن في باطن أرضها أكثر من (25 %) أو ما يعادل ضعف احتياطي الولايات المتحدة الأميركية. بالإضافة إلى أن العالم العربي يمثل المنطقة الأولى في الإنتاج العالمي، بل إنه منذ عام 1940 كان إنتاجه يمثل عشرة ملايين طن، ثم ارتفع عام 1965 إلى أربعمائة ممليون طن، وقارب عام 1966 خمسمائة مليون طن، بينما بلغ الإنتاج (651) مليون طن عام 1982، وقارب عام 1988 (756) مليون طن[3] وقد تراجع بسبب أزمة الخليج واجتياح العراق للكويت عام 1990. ومن مزايا البترول العربي

---

1 - أنظر: د. أحمد طربين: التجزئة العربية. كيف تحققت تاريخياً؟ ص 292، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1987.

2 - محمد عبد الغني سعودي: الوطن العربي، ص 160، دار النهضة العربية ببيروت 1967.

3 - د. سارة منيمنة: في جغرافية الوطن العربي، ص 388.

ورغبة الغرب في استغلاله واستثماره انخفاض تكاليفه عن أية منطقة بترولية أخرى، ويعود سبب ذلك إلى التكوينات الجيولوجية في المنطقة العربية، وغزارة الآبار وطبيعة الإمتيازات للشركات الأجنبية، فضلاً عن انخفاض تكاليف الأيدي العاملة. أضف إلى ذلك ضخامة الفائض البترولي العربي للتصدير، نظراً لقلة الاستهلاك المحلي إذ ما قيس بالإنتاج، فقد كان المستهلك محلياً لا يتعدى 11 % من مجموع الإنتاج، في حين أن 89 % يصدر إلى الخارج.

ولا بد من الإشارة إلى أن اشتداد الطلب على البترول العربي، يأتي من الدول الصناعية التي تعتبره حاجة ملحة لإنتاجها الصناعي والتكنولوجي، ويأتي في مقدمة هذه الدول: الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان والشرق الأقصى وسواها. وما يميز البترول العربي عن سواه موقع آباره وهو الموقع المتوسط للوطن العربي بين قارات ثلاث هي: أوروبا وآسيا وافريقيا، علماً أن هذه القارات الثلاث تتميز بحرمانها من الأرصدة البترولية الضخمة. وللدلالة على أهمية موقع البترول العربي بأن المسافة من كركوك إلى بريطانيا تصل إلى حوالي (2250) ميلاً تقريباً، بينما المسافة من خليج المكسيك إلى بريطانيا تبلغ حوالي (4400) ميلاً[1].

ولكن من الأهمية القول، ضرورة استثمار وتوظيف بترول العالم العربي، في مختلف المجالات والأنشطة الأساسية الكفيلة بنهضة الأمة العربية في الميادين الصناعية والزراعية والمهنية، وفي ميادين التربية والتعليم والتحديث، وفي مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية.

---

1 - للمزيد من التفصيلات أنظر: د. محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص 160 - 170.

الإنتاج العالمي للنفط الخام 2001 - 2005 ويظهر من خلاله أهمية إنتاج النفط العربي.

أكبر 20 دولة منتجة للنفط 2013

ترتيب الدول	الدول	الإنتاج اليومي	النسبة من إنتاج العالم%
	العالم	84,820,000	100
1	روسيا	10,900,000	12.9
2	السعودية	9,900,000	11.7
3	الولايات المتحدة	8,453,000	10.0
4	إيران	4,231,000	5.0
5	الصين	4,073,000	4.8
6	كندا	3,592,000	4.2
7	العراق	3,400,000	4.0
8	الإمارات	3,087,000	3.6
9	فنزويلا	3,023,000	3.6
10	المكسيك	2,934,000	3.5
11	الكويت	2,682,000	3.2
12	البرازيل	2,633,000	3.1
13	نيجيريا	2,525,000	3.0
14	النرويج	1,998,000	2.4
15	الجزائر	1,885,000	2.2
16	أنجولا	1,840,000	2.2
17	كازاخستان	1,635,000	1.9
18	قطر	1,631,000	1.9
19	المملكة المتحدة	1,099,000	1.3
20	كولومبيا	1,011,992	1.2
الإجمالي	20	72,532,992	85.5

ويلاحظ من خلال الجدول المشار إليه، بأن المملكة العربية السعودية، وحسب إحصاء عام (2013) هي ثاني دولة منتجة للنفط في العالم، من بين أكبر (20) دولة منتجة للنفط في العالم، كما أن العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر وقطر هي في عداد العشرين دولة الأكثر إنتاجاً بين دول العالم.

الفصل الثاني

الأهمية الإستراتيجية للعالم العربي

شكّل الوطن العربي ويشكل وحدة "جيوبوليتيكية Géo – Politique مهمة في العالم كله منذ التاريخ القديم وامتداداً إلى التاريخ المعاصر الذي نعيشه، فالأحداث الكبرى الحاسمة وقعت فيه لأنه وسط العالم، والمؤثرات الحضارية انطلقت منه أو مرّت عبره وبواسطته إلى أنحاء الأرض لأن الرسالات السماوية هبطت في أرضه ما بين الجزيرة وبلاد الشام ومصر، وانطلقت منه لهداية بني البشر. لذلك كانت الأرض العربية محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ نشوء الحضارة الأولى في وادي النيل وبلاد الرافدين، وصولاً إلى الغزوة الصهيونية المعاصرة. وما بين التاريخ القديم والمعاصر ترابط وثيق في كثير من الأحداث الواقعة على الأرض العربية.

المركز الوسطي:

في قلب العالم القديم، يقع الوطن العربي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويصل عبر طُرقه البرية والبحرية بين البلدان والقارات، فهو طريق التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، وهو الموصل جنوباً إلى العمق الأفريقي وشرقاً إلى آسيا، ثم هو المطلّ غرباً عبر الأطلسي إلى العالم الجديد المتمثل بالقارة الأميركية.

وليس غريباً أن تبدأ التجارة البحرية من الأرض العربية بواسطة الأساطيل، وأن تتحول مدن السواحل إلى مراكز تجارية مهمة، وأن تمر الجيوش وتتلاقى هنا في قلب العالم. لقد ارتبطت السياسة الدولية، وستبقى مرتبطة، بموقع الوطن العربي الذي يحتّم عليها أبعاداً إستراتيجية خطيرة.

الإتساع الجغرافي:

استعصت الأرض العربية على الطامعين والغزاة، فلم يخضعوها كاملة لاتساع مساحتها الجغرافية. هكذا وقفت الإمبراطورية الفارسية في أواسط الألف الأول قبل الميلاد دون الوصول إلى الجزيرة والمغرب العربي، وعجز الإسكندر المقدوني عن دخول الجزيرة وأقسام كبرى من مصر والمغرب العربي رغم انتصاراته الحربية في آسيا الصغرى على الفرس، وامتدت الإمبراطورية الرومانية خلال خمسمائة عام قبل الميلاد من أوروبا إلى آسيا الصغرى والقسم الأكبر من بلاد الشام وأجزاء من مصر الساحلية وصولاً إلى المحيط الأطلسي. لكنها لم تتوغّل إلى العمق العربي، واقتصرت امبراطورية تيمورلنك في سيطرتها على الجزء الشرقي من بلاد الشام، وضمت دولة المماليك بلاد الشام ومصر وجزءاً من الحجاز فقط، واتسعت السيطرة العثمانية ابتداءً من عامي 1516 - 1517 على الأرض العربية في بلاد الشام والحجاز واليمن والأجزاء الساحلية من مصر وليبيا وتونس والجزائر دون أن تصل إلى نجد والربع الخالي وحضرموت والسودان ومراكش وجنوب المغرب العربي.

وحدة الأمن العربي:

عبر التاريخ، كان سقوط جزء من الأرض العربية يهدّد باقي الأجزاء بالسقوط، وكانت الثورات التحررية ضد الغزاة تنتقل من جزء إلى آخر ومن منطقة إلى منطقة، وشكّلت بلاد الشام ومصر عقدة الأمن العربي وبوابته ودرعه الأول.

فمن عصر الراشدين، إلى الأمويين والعباسيين، إلى الطولونيين والإخشيديين،

إلى الفاطميين، وإلى الأيوبيين، إلى المماليك، إلى العثمانيين... بل قبل ذلك بكثير منذ أن امتدت الامبراطورية الفرعونية إلى بلاد الشام وآسيا الصغرى، كان الدفاع عن مصر يبدأ من بلاد الشام، وكانت مصر وسوريا وحدة أمنية لا تتجزأ وتشكّل خط الدفاع الأول عن العمق العربي والأطراف العربية.

وكما تأكدت هذه القاعدة مع تحوتمس الفرعوني، تكررت في حطين وعين جالوت، ثم عادت لتقفز إلى أذهاننا مجدداً في حرب تشرين عام 1973.

لذلك تعرضت الأرض العربية لمحاولات الغزو من الجنوب بواسطة الأحباش، ومن الشرق بواسطة الفرس ثم المغول، ومن الشمال والغرب بواسطة البيزنطيين والصليبيين والإستعمار الغربي الحديث، ومن وسطها عبر الإستيطان الصهيوني في فلسطين.

دائماً كانت الأطماع الاستعمارية توجه ضد مجمل الأرض العربية في المشرق والمغرب، وكان الدفاع العربي ينتصر إذا كان موحداً، وينهزم في ظل التجزئة.

الثروات الطبيعية:

منذ أن كان وادي البقاع بمثابة إهراء روما للقمح، كانت بلاد الشام مقصد السيطرة الإستعمارية لخصوبة أرضها وازدهار زراعتها، وبقيت كذلك أثناء الغزو الصليبي حيث شجع تجار البندقية وجنوى وبيزا وغيرها من المراكز التجارية الأوروبية هذا الغزو للسيطرة على الثروات في الوطن العربي والشرق، بل اعتبر بعض المؤرخين أن الهدف الأساسي للحروب الصليبية كان هدفاً اقتصادياً يكمن في السيطرة على ثروات العرب. وإذا كانت تقف وراء الغزو الصليبي أهداف أخرى، غير أن الإفرنج نقلوا عن العرب زراعتهم وصناعتهم[1]، بعد أن كانوا قد نقلوا

---

1 ـ أخذ الإفرنج عن العرب زراعة قصب السكر والأرز والقطن والليمون والسمسم وغيرها. كما أخذوا صناعة الزجاج والحلي والمنسوجات والعقاقير والسجاد، وقام الصليبيون بتصدير الأقمشة من بلاد الشام إلى أوروبا. للمزيد من التفصيلات عن أثر الحضارة والعلوم العربية على أوروبا أنظر: د. حسان حلاق: العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

علومهم من الأندلس، ونشطت مرافىء عكا وصور واللاذقية وبيروت وطرابلس وإنطاكية والسويداء مقابل نابولي وبيزا والبندقية وجنوى ومرسيليا في أوروبا، حتى أن الرحالة العربي إبن جبير وصف النشاط التجاري قائلاً:

"واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك، وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض[1].

وإبان السيطرة العثمانية، منحت الإمتيازات للأوروبيين باستثمار الثروات الطبيعية العربية وإقامة مواقع نفوذ اقتصادية لها داخل الوطن العربي الذي رزح في تلك الفترة تحت ضغط التخلف من آثاره ومشكلاته.

ولما بزغ فجر البترول العربي، ذات الأهمية الإستراتيجية للأرض العربية، وزاد التأثير العربي في العلاقات الدولية خاصة بعد حرب تشرين 1973، وأصبح البترول - المادة الإستراتيجية الهامة - يشكل أساس الاقتصاد العربي في كثير من الأقطار العربية، وغدا الخليج العربي أو خليج الزيت، مركز التصدير النفطي الأول في العالم عبر البحر الأحمر وقناة السويس وصولاً إلى العالم الصناعي الغربي[2].

من هنا وجدنا الاهتمام الدولي الكبير بأوضاع الخليج العربي وما دار فيه من حرب بين العراق وإيران، والضغط الصهيوني والأميركي على الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر كي تسمح للأساطيل الأجنبية أن تقيم قواعدها العسكرية فيه[3].

---

1 - د. حسان حلاق، العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في بلاد الشام" في: مجلة "الموقف"، العدد 18، 1984 ص 69.

2 - سبعون في المئة من تجارة النفط في العالم - تطلق وتمر في الخليج العربي والبحر الأحمر، حسب إحصائيات القرن العشرين.

3 - احتلت بريطانيا عدن عام 1839، ثم احتلت مصر عام 1882 للسيطرة على البحر الأحمر وقناة السويس. وشكّل القرن الأفريقي المطلّ على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، عبر أرتريا وجيبوتي والصومال، أهمية استراتيجية كبرى، وقد تصارعت فيه القوى الدولية وما تزال. وتحاول إسرائيل ورغم توقيع معاهدة السلام مع مصر إيجاد مشكلات أمنية ملاحية لمصر، وقامت في فترة بوضع الألغام أمام السفن التجارية في البحر الأحمر.

التحديات الإستعمارية:

كشفت تجربة محمد علي باشا في القرن التاسع عشر عن وحدة الأمن العربي، والعلاقة الثنائية المصرية - السورية في صيانة هذا الأمن، كما أكدت دور مصر الريادي وأهمية مصر الاستراتيجية في الوطن العربي، ودورها الريادي على مستوى العمل القومي المشترك. هذا ما دفع الدول الاستعمارية إلى فرض معاهدة لندن عام 1840 التي أرادت عزل مصر عن أمتها العربية[1]. فقد اتفقت هذه الدول رغم التنافس الإنكليزي - الفرنسي على إبعاد مصر عن ممارسة دورها.

وإمعاناً في ضعف العرب، كانت بريطانيا قد احتلت مسقط عام 1800، ثم عدن عام 1839 ثم مصر عام 1882، ثم السودان عام 1894، وواكبتها فرنسا باحتلال الجزائر عام 1830، ثم تونس عام 1880، ثم فرضت الحماية على مراكش عام 1912، وفي هذا العام احتلت إيطاليا الأراضي الليبية.

لقد أراد الإستعمار الغربي تجزئة الوطن العربي، فقام بتكريس كيانات سياسية منفصلة، وحرّك التناقضات الإثنية المصطنعة من طائفية وعرقية[2]، ومهّد لإخضاع الوطن العربي إلى نظام الإنتداب والتجزئة السياسية التي كرستها إتفاقيات "سايكس - بيكو" و "سان ريمو".

أ - الحدود الوهمية:

قضت المادة الأولى من إتفاقية سايكس - بيكو 1916 بسيطرة فرنسا على سوريا ولبنان وانكلترا على العراق. وجاء في المادة الخامسة:

---

1 - فرضت الدول الأوروبية عام 1840 معاهدة لندن على محمد علي باشا، التي قضت بالإستقلال الذاتي في إطار السيادة العثمانية، مقابل الإنعزال عن المحيط العربي.

2 - دعمت بريطانيا الدعوة للفرعونية في مصر، وحرّكت فرنسا الدعوات إلى الفينيقية في لبنان والبربرية في المغرب العربي. واثار الاستعمار الغربي النعرات الطائفية وادعى حماية الأقليات المسيحية، ووفدت موجة التغريب إلى الوطن العربي تحت لواء الإستشراق والمستشرقين.وها هو يعود العالم العربي من جديد إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية في ظل ما أطلق عليه خطأ "ثورات الربيع العربي" منذ عام 2010.

"تكون إسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية[1]".

وبعد أربع سنوات قضى مؤتمر "سان ريمو" 1920 بتقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام: فلسطين تحت الانتداب الإنكليزي (مع الإلتزام بتنفيذ وعد بلفور)، وسوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، والعراق تحت الإنتداب الإنكليزي.

هكذا مهّدت هذه الإتفاقيات إلى إقامة دول مستقلة في بلاد الشام، بعدما كانت موحدة سياسياً، وخضع تخطيط الحدود بينها إلى مزاجية الاستعمار ومساوئه. وهكذا خطط الحدود العراقية ـ السورية الإتفاق الفرنسي ـ البريطاني في 22/ 12/ 1920، وبقي الاختلاف الإستعماري على منطقة جبل سنجار حتى عام 1922، ووضع اتفاق فرنسي ـ بريطاني آخر في العام نفسه للحدود السورية الأردنية، ثم حددت في بروتوكول باريس عام 1931، كذلك حدّد اتفاق فرنسي ـ بريطاني في 23/ 12 /1920، كذلك حدّد اتفاق فرنسي ـ بريطاني في 23/ 12/ 1920 الحدود السورية ـ الفلسطينية، ولم يتم ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا على اعتبار أن الانتداب واحد للدولتين.

وفي الجزيرة العربية لم تخطط الحدود بصورة نهائية بين المملكة العربية السعودية، واليمن وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وما يزال هذا الوضع مستمراً، كما لا يوجد ترسيم دقيق للحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية. مما ينفي عن الحدود السياسية القائمة بين الأقطار العربية صفة الديمومة، خاصة وأنها ليست حدوداً طبيعية قائمة، بل تدخلت في تخطيطها وترسيمها المصالح الإستعمارية المتعددة والمختلفة لمنع العرب من تحقيق وحدتهم السياسية.

ب ـ اقتطاع عربستان:

بموجب معاهدة أرضروم الثانية عام 1846 بين إيران والدولة العثمانية، وبمشاركة بريطانيا وفرنسا، وعد الباب العالي من جهته باعتبار مدينة المحمرة

1 ـ وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي"، الجزء الأول، ص 39.

وجزيرة الحيد والمرسى ولنكاركة وباقي الأرضي الواقعة شرقي شط العرب تابعة للممالك الإيرانية، بعد أن قام العثمانيون بحملة عسكرية ضد إمارة المحمرة عام 1837 التي كان يحكمها الحاج جابر يوسف، ومنذ ذلك التاريخ أطلقت إيران إسم عربستان[1] على إمارة المحمرة التي تعتبر إمتداداً طبيعياً لشط العرب والتي بقيت إمارة عربية حتى سنة 1925، ثم ضمتها إيران إلى أراضيها.

ج ـ سلخ لواء الإسكندرون:

تقع مدينة الإسكندرون على خليج شمالي غربي سوريا، وبقيت هذه المنطقة المحيطة المعروفة بلواء الإسكندرون[2] جزءاً من الأرض العربية إلى أن استولت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بدعم من بريطانيا وفرنسا، على إقليم أضنه وأجزاء من ولاية حلب (عينتاب ومرعش) ومناطق من الجزيرة العليا (أورفه وماردين وديار بكر). وما يزال هذا الموضوع قائماً حتى اليوم.

د ـ احتلال أرتيريا:

كما خضعت أرتيريا ـ المطلة على مضيق باب المندب والمسكة بالطرف الجنوبي الغربي للبحر الأحمر ـ للإستعمار الإيطالي الذي استولى كذلك على جزء من الصومال المجاور، وفي عام 1952 أجبرت على الدخول في اتحاد

1 ـ تبلغ مساحة إقليم عربستان 150 ألف كيلو متراً مربعاً، ويسكنه أكثر من ثلاثة ملايين نسمة كان جزءاً من جنوب العراق منذ عهد السومريين، وكان يتبع لواء البصرة.
يعمل سكان عربستان بالزراعة، وتختزن أرضه البترول، ومن أهم مدنه: المحمرة (خرمشهر) الناصرية (الأهواز)، مسجد سليمان والخفاجية.
قامت جبهة تحرير عربستان عام 1956 تطالب بالتحرر من السيطرة الإيرانية، وما يزال سكان عربستان متمسكين بلغتهم وتقاليدهم العربية.

2 ـ يسكن لواء الإسكندرون عرب أقحاح، ويشتهر بالزراعة (الحمضيات والقطن والخضار)، وتكسوه الغابات التي تبلغ شواطىء البحر: من أشهر أنهاره نهري جيحان وسيحان، ويشتهر بمينائي الإسكندرون ومرسين.

فدرالي مع الحبشة، وفي عام 1962 قامت الحبشة باحتلالها واعتبارها جزءاً من أراضيها، فأعلن سكانها العرب الكفاح المسلح ضد الحبشة[1]، وبقيت قضية أرتيريا متصلة بقضايا القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر والمحيط الهندي، فأخذت أبعاداً دولية متشابكة، وشكّلت قضيتها وما تزال أهمية إستراتيجية عربية في مجال الأمن القومي العربي.

هـ ـ مشكلة الصحراء:

سيطرت إسبانيا على منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب ـ الصحراء المغربية ـ منذ عام 1880، وعلى المنطقة الساحلية من شمال المغرب، أي أن الإسبان كانوا قد مكنوا نفوذهم على الشريط الساحلي الأطلسي في الجزء الشمالي الغربي لأفريقيا، بالإضافة إلى استيلائهم على المعادن والثروات الطبيعية التي تزخر بها الأراضي المغربية.

وبالتواطؤ مع القوى الإستعمارية الدولية، حاول الإسبان إيجاد كيان سياسي مستقل لتلك المنطقة التي عرفت باسم الجمهورية الصحراوية[2]، كما احتفظوا بمنطقتي سبتة ومليلة المغربيتين، فنشب نزاع مثلث بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول مصير الصحراء، وازدادت التدخلات الدولية في تلك المشكلة، مما هدّد منظمة الوحدة الإفريقية، وأضعف التضامن العربي منذ منتصف السبعينات.

الإستيطان الصهيوني:

وإذا كان الإستعمار الغربي قد غزا الأرض العربية وفتّتها سياسياً، فإنه مكّن في الوقت نفسه الحركة الصهيونية من إغتصاب أرض فلسطين، وقد عبّر عن

1 ـ سكان أرتيريا من العرب الذين وصلوها عبر مضيق باب المندب، من مدنها: أسمرة ومصوع ومرسى فاطمة وكيرن.

2 ـ تبلغ مساحة هذه الصحراء 266 ألف كيلو متر مربعاً، ويغطيها عدد قليل من السكان، وهي غنية بالحديد والفوسفات.

أهدافه العدوانية ضد الوجود القومي العربي، بوضوح وصدق في آن، في مؤتمر "كامبل بانرمان" أو مؤتمر "لندن" عام 1907 إذ جاء في المقررات:

"إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة".

وأضافت هذه المقررات:

"هناك خطر مهدد يكمن في البحر المتوسط بالذات باعتباره همزة الوصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية بصفة خاصة شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللغة، وكل مقومات التجمع والترابط، ذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة، فماذا تكون النتيجة لو نقلت هذه المنطقة الوسائل المدنية ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية وانتشر التعليم والثقافة... وإذا حدث ذلك فسوف تحلّ حتماً الضربة القاضية بالامبراطوريات القائمة[1].

لا لبس ولا غموض في هذه المقررات حيث:

ـ إن المنطقة القريبة من قناة السويس تشكّل الجسر الذي يربط بين أوروبا، والعالم القديم والبحر المتوسط معاً.

ـ وأن هناك شعب واحد ـ الشعب العربي ـ يعيش على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، موحد التاريخ والدين واللغة...

ـ وأن لدى هذا الشعب نزعات ثورية وثروات طبيعية كبيرة، وحفاظاً على المصالح الإستعمارية في تلك المنطقة، لا بد من إبقاء الشعب العربي في دوامة التجزئة والتخلف، وذلك يكون باغتصاب فلسطين. هكذا التقت المصالح الإستعمارية مع الصهيونية في اغتصاب فلسطين، فكان وعد بلفور الذي جاء فيه:

"إن حكومة صاحبة الجلالة ـ ملكة بريطانيا ـ تنظر بعين العطف إلى تأسيس

1 ـ "وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي"، ـ ص 48. أنظر أيضاً: د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 ـ 1909، ص 221 ـ 223.

وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية[1].

لقد أتى وعد بلفور ليحقق غرض الصهيونية المعلن في مؤتمر "بال" 1897 للوكالة اليهودية، والذي قرر":

"إن غرض الصهيونية هو تأسيس وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام..؟"[2].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الجشع الإستعماري على الأرض العربية كان قبل هذه الأحداث والتطورات الحديثة، فقد أظهرت الغزوات الصليبية جانباً منه، ثم أتى نابليون لاحتلال القاهرة عام 1798 ـ العاصمة الطبيعية للعرب كما قال ـ بعد أن اجتمع بالشخصيات اليهودية الفرنسية. ووجهوا بياناً إلى يهود العالم جاء فيه:

"... أما البلاد التي ننوي إخضاعها بالإتفاق مع فرنسا فهي إقليم الوجه البحري من مصر مع حفظ منطقة واسعة المدى يمتد خطها من مدينة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر. فهذا المركز الملائم أكثر من أي مركز في العالم يجعلنا بواسطة سير الملاحة من البحر الأحمر قابضين على ناحية تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقيا الجنوبية والشمالية... ثم إن مجاورة حلب ودمشق لنا تسهّل تجارتنا، وموقع بلادنا على البحر المتوسط يمكّننا من إقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وايطاليا واسبانيا وغيرها من بلدان أوروبا.

ولما كانت بلادنا في موقع من العالم فإنها ستصبح كمستودع لجميع الحاصلات التي تنتجها الأراضي الغنية"[3].

ويتضح من هذا البيان دقة الربط الإستراتيجي فيه، وأكدت الأحداث بعد ذلك هذه الفرضية، عندما هزم نابليون أمام أسوار عكا فخرج من مصر ومن المنطقة العربية بكاملها، وتأكدت باستمرار القاعدة الذهبية: وحدة أمن مصر وبلاد الشام، ووحدة الأمن العربي الشامل.

---

1 ـ وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي ـ ص 188.

2 ـ المرجع نفسه ص 42، 43.

3 ـ المرجع ننفسه ـ ص 40 و 41.

وبالفعل بعد وقوع نكبة فلسطين عام 1948، اهتز الأمن العربي، وسعت الصهيونية لإبعاد مصر عن المشرق، وشهدت قناة السويس خمسة حروب متتالية:

ـ عبور الجيش المصري للقناة عام 1948 باتجاه الحدود الدولية مع فلسطين.

ـ حرب السويس 1956.

ـ نكسة حزيران 1967.

ـ حرب الإستنزاف التي شنّها المصريون 1969.

ـ عبور المصريين مجدداً للقناة في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973. وكانت هذه القناة الإستراتيجية قد شهدت سابقاً ثلاث حملات عسكرية.

ـ الإحتلال البريطاني لمصر عام 1882.

ـ الحملة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1916 ـ 1917.

حملة "رومل" الألماني في الحرب الثانية 1942، لكنه هزم في معركة العلمين على الحدود المصرية الليبية. وأمام حاجة الصهاينة إلى المياه في فلسطين، طرحت الوكالة اليهودية منذ مؤتمر باريس 1919 مشروعات متعدّدة للسيطرة على مياه نهر الأردن ونهر الليطاني، وعمدت في الستينات إلى الإعتداء العسكري على سوريا ولبنان والأردن لمنع العرب من تحويل مياه نهر الأردن، وكشفت عن "حاجتها" إلى مياه النيل[4] بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1979، وتمسّكت بمنطقة طابا الساحلية على البحر الأحمر بسبب أهميتها الإستراتيجية والمائية والسياحية. وكانت إسرائيل قد استولت على مناطق ساحلية بالقرب من خليج العقبة بعد نكبة فلسطين، وشجّعت الصراعات في القرن الإفريقي وجنوب السودان ودارفور والعراق ولبنان، كي تضعف السيادة العربية على البحر الأحمر.

---

4 ـ حاولت الدول الإستعمارية منذ القرن التاسع عشر أن تساوم فيما بينها على مياه النيل، وقد وقعت إتفاقيات دولية حوله، خاصة وأنه يتصل استراتيجياً بالبحر الأحمر، وتشكل دول نهر النيل مجموعة "الأندوجو" لتنظيم الإستفادة من مياهه، والتنسيق في المشروعات التي تقام عليه.

وإذا كان الاستعمار القديم والحديث قد تعامل مع الوطن العربي كوحدة جيوبوليتيكية متكاملة، ونسق خططه ومواقفه على هذا الأساس، فإن الدفاع عن الأمن العربي لا ينجح في ظل السياسات القطرية التي تضعف من الطاقات العربية وإمكانيات الدفاع عن الأرض العربية الشاسعة.

إن ضرب المفاعل النووي في بغداد، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية، ثم وقوع الإعتداء الأميركي على ليبيا، والتنافس الدولي في مضيق باب المندب والقرن الأفريقي، وتهديد حرب الخليج مباشرة للأمن العربي برّمته، وإضعاف السيادة العربية على المياه الإقليمية في المتوسط حيث توجد الأساطيل الأجنبية ومنها الأسطول السادس الأميركي، بالإضافة إلى قضية اجتياح العراق للكويت، وما خلفه من استقدام الأساطيل والجيوش الأجنبية واحتلال العراق عام 2003، وسقوط نظام صدام حسين، ومحاولة تفتيت العراق وإقامة كيانات قومية ومذهبية واثنية والعدوان الإسرائيلي على لبنان المتجدد في صيف 2006، فضلاً عن مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، ومشروع تقسيم العالم العربي من جديد تحت ستار "ثورات العالم العربي" كل ذلك يُسقط أسلوب الدفاع الجزئي، أو القطري عن أي قطر عربي بمفرده، وبالتأكيد عن الأمة العربية، ويكشف مدى الحاجة إلى اعتماد سياسة قومية موحدة تضع أسس الدفاع المشترك عن الأمن العربي، وتنسجم مع حقائق الجغرافيا والتاريخ التي حسمت أهمية التاريخ المشترك والأرض العربية ووحدة الدفاع عنها، فضلاً عن انسجامها مع دروس التاريخ التي تحفّزنا دائماً للدفاع والوحدة ضد الغزوات الخارجية.

عدد السكان في الوطن العربي (1995 ـ 2001)[1]

(ألف نسمة)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001 *	معدل النمو (%)	متوسط معدل النمو السنوي 1995-1985	متوسط معدل النمو السنوي 2001-1995
مجموع الدول العربية	249074	255310	262056	268654	275409	281774	288120	2.25	2.65	2.46
الأردن	4291	4444	4600	4756	4900	5039	5182	2.84	4.74	3.19
الإمارات	2411	2479	2580	2776	2938	3108	3289	5.82	5.75	5.31
البحرين	578	599	620	642	665	689	714	3.63	3.24	3.58
تونس	8958	9089	9215	9333	9443	9559	9674	1.20	2.12	1.29
الجزائر	28325	29201	29931	30679	31446	32249	32910	2.05	2.62	2.53
جيبوتي	580	591	620	640	660	680	701	3.09	3.04	3.21
السعودية	18802	19345	20001	20665	21334	22033	22751	3.26	3.92	3.23
السودان	27175	27928	28701	29495	30325	31081	31627	1.76	2.99	2.56
سورية	14285	14670	15066	15473	15891	16320	16761	2.70	3.36	2.70
الصومال	9130	9222	9314	9408	9501	9596	9691	0.99	1.50	1.00
العراق	20536	21125	22040	22701	23382	23920	24470	2.30	2.80	2.96
عمان	2131	2214	2255	2287	2325	2361	2399	1.62	4.17	1.99
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	489	505	522	539	556	566	574	1.41	3.23	2.71
الكويت	1881	2016	2153	2238	2274	2228	2243	0.67	0.90	2.98
لبنان	3500	3571	3642	3700	3760	3765	3798	0.88	2.74	1.37
ليبيا	4812	4920	5105	5258	5500	5640	5842	3.58	2.57	3.29
مصر	57100	58232	59441	60706	61993	63305	64652	2.13	2.14	2.09
المغرب	26386	26848	27310	27775	28248	28729	29218	1.70	1.93	1.71
موريتانيا	2283	2350	2420	2493	2568	2645	2724	2.99	2.58	2.99
اليمن	15421	15961	16520	17090	17700	18261	18900	3.50	3.18	3.45

(1) هذا الملحق وما يليه من ملاحق وجداول في الفصل الأول نقلاً عن: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٢٣٩ وما يليها.

* تقديرات أولية.

المصدر: مصادر وطنية ودولية مختلفة.

ملاحظة مهمة: عدد سكان الوطن العربي حوالي (400) مليون نسمة حسب إحصاء عام 2015

المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم²)	الكثافة السكانية (فرد / كم²)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)						النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
				1970		1980		2000		1975			1990			1999		
	2001	1970	2001	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,342	17	58	51	49	60	40	*79	*21	47.2	50.0	2.8	43.7	53.5	2.8	*39.6	*57.7	*2.7
الإمارات	83,600	3	39	57	43	71	29	86	14	28.4	69.4	2.2	30.8	67.7	1.5	26.7	70.8	2.5
البحرين	707	297	1010	79	21	81	19	92	8	43.0	54.8	2.2	31.8	65.8	2.4	28.8	68.4	2.8
تونس	155,566	33	62	44	56	52	48	66	35	43.8	52.7	3.5	37.7	58.3	4.0	30.5	63.7	5.8
الجزائر	2,381,741	6	14	39	61	44	56	60	40	47.6	48.2	4.2	42.0	54.4	3.6	35.5	60.4	4.1
جيبوتي	23,200	6	30	62	38	74	26	83	17	43.4	54.6	2.0	43.0	54.3	2.7	43.5	53.4	3.1
السعودية	2,250,000	3	10	49	51	66	34	86	14	44.3	52.7	3.0	40.8	56.7	2.5	43.4	53.7	2.9
السودان	2,505,805	6	13	16	84	20	80	33	67	44.4	52.9	2.7	43.6	53.5	2.9	** 43.3	** 52.8	** 3.9
سورية	185,180	34	91	43	57	47	53	55	46	48.5	47.8	3.7	47.8	49.5	2.7	** 40.5	** 56.4	** 3.1
الصومال	637,657	7	15	18	82	22	78	28	73	45.4	51.6	3.0	47.0	50.2	2.8	*** 47.7	*** 49.8	*** 2.5
العراق	435,052	21	56	56	44	65	35	77	23	46.6	50.9	2.5	44.2	52.9	2.9	*** 41.4	*** 55.6	*** 3.0
عمان	309,500	3	8	5	95	31	69	84	16	44.4	52.9	2.7	46.4	51.2	2.4	35.8	61.8	2.4
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	*** 47.0	*** 49.5	*** 3.5
قطر	11,427	10	50	80	20	86	14	93	8	33.3	64.9	1.8	28.7	70.5	0.8	26.8	71.8	1.4
الكويت	17,818	42	126	78	22	90	10	98	2	44.6	54.0	1.4	36.6	62.2	1.2	25.6	73.4	1.0
لبنان	10,452	241	363	59	41	74	26	90	10	41.1	53.9	5.0	34.8	60.0	5.2	31.7	62.3	6.0
ليبيا	1,775,500	1	3	45	55	69	31	88	12	46.1	51.7	2.2	45.9	51.7	2.4	34.7	62.0	3.3
مصر	1,002,000	33	65	42	58	43	57	* 42	* 58	40.0	55.8	4.2	40.0	56.1	3.9	* 37.7	* 58.9	* 3.4
المغرب	710,850	34	41	34	66	41	59	56	44	47.1	49.2	3.7	39.2	57.1	3.7	35.1	60.8	4.1
موريتانيا	1,030,700	1	3	14	86	27	73	56	44	43.2	53.7	3.1	44.3	52.5	3.2	** 45.0	** 51.9	** 3.1
اليمن	555,000	11	34	13	87	19	81	26	74	50.9	46.5	2.6	52.5	44.2	3.3	** 46.4	** 50.5	** 3.1

عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية (1997 - 2001)

(مليون دولار)

	1997	1998	1999	2000	*2001
إجمالي الدول العربية	118,261	82,131	118,043	191,871	153,734
الدول الأعضاء في أوابك	110,041	76,851	109,738	179,826	141,221
الإمارات	15,270	10,260	15,021	26,178	18,000
البحرين	1,200	800	1,706	2,589	2,054
تونس	377	282	410	...	...
الجزائر	8,800	5,970	7,556	12,920	11,100
السعودية	48,220	31,980	44,934	74,585	59,365
سورية	1,970	1,320	1,916	2,743	2,163
العراق	4,590	6,790	12,104	18,150	14,800
قطر	4,660	3,110	4,775	7,834	6,158
الكويت	13,467	8,471	11,027	18,193	14,976
ليبيا	8,910	6,140	7,734	13,246	10,688
مصر	2,577	1,728	2,555	2,588	1,917
باقي الدول العربية	8,220	5,288	8,305	12,845	12,513
السودان	...	...	...	945	1,495
عمان	6,180	3,860	5,685	8,800	7,697
اليمن	2,040	1,420	2,620	3,100	3,321

* أرقام تقديرية.

احتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً (1997 - 2001)

(مليار برميل عند نهاية السنة)

	1997	1998	1999	*2000	*2001	نسبة التغير 2000/2001 (%)
الإمارات	98.1	97.8	97.8	97.8	97.8	0.0
البحرين	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	13.3-
تونس	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.0
الجزائر **	11.2	11.3	11.3	11.3	12.0	6.1
السعودية *	261.4	261.5	262.8	262.8	262.8	0.0
سورية **	2.5	2.5	2.5	2.5	3.2	26.0
العراق	112.5	112.5	112.5	112.5	112.5	0.0
قطر ***	4.5	4.5	4.5	13.2	15.2	15.6
الكويت *	96.5	96.5	96.5	96.5	96.5	0.0
ليبيا **	29.5	29.5	29.5	36.0	36.0	0.0
مصر **	3.0	3.5	3.5	3.7	3.7	0.0
إجمالي أوابك	619.7	620.1	621.4	636.7	640.1	0.5
السودان	0.2	0.2	0.3	0.3	0.8	211.5
عمان **	5.4	5.6	5.7	5.9	5.9	0.0
اليمن	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	0.0
إجمالي الدول العربية	629.3	629.9	631.4	646.8	650.8	0.6
أندونيسيا	5.0	5.0	5.2	5.1	5.1	0.0
إيران	92.0	93.7	93.1	99.5	99.5	0.0
فنزويلا	74.9	76.1	76.9	76.9	77.7	1.1
نيجيريا	20.8	22.5	29.0	34.5	34.5	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	192.7	197.3	204.2	215.9	216.8	0.4
إجمالي أوبك	806.4	810.9	819.1	846.0	849.6	0.4
المملكة المتحدة	5.0	5.2	5.2	5.0	4.9	1.4-
النرويج	10.4	10.9	10.8	9.5	9.5	0.0
الولايات المتحدة	22.0	22.6	21.0	21.8	22.1	1.3
المكسيك	47.8	47.8	28.4	28.3	26.9	4.7-
كندا	4.8	4.9	4.9	4.7	4.9	3.2
كومنولث الدول المستقلة	57.0	57.0	57.0	57.0	57.0	0.0
منها : روسيا	48.1	48.1	48.1	48.1	48.1	0.0
كزاخستان	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	0.0
أذربيجان	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	0.0
تركمانستان	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.0
أوزبكستان	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.0
الصين	24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	0.0
باقي دول العالم	42.3	45.4	46.8	47.6	47.6	0.1-
إجمالي العالم	1,035.4	1,045.0	1,033.7	1,060.5	1,064.4	0.4
نسبة الأوابك للعالم (%)	59.9	59.3	60.1	60.0	60.1	
نسبة الدول العربية للعالم (%)	60.8	60.3	61.1	61.0	61.1	
نسبة الأوبك للعالم (%)	77.9	77.6	79.2	79.8	79.8	

* يشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.
** بيانات رسمية.
*** تقديرات احتياطي النفط لدولة قطر عامي 2000 و 2001 تشتمل على 11 مليار برميل مكثفات من حقل الشمال.

الصادرات والواردات العربية الإجمالية (1996 - 2001)

(مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية (فوب)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)	معدل النمو (في المائة)	الواردات الإجمالية (سيف)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)	معدل النمو (في المائة)
	1996	1997	1998	1999	2000	*2001	2000-1996	2001	1996	1997	*1998	1999	2000	*2001	2000-1996	2001
مجموع الدول العربية	179096.7	185300.3	149597.1	174987.4	257124.9	235829.3	9.3	-8.3	143,741.6	147,507.6	153,844.5	145,650.9	155,496.7	162,883.2	2.0	4.8
الأردن	1,816.9	1,835.5	1,802.4	1,831.8	1,899.3	2294.4	1.1	20.8	4,292.8	4,101.7	3,716.8	4,292.8	4,597.2	4,871.3	1.7	6.0
الإمارات	37,335.9	40,408.4	28,907.7	36,473.8	49,064.7	45621.0	7.1	-7.0	30,563.9	34,093.9	32,588.2	30,563.9	34,899.9	35,550.0	3.4	1.9
البحرين	4,702.1	4,383.0	4,114.4	4,362.8	6,194.9	5544.7	7.1	-10.5	4,272.9	4,025.5	3,566.2	4,272.9	4,833.0	4,409.0	3.1	-8.8
تونس	5,519.0	5,559.0	5,460.0	5,873.3	5,839.9	6605.7	1.4	13.1	7,704.5	7,951.4	8,354.1	7,704.5	8,706.8	9,868.6	3.1	13.3
الجزائر	13,220.0	13,820.0	10,260.0	12,320.0	21,650.0	19100.0	13.1	-11.8	9,090.0	8,130.0	8,545.0	9,090.0	9,688.0	10,283.9	1.6	6.2
جيبوتي	39.6	42.6	37.6	69.2	75.4	75.8	17.5	0.5	220.8	224.4	264.0	290.9	309.9	328.9	8.8	6.1
السعودية	60,565.8	60,572.5	49,910.1	50,621.9	77,371.4	72837.7	6.3	-5.9	27,765.0	28,743.1	30,012.6	28,032.8	30,299.1	32,082.5	2.2	5.9
السودان	620.3	594.2	595.7	780.1	1,806.7	1698.7	30.6	-6.0	1,504.4	1,579.7	1,924.6	1,414.9	1,552.7	1,585.5	0.8	2.1
سورية	4,165.2	4,057.0	3,142.0	3,806.0	5,146.0	4700.0	5.4	-8.7	5,379.5	4,027.7	3,888.4	3,831.6	4,186.0	4,807.9	-6.1	14.9
الصومال	187.6	177.8	182.4	186.6	191.2	195.8	0.5	2.4	294.2	315.7	337.4	360.2	384.7	409.3	6.9	6.4
العراق	503.0	2,347.7	4,648.9	9,080.0	14,097.0	12594.5	130.1	-10.7	567.1	916.9	1,431.1	1,541.2	2,746.0	2,526.8	48.3	-8.0
عمان	7,373.2	7,656.7	5,521.5	7,238.0	11,318.6	11180.0	11.3	-1.2	4,577.6	5,026.0	5,681.1	4,672.8	5,039.3	5,399.1	2.4	7.1
قطر	3,833.0	3,856.1	5,030.5	7,213.7	11,594.0	9796.2	31.9	-15.5	2,868.3	3,321.8	3,356.8	2,499.6	3,252.2	2,747.5	3.2	-15.5
الكويت	14,946.0	14,281.0	9,616.0	12,277.4	19,475.9	16174.1	6.8	-17.0	8,373.3	8,246.3	8,616.4	7,616.4	7,156.2	7,734.4	-3.9	8.1
لبنان	1,066.0	649.0	723.0	695.0	700.5	800.0	-10.0	14.2	7,575.2	7,466.7	7,071.1	6,207.4	6,230.0	7,486.1	-4.8	20.2
ليبيا	9,402.2	9,888.7	6,216.0	6,707.6	12,078.0	8775.6	6.5	-27.3	5,272.3	5,602.8	4,897.3	3,857.2	3,224.1	4,840.0	-11.6	50.1
مصر	4,967.4	5,525.3	4,402.8	5,236.5	7,060.8	7024.9	9.2	-0.5	13,035.9	13,245.3	16,536.6	16,009.2	13,849.2	14,135.2	1.5	2.1
المغرب	6,886.0	7,039.0	7,144.0	7,402.3	7,418.7	7136.8	1.9	-3.8	8,256.4	7,874.6	10,274.4	10,804.6	11,530.8	11,034.4	8.7	-4.3
موريتانيا	484.9	412.8	369.4	333.1	344.7	356.2	-8.2	3.3	630.7	600.2	615.0	580.0	688.0	796.0	2.2	15.7
اليمن	2,262.7	2,274.0	1,503.7	2,478.3	3,797.2	3317.3	13.8	-12.6	1,496.7	2,013.7	2,167.3	2,008.0	2,323.7	1,986.8	11.6	-14.5

* تقديرات أولية.

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ومصادر وطنية أخرى.
- اتجاه التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي.

الفصل الثالث

قضايا

الثقافة واللغة العربية في العالم العربي[1]

إذا كان ميثاق جامعة الدول العربية الموضوع عام 1945 قد دعا لصيانة إستقلال الدول العربية من الأطماع الصهيونية والإستعمارية، وتحقيق الأمن القومي العربي، ومواجهة النزاعات بين الأقطار العربية وتحقيق التعاون بينها. فإن التكامل الثقافي العربي في إطار التعاون المشترك بين هذه الأقطار أمر ينسجم مع روح الميثاق وأهدافه، ويحصّن المواطن من التغريب الثقافي والتشتت الفكري، ويصون المجتمع من تصدّع الوحدة الوطنية والقومية التي هي قاعدة الإنطلاق للتقدم والتنمية، أي أنه يساعد على إيجاد ظروف ملائمة لمواجهة الأطماع الصهيونية والإستعمارية، وذلك بتأكيد الذات العربية وإبراز سماتها الحضارية، مما يساعد على إسهام عربي فاعل في المجتمع الدولي، والدخول في قانون التأثر والتأثير الحضاري على قاعدة متكافئة. لكن العقبة الأساسية كانت وما تزال في ترجمة ميثاق الجامعة وما نتج عنه من مؤسسات وهيئات ثقافية إلى واقع تطبيق متطور لا تؤخّره خلافات الحكومات، ولا تصدّه المتغيرات المفاجئة.

وفي عام تأسيس جامعة الدول العربية وقّعت المعاهدة الثقافية الأولى بين البلدان العربية، إنطلاقاً من حقيقة الخصائص القومية المشتركة للشعب العربي، في اللغة

---

1 - للمزيد من التفاصيل: أنظر د. عدنان السيد حسين في كتاب: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص 57 - 67.

والتاريخ والأرض والمصير، ثم أقر مجلس الجامعة في أيار (مايو) 1964، في دورة انعقاده العادية الحادية والأربعين مشروع ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بعد اقتناع المجتمعين بأن وحدة الفكر والثقافة أساس صلب للوحدة العربية القومية.

إن هذه الدراسة المتمحورة حول التكامل الثقافي العربي تعالج النشاطات الثقافية المشتركة للدول العربية، ذلك أن وحدة الثقافة العربية قضية قائمة بذاتها قبل وبعد نشأة هذه الدول، وقبل قيام جامعة الدول العربية التي بقيت في ميثاقها وأجهزتها دون متطلبات النهوض الوحدوي العربي. وبالتالي فإن التكامل الثقافي الذي نعنيه، محصورٌ في النشاطات والأعمال الثقافية، بالاستناد إلى وحدة اللغة العربية، ووحدة الثقافة والحضارة العربية في جميع الظروف وفي مجمل الأوضاع التي يمر بها العمل العربي المشترك.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو):

قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو)، لتلبية أهداف ميثاق الوحدة الثقافية الذي أتى "إستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية، وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة هي الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية..."[1]. وباشرت نشاطاتها كوكالة متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية في 25 تموز (يوليه) 1970، وقد تكون نكسة 1967 قد أسهمت في تأخير انطلاقتها الفعلية، ثم ألحقت بها أجهزة ثقافية متعدّدة كانت تابعة للأمانة العامة للجامعة مثل: الإدارة الثقافية، معهد إحياء المخطوطات العربية، معهد الدراسات العربية العالية، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية... أي أن هذه الأجهزة الثقافية أخذت تتجه للمركزية الإدارية أكثر من السابق مما يزيد من فعاليتها المرجوة.

1 - "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"، كتيّب تعريفي أصدرته المنظمة، تونس، 1981، ص 7.

إن المادة الأولى من دستور المنظمة تلخّص الهدف الرئيسي لها، هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التنمية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها[1].

وهكذا أخذت تعمل هذه المنظّمة الفتية للإرتقاء بالمواطن العربي فكراً وإرادة، وربطت بين الأصالة في الفكر العربي الإسلامي والحداثة معاً، وسعت لتنمية وسائل الإعلام وتنظيم المعلومات في البلدان العربية، والنهوض بأسباب التنمية الإجتماعية والاقتصادية والعلمية... بتقديم الدراسات الإستراتيجية المفيدة في إطار التكامل والتنمية.

لكننا نلاحظ أن عمل المنظمة قد بدأ فعلياً منذ عام 1978، وإذا كانت ضرورات التهيئة والتحضير الإداري لها تستلزم بعض الوقت، غير أن السياسات الرسمية للبلدان العربية أدّت أيضاً إلى تأخير تحقيق الإنجازات.

ورغم الفترة الزمنية الطويلة فقد فشلت المنظمة في تحقيق مشاريع أبرزها: وضع استراتيجية عربية لمحو الأمية، واستراتيجية المبادىء الأساسية للتطوير التربوي العربي، وإنشاء بعض المؤسسات المتخصصة، وتقديم مساعدات فنية للبلدان العربية، وبعض المنح الدراسية للطلبة العرب، والتوعية بالقضية الفلسطينية، ووضع دراسات وبحوث لربط الفكر العربي بالفكر العالمي، غير أنها أصدرت مجلة تعليم الجماهير، والمجلة العربية للبحوث التربوية، والمجلة العربية للتربية، وأقامت مؤتمرات وندوات تربوية متخصصة، كما اشتركت في النشاطات التربوية العربية والعالمية. ووضعت المنظمة خطة شاملة لتنمية الثقافة العربية، واهتمت بقضايا التعريب وإصدار المعاجم العلمية، وتنمية البحث العلمي المنهجي.

ولا بد من الإشارة إلى أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استطاعت النجاح في بعض الميادين، غير أنها أخفقت في ميادين أخرى لا سيما في ميدان محو الأمية في العالم العربي، بل يلاحظ إن الأمية في ازدياد.

1 - المصدر السابق، ص 8.

إن بعض الإنجازات وغيرها، تجعل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إنجازاً حضارياً قومياً، خاصة وأنها مشدودة إلى أهداف إستراتيجية بعيدة، كالوصول إلى الأمن الثقافي وما يعني من تأمين مقومات الإنتاج الثقافي والعلمي، وتأمين حق التعليم للأطفال والحفاظ على التراث العربي، وترشيد التفاعل بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى، ونشر اللغة والثقافة العربية والإسلامية في الخارج، وتعزيز التعاون العربي، وتأمين الاستفادة من العولمة ورفض سلبياتها على المجتمع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة مفتوحة العضوية لكل أعضاء جامعة الدول العربية، وقد انضمت إليها الدول العربية تباعاً. وكانت عضوية المنظمة عند انعقاد مؤتمرها العام الأول في تموز (يوليه) 1970 تضم ثماني دول عربية، وتوالى انضمام كل الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت المساعي قائمة منذ سنوات طويلة لانضمام لبنان. وكان لبنان الدولة العربية الوحيدة خارج المنظمة - ولم ينضم لبنان إلى هذه المنظمة العربية إلا في عهد الرئيس الياس الهراوي بعد أن وافق مجلس النواب اللبناني على الانضمام، وذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) 1990.

إن دعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بزيادة ميزانيتها، واتخاذ قرارات حكومية عربية لزيادة هذا الدعم، وفتح فروع متخصصة لها في البلدان العربية، وتمكينها من أداء دورها العربي، وعدم إرهاقها بالسياسات القطرية.. كل ذلك يؤدي لتكثيف جهودها وزيادة إنتاجيتها، حتى تواجه مشكلات ثقافية لإحداث التطور الوطني والعربي، وأبرزها: التعريب، وارتباط التعليم الجامعي بالتخطيط العربي، علماً أن التعريب لا يتناقض مطلقاً مع تعلم اللغات الأجنبية واتقانها.

اللغة العربية والتعريب:

تعتبر اللغة العربية عاملاً أساسياً من عوامل العروبة والإسلام، واللغة هي قاعدة أية ثقافة وأساسها، وهي صلة الإتصال والتواصل بين مجموع الأمة، وإن نشر

اللغة العربية وسط مجموع الشعوب العربية أمر لا بد منه لإبراز الثقافة العربية، وتجدر الإشارة إلى أهمية اللغة العربية وأثرها العميق في الحضارة الإنسانية، خاصة الحضارة الغربية، حتى استطاعت أن تمهّد للإنطلاق الحضاري الأوروبي في العصور الوسطى عن طريق الأندلس، وصقلية والحروب الصليبية، لكن السياسة الإستعمارية الأوروبية التي أرادت التقسيم والتفتيت للمجتمع العربي، استعملت أداة التغريب اللغوي والثقافي، فكانت كل دولة إستعمارية بعد معاهدة "سايكس بيكو" إثر الحرب العالمية الأولى تطبع شعب كل دولة جديدة بلغتها وثقافتها بل بتشجيع اللهجات العامية، وكتابة وتعلم اللغة العربية بالحروف اللاتينية. سواء في لبنان أو مصر أو العراق أو السودان أو المغرب العربي وسواها. فبتنا أمام تعدّد لغوي ثقافي على حساب اللغة العربية الأم، وذلك ليس بهدف الإغناء والتحديث، بل بهدف التغريب والابتعاد عن الأصالة، وترك الذات العربية والدخول في عالم من الثقافات الأجنبية المتعارضة للاقتباس عنها، بدون أن نعرف هويتنا الثقافية الحضارية أو نسعى لتجديدها وتعميمها.

شهد المغرب العربي قبل وبعد نيل الإستقلال تشتتاً لغوياً وثقافياً، بين اللغة العربية والثقافة العربية المتأصلة على مر الأجيال، وبين الثقافة الغربية، واللغة البربرية واللهجات المحلية، التي أثرت في المجتمع المغاربي بفعل الإستعمار الفرنسي الطويل الأمد. وقد أحدث التعدّد اللغوي تعدّداً ثقافياً، وبالتالي تعدّداً سياسياً واجتماعياً[1]، مما يؤكّد على أهمية التعريب، وضرورة تأكيد الحضارة العربية بالعودة إلى الأصالة. ووضعت خطط متتالية في أقطار المغرب العربي للقيام بمهمة التعريب، وقد كانت مهمة شاقة تحتاج إلى متابعة، وجهد بشري متواصل، وإمكانات مادية متاحة. ونفّذت أجزاء مهمة من هذه الخطط، رغم تفاوت مستوى النجاح بين أقطار المغرب العربي تبعاً للسياسات المتبعة في

1 - "تنوع اللغات واللهجات يعيق وضع لغة قومية تكون أساساً للوحدة الوطنية نفسها".
يراجع: د. رياض عزيز هادي، "المشكلات السياسية للعالم الثالث"، بغداد، دار الحرية، 1979، ص 204.

عهود مختلفة. ففي موريتانيا تهيمن اللغة الفرنسية واللغات المحلية على جزء مهم من الحياة الموريتانية، وتعتبر قاعدة النظام التعليمي في المراحل التعليمية العليا، في الوقت الذي تعترف فيه الحكومة بوجود أربع لغات رسمية هي: اللغة العربية، اللغة البولارية، اللغة السونكية، واللغة الولوفية، مما أوجد تعقيدات لغوية وثقافية كبيرة.

إن نجاح التعريب في المغرب العربي استدعى توفير امكانات علمية وبشرية كبيرة في إطار خطة مشتركة على مستوى المغرب العربي في كافة أقطاره، وتتكامل تلك الخطة مع جهود كافة الأقطار العربية في إطار جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، إذ لم يعد التعريب مسألة قطرية، بل بات مهمة عربية تستلزم التكامل في التخطيط والتنفيذ العربيين.

وتتصل مشكلات الوحدة الوطنية بمشكلة التعدد الثقافي، فتطرح مجدداً قضية التعريب في جنوب السودان ودارفور، بعد أن برزت مشكلات سياسية هناك تهدد وحدة السودان الوطنية والجغرافية، فالتغريب الثقافي للجنوب أدى لانقسام سياسي مجتمعي في السنوات الماضية الأخيرة، ولغة الجنوب السائدة أثرت في استقلال جنوب السودان عن السودان الأم وعن العرب والحضارة والثقافة العربية.

وتتسع أهمية التعريب لتشمل كل البلدان العربية، فلم تعد قضية التعريب، قطرية الهدف والوسيلة، وباتت عربية المحتوى والوسائل، وهنا نطرح سؤالاً عن أهمية التعريب: كيف يمكن لشعب من الشعوب أن يعبر عن ثقافته بغير لغته القومية؟ ثم أليست اللغة عاملاً موضوعياً أساسياً في تكوين الأمم وبلورة القوميات؟ وعاملاً أساسياً من عوامل الوحدة القومية؟.

ومما يثلج الصدر في هذا المجال، إن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، حاولت إعادة التعليم باللغة العربية لا سيما العلوم والرياضيات، مع الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية، وقد استمرت هذه التجربة لأكثر من أربع عشر سنة في أواخر القرن العشرين، وتبين من خلال إحصاءات علمية بأن طلاب المقاصد الذين تعلموا باللغة العربية أثبتوا نجاحاً وتفوقاً لا سيما في الامتحانات الرسمية، ومما يؤسف له، أن المجتمع الإسلامي ومجتمع المقاصد لم يتقبل الاستمرار في مناهج

وبرامج التعريب، والتعليم باللغة العربية، الأمر الذي حدا بجمعية المقاصد للعودة مجدداً إلى التعليم باللغات الأجنبية، لأن المقاصد شعرت أنها تحيا في "جزيرة تربوية" كما أشار المسؤولون فيها، ثم إن مجتمعها لم يقم بحماية هذه المبادرة المقاصدية الرائدة. لهذا سقط "التعريب" مجدداً في لبنان أمام "التغريب".

التعليم الجامعي والتخطيط العربي:

كان للجامعات العربية ومعاهد التعليم العالي دور مهم في نشر اللغة العربية، وكذلك في إيجاد الكوادر المتخصصة التي ستتولى المسؤولية القيادية في المستقبل القريب، بعد أن أصبح عدد الشباب الجامعي العربي يعد بالملايين، وبات مقدراً أن يتجاوز عدد المتخرجين عدة ملايين من الشباب العربي في مطلع القرن الواحد والعشرين. لكن مشكلة التعليم الجامعي، أنه نشأ بمعظمه في إطار التغريب الثقافي، كما أنه ابتعد أحياناً كثيرة عن الواقع الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي العربي، أي أنه ابتعد عن المضمون الحضاري القومي، وعن بديهيات التخطيط الوطني والعربي معاً. فالجامعات العربية مثّلت بمعظمها إمتداداً للتقاليد والعلوم الجامعية الأوروبية والأميركية - باستثناء بعض الجامعات العربية -، وهي تتفاعل مع الجامعات الأجنبية أكثر مما تتفاعل فيما بينها، علماً أنه لا بد من التواصل العلمي لاقتباس التقنيات الحديثة والأساليب العلمية المعاصرة، فتأسست الجامعة الأميركية في بيروت عام 1866، والجامعة اليسوعية عام 1876، وجامعة الجزائر عام 1909، والجامعة الأميركية في القاهرة عام 1919، وكان يتم تأهيل الأستاذ الجامعي في الغرب، بعد أن وجدت الجامعة ومنهاجها التربوي بأساليب ومضامين غربية، فكان من الطبيعي أن يبتعد التعليم العالي في بعض الجامعات عن الأصالة العربية تاريخياً وحضارياً[1].

وكان إنشاء بعض الجامعات العربية، ومن بينها جامعة بيروت العربية عام

1 - "يفقد التعليم الجامعي العربي طابع الأصالة العربية، والتعبير عن الخصائص الذاتية للأمة العربية. يراجع: "المستقبل العربي"، العدد 40، 1982، ص 94.

1960 لتكريس الثقافة العربية، ولا علاء شأن اللغة والحضارة العربية.

ولأن الجامعة، تشكّل ميدان الإحتكاك بين الفرد والقيم الاجتماعية والتاريخة، وهي الإطار الأرحب لاستيعاب الثقافة العربية، وهي أداة توحيد عربية لأنها تبلور الإرادة والوعي القوميين، تعلو أهمية الثقافة العربية إلى منزلة الضرورة، ويرتبط التعليم العالي الجامعي، أو هكذا يجب أن يكون، بالتخطيط الإنمائي الشامل[1].

وإذا كان اتحاد الجامعات العربية، من شأنه درس هذه الموضوعات غير أنه يحتاج لإنطلاقة جديدة تتجاوز بعض الخلافات الحكومية العربية، وتحقق التفاعل الطبيعي الذي يجب أن يحدث بعمق بين الجامعات، وهو قادر، بلا شك، لو توفّرت له الظروف الملائمة، على حل إشكالية التعريب الجامعي وارتباط التعليم الجامعي بالتخطيط العربي، وقد ناقش اتحاد الجامعات العربية في اجتماعاته التي عقدت في رحاب جامعة بيروت العربية في ربيع عام 2004 جميع إشكاليات التربية والتعليم في العالم العربي. كما بحثت هذه الموضوعات وسواها ضمن رابطة الجامعات اللبنانية.

ارتباط الثقافة بالهوية العربية:

إذا كانت الثقافة ترتبط باللغة والتاريخ، وإذا كانت اللغة العربية قد أثبتت جدارتها العلمية والثقافية، وأخذت تتجه اليوم لإثبات صفتها العالمية، فإن قضية التعريب تصبح مسألة قومية، لإعادة الدفع بعيداً عن الاحتواء الثقافي الأجنبي، ولو أن التفاعل مع الثقافات الأجنبية ضرورة حضارية. بل حتمية في ظل وجود الأنترنت

---

1 ـ أكدت الدكتورة زاهية قدورة على أهمية التخطيط في إقامة الجامعات، كأن تكون كليات الهندسة البتروكيماوية في المناطق البترولية، وكليات الآداب والعلوم الإنسانية في المناطق التي ترتكز فيها الحركات الثقافية والمكتبات الكبرى...

من ندوة اتحاد الجامعات العربية بين 18 و 24 كانون الأول (ديسمبر) 1973. في: مجلة كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، بيروت، 1974.

والفضائيات والتقنيات الحديثة. وكذلك فإن تأصيل التاريخ، وتدريس المجتمع العربي، وتجاوز ثغرات الإستشراق، بعد أن عرفنا الأهداف الإستعمارية، لدرجة أن عدداً كبيراً من المستشرقين اعترفوا بها، وأدانها بعضهم بعد كشف غاياتها في استلاب خيرات العالم الثالث برمته، باتت قضية قومية عربية أيضاً.

إن اجتثاث المواطن العربي من أرضه ولغته وتاريخه، هو إلغاء لمستقبله، لأنه يصبح ملحقاً بقوى النفوذ الدولية، وتصبح أحلام التقدم والرخاء معلقة بين الأرض والسماء. واللغة العربية، والتاريخ العربي، قادران على تأكيد الذات العربية وحضّها على التطور والإبداع في إطار الأصالة، أي أن الثقافة العربية تتصل بالهوية العربية، وجوداً أو عدماً، سلباً أو إيجاباً، تأثراً وتأثيراً... حتى إن بعض الباحثين يعتبر الثقافة المشتركة عاملاً في تكوين الأمة ونشأة القومية.

وتبقى قضية اللغة والثقافة الواحدة مطلباً شعبياً عربياً، لأن الثقافة الواحدة عامل مهم في ترسيخ الوعي العربي، والوعي القومي يولّد الإرادة العربية. لهذا بادرت الكثير من الدول العربية إلى إنشاء وزارات للثقافة اعترافاً بأهمية الثقافة ودورها في تأهيل حضارة كل شعب.

هذا ويطرح في الأوساط العلمية والثقافية العربية هدف التكامل العربي، وتكثر الدراسات والاجتهادات حول هذا الهدف، وتركّز بمعظمها على أهمية وضرورة تحقيقه. لكن الغموض ما يزال محيطاً بمفهوم التكامل وبمقوّماته وبأهدافه، فضلاً عن الخلافات القائمة حول مضمونه، والتي تعود أسبابها إلى التناقض القائم بين اتجاه قطري له مصالحه في كل قطر عربي، وتيار وحدوي شعبي في مجمل الأقطار تتمحور أهدافه حول الوحدة العربية أو الإتحاد العربي.

التكامل بالمفهوم العلمي، هو نوع من التنسيق، أو التعاون، أو الإنسجام، بين مجموعة وحدات تشكّل في مجموعها نظاماً خاصاً، أو كياناً معيناً، له خصائصه ومميزاته المحدّدة. وعلى ذلك، يمكن أن يتدرّج التكامل من التنسيق المحدود بين الوحدات السياسية القائمة، إلى الاتحاد، إلى الوحدة الاندماجية الشاملة. في مطلق الأحوال، يفرض التكامل على جميع الوحدات المكوّنة لنظام ما، نوعاً

من التعاون، وتنسيق السياسات القائمة لتحقيق أهدف مشتركة. وإذا كان التكامل يراعي الخصائص الذاتية لكل وحدة، غير أنه يوجد كذلك خصائص مشتركة عديدة بفعل التنسيق والتعاون بين جميع الوحدات.

ما هي مقوّمات التكامل؟

للتكامل مقومات أساسية غالباً ما توافّرت عند الوحدات السياسية التي حقّقت التكامل. وهي: إمّا ولاء وانتماء مشترك للأمة. أو مصالح متبادلة بين الوحدات. أو تواصل وتفاعل اقتصادي واجتماعي بين أطراف التكامل.

إن دراسة موضوعية للدول العربية المكّونة في أوضاعها الراهنة، وعلاقاتها القائمة فيما بينها، كما يمكن تسميته بالنظام العربي. تبيّن أن الولاء المشترك للأمة العربية على الصعيد الشعبي قائم وراسخ، بل إن الولاء للأمة العربية كان ثابتاً على الصعيد السياسي قبل قيام الأقطار العربية في حدودها السياسية خلال القرن العشرين. كما أن الدراسات المتعّددة التي تناولت المصالح العربية المشتركة، قد أجمعت على وجود هذه المصالح، وعلى أهميتها، وعلى ضرورة تحقيقها. فضلاً عن استمرار التواصل الاجتماعي بين الشعب العربي في كافة أقطاره، حتى ليمكن القول بوجود مجتمع عربي معاصر له خصائصه ومواصفاته الاجتماعية، وله تطلّعاته وأهدافه المستقبلية. لهذا، كان الربيع العربي لتفتيت الأمة العربية.

وبالتالي فإن جميع مقوّمات التكامل العربي قائمة موضوعياً، بصورة أعمق مما هي عليه في أوروبا الغربية، أو في أميركا اللاتينية، أو في دول جنوب شرق آسيا. باختصار توجد أمة عربية واحدة تضم دولاً متعدّدة مقابل أمم مختلفة تسعى للتكامل في مناطق متعدّدة من العالم. وبالرغم من ذلك، فإن العالم العربي ما يزال حتى اليوم يتعثر في تكامله في ظل أحداث فلسطين والعراق،ومصر وسوريا واليمن وليبيا وتونس ولبنان وسواها. بينما أوروبا شهدت اتحاداً بما فيه وحدة النقد.

إذا كانت الخلافات العربية قد حدّت من امكانات التقدم والتحرر للأمة العربية، وبدّدت القدرات العربية على الصعيد الإنمائي، وكشفت النظام العربي أمام تحدّيات أمنية خطيرة في طليعتها التحدي الصهيوني والأميركي. فإن التكامل العربي من شأنه لو تحقّق على قواعد علمية وموضوعية أن يمكّن الأمة العربية

من زيادة قدراتها السياسية والاقتصادية والدفاعية. بحيث يتبّوأ العرب مكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة تمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم الوطنية والقومية. وينتقلون من واقع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من واقع التخلّف الإقتصادي في بعض المجالات، إلى آفاق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطلوب والضروري في عصر التكتّلات الاقتصادية الكبرى، وفي مواجهة الأخطار الصهيونية والأميركية في العالم العربي، ويتحوّلون من مرحلة استيراد السلاح إلى مرحلة تصنيعه في إطار خطة عربية شاملة، وبإرادة عربية متحرّرة من التبعية، فتزداد القدرة الدفاعية العربية، ويتعزّز الأمن الدفاعي العربي.

لقد تعرّض التكامل العربي إلى نكسات جسيمة في أعقاب الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين الأول (أكتوبر) 1973، كخروج مصر من النظام العربي طيلة ما يناهز عقد من الزمن في ظل سياسة "كامب ديفيد"، وما أحدثه هذا الخروج من أزمات حادة على صعيد القيادة العربية والأمن العربي. وبروز سياسة المحاور العربية، والمنازعات الحكومية والحرب اللبنانية 1975 - 1990، وحروب الخليج واحتلال العراق، وقضية استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري والثورات العربية التي عرفت باسم ثورات الربيع العربي، وهذا ما أسهم في تراجع العمل المشترك إلى حدّ كبير، وسط تمادي إسرائيل في تهديد الأمن الوطني والأمن العربي كله، وللدلالة على ذلك اعتداءاتها المتكررة على الشعب الفلسطيني، وعلى لبنان لا سيما صيف عام 2006، وعام 2008.

وسط هذه المتغيرات السريعة والمتعاقبة، وقعت أحداث انفصالية خطيرة في بعض الأقطار العربية، وبرزت تحدّيات جديدة أمام العرب. وبدلاً من اتجاه كافة الأقطار العربية بشكل جماعي نحو تحقيق التكامل العربي، اضطرت هذه الأقطار إلى الانكفاء، والدفاع عن الوحدة الوطنية الداخلية. ولعلّ تطورات الأزمة اللبنانية المريرة، وما انطوت عليه من تهديد لوجود لبنان الموّحد وللأمن العربي وأزمة الكويت، وأزمة تشاد، وأزمة الصحراء المغربية والقضية الفلسطينية ومشكلة جنوب السودان، ومشكلة دارفور، وثورات الربيع العربي، وما رافقها

كلها من تدخلات إقليمية ودولية دليل أكيد على محاولات اضعاف الوحدة الوطنية وتهديد الأمن العربي، وبالتالي دليل على تراجع التكامل العربي أمام تقدم بعض الظواهر الانفصالية.

إن مجمل هذه المتغيّرات والتطورات العربية، فضلاً عن بروز اتجاه دولي نحو توطيد السلام والأمن وزيادة التعاون بين القوى الدولية. وقيام أسس جديدة لتحقيق مزيد من التكامل الأوروبي، وتراجع دور وتأثير الكيانات السياسية الصغيرة في مجريات العلاقات الدولية والنظام السياسي العالمي الأحادي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تفرض على العرب تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي بين أقطارهم على قواعد راسخة، وذلك لمواكبة متغيرات العصر الذي نعيش، وللحفاظ على الحد الأدنى من مقومات التطور.

وفي ضوء ذلك، فإن ضرورة التصميم على متابعة المسيرة الوحدوية للمجتمع العربي ضرورة أساسية، بالرغم من جميع وسائل التقسيم والتفتيت، لأن في الوحدة والتكامل والتنسيق يمكن للعرب أن يتقدموا وينهضوا ويتطوروا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن مشاعر الشعب العربي في مختلف الدول والأقطار هي مشاعر واحدة ومنسجمة أشد الإنسجام، فتلك المشاعر والمبادىء متفقة حيال القضايا الكبرى، وحيال الأعداء وحيال الأصدقاء. ومشاعر وأهداف ومبادىء ولغة الشعب العربي، ستبقى الحافز الأساسي والثابت في سبيل تحقيق وحدة المجتمع العربي.

ونظراً للأخطار المحدقة بالأمة العربية من العرب والغرب على السواء، ومن إسرائيل والقوى المعادية لها، فضلاً عن قوى التفتيت والتقسيم في العالم العربي، فقد عالج الكثير من الأدباء والمفكرين العرب هذه الظاهرة، كما عقدت مؤتمرات عديدة عن مشكلات وقضايا الأمة العربية. ونظراً لهذا الواقع الأليم، فقد اعتبروا أن الأمة العربية وأثر اللغة العربية في الوحدة أو التقسيم عامل قومي وسياسي وثقافي لا يمكن أن ننكر أهميتها في وحدة الأمة العربية.

اللغة العربية والأمن القومي العربي[1]

هناك فرق كبير بين دعوات تطالب بتطوير اللغة العربية وتنقيتها من شوائب كثيرة علقت بها، ودعوات أخرى تسعى إلى تدميرها، ومن وقت لآخر يثور جدل وحوار حول الموقف من اللغة العربية. هناك من يرى أنها تخلفت كثيراً عن روح العصر... وهناك من يرى أنها في حاجة إلى زلزال كبير يحرك مياهها الراكدة وينطلق بها نحو آفاق من التطور والمعاصرة... وهذه الدعوات كلها مطلوبة ما دامت تسعى إلى تأكيد أهمية اللغة العربية ليس على المستوى الثقافي أو التعليمي، ولكن على المستوى السياسي والقومي لهذه الأمة، فلا شيء يسبق اللغة العربية في أهميتها ودورها في جمع ما تبقى بيننا من أشلاء تناثرت بين الحروب والاحتلال والضياع السياسي والعجز بكل ألوانه.

ولا شك في أن محنة اللغة العربية قد وصلت إلى أسوأ حالاتها ومن يريد أن يتأكد من ذلك فعليه أن يراجع مستوى تعليمها في المدارس، ودرجة استخدامها في أجهزة الاعلام والثقافة، بل وصل الأمر إلى أن اللغة العربية أصبحت غريبة في بيتها وفي مؤسسة عريقة مثل الأزهر الشريف كما يقول الأستاذ فاروق جويدة كثيراً ما يخطىء المدرسون في تعليم اللغة العربية وكثيراً ما يخطىء العاملون في أجهزة الاعلام والثقافة في أبسط قواعدها، وكثيراً ما يخطىء الدعاة والأئمة على المنابر وفي ساحات المساجد وهم يتحدثون لغة القرآن.

ومن جانب آخر فإن الساحة مليئة بنماذج فجة في الكتابة التي تحمل اسم الإبداع حيث نرى الروايات والقصص وهي تجمع كل ألوان التفكك والركاكة في الأسلوب والصياغة ومدى الالتزام بأصول اللغة وجمالياتها.

ولا توجد في الكون لغة لقيطة. إن لكل لغة جذورها ونسبها وأصولها وقواعدها وأشكالها الفنية المتعددة الصور والألوان... ومن الخطأ أن ننظر للغة على أساس مجموعة من القواعد الشكلية الجامدة... فإذا كانت هناك قواعد في النطق أو

1 ـ فاروق جويدة: اللغة العربية والأمن القومي العربي (بتصرف)، الأهرام (القاهرة) 30/7/2004.

الحركة أو السكون، وإذا كانت هناك ضوابط في النحو أو الصرف، فهناك قيم أهم وأخطر تتجسد في الجوانب الجمالية للغة من الأسلوب والايقاع والصورة والقدرة على التعبير.

وللأسف الشديد أن كل من يهاجم اللغة العربية يتوقف عند قواعد النحو والفاعل والمفعول... وهذه ثوابت لا توجد في اللغة العربية وحدها ولكن لكل لغات العالم ثوابتها وقواعدها الملزمة... ولهذا ينبغي أن يكون الهدف هو تطوير اللغة في أساليبها وجمالياتها وقدرتها على مواجهة ظروف ومتغيرات الحياة، ولن يكون ذلك بالهدم، ولكن ينبغي أن يكون بالبناء.

ولو أننا تتبعنا جذور الأزمة لاكتشفنا أن لها أكثر من جانب. يجب أن نبحث عن وسائل حديثة لجذب الطلاب إلى لغتهم... إن هناك فجوة كبيرة بين الطلاب واللغة العربية والسبب في ذلك يرجع إلى تلك المناهج المتخلفة التي تفرض عليهم نماذج لغوية لا تتناسب مع روح العصر ومتغيرات الحياة... ما زال الأسلوب التقليدي في تعليم اللغة العربية هو السائد... وما زالت نماذج الشعر القديم بكلماته المعقدة وصوره البعيدة عن الفهم تقف حائلاً بين أبنائنا وعشق لغتهم العربية، وفي شعرنا القديم نماذج سهلة وأساليب مفهومة ولا ينبغي أبداً أن يكون الاختيار الخاطيء للنماذج الشعرية والنثرية عقبة أمام أبنائنا تجعلهم يهربون من لغتهم.

ولا مانع هنا من استخدام التكنولوجيا الحديثة في الكمبيوتر والأنترنت من أجل تشجيع الأجيال الجديدة على التعامل مع لغتها.

إن نقطة البداية أن يكون هناك مصالحة، بين النص اللغوي والعقول الشابة، ولا يعقل أن نطبق في مدارسنا القواعد نفسها في تعليم اللغة العربية كما تعلمتها أجيال سبقت من خمسين عاماً مضت. هناك وسائل حديثة في تعليم اللغات يجب أن نطبقها في مدارسنا.

يأتي بعد ذلك دور الأعلام، وليس معنى أن يجيد المتحدث اللغة العربية ألا يكون بسيطاً في اختيار الألفاظ أو متعالياً في طريقة الحوار أو قادماً إلينا من عصور مضت. ليس من الصعب أبداً أن تكون هناك لغة بسيطة تحافظ على ثوابت اللغة

العربية ولكنها تحمل في الوقت نفسه روح الزمن الذي نعيشه، والعصر الذي لا نستطيع الخروج منه.

وهذا ينطبق على أحاديث العلماء ورجال الدين والمفكرين وكبار المثقفين. يجب أن يكونوا قدوة في البساطة والقدرة على الاقناع بعيداً عن التعقر واستخدام الكلمات الغريبة. وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هناك حرص كامل على استخدام اللغة الفصحى لأنها النموذج خاصة في البرامج الثقافية والفكرية والحوارات ونشرات الأخبار والموضوعات التسجيلية لأن ذلك يمثل درساً في اللغة قبل أن يكون عملاً إعلامياً.

ولا بد من إيجاد السبيل لتقديم مدرس عصري للغة العربية خاصة أن الثانوية العامة هي التي تدفع بالآلاف من الطلاب إلى كليات اللغة العربية والتربية ودار العلوم. وللأسف الشديد إنهم يدخلون هذه الكليات ليس حباً في لغتهم ولكن أمام ضرورات المجموع. إن هذه الكليات في حاجة إلى أجيال جديدة تدرس لغتها من منطلق الحب والاحساس بقيمها، وهذه الأجيال لن تخرج من مدارس ما زالت حتى الآن تقدم اللغة العربية في صورة غريبة لا تتناسب مع الزمن، وما ينطبق على الجامعات والمدارس ينطبق أيضاً على وسائل تدريس اللغة العربية في معاهد الأزهر وجامعته العريقة.

ولا شك في أن اهمال اللغة العربية انعكس بصورة واضحة على مستوى الابداع في الشعر والقصة والرواية والأغنية. لقد صارت اللغة الفصحى غريبة في كل هذه المجالات، ومنذ سنوات مضت كان استخدام بعض الكلمات العامية في قصة أو رواية مثار قلق بين المبدعين الكبار، ولكننا الآن نقرأ روايات كاملة ليست فيها جملة واحدة باللغة العربية الفصحى، وهذا يحتاج إلى مراجعة من كبار مبدعينا ونقادنا، حتى لا يأتي يوم لا نرى فيه عملاً إبداعياً باللغة الفصحى.

ولا بد من الإشارة، من أن لبنان وسائر الوطن العربي يشهد آلاف اللهجات المحكية، فأية لهجة ستعتمد هذه الدولة أو تلك.

ومما يؤسف له أيضاً أن "التلوث اللغوي" بدأ منذ سنوات بالانتشار في أجهزة

الأعلام، وعلى صفحات الصحف، وفي الإذاعات وفي أقنية التلفزة، وفي إعلانات الشوارع، حيث نرى ونسمع أخباراً وملصقات وإعلانات كتبت باللهجة العامية، وأذيعت باللهجة المحكية، مما يترك أثراً سلبياً على مسامع الناشئة، وعلى تحدثهم وعلى تكوين لغتهم، وهذه الآفة أدت إلى انتشار "التلوث اللغوي" بشكل واسع في أوساط الطلاب، خاصة وأن العالم والعالم العربي بات يعيش عصر "العولمة الإعلامية".

وهنا لا بد من الإشارة، إلى محاولات سابقة سواء في لبنان أو سوريا أو العراق أو مصر، لإحلال اللهجة العامية مكان اللغة العربية الفصحى. وقد حاولت سلطات الإنتداب الفرنسي في لبنان بين أعوام 1920 - 1943، تشجيع الإتجاهات الفينيقية والمحلية، لإضعاف اللغة العربية القومية، وإحلال ليس اللهجة اللبنانية المحلية فحسب، ولكن إحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، على غرار ما أقدمت عليه تركيا في عهد رئيسها مصطفى كمال أتاتورك، عندما أمر بإهمال الأحرف العربية وتحويلها إلى الأحرف اللاتينية. غير أن تمسك القوى اللبنانية الوطنية والقومية أفشلت مخططات فرنسا، وهكذا بالنسبة لسوريا والعراق ومصر وسواها.

والأمر اللافت للنظر، إن بعض اللبنانيين لم يتورعوا في فترة الحرب اللبنانية بين أعوام 1975 - 1990، من إصدار مجلات وصحف محلية، صدرت باللهجة اللبنانية المحكية، غير أنها فشلت بدورها، لأن ليس لها أية مقومات للنماء والبقاء، بل تحمل في طياتها بذور فنائها وعدم تجددها. والغريب في الأمر أن البعض يشن هجوماً ضارياً على اللغة العربية الفصحى وهناك من يطالب بالغاء النحو، والتوسع في استخدام العامية، وتخليص اللغة من قواعدها وهذه دعوات تحتاج إلى مراجعة حكيمة. إن إلغاء النحو يعني أنه لا فاعل في اللغة ولا مفعول، وإلغاء النحو يعني إلغاء حروف التذكير والتأنيث، وإلغاء النحو يعني أن نجد أنفسنا أمام هيكل عظمي متآكل للغة عريقة تمتد في أعماق التاريخ ويتحدث بها الآن أكثر من 400 مليون إنسان، وهذا ليس من الحكمة في شيء.

ويستطيع المرء أن يفصل ذلك كله عن البعد السياسي الذي يسعى من خلاله البعض إلى تهميش وتسطيح اللغة العربية الفصحى، وإذا كانت كل دولة عربية تسعى الآن لدور خاص بها. وإذا كان كل شعب يريد أن يعيش لنفسه. وإذا كانت العلاقات الثقافية والسياسية بين العرب تشهد أسوأ مراحلها بأن كل بلد عربي يسعى الآن إلى تعميق لهجته المحلية، وهنا انتشر ما يسمى بالشعر النبطي في دول الخليج، وانتشرت اللهجات العامية في دول أخرى. وهذا كله يصب في هدف واحد هو تقطيع جسور التواصل بين الشعوب العربية على المستوى الثقافي، وهو هدف تسعى إليه أطراف كثيرة، إن تهميش دور اللغة العربية الفصحى في حياة الشعوب العربية وبين أجيالها الجديدة سوف يصل بها يوماً إلى درجة القطيعة الثقافية، وهنا سيحدث انفصال كامل عن الواقع الذي نعيشه، والتاريخ الذي ربط بيننا، والجذور التي امتدت قروناً طويلة في تشكيل الثقافة العربية. ولهذا فإن الدعوة لتطوير اللغة العربية يجب أن يكون هدفها تأكيد هذه اللغة وليس التشكيك في قدرتها على الاستمرار.

وبجانب هذا، فإن اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولغة العرب، وهذا يعني أن تراجعها، شئنا أم أبينا، سيكون على حساب عقيدتنا الدينية وعلى حساب قوميتنا العربية... وهناك أطراف دولية كثيرة تحاول النيل من ثقافتنا وديننا ولغتنا تحت دعاوى كاذبة بأن هذه الثقافة تصنع الارهاب.

إن اللغة العربية واحدة من أعرق وأجمل وأثرى اللغات في العالم وبقدر حرصنا على تطويرها ومواجهة الظروف الصعبة التي تعاني منها سيكون مستقبلها، أما إذا اتجه البعض منا إلى توجيه السهام إليها فهذا لن يخدم لغتنا ولكنه يخدم أطرافاً أخرى كلنا نعرفها تسعى الآن إلى ضرب جذور هذه الأمة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة عشرات المؤتمرات التي عقدت في لبنان والعالم العربي، التي تطالب بحماية اللغة العربية. وهنا يجب أن نطالب بالحماية ليس على المستوى الثقافي فقط ولكن على المستوى السياسي والقومي، لأن اللغة العربية في حقيقة الأمر تدخل في إطار قضايا الأمن القومي العربي، وفي ظل

دعوات مشبوهة لشرذمة العالم العربي وتشويه تاريخه، وضرب ثقافته تقف اللغة العربية في مقدمة هذه الأهداف، فلا أحد يريد الآن للعرب أن يجمعهم تاريخ واحد، ولغة واحدة وعلى الأجيال الجديدة التي يجري الآن استنساخها أن تتشكل في ظل واقع جديد بلا جذور أو هوية أو انتماء. وهذه دعوات يجب أن نتصدى لها حتى لا يصبح العرب يوماً أمة بلا لغة وبلا تاريخ. (أ. هـ).

يبقى القول، أن الأخطار ما تزال محدقة بالثقافة واللغة العربية، طالما أن بعض الفئات ما تزال تسعى لتحويل الحروف العربية إلى حروف لاتينية، أو تعليم الناشئة باللهجات المحلية المحكية، مما يؤدي بدوره إلى نشوء مجموعات منقسمة فيما بينها، وطالما أن الإعلام والإعلان يسهمان في إضعاف العربية، في الوقت نفسه مما تزال اللغة العربية الشريفة تلقى إهمالاً من أبنائها والقيمين عليها. لذا لا بد من الاهتمام مجدداً بهذه اللغة القومية، لأنها ما تزال عاملاً أساسياً من عوامل الوحدة العربية، وعاملاً أساسياً من عوامل فهم الدين الإسلامي، وإلا لماذا جعلنا للغة العربية يوماً سنوياً هو "يوم اللغة العربية"؟

الفصل الرابع

قضايا
المرأة والطفولة والأمية والتربية في العالم العربي
(حقوق الإنسان في العالم العربي).

1 - مشكلة الأمية في العالم العربي

تعتبر التربية والتعليم من الأسس الرئيسية في سبيل تقدم الأمم والشعوب. إذ إن مستوى التعليم ونسبة المتعلمين تعليماً جيداً، يدل دلالة واضحة على مدى التقدم الصناعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي في بلد ما، بل إن الواقع العلمي هو المرآة الحقيقية للمجتمع، فضلاً عن الأخلاق والمثل والقيم التي ينبغي أن لا نسقطها من مجتمعاتنا العربية.

وبالرغم من الجهود الدؤوبة في العالم العربي في السبعين سنة الأخيرة (1945 - 2016) لنشر التربية والتعليم والاهتمام بهما في جميع مراحل الدراسة منذ الحضانة إلى التعليم العالي، فإن جهوداً مضاعفة تنتظر المسؤولين عن قطاع التربية والتعليم، للقضاء على الأمية التي ما تزال منتشرة في مناطق عديدة في العالم العربي، فالإحصائيات الصادرة عن منظمة الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تشير إلى وجود مئة مليون أمي في العالم العربي، يتوزعون على اليمن والمغرب والجزائر والسودان ومصر، فضلاً عن وجود عدد كبير من الأميين في الصومال وجيبوتي وجزر القمر وسواها حسب إحصاء 2015.

ولا يعني ذلك مطلقاً عدم وجود أمية في مناطق أخرى في العالم العربي، غير أن النسبة المئوية أقل من تلك الدول.

أ - تطور مشاركة المرأة العربية

وفق دراسة وضعها فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، تبين أن مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة ازدادت، ويتوقع أن يستمر معدل نشاطها الاقتصادي في الارتفاع، علماً أن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً أدنى من نسبة الرجال في شكل لافت.

في اختصار، يمكن الحديث عن نقطتين إيجابيتين جاءتا في سياق الدراسة، في مقابل مجموعة من النقاط السلبية، وكلها عناصر أساسية مكملة للمشهد: النقطتان الإيجابيتان هما تغيّر النظرة إلى المرأة العربية العاملة، وتشكيل الطالبات أكثر من 40 في المئة من مجموع الطلاب في الكليات والجامعات. وتتمثل النقاط السلبية في مواجهة النساء إجراءات تمييزية في حقهن في مجالات التوظيف والترقية والأجور والقضاء والسياسة، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء عن نسبة الرجال (أعلاها في اليمن، وأدناها في الأردن). علماً أنها ما تزال تتوطّن الدول العربية.

كذلك، تتعرض إجمالاً النساء الحاصلات على درجة عالية من التعليم للبطالة أكثر من الرجال.

إن الدراسة تشمل نحو 20 دولة عربية، بينها لبنان، إذ تبين الأرقام أن وضع نسائه يشبه إلى حد ما أوضاع النساء في عدد من الدول العربية، في جوانب عدة، ويعكس بعضها مكانة جيدة بالنسبة إلى دول عربية أخرى وهنا بعض الأرقام:

- مشاركة المرأة اللبنانية في القوة العاملة قفزت من 22,6 في المئة عام 1980 إلى 29,6 في المئة عام 2000.
- الفجوة بين معدّل النشاط الاقتصادي لدى المرأة والرجل هي بنسبة 54 في المئة تقريباً.

- معدل النشاط الاقتصادي المتوقّع لدى الجنسين مع حلول السنة 2010 هو: 25 في المئة لدى النساء، و 55 في المئة لدى الرجال.
- معدّل البطالة: 7 في المئة عند النساء و 8 في المئة عند الرجال.
- نسبة الأمية: 19 في المئة عند النساء و 8 في المئة عند الرجال.
- نسبة الطالبات في الجامعات والكليات 49 في المئة.

"المرأة والرجل في البلدان العربية - العمالة 2003" هو عنوان الدراسة التي أشرف عليها المنسق الاقليمي لمشروع "تطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية" الدكتور أحمد حسين، وعاونته ندى مدلل ونادين الشعار ومي بيضون. وتقول الأمينة التنفيذية للاسكوا ميرفت تلاوي "إن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على وضع المرأة والرجل في أسواق العمل العربية، وتركّز على العوامل التي تساهم في استمرار عدم المساواة بين المرأة والرجل مدى الحياة".

لتحقيق هذا الهدف، تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام رئيسية و 14 رسماً بيانياً وجدولين، وانطلقت بمقدمة حدّدت الخطوط العريضة:

ماذا جاء في الدراسة بالتفصيل؟

"ازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل العربية[1] زيادة مطردة خلال العقود الماضية"، هذا ما تؤكده الدراسة في مقدمتها. وتلفت إلى "أن المؤشرات الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية لا تنفك تشير إلى ارتفاع هذه النسبة، غير أن هذا التحسن الكمي يحجب تباينات نوعية مستمرة في وضع المرأة والرجل في مجال العمل. وبالفعل، ما يزال التمييز سائداً إلى حد بعيد في بعض القطاعات الاقتصادية. ويظهر هذا التمييز في التوجه إلى تركيز عمالة المرأة في الوظائف المنخفضة الأجور، كأعمال السكريتاريا التي تعتبر وظائف نسائية، في وقت يتولى الرجال المناصب الإدارية".

---

1 - في أيلول (سبتمبر) 2005، اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً سمحت بموجبه - وللمرة الأولى - باشتغال المرأة في ميادين العمل التي تتوافق وطبيعتها، كما سمحت لها بعد سنوات (عام 2015) بالإشتراك في الانتخابات البلدية اقتراعاً فحسب.

وتقول: يشمل مفهوم "دورة عدم المساواة مدى الحياة" قضايا تهم المرأة والرجل على حد سواء، كالراتب والتعليم والعمالة، "بهدف إظهار كيفية تضافرها لتؤثر سلباً في الرجال والنساء مدى الحياة". فالمرأة والرجل يتمتعان بمؤهلات ومهارات مختلفة، ويخضعان للأدوار النمطية التي تكون في طبيعتها مقيدة ويواجهان أشكالاً عديدة من التمييز عند دخول سوق العمل، إذ يتوقع من المرأة مثلاً أن تتحمل وزر رعاية الأسرة والمسؤوليات المنزلية بلا مقابل. وتؤثر هذه العوامل في العرض والطلب في سوق العمل وتؤدي إلى عدم المساواة في الفرص والأجور.

إضافة إلى ذلك، عانى النمو الاقتصادي في المنطقة العربية الركود في العقد المنصرم، وما تزال توقعات العمالة غير واعدة في المستقبل القريب بخاصة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ونظراً إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وإلى تركيبة السكان الشابة نسبياً في المنطقة، تشهد اليد العاملة نمواً مطرداً يفوق بسرعته إمكان توليد فرص العمل. ورغم أن العولمة والتطورات التكنولوجية السريعة ستؤمن فرصاً جديدة في المستقبل، يتعين على اليد العاملة أن تسعى إلى اكتساب مهارات جديدة للإفادة من هذه الفرص.

في وقت تُظهر الإحصاءات الفوارق بين الجنسين، لا تعكس البيانات المتوافرة إسهام المرأة في الاقتصاد في شكل دقيق. فاحصاءات العمالة تقدم قياساً دقيقاً للأرقام الخاصة بالعمل التقليدي والبطالة بين الرجال والنساء، أي أنها تحصي عدد العاملين عمالة كاملة في وظيفة تقليدية في القطاع النظامي وعدد الذين يسعون للحصول على عمل من هذا النوع. لكنها ليست قادرة على قياس الأعمال غير التقليدية الأخرى. ولا تظهر القيمة الحقيقية لإسهام المرأة في الاقتصاد أو يجري حتى إهمال إسهامها بسبب عوامل اجتماعية ثقافية.

وتقضي إحدى توصيات إعلان بيجينغ ومنهاج العمل عن الإحصاءات المصنفة وفق النوع الاجتماعي "بتحسين عملية جمع البيانات الخاصة بمساهمة المرأة والرجل في الاقتصاد، بما في ذلك مشاركتهما في القطاعات غير المنظمة". وتشكل

المسوحات الخاصة باستخدام الوقت إحدى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقويم عمل المرأة والرجل بأجر ومن دون أجر، إضافة إلى استخدام هذه المسوحات في جمع "المعلومات عن الاقتصاد الخفي".

وركز كل من إعلان ومنهاج عمل بيجينغ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن على أهمية مشاركة المرأة في ميدان العمل بالتساوي مع الرجل. وكانت البلدان العربية أعربت جميعها عن قلقها إزاء وضع المرأة في مجال العمل. وقدمت خلال المؤتمر الإقليمي الذي عقد عام 1994 في عمان اقتراحاً يقضي باتخاذ الحكومات خطوات ملموسة تؤمن المساواة والعدالة للمرأة العاملة. وتشمل التدابير المقترحة القضاء على ما تبقى من التشريعات التمييزية، وتعزيز فرص حصول المرأة على التمويل والتدريب، وتنظيم حملات تهدف إلى تغيير النظرة إلى المرأة العاملة.

واقع المرأة العربية في العمل والتربية والتعليم (التمييز بين الرجل والمرأة)

"المشاركة في القوة العاملة هو عنوان القسم الأول، وجاء فيه "إن نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ازدادت خلال العقود المنصرمة في كلّ البلدان العربية. بين 2000 و 2016، بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية نحو ضعف ما كانت عليه في الماضي، فيما بلغت هذه الزيادة في الإمارات العربية المتحدة وعمان نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. ورغم ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية، ما تزال نسبة النساء الناشطات اقتصادياً أدنى من نسبة الرجال في شكل لافت. فقد راوح معدل النشاط الاقتصادي للمرأة خلال العقد الماضي بين9 في المئة في فلسطين و 35 في المئة في قطر، فيما راوح هذا المعدل عند الرجال بين 64 في المئة في عمان و 92 في المئة في الإمارات العربية المتحدة. وبلغت الفجوة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي - أي الفجوة بين معدل النشاط الاقتصادي لدى المرأة والرجل - أدنى مستوى في الكويت وهو 35 في المئة

وأعلى مستوى في المملكة العربية السعودية وهو 65 في المئة[1] .

ووفقاً لمكتب العمل الدولي، سيستمر معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في الارتفاع في المنطقة العربية. ويتوقع أن يتخطى هذا المعدل 40 في المئة في موريتانيا وجزر القمر في حلول سنة 2016. غير أن معدل مشاركة المرأة سيبقى أدنى من معدل مشاركة الرجل في النشاط الاقتصادي. ويعود ازدياد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية. فقد تغيرت النظرة إلى المرأة العاملة خلال العقود القليلة المنصرمة، وتمكنت المرأة من إيجاد سبل أفضل للتوفيق بين مسؤولياتها العائلية وعملها. وعلاوة على ذلك، كان للنمو الاقتصادي واتساع نطاق الخدمات دور مهم في تعزيز دخول المرأة سوق العمل.

من جهة أخرى، تصعب مقارنة البيانات الخاصة بالبطالة في بلدان مختلفة بسبب اختلاف طرق القياس وجمع البيانات. ويعرّف معدل البطالة بأنه نسبة العاطلين عن العمل من القوة العاملة، وقد كان مرتفعاً نسبياً بين النساء مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال في كل البلدان العربية تقريباً بين 1995 و 2000 وقد بلغ معدل البطالة بين النساء في الأردن مثلاً ضعف المعدل بين الرجال عام 2000. وغالباً ما يكون هناك عدم تناسب بين معدل النمو السنوي المرتفع للقوة العاملة في البلدان العربية ومعدل توليد فرص عمل جديدة. ومن العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة في أسواق العمل العربية وإلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والرجال في العديد من البلدان العربية، الركود في معدلات النمو وتقلص أنشطة القطاعات العامة في مختلف البلدان وعدم التوفيق بين المؤهلات والوظائف المتوافرة، فضلاً عن الأوضاع الأمنية في العالم العربي.

تميل المرأة إلى العمل في قطاعات اقتصادية مختلفة عن تلك التي يختارها الرجل. ففي العقد الماضي، كان نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات أكبر من نسبة الرجال العاملين في هذا القطاع في كل البلدان العربية. وتشكل اليمن

1 ـ في دراسة إحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، أشارت إلى أن نسبة العاملين الذكور في لبنان أربعة أضعاف نسبة العاملات، وأما الأميون فنسبتهم فوق 15 سنة

الاستثناء الوحيد إذ تعمل غالبية النساء في الزراعة. كما أن عدد الرجال الذين يعملون في قطاع الصناعة وبالتحديد في مجالي البناء والتصنيع، يفوق عدد النساء بكثير.

ولطالما اتسمت سوق العمل بالتمييز بين الجنسين في المجال المهني. ففي العالم العربي، يفوق عدد النساء عدد الرجال في الوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية مثلاً، أما في الوظائف الحرفية وتشغيل المعامل والآليات فعدد الرجال أكبر. ولا يتم توظيف المرأة والرجل في مهن مختلفة فحسب وإنما تخصص لهما أيضاً مناصب مختلفة في القطاع نفسه. وفي الوقت الذي تتمتع فيه النساء بتمثيل جيد في المجالات المهنية في العالم العربي، غالباً ما يتم توظيفهن في وظائف مساعدة، أما الرجال فغالباً ما يتولون المناصب الإدارية.

يشكل العاملون بأجر الشريحة الأكبر من القوة العاملة نساءً ورجالاً في المنطقة العربية باستثناء اليمن. والواقع أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في هذه الفئة، إذ يميل الرجال أكثر من النساء إلى العمل لحسابهم الخاص. ففي لبنان واليمن مثلاً، يعمل ثلث الرجال الناشطين اقتصادياً لحسابهم الخاص في حين تصل نسبة هؤلاء إلى السدس في فلسطين والجمهورية العربية السورية. ويتضح أن نسبة النساء في فئة العاملين في مؤسسات عائلية من دون أجر أكبر من نسبة الرجال في هذه الفئة في كل البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات وافية.

من جهة أخرى، يتجاوز عدد المصنفين في المنطقة العربية كعاملين لحسابهم الخاص عدد المصنفين كأرباب عمل. ويلائم العمل للحساب الخاص على الأرجح المرأة أكثر من الرجال، لأنه يسمح لها بالتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية. غير أن عدد الرجال الذين يعملون لحسابهم الخاص يفوق عدد النساء في هذا الإطار ويعود ذلك جزئياً إلى وجود عوائق أمام وصول المرأة إلى الموارد التي يمكن للرجل الحصول عليها.

وتتابع الدراسة تقويمها أوضاع النساء من خلال التوقف عند "المؤهلات"، عنوان القسم الثاني. وفيه "أن المؤهلات تؤثر على فرص العمل وأجر المرأة

والرجل. والأرجح أن الأشخاص الحاصلين على درجة عالية من التعليم سيحصلون على وظائف أفضل من غيرهم تضمن لهم استحقاقات إضافية مغرية، كما أن احتمال تعرضهم للبطالة ضئيل. غير أن النساء اللواتي يحصلن على درجة عالية من التعليم يتعرضن إجمالاً للبطالة في المنطقة العربية أكثر من نظرائهم من الرجال".

وما يزال معدل الأمية بين النساء مرتفعاً أكثر مما هو عليه بين الرجال في العديد من البلدان العربية رغم التحسن الذي تم تحقيقه في هذا المجال خلال العقود الماضية. ففي عام 2000، بلغ معدل الأمية بين النساء أعلى درجاته في اليمن مسجلاً 75 في المئة، أما أدنى معدل فسجل في الأردن حيث بلغ 15,6 في المئة. ولا تعكس البيانات الخاصة بالطلاب الذين يلتحقون بنظام التعليم الثانوي تبايناً ملموساً بين المرأة والرجل في أي من البلدان العربية، باستثناء اليمن حيث كان عدد النساء أقل من ربع الطلاب عام 1996.

إضافة إلى ذلك، تشكل النساء أكثر من 40 في المئة من طلاب الكليات والجامعات في كل البلدان العربية تقريباً، مما يشير إلى فارق بسيط بين الجنسين في هذا الإطار، غير أن الحال مختلفة في اليمن حيث لا تزيد نسبة النساء اللواتي يتابعن دراسات عليا عن 10 في المئة من إجمالي الطلاب. كما أن مجالات الاختصاص التي تجذب الذكور والإناث مختلفة. ففي مجالي التعليم والإنسانيات، يفوق عدد النساء اللواتي يتابعن تحصيلهن العلمي عدد الرجال. أما في مجال العلوم الطبيعية فيفوق الرجال عدد النساء.

إن لدور المرأة في عملية الإنجاب أثراً ملموساً في فرص عملها وقدرتها على كسب الأجر. فمسؤولية تربية الأطفال في البلدان العربية تقع في شكل أساسي على عاتق الأم، إضافة إلى مهمة الاعتناء بالمسنين من أفراد العائلة. كما أن النساء اللواتي يتحملن مسؤولية أطفال صغار في السن يواجهون صعوبة أكبر في التوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية.

وتنضم غالبية النساء والرجال إلى القوة العاملة عند بلوغهم بداية عقدهم الثاني

تقريباً. وغالباً ما تميل النساء إلى الانسحاب بعد بضع سنين للإنجاب ولرعاية الأطفال، في حين يبقى الرجال في القوة العاملة حتى بلوغهم آخر العقد الخامس وبداية العقد السادس. (سن الستين أو سن الرابعة والستين).

وفي الأردن وتونس لا تعود عادة إلى سوق العمل النساء اللواتي انسحبن منها للإنجاب، فيما تميل النساء في لبنان إلى العودة إليها بعد انتهاء حقبة الإنجاب. أما النساء في اليمن، فلا يسلكن التوجه نفسه، إذ يبلغ نشاطهن الاقتصادي أوجه في السن بين 40 و 45 ثم يتراجع تدريجياً بعد ذلك. والنساء المسنات أقل نشاطاً في القوة العاملة من المسنين من الرجال، ويعود هذا الأمر إلى إمكان تقاعد النساء عند بلوغهن سن 45 في بعض البلدان، كما هي الحال في الأردن.

ويشكل عدم التساوي في الأجر بين الرجل والمرأة مظهراً مهماً من مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. والبيانات المصنفة وفن النوع الاجتماعي والمتعلقة بالأجر والدخل غير متوافرة في غالبية البلدان العربية. وما هو متوافر من بيانات يؤكد الرأي المتعارف عليه من مدة طويلة، وهو أن النساء يتقاضين أجوراً أدنى من الرجال. ففي الأردن مثلاً تقاضت النساء ما معدله 86 في المئة مما كسبه الرجال عام 1996، فيما تقاضت النساء في فلسطين 74 في المئة مما تقاضاه الرجال.

ويمكن أن أحد أسباب ما تقدم هو في تولي النساء المهن المنخفضة الأجور، إضافة إلى الاستخفاف بعملهن، وولى أن عدد اللواتي يعملن بنصف دوام أو يتولين عملاً مؤقتاً يفوق الرجال، وتكون أجوره واستحقاقاتهن أدنى.

وفي البلدان العربية التي تتوافر فيها البيانات، تختلف فجوة الأجر بين الجنسين، اي أجر النساء كنسبة مئوية من أجل الرجال. ففي الوظائف المكتبية وأعمال السكريتاريا التي تعتبر عادة مجالاً نسائياً، لا تعتبر الفجوة من الأجر مهمة. إلا أنه في بعض البلدان، وتحديداً في الأردن، تفوق أجور النساء أجور الرجال في مجال المبيع، فيما يتقاضى الرجال أجوراً أفضل في الأعمال الحرفية ومجال تشغيل الاليات. وتختتم الدراسة في قسمها الأخير بعنوان "البيانات المصنفة وفق النوع الاجتماعي"، وتبين أن إحصاءات العمل لا تعكس سوى الأرقام الخاصة بالعمل

التقليدي والبطالة، أي عدد العاملين بدوام كامل في القطاع النظامي وأولئك الذين يبحثون عن هذا النوع من العمل، إلا أن هذه الإحصاءات لا تكشف كل التفصيل.

فغالباً ما تعمل النساء في المنطقة العربية في القطاع غير النظامي في عمل قائم في المنزل أو في مؤسسة عائلية، وبعض النساء العاملات في المنزل أو في مؤسسة عائلية لا يعتبرن أنفسهن عاملات. علاوة على أن الوظائف بنصف دوام أو الوظائف المؤقتة، أو الاستشارية، أو المهمات الخاصة، أصبحت تحل محل الوظائف التقليدية بدوام كامل في عالمنا المتحول في سرعة فائقة وغالباً ما يتم إهمال هذه الحالات في البيانات عن سوق العمل.

وهناك عدد قليل جداً من الإحصاءات المصنفة وفق النوع الاجتماعي والمتعلقة بالأجور في المنطقة العربية. وتتقاضى النساء عادة أجوراً أدنى من أجور الرجال لعدد من الأسباب غير الموثقة، منها التمييز المهني، غير أنه غالباً ما تتقاضى النساء أجوراً أدنى من أجور الرجال، حتى عند ممارسة المهنة نفسها. أضف إلى ذلك، أنه غالباً ما تختار النساء الوظائف الأدنى أجراً والأكثر مرونة بهدف التوفيق بين عملهن ومسؤولياتهن العائلية. لذا، ومن أجل التمكن من تقويم المساواة في الأجر بين المرأة والرجل في المنطقة العربية، ينبغي أن تنعكس كل هذه العناصر في الإحصاءات.

وتواجه النساء عدداً من الإجراءات التمييزية التي لا يمكن كشفها بسهولة في مجالي التوظيف والترقية، وقد يكون التمييز مرتبطاً مباشرة بالمواقف الاجتماعية، الثقافية التي تحدد المجالات التي تناسب المرأة والمجالات الأنسب للرجل. كما قد يكون التمييز نتيجة لتدني مستوى التعليم أو التدريب عند النساء، إضافة ربما إلى تفضيل النساء العمل ساعات أقل من الرجال، مما يدفع بعض المؤسسات إلى اعتبار النساء أقل إنتاجاً.

لقد تم في إطار العولمة نقل قضية عمالة الرجال والنساء إلى مرتبة أدنى من الأولويات السياسية. وتعالج استراتيجيات التنمية قضايا الاقتصاد الكلي الأساسية انطلاقاً من أن هذه المعالجة ستؤدي إلى توليد فرص العمل. ونظراً إلى معدل

النمو السكاني المرتفع نسبياً وتركيبة السكان الشابة في غالبية البلدان العربية، لا يكفي النمو الاقتصادي لتوليد فرص العمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل أو لاستيعاب شرائح العاطلين عن العمل والعاملين عمالة ناقصة. أضف إلى ذلك، أن التعليم لا يقلل بالضرورة من احتمال تعرض الرجال والنساء للبطالة في البلدان العربية. ويعود ذلك إلى عدم التكافؤ بين التعليم والوظائف المتوافرة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى مواقف جديدة من التعليم.

ويعتبر معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في البلدان العربية متدنياً، خاصة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. ويعود ذلك جزئياً إلى النقص في الوظائف عموماً ما يسهم في استمرار الآراء المكونة مدة طويلة حول دور المرأة في المجتمع. تنبغي معالجة هذه المواقف والمفاهيم المتعلقة بالمرأة العاملة للإفساح في المجال أمامها للمشاركة مشاركة كاملة في ميدان العمل، وتحقيق استقلالها الاقتصادي وتأمين المساواة بينها وبين الرجل مدى الحياة.

ويفوق عدد النساء العاملات من دون أجر في القطاع غير النظامي وفي المؤسسات العائلية عدد الرجال في هذا النوع من العمالة، حيث تكون عادة الساعات المرنة وقرب موقع العمل من المنزل أكثر ملاءمة لحاجات المرأة. ولا تؤدي ترتيبات العمل هذه دائماً إلى تعزيز وضع المرأة بالرغم من كون النشاط الاقتصادي خطوة ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين. كذلك من الصعب تقويم الإسهام الكامل للمرأة في الاقتصاد، لأن نشاطها الاقتصادي لا يظهر في الحسابات القومية. ويعود ذلك أولاً إلى عدم الاتفاق على تعريف القطاع غير النظامي، وثانياً إلى أن المؤشرات التقليدية لا تعكس في شكل منتظم غالبية ترتيبات العمل غير التقليدية.

وتجري حالياً دراسة الأدوات الإحصائية وتعديلها لتعكس مختلف أشكال العمالة. وتشكل المسوحات الخاصة باستخدام الوقت إحدى هذه الآليات التي تهدف إلى قياس ما يلي: العمل بأجر أو من دونه والوقت المكرس لأنشطة أخرى،

والمعلومات الخاصة بالاقتصاد الخفي. ويفترض أن تعكس هذه المسوحات أيضاً أنشطة الرجال والنساء في القطاع غير النظامي ومستوى مشاركتهم فيه. وقد أوصت الأمم المتحدة باعتماد مبادىء توجيهية منهجية لتوحيد التصانيف وتسهيل مقارنة النتائج.

وكانت البلدان المتقدمة النمو قد لجأت إلى المسوحات مدة من الزمن. وقد شجع إعلان ومنهاج عمل بيجينغ (بكين) البلدان النامية على إجراء مسوحات مماثلة. وهذا فعلاً ما قامت به ثلاث دول عربية، هي المغرب، وعُمان فلسطين. (أنظر: هالة حمصي، النهار، 28/5/2003 نقلاً عن تقرير الاسكوا لعام 2003)، وتقرير اليكسو - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لجامعة الدول العربية).

أما فيما يختص بواقع المرأة اللبنانية - إذا ما قيس بواقع المرأة العربية - فهو واقع متقدم ومنذ سنين عديدة، نتيجة الوعي الاجتماعي والتربوي والثقافي والسياسي، وتجذر المؤسسات التربوية في لبنان منذ القرن التاسع عشر. كما أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وفي مقدمتها جمعيات المرأة ومؤسسات المجتمع المدني أولت اهتماماً بارزاً بقضايا المرأة، فكما هو معلوم فإن القانون اللبناني هو أول قانون عربي يسمح منذ عام 1951 للمرأة اللبنانية بحق التصويت والمشاركة في الانتخابات بملاحقة قضايا المرأة المتعددة، ففي عام 1998 صدر في لبنان "الوثيقة اللبنانية للقوانين المجحفة بحق المرأة رقم (1)" وتم متابعتها للوصول إلى تعديلها واجراء المقتضى بشأنها، لذا، ففي 11 شباط (فبراير) عام 2005 عقدت اللجنة الأهلية ندوة في أوتيل البريستول لمتابعة قضايا المرأة اللبنانية، ورأت أن ما تم تعديله من قوانين لها علاقة بالمرأة اللبنانية ليس كافياً، لذا لا بد من متابعة بعض القضايا الأخرى لا سيما قانون الجنسية والعقوبات والاعلام والعمل وقوانين الأحوال الشخصية، ومتابعة اصدار "الوثيقة الثانية لإلغاء التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية"، ورفض العنف بحق المرأة.

ومن الأهمية بمكان القول، إن المجتمعين من رجال القانون في تلك الندوة تبين لهم أن العديد من نصوص قوانين العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية اللبنانية

تتعارض مع أحكام ومواثيق الأمم المتحدة لا سيما أن لبنان وقع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 وشارك في وضعه، غير أنه من الملاحظ أن بعض المشاركين من المحامين في "ندوة البريستول" رفض المطالبة بمساواة المرأة بالرجل كما قرر مؤتمر بكين عام 1995، ووثيقة نيويورك عام 2000، علماً أن لبنان سبق له أن وقع على اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" عام 1996. إنما رأوا ضرورة الغاء القوانين التي تتضمن تمييزاً لصالح الرجل من أساسها (اللواء 12/2/2005) ص 16.

ونظراً للإهتمام المتزايد بالمرأة اللبنانية والعربية، فقد أنهت "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" في 16/7/2005 ورشة عمل حول مناهضة العنف ضد المرأة، وقد شدد المؤتمرون على ضبط البرامج التلفزيونية واحترام خصوصية الإنسان، وعدم اعطاء صورة نمطية عن المرأة، ومحاربة تجارة الرقيق وسوء معاملة الخادمات الأجنبيات، وبشكل عام فقد أوصى المؤتمرون بمناهضة العنف ضد المرأة، وضبط المشاهد غير الأخلاقية، والطلب من وسائل الاعلام والاعلان احترام خصوصية المرأة، وعدم اظهارها بمظهر لا يليق بها. (المستقبل 17/7/2005).

ويطالعنا تقرير (الاسكوا) في عام 2004 حول الواقع التربوي في العالم العربي، فيشير إلى أن الأمية ما زالت منتشرة ورعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب والكادر التعليمي بحاجة إلى تطوير وإعداد تربويين فيما نوعية التعليم ضعيفة والفجوة بين الذكور والإناث ما زالت قائمة[1].

تطلعنا الأرقام على وجود 100 مليون أمي في العالم العربي أكثر من نصفهم من الإناث (20 مليوناً في مصر وحدها) وهي نسبة تشكل حوالي الربع وتتوزع نسبة 70 % منهم في خمس دول هي: مصر، السودان، الجزائر، المغرب واليمن وتترافق ظاهرة الأمية مع الحجم السكاني والفقر وتمركز النسبة الأكبر من السكان في الأرياف.

1 - تزايد الاهتمام بالطفولة في العالم العربي، وقد عقد في القاهرة عدة مؤتمرات، منها المؤتمر العالمي لمناهضة العنف ضد الأطفال، صيف 2005.

وإذا كان السعي يتركز على محو الأمية كأولوية متقدمة من أجل تنمية الدول العربية، تعود الأرقام لتؤكد عمق المشكلة حيث مؤشر التعادل بين الجنسين هو 0,69 مما يعني أن الأمية في المنطقة العربية لا ترتبط بالفقر فحسب، بل ترتبط بموقف السكان المتحيز ضد تعليم الإناث وإلى غياب سياسات فعالة تبدل هذا الموقف.

فرغم التحسن الملموس على صعيد زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية، فإن المشاركة الأنثوية في هذه المرحلة هي دائماً أدنى من مشاركة الذكور.

وتظهر هذه المشكلة بصورة أقوى مع احتساب معدل الالتحاق الصافي. كما أن ست دول ما زال فيها هذا المعدل أقل من 80 % فيما تتسع الفجوة بين الجنسين حيث ينخفض فيها مؤشر التعادل إلى 0,9 وما دون.

وعدا أن الأمية تمثل تحدياً كبيراً للدول العربية لجهة التنمية أو العدالة الاجتماعية أو نوعية الحياة وتترك بالتالي آثاراً سلبية على أنظمة التعليم نفسها تظهر في عدم نجاح المدرسة في استقطاب الأطفال وفي المستوى المتدني للتحصيل التعليمي، فإن الزيادة السكانية تفرض تحدياً آخر على الأنظمة التعليمية.

وبحسب الأرقام مرة جديدة وانطلاقاً من مبدأ المقارنة المجدية نوعاً ما، يقدر معدل الزيادة السنوية لجهة عدد السكان في الأعوام 2000 - 2010 بـ 1,2 % في العالم وبـ 1,5 % في الدول النامية فيما يقدر بـ 2,5 % في الدول العربية.

وإذا كان معدل الالتحاق في التعليم العام حوالي 80 % للفئة العمرية ما بين 5 - 18 عاماً، فإن على الدول العربية أن توفر فرص هذا التعليم لـ 88 مليون طالب كمجموع، ولـ 29 مليون طالب جديد (العدد الحالي 60 مليوناً).

وهذا التزايد السكاني له تداعياته على صعيد الضغط على الأنظمة التعليمية من حيث الإنفاق والتسيير والموارد البشرية الكافية، بما يزيد الطلب على الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والخدمات الصحية، وقد عانت بعض الأنظمة التعليمية في الدول العربية من المديونية العالية والآثار المترتبة على تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

بعض الحقائق الواجب مواجهتها تؤكد أنه ما يزال في الدول العربية حوالي

14 مليون طفل بعمر المدرسة خارج المدرسة (ثمانية ملايين بينهم من الفتيات).

فالأوضاع السياسية والعسكرية ترخي بثقلها على الأوضاع التربوية في المنطقة لا سيما في مناطق النزاع حيث يسجّل تقرير الدول العربية حول تعليم الكبار (تقييم منتصف العقد 2003) الضرر اللاحق بالأنظمة التربوية نتيجة النزاعات في أراضي السلطة الفلسطينية والعراق مع تحقيق بعض الإنجازات فكلا البلدين سجلا نسباً مرتفعة نسبياً من المشاركة في التمدرس كما كان هنالك "استثمارات هامة" في التعليم عبر المنطقة في خلال العقود الأربعة الأخيرة واقترب عدد كبير من البلدان من تحقيق هدف إدخال جميع الأطفال إلى المدرسة، فيما تحققت المساواة بين الجنسين في فلسطين، البحرين، الأردن، لبنان والإمارات العربية المتحدة دون سواها، غير أن ثورات الربيع العربي (2010 - 2016) أدت إلى عمليات تهجير واسعة في دول النزاع، وأفشلت جميع الخطط التربوية والاقتصادية على السواء.

تستكمل الأرقام سرد بعض الحقائق حيث تشير إلى التحاق 35 مليون طفل، 54 % بينهم من الفتيان)، في المدرسة الابتدائية ما بين عامي 1999 - 2000، مما يعني أن طفلاً واحداً من أصل خمسة أطفال بصف المدرسة الابتدائية ما يزال خارج المدرسة.

وقد وردت جيبوتي على أسفل السلم لجهة الالتحاق مع 300 % فحسب من الأطفال بعمر المدرسة الابتدائية الملتحقين بالمدرسة وفجوة بين الجنسين في هذا البلد بنسبة تفوق 35 % للفتيان و 26 % للفتيات.

ويظهر التقرير أن الفتيات مهملات في أغلبية البلدان باستثناء الإمارات العربية المتحدة حيث 94 % من الفتيان قد أكملوا التعليم الابتدائي بالمقارنة مع 92 % من الفتيات.

وعلى مستوى التعليم الثانوي، يشير التقرير إلى أن حوالي 22,5 مليون تلميذ من الأعمار كافة أو 60 % من السكان بعمر المدرسة الثانوية (حوالي 12 - 18 عاماً) قد التحقوا في العام الذي أجري فيه المسح (أي 2003) فيما أقل من 10,6 مليون من هذا المجموع أو 47 % منهم هم من الرجال.

ومما يلاحظ أيضاً، أن الكثير من شوارع العالم العربي، تعاني من مشكلة

وظاهرة تسول الأطفال الذين يعانون من الفقر والأمية، وسوء التغذية. بل إن بعض الدول العربية تعاني من "ظاهرة المتسولين المحترفين" الذين يجوبون شوارع المدن الكبرى بأطفال مستأجرين ومخدرين لاستدرار عطف المارة (دراسات اجتماعية، أنظر اللواء 19/12/2004) وهذا لا يعني مطلقاً أن الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا لا تعاني من المتسولين، فقد أفادت احصاءات الأمم المتحدة، واحصاءات الدول، عن انتشار المتسولين بكثرة في هذه الدول. ويكفي احصاء الحكومة البريطانية في كانون الأول (ديسمبر) 2004، المتضمن وجود نصف مليون متشرد ومتسول في انجلترا، الأمر الذي يزيد من معاناتها الاجتماعية والأمنية. ولكن وجود ظاهرة التسول في الغرب، لا يعطي مبرراً للسماح بها في العالم العربي.

من جهة ثانية، فقد أكد تقرير مشترك صدر في 10 نيسان (أبريل) 2005 عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وجامعة الدول العربية أن أكثر من عشرة ملايين طفل عربي خارج المدرسة في العالم العربي ومعظمهم من مصر والعراق والمغرب والسودان، وأن أكثر من نصف النساء العربيات يجهلن القراءة والكتابة. وأكد التقرير أن تعداد السكان العرب يتزايد بصورة سريعة حيث ينتظر أن يصل إلى قرابة (400) مليون نسمة بحلول 2016 مشيراً إلى أن الأطفال يشكلون ما يقرب من نصف عدد السكان في بعض بلدان العالم العربي.

وأوضح التقرير أن النساء الأميات غير قادرات من الوصول لمصادر المعلومات والمعرفة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين حياتهن وحياة أطفالهن، كما أن الأمية تحول دون الحصول على الخدمات الصحية الرئيسية والخدمات الاجتماعية المختلفة. وباستثناء الإمارات العربية المتحدة فإن النسبة المئوية للأميين من الإناث أعلى منها بالنسبة للذكور في بقية الدول العربية، وتحتاج مصر والعراق وموريتانيا والمغرب واليمن إلى جهد خاص في سبيل تقدم الإناث.

وأوضح التقرير أن كثيرين من الشباب يظهرون مستوى مرتفعاً من الجهل في ما يتعلق بالقضايا الصحية. ففي مصر كشف أحد الاستطلاعات من أن 85 %

من الفتيات أجبن بصورة غير صحيحة على سؤال عن الخصوبة أثناء الدورة الشهرية. وكشف استطلاع في سوريا عن أن 30 % من الفتيات بين 15 و 24 سنة لم يسمعن حتى عن نوع واحد من أساليب تنظيم الأسرة.

أما فيما يختص بمستوى التعليم في العالم العربي، فقد أكد التقرير أن الشباب غير راضين عما يتلقونه من التعليم معتبرين أنه لا يتناسب كثيراً مع الحياة في الخارج، واقترح تحسين نوعية التعليم من خلال تعزيز المناهج الدراسية والعمل مع المدرسين والأسر والطلاب أنفسهم والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

(تقرير الأمم المتحدة 2005 - يونيسف - جامعة الدول العربية)
(أنظر أيضاً اللواء، 11/4/2005 وبقية الصحف).

الوضع التربوي في العالم العربي: قضايا وحلول:

من اللافت أن شريحة واسعة من المعلمين عبر المنطقة هي من النساء، غير أن أغلبية هؤلاء المعلمين مؤهلون بحسب ما يورد التقرير - إلا في لبنان حيث أستاذ واحد على خمسة في المرحلة الابتدائية يلبي معايير الكفاءة ما قبل الخدمة المحددة على المستوى الوطني.

وإذ شكل المؤتمر العربي الاقليمي حول "التعليم للجميع: ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية؟ الذي نظمه مكتب اليونيسكو الاقليمي في بيروت منطلقاً للوقوف على حقيقة الوضع التربوي عربياً مع الإضاءة على بعض الجوانب الإيجابية التي تحققت في هذا الإطار، يمكن القول أن العجز التربوي الجزئي ترتبط معالمه بالمحاولات الأميركية لتغيير المناهج التعليمية في تلك الدول، بما يتلاءم مع الطروحات المتداولة بحجة الانفتاح وحوار الحضارات والتي تندرج ضمن أهداف بعيدة المدى تقول بتغييب القضايا العربية عن سلم الأولويات وطمس بعض الحقائق التاريخية وإحلال الطروحات الأميركية في النظم والمناهج التربوية.

وفي تحليل مقارن لخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية (وثيقة

العمل الرئيسية)، يؤكد التقرير الذي شمل أربع عشرة دولة عربية أعدت خططها الوطنية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن) ضرورة السعي لتحقيق الأهداف الستة التي تضمنها إطار عمل داكار كالتزام دولي جماعي وهي:

1 - توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

2 - العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الأثنية.

3 - ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافىء ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

4 - تحقيق تحسن بنسبة 50 % في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛ غير أن نسبة الأمية ما تزال في إزدياد.

5 - إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

6 - تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين تقدماً ملموساً في التعليم لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

من الأهمية بمكان القول، بأن بعض الدول العربية حرصت على تحسين واقع المرأة العربية، ففي مصر، ولأول مرة تم تعيين (31) سيدة كقاضيات ورؤساء محاكم في 13 آذار (مارس) 2007، مما أتاح للمرأة المصرية إعتلاء منصة القضاء لأول مرة في تاريخها. وأشار رئيس مجلس القضاء الأعلى المصري

القاضي مقبل شاكر، أنه تم اختيار القاضيات الـ (31) من أصل (2134) مرشحة تقدمن للامتحانات، مما يشير إلى تزايد كفاءات المرأة المصرية. كما تم في 25 نيسان (إبريل) 2007 تعيين القاضية ضحى الزباني عضواً في المحكمة الدستورية في البحرين بأمر ملكي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعيين:

1 - الشيخة زهرة النبهاني عضواً في مجلس الدولة في سلطنة عُمان.

2 - الدكتورة عائشة الخزرجي مديرة المشروعات بوزارة التعليم العالي في الامارات العربية المتحدة[1].

3 - الدكتورة هدى بن عامر أمين شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام في ليبيا التي فازت بالتزكية رئيساً للبرلمان العربي الانتقالي خلفاً لمحمد جاسم الصقر[2].

4 - فوز أربع سيدات كويتيات بأربعة مقاعد نيابية في الانتخابات النيابية في 16 أيار (مايو) 2009.

من جهة ثانية، فإنه بالرغم من تحسن واقع المرأة العربية في بعض الميادين، فإنه من جهة ثانية، ما تزال تعاني من العنف الأسري، والتمييز في المناصب والرواتب لا سيما في بعض المؤسسات، والتحرش الجنسي، وإجبار الفتاة المصرية في بعض قرى مصر على "الختان القسري" بالرغم من تحذير وزارة الصحة والأزهر الشريف[3] وقد تبين أنّ:

1 - 47 % من النساء في الأردن يتعرضن للضرب بصورة دائمة.

2 - 34 % من أصل (6656) امرأة مصرية متزوجة تتعرض للعنف والضرب.

3 - 92 % من حالات العنف في المغرب متعلقة بالمرأة المغربية من قبل الزوج.

4 - 95 % من ضحايا العنف في فرنسا من النساء.

1 - انظر: اللواء، 15/3/2007.

2 - اللواء، 24/4/2009.

3 - اللواء، 29/6/2007.

واقع المرأة العربية:

من أجل تحسين وضع المرأة العربية، تأسس "مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" (يونيفم) (UNI – Femme) الإقليمي للدول العربية في عام 1994، وهذا المكتب يهتم بأوضاع المرأة العربية، ويؤمن الدعم المالي والفني للبرامج والاستراتيجيات المبتكرة التي تعزز حقوق المرأة الإنسانية والسياسية والاقتصادية (صحيفة البلد، 6/3/2005).

ونظراً لأهمية واقع المرأة في العالم عامة، وفي العالم العربي خاصة، فقد عقد في بيروت في مقر الاسكوا "المؤتمر الاقليمي العربي" (عشر سنين بعد مؤتمر بكين - بيجنغ: دعوة إلى السلام) في تموز (يوليه) عام 2004، بحثت فيه واقع المرأة العربية، وأصدر المؤتمر في ختام أعماله توصيات "إعلان بيروت" ومما جاء فيها:

1 - نحن، المشاركين في المؤتمر الاقليمي العربي "عشر سنين بعد بيجينغ: دعوة إلى السلام"، وقد اجتمعنا في بيت الأمم المتحدة في بيروت من 8 تموز (يوليه) 2004 إلى 10 منه، نذكر بقرار الجمعية العمومية 52/ 100 المؤرخ 12 كانون الأول (ديسمبر) 1997 في شأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع ببيجينغ ومنهج العمل، و 52/ 231، و 58/142 المؤرخ 22 كانون الأول (ديسمبر) 2003 في شأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية (...)، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2000، ولا سيما الهدف الثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2 - إننا نشير إلى أن عقد المؤتمر الإقليمي العربي (...) يأتي استجابة لتوصيات الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة مراجعة ما تم إنجازه خلال العشر سنوات التي تلت مؤتمر بيجينغ، وذلك لتقديم نتائجه إلى لجنة وضع المرأة لتي ستعقد دورتها التاسعة والأربعين في نيويورك من 28 شباط (فبراير) إلى 11 آذار (مارس) 2005.

3 - إن هذا المؤتمر يأتي في ظرف يتسم بعدم الاستقرار في المنطقة العربية

التي عانت طوال عقود من صراعات وتوترات، فهي من أكثر مناطق العالم تعرضاً لحروب ونزاعات مسلحة لا تؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تهدم ما يحرز فيها من تقدم. وهناك دلائل تشير إلى أن تعاظم الأخطار الاقليمية، وانخفاض معدلات الاستثمار، واستمرار التباين بين رأس المال المادي والبشري، عوامل قد تسهم في خفض مستويات النمو.

4 - يعقد مؤتمرنا اليوم في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تدهوراً على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للمرأة الفلسطينية، بل الشعب الفلسطيني برمته جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من مصادرة الأراضي والاستيطان، وهدم المنازل وجرف الأراضي الزراعية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري. كما أن هذه الظروف هي خير شاهد على وضع الشعب العراقي الذي عانى الحروب المتكررة، ويفتقر إلى الأمن والاستقرار، ووضع الشعبين السوري واللبناني اللذين يواجهان احتلال أجزاء من أراضيهما.

5 - كان اختيار شعار هذا المؤتمر "الدعوة إلى السلام" تجسيداً لأوضاع المنطقة وظروفها الخاصة وتعبيراً عن رغبة شعوب المنطقة في العيش في سلام واستقرار وفي حياة أفضل، لا سيما أن الاهتمام تركز طوال السنوات الماضية على المساواة والتنمية بينما لم يحظ السلام بالاهتمام الكافي. وفي هذا الصدد وجد المؤتمر أن العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية لا يمكن أن يتحقق في الشكل المطلوب دون إحلال السلام القائم على الحق والعدل والشرعية الدولية الأمر الذي يحقق الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

6 - إن ما يبعث على التفاؤل أن يكون وضع المرأة موضوعاً تعالجه معظم مبادرات الإصلاح الاقليمية والوطنية. ففي القمة العربية التي عقدت أخيراً في تونس، التزمت الدول العربية دعم حقوق المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مداولات وإعلانات

الاسكندرية وصنعاء والدوحة وبيروت شدد ممثلون لمنظمات غير حكومية معنية بالمرأة وأوساط أكاديمية وأحزاباً سياسية مختلفة على أهمية تمكين المرأة، مما يبين أن هذه القضية أصبحت عنصراً أساسياً في الرؤية العربية للإصلاح.

7 - لقد ألقى المؤتمر الضوء على التقدم الذي أحرزته دول المنطقة نحو تطبيق ما تعهدت إنجازه من توصيات مؤتمر بيجينغ، حسبما أوضحته ردودها على الاستبيان الذي وجه إليها.

8 - إننا نلاحظ أن الإنجازات شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وإنشاء آليات تهتم بقضايا المرأة بما في ذلك وزارات ومجالس وهيئات ولجان، وحصول المرأة في بعض البلدان على حقوقها السياسية، وتخصيص حصص لها في المجالس النيابية في بعض الدول العربية، ومنها حقوقها السياسية في بعض الدول، ومصادقة 17 دولة على اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

9 - إننا نسلم بأن نتائج الاستبيان أوضحت وجود تحديات تتطلب المزيد من العمل والجهد منها الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والعنف ضد المرأة، والتمييز في العقوبات والتشريعات، بالإضافة إلى الموروثات الاجتماعية والعادات والتقاليد. كما أوضحت النتائج أن المنطقة ما تزال تعاني مشكلات الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج المرأة وغياب الإحصاءات الدقيقة المصنفة حسب الجنس.

10 - إننا نرى في ضوء هذا التحليل أن التصور المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب ما يأتي:

أ - الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير ما ينطوي على تمييز منها، والعمل على تفعيل القوانين النافذة وتطبيقها، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم الأحزاب والنظم الانتخابية لتفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في العمل السياسي.

ب - مواصلة بناء علاقات الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات

الرسمية على أساس التكامل والتعاون في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط والميزانيات المقترحة، وفي وضع وتنفيذ المشاريع والبرامج، وفي اقتراح مشاريع القوانين، وتشجيع هذه المنظمات على المشاركة في المؤتمرات وفي إعداد التقارير وأوراق العمل وفي عضوية الوفود الرسمية، ورصد التنفيذ، والعمل كقوة ضاغطة وفاعلة على صعيد تعديل وإصلاح القوانين المتعلقة بالمرأة، بما في ذلك متابعة تنفيذ هذه السياسات والتشريعات والبرامج، وذلك بصفة استشارية في جامعة الدولة العربية.

ج - ضرورة ربط قضايا المرأة بالقضايا العامة واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالحها، والعمل على إزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المرأة...

د - تحقيق التواصل والتضامن بين البرلمانيات العربيات، وبينهن وبين البرلمانيات في الدول الأخرى بغرض التوعية بقضايا المرأة العربية وتحقيق التكاتف في شأن القضايا المعنية بالمرأة، وتسهيل التواصل بإصدار نشرة لتبادل التجارب وتفعيل الشبكة البرلمانية عن طريق هذه النشرة، والعمل على التحالف والتعاون والتنافس البنّاء بين النساء سعياً إلى مشاركة أفضل في الحياة السياسية (...).

هـ - تيسير التواصل بين الإعلاميات مع الأطراف الأخرى بالوسائل الآتية: إقامة تجمع عربي، إقامة مركز للبحوث الإعلامية، إقامة كليات إعلامية ومراكز تدريب المرأة خاصة في ظل ثورة المعلومات العمل على إقامة مؤسسة عربية للاعلام النسائي وسيدات ورجال الأعمال العرب تمولها الفضائيات العربية، إقامة ورشات عمل وندوات في الاسكوا تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني (أنظر: النهار، 11 /7/ 2004).

إنّ واقع المرأة العربية بات الشغل الشاغل للأوساط العربية، على اعتبار أن النهوض بالمرأة يمثل المقدمة الأساسية للنهوض بالمجتمع العربي، فقد عقد "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" في عمان في الأردن في 18 تموز (يوليه) عام 2004، مؤتمر لبحث واقع المرأة العربية وقد أطلق صندوق الأمم

المتحدة الإنمائي للمرأة من عمان تقريراً حول وضع النساء في العالم العربي لرصد مؤشرات التقدم والتراجع في الدول العربية خلال الأعوام العشرة الماضية.

ويهدف التقرير الذي يحمل عنوان "تقدم المرأة العربية 2004" وتم إنجازه برعاية ملكة الأردن رانيا العبد الله التي تترأس قمة المرأة العربية، إلى "أن يكون أداة للتعرف على الوعود غير المحققة ولصياغة استراتيجيات وبرامج عمل لحماية أمن النساء في الدول العربية.

وأفادت المنظمة الدولية في بيان أن التقرير "يعكس تجربة المرأة العربية في إطار الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي في منطقة ما تزال تواجه العديد من الصدمات وغياب الأمن بما في ذلك التحولات الاجتماعية الجذرية".

وتوقف التقرير عند "اللامساواة في النوع الاجتماعي" بالنسبة لعمل المرأة والتركيز على دور النساء المنزلي في غالبية الدول العربية. وأشار إلى أن "نسبة النساء العاملات في عام 1996 تقدر بحوالي 40 في المئة من قوة العمل في العالم في حين لم تتجاوز مشاركة النساء العربيات في منطقة المشرق العربي والمغرب العربي في ذلك الوقت أكثر من 26 في المئة من العمالة الفعلية".

وخلص التقرير إلى أن "أنظمة الرفاهية المطبقة في أكثر الدول العربية تعاني من تصور أن النساء معالات وثانويات من حيث كسب الدخل إذ ترفض تشريعات الرفاهية الاجتماعية أن تمنح النساء العاملات حقوقاً متساوية" مع العاملين الرجال.

ودعا التقرير إلى "إعادة النظر في قوانين الأسرة وممارسات الدول التي تجعل مواطنة النساء متوقفة على العلاقات الأسرية، فضلاً عن إصلاح أنظمة الرفاهية حتى تتضمن حاجات النساء وتنظيم سوق العمل عن طريق إضافة آليات تتسم بالمرونة".

وانتقد التقرير "تقسيم القائم على النوع الاجتماعي بحيث يتمتع الرجال بشكل عام بوظائف إدارية عليا مقارنة بالنساء، وفي الوقت نفسه تتجه النساء إلى

الوظائف ذات الإمكانية المحدودة في الترقي والتقدم في الحياة المهنية".

وتناول التقرير أيضاً ضعف المشاركة السياسية للنساء وأشار إلى "اتجاهات إيجابية" لتفعيل مشاركة المرأة في الشأن السياسي ومنها زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية وإشراكها المتزايد في عملية الإصلاح السياسي (أنظر: السفير 19/ 7/ 2004).

وضع المرأة العربية عام 2005:

أظهرت دراسة عن "وضع المرأة العربية 2005" أن الفجوة في معدلات الأمية بين النساء والرجال لا تزال في حدود 22 في المائة، مع تحقيق انجازات في التعليم والصحة والعمل وتقدم على صعيد القوانين.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ميرفت تلاوي أطلقت تقريراً حول "وضع المرأة العربية 2005: تاريخ الحركات النسائية في العالم"، خلال مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة، بحضور النائب جيلبرت زوين وممثلات عن المجلس النسائي اللبناني وهيئات ومنظمات نسائية لبنانية وعربية.

لفتت التلاوي إلى دأب "الاسكوا" على رصد أوضاع المرأة العربية وإصدار تقارير دورية لهذا الشأن، وحددت النطاق الجغرافي العربي للتقرير الذي شمل ثلاث مناطق هي: المشرق العربي والمغرب العربي والخليج، وقد استند إلى عشر دراسات حالة (...).

وأوضحت تلاوي أن التقارير تشير إلى تباين رؤية الحركات النسائية الجديدة مع رؤية السلطة السياسية التابعة لها، رغبة منها في المحافظة على استقلالها الذاتي، مؤكدة على وجوب "أن تتفاعل الحركات النسائية العربية إيجاباً والتوجهات التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية، دون التنصل من الثقافات المحلية".

وشرحت تلاوي أن "المرأة في البلدان العربية، حققت، في العقود الأخيرة، انجازات في مجالات التعليم والصحة والعمل، فقد طرأ تحسن في معدلات الأمية

في البلدان العربية[1]، إلاّ أن الفجوة في معدلات الأمية بين النساء والرجال لا تزال في حدود 22 في المائة، إذ أن حوالي 44 مليون امرأة ممن تزيد أعمارهن عن 15 عاماً غير ملمات بالقراءة والكتابة، وبالرغم من الارتفاع النسبي لمشاركة المرأة في سوق العمل، لا تزال هذه النسبة متدنية حيث بلغت 29 في المائة للنساء مقارنة بـ 71 في المائة للرجال.

وتلمس التقرير تقدماً في الحقوق السياسية للمرأة في معظم الدول العربية كما اعتمدت بعض الدول نظام الحصص بالنسبة لتمثيل المرأة في البرلمان لافتة إلى أنه "وبالرغم من التقدم المحرز، يبقى معدل مشاركة المرأة العربية في المعترك السياسي من أدنى المعدلات في العالم".

وتتضمن الدراسة التي وضعتها "الاسكوا" عرضاً تاريخياً موسعاً لتطور الحركات النسائية وظروفها وخصائصها في العالم العربي كما تطرح مجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها إيلاء الاهتمام للوضعين الفكري والثقافي وأهمية التصدي للطروحات الأصولية.

ويأمل القيمون على الدراسة أن تسهم في توثيق مراحل نمو الحركة النسائية العربية في القرن الواحد والعشرين والاستفادة من الإنجازات والثغرات في سبيل التخطيط لمستقبل يتسم بالمشاركة الفاعلة للمرأة في التنمية وتحقيق المساواة الفعلية (اللواء 19/4/2006).

هذا، وقد عقدت عدة مؤتمرات عالجت وضع وواقع المرأة العربية، منها مؤتمر بيروت في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2008 الذي أكد على أهمية تحسين واقع المرأة العربية، ونبذ العنف ضدها، وضرورة حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن لبنان هو أول بلد عربي تقدم بمشروع قانون لحماية النساء في عام 2009[2].

---

1 ـ أشارت الإحصاءات الأخيرة لا سيما إحصاء عام 2015، بأن معدلات الأمية ازدادت في العالم العربي بحيث باتت أكثر من مئة مليون غالبيتهم من النساء.

2 ـ للمزيد من التفاصيل أنظر: اللواء، 26/11/2009.

قضايا ومشكلات الزواج متعدد الأهداف والتسميات:

شرّع الله (عزّ وجلّ) الزواج بين الرجل والمرأة، بهدف تأسيس وبناء الأسرة وللمحافظة على العفة والأخلاق الحميدة، واستمرار الكون، وعدم الاعتداء الأخلاقي من قبل الآخرين من الرجال والنساء، وبالرغم من أن المشكلات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها شباب اليوم، أدت إلى تأخر سن زواج الفتاة والشباب على السواء وانتشرت ظاهرة "العنوسة"، لا سيما في لبنان، غير أن شروط وضوابط الزواج الشرعي في الإسلام والمسيحية واليهودية، باتت معروفة.

والقضية أو المشكلة التي تعاني منها الفتاة والمرأة المسلمة تحديداً، هي قضية انتشار أنواع عديدة من الزواج، يحمل مسميات متنوعة منها على سبيل المثال.

1 ـ **الزواج العرفي**: وهو الزواج المنتشر في مصر بين الشباب المصري. وهو زواج بين شاب وفتاة غير معلن، وبدون معرفة الأهل والأقارب، وهو غير مسجل رسمياً في الدوائر الحكومية، يعقد على ورقة عادية بحضور شاهدين من زملائهما، وباستطاعة أي طرف من الجانبين تمزيق الورقة لأتفه الأسباب، وهذا الزواج لا يحتاج لبيت خاص للزوجية، بل كل من الزوجين يستمر في الإقامة في منزل ذويه، وهو غير معترف به من الدولة في مصر ولا من الأزهر الشريف. وله مشكلاته العديدة التي لا تحصى.

2 ـ **زواج المسيار**: وهو الزواج الذي بدأ ينتشر منذ سنوات في المملكة العربية السعودية، وهو معترف به من قبل الحكومة ضمن ضوابط وشروط، كأن تكون المرأة مطلقة أو أرملة أو متقدمة في السن، وتملك بيتاً، فيسير الرجل إليها، ويعقد عقد الزواج مع شهود شرعيين، وبدون إعلان، على أن يبيت في منزله، وهي تبقى في منزلها. وقد طبق هذا الزواج في الفترات الإسلامية الأولى عندما كان المسلمون يسافرون لشهور طويلة عبر الصحراء إلى بلاد الشام أو مصر أو اليمن أو سواها.

3 ـ **زواج الفرند (Friend)**: وهو زواج الأصدقاء والصديقات المسلمين في أوروبا، حيث يضطر الشاب المسلم لإقامة علاقة مع صديقته المسلمة أو

الأوروبية، لهذا شرع العلماء المسلمون لهؤلاء الشباب بعقد زواج مماثل لعقد الزواج العرفي. وقد ينتهي بزواج رسمي، أو ينتهي بانتهاء الدراسة.

4 - **الزواج الصيفي أو السياحي**: وهو الزواج الذي بدأ ينتشر في اليمن لا سيما في فترة الصيف، حيث يأتي السياح الخليجيون إلى اليمن، ويتجهون إلى محافظات معينة، تتفشى فيها ظاهرة الأمية والفقر والجهل، فيعقد الواحد منهم عقد زواج على فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 - 20 سنة من الأميات أو الفقيرات. وميزة هذا العقد أنه غير معلن، وغير مسجل في الدوائر الحكومية، وينتهي عادة مع انتهاء الصيف، وقد ينتهي بإنجاب طفل لا يعرف مستقبله.

ونظراً لأن هذه القضية، تتعلق مباشرة بالمرأة العربية وبالأسرة العربية وبمستقبلها، ونظراً لأنها باتت "ظاهرة اجتماعية" في الكثير من البلدان العربية، ونظراً لتباين العلماء المسلمين من شرعية هذه الأنواع من الزيجات، فقد درس "مجمع الفقه الإسلامي" الذي عقد في المملكة العربية السعودية في نيسان (ابريل) 2006 هذه الظاهرة ـ المشكلة التي تفشت بين الشباب وكبار السن والمتمولين في العالم العربي، فأصدر فتوى بأن الزيجات المشار إليها ـ باستثناء زواج المتعة ـ مهما كانت مسمياتها، فإذا توافقت مع القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وشروط الشريعة الغراء، فإن مثل هذه الزيجات تعتبر حلالاً.

غير أن بعض العلماء المسلمين تصدوا لهذه الفتوى ورفضوها، وانقسموا حيال الزيجات المشار إليها بين "محرم" وبين "محلل"، ورأى بعض العلماء، أن من شروط الزواج فضلاً عن المهر، موافقة ولي الفتاة، والشهود والاعلان عن هذا الزواج، والعيش الدائم تحت سقف واحد، وتسجيل عقد الزواج رسمياً حفاظاً على الحقوق والواجبات، والنية في استمرار الزواج، والانجاب، وتكوين أسرة مستقرة بالإضافة إلى الشروط الأخرى التي أشار إليها الشرع الحنيف.

ومهما يكن من أمر، فقد اعتبرت المؤسسات والجمعيات النسائية العربية، بأن انتشار مثل هذه الزيجات، إنما يرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والثقافي والسياسي للمجتمعات العربية، وهو يحط من قدر المرأة ويؤثر على

حاضرها ومستقبلها، لهذا، فإن من أهم ما ينبغي القيام به، هو العمل على توعية الفتاة والمرأة العربية، والقضاء على الأمية والفقر والجهل، والقضاء على تخلفها الاجتماعي والتربوي والاقتصادي حتى يتسنى لها رفض كل ما يؤثر في كيانها وإنسانيتها وشخصيتها، وحتى تكون على وعي تام عند اتخاذ أي قرار يختص بها، لا أن تكون مجرد أداة أو سلعة.

5 ـ **زواج المتعة**: وهو زواج كان سائداً في المجتمع الإسلامي الأول، وما تزال الطائفة الشيعية الكريمة تطبقه في حالات معينة واستثنائية، وضمن شروط منها: أن تكون المرأة مطلقة أو أرملة أو كبيرة السن، ويحرم أن تكون فتاة عذراء ولهذا الزواج مهر (مقدمه ومعجله) مهما ارتفع أو انخفض، وميزته أنه عقد مؤقت، ليس بالضرورة أن يكون مكتوباً، بل يرى بعض علماء المذهب الجعفري، أن الشهود على هذا العقد ليس ضرورياً، بل يكتفى بالقبول والايجاب بين الزوجين المتعاقدين. وإذا انتهى الزواج بطلاق ينبغي على الزوجة أن تفي العدة الشرعية المقررة (ثلاثة شهور وعشرة أيام) قبل أن تتزوج من آخر. وإذا أنجبت الزوجة طفلاً يعترف الزوج به، ويتم تسجيله رسمياً، ويرى البعض أن الطلاق هو الذي يحتاج إلى شهود. والطلاق في هذا الزواج بقول الزوج للزوجة "وهبتك العدة".

ولا بد من القول، أن هذا الزواج ليس سائداً في المجتمعات العربية والإسلامية، كما أنواع الزواج الأخرى، باستثناء بعض شرائح في الطائفة الشيعية الكريمة في لبنان والعراق وإيران ضمن حدود ضيقة وفي حالات استثنائية.

من الأهمية بمكان القول، إنه حفاظاً على كرامة الفتاة والمرأة المسلمة خاصة والعربية عامة، ينبغي إن لا تتورط مطلقاً بأي زواج غير شرعي وغير قانوني وغير معلن وفقاً لأحكام الشريعة الغراء، وحفاظاً على حاضرها ومستقبلها ومستقبل أطفالها.

الإنفاق على التعليم(1)

	الإنفاق العام على التعليم % من الناتج القومي الإجمالي				الإنفاق العام على التعليم % من الإنفاق العام الإجمالي				الإنفاق على التعليم حسب المرحلة % من الإنفاق على جميع المراحل								
									الإنفاق العام						الإنفاق الجاري		
	1970	1980	1990	1997	1970	1980	1990	1997	1985 - 1986			1995 - 1997			1996		
									الابتدائي	الثانوي	العالي	الابتدائي	الثانوي	العالي	الابتدائي	الثانوي	العالي
الأردن	3.7	6.6	7.0	* 8.2	9.3	14.4	17.1	* 24.2	...	62.9	34.1	...	* 45.9	33.0	57.5	...	34.0
الإمارات	...	1.3	1.7	** 1.8	...	...	14.6	* 16.4	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	...	2.9	5.0	4.4	...	9.4	14.6	12.0	...	...	...	30.1	34.5	...	...	...	...
تونس	7.1	5.4	6.2	** 7.7	23.2	16.4	13.5	19.9	44	37.0	18.2	42.5	37.2	18.5	42.6	36.8	18.8
الجزائر	7.9	7.8	5.5	** 5.1	31.6	24.3	21.1	16.4	...	...	...	...	95.3	...	60.9	18.1	16.1
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	10.5	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	3.5	4.1	6.0	*** 8.5	9.8	8.7	17.8	22.8	...	72.9	27.1	..	84.4	15.6	...	...	...
السودان	...	4.3	...	0.9	...	9.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	3.9	4.8	4.3	* 6.9	9.4	8.1	17.3	** 13.6	38.4	25.3	33.6	41.9	29.8	25.9	46.4	27.7	23.4
الصومال	1.0	**** 1.0	...	...	7.6	****8.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	..	3.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	...	2.1	3.5	4.5	...	4.1	11.1	* 9.6	...	...	...	40.9	51.3	7.0	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	3.3	2.6	3.4		8.9	7.2	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	4.2	2.4	3.5	4.8	11.2	8.1	3.4	13.4	...	...	...	...	69.8	30.2	...	...	...
لبنان	...	...	...	**2.5	...	13.2	...	8.2	...	...	...	...	68.9	16.2	38.6	37.4	16.1
ليبيا	4.5	3.4	...	...	17.4	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	4.8	5.7	3.8	*****3.2	15.8	****9.4	...	*****14.7	...	...	...	...	***** 72.2	*****27.8	31.3	40.8	27.9
المغرب	3.5	6.1	5.5	5.0	16.6	18.5	26.1	20.9	35.3	47.6	17.1	34.6	48.8	16.5	33.0	50.7	16.3
موريتانيا	...	...	...	5.1	...	...	...	* 19.1	32.6	36.2	27.4	39.4	35.3	21.2	...	...	...
اليمن	...	...	...	7.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	76.4	13.5	8.6

* البيانات لعام 1999. ** البيانات لعام 1996. *** البيانات لعام 1998. **** البيانات لعام 1981. ***** البيانات لعام 2001.

- نسبة الإنفاق العام على التعليم الثانوي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق العام على التعليم الابتدائي في كل من الأردن، الجزائر، السعودية، الكويت، لبنان ومصر. كما أن مجموع النسب لا يساوي 100 في بعض الدول نتيجة التقريب، وعدم شمولية بعض أنواع التعليم (كالتعليم الفني كما في الجزائر)، وكذلك لأن هذه البيانات محسوبة لأقرب سنة.

المصادر: 1) مصادر وطنية
2) كتاب الإحصاء السنوي، اليونسكو 1999، وقاعدة المعلومات، مايو 2001.
3) تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001.
4) التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إستراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية، البنك الدولي، 1998.

(1) هذا الملحق وما يليه نقلاً عن: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٨.

معدلات الأمية في الدول العربية وعدد سنوات الدراسة المتوقعة

	معدل الأمية (%)								معدلات الأمية حسب الجنس والفئة العمرية (1995) (الريف)				عدد سنوات الدراسة المتوقعة			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)				الفئة العمرية (15 - 24)				15 فما فوق		15 - 24					
	1990		2000		1990		1999		1995				1990		1997	
	بين الذكور	بين الإناث	بين الذكور	بين الإناث	بين الذكور	بين الإناث	بين الذكور	بين الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الأردن	10	28	5	16	2	4	1	0	19.3	46.1	1.9	11.0	9	9	9	9
الإمارات	29	30	26	21	19	11	15	6	49.9	72.2	...	...	10	11	10	11
البحرين	...	..	9	17	...	...	...	..	19.0	33.7	...	...	...	...	...	...
تونس	28	54	19	39	7	25	3	12	44.9	75.1	13.6	51.7	11	10	..	..
الجزائر	32	59	22	43	13	32	8	16	49.7	81.2	73.7	61.4	11	9	11	10
جيبوتي	..	...	24	46	...	...	...	..	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	22	49	16	33	9	21	5	10	..	...	...	..	9	7	10	9
السودان	39	68	30	54	24	46	18	30	44.5	72.2	29.7	51.7	...	...	...	..
سورية	18	53	12	40	8	33	5	22	28.2	69.5	...	..	11	9	10	9
الصومال	...	...	..	...	...	...	...	...	..	...	...	...	...	...	...	..
العراق	43	67	34	44	29	48	23	34	33.1	55.6	15.0	33.0	..	...	...	..
عُمان	33	62	20	38	5	25	1	5	..	...	...	...	...	..	...	..
فلسطين	...	...	..	...	...	...	...	...	...	..	...	...	...	...	..	..
قطر	...	...	20	17	...	...	...	...	...	..	...	...	...	...	...	...
الكويت	20	27	15	20	12	13	9	7	...	...	...	...	7	7	9	9
لبنان	12	27	8	20	5	11	3	7	30.6	60.5	9.9	31.6	...	...	..	.
ليبيا	17	49	9	32	1	17	0	7	23.7	67.8	..	...	...	..	..	..
مصر	40	66	* 21	* 43	29	49	24	38	54.2	84.7	36.4	66.5	...	..	...	...
المغرب	47	75	38	64	32	58	24	43	74.5	97.2	63.9	94.3	...	...	...	...
موريتانيا	53	74	47	68	44	65	39	60	66.9	81.7	60.3	75.4	...	...	...	...
اليمن	45	87	28	71	26	75	18	56	..	...	..	...	...	..	..	..

* البيانات لعام 2001

المصادر: 1) مصادر وطنية
2) مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، 2001 وقاعدة المعلومات
3) كتاب الإحصاء السنوي 1999، اليونسكو، وأعداد سابقة
4) الإسكوا ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، المرأة العربية، 1995

المؤشرات الصحية في الدول العربية

	الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي 1990 - 1998			النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%) 1990 - 1998			عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة		عدد الممرضات لكل 100,000 نسمة		عدد السكان مقابل كل سرير	
	العام	الخاص	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	1970	1990 - 1999	1980 - 1990	1990 - 1998	1970	1990 - 1998
الأردن	5.3	* 2.6	7.9	98	95	97	40	* 179	...	* 25	887	* 579
الإمارات	0.8	7.4	8.2	...	...	99	91	78	...	** 218	...	** 621
البحرين	2.6	1.6	4.2	...	...	100	43	100	270	289	230	351
تونس	2.2	2.9	5.1	...	...	...	17	70	243	283	409	588
الجزائر	2.6	1.0	3.6	100	95	98	12	85	...	...	352	476
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	30	14	138	...	157	378
السعودية	6.4	1.6	8.0	100	88	97	13	166	304	348	847	435
السودان	0.7	2.7	3.4	...	...	70	7	15	...	** 60	921	** 1312
سورية	0.8	1.6	2.4	96	84	90	26	133	...	** 159	1007	** 842
الصومال	...	...	...	...	...	...	3	...	36	...	981	1472
العراق	3.8	1.8	5.6	97	78	93	31	60	...	64	513	667
عمان	2.9	0.6	3.5	100	94	96	11	135	...	** 324	...	455
فلسطين	4.9	3.7	8.6	...	...	...	...	50	...	...	...	833
قطر	...	...	...	...	...	...	51	126	537	...	181	...
الكويت	2.9	0.4	3.3	100	...	100	95	175	...	468	207	** 461
لبنان	2.2	7.6.	9.8	98	85	95	77	210	...	122	230	370
ليبيا	...	...	...	100	85	95	37	128	...	366	262	233
مصر	*** 1.3	2.0	3.3	100	99	99	53	202	** 79	** 185	459	** 537
المغرب	1.2	3.2	4.4	100	50	70	8	46	...	94	678	1000
موريتانيا	1.4	3.4	4.8	...	...	63	6	14	44	12	2907	1429
اليمن	2.4	3.2	5.6	80	30	50	3	21	55	** 34	1235	** 1887

* البيانات لعام 2000. ** البيانات لعام 1999. *** البيانات لعام 2001

المصادر . 1) مصادر وطنية

2) مؤشرات التنمية الدولية 2000, 2001, البنك الدولي , وقاعدة المعلومات

عوامل النهوض العربي:

ينبغي أن نؤكد على عدة مظاهر أساسية فيما يتعلق بظاهرة الأمية في العالم العربي تتمثل بما يلي:

1 - إن الجهود المضنية للقضاء على الأمية في دول الخليج العربي، قد استطاعت بفضل إمكانياتها وتصميمها وخططها التربوية من القضاء على تلك الآفة الاجتماعية، وقد أثبتت دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، وقطر، نجاحها في ميدان القضاء على الأمية إلى حد كبير.

2 ـ لقد أثبتت مصر منذ عام 1952 وحتى اليوم نجاحات في مجال القضاء على الأمية، غير أنها ما تزال تعاني من عثرات في بعض مناطقها ومحافظاتها. وقد كشفت مناقشات المجلس الشعبي المحلي لمحافظة سوهاج في تموز (يوليو) عام 2004 عن وجود تعثر في تنفيذ مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار في المحافظة، وعدم تحقيق الهدف. وكشفت المناقشات من أن الخطة القومية تهدف للقضاء على الأمية في جميع محافظات مصر، وأن الخطة تقضي بمحو الأمية تماماً من محافظة سوهاج في نهاية عام 2007، بعد أن تم احصاء الأميين في المحافظة الذين بلغ عددهم حوالي (400) ألف أمي، ثم إن خطة عام 2004 بمحو أمية حوالي (192) ألف أمي فشلت بدورها، ولم تنفذ مطلقاً إلاّ بنسبة ضئيلة (صحيفة الجمهورية 30/7/2004 ص 9). بنشر المدارس في جميع المناطق والمصانع المصرية، غير أن واقع مصر الزراعي وزيادة السكان المطردة اللافتة للنظر، ما يزال يؤثر في الخطط الهادفة إلى القضاء نهائياً على الأمية لا سيما في المناطق الزراعية والأرياف. وبالفعل فقد أشار تقرير "أليكسو" (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة) من أن الدول العربية أخفقت في بلوغ الهدف لخفض معدل الأمية إلى النصف لدى الراشدين عام 2000، بالرغم من تقديمات الصندوق العربي لمكافحة الأمية، واعتبر التقرير أن الوضع مقلق، ويتطلب جهوداً عربية جدية (اللواء 17 /1/ 2005).

3 ـ إن ظاهرة الأمية في العالم العربي لا ترتبط بالفقر والواقع الاقتصادي فحسب، بل ترتبط أيضاً بالواقع الاجتماعي وبظاهرة أشد خطراً، وهي ظاهرة عدم الاهتمام بتعليم نصف المجتمع العربي. وهذا النصف يتمثل بالفتاة العربية. فالمجتمع العربي، وبالرغم من اهتمامه المتزايد بتعليم الفتاة، غير أنه ما يزال "مجتمع الذكورة".

4 ـ إن أي مجتمع بما فيه المجتمع العربي، لن يقدر له النجاح على غرار الشعوب المتقدمة إنمائياً واجتماعياً وصناعياً واقتصادياً وفكرياً، ما لم يتم فيه الاهتمام بتعليم الفتاة، بما يتوافق مع العلوم الحديثة ومتطلبات المباديء والقيم والثقافة العربية والإسلامية.

5 ـ إن الأمية سواء بين الرجال أو النساء تنعكس مباشرة على مستوى الدخل الفردي، فالمتعلمون باستمرار يتقاضون أجوراً أكثر من أجور الأميين، مما ينعكس إيجاباً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.

6 ـ إن الأمية في العالم العربي تنعكس سلباً على الواقع السياسي، وعلى الأنماط والهياكل السياسية بما فيه المجالس النيابية والشعبية، لأن الأمي عادة لا يستطيع اختيار ممثله الأصلح في المجالس السياسية، لهذا نرى بعض الدول العربية تعتمد "الرموز" وصور المرشحين على ورقة الاقتراع في فترة الانتخابات لتساعد الأميين على اختيار مرشحيهم.

وتشير الجداول الإحصائية في العالم العربي، أن نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية إنما يتمثل بـ 70 % من الذكور و 30 % من الإناث في المناطق التي تحاول القضاء على الأمية، والاهتمام بالتعليم، في حين أن مناطق أخرى مثل الصومال وجيبوتي وسواهما، فإن النسبة العامة هي أدنى بكثير، حيث يلتحق بالمدارس 35 % فقط من الذكور و 25 % من الإناث في هذين البلدين، ويبقى بقية الأطفال من الجنسين خارج المدارس.

إن مناطق الأرياف والقرى في العديد من المناطق العربية الأخرى تعاني النسبة ذاتها بل أكثر من ذلك. كما أن دولاً عربية تعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة، وهي تسمح للطلاب والطالبات بترك مدارسهم لمدة شهور للمشاركة

مع ذويهم في جني المحصولات الزراعية كما في مصر؛ وهذه الظاهرة تمثل مشكلة تربوية وتعليمية أخرى، وهذا ما يعرف باسم "التعليم المقنع" في مواجهة "البطالة المقنعة"، إذ إن مثل هذه الظاهرة تؤثر سلباً على مستويات التعليم في تلك المناطق الريفية، بل وتنعكس على المستوى العام للدولة، ومن ثم على المجتمع العربي.

ويبدو أن الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة قد قطعتا شوطاً مهماً في مجال الاهتمام بالفتاة. فتقارير عام 2003 أثبتت أن 93 % من الفتيان و 92 % من الفتيات قد أكملوا دراستهم في التعليم الابتدائي، وهي نسبة عالية حتى على الصعيد العالمي. كما أن التقارير ذاتها عن البلدين أشارت إلى التحاق 60 % من الذكور و 40 % من الإناث في مرحلة التعليم الثانوي. كما أن تقرير الاسكوا لعام 2003 أشار إلى أن نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ازدادت خلال العقدين المنصرمين في كل البلدان العربية بين أعوام 1980 ـ 2000، فقد بلغت مشاركة المرأة في القوة العاملة في البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية نحو ضعف ما كانت عليه في الماضي، فيما بلغت هذه الزيادة في الإمارات العربية المتحدة وعُمان نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وهذا يعني مباشرة الاهتمام بتعليم الإناث، ومن ثم السماح لهن بمشاركة الرجل في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، بل أن بعض دول الخليج بدأت منذ عام 2006 بالسماح للمرأة في المشاركة في الانتخابات النيابية. وقد فازت إحداهن بالتزكية في مملكة البحرين. بل إن دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت السباقة في ميدان نهضة المرأة الإماراتية، ففي 10 شباط (فبراير) عام 2016 قامت دولة الإمارات بتعديل وزاري تضمن إدخال خمس سيدات تبوأن مناصب وزارية، بالإضافة إلى ثلاث وزيرات، فاصبح عدد السيدات الوزيرات في حكومة دولة الإمارات ثماني سيدات من أصل 29 وزيراً، وهذه مبادرة مهمة في مجال نهضة المرأة الإماراتية.

والملاحظ، أن أحد تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2005، أكد بأن البلدان العربية أظهرت تحسناً في تعليم

الإناث، وأسرع منه في أي إقليم آخر، وتضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام 1970، وازدادت معدلات التحاق الاناث بالمدارس الابتدائية والثانوية بأكثر من الضعفين (البلد 6/3/2005) غير أن الوضع ما يزال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

والأمر اللافت للنظر، أن مشكلة التعليم والأمية على السواء ليست مشكلة عربية بقدر ما هي مشكلة عالمية، فدراسات الأمم المتحدة تؤكد على وجود (600) مليون طفل فقير في العالم لم يلتحق منهم في المدارس الابتدائية سوى (100) مليون، وقلة منهم - كما سبق وذكرنا - من الإناث اللاتي يتزوجن عادة في سن مبكرة. لهذا فإن من أهداف الأمم المتحدة لمحو الأمية في استراتيجية (2005 - 2015) إنما يهدف إلى توسيع نطاق القضاء على الأمية، والتوسع في برامج القراءة والكتابة. وفي ظل هذه المعطيات والدراسات الدولية، فإن التحدي العربي في السنوات القادمة إنما يرتكز بصورة أساسية على عدة أمور منها على سبيل المثال:

1 - القضاء على الأمية بين الذكور والإناث.

2 - الاهتمام بتعليم الإناث بنسبة أكبر من النسبة الموجودة حالياً.

3 - الاهتمام بالطفل العربي.

4 - الاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة.

5 - تأهيل المعلمين عن طريق التعليم والتدريب المستمر.

6 - إصلاحات تربوية وتعليمية انطلاقاً من المشكلات الداخلية للعالم العربي.

7 - تعديل المناهج والبرامج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات العصر والأصالة العربية، مع رفض الضغوط الأميركية والدولية، ورفض تدخلها في صياغة مناهج وبرامج تتوافق مع مصالحها في المنطقة والعالم، ومع متطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد.

وهذه الأمور - باستثناء البند 7 - تتوافق مع توصيات المؤتمرات التربوية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي تتمثل بما يلي:

1 - ضرورة توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة.

2 - تمكين جميع الأطفال بحلول عام 2016 من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، لا سيما الأطفال الفقراء.

3 - ضمان تلبية حاجات التعلم للصغار والراشدين من الأميين، والعمل على اكتسابهم مهارات أساسية لمواكبة متطلبات المجتمع.

4 - العمل على تحقيق تحسن بنسبة 50 % في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2016 لا سيما بالنسبة للإناث.

5 - العمل على إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015.

6 - تحسين الجوانب النوعية للتعليم، وضمان الامتياز للجميع، بحيث يتحقق لجميع الدارسين تقدماً ملموساً في التعليم لا سيما في مجال القراءة والكتابة والرياضيات والمهارات الأساسية للحياة.

وقد أكد "المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العربي الذي عقد في بيروت بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الالكسو" بين 17 - 18 أيار (مايو) عام 2004 على أهمية العمل لتحسين مستوى التعليم في العالم العربي تحت عنوان "استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة" رافضاً الخضوع لأية إصلاحات تربوية وعلمية بضغط من قوى خارجية، مؤكداً على أن الإصلاح إنما يبدأ من واقع الأنظمة التربوية العربية، وانطلاقاً من مشكلاتها ومظاهرها مقدمة لوضع حلول عملية تتوافق والواقع العربي ومتطلبات العلم والمجتمع العربي معاً. وانتهى المؤتمر إلى التوصيات التالية للسادة وزراء التربية والتعليم العرب:

1 - وضع سياسات محددة للتقويم التربوي، تضمن المساءلة وتعزيز المشاركة المجتمعية، وكذلك بناء أنظمة وهياكل مؤسسية لتحقيق هذه السياسات.

2 - تحديد معايير وطنية لمختلف عناصر العملية التربوية تكون مرتكزاً لبرامج التقويم وضمان جودة التعليم.

3 - تطوير التشريعات التربوية ذات العلاقة بعمليات التقويم، بما يتيح الفرص المناسبة لاستيعاب الاتجاهات المعاصرة في التقويم وبخاصة منها ما يتعلق

بالتقويم القائم على الكفايات، والتقويم التكويني المستمر، والتقويم الأصيل.

4 - تطوير برامج إعداد المعلمين في كليات التربية وكليات المعلمين ومعاهد إعداد المعلمين، بما يضمن تأهيل متخرجيها في مجال استراتيجيات التقويم من حيث مفاهيمها ومهاراتها وأساليبها وأدواتها وتوظيفها لتحقيق جودة التعليم.

5 - إنشاء مواقع أنترنت تعرض فيها أنظمة التقويم وعملياته، وربط هذه المواقع بموقع عربي واحد، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

ومن التوصيات الموجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

1 - وضع آلية لإنشاء مركز عربي للتقويم التربوي يهدف إلى تطوير عمليات التقويم وتوظيفها لرفع مستويات الأداء في المؤسسات التربوية في الدول العربية بمختلف أنواعها ومستوياتها وصولاً إلى تحقيق الجودة الشاملة في هذه المؤسسات.

2 - إعداد معايير عربية موحدة لعناصر العملية التربوية الأساسية، وبخاصة المناهج وطرائق التدريس، وتحصيل الطالب والمعلم، والإدارة المدرسية، والتقنيات التربوية، والمبنى المدرسي بالافادة من التجارب العالمية والعربية في هذا المجال، وتعميم هذه المعايير على الدول العربية للإفادة منها في وضع معاييرها الوطنية.

3 - إعداد برامج لتنمية كفايات العاملين في مجالات التقويم التربوي وضبط الجودة الشاملة، والإشراف على تنفيذها في الدول العربية، بما يفضي إلى إعداد أطر بشرية راقية النوعية في هذا المجال.

4 - وضع الأدلة والبرامج التي تضمن نشر ثقافة التقويم التربوي والجودة الشاملة بين الأوساط التربوية العربية، باعتبار ذلك شرطاً لضمان الممارسات التقويمية السليمة في المدارس والمؤسسات التربوية المختلفة.

5 - إعداد قاموس تربوي موحد لتوحيد المصطلحات التربوية، خاصة تلك المستخدمة في التقويم التربوي بهدف إيجاد لغة مشتركة بين الدول العربية في هذا المجال.

6 - وضع اختبارات مقننة على مستوى الوطن العربي على غرار ما يتم على المستوى الدولي في المواد الأساسية مثل اللغة العربية والرياضيات والعلوم كمرحلة أولى على أن يشمل المواد الدراسية الأخرى في المراحل التالية.

هذا، وقد أكد إعلان بيروت التربوي على توفير المناخات التربوية التي تحفز على التفوق والإبداع لأبناء الوطن العربي لمواجهة التحديات التي تنتظرهم في عصر العولمة المتسارع الخطى. كما شجب الاعلان الممارسات الإسرائيلية والأميركية بحق فلسطين والعراق وسوريا ولبنان، والأمر اللافت للنظر في توصيات "إعلان بيروت التربوي" ما يلي:

1 - إن التوصيات لم تتضمن أية إشارة إلى مشكلة الأمية في العالم العربي، والسبل الآيلة إلى حلها، بالرغم من وجود هذه المشكلة.

2 – إن التوصيات لم تتضمن أي بند أو إشارة إلى مشكلة التباين بين الذكور والإناث في مرحلة التعليم الأساسي ومراحل التعليم الأخرى.

3 - إن التوصيات لم تتضمن رد الاتهامات والادعاءات الغربية من أن المناهج التربوية العربية هي السبب في إيجاد مناخات العنف والإرهاب.

ومما يلاحظ أيضاً أن التوصيات - رغم أهميتها - لم تتوافق مع بعض توصيات المؤتمرات التربوية الدولية الخاصة بالطفولة أو بأمية الكبار. بالرغم من أن مؤتمر بيروت التربوي قرر دعوة الدول العربية إلى المبادرة في تقديم العون الفني والمادي إلى جمهورية الصومال وجمهورية السودان وجيبوتي وجزر القمر، لأن هذه الدول تعاني من ظروف تربوية استثنائية، لأن غالبية أبنائها لا يحصلون على فرص التعليم الأساسي.

وبالرغم من ذلك يلاحظ تزايد اهتمام العالم العربي بالقضايا التربوية، ففي قرارات القمة العربية الـ (16) في تونس يومي 23 - 24 (مايو) 2004 تأكيد على استمرار الجهود العربية لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات التربوية، وتعزيز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالاً ونساء في الحياة العامة، والاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة العربية وتدعيم حقوقها ومكانتها في

المجتمع. وهكذا، فإن الدول العربية تأمل أن ترى شعوبها في مقدمة شعوب العالم انطلاقاً من ميدان التربية والتعليم، لأنهما من أسس تقدم الشعوب ورقيها.

ومهما يكن من أمر، فإن دراسات المنظمات العربية والمنظمات الدولية تؤكد بشكل عام عن خط سير عربي تربوي يتطور إلى الأمام بخطى سريعة في دول عربية وبخطى بطيئة في دول عربية أخرى، وبدون أدنى شك فإن الواقع الاقتصادي والأمني في كل دولة عربية ينعكس إيجاباً أو سلباً على تلك الخطوات التربوية. ولعل "العروبة" و "العولمة" في المجال التربوي سيؤديان حكماً إلى نسبة متزايدة من المتعلمين بين الذكور والإناث، من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي.

وأخيراً، فقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا" أن الجهود التي استثمرتها بلدان غربي آسيا في مجال التعليم ما تزال غير كافية لتخفيف وطأة الفقر وتقليص البطالة وأن معدلات البطالة قد ازدادت بدرجات متفاوتة في جميع بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة كما ازدادت الصعوبات التي يواجهها المتخرجون الجدد في العثور على عمل ملائم.

وجاء هذا الاستنتاج بالاستناد إلى دراسة أصدرتها "الاسكوا" تحت عنوان "الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة"، وقد أظهرت الدراسة أن نظام التعليم الرسمي في منطقة غربي آسيا قد فشل في الاستجابة لاحتياجات الجيل الراهن لأن قلة من الطلاب هم الذين تتاح لهم الفرص لاكتساب المهارات اللازمة لتأمين الحصول على عمل مناسب بينما الكثير من المتخرجين يقع في الدائرة المفرغة للبطالة والفقر.

لهذا السبب تقترح الدراسة استراتيجيات جدية للحؤول دون تزايد هذه المشكلة، فهي تسعى لاكتشاف ما إذا كانت المشكلة تكمن في الأنظمة التعليمية في المنطقة أو في أسواق العمل الإقليمية أو في كليهما.

وتظهر الدراسة أن السلطة التعليمية في بلدان "اسكوا" لم تقم سوى بمحاولات يسيرة لإدخال الإصلاحات على المناهج المدرسية لتلائم تحديات القرن الحادي والعشرين، فإن الغالبية العظمى من الإصلاحات قد ركزت على زيادة حصص

العلوم والرياضيات في المناهج، وقامت في الوقت نفسه بتقليص التأكيد على القضايا الاجتماعية للمجتمع المحلي والمهارات الحياتية، غير أنه يتعين على إصلاحات التعليم تشجيع الطلاب وتمكينهم من اكتساب المهارت التي تضمن العمالة في سياق العولة.

وتبيّن الدراسة أن ترابط الأنظمة التعليمية واحتياجات أسواق العمل لا يمكن حله بسهولة عبر شكل واحد من الإجراءات، إذ إنه يتعين على البلدان المعنية صياغة برامج التنمية البشرية وتنفيذ سياسات محلية تتعلق بسوق العمل وتأخذ بالاعتبار أن الميزات التنافسية في أسواق العمل العالمية تعتمد على اكتساب المهارات.

لذلك فإن الحاجة تدعو إلى رؤية جديدة لأنظمة التعليم والتدريب ولإصلاح جذري للسياسات المحلية لتتناسب مع احتياجات أسواق العمل العالمية وتقليص البطالة والفقر.

ويقدم هذا البحث، إلى جانب دراسة حالات تتصل ببلدان "اسكوا"، نتائج وتوصيات لإصلاح أنظمة التعليم والتدريب في منطقة غربي آسيا.

تنبيه واستدراك وتحذير:

بالرغم من أهمية وضرورة الإصلاح والتحديث في العالم العربي، وضرورة حل قضايا المرأة العربية والطفل العربي، والقضاء على الأمية، غير أنه تبين من خلال دراساتنا المتنوعة والمتعددة، بأن بعض المؤسسات والمراكز الدولية تقوم بدراسات وبحوث عن العالم العربي، بتمويل أميركي أو أوروبي أو يهودي، لتشويه واقع العالم العربي، ولتضليله من جهة ثانية، حتى يفقد المواطن العربي ثقته بأمته وبوطنه وبحضارته ودينه وتراثه وواقعه ومستقبله، وحتى يتبنى الاستراتيجيات والطروحات الغربية السياسية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلي نموذجاً مما نقول.

قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بالتعاون مع جامعة "جونز هوبكنز" الأميركية، ووزارة الصحة الأردنية، بتمويل دراسة اجتماعية عن الشعب الأردني، ومدى قبول الزوجة الأردنية بضرب زوجها لها، وكأن المشكلة الوحيدة

والبارزة في العالم العربي هي مشكلة "ضرب الزوج لزوجته".

وادعت الدراسة التي أجريت عام 2005، على (1847) أسرة أردنية أن (53,7 %) من غير المتزوجات اللواتي تراوح أعمارهن بين 15 - 24 عاماً يوافقن على أن للزوج الحق في ضرب زوجته في حال اهانته، ويقبل (44,3 %) من الرجال المتزوجين و (45,8 %) من النساء المتزوجات هذه الفكرة، وتجد (76,2 %) من الفتيات غير المتزوجات الضرب أمراً مقبولاً في حال الخيانة... وانتهت الدراسة إلى أن استخدام الزوج للعنف ضد الزوجة يلقى قبولاً واسع الانتشار في المجتمع المحلي (اللواء 1/ 6/ 2006).

وفي تعليقنا على هذا النموذج نتساءل: هل مثل هذه الدراسات الممولة من جهات أميركية هدفها خير المجتمع الأردني والعربي، أم هدفها زعزعة الاستقرار في هذه المجتمعات مقدمة لتفكيكة والسيطرة على مقدراته؟

لهذا، لا بد من التنبيه باستمرار.

أثر ثورات العالم العربي في تراجع التنمية وتنفيذ الخطط المقررة:

من الأهمية بمكان القول، إن الكثير من خطط التنمية في العالم العربي لم تتحقق، ولم تنفذ، ليس بسبب تعثر أعمال الحكومات العربي فحسب، وإنما بسبب الأوضاع العسكرية والأمنية التي انتشرت في العالم العربي تحت ستار "ثورات الربيع العربي".

بين اعوام (2010 - 2016) شهد العالم العربي ثورات وأحداث وانتفاضات وبعض الحروب في بعض الدول العربية، ومن بينها:

تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، البحرين، العراق، لبنان، فلسطين، ولعل هذه الثورات بما فيه ثورات الربيع العربي قد أثرت تأثيراً مباشراً على الاقتصاد القومي للدول العربية، فضلاً عن انخفاض أسعار البترول العربي إلى أقل من (20) دولاراً ثمن صفيحة النفط الواحدة، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق المشروعات والخطط العربية في كل دولة عربية على حدة.

الفصل الخامس

قضايا
الجاليات العربية والإسلامية في الغرب

يعود التواصل والتفاعل بين الشرق والغرب إلى عصور بعيدة سابقة على بداية الدعوة الإسلامية. ذلك أن العرب تفاعلوا مع الغرب عبر العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ولما جاء الإسلام، بات العرب والمسلمون أكثر احتكاكاً بالعالم الغربي سواء في العهود الإسلامية الأولى، أو في العصور الوسطى، أو في العصور الحديثة والمعاصرة. ويكفي الإشارة إلى ثلاثة معابر حضارية ومناطق التقاء بين الشرق والغرب، وهي:

1 - الأندلس.

2 – صقلية.

3 - بلاد الشام خلال العهود الصليبية.

وقد انتقلت الحضارة العربية الإسلامية إلى أوروبا عبر هذه المعابر الثلاثة، حيث انتشرت اللغة العربية والحضارة الإسلامية في أوروبا بفعل تمازج الغرب مع العرب والمسلمين الذين كانوا يتميزون بحضارة ومدنية قل مثيلها في العالم، فانتقلت علوم العرب والمسلمين لتفتح آفاق التمدن والتحضر في أوروبا. وقد استمرت أوروبا تنهل من الحضارة العربية الإسلامية حتى ما بعد سقوط الأندلس عام 1492م، في الوقت الذي كان فيه بعض دول الغرب الأوروبي تكتشف القارة

الأميركية التي كان يسيطر عليها الجهل والفقر وآفة التخلف، كما هي أوروبا الغربية.

وفي التاريخ الحديث، وبعد فتح السلطان محمد الفاتح للقسطنطينية في عام 1452م، وسقوط الامبراطورية البيزنطية، وتحويل عاصمتها إلى أهم عاصمة إسلامية حديثة هي إسلام بول أو استانبول، ازدادت العلاقات بين العثمانيين المسلمين وبين أوروبا، وإن كانت هذه العلاقات قد اتخذت موقعاً عسكرياً، غير أن ذلك كان سبباً أساسياً ومباشراً لنشر الإسلام في أوروبا، لا سيما أوروبا الشرقية.

وبعد سقوط بلاد الشام عام 1516 ومصر عام 1517 بيد العثمانيين وهزيمة المماليك، تميز العهد العثماني ونتيجة لظروف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، بانفتاحه على أوروبا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وسواء بمعارك وحروب عسكرية، أو لاضطراره الانفتاح على الغرب للأخذ وللاقتباس من قوانينه ودساتيره وأساليبه في الحكم، وهو ما عرف آنذاك "بالتغريب". كما اضطر بعض سلاطين الدولة العثمانية لإرسال بعثات عسكرية وعلمية للاقتباس وللاستفادة من الأساليب والوسائل الغربية الحديثة. وقد اعتمد الأسلوب ذاته بعض ولاة وأمراء الدولة العثمانية يأتي في مقدمتهم الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير (1572 - 1635) ووالي مصر محمد علي باشا (1805 - 1849) وما تزال نهضة مصر الحديثة والمعاصرة تدين بتقدمها وانفتاحها على الغرب الحديث والمعاصر إلى عهد محمد علي باشا الذي احتك بأوروبا لا سيما فرنسا بواسطة البعثات العلمية المتنوعة والمتعددة في مختلف المجالات.

وبدون أدنى شك، فإن دول الغرب الأوروبي كانت تمثل حركة استعمارية حديثة للسيطرة على المشرق والمغرب العربي. وكان القرن التاسع عشر قد شهد موجات من الإحتلالات الغربية لولايات العالم العربي، كاحتلال فرنسا للجزائر وبعض دول المغرب العربي، واحتلال بريطانيا لمصر عام 1882، وجاءت نتائج الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، لتكرس احتلال بريطانيا

وفرنسا للمشرق والمغرب العربي، ومن ثم إقامة الكيان الإسرائيلي عام 1948 في فلسطين العربية.

والجدير بالذكر، أنه بالرغم من حصول الدول العربية على استقلالها التام، غير أن أخطار السيطرة الأميركية والأوروبية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما تزال رابضة في بعض أرجاء الوطن العربي، فضلاً عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين العربية.

ومن الأهمية بمكان القول، أنه ولأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية، بدأت بعض المناطق العربية، وفي مقدمتها مناطق لبنانية وسورية هجرة سكانية ابتداء من القرن التاسع عشر إلى مصر والأميركيتين، وكانت هذه الظاهرة تمثل هجرة محدودة، سرعان ما تكاثرت في القرن العشرين، وقد ازدادت نسبتها بعد سقوط فلسطين عام 1948، وتكرر الحروب العربية - الإسرائيلية 1956، 1967، 1973، ومن ثم اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، واستمرار تهجير الفلسطينيين من أراضيهم داخل فلسطين، واستمرار الحرب اللبنانية (1975 - 1990) وتداعياتها (1990 - 2016) وإندلاع حروب الخليج لا سيما الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988) واحتلال العراق للكويت عام 1990، ومشاركة القوات الأميركية والأوروبية والعربية لتحرير الكويت مجدداً 1991 وتجدد العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، وتطورات ثورات الربيع العربي.

وفضلاً عن هذا وذاك، فقد كانت - وما تزال - حقوق الإنسان في بعض دول العالم العربي غير مصانة، وغير معترف بها، بالإضافة إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية. لهذا فقد ازدادت هجرة الشباب العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية وبلدان أوروبا الغربية، واسكندنافيا وسويسرا والسويد وبلجيكا وأفريقيا ودول الخليج العربي. وتكاثر المهاجرون العرب والمسلمون من جميع الجنسيات في كل دول المهجر، حيث كونوا لهم مجتمعات عربية وإسلامية باتت تمثل الملايين، ويكفي الإشارة إلى وجود أكثر من سبعة ملايين مغاربي في فرنسا وحدها.

إن شعور الشباب العربي والمسلم بالمظالم الأميركية والأوروبية والصهيونية

اللاحقة بالعرب عامة والفلسطينيين خاصة، فضلاً عن عوامل عديدة أخرى أدت إلى أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001 حيث تعرضت الولايات المتحدة الأميركية لضربات وهجمات موجعة في عقر دارها، كما تعرضت لندن إلى ضربات موجعة في تموز (يوليه) عام 2005، لا سيما تفجيرات مترو الأنفاق الأمر الذي انعكس سلباً على واقع العرب والمسلمين في مختلف دول الغرب، وبات واقع المهاجرون العرب والمسلمون في الغرب بعد أحداث 11 سبتمبر واقع يختلف عما كان عليه قبل الأحداث. بل أكثر من ذلك، فإن واقع العالم العربي بات اليوم هو غير ما كان عليه قبل أحداث 11 سبتمبر، لا سيما بعد احتلال الجيش الأميركي ومعه الجيش البريطاني وجيوش أخرى العراق في آذار (مارس) عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين، فضلاً عن نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006. بل إن أحداث تونس وليبيا ومصر واليمن والعراق وسوريا ولبنان بين أعوام 2010 - 2016، زادت من نسبة المهاجرين العرب إلى دول الغرب بشكل لافت.

بدون أدنى شك، فإن واقع الجاليات العربية والإسلامية في دول الغرب باتت تمثل معضلة من المعضلات العربية والإسلامية في الوقت الراهن، لارتباطها بواقع العرب والمسلمين وبمستقبلهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم، فقد باتت صورة العربي المقيم إقامة دائمة في الغرب أو القادم إليها مؤقتاً صورة "الإرهابي" والملاحق قانوناً وعرفاً. وقد أسهمت الصهيونية في تعميق هذه الصورة في الإعلام الغربي وفي الوقت الذي تفتخر دول الغرب بالحرية والديموقراطية والتقيد بمبادىء حقوق الإنسان، فإذا بهذه الدول ذاتها تقيد حرية حركة المواطن العربي والمسلم، وتسلبه حقوقه الإنسانية بمعاملته معاملة سيئة، وملاحقته، بما فيه ملاحقة الأساتذة والطلبة العرب، الذين بدأوا يشعرون بمعاداة العروبة والإسلام، فآثروا العودة إلى ديارهم، والالتحاق بجامعات أو دول أخرى. بل إن أحداث 11 سبتمبر 2001 وتموز (يوليه) 2005 لم تنعكس سلباً على العرب والمسلمين المقيمين في الغرب فحسب، بل انعكست سلباً وضغطاً على الأنظمة العربية،

إذ تحاول الولايات المتحدة الأميركية تحديداً فرض أنظمة ومناهج تربوية على العرب بما يتوافق والفكر الغربي، مدعية أن المناهج التربوية والتعليمية العربية هي السبب المباشر في ولادة التطرف والمتطرفين والارهاب والارهابيين!!!، لذا لا بد من تحديثها وادخال تعديلات عليها، كما أنه قبل وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان بين 12 تموز (يوليه) - 14 آب (أغسطس) 2006، ادعت وزيرة الخارجية الأميركية، بأن لبنان والمنطقة العربية ستشهد ولادة "الشرق الأوسط الجديد والكبير".

ويبدو من خلال ثورات الربيع العربي، بأن المخابرات الأميركية والغربية والاسرائيلية، لها أياد غير بيضاء في تخريب الثورات العربية، وحرفها عن مسارها الإصلاحي، وما حدث بين أعوام 2010 - 2015، في تونس وليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن وسواها، يؤكد بأن ولادة الشرق الأوسط الجديد والكبير، ليس إلا عملية في إعادة رسم خريطة العالم العربي لا سيما بعد مرور مائة عام على ولادة اتفاقية سايكس - بيكو، فالدوائر الغربية - الاسرائيلية ترى ضرورة انتاج سايكس - بيكو جديدة في عام 2016 وما يليه من سنوات، لتجزئة المجزأ وتقسيم المقسّم، وتفتيت المفتت.

والحقيقة، فإن مشكلة ملايين العرب والمسلمين ما تزال قائمة في الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب الأوروبي. فما هو واقع الجاليات العربية والإسلامية في تلك الدول؟

يبين لنا الجدول التالي عدد المسلمين العرب في الدول الغربية - باستثناء الولايات المتحدة الأميركية - وهو يعكس أثرهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي في بلادهم الجديدة[1].

1 - أنظر: د. عبد الله الخطيب: المسلمون في أوروبا الغربية، من كتاب: الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية (مشكلات التأقلم والإندماج)، ص 24، 25. صادر عن كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت 2004.

أعداد المسلمين في أوروبا الغربية[1]:

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب	نسبة العرب
فرنسا	56,576,000	5,500,000	3,800,000	70% أكثرهم من المغرب العربي
ألمانيا	79,113,000	3,200,000	360,000	11% أكثرهم من المغرب العربي
بريطانيا	57,236,000	2,200,000	600,000	27% أكثرهم من العراق
إيطاليا	57,739,000	1,000,000	650,000	65% أكثرهم من المغرب العربي
هولندا	14,805,000	900,000	350,000	39% أكثرهم من المغرب العربي
بلجيكا	9,928,000	600,000	320,000	53% أكثرهم من المغرب العربي
السويد	8,256,000	400,000	110,000	27% أكثرهم من المغرب العربي
سويسرا	6,796,000	400,000	87,500	22% أكثرهم من المغرب العربي
إسبانيا	38,869,000	380,000	260,000	68% أكثرهم من المغرب
النمسا	7,624,000	400,000	70,000	18% أكثرهم من المغرب
اليونان	10,140,000	300,000	45,000	15% أكثرهم من مصر
الدانمارك	5,130,000	120,000	30,000	25% أكثرهم من المغرب العربي
فنلندا	4,974,000	40,000	21,000	52% أكثرهم من الصومال
إجمالي	**357,456,000**	**15,440,000**	**6,676,500**	**43% من الجالية**

كما أن أوستراليا تشهد وجود أكثر من ثلاثمائة ألف مسلم (300,000) من أصل عشرين مليون أوسترالي.

ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن مجموع المسلمين في أوروبا حسب احصاء عام 2002 هم في حدود خمسين مليون نسمة، من بينهم أكثر من سبعة ملايين من أصول عربية، بينما حسب إحصاء 2010، فإن عدد المسلمين في أوروبا بلغ أكثر من 53 مليون نسمة، وقد زادت النسبة إلى 63 مليون نسمة بعد أحداث ثورات الربيع العربي لا سيما بين عامي 2011 - 2015. والقدامى من المهاجرين كانوا يعيشون بأمن وسلام طيلة عهود طويلة لا سيما وأنهم "تأوربوا" منذ

1 - هذا الجدول مأخوذ من بحث د. أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص 3، 4. أنظر أيضاً كتاب: الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، ص 24، 25.

أجيال، وقد أسهموا إسهاماً بارزاً في ميادين اقتصادية واجتماعية وعلمية وثقافية وتربوية وسياسية، فأفادوا أوروبا، ويكفي الإشارة إلى وجود حوالي أربعين ألف طبيب عربي ومسلم في أوروبا الغربية وحدها يحملون أهم الإختصاصات كما أنهم استفادوا من التطورات التكنولوجية السائدة، فضلاً عن تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما عدد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية فيقدرون بأكثر من ستة ملايين نسمة[1]، ومما لا شك فيه، فإن العرب والمسلمين في أوروبا بدأوا يعانون من مشكلات عديدة، بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وتفجيرات لندن في تموز (يوليه) 2005، وتفجيرات فرنسا عام 2015 في مقدمتها:

1 - ازدياد وتيرة العنصرية والتميز والازدراء والكراهية، فالقوانين الأوروبية عامة لا تعادي المسلمين، بل مرد هذا العداء الأوروبي إنما سببه العنصرية ومعاداة "السامية العربية" في مقابل تأييد "السامية اليهودية". وقد شهدت بعض الدول الأوروبية في مقدمتها بريطانيا مثل هذه العنصرية.

كما شهدت فرنسا وأوستراليا ممارسات عنصرية بحق المسلمين والعرب. ففي 12 كانون الأول (ديسمبر) 2005، تجددت أعمال العنف العرقي في مدينة سيدني في أوستراليا ضد لبنانيين وشرق أوسطيين وعرب، بعد أن قامت مجموعات إرهابية من الأوستراليين البيض بأعمال إرهابية ضد المسلمين والعرب في مناطق عدة في سيدني (النهار، 13/ 12/ 2005).

2 - ينتشر في أوروبا سبعة آلاف مركز ومؤسسة إسلامية وعربية، كانت تمارس أنشطتها بكل حرية، وتتمتع بحرية الحركة ضمن القوانين المرعية الاجراء، غير أن هذه المراكز والمؤسسات بدأت تعاني من تقييد تحركاتها وأنشطتها، كما فرضت السلطات عليها ضوابط وأنظمة غير مسبوقة.

3 - عدم امتلاك العرب والمسلمين في أوروبا وأميركا أجهزة، إعلام قادرة ومؤثرة على غرار أجهزة الإعلام اليهودية والصهيونية أو المتصهينة، مما ينعكس سلباً على العرب والمسلمين وقضاياهم سواء في بلاد الاغتراب أو في بلادهم

1 - انظر: تقرير دائرة الإحصاء المركزي الأميركي عن مسلمي أميركا في: U.S. Census Bureau, p 1 – 9.

الأصلية، وهذا الأمر يجعل القضايا العربية لا سيما في موضوع التطرف والارهاب، وفي قضية فلسطين عرضة للاختراق والانتهاك، وتشويه صورة العرب والمسلمين أينما كانوا، حيث يصورون في الأعلام الأوروبي بأنهم يمثلون الوحشية، وهذه الوحشية تتمثل في: الثياب الطويلة المتدلية (الجلابية) وبشيوخ النفط الأغنياء السمان، والسمر، وبالارهاب...[1].

4 ـ اعتقال الكثير من الشبان العرب والمسلمين لمجرد تأييدهم نضال الفلسطيني والعربي ضد الاحتلالات الإسرائيلية والأميركية، مع الاعتراف بأن حركة الاعتقالات ليست سمة غالبة في الحكومات الغربية، إنما تزايدت كثيراً بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001. وبعد تفجيرات لندن في تموز (يوليه) 2005، واكتشاف حافلات مفخخة في لندن في حزيران (يوليه) 2007، ومحاولة تفجير طائرة أميركية في 23/12/2009.

5 ـ مواجهة العرب والمسلمين اعتقاد الغربيين، بأن الشرقيين عموماً والمسلمين خصوصاً لا ينتمون حقيقياً للمجتمعات الغربية التي استوطنوها وأقاموا فيها وحصلوا على جنسيتها، إنما ولاؤهم الحقيقي وانتماؤهم الفعلي، بل وأموالهم التي يجمعونها إنما هي لبلادهم الأصلية التي قدموا منها. كما أن مصالح قومياتهم وبلدانهم الأولى لها الأرجحية على مصالح القوميات والبلدان التي استوطنوها، وهذا ما كشفته الكثير من الأحداث المعاصرة، لهذا فإن الحكومات والشعوب الغربية تعيد حساباتها نحو هذه الجاليات باستمرار، وتبعاً للتطورات.

6 ـ نتيجة لأحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، فقد حاولت بعض الجماعات العربية والإسلامية الانكفاء والإقامة في أحياء ذات طابع عربي أو إسلامي، بعد أن كانت قد تمازجت وتفاعلت مع المجتمعات الغربية، وهذا ينطبق على الأجيال العربية التي ما تزال وثيقة الصلة بعروبتها وقوميتها وتراثها وتقاليدها، وما تزال تفخر بتراثها وبقيمها.

1 ـ أنظر: الجاليات الإسلامية في أوروبا الإسلامية الغربية، هامش ص 51. أنظر أيضاً: د. جلال عبد الرزاق: المرأة المهاجرة بين ثقافة البلد الأصلي وبلد الهجرة، من كتاب الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، ص 94.

ومما ساعد على هذا الاتجاه ما نشر آنذاك في الصحف الأميركية والأوروبية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 وأحداث لندن 2005 وطيلة سنوات 2002 - 2015. وقد ازدادت ظاهرة "الاسلاموفوبيا" في بريطانيا تحديداً. وبعد أن كانت بريطانيا تحرص باستمرار على الحفاظ على هوية الجماعات الإسلامية، مع ظاهرة عدم احترام البريطانيين لهذه الهوية ومظاهرها، بل واجه البريطانيون هذه الظاهرة ـ الهوية المعروفة باسم "اسلاموفوبيا" بازدراء من خلال وسائل الإعلام البريطانية، وفي اشكال ازدرائية أخرى من التعبير الشعبي البريطاني. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الظاهرة تمثل أمراً واقعاً، غير أنها ازدادت وتجلت بقوة بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر)[1]. 2001، وأحداث لندن 2005 وقد رفض المتشددون البريطانيون أن تكون بريطانيا مركزاً لتجمع الارهابيين المسلمين، كما رفضوا أن تتحول لندن إلى "الندنستان" مقارنة منهم بأفغانستان[2]. ونتيجة لحركة الاضطهاد ضد المسلمين في بريطانيا، فقد ظهرت مؤسسات بريطانية تعارض اضطهاد المسلمين، من بينها مؤسسة (FAIR).

واقع المسلمين في ألمانيا وعملية الإندماج

تقول المنظمات الإسلامية في ألمانيا إنها تشعر بالتهميش إثر التفجيرات الإرهابية التي استهدفت العاصمة البريطانية لندن في صيف 2005 وسط دعوات المشرعين الألمان إلى المسلمين للمزيد من الاندماج في المجتمع الألماني وتصاعد الانتقاد للتطرف الإسلامي.

وقال علي كزلكايا رئيس "إيسلامارت" أكبر مؤسسة إسلامية في ألمانيا. "لا توجد استراتيجية لاندماج المسلمين في ألمانيا". أضاف في مقابلة هاتفية إنه كي ينجح الاندماج، على السياسيين الألمان أن يعززوا الحوار مع 3,5 مليون مسلم يعيشون في ألمانيا. وانتقد السياسيين الألمان "لتجاهلهم المسلمين الألمان"، غير

1 ـ أنظر: تيم نبلوك: المسلمون في بريطانيا ـ الهوية والدولة ـ من كتاب: الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، ص 204.

2 ـ أنظر: د. سهى تاج ـ فاروقي: المجتمعات الإسلامية في بريطانيا، من كتاب: الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، ص 217.

أن كزلكايا اعتبر أنه "لا يمكن فرض الاندماج. إنها عملية يجب أن تصدر عن الجانبين: المجتمع الألماني والجالية المسلمة. لا بد من المزيد من الحوار".

وتوتر الوضع في ألمانيا مباشرة بعد تفجيرات لندن وتم تعزيز الإجراءات الأمنية في برلين وغيرها من المدن والمناطق الألمانية. ودعا المشرّعون وضباط الشرطة وخبراء الأمن إلى تشديد قوانين مكافحة الإرهاب ومعاقبة الإرهابيين.

ودعا العديد من السياسيين، ومن بينهم وزير داخلية بافاريا غونتر بكستين الجالية المسلمة إلى التنديد بهجمات لندن والإعراب عن رفضها لها. أما رئيس الكنيسة الكاثوليكية الألمانية الكاردينال كارل ليهمن فقال في مقابلة إذاعية إنه على المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا "اعتناق" القيم التي ينص عليها دستور الدولة.

وجاءت ملاحظات كزلكايا بعد أكثر من أسبوع على قيام مسلمين بريطانيين بتفجير قنابل في محطات قطار الأنفاق وإحدى حافلات نقل الركاب ما أسفر عن مقتل 55 شخصاً وإصابة أكثر من 700 بجروح.

ودعا بكستين أيضاً إلى نشر رجال الاستخبارات الألمانية في المساجد، مشدداً على "إننا في حاجة لمعرفة ماذا يجري في كل مسجد". أضاف "يجب أن تكون استخباراتنا حاضرة لمتابعة الآراء المتطرفة التي يتم الترويج لها".

ووصف كيزلكايا الجدل السياسي المحتدم في ألمانيا بـ "الهستيري" وانتقد اقتراحات بكستين.

وقال إن "التصريحات المشابهة لما يطلقه بكستين لا تساعد. إنها تؤدي إلى مزيد من عدم الثقة في المجتمع المسلم، ما يسمم عملية الإندماج".

وكان كيزلكايا، المولود في مدينة كيزيري التركية، هاجر مع عائلته إلى ألمانيا منذ أكثر من 34 عاماً. في ذلك الوقت، كان الاقتصاد الألماني المزدهر يرحب بـ "العمال الضيوف" لملء الشواغر في المصالح الألمانية.

وعندما وصل إلى ألمانيا، لم يكن كيزلكايا يعرف كلمة واحدة من لغتها التي يجيدها الآن ويعتبر نموذجاً للاندماج. ولكن على عكس حالته، تنتشر التجمعات التركية المعزولة في برلين وهامبورغ، حيث تبقى الألمانية "اللغة الثانية".

أما أطفال المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث، فإنهم يتعلمون الألمانية ببطء على الرغم من أنهم ولدوا في ألمانيا. ويعاني أكثر من 40 في المئة من الأتراك المقيمين في برلين من البطالة بسبب عزلتهم.

ويرى المراقبون أن السياسيين الألمان لم يقوموا بما يكفي لمعالجة المشكلة، كما أن التفجيرات الإرهابية تعيق عملية الاندماج المتعثرة أساساً.

ويقول أوغوز أوكينسو، رئيس منظمة "ملي غوريس" الإسلامية، إن "كل هجوم باسم الإسلام يؤدي إلى تدني الثقة بمجتمعنا" واعتبر أن السياسيين الألمان يتفادون إثارة الأمور المطلوبة لتعزيز الاندماج لأنها لا تلاقي لتأييد في أوساط الناخبين الألمان. ولكن ذلك لا يخفي حقيقة أن أئمة المساجد الذين يروجون للكره ويحرضون على الإرهاب يبقون مشكلة أساسية.

وقال ديتير ويفيلسبويتز، الناطق باسم الديموقراطيين الاجتماعيين، "إننا سنقوم بكل ما يتيحه الدستور لإبعاد هؤلاء الناس". (المستقبل 17/ 7/ 2005).

من جهة ثانية، فقد أظهر استطلاع للرأي الذي أجراه "معهد غالوب" في أميركا عام 2006 من أن 39 % من الأميركيين يقرون بأنهم يصدرون أحكاماً مسبقة على المسلمين في حين يرى ثلثهم أن المسلمين الأميركيين يتعاطفون مع تنظيم القاعدة، ويقول بعضهم أنهم لا يريدون جاراً مسلماً.

وذكرت دراسة نشرت نتائجها في مجلة "ذي جورنال أوف هيومن ريسورسن" (The Journal of human resourcis) "إن رواتب الأميركيين العرب والمسلمين تراجعت بنسبة 10 % في السنوات التي أعقبت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001".

وكشفت دراسة عن الحالة النفسية للعرب الأميركيين، أن نصفهم يعانون من الاكتئاب مقارنة مع 20 % لسكان الولايات المتحدة الأميركية. كما ذكر بعض المسلمين من أن أوضاعهم لم تعد كما كانت في الماضي، حتى أن شهر رمضان المبارك لم يعد كما كان في الماضي، كما أن عدد أقارب المسلمين بدأ بالتقلص بعد أحداث أعوام 2001، و2005، و2006 (اللواء، 29/ 9/ 2006).

وفي إطار نظرة الغرب إلى المهاجرين المسلمين إلى المجتمعات الغربية، فقد

طالب "صموئيل هنتنغتون" أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بأميركا، والمستشار السياسي للمخابرات الأميركية. في كتابه "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" بضرورة "حماية الحضارة الغربية بمنع غير الغربيين: مهاجرين أو لاجئين من الزيادة العددية في الدول الغربية". وبالرغم من هذه المطالبات، غير أنه في الوقت نفسه، نرى بعض الدول الغربية لا سيما كندا وأوستراليا وألمانيا، تفتح أبوابها للهجرة، ومن بينها هجرة العرب والمسلمين للاستفادة من كفاءاتهم وطاقاتهم البشرية، لا سيما الهجرة السورية عام 2015.

والحقيقة، فإن الجاليات العربية والإسلامية لم تكن تعاني قبل أحداث 11 سبتمبر في نيويورك وأحداث لندن 2005، وقبل أحداث التفجيرات في أوروبا وآسيا ما تعانيه اليوم، بل إن الكثير من العرب والمسلمين اندمجوا في المجتمعات الغربية منذ أكثر من مائة عام، ولم يعدلهم أو لأودهم أو لأحفادهم أية صلات وثيقة بأصولهم وببلدانهم. كما أن العديد من العرب والمسلمين المهاجرين في الخمسين سنة الأخيرة يعتبروون أنفسهم من الأميركيين أو الفرنسيين أو البريطانيين أو الكنديين أو الاستراليين أو السويديين وهكذا. ولكن بدون أدنى شك، فإن سياسة الغرب بشكل عام والسياسة الأميركية بشكل خاص حيال القضية الفلسطينية وقضية العراق، وقضية لبنان أدت إلى ولادة مجموعة من الإسلاميين في العالمين العربي والإسلامي وقد تعاونوا مع إسلاميين في الغرب، للانتقام من كل ما هو غربي أو صهيوني كرد فعل على السياسة الأميركية - الأوروبية - الصهينية، وبدون أدنى شك، فطالما أن الواقع الأليم مستمر في العالم العربي، فإن الغرب والعرب معاً لن يشهدا الأمن والاستقرار في المستقبل القريب[1].

1 - وقّع الرئيس الأميركي بوش في 17/10/2006 على قانون مكافحة الإرهاب الذي ينص على أن السجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية (سي أي أيه) وأساليب التحقيق القاسية، والمحاكمات العسكرية هي أسلحة يمكن استخدامها ضد المشتبه بضلوعهم في الإرهاب. كما يمنح القانون الرئيس الأميركي سلطة تفسير القواعد الدولية حول كيفية معاملة السجناء، ويسمح القانون بمحاكمة السجناء أمام محاكم عسكرية أميركية دون توكيل محامين عنهم...

ومن الأهمية بمكان القول، إن معتنقي الإسلام من الأميركيين ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة، وأشار إحصاء رسمي أميركي لعام 2012 أن عدد المسلمين الأميركيين فاق عدد اليهود الأميركيين للمرة الأولى، غير أن ممارسات داعش بين أعوام 2013 - 2015 في العراق وسوريا وأوروبا أثر كثيراً على صورة الإسلام والمسلمين في الغرب.

الفصل السادس

قضايا
نظرة الغرب إلى العرب،
وسبل مواجهتها
1998 - 2016

بين 7 - 9 حزيران (يونيه) عام 1998 عقدت حلقة دراسية ونقاشية في كلية سانت انتوني في أكسفورد في انجلترا، تحت عنوان "صورة العرب في الغرب" شارك فيها العديد من الدبلوماسيين والمفكرين والباحثين الأجانب والعرب على السواء. كما صدر في الفترة الممتدة بين 2001 - 2016 عدة كتب، وعدة مقالات أجنبية وعربية لها علاقة بواقع العرب والمسلمين في الغرب، وبنظرة الغرب إلى العرب. ونظراً لأهمية هذه الحلقة الدراسية ومناقشاتها والتوصيات والاقتراحات الصادرة عنها، ونظراً لأهمية تلك الكتب والدراسات، فقد رأيت من المفيد أن يطلع الباحث والمفكر والطالب في العالم العربي على آراء في "نظرة الغرب إلى العرب" علماً أن هذه النظرة إلى العرب باتت أكثر سوءاً وأكثر تطرفاً وحقداً، وذلك بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001، وبعد تفجيرات لندن في تموز (يوليه) 2005، ومشاركة المهاجرين المسلمين في أحداث الشغب والارهاب في فرنسا بين 2005 - 2015، وبعد أحداث الثورات العربية 2010 - 2016.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، وبعد ردود الفعل الإسلامية ضد الصور

الكاريكاتورية الساخرة والمعادية للرسول محمد (ﷺ) الصادرة في الصحف الدانمركية والنروجية والفرنسية ومن بينها صحيفة (France-Soir) وسواها في شباط (فبراير) عام 2006 ومما زاد الأمر سوءاً، ما أحدثته ردود الفعل من بعض القوى الإسلامية في دمشق وبيروت في 4 - 5 شباط (فبراير) 2006، ضد نشر الصور الكاريكاتورية المشار إليها، وذلك بإحراق السفارة الدانمركية في العاصمتين السورية واللبنانية، وفي بلاد إسلامية أخرى. والأمر اللافت للنظر أن المتظاهرين أحرقوا مؤسسات خاصة، وأبنية سكنية، ومحال ومصارف تجارية لا علاقة لها بالسفارة الدانمركية، كما اعتدوا على سيارات الإسعاف والإطفاء، وعلى رجال الشرطة، مما أساء إلى الوجه الحضاري للإسلام وللمسلمين، وللهدف السامي في الدفاع عن كرامة الإسلام، وكرامة الرسول محمد (ﷺ). وبدون أدنى شك، فإن قوى سياسية محلية وخارجية استغلت هذه التظاهرات ليس للدفاع عن الإسلام ورسوله، وإنما لأسباب سياسية محلية بحتة. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن الصحف الدانمركية والهولندية والفرنسية أعادت في عامي 2008 - 2009 وفي عام 2015 نشر الصور المسيئة للرسول محمد (ﷺ) رغم جميع الاحتجاجات العربية والإسلامية.

أولاً - نظرة الغرب إلى العرب[1]

يتفق العرب والغربيون على أن صورة العرب في الغرب كانت، وما تزال، تتسم بالسلبية. وهذا الأمر ينطبق كذلك على المسلمين الذين، هم أيضاً، يُصوَّرون في الغرب بشكل سلبي إجمالاً. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة يومياً في الغرب، في الإعلام، والمنشورات، وتصريحات السياسيين، والأفلام السينمائية، وبخاصة

1 - من كتاب: صورة العرب في الغرب ص 9 - 28، حلقة نقاشية عقدت في اكسفورد بين 7 - 9 حزيران (يونيه) 1998، تعريب: طلال أفندي، مراجعة: عواد علي، تقرير: سوزانا طربوش، منشورات المعهد الملكي للدراسات الدينية - الأردن - عمان بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية - ومركز الشرق الأوسط في كلية سانتا أنطوني بأكسفورد.

تلك الصادرة عن هوليوود، وكذلك في سلوك عامة الناس والآراء التي يطلقونها. والظاهرة ذاتها تؤكدها نتائج استطلاعات الرأي العام، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية.

ومن هنا لا بد من التساؤل: هل ثمة فوائد فعلية للصورة الحسنة للعرب؟ إن صورة الفلسطينيين في الغرب، بالرغم من أنها تحسنت في السنوات القليلة الماضية، فإن بعض الفلسطينيين يقول إن الفوائد التي جناها الشعب الفلسطيني تكاد لا تُذكر بالرغم من المشاركة الفلسطينية في عملية السلام، وبخاصة أن معظم أرض فلسطين قد جرى التنازل عنها. أي أن صورة الفلسطينيين الحسنة لم تُكافأ باتفاق سلمي جيد. ويضيف هؤلاء أنه لم يطرأ تغيّر يذكر على الصورة الإرهابية الفلسطينية في الغرب، بل جل ما حدث أن هذه الصورة نقلت من منظمة التحرير الفلسطينية إلى جماعة حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تزيد من تعنتها في وجه الانتقادات المتنامية لها في الغرب. وبالرغم من هذه الصورة الإسرائيلية الملطخة، فإنه يكاد لا يكون لها أي تأثير على الحكومة الإسرائيلية التي ما زالت قادرة على فعل ما تشاء بعملية السلام.

وليس من الضرورة أن تشكّل صورة العرب السلبية عائقاً أمام بناء علاقات جيدة بينهم وبين الغرب، إذ بالرغم من هذه الصورة، فإن الغرب يتمتع بعلاقات جيدة، سياسية واجتماعية واقتصادية، مع معظم البلاد العربية والإسلامية. وكذلك ثمة العديد من العلاقات الطيبة التي تربط الكثير من العرب العاديين بأناس من الغرب، غير أن ثمة حجة قوية مفادها أن صورة العرب السلبية، وبخاصة في الولايات المتحدة هي مصدر للقلق. وهذه الصورة السلبية ومضاعفاتها تقف وراء السخط الذي قد يشعره شعب أو جماعة ما بسبب الآراء المُقَولبة حول صفات وطنية أو قومية ذات أهمية ضئيلة.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في العالم، وبخاصة ما يتعلق بمصالح الغرب، فضلاً عن العوامل الأخرى المتعلقة بإسرائيل والنفط والإسلام السياسي، فإن هذه الصورة السلبية للعرب تتخذ أهمية بالغة، ولا سيما إذا أعتبرت

نتيجة، وعاملاً مهماً في رسم السياسة الغربية تجاه العرب. وبذلك تكون هذه الصورة السلبية قد أضحت جزءاً من صورة أكبر تشمل مواقف وسياسات واستراتيجيات معينة.

من المحتمل أن هذه الصورة السلبية قد أسهمت في عدم ظهور احتجاج شعبي شديد في الغرب تجاه ما يعتبره العرب المعيار المزدوج في تعامل الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، مع بلدان المشرق العربي، من خلال إصرارها على أن يلتزم العرب، مثلاً، بقرارات الأمم المتحدة، وحشد كل قواها في سبيل فرض هذه القرارات، في حين أن إسرائيل تتجاهل قرارات كهذه، بحرية كاملة. ويعتبر الكثيرون في العالم العربي أن الغرب، بسبب موقفه المعروف من شخص صدام حسين والسياسة التي ينهجها، قد جرد شعب العراق من شخصيته الانسانية، وهو الذي يعاني من الحرمان والموت بسبب ثماني سنوات من العقوبات الدولية.

وقد يُطرح السؤال إن كانت الصورة السلبية للعرب هي نتيجة جهل في الغرب. فحتى في صفوف المتعلمين ثمة درجة عالية من الجهل بالعالم العربي. فعلى سبيل المثال، عندما فاز الكاتب المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب، استغرب بعض الغربيين من وجود أدب عربي معاصر مزدهر. وليس الجهل، كما يبدو، هو التفسير الوحيد لذلك، إذ أن بعض صور العرب الأكثر تشوهاً في الولايات المتحدة تصدر عن أولئك الذين يُفترض أن يكونوا أوسع الأميركيين اطلاعاً.

ولا شك في أن هناك جماعات لها مصلحة خاصة في نشر صور سلبية للعرب بشكل عام، أو لفئة معينة من العرب، كالفلسطينيين مثلاً. وأحد أسباب هذه الظاهرة، حسب رأي العرب، هو انحياز الإعلام الغربي، إذ أن أصحاب وسائل هذا الإعلام هم من المتعاطفين مع القضايا اليهودية والإسرائيلية. ويجب تقييم هذا الرأي.

والأدهى من ذلك أن الصورة السلبية يجري "تعليبها" في الغرب للتصدير إلى العالم العربي، (من خلال الأفلام السينمائية مثلاً) حيث يلتقطها الشباب العرب فيكوّنون بدورهم صورة سلبية عن أنفسهم من خلال أعين معادية. ولهذا تأثير على نسيج المجتمع العربي.

قد تكون الصورة العربية مرتبطة بجنسية معينة، أو بالعرب بشكل عام. وقد يُطرح السؤال إلى أي مدى قد تؤثر صورة جماعة ما، أو حكومة معينة على صورة العرب إجمالاً. ويبدو لبعض العرب أنه عندما يفلح عربي ما في أمر ما، مثل كتابة كتاب، أو في ميدان الرياضة، مثلاً، فعادةً ما يُعرّف الشخص، في الغرب، بجنسيته (مصري أو لبناني مثلاً)، أما في حال ارتكاب هذا الشخص عملاً مشيناً فعادة ما يُعرّف بأنه "عربي".

وبدلاً من تحليل صورة العرب بشكل عام، فقد يكون من الأفضل أن تحلل صورة كل جنسية عربية على حدة، فالصورة السعودية مثلاً ستكون مختلفة تماماً عن تلك الصورة المرتبطة بالعرب في شمال إفريقيا، وباقي أنحاء العالم العربي. وعلى نحو متتابع، فإن هذه الانطباعات الذهنية ستتغير باختلاف التقسيمات في الغرب.

وبالرغم من ذلك، فإن الأبحاث في الولايات المتحدة تُشير إلى أن مصطلح "عربي"، بشكل عام، له انطباعات ذهنية سلبية خاصة به، فاستطلاعات الرأي العام الأميركي كشفت عن التصور الآتي: في الوقت الذي تختلف فيه الذهنية باختلاف الدول، فإن الانطباعات الأكثر سلبية هي تلك المرتبطة بمصطلح "عربي"، وبمعنى آخر لهذا المصطلح دلالة أو أهمية أكبر بكثير من عناصره المركبة. وقد يعود هذا إلى المخاوف المتعلقة بالعواقب التي قد تندرج في العروبة والإسلام واتحاد العرب والمسلمين.

وكما أن تعريف صورة العرب أمر ليس سهلاً نظراً لاختلاف مستويات التحليل في إطار مصطلح "عربي"، فإن هذه الصورة تتطابق مع صورة المسلمين. ومن ثم قد يستحيل الفصل بين الإثنين، ففي أذهان الكثير من الغربيين أضحى مصطلحاً "مسلم" و "عربي" يعوض أحدهما عن الآخر، وذلك بالرغم من الأغلبية المسلمة المقيمة خارج العالم العربي، ووجود العديد من الجاليات المسيحية، وغير المسلمة المقيمة في الشرق العربي.

إن هذا التداخل بين مصطلحي "عربي" و "مسلم" يعني أن الإجحاف المسبق، أو الجاهز ضد أحدهما ينتقل، بشكل طبيعي، إلى الآخر. وكذلك يقتضي ضمناً أن

أي تحسّن يطرأ على إحدى الصورتين العربية أو الإسلامية سيكون له انعكاسات إيجابية على الآخر.

لقد استمر الارتياب المسيحي من الإسلام قروناً عديدة، إضافة إلى أن المشاعر السلبية تجاه الإسلام والمسلمين قد تصاعدت في الغرب لأسباب من بينها الثورة الإيرانية، والعمليات التي تشنها الجماعات الإسلامية في الشرق العربي.

وازدادت، نتيجة الحرب الأهلية في الجزائر، مخاوف الغرب من الإسلام، وكذلك من وجود طالبي اللجوء السياسي من جزائريين، وغيرهم من المسلمين الذين ينقلون صراعاتهم إلى أوروبا (كما حصل في فرنسا). إن العداء الموجه ضد العمال المهاجرين العرب والمسلمين، وكذلك طالبي اللجوء السياسي منهم، في ازدياد مستمر في دول غرب أوروبا كفرنسا وبلجيكا. وقد سلط الحديث عن تصادم الحضارات (clash of civilizations)، نسبة لمقولة صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington)، الضوء على المواجهات الراهنة، والتي قد تقع في المستقبل، بين الإسلام والغرب.

لقد استاء بعض العرب والمسلمين مما أشارت إليه وسائل الإعلام الغربية بـ "القنبلة الإسلامية" على أثر توكيد قدرة باكستان النووية من خلال بعض التجارب النووية التي قامت بها منذ سنوات. ويشير هؤلاء إلى أن القنبلة الهندية لم يُشر إليها بـ "القنبلة الهندوسية"، كما لم يُشر إلى قدرة الغرب النووية بـ "القنبلة المسيحية"، غير أن بعض العرب يسلّم أيضاً بأن باكستان نفسها شجعت هذه الصفة الإسلامية لقنبلتها من خلال التصريحات والشعارات التي أدلت بها، علماً أن الغرب لم يشر مطلقاً إلى القنبلة النووية الاسرائيلية بأنها قنبلة يهودية.

إن المسلمين أنفسهم يشاركون، بشكل فعّال، في مناظرات عن الإسلام ومستقبله في مختلف المنتديات الفكرية، وكذلك في وسائل الإعلام الغربية. وغالباً ما يشعر هؤلاء المسلمون بالإحباط نتيجة للأسلوب السطحي الذي تُعالج من خلاله المسائل المتعلقة بالإسلام ومخاطره المفترضة في الغرب، حيث غالباً ما يلوم المعلقون الغربيون الإسلام لسلوك معين، أو لإجراءاته القانونية، أو لمعاملته للنساء بدلاً

من النظر إلى البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة.

يعتقد بعض المعلقين الغربيين أن الاهتمام في الغرب ـ الذي يكاد يصل إلى حد الهاجس ـ بظاهرة "التطرف الإسلامي" وانتشاره قد تبدد في السنوات القليلة الأخيرة، فعلى سبيل المثال، كانت ثمة مخاوف من انتقال الحركات الأصولية الإسلامية من الجزائر إلى المغرب العربي، غير أن هذا لم يحصل. وبعض خبراء الإرهاب الذين تنبأوا، منذ سنوات قلية، بعواقب رهيبة لمخاطر الإرهاب الإسلامي فقدوا مكانتهم. وها هو الإسلام ينتشر بشكل سريع، فمثلاً في الولايات المتحدة، يُعد الدين الأسرع انتشاراً ونمواً. بيد أن هذه الظاهرة لم تكن من خلال الأساليب العنيفة. ويشير العرب إلى أن معظم ضحايا العنف، الذي يقوم به الإسلام المتطرف، هم من المسلمين ذاتهم.

دور التاريخ في تشكيل الانطباعات:

إن الصلات التاريخية والسياسية لمختلف دول الغرب مع مناطق عديدة من العالم العربي قد أسهمت في "قولبة" الانطباعات المتشكلة تجاه العرب في هذه الدول، فضلاً عن أن هذه "القولبة" تكونت، في الأغلب، مع التفاعل، وأحياناً مع المواجهات، عبر القرون، ما بين أوروبا المسيحية والإسلام. ويزعم بعضهم أن التهديد التاريخي لأوروبا من قبل الإسلام، الذي وصل مرّتين إلى أبواب فيينا، قد ترك إرثاً نُظر من خلاله، إلى الإسلام على أنه وصل إلى ما وصل إليه من خلال حدّ السيف، بواسطة الدولة العثمانية.

يشعر العرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، وإلى حدٍ ما في باقي العالم الغربي، أنهم خارج إطار التاريخ، وليس لهم وجود لا في الوعي ولا في المخيلة، ففي كتب الدراسة الأميركية، مثلاً، إما أن لا يُذكر تاريخ العرب، أو أنه يُذكر بأسلوب سلبي.

إن أحد أسباب عدم الإقرار بالإسهام العربي في حضارة الغرب هو التركي، في الغرب، على الخلفية الحضارية والدينية اليهودية ـ المسيحية، ومن ثم إسقاط

الدور الإسلامي، ويحبذ بعض العرب أن يرى إقراراً بالتراث اليهودي ـ المسيحي ـ الإسلامي.

لقد كان التاريخ السياسي للقرن العشرين حاسماً في تشكيل صورة العرب في الغرب، فعلى سبيل المثال، كسبت بريطانيا من تاريخها الإمبراطوري منظوراً خاصاً لدول الخليج، وكذلك لفلسطين والأردن والعراق ومصر. أي أن تاريخ بريطانيا الإمبراطوري منحها علاقة مختلفة مع العالم العربي، ولقد كانت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ذات أهمية فائقة.

يرى بعض المؤرخين أن فترة العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين كانت الأساس في تشكيل الانطباعات الغربية عن العرب، ففي تلك الفترة كان البريطانيون من ذوي نفوذ أقوى مقارنة بالأميركيين، وذلك بسبب هيمنتهم السياسية والاقتصادية على المشرق العربي، ولأنهم ساندوا الجهود التي بُذلت في سبيل الوحدة العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أقرّ وزير الخارجية، آنذاك، السير أنطوني إيدن (Sir Anthony Eden)، بأن بريطانيا ستدعم جهود جامعة الدول العربية، علماً أن الهدف الرئيسي من الدعم كان توظيف الجامعة لخدمة أهداف بريطانيّة.

وعلى حد قول السير تشارلز جونستون (Sir Charles Johnston)، حاكم عدن البريطاني آنذاك، فإن هزيمة بريطانيا في السويس "بدت أنها تركت أثراً بليغاً على أنفسنا أكثر مما تركته على العرب". ومن أسوأ ما حصل للبريطانيين بعد السويس عام 1956 هو فقدان الثقة في قدرتهم على التعامل مع الظروف العصبية، وكذلك مع العرب. ومنذ عام 1956 فصاعداً أصبحت مسألة صورة العرب مسألة ذات اهتمام أميركي نظراً لفقدان بريطانيا هيمنتها على المنطقة.

دور التاريخ الخاطىء في آراء البابا ضد الإسلام عام 2006

يبدو أن تاريخ العلاقات الإسلامية ـ الغربية منذ فجر التاريخ الإسلامي ما يزال مؤثراً حتى اليوم في تكوين صورة العرب عند الغرب، ولا يقتصر هذا التكوين

على عقود القرن العشرين كما يرى بعض المستشرقين. ومما يؤكد ذلك، الخطأ الذي ارتكبه البابا بنيديكتوس السادس عشر بحق الإسلام والمسلمين، وعندما جاء في خطبة له في 12 أيلول (سبتمبر) 2006: "أرني ما الجديد الذي جاء به محمد؟ لن تجد إلا أشياء شريرة وغير إنسانية، مثل أمره بنشر الدين الإسلامي الذي كان يبشر به محمد بحد السيف". ثم أتهم الإسلام بالإرهاب والعنف والبعد عن العقل.

ومما يلاحظ، بأن المشكلة الكبرى، أنها نظرة الغرب إلى العرب والمسلمين، ما تزال نظرة أقل ما يقال فيها انها تعبر عن جهل بالإسلام وبحضارته وبتاريخه، وجهل بالمسلمين وإسهاماتهم الحضارية في مختلف الميادين العلمية، وبفضلهم على أوروبا التي كانت تعاني من التخلف والفقر والجهل، فاستطاع العرب والمسلمون أن يقدموا حضارتهم لمساعدة أوروبا على التقدم والرقي.

وفي الوقت الذي قدم البابا السابق بولس السادس اعتذار الكنيسة الكاثوليكية على ما اقترفته أوروبا ضد الإسلام والمسلمين في الحروب الصليبية، فإذا بالبابا يتهم الإسلام إتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة. فهل يحتاج الغرب إلى المزيد من الوعي التاريخي والسياسي والحضاري لينصف الإسلام، أم أن الغرب ما يزال خاضعاً للقوى الصهيونية والمعادية للعرب والمسلمين[1]؟.

العامل العربي ـ الإسرائيلي:

أسهم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاضطراب في المشرق العربي خلال الخمسين سنة الماضية في ازدياد سلبية الصورة العربية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يوجد "اللوبي" اليهودي و "اللوبي" الصهيوني. وقد قيل إن من يعرض قضيته أولاً يربح نصف المعركة. وكان الصهاينة الأسرع

1 ـ أنظر في آخر الدراسة رسالة د. حسان حلاق إلى البابا بنيديكتوس السادس عشر رسالة حضارة ومحبة وانفتاح. ولا بد من الإشارة إلى أن البابا بنديكتوس (16) قد حاول خلال زيارته للأردن وفلسطين في 8 - 11 أيار (مايو) 2009 الاعتذار من المسلمين مشيراً إلى أنه يحترم الدين الإسلامي.

في ذلك، في حين كان العرب أضعف بكثير في عرض قضيتهم. والكثير من السياسيين الأميركيين استلموا التبرعات السياسية الأولى من مصادر يهودية، و"السياسي لا ينسى أبداً من أين استلم ذلك المال المبكر". إضافة إلى أن اليهود والإسرائيليين عادة ما يُنظر إليهم في الغرب على أنهم مثل الغربيين، في حين يُنظر إلى العرب على أنهم غرباء، ومن الطبيعي أن توجد انطباعات إيجابية عن أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم اقرب. وقد يتضاعف في السنوات الأخيرة تأثير النفوذ اليهودي الصهيوني بسبب جهود الصهاينة المسيحيين التي تزداد قوة وتأثيراً في الولايات المتحدة.

وثمة عامل آخر يساعد في شعبية دولة ما يكمن في فعاليتها العسكرية، ولذلك يوجد انطباع إيجابي عن إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية. وغالباً ما ينظر إلى القوة على أنها "الشرعية"؛ فانتصار إسرائيل الساحق في عام 1967 كان عاملاً أسهم في هذه الشعبية، في حين أن هزيمة العرب كانت عاملاً رئيساً في تدمير صورتهم في الولايات المتحدة. كما أصبح كل عمل من أعمال المقاومة يُنظر إليه على أنه فعل إرهابي!.

ويشير بعض الدبلوماسيين الأميركيين السابقين إلى أنه بعد هزيمة 1967 كان ثمة اهتمام رسمي أميركي ضئيل في أخذ مصر على محمل الجد. ولكن التغيّر الحقيقي الذي طرأ على موقف البنتاغون ومسؤولين آخرين تجاه مصر، وأخذها على محمل الجد جاء فقط بعد عبور الجيش المصري لقناة السويس في تشرين الأول (أكتوبر) 1973. في عهد الرئيس أنور السادات.

ولكن بالرغم من تأثير "اللوبي" اليهودي و "اللوبي" الصهيوني، فإن بعض العرب والغربيين يحذر من اتخاذه حجةً للتراخي، أو ككبش محرقة، وإلقاء اللوم عليه في كل المحن التي تحدق بالعرب في الساحة الدولية. ويُسلّم بعض العرب بأنه حتى لو جرى حل المشكلة العربية ـ الإسرائيلية غداً، فلن تحلّ مشكلة انطباع الغرب السلبي عن العرب.

إحدى الدراسات الاستطلاعية التي قامت بها مجلة الشرق الأوسط

(The Middle East Journal) عام 1981 طلبت من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع تقييم العرب والإسرائيليين والمكسيكيين على أساس بعض الميزات. وقد أظهرت النتائج أن العرب نالوا درجة عالية فيما يتعلق ببعض الميزات المقولبة كالغنى، والهمجية، والوحشية، والغدر، والمعاملة السيئة للنساء، والتعطش للدماء، واللبس بطريقة غريبة. أما الإسرائيليون، بالمقابل، فقد وصفوا بالشجاعة، والذكاء، والكفاءة، والمودة. كما وصفوا أيضاً بأنهم مضطهدون. وكذلك فإن نسبة عالية من الذين أجابوا على الأسئلة نظرت إلى العرب على أنهم ضد المسيحية، وضد السامية، وأنهم يريدون تدمير إسرائيل وإلقاء اليهود في البحر.

يُظهر تحليل لستة استطلاعات للرأي العام وغيرها أجريت في الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من 1981 - 1996 كيف أن الانطباعات عن العرب والمسلمين قد تطورت في الولايات المتحدة.

ويشير التحليل إلى أن عامل الأمن أهم بكثير من عوامل التاريخ والحضارة في التأثير على النظرة إلى العرب وصورتهم، وبخاصة ما يتعلق بالقلق والخوف من الإرهاب اللذين ظهرا كعامل في السياسة والمجتمع الأميركي بعد أن كانت أوروبا سابقاً، وليس الولايات المتحدة الأميركية، مسرحاً للعدوان الإرهابي.

وقد تتأثر الانطباعات الأميركية عن العرب، بشكل جذري، بآخر الأنباء المتعلقة بالعنف والإرهاب، ففي اليوم الرابع تلى الانفجار في مدينة أوكلوهوما (Oklohoma)، حين بدا واضحاً أنه لم يكن له أي علاقة بالإرهاب العربي أو الإسلامي، كان ثمة ازدياد ملحوظ في المواقف الإيجابية تجاه العرب والمسلمين فيما يتعلق ببعض المسائل الرئيسة. وقد اتفق أكثر الذين جرى استطلاع آرائهم أنه يوجد في الولايات المتحدة تمييز ضد العرب والمسلمين، وأن لهم نمط معيشة شريف وجدير بالاحترام.

ولكن، ما هي نتيجة استطلاعات "مجلس العلاقات الإسلامية - الأميركية" (كير) في أواخر عام 2005؟ فهل تطورت نظرة الأميركيين نحو العرب والمسلمين؟

أصدر مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية (كير) النسخة العربية للنتائج

التفصيلية لأحدث وأشمل استطاع لتوجهات الرأي العام الأميركي تجاه الإسلام والمسلمين، والذي كان قد أصدره المجلس باللغة الإنكليزية في شهر آذار (مارس) 2006.

ويظهر الاستطلاع أن ربع الأميركيين تقريباً ما زالوا يعتقدون ظلماً أن الإسلام دين يحض على العنف والكراهية، كما يؤكد الاستطلاع الأخير نتائج استطلاع أجراه كير عام 2004 فيما يتعلق بفئات المجتمع الأميركي الأكثر تحيزاً ضد الإسلام والمسلمين والتي تميل إلى كونها أكثر سناً، وأقل تعليماً، وأكثر ميلاً للأيديولوجية المحافظة ولعضوية الحزب الجمهوري على المستوى السياسي.

كما يظهر الاستطلاع أن مستوى معرفة الأميركيين بالإسلام لم يتغير تقريباً منذ عام 2004، حيث عبّر ثلثا الأميركيين المشاركين في الاستطلاع عن اعتقادهم أنهم لا يعرفون كثيراً عن الإسلام أو لا يعرفون شيئاً منه، كما عبّر عشر المشاركين في الاستطلاع عن اعتقادهم أن المسلمين يعبدون القمر، في المقابل عبر 2 % فقط من المشاركين في الاستطلاع عن اعتقادهم أنهم يعرفون الإسلام معرفة جيدة.

وفي ما يتعلق بمستقبل صورة الإسلام في أميركا ذكر غالبية المشاركين في الاستطلاع أنهم سوف يغيرون نظرتهم للإسلام إذا ما قام المسلمون بإدانة الإرهاب بشكل أقوى، وإذا أظهر المسلمون مزيداً من الاهتمام بالشعب الأميركي ومزيداً من الحرص على تحسين أوضاع المرأة المسلمة، وإذا عمل المسلمون الأميركيون على تحسين صورة أميركا في العالم الإسلامي.

ويعد الاستطلاع الراهن الثاني ضمن سلسلة سنوية لاستطلاعات موقف الرأي العام الأميركي تجاه الإسلام والمسلمين يرعاه مركز أبحاث مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية (كير) بالتعاون مع شركات استطلاع راي عام أميركية متخصصة، وقد غطى الاستطلاع الأول عام 2004 ويغطي الاستطلاع الثاني عام 2005، وقد أجرى الاستطلاع في نهاية عام 2005.

ويأتي الاستطلاع ضمن جهود لتوعية الرأي العام الأميركي بصورة الإسلام

والمسلمين الصحيحة. وهي جهود تتضمن تزويد الأميركيين بقواعد معرفية صحيحة عن الإسلام من خلال أكثر من حملة معلوماتية ينظمها كير بهذا الخصوص.

كما تتضمن مراقبة ما تنشره وسائل الإعلام الأميركية عن الإسلام والمسلمين بصفة يومية وبناء العلاقات الإيجابية بين مسلمي أميركا ووسائل الاعلام المحلية والوطنية وتدريب الطلاب والناشطين المسلمين الأميركيين على أساليب العمل الإعلامي. (اللواء 26/6/2006).

الصلة بين الرأي العام والسياسة والمرأة العربية:

تشكل الانطباعات السلبية عن العرب عنصراً مهماً يستعمل في رسم، أو تبرير سياسة ما وجعلها سائغة للرأي العام الغربي. وهناك جدال يُثار فيما إذا كان الرأي، أي رأي، يخلق سياسة ما، أم أن السياسة هي التي تولد رأياً ما. وفي الأغلب لم يكن يعرف الأميركيون سوى القليل عن العرب، عدا أنهم ضد إسرائيل، ومن ثم أنهم شريرون. وعادة ما يكون لهذا تأثير استرجاعي، إذ إن هذا الاعتقاد السيء عن العرب يؤثر بدوره في السياسة، مفضياً إلى نوع من الحلقة المفرغة.

وقد وُصف الكونغرس الأميركي على وجه التحديد بأنه يعيش على الصور والانطباعات، وأن لديه انطباعات شديدة السلبية والبدائية عن العرب والمسلمين. وهذا ما يفسر التصرف اللامعقول، أحياناً، من قبل الكونغرس الأميركي ورجاله تجاه الشؤون العربية، وبخاصة تلك التي لها علاقة بإسرائيل.

ثمة موقف قريب من هذا الموقف هو الصورة المتعلقة بالحريم والحجاب ومؤسسة الحمّام، فلغز المرأة العربية البعيدة عن أنظار الرجل الغربي، يمنحه شعوراً بالتحدي والغموض عليه أن يتخطاه. وينظر الغرب إلى العربي على أن لديه صيت بالكِفاءة ككائن جنسي، وأن الإسلام دين متسامح جنسياً. وهذا الانطباع لا يزيد إلا تأكيداً في الغرب على أن الرجل العربي شهواني فاقد للسيطرة، وأنه من الضروري تهذيبه.

إن مركز المرأة في العالم العربي والإسلامي ومعاملتها عاملان مهمان في صورة العرب في الغرب، فقد، سلّط الإعلام، مثلاً، الأضواء على معاملة جماعة الطالبان في أفغانستان للنساء، أو قتلهن في الحرب الأهلية في الجزائر. وتؤخذ هذه الظواهر على أنها مجسّدة للموقف الإسلامي من النساء. كما أن ثمة سلسلة من الكتب المثيرة تدّعي بأنها القصة الباطنية لحياة امرأة في العالم العربي أو الإسلامي. كما سلّط الاعلام الغربي في السنوات الأخيرة موضوع "ختان المرأة" المصرية والسودانية في أفلام حيّة، مما أساء إلى صورة المسلمين.

التمييز ضد العرب والمسلمين:

إن الانطباعات السلبية عن العرب والمسلمين في الغرب هو عامل جزئي لما يتعرض له بعضهم من تمييز ومذلة، فالتقارير التي نشرتها اللجنة الأميركية ـ العربية ضد التمييز (ADC) عن جرائم الكره والتمييز ضد العرب الأميركيين تكشف عن الكثير من الأمثلة، بما في ذلك من مضايقات، واعتداءات، وتعليقات عنصرية، وتميزاً في العمل، ومشكلات تتعلق باستئجار المساكن، تمييزات مؤسساتية تتمثل بالمعاملة من قبل شركات الطيران والمطارات، ودوائر الحكومة المحلية، وخدمات الهجرة والتجنيس، والمكتب الفدرالي للأبحاث، والتشهير في الأفلام وبرامج التلفزيون، وتغطية الأخبار. وكذلك في التعليم، بل حتى في بعض المعاجم كانت ثمة معانٍ سلبية لكلمة "عربي" إلى وقت قريب.

وللعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية ذكريات أليمة في الأيام التي تلت تفجير المبنى الفدرالي في مدينة أكلوهوما في نيسان (ابريل) 1995[1]، حينما وجهت العناوين في الصحف الصاخبة، في بادىء الأمر اللوم إلى إرهابيين عرب ومسلمين دون أي دليل. وغالباً ما يشير العرب والمسلمون، بمرارة، إلى

1 - أن الذكريات والواقع الأكثر ألماً للعرب وللمسلمين هي الأيام التي تلت تفجيرات 11 سبتمبر عام 2001، وتفجيرت لندن في تموز (يوليه) 2005، وأحداث المغاربة في فرنسا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 وارتكابات داعش عام 2015 في فرنسا وقتل وجرح المئات من الفرنسيين.

هذه الحادثة عند مناقشة صورة العرب في الغرب.

وقد أدت هذه الافتراضات الأولية الخاطئة إلى موجة من "جرائم الكره" ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، مما يدل على أن القوالب السلبية قد تؤدي أحياناً إلى مخاطر جسدية. ولكن، انصافاً للصحافة، فإن سبب تسرعها في الوصول إلى الاستنتاجات التي وصلت إليها هو انفجار مركز التجارة العالمي في شباط (فبراير) 1993، الذي اتهم بتنفيذه إرهابيون مسلمون.

ثمة قلق في بعض الدول الأوروبية على ما يحدث من تمييز ضد المسلمين والعرب ومعاملتهم في وسائل الإعلام. وقد تفاقم الوضع في بريطانيا إلى درجة أن أمانة رنيميد (Rynnymede Trust) نشرت تقريراً عن فوبيا الإسلام (Islamophobia). وثمة حملة في بريطانيا لوضع التمييز ضد المسلمين تحت قانون العلاقات العرقية، والتي لا تخضع له حالياً.

توجد موجة مرتفعة من إرهاب الأجانب في بعض الدول الأوروبية الأخرى موجهة بشكل خاص ضد المهاجرين العرب والمسلمين، واللاجئين السياسيين من دول كالجزائر، والعراق، ومصر، والسودان وسوريا، وهؤلاء يعدون الأكثر تأثيراً في هذه الموجة، فهم عِرضة للعنصرية، ومتهمون بأنهم يختلسون ويحتالون على الدولة، وينغمسون في الجرائم، وتعدد الزوجات، وغير ذلك.

وفي ألمانيا ثمة جالية تركية كبيرة، وسورية أكبر، صدف أن تكون مسلمة، أي يوجد تركيب من الأتراك والإسلام والعرب يبلغ 3 ملايين نسمة. وإذا استمرت صورتهم على وضعها السلبي، فقد تؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة في ألمانيا.

وفي أوستراليا قامت أحداث إرهابية في 11 - 12 كانون الأول (ديسمبر) 2005، من قبل مجموعات إرهابية أوسترالية ضد العرب والمسلمين لا سيما في سيدني، حيث أحرقت سياراتهم ومؤسساتهم التجارية، كما أوردت وسائل الاعلام المحلية، أن امرأة مسلمة نُزع حجابها، وطوردت من قبل ارهابيين أوستراليين، حتى احتمت بكشك (محل خشبي على قارعة الطريق). كما تعرضت نساء مسلمات لكثير من المضايقات.

ولا بد من الإشارة، إلى أنه يعيش في أوستراليا نحو (300) ألف مسلم من أصل (20) مليون أوسترالي، يقومون بدور مهم في الحياة الاسترالية، ويسهمون اسهاماً بارزاً في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والتربوية والعلمية والصحية والمهنية وسواها. وبمناسبة أعمال العنف ضد العرب، أشار رئيس المجلس الأوسترالي - العربي، رولاند جبور: "إن العرب الأوستراليين تحملوا الاهانة والعنصرية واساءة المعاملة، والخوف من عمليات الانتقام العنصرية سنوات عدة، غير أن أعمال العنف الأخيرة، رفعت المخاوف إلى مستوى جديد" (النهار 13 /12 /2005).

أما في فرنسا فإن بعض الأوساط يحمل مشاعر تميل إلى العنف ضد المهاجرين من شمالي إفريقيا، وهي تنمو باطراد. لقد أدى فوز فرنسا في مباريات كأس العالم بفريق ذي أغلبية وشمال أفريقية، إضافة إلى أن الدور النجومي في المباراة النهائية كان لزين الدين زيدان، الذي هو من أصل جزائري أدى إلى ظهور شعور ودي تجاه المهاجرين ومكانتهم في المجتمع، غير أنه يبقى علينا أن نرى كم ستدوم هذه المشاعر. وبالفعل فقد انفجرت الأحقاد العنصرية لبعض السياسيين الفرنسيين، مما أدى إلى إندلاع أعمل الشغب والمعارضة من قبل المغاربة في فرنسا بين صيف وخريف عام 2005.

ثانياً - إسهام العرب في تكوين صورتهم في الغرب[1]

تحوي الصورة السلبية للعرب، كما هي الحال في معظم الأمور المقبولة، بعض العناصر المستمدة من الواقع، ذلك لأن بعض العالم العربي يشكو من مجموعة علل مختلفة كالدكتاتورية، والفقر، والحرمان من الحقوق الإنسانية والسياسية، إضافة إلى هدر الموارد والثروات والمواهب. كما أن العرب أنفسهم في طليعة الذين يشخصون المشكلات الخطيرة التي تواجه المنطقة، ويشير هؤلاء إلى أنه

1 - من كتاب: صورة العرب في الغرب ص 30 - 40.

إذا كانت صورة العرب سيئة في الغرب فهي أسوأ في العالم العربي.

لقد اتسمت علاقة العرب بالغرب منذ الحرب العالمية الثانية بسلسلة من الأزمات، بدءاً من إنشاء دولة إسرائيل وطرد الفلسطينيين، وأزمة السويس، إلى حرب الخليج ونتائجها، والانهيار الفعلي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وكان دعم الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، لإسرائيل وعدم اعتراف الغرب حتى وقت قريب بالحقوق الفلسطينية يشكل جرحاً متقيحاً في العلاقات بين العرب والغرب. وكذلك ما زالت ازدواجية المعايير في ما يتعلق بالعراق وإسرائيل تسبب التوتر بين الطرفين.

إن صورة صدام حسين البارزة، في الإعلام الغربي بشكل خاص، كرئيس مصمم على تعزيز ترسانة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية في بلاده، أثّرت، من دون شك، على نظرة الجمهور الغربي إلى العرب عامة. وبالرغم من ذلك، فقد كان الغرب ينظر إلى الرئيس العراقي حتى اجتياحه الكويت بوصفه سداً في وجه إيران، ومن ثم كان الغرب يؤيده، ويتغاضى عن شحنات الأسلحة التي كان العراق يتسلّمها في حينه، بما فيها الأسلحة المحظورة.

إضافة إلى الحروب، والاضطرابات داخل الشرق الأوسط، بما في ذلك الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الإيرانية ـ العراقية، وحرب الخليج، فقد كانت ثمة أعمال عنف خارج المنطقة لاقت دعم بعض الدول العربية. وتميزت هذه الفترة، أيضاً، بسلسلة من أعمال العنف نفذتها جماعات منظمة غير رسمية داخل العالم العربي وخارجه، بما في ذلك اختطاف فلسطينيين للطائرات، وأعمال أخرى مثيرة قامت بها فصائل فلسطينية مختلفة، واعتداءات على المقرات الدبلوماسية الغربية، وقتل الدبلوماسيين، وتفجير ثكنة البحرية الأميركية في بيروت، وقتل السيّاح، وتفجير مركز التجارة العالمي، في نيويورك.

وفي الوقت الذي نالت فيه الاعتداءات استنكاراً عاماً من العرب بوصفها أعمالاً غير مجدية، فإنهم عبروا عن سخطهم تجاه الغرب بسبب فشله، من وجهة نظرهم، في وضع هذه الاعتداءات ضمن إطارها المناسب ورؤية أسبابها

الأساسية، فعمليات الخطف الفلسطينية مثلاً، لفتت الانتباه إلى القضية الفلسطينية التي تجاهلها العالم لفترة طويلة. ويتهم الكثيرون من العرب الغربَ بأنه فشل في التمييز بين الأعمال الإرهابية، وتلك المتعلقة بالتحرير الوطني أو المقاومة. ويقر هؤلاء أيضاً، أن الصهاينة هم من بدأوا بالإرهاب في الشرق الأوسط وليس العرب، كمقتل الكونت برنادوت، ومجزرة دير ياسين، وتفجير فندق الملك داوود، وغير ذلك.

أسباب فشل العرب في طرح القضايا العربية:

يتحمل العرب بعض المسؤولية لفشلهم في طرح وجهات نظرهم بوضوح. وهم، إجمالاً، لم يكونوا فعّالين في وضع استراتيجية إعلامية مدروسة، بل انفعاليين ودفاعيين، ويميلون إلى عدم تسخير طاقاتهم البترولية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية، من أجل تحقيق أهداف معينة، وعدم أخذ المبادرة.

تتضمن الميزات التي حددها العرب أنفسهم، بوصفها تسهم في رسم صورة سلبية لهم بما يأتي:

1 - إن العرب يبالغون، ويستعملون صيغ التفضيل العليا ويبدون قتاليين. والخطابات الطنانة لبعض القادة العرب بهدف الاستهلاك المحلي عادةً ما يلتقطها الإعلام الأميركي، فيكون لها تأثير سلبي.

2 - تترك شخصيات بعض القادة العرب انطباعاً سلبياً في الغرب. ومن المستحسن أن يتمثل هؤلاء القادة، مثلاً، بالزعيم الأفريقي نلسون مانديلا، الذي يعرف كيف يجتذب الجمهور الغربي عند ظهوره في وسائل الإعلام الصوتية والمرئية، وكيف تخلى بارادته عن الحكم، في حين أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس الليبي معمر القذافي، والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس اليمني علي عبدالله صالح لم يتركوا كرسي الحكم إلا نتيجة ثورات مدمرة في بلادهم، كما أن الرئيس العراقي صدام حسين لم يغادر كرسي الحكم إلا بسبب إحتلال الجيش الأميركي للعراق، ومن ثم العمل على

إعدامه. أما الرئيس السوري بشار الأسد، فقد حرصت روسيا وإيران وحزب الله على الدفاع عنه وعن نظامه، بالرغم من مقتل وجرح أكثر من أربعمائة ألف سوري، وتهجير أكثر من عشرة ملايين سوري آخر.

3 ـ للعرب ميل قوي إلى تسييس الأشياء، حتى في ميداني التعليم والحضارة (كما هي الحال في المعارض العربية في الغرب)، الأمر الذي يُنفر الجمهور الغربي.

4 ـ تعاني الحكومات العربية من عجز مزمن في تنسيق أمورها بشكل منطقي، وهي تضع نفسها في موقع غالباً ما تخسر فيه، بدلاً من أن تكسب.

5 ـ كثيراً ما فشل القادة العرب في التمييز بين الصداقة الشخصية والمصلحة القومية، معتقدين أن كل ما يوعدون به بسبب الصداقة الشخصية سيوفى به (كتلك الوعود التي وُعِد بها العرب خلال الحرب العالمية الأولى). إن المطلوب من العرب أن يدركوا أن الأمم ليس لها أصدقاء، بل ثمة مصالح فحسب.

6 ـ يميل العرب إلى المبالغة في تصوير قدراتهم الجماعية، ولكنهم عند الفعل يتصرفون بطرق متناقضة، وعلى انفراد، فمثلاً صُوّرت القضية الفلسطينية دائماً على أنها نضال العرب ضد إسرائيل، وقد أعطى هذا انطباعاً عن جماعة بشرية ضخمة من العرب تعادي دولة صغيرة، وفي واقع الأمر لم يكن ثمة جبهة عربية موحدة قط ضد إسرائيل.

7 ـ تميل الردود العربية إلى أن تكون إما اعتذارية أو مجابهة، وغالباً ما يكون العرب عاطفيين، فلا يملكون استراتيجية، بل كثيراً من الردود الخاصة.

8 ـ ثمة رأي شائع عند مراقبين غربيين وعرب بأن السياسيين العرب والسلك الدبلوماسي العربي في الغرب لم يقدموا قضيتهم بشكل جيد. بالطبع ثمة بعض الاستثناءات البارزة، لكن إجمالاً لم يعرف الدبلوماسيون العرب التعامل بشكل فعّال مع الإعلام الغربي، فمثلاً يُلاحظ الصحافيون الغربيون، أنه نادراً ما يدرك الدبلوماسيون العرب أهمية "الاطلاع الخلفي" الهادىء لتوصيل وجهة نظرهم إلى الصحافي.

إجمالاً، لم يستخدم العرب، بشكل فعال، شركات العلاقات العامة، ولكن تكمن الإشارة إلى استخدام المغرب والكويت لهذه الشركات، بذكاء، لعرض قضايا ذات أهمية خاصة بهما. وغالباً ما تكون محاولات الحكومات العربية في التأثير على الرأي العام غير مجدية، وذلك عن طريق نشر الإعلانات السياسية التي تشيد بانجازاتها.

9 ـ بخلاف نظرائهم في الحلقات اليهودية والمناصرة لإسرائيل، فإن العرب، سواء على الصعيد الرسمي أو الشخصي، لا يبذلون جهداً كبيراً لكتابة رسائل أو مقالات للصحافة، أو للاتصال بمحطات البث الإذاعي التلفزيوني لتسليط الضوء على قضية ذات أهمية، أو شكوى عن التغطية الإخبارية.

10 ـ يعلن العرب، بخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، عن المرات التي حاولوا فيها نشر رسائل أو مقالات، ولكنهم جوبهوا، حسب وصفهم، بعراقيل وضعت في طريق النشر. وقد يكون هذا ناتجاً عن عدم دراستهم للإعلام الغربي بشكل حثيث، وإدراكهم أن الرسائل يجب أن تكون وجيزة وفي صميم الموضوع. وفي ما يتعلق بالتلفزيون الغربي، فإن المساهمين العرب لا يقدرون دائماً أن مقابلتهم بالرغم من استغراقها وقتاً طويلاً فقد لا يظهرون على الشاشة إلا لفترة قصيرة بدلاً من ساعة كاملة كما هي الحال في محطات التلفزيون العربي.

11 ـ إن الافتقار إلى الديمقراطية والحقوق الإنسانية والسياسية والاجتماعية في العالم العربي هو، في أوروبا، مصدر مهم للانطباعات السلبية عن العرب، إذ إن الافتقار إلى حقوق الإنسان في العالم العربي يشكل سبباً للخجل في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (Euro – Mediterranean process)[1].

وإنه لأمر مثير للسخط لدى أولئك الذين قاموا، في الغرب، لسنوات عديدة،

1 ـ بتاريخ 18 كانون الأول (ديسمبر) 2004، اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد، على أن تبدأ هذه المفاوضات في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2005، وتستمر عام 2006.

بحملات مضادة للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعذيب الفلسطينيين، أن يعلموا بأن فلسطينيين في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية قد عُذبوا حتى الموت.

يجادل بعض العرب أن المنطقة العربية تمر في عملية تحول إلى الديمقراطية. وهذا التحول عملية بطيئة وغير مستقرة ويمكن إلغاؤها، ولكنها موجودة. ولا ينبغي على الغرب النظر إلى العرب بوصفهم ذوي مناعة من الديمقراطية.

ويشير بعض الدبلوماسيين الأميركيين السابقين إلى أن الولايات المتحدة كانت سعيدة مثلاً لكون الرئيس السادات غير ديمقراطي عندما اتخذ قراره بانفراد للذهاب إلى القدس. وكذلك لانفتاح حاكم قطر على إسرائيل بالرغم من عدم ارتياح شعبها. وبمعنى آخر، يُبالي الأميركيون بكون القادة غير ديمقراطيين عندما تلبي أعمالهم طموحات أميركا. وكذلك لم يكن السفراء الأميركيين فعّالين في إقناع العرب بوجوب انفتاح مجتمعاتهم.

12 ـ ثمة جاليات عربية كبيرة في الولايات المتحدة الأميركية، ودول غربية أخرى غالباً ما تعاني، بشكل مباشر، من الصورة السلبية للعرب. وقد يؤدي هذا إلى اعتداءات جسدية على العرب، كتلك التي شوهدت في الولايات المتحدة الأميركية إثر الانفجار في مدينة أكلوهوما. وفي أوروبا، غالباً ما تُلام، في الإعلام، الجاليات المهاجرة، بما فيها العربية، على الجرائم التي تقع هناك، تورط بعض هذه الجاليات في حوادث إرهابية. هذا مع العلم أن وزارة الداخلية في بريطانيا كانت قد وصفت، منذ سنوات عدة، سلوك الجاليات العربية بأنه سلوك نموذجي.

13 ـ لقد أسهم سلوك بعض العرب المرموقين في الغرب، في تكوين صورة سلبية للعرب عموماً. ومن هؤلاء، كما هو معروف، من اجتذب شهرة سلبية من خلال تورطه في تجارة الأسلحة، مثلاً، أو في المقامرة، أو في تبييض الأموال، أو في البذخ الهادف إلى المفخرة بامتلاك الثروة، أو في إقامة علاقات جنسية غير لائقة، أو عقد صفقات تجارية مشبوهة. ومن المؤكد أن مثل هؤلاء الأشخاص مكروهون ومنبوذون من قبل العرب، الذين يلمسون إساءتهم إلى

الصورة العربية، أكثر من أي غربي آخر.

غير أن الانتقاد الإعلامي الغربي الذي وجه إلى الأفراد العرب قد يكتسب أحياناً طابعاً عنصرياً. وبالفعل وُجهت إتهامات من هذا القبيل، سابقاً، إلى وسائل الإعلام البريطانية تتعلق بتغطيتها لتصريحات محمد الفايد صاحب محلات هارودز (Harrods). وقد انقسمت الآراء بحدّةٍ حول الفايد ومعاملته من قبل الإعلام والحكومة البريطانية (التي حرمته من اكتساب الجنسية). وثمة إجماع في الإعلام العربي على أنه لم يُعامل بشكل منصف. كما أن هذا الإعلام يعتمد على النظريات التآمرية التي يصرح بها الفايد بشأن موت إبنه والأميرة ديانا[1]. ويشير ذلك إلى درجة الشك الموجودة في نفوس الجمهور العربي تجاه الغرب.

14 ـ تعد المواقف الجنسية في نظر بعض الأكاديميين الغربيين، ذات أهمية بالغة في تكوين صورة العرب في الغرب، وقد أسهم العرب أنفسهم في هذه المسألة. وفي رأي هؤلاء الأكاديميين أن الكثير من الطلاب العرب الذين أتوا إلى الجامعات الأوروبية ثأروا من الغرب عن طريق "امتلاكهم" لنسائه. وقد تناول العديد من الروايات العربية، التي ترجم بعضها، هذا الموضوع، منها روايات يوسف إدريس، وتوفيق الحكيم، والطيب الصالح في روايته "موسم الهجرة إلى الشمال" التي تصور الجنس وسيلة للثأر من الاستعمار البريطاني في السودان. وفي بعض الروايات العربية الأكثر حداثة، استُبدل هذا الثأر بعلاقة أكثر إنسانية بين الرجل العربي والمرأة الغربية، ويعترض بعضهم على هذا التحليل المتعلق بالجنس كضرب من الثأر، ويرى أن تصرف الطالب العربي في الخارج، من ناحية علاقاته الجنسية مع نساء في الغرب، لا يختلف عن تصرف أي شاب من جنسية أخرى يطلب العلم في بلد آخر.

---

1 ـ توفي دودي الفايد والأميرة ديانا إثر حادث اصطدام سيارتهما في أحد الأنفاق في باريس في 31 آب (أغسطس) 1997، واتهمت المخابرات البريطانية بالتنسيق مع المخابرات الفرنسية بقتلهما، لمنع زواج عربي مسلم بأميرة بريطانية، قد تنجب أولاداً عرب أخوة لأولاد بريطانيين من زواجها السابق من الأمير تشارلز.

ثالثاً - عوامل تحسين صورة العرب في الغرب وصورة الغرب لدى العرب[1]

إن التغيير في العالم العربي لن يحدث، أساساً، من أجل تحسين الصورة العربية، أساساً، بل من أجل تحقيق أهداف نبيلة كزيادة رفاهية المواطنين العرب، ومنحهم حقوقهم، وتعزيز المجتمع المدني، وتحقيق المساواة الاجتماعية والإزدهار. وهكذا فإن تحسين صورة العرب في الغرب سيشكل إحدى الفوائد التي تنتج عن هذه التغييرات.

إن إحداث هذه التغييرات في العالم العربي هو، بكل وضوح، عمل شاق، بيد أنه ليس من المستحيل أن تتحسن الانطباعات عن بلدٍ أو منطقة ما بشكل ملحوظ؛ ففي النصف الثاني من القرن العشرين كان ثمة تحسن إيجابي مهم في الانطباعات عن اليابان، و"النمور" الشرق آسيوية. ويعود هذا التغيير لأدائهم الاقتصادي، وإلى توازن القوى في النظام الدولي.

وفيما يلي اقتراحات حول تحسين صورة العرب في الغرب:

1 - دور أصدقاء العرب الغربيين في تحسين صورة العرب:

في دراستنا للطرق التي يستطيع من خلالها أصدقاء العرب الغربيين والعرب أنفسهم تحسين صورتهم في الغرب، ستجري مراجعة بعض المؤسسات والمنظمات التي أُنشئت في العقود القليلة الماضية بهدف التقريب بين الطرفين العربي والغربي. ففي بعض الحالات يعوق الافتقار إلى المال عملها بشكل خطير.

ثمة جانب من عدم الارتياح من مصطلح "أصدقاء العرب الغربيين"، فقد يكون خطيراً، بالنسبة للأكاديميين الغربيين، تصنيفهم كـ "أصدقاء". إذ أدى في الماضي وصف بعض الأكاديميين، بشكل نصف - مزاجي فقط، بأنهم "ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية"، إلى إلحاق الضرر بهم، وبالمراكز التي كانوا يعملون فيها. وعلى أي مركز غربي للدراسات الشرق أوسطية أن يشجع، بشكل

1 - من كتاب: صورة العرب في الغرب، (بتصرف) ص 42 - 65.

متساو، الدراسات العبرية والتركية والإيرانية، وكذلك العربية، وقد يكون مؤذياً للمركز إذا نُظر إليه على أنه يُفضّل جماعة ما شرق أوسطية على غيرها. وثمة وصف مفضل على تعبير "صديق غربي للعرب" وهو تعبير له عدد كبير من الأصدقاء العرب".

2 - الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

يُنظر إلى الشراكة الأوروبية - المتوسطية الجديدة التي أُطلقت في مؤتمر برشلونة عام 1995، والمعروفة بمشروع برشلونة كفرصة لإعادة صياغة علاقة أوروبا مع العالم العربي، وكأساس للحوار الحضاري الأوروبي - المتوسطي. ويمكن النظر إلى الشراكة الأوروبية - المتوسطية على أنها دلالة على اختلاف المنهج الأوروبي حيال العالم العربي مقارنة مع ذلك المنهج المتبع في الولايات المتحدة، مما يعطي أملاً بأن أوروبا قد تكون أرضاً خصبة لتحسين صورة العرب.

إن إحدى نتائج هذا التفاعل المتزايد والتبادل في المصالح ستفضي إلى تحسين صورة العرب في الغرب. وبموازاة الشراكة الأوروبية - المتوسطية، فإن ثمة تعاوناً متزايداً، مثلاً، بين المجموعة الأوروبية، ودول مجلس التعاون الخليجي، واليمن، في ميدان الجامعات.

إن أحد أهداف الشراكة الأوروبية - المتوسطة هو إيجاد منطقة تجارية حرة أوروبية - متوسطية بحلول عام 2010، أو عام 2015، كما أن المجموعة الأوروبية تعمل بشكل نهائي على صياغة معاهدات صداقة مع مختلف شركائها في المتوسط:

وتشمل الشراكة برامج مشتركة في ميادين مختلفة كالجامعات (Med Campus)، والإعلام (Med-Media) والمدن (Med-Urbs). وقد أُعيد فتح هذه البرامج مؤخراً بعد فجوة استمرت عدة سنوات، وهي تتيح مجالاً واسعاً للتعاون الأوروبي - العربي.

غير أن ثمة بعض التحفظات من الطرف العربي تجاه مشروع برشلونة، تتضمن انتقادات حول مستوى المساعدات والاستثمارات التي ستقدم، وتأثير

التجارة الحرة على الصناعة، ووجود عوائق أوروبية في طريق الوصول الحر إلى منتجات المتوسط الزراعية.

ويرى بعض المعلقين الأوروبيين أن مشروع برشلونة جزء من عملية تغيير عميق في توجه أوروبا إلى العالم، ونهاية عهد لفرض الأوروبيين أنفسهم على غيرهم، وتهميش الآخرين. ولا يمكن لأوروبا حالياً أن تنصح بتعميم نظامها القيمي، وهي تبتعد عن كونها تمثّل حضارة معلّمة إلى كونها حضارة تتعلم. وبموازاة عملية العولمة فإن ثمة إحياء في الوقت نفسه للهويات، سواء أكانت إثنيّة أم حضارية، أم قومية (وقد لوحظ التأثير السلبي لهذا في البلقان والقوقاز). إن هذه التغيرات من الأهمية التاريخية بحيث ستزيد من التفاهم بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي.

وفي الوقت الذي تطرح قضية "تحسين صورة العرب في الغرب" فإنه لا بد للغرب من أن يضع أسس ومبادىء لتحسين صورته لدى العرب. ونظراً لأهمية الشراكة الأوروبية المتوسطية، فقد أقامت مؤسسة "هنريش بول" الألمانية مكتباً لها في بيروت عام 2004، ونظمت طاولة مستديرة تحت عنوان "أوروبا الشرق الأوسط - هيكليات قديمة - تحديات جديدة" عالجت فيه قضايا العالم العربي والإسلامي، والخوف والحقد التاريخي من قبل العرب ضد الغرب، وتطبيق الغرب المعايير المزدوجة في القانون الدولي وحقوق الإنسان، والصراع العربي - الإسرائيلي. فما هو مسموح به لإسرائيل مثلاً يمنع على العرب، وما هو ممنوع على العرب، مسموح به لإسرائيل، بما فيه قرارات مجلس الأمن الدولي. كما بحثت الطاولة المستديرة قضية العراق، والارهاب والإصلاح، والديمقراطية وحقوق الإنسان... (أنظر، الحياة 19 /1 /2005).

ومن الأهمية بمكان القول، بأن المنافع التي ستحظى بها الدول الغربية من الشراكة الأوروبية ليست مجانية، بل وفقاً لشروط الاتحاد الأوروبي، ووفقاً لتنفيذ بنود خطة عمل الاتحاد الخاصة بحقوق الانسان، وسياسة الدول العربية، والحكم الصالح! وإرساء الديموقراطية، ومحاربة الإرهاب، ووقف الهجرة العربية

والإسلامية إلى أوروبا، ماهية اقتصاد السوق، والتنمية المستدامة، والاتجار بالأشخاص والتقيد بالقوانين، وإدارة الحدود، ومكافحة المخدرات، وحرية تنقل الأشخاص، ومحاربة أسلحة الدمار الشامل، وتقاطع المصالح بين العرب وأوروبا... وهذا ما أكده سفير الاتحاد الأوروبي في بيروت "باتريك رينو" والمستشار السياسي والاقتصادي في السفارة في بيروت "فرنشيسكو اكوستا" في أوائل عام 2005 (الحياة 19 /1 /2005).

3 - الدعم الغربي للمنظمات العربية غير الحكومية:

يمكن لبعض المؤثرين الغربيين لعب دور في إحداث التغييرات المرغوبة في العالم العربي من خلال دعمهم لمنظمات غير حكومية معينة (NGOs)، وتعزيز المجتمع المدني، فمثلاً، بإمكانهم إنشاء تدابير مزدوجة مع المنظمات العربية غير الحكومية، وإعطائها صوتاً في الخارج، والاستثمار في تدريبها وقيادتها حتى تستطيع هذه المنظمات العمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

4 - المؤسسات الغربية للبحث والمعلومات بشأن العرب:

أسهمت جمعية تعزيز التفاهم العربي - البريطاني (CAABU) في لندن منذ عام 1967، بتوفير المعلومات، وتعزيز التفاهم بين العالم العربي والغرب، وبالرغم من كونها مؤسسة ذات قيمة تقوم بتنظيم الزيارات للنوّاب البريطانيين إلى البلاد العربية، وغالباً ما تطلب منها السفارات العربية تقديم المساعدة والمعلومات، فقد عانت من مشكلات مالية كادت تُجبرها، إلى تحجيم نشاطاتها لولا أن تدخّل مُنقذ في الدقيقة الأخيرة.

ثمة أيضاً، عدد من الجمعيات الأنجلو - عربية التي تركز على دول عربية مختلفة، وهي جمعيات صداقة ذات طابع ووضع مؤسسات خيرية، لا تتدخل في السياسة، بل يتركز اهتمامها الأكبر في الحضارة، والفن، والآثار، وما إلى ذلك. وغالباً ما أمضى أعضاؤها سنوات طويلة في العمل في العالم العربي، وهم

يحتفظون بمودة تجاهه. لكن مشكلة هذه الجمعيات أنها لا تتصف بالديناميكية، لكون معظم أعضائها من المُسنين.

لقد كان الهدف الأساسي من المركز العربي-البريطاني، حيث مقر (CAABU)، هو أن يكون محوراً لجميع النشاطات المتعلقة بالتفاهم العربي - البريطاني، بما في ذلك التراث والصحافة. وتصدر مكاتب في المركز المجلة نصف الشهرية "الشرق الأوسط الدولي" (Middle East International). غير أن المركز لم يقم بالدور الفعال الذي كان مقرراً له في الأساس، وهو في وضع هش.

إن إحدى الوسائل لجعل هذه الجمعيات أكثر فعالية هي أن يقوم العرب بدور أكبر في إدارتها. إذ بالرغم من أن هذه الجمعيات وجدت من أجل تعزيز التفاهم الأنجلو - عربي، فإن معظم أعضائها هم من البريطانيين، وحتى عندما يكون ثمة بعض العرب في لجانها فإنهم لا يحضرون اجتماعاتها في الأغلب.

إن البريطانيين الذين عاشوا في العالم العربي لفترات طويلة - عشرين سنة مثلاً في البحرين أو الأردن - هم جماعة يتناقص عددها الآن، إذ يذهب البريطانيون للعمل في بلد عربي لسنوات قليلة فقط، ومن ثم يجري نقلهم إلى مكاتب ربما خارج العالم العربي. ولذلك، لا تنمو لديهم مشاعر مودة تجاه بلد عربي ما، أو تجاه العالم العربي بشكل عام، كتلك المشاعر التي كان يحملها الجيل الأقدم.

أُسس في واشنطن معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute) عام 1947 لتثقيف الناس حول العرب، والتصدي للبرنامج الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية. وقد نشر هذا المعهد كتباً لم يكن ممكناً نشرها تجارياً آنذاك، ودرّس عدة لغات كالعربية، والتركية، والفارسية، والعبرية. ويبلغ عدد أعضائه نحو 2000 شخص، غير أن هذا العدد يتناقص، والعرب لا يقدمون له إلا دعماً قليلاً جداً. إضافة إلى أنه مُقيّد بسبب افتقاره إلى الموارد المالية. وثمة إلى جانب هذا المعهد، 118 منظمة ذات صلة بالشرق الأوسط في واشنطن، بما في ذلك معهد بروكنغز (Brookings Institute) الذي يمتلك برامج شرق أوسطية. ونحو ست منظمات مكرسة للشرق الأوسط فقط.

5 - المجال الأكاديمي و "المستعربون":

يشير الأكاديميون العرب إلى أن ثمة ابتعاداً عن مجال الدراسات الإقليمية بما في ذلك الدراسات المعنية بالشرق الأوسط. والمقاعد الأكاديمية القليلة التي تتوفر سنوياً لدراسة الشرق الأوسط غالباً ما تذهب إلى متخصصين في تاريخ الدولة العثمانية وتركيا، الأمر الذي يُقلق المستعربين. ويعود جزء من السبب إلى أن تركيا وهبت ثلاثة مناصب أكاديمية، في جامعات شيكاغو، وبرنستون، وهارفرد. ومقارنة بذلك تبدو الحكومات العربية غارقة في سُباتها، وثمة تقلص عام في حجم الموارد المالية المخصصة للدراسات العربية.

يُقال إن الأكاديميين في أميركا كانوا يشعرون بالخوف عندما مالوا إلى اتخاذ موقف علني لصالح العرب. ويعود السبب جزئياً إلى خطورة هذا الأمر من الناحية المهنية، إذ يشعر هؤلاء الأكاديميون بأنهم في موقف دفاعي، هم يدركون الضغوطات التي قد يتعرض لها المثقفون الذين يُعتبرون موالين للعرب؛ ولولا ذلك لكانوا قد عبّروا عن آرائهم بجهارة أكبر. وقد اقتُرح أن يكون ثمة دعم أكبر لهم. ويشار هنا إلى أنه لو لم يعامل شخص ما من الجالية الأكاديمية اليهودية، بشكل عادل، لأدى ذلك إلى احتجاج كبير.

قد يعتقد بعضهم بأنه يُطلب من أعضاء جمعية دراسات الشرق الأوسط (MESA) في الولايات المتحدة الأميركية، الذين يُعرف عنهم تأييدهم للعرب، أن يُقدموا النصيحة لحلقات صانعي السياسة الأميركية، ولكن هذا لا يحصل عادةً (يقول بعضهم إنه، على أية حال، لم تكن (MESA) لفترة طويلة وديةً تجاه وجهة النظر العربية). إن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط (Washington Institute on Near East Policy) هو الأبرز في ما يتعلق بالتأثير على السياسة الأميركية إلى درجة يَدّعي فيها أن كل موظف في إدارة كلينتون وفيما بعد في إدارة أوباما، يتعامل مع الشرق الأوسط باعتباره عضواً في هذا المعهد.

وتدعي بعض المصادر أن سياسة الشرق الأوسط هي، حالياً، بأيدي يهود

أميركيين يديرون، تقريباً، عملية السلام الراهنة.

إن قوة جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، بما فيهم الأصوليين المسيحيين في الكونغرس، جعلت من الصعب أن يكون للعرب وأصدقائهم الغربيين أي نفوذ هناك. غير أن بعضهم يعتبر أن أصدقاء العرب لم يبذلوا الجهد الكافي كي يكون لهم حضور مستمر في الكونغرس.

6 ـ التعليم:

إن إهمال تاريخ العرب، وحضارتهم، ومجتمعهم في مناهج المدارس الغربية، بالرغم من التعهد المفترض في سبيل التعددية الحضارية في التعليم، أمر يجب أن يعاد النظر فيه. وبإمكان الأكاديميين، عرباً وغربيين، أن يسهموا في إعادة كتابة الكتب المدرسية، وإعطاء تاريخ العرب وحضارتهم مركزيهما المناسبين. وينبغي أن تُفحص المواد التعليمية، وأن يجري البحث في ما هو مشترك، تاريخياً، بين العرب والغرب، وأن تشير هذه الموارد إلى أن العالم العربي يتميز بتنوع هائل.

لقد طُلب من الجامعات كجزء من الشروط الفدرالية لتمويل مراكز الدراسات الإقليمية في الولايات المتحدة الأميركية، أن تُنشىء برامج حضارية وتعليمية تصل إلى المدارس الابتدائية والثانوية. وثمة برنامج حضاري ـ اتصالي فعّال شبيه بهذا في جامعة جورجتاون، وبرامج مشابهة في عدد من الجامعات الأميركية الأخرى، في الأقل، بما فيها جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (U.C.L.A) ويمكن بذل الكثير من أجل زيادة مثل هذه البرامج التواصلية وتعميقها.

إن برامج من هذا النوع تُمثّل إحدى الوسائل القيّمة لجعل تلاميذ المدارس يعرفون العالم العربي ويفهموه. وعلى هذه البرامج ألا تغطي، فقط، السياسة العربية، والتجارة، والمالية، وما إلى ذلك، بل الحياة العادية أيضاً كي تُعطي شعوراً بالحضارة والمحيط اللذين جعلا، سابقاً، المبشرين الأميركيين، ورجال الأعمال، وغيرهم يقعون في حب المنطقة.

في بريطانيا، ثمة "مشروع اللغة العربية في المدارس"، الذي تموّله إحدى المؤسسات الخيرية، وتُدرّس من خلاله اللغة العربية في المدارس العامة الأبرز كـ "إيتون" (Eton) و "مارلبورو" (Marlborough) و "دلويتش" (Dulwich). إن نحو ثلث التلاميذ الذين يدرسون العربية في هذه المدارس يتابعون دراستهم لها في الجامعات.

7 ـ مراقبة الإعلام الغربي:

من أجل كسب معلومات أكثر تتعلق بالصورة السلبية للعرب والمسلمين في الإعلام، والحصول على أمثلة معينة يمكن متابعتها، فإنه من الضروري مراقبة الإعلام. وتمكن الإشارة إلى أن الجمعية الأميركية العربية ضد التمييز (ADC) في الولايات المتحدة الأميركية تقوم ببعض المراقبة الإعلامية كجزء من مراقبتها للحوادث الموّجهة ضد العرب. وثمة بعض الدراسات عن الإسلام الأميركي قام بها طلاب دراسات عليا، غير أنه من الأفضل زيادة المراقبة الإعلامية بطريقة نظامية. وفي لندن، ثمة مبادرة بريطانية ـ عربية تشمل بعض أبرز الصحافيين البريطانيين يجري إطلاقها كي تقوم بمراقبة الإعلام وتصدر تقارير منتظمة. وتأتي هذه المبادرة لاحقة لتقرير أمانة رنيميد (Runnymede Trust) عن فوبيا الإسلام الذي تضمن فصلاً عن الإعلام. إن الفكرة ليست "تسمية" الصحافيين و "تخجيلهم" بقدر ما هي جعل الناس مسؤولين عمّا يكتبونه.

وثمة ازدياد ملحوظ في محاولات الأحزاب السياسية في بريطانيا للحصول على تأييد الجاليات العربية والإسلامية، وقد أقيمت في عام 1998 حفلة شاي في مجلس العموم البريطاني لمناسبة نهاية شهر رمضان، دعي إليها السفراء العرب والمسلمون وشخصيات قيادية أخرى في بريطانيا. وقد امتد تمويل الدولة ليشمل الآن مدارس إسلامية معينة.

8 ـ السياحة:

إن النمو الهائل في السياحة عالمياً، والتعطش للحضارة، يوفران فرصاً كبيرة لازدياد التفاعلات بين الغربيين والعرب داخل العالم العربي. والسياحة تمثل طريقة لجذب انتباه السيّاح لأسبوع أو اثنين، وبإمكانها تعزيز التفاهم والصداقة. والعرب يرحبون بالسُيّاح ترحيباً حاراً، ومستوى الأمن لديهم عالٍ بشكل عام.

وبالرغم من أن عدد الاعتداءات على السُيّاح أقل بشكل عام من أماكن أخرى كـ "فلوريدا"، فإن السياحة في العالم العربي تشوّهت جرّاء الاعتداءات التي حصلت في مصر وبعض الدول الأخرى. والأرجح أن السُيّاح، وبخاصة الأميركيين، سينفرون بسبب هذه الاعتداءات، وبسب ثورات الربيع العربي.

لقد أصبحت السياحة، بشكل متزايد، مجالاً اقتصادياً متخصصاً، غير أن ثمة بعض القلق حول أثر السياحة على البيئة والمجتمع في العالم العربي، ولذلك ينبغي على السياحة العربية أن تكون حساسة، وأن لا توظف من أجل أعمال سياسية أو أمنية، ومن المؤسف أن عدداً من السياح الاستونيين قد خطفوا في أواخر شهر آذار عام 2011 في مدينة زحلة في لبنان، مما أساء إلى لبنان والعرب عامة، كما وقعت أحداث مماثلة من الخطف بحق لبنانيين وعرباً وأجانب.

9 ـ دور المشتغلين في حقل الأعمال:

بالرغم من الروابط الاقتصادية والتفاعلات التجارية المهمة بين العالم العربي والغرب، فإن الجالية التجارية الغربية، كما يرى بعضهم، لم تعمل، قدر استطاعتها، من أجل تأييد القضايا العربية ودعمها، إذ تبنّت شركات البترول والأسلحة والطيران والمنتوجات الاستهلاكية سياسة عدم التدخل حيثما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة والدعم الفعال للعرب، ففي ما يخص القضية الفلسطينية، مثلاً، تُفضل الجالية التجارية الغربية أن تُشغل نفسها بنشاطات إعلامية وحضارية قيّمة ولكن غير سياسية، (إحدى أفضل المجلات الحضارية عن العالم العربي هي "عالم أرامكو" (Aramco World) بدلاً من اتخاذ موقف من هذه القضية.

وبينما كانت شركات البترول الأميركية الكبرى تُصوّر، سابقاً، كاخطبوط عملاق يفرض إرادته على عملية صناعة السياسة الأميركية، فإنها في واقع الأمر لم تعد كذلك، كما بدا مؤخراً في إيران عندما انسحبت شركة كونوكو (Conoco) من مشروع ضخم إثر ضغوطات من الحكومة الأميركية.

وفي بريطانيا، ثمة جماعات من رجال التجارة والسياسيين البريطانيين تحاول، بهدوء الضغط والتأثير على الحكومة حول التجارة مع دول مثيرة للجدال كالعراق وليبيا. غير أنه من غير الواضح مدى قوة التاثير التي تملكها هذه الجماعات، وهي تقوم بتنظيم البعثات، ومحاولة تجنيب التجارة البريطانية العواقب السلبية الناتجة عن ممارسات منافسين أوروبيين يعتبرونهم أقل استقامة (كما ينظر البريطانيون إلى الفرنسيين والروس بالنسبة إلى العراق). وقد تحاول هذه الجماعات تحسين صورة بعض الأنظمة العربية داخل بعض الوزارات، فجمعية الشرق الأوسط (Middle East Association) في لندن، التي يشكل البريطانيون أغلب أعضائها، تعطي النصيحة والإرشاد حول التجارة في الشرق الأوسط، إضافة إلى تنظيمها للوفود التجارية.

10 ـ تعزيز دور الإعلام:

يمكن اعتبار بعض فصائل الإعلام الغربي وديّة نسبياً مع العرب، أو منفتحة عليهم على الأقل. غير أن الصحافيين في واقع الأمر يعملون تحت قيود وظروف استثنائية، مما يجعل من الصعب عليهم تقديم الخلفية التاريخية أو الحضارية الضرورية التي يمكن أن تعطي الناس مفهوماً أعمق وأصدق عن الأخبار التي تُنقل. ومن هنا فقد ينبغي على الصحافيين أن يبذلوا جهداً أكبر كي يتمكنوا من التغلب على "السلطات الاستبدادية الثلاث" الممثلة بعوامل ضغط الوقت والاضطرار إلى التبسيط، وغياب الصورة. ويمكن لأصدقاء العرب بدورهم أن يحاولوا زيادة نفوذهم في الإعلام وإمكانية وصولهم إليه، حيث توجد لديهم فرص كثيرة ليصبحوا أكثر ظهوراً، فمثلاً، في إحدى الجامعات الأميركية ثمة وحدة

صغيرة متخصصة في تقديم الإجابات عن الأسئلة الإعلامية، ولكن ثمة أسئلة ليس باستطاعتها الإجابة عليها. ولو كانت هذه الوحدة أكبر حجماً، ولديها تمويل أكثر لكان من الممكن أن يكون لها تأثير في الإعلام.

11 ـ إبراز المعالم الحضارية العربية:

تُعد الحضارة من أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها تصوير المجتمع والشعب العربي، وإحداث نوع من الارتباط العاطفي معهما. مثال على ذلك أحد البرامج في المتحف البريطاني الذي يستعرض للجمهور البريطاني إنجازات الحضارة العربية في الفن والأدب والعمارة وما إلى ذلك. وفي الولايات المتحدة الأميركية ثمة برنامج سينمائي، كان قد استقبل بترحاب، يُدعى "مشاهد عربية" (Arabian Sights)، وهو يمثل إطاراً لأفلام من كافة أنحاء العالم العربي. وغالباً ما تُعرض الأفلام العربية في المهرجانات السينمائية في الغرب. وثمة اقتراح بأن يجري إنتاج فيلم موسيقي ضخم حول موضوع عربي يكون مرادفاً عربياً لفيلم "عازف الكمان على السقف" (Fiddler on the Roof) من حيث أثره (ذلك لأن مسرحيات الميلاد الإنكليزية الإيمائية ـ كعلاء الدين، وعلي بابا والأربعين حرامي، لا تفي بالغرض). وثمة طلب متزايد كي يُصوَّر العرب في البرامج التلفزيونية الشعبية كالمسرحيات والأوبرات.

12 ـ تركيز العرب على العناصر الإنسانية العربية:

توجد تدابير كثيرة يمكن للعرب، أن يحسّنوا صورتهم، من خلالها، تتضمن مقاومة الطرق التي أسهموا بها في تكوين صورتهم السلبية كما أشرنا سابقاً. وفي الوقت نفسه، ينبغي على العرب أن يركزّوا على النواحي الإيجابية المتعلقة بمجتمعهم وحضارتهم، فللحضارة العربية الكثير من الميزات التي يمكن أن تكون جذّابة للغرب، فمثلاً ما زالت الروابط الأسرية قوية في العالم العربي، في حين يوجد في الغرب قلق تجاه انهيار الأسرة، ومحاولات انعاش الحياة الأسرية على

الصعيد الرسمي. وبالرغم من أنه قد يكون ضرورياً للعرب أن يعيدوا النظر في التراث اليهودي ـ المسيحي ـ الإسلامي، وأن يستعيدوا الجذور المشتركة للحضارة الغربية، فإن من الضروري، أيضاً، أن يوصلوا للعالم مدى حيوية الحضارة العربية اليوم، بالرغم من المشكلات الكثيرة التي تحدق بها.

13 ـ الإصلاح في العالم العربي:

ثمة تدابير اقترحها بعض العرب من أجل تحسين صورة العرب في الغرب، من بينها التركيز على التطور والإصلاح على الصعيد المحلي في كافة مجالات الحياة، وتعزيز تطور المجتمع المدني، والاكتفاء الذاتي، وتطوير قطاع خاص وحديث، ودعم التطور الإنمائي من خلال مشاريع مشتركة مع شركاء غربيين. وثمة اقتراح آخر لا يقل أهمية يتمثل في تعزيز الاتصالات العربية ـ الغربية من خلال قنوات غير حكومية، كالجامعات، والجمعيات، والاتحادات النسائية.

14 ـ تغيير شكل التفاعل العربي مع الغرب:

يُشير بعض العرب إلى وجوب أن يحسن العرب أسلوب تفاعلهم مع نظرائهم الغربيين، وأن يكونوا أكثر وضوحاً وصراحة، فمثلاً، عليهم ألا يكونوا دفاعيين عند شرحهم لأسباب عيوبهم أو عجزهم. كما أن عليهم ألا يترددوا في الاعتراف بالحقائق الثابتة، أو التقصيرات المتعلقة بأدائهم السياسي، أو العسكري أو الاجتماعي ـ الاقتصادي. هذا إلى جانب نصحهم للسياسيين العرب بأن يكونوا أكثر دقة وتحديداً، وأن يغيروا طريقة مخاطبتهم للسياسيين الغربيين، عارضين قضيتهم بكل وضوح، وليس بتهذيب فقط.

15 ـ متابعة قضايا حقوق الإنسان:

نظراً للأهمية التي تحتلها قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في الخلافات الراهنة بين الغرب والعالم العربي، فقد يكون من المُجدي تنظيم حلقات نقاشية ومؤتمرات عربية ـ غربية مشتركة عن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في

المنطقة العربية. وإلى جانب ذلك، يمكن للمنظمات العربية الإقليمية أن تُنظم فعاليات ومشاريع مشتركة مع نظيراتها في الغرب. إن باستطاعة هذه المؤتمرات العربية ـ الغربية المشتركة أن تُقيّم ما إذا كانت تطرأ أية تحسنات في وضع الحقوق السياسية والإنسانية، كما يمكنها أن تكشف للرأي العام الغربي عن هذه التحسنات التي تسهم في دورها في تحسين صورة العرب.

16 ـ دور الإعلام والعلاقات العامة:

على العرب أن يبذلوا جهداً أكبر في استخدامهم للإعلام بشكل فعّال. ويمكن أن نعطي مثالاً واحداً على قوة تأثير الإعلام، إذ يقول بعضهم إن التغطية الإعلامية للانتفاضة الفلسطينية كان لها تأثير إيجابي أكثر بكثير ممّا فعلته عقود من الخطابة. كما ينبغي على العرب أن يجدّوا في الانتفاع، بشكل كامل، من التكنولوجيات الإعلامية الجديدة، وأن يطوّروا التعليم في حقل الإعلام، مستفيدين من برنامج الإعلام المتوسطي (Med-Media) لدى المجموعة الأوروبية، الذي يدرب الصحافيين والمنتجين العرب في مجالي الطباعة والإذاعة، إضافة إلى قيامه بتنظيم مشاريع إعلامية مشتركة.

17 ـ دعم المؤسسات الخيرية بدلاً من الضيافة المُسرفة:

يشعر الكثيرون بأن على العرب ألا ينغمسوا في الضيافة المفرطة والمتكررة. وقد أُشير في الولايات المتحدة الأميركية إلى أنه بالرغم من الضيافة العربية السخيَّة، فإن بعض العرب لا يدعمون المؤسسات الخيرية العربية. ولكن ثمة، طبعاً بعض الاستثناءات. ويمكن الإشارة هنا إلى أن اليهود غير معروفين بالضيافة السخيّة كما هم العرب، ولكنهم معروفون بدعمهم لعدد كبير من المؤسسات الخيرية اليهودية.

إن هذا الاستنتاج عن العرب خاطىء جداً، فأعمالهم الخيرية لا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وبقية دول الخليج أكثر من أن تحصى.

18 ـ التفاهم العربي ـ الغربي أو الاستغراب:

نظراً إلى ما وجّه من انتقادات إلى نظام التعليم العربي، فيجب تحسين نوعيته على كافة الأصعدة. وقد يكون التعاون بين الجامعات الغربية والعربية مفيداً في هذا المجال، ويمكن تعزيزه من خلال الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية. كما يمكن لهذا التعاون أن يرفع مستويات التعليم العربي، وأن يدعم التفاهم العربي ـ الغربي.

لاقت الاقتراحات حول تعزيز "الاستغراب" في العالم العربي من خلال إنشاء مراكز لدراسة الغرب استجابة حماسية. ويمكن لهذه المبادرة أن تساعد العرب، إلى درجة كبيرة، في فهم الغرب، وأن تجعلهم قادرين على ممارسة نفوذهم في الميدان الغربي. وعلى المثقفين والمفكرين العرب أن يزيدوا من مشاركتهم في الـ (think tanks)[1] في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، حيث باستطاعتهم أن تؤثر في السياسة وتكوين الصورة.

19 ـ اللجوء إلى المقاضاة:

على العرب، لكي يحموا أنفسهم من الصور السلبية الخبيثة، أن يكونوا على استعداد أكبر للمقاضاة عند الضرورة، دفاعاً عن حقوقهم ضد القذف والمقايضات، وجعل الناس مسؤولين عن أفعالهم. إن هذا أمر ضروري، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية التي يتميز مجتمعها بالمقاضاة. وقد قامت اللجنة العربية ـ الأميركية ضد التمييز (ADC) بتشجيع العرب الأميركيين على اتخاذ الإجراءات القانونية، ونجحت نجاحاً كبيراً في الإعلان في ذلك بشكل فعّال في وسائل الإعلام. وأصبح نتيجة لهذه الجهود، إلى حد ما، من الصعوبة بمكان، الآن، أن يُديم الناس هناك الصور المقولبة الفادحة للعرب مقارنة بما كان الأمر عليه قبل عشر أو خمس عشرة سنة.

---

1 ـ مؤسسات تبحث في شتى القضايا السياسية والعلمية والإجتماعية والاقتصادية للخروج بأفكار معينة حول موضوعٍ ما. ويمكن أن نصطلح عليها بأنها ورشات لإنتاج الأفكار.

20 ـ أهمية المعالم الحضارية العربية:

يمكن للمعالم الحضارية أن تقوم بدور مهم في تحسين صورة العرب، فمضمون الحضارة ليس سلبياً بل إيجابياً لكونه يظهر صورة الشعوب على حقيقتها. وهي في الوقت نفسه ممتعة لمن يتفاعل معها. كما أن الاطلاع على حضارة منطقة ما قد يكون ذا متعة أكثر من الاطلاع على النواحي السياسية، وإنه من الأسهل بكثير إقناع الناس بحضور المناسبات الحضارية من اقناعهم بحضور المناسبات السياسية. غير أن تسييس بعض المناسبات الحضارية أدى، في الماضي، إلى نشوء خلافات، إضافة إلى كونه عملية مؤذية لهذه المناسبات، ولذلك يجب اجتناب هذا الأمر.

يرى بعض العرب أنه قد يكون من المفيد، في عملية تحسين الصورة العربية، الابتعاد عن السياسة في بادىء الأمر، وأن يجري التركيز على جوانب الحضارة، والتراث، والتاريخ، ثم العودة، إذا ما تطلب الأمر، إلى السياسة في المستقبل. بيد أن هؤلاء أنفسهم يحذّرون من مغبة انغماس العرب في الفعاليات الحضارية هرباً من السياسة، فقط نتيجة لثبط هممهم من جرّاء افتقارهم إلى التنظيم وهزائمهم السياسية المتكررة.

إن درجة دعم العرب للفعاليات الحضارية، واشتراكهم فيها لا يمكن أن تضاهيان دعم الجاليات الأخرى لها واشتراكها فيها. وإن أحد أسباب نجاح "اللوبي" اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية يعود إلى اشتراكه في الفعاليات الحضارية، كدعم المتاحف، والأوركسترات، وما شابههما، فضلاً عن قيام الجالية اليهودية، وغيرها من الجاليات الإثنية في الغرب بتشجيع فنانيها، على عكس حال الفنانين العرب الذين نادراً ما يتمتعون بالدعم المادي، وغيره من أنواع الدعم الضروري من قبل جاليتهم.

21 ـ دور الجاليات العربية في الغرب:

ما زالت الجاليات العربية في الغرب تعيش في عزلة حتى الآن، وينبغي عليها

أن تثبت وجودها، بطريقة فعّالة في الحياة العامة، بالرغم من أنها أصبحت أكثر تنظيماً، وذات صوت وفعالية أقوى في الولايات المتحدة الأميركية.

إن أحد العوامل التي تحول دون تحقيق الجاليات العربية فعالية ما في الخارج هو انقسامها على أساس سياسي، أو بسبب قضايا ذات صلة بالسياسة، فأثناء الحرب الأهلية اللبنانية مثلاً، كان ثمة شرخ عميق داخل الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأميركية بين أولئك المؤيدين للقضية الفلسطينية، وأولئك المعنيين أكثر بقضية سيادة لبنان واستقلاله.

ويحث بعضهم العرب الأوروبيين والعرب الأميركيين على تحسين نوعية اندماجهم في البلاد التي يعيشون فيها، والتخلي عن فكرة الإقامة المؤقتة. كما لا ينبغي أن يهتم اولئك الذين قرروا الاندماج بخيانة تراث أجدادهم وتقاليدهم. ويرى بعض المعلقين أن ثمة اختلافاً بين الموقف الأميركي والموقف الأوروبي من المهاجرين، فبينما يتميز المجتمع الأميركي بالانصهار، فإن أوروبا ليست كذلك بالرغم من كونها أكثر عالمية "كوزموبوليتية" من ذي قبل. ومن ثم فإن الاحتمال ضئيل أمام العرب، بغض النظر عن نفوذهم أو غناهم، في أن ينصهروا كُلياً في المجتمع الأوروبي، كما حدث لبعض الأثرياء العرب الذين خاب أملهم في أن ينصهروا بالمجتمع البريطاني.

على العرب في الغرب ألا يعيشوا على هامش المجتمع، بل ينبغي أن يقوموا بدورٍ، وتكون لهم مشاركة في المجتمعات المدنية، وفي الأحزاب السياسية. كما أن عليهم، أيضاً، أن يشجعوا أولادهم على الدخول في الحياة العامة. لقد أصبح العربي في الولايات المتحدة لأميركية ميّالاً أكثر إلى أن يقول علانية "أنا عربي، وأرشح نفسي لمنصب سياسي، ولست أخجل من ذلك".

وبالرغم من أن الجاليات العربية في الغرب ما تزال حتى الآن منطوية على ذاتها، فإن، في الولايات المتحدة الأميركية هيئات كاللجنة العربية ـ الأميركية ضد التمييز (ADC)، والجمعية الوطنية للأميركيين العرب (NAAA) تلعب، بازدياد، دوراً في طرح وجهة النظر العربية. غير أن هذه اللجان والجمعيات "اللوبي العربي"

إضافة إلى تلك التي هي أصغر ومحدودة في مناطق أو دول معينة، تفتقر إلى التمويل والطاقة البشرية لإنجاز العمل الذي يمكنها أن تؤديه نظرياً.

ثمة قدرة متزايدة لجماعات "اللوبي" العربية على أن تحصل على جلسة من السلطة التنفيذية لدى الحكومة الأميركية، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والبنتاغون. ولكنها تلقى جواً أقل ودية في الـ "كابيتول هِل" (مقر الكونغرس). وهذا الجو، ومستوى التفاهم، وطبيعة الضغوطات السياسية في الكونغرس، تجعل من الصعب على جماعات "اللوبي" الأميركية ـ العربية أن يكون لها تأثير قوي هناك.

لقد تمكن، بنجاح، "اللوبي" الصهيوني والموالي لإسرائيل في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، لسنوات طويلة، من التأثير في السياسة الحكومية، والرأي العام بشكل مؤذٍ للعرب، وفي نشر صورة إيجابية عن إسرائيل والإسرائيليين، غير أن هذه الصورة قد تلطخت بازدياد في السنوات القليلة الماضية.

يعتقد الكثيرون أنه من المفيد جداً للعرب أن يدرسوا اللوبي الصهيوني ومنظمات مثل منظمة بني العهد (b'nai b'rith)، واللجنة الأميركية للشؤون الإسرائيلية العامة (Apac)، والرابطة ضد الافتراء (ADI). ومن الواضح أن اللجنة الأميركية ـ العربية ضد التمييز (ADC) قد استمدت دروساً من الـ (ADI) في ما يتعلق ببنيتها وفعالياتها، وقد برهنت على أنها منظمة ناجحة.

ولكن ثمة اختلافاً في الآراء حول مدى وجوب دراسة العرب لنشاط "اللوبي" الصهيوني، وأخذ الدروس منه، وربما حتى التشبّه به أو مضاهاته، وفي رأي بعضهم أن العرب مهووسون إلى حد كبير بـ "اللوبي" الصهيوني وبما يفعله اليهود. والمطلوب منهم أن يركزوا، بدلاً من ذلك، على تأكيد شخصيتهم العربية، والحفاظ على هويتهم، وتحسين صورتهم العالمية دون الإشارة إلى جماعات أخرى.

ويجادل أشخاص عرب وغير عرب، أيضاً، حول عدم اتخاذ العرب "اللوبي" اليهودي أو الصهيوني أنموذجاً، فالذي اشتغل لليهود ليس بالضرورة أن يشتغل

للعرب. وإنه سيكون أمراً غريباً أن يُرى العرب في وضع تقليد باهت لليهود.

وعلى أية حال، ليس للعرب واليهود الخلفية أو المشكلات نفسها؛ فاليهود يشعرون بأنهم هُدّدوا تاريخياً، وما زالوا يخافون على بقائهم، وهذا له جذور عميقة في نفوس اليهود في الولايات المتحدة الأميركية، وأمكنة أخرى. ولكن يمكن التخفيف من هذا الشعور الجماعي اليهودي بالخطر. وهم، أي اليهود، يبذلون كل جهد ليضمنوا أن شيئاً لن يحدث من الممكن أن يضعهم في خطر ثانية. وبخلاف ذلك، فإن العرب، بالرغم من قلقهم المبرّر حول صورتهم، ليس لديهم أي سبب لأن يخافوا على بقائهم، ومن ثم لا يوجد مسوّغ لأن تكون مواقفهم دفاعية.

إن جميع العوامل والاقتراحات السابقة، يمكن مناقشتها ودراستها بشكل متأنٍ ودقيق، وأخذ ما يمكن أن ينفع قضايا العرب مجتمعة، لأن العديد من تلك الاقتراحات والرؤى تمثل عوامل إيجابية لقضايا العرب في الغرب وفي العالم العربي.

وبالرغم مما سبق أن ذكر من اقتراحات حول "تحسين صورة العرب في الغرب"، وبالرغم من تجارب الحكومات العربية مع كل متطلبات ومطالب الولايات المتحد الأميركية والدول الأوروبية في محاربة الإرهاب، وفي الإصلاحات، وفي التعليم، بل في إمكانية "الاعتراف الجماعي" باسرائيل استناداً إلى قرارات قمة مؤتمر بيروت عام 2002، فإن المجتمع الغربي المتصهين الحاقد، فما يزال ناقماً على العرب والمسلمين، وما يزال يؤيد إسرائيل في مواجهة القضايا العربية، وفي مقدمتها قضايا فلسطين ولبنان ويكفي أن نعطي نموذجاً حياً حول العدوان الإسرائيلي البربري والحصار على لبنان بين 12 تموز (يوليه) و 14 آب (أغسطس) 2006، والذي استمر لفترات طويلة، حيث لقي هذا العدوان الضوء الأخضر والتأييد، دون أية نظرة عدل غربية تجاه الواقع اللبناني.

وفيما يلي بعض النماذج التي تؤكد استمرار حقد الغرب على العرب والمسلمين، وصعوبة تغيير صورة العرب في الغرب، طالما أن "اللوبي الصهيوني" ما يزال متحكماً في القرار الأميركي خاصة والغربي عامة:

أولاً: الرؤية الأميركية في القضاء على الحضارة الإسلامية:

يرى صموئيل هنتنغتون (أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بأميركا، والمستشار السياسي للمخابرات المركزية الأميركية) في كتابه "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" الذي تبنت أميركا ما جاء في مضمونه بضرورة فرض الحضارة الغربية على العالم من خلال صراع الحضارات أو صراع الثقافات. وحتى تكون أميركا زعيمة العالم، لا بد أن تخلق لها عدواً تستطيع الانتصار عليه بعد زوال عدوها الوحيد وهو الاتحاد السوفيتي، لذا يجب "اصطناع" عدو جديد لضمان استمرار "صراع الحضارات" ولاصطناع انتصار جديد، هذا العدو المصطنع هو "الحضارة الإسلامية، كي تسيطر الحضارة الغربية على العالم كله.

لقد قسم صموئيل هنتنغتون حضارات العالم إلى ثلاث حضارات:

1 ـ الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية التي يجب أن تكون علاقة الغرب معهما علاقة عدائية.

2 ـ حضارة أميركا اللاتينية وحضارة أفريقيا، وهي حضارة ضعيفة.

3 ـ الحضارة الروسية واليابانية والهندوسية، وهي حضارة متأرجحة.

وبعد هذا التقسيم، اقترح هنتنغتون عدة اقتراحات لسيطرة الغرب على هذه الحضارات، وفي مقدمتها الحضارة الإسلامية، وهذه الاقتراحات تتمثل بما يلي:

1 ـ ضرورة المحافظة على تفوق الغرب عسكرياً، ومنع انتشار الأسلحة النووية. وهذا ما تفعله أميركا في مواجهة إيران، وكوريا الشمالية.

2 ـ تعميق وتعزيز القيم الغربية، والضغط لتبني الديمقراطية الغربية.

3 ـ منع المهاجرين واللاجئين إلى الغرب من الزيادة العددية، وهذا ما لم تستطع أوروبا التقيد به جراء الهجرات السورية والعربية بسبب الثورات العربية.

4 ـ تشجيع دول العالم للالتحاق في "اتفاقية الجات" التي اتفق عليها في مراكش عام 1994، لأن الغرض من هذه الاتفاقية سيطرة اقتصاديات الدول الغربية على اقتصاديات دول العالم، بعد إزالة الحواجز الجمركية.

5 ـ مراعاة مصالح الدول الغربية في ميدان النفط، لهذا فإن من الضروري

السيطرة على منابع النفط في العالم، لهذا قامت أميركا والدول الغربية باحتلال أفغانستان للسيطرة على بترول بحر قزوين، واحتلال العراق للسيطرة على بترول العراق ودول الخليج.

6 ـ ضرورة اعتماد "العولمة" التي تعتمد على التطور التكنولوجي الهائل الذي فاق كل التصورات. وهذه العولمة تتضمن عولمة الاقتصاد والانتاج، وعولمة الثقافة، وعولمة السياسة، والادعاء بنشر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، واجراء انتخابات حرة، وحرية الصحافة... وكل ذلك لفرض سيطرة أميركا والغرب والحضارة الغربية. وقد أعلنت المخابرات الأميركية عن تبنيها لكل ما جاء في كتاب صموئيل هنتنغتون[1].

ثانياً: القانون الأميركي لمعاقبة المعادين إسرائيل:

كرست الولايات المتحدة الأميركية جميع جهودها للدفاع عن إسرائيل والمصالح الصهيونية في مواجهة العرب والمسلمين، وفي مختلف الميادين والمجالات. لذلك أصدرت قانوناً خاصاً بتعقب المعادين للسامية، بمعنى المعادين لليهود وإسرائيل وبمناسبة صدور "القانون الأميركي المتعلق بتعقب معاداة السامية عالمياً لعام 2004"[2] عقد في جامعة القاهرة مؤتمر عربي حول معاداة السامية في 16 - 17 آذار (مارس) عام 2005 شارك فيه أساتذة قانون دولي وعلوم سياسية، وقد أدان المشاركون صدور هذا القانون الذي يمكن بواسطته أن يلاحق أي مفكر عربي أو أجنبي أدان الحركة الصهيونية وأعمالها في فلسطين. وأكد المشاركون "بأن القانون الأميركي أصبح جزءاً من الاستراتيجية الأميركية لإعادة تشكيل العالم بغض النظر عمن وقف وراء أحداث أيلول 2001" كما اعتبر المشاركون "أن القانون الأميركي مخالف للدستور الأميركي ذاته لا بل أنه تجاوز أيضاً

---

1 ـ للمزيد من التفاصيل أنظر: صموئيل هنتنغتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. أنظر أيضاً: د. نبيل لوقاييلوي: النظرة الغربية الأميركية لصراع الحضارات، اللواء 1/7/2005 ص 12.

2 ـ أنظر: اللواء، 18/3/2005.

أبسط مبادىء العلاقات الدولية، وهو مبدأ سيادة كل دولة على أرضها حين أقر هذا القانون حق أميركا في مطاردة من تزعم معاداتهم للسامية أينما وجدوا بقصد تحقيق حماية قانونية لإسرائيل وتوفير غطاء تشريعي خاص على جرائمها ضد العرب والمسلمين" وتخوف المشاركون من سطوة القانون الأميركي على المفكرين العرب، لأن القانون ذكر أسماء بعض الشخصيات الفكرية والسياسية باعتبارهم معادين للسامية، وتوجيه مثل هذه الاتهامات يشكل مؤشراً على إمكانية قيام الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بملاحقة باحثين ومفكرين ومراكز بحثية وفكرية عربية إذا ما اختلفت برؤيتها عن الرؤية الأميركيّة والإسرائيلية وانتهى المؤتمر إلى اتخاذ عدة توصيات منها:

1 ـ إيجاد نوع من التعاون بين منظمات المجتمع المدني الثقافية والقانونية لحماية الشخصيات والمفكرين والمراكز العربية وإعادة مركز زايد للتنسيق والمتابعة لممارسة نشاطه.

2 ـ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز ضد كل الأديان والأجناس على السواء، والعمل على استحداث آليات لصياغة الخطاب الإعلامي العربي الموجه للعقل الغربي.

3 ـ التعاون مع منظمات داخل أوروبا وأميركا لمحاصرة القانون الأميركي.

ثالثاً: المسيحيون الإنجيليون المتصهينون في مواجهة العرب والمسلمين:

1 ـ يرى ممثلو المسيحيين الانجيليين المتشددين أن النزاع بين إسرائيل و"حزب الله" في صيف 2006 هو حرب بين الخير (إسرائيل) والشر (حزب الله).

وفي اجتماع تحت عنوان "الحق المسيحي"، أكد ممثلو هذه الفئة من الأميركيين الذين يقدر عددهم بخمسين مليون، والذين يدين لهم الرئيس جورج بوش بدرجة كبيرة بفوزه الأول والثاني في الانتخابات الرئاسية، أنهم يدعمون اسرائيل في نزاعها مع "حزب الله".

ولا يواجه هؤلاء أية صعوبة في تبرير حرب اسرائيل على لبنان فهم يعتبرون

أن من حق إسرائيل قبل كل شيء أن تدافع عن نفسها، وإنما أيضاً أن تكون موجودة ضمن "حدودها التوراتية"، وبالتطابق مع قراءاتهم الحرفية للتوراة.

ولا تتطابق "الحدود التوراتية" لإسرائيل مع خطة تقسيم فلسطين التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1947، ولا مع حدود إسرائيل قبل حرب 1967.

وسافرت مجموعات عدة من هؤلاء المسيحيين الأميركيين الأصوليين صيف 2006 إلى إسرائيل لدعم الشعب الإسرائيلي منذ بدء النزاع في 12 تموز (يوليو) 2006 وقال أحد أبرز قادة هذا التيار الأميركي وهو الواعظ الشهير بات روبرتسون، من القدس: إن الإنجيليين يعتبرون أن "الشعب اليهودي هو شعب الله (..) ومصيرنا مرتبط بمصير إسرائيل بشكل لا مفر منه"

وقال روبرتسون لشبكة "سي أن أن" أن "العهد القديم مليء بالإشارات إلى حماية الله لإسرائيل. أنا هنا لأقول أنني أحب إسرائيل وأن المسيحيين الأميركيين إلى جانب إسرائيل في معركتها"..

وإذ حمل روبرتسون الحكومة اللبنانية مسؤولية "الأضرار من الجانبين"، قال رداً على سؤال حول "المدنيين الأبرياء يموتون في لبنان" أن "ذلك يحزنني لكن (..) محاربة الإرهاب مكلفة والكفاح من أجل الحرية مكلف".

وقال جون هاغي مؤسس حركة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" أن إسرائيل "تقوم بعمل الله في حرب بين الخير والشر". وتضم هذه الحركة 18 ألف عضو.

أما مدير الحركة ديفيد بروغ، فقال في واشنطن أن "إسرائيل تقوم بالعمل الذي يجب أن نفعله نحن وتكافح من أجل الشعوب الحرة. أعداؤها هم أعداء الولايات المتحدة أنفسهم. إنها معركة ضمن حرب أوسع، حرب الحضارة اليهودية المسيحية ضد قوى الشر".

أضاف بروغ أن "اسرائيل في الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب ولا يمكننا إلاّ أن ندعمها".

أما القس جيم فينيارد فقال: "كنت في شمال البلاد (إسرائيل) لدعم المواطنين وقد

ساهمت في المساعدات الإنسانية وساقوم بكل ما في وسعي لكي يدعم المسيحيون الأميركيون اسرائيل". اضاف أن "ما نشهده اليوم من جانب حزب الله و (حركة المقاومة الإسلامية) حماس إنما هو نتيجة مباشرة للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في آب (أغسطس) 2005"[1].

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية خاصة، والغرب عامة، يحقدون على العرب، ويعملون كل ما بوسعهم لمصلحة إسرائيل.

2 - أوباما يعلن إغتيال أسامة بن لادن عام 2011

نشرت وكالات الأنباء العالمية، بأن التنسيق المخابراتي بين الولايات المتحدة الأميركية ودول العالم والمخابرات الإسرائيلية قائم منذ سنوات عديدة في محاولة لاغتيال قائد تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، لهذا بثت وكالات الأنباء العالمية كلمة الرئيس الأميركي باراك أوباما فجر يوم الاثنين في الثاني من أيار (مايو) عام 2011، أشار فيها أن قوات أميركية استطاعت قتل أسامة بن لادن في إحدى مناطق باكستان، وعلى إثر ذلك سارع الأميركيون للاحتفال بهذا الحدث. كما ذكرت وكالات الأنباء، بأن حادثة الاغتيال وقعت قبل أسبوع من إعلان أوباما. هذا، واعتبر أوباما أن ما حدث يعتبر أعظم إنجاز في سبيل القضاء على الإرهاب!؟.

3 - تناقض السياسة الأميركية

في ظل الحرية والديمقراطية التي تتغنى وتتباهى بهما الولايات المتحدة الأميركية، قام القس الأميركي المتعصب "تيري جونز" عام 2011 باحراق نسخ من القرآن الكريم، مما أحدث احتجاجاً لدى المسلمين والمسيحيين على السواء.

1 - أنظر: المستقبل، 13/8/2006.

ولما قامت السلطات الأميركية باعتقال القس الأميركي الإنجيلي، صرحت بأن هذا الاعتقال إنما هو لأيام قليلة، وليس بسبب حرقه المصحف الشريف، بل لأنه تظاهر ضد القرآن بدون ترخيص، ثم أطلقت سراحه بكفالة مالية قدرها دولار أميركي واحد، بينما الديمقراطية والحرية الأميركية تحتم من جهة ثانية اعتقال وسجن كل من يتحدث عن اليهود بسوء، أو كل من ينكر المحرقة اليهودية، بل إن قانوناً أميركياً يمنع الكتابة ضد السامية واليهود والصهيونية، في حين أن السلطات الأميركية ذاتها سمحت لبعض القوى الأميركية واليهودية بانتاج فيلم "براءة الإسلام" الذي نشر في منتصف أيلول (سبتمبر) عام 2012 على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي دور السينما وأقنية التلفزيون، متضمناً الإساءة للنبي محمد (ﷺ) وللإسلام وللمسلمين.

وفي الوقت نفسه سمحت فرنسا لبعض الصحف الفرنسية عامي 2014 - 2015، بنشر صور كاريكاتورية عن الرسول محمد، مدعية أن ذلك يدخل في اطار حرية التعبير، وكانت ردود الفعل الإسلامية عنيفة للغاية مما سبب في قتل عدة صحافيين فرنسيين داخل مكاتب صحيفة "شارل ابدو" في 8 كانون الثاني (يناير) 2015 من قبل عناصر إسلامية.

بعد هذا العرض، هل يمكن تصحيح صورة العرب في الغرب، وتصحيح صورة الغرب عند العرب والمسلمين؟!.

ملحق الفصل السادس

رسالة مفتوحة من د. حسان حلاق إلى البابا بينيديكتوس (السادس عشر) رسالة حضارة ومحبة وانفتاح[1]

"أرني ما الجديد الذي جاء به محمد؟ لن تجد إلاّ أشياء شريرة وغير إنسانية، مثل أمره بنشر الدين الإسلامي الذي كان يبشر به محمد بحد السيف".

إن البابا بينيديكتوس رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم، اقتبس ـ على حد قوله ـ هذا القول الموجه من امبراطور بيزنطي إلى فارسي مثقف في القرن الرابع عشر الميلادي. وبالتأكيد لو لم يكن البابا مقتنعاً بهذا الاتهام ضد الإسلام والنبي (ﷺ) لما ساقه في إطار كلمته التي وجهها إلى أساتذة جامعيين في جنوب ألمانيا في 12 أيلول (سبتمبر) 2006، فضلاً عن اتهامه الإسلام بالإرهاب والعنف والبعد عن العقل. واعتبر "إن الله في العقيدة الإسلامية مطلق السمو، ومشيئته ليست مرتبطة باي من مقولاتنا ولا حتى بالعقل.." بالإضافة إلى اتهامات باطلة ضد الإسلام والمسلمين. وكان باستطاعته أن يعتمد على شهادات عدل إيجابية من علماء وساسة وقادة وأباطرة غربيين بحق الإسلام. بل إن مسؤولاً دينياً مثل قداسة البابا يتبوأ أعلى منصب في الكنيسة الكاثوليكية في العالم، ليس مضطراً أن يعلن موقفاً، وفي اليوم التالي يتراجع عنه، مع العلم أن شخصية مميزة مثله وفي موقعه لا يعلن موقفاً علنياً إلاّ بعد دراسته مع مستشاريه دراسة متأنية ودقيقة.

---

1 ـ أرسل د. حسان حلاق رئيس جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية (2003 - 2007) هذه الرسالة إلى البابا في أيلول (سبتمبر) 2006.

إن المشكلة الكبرى يا قداسة البابا، أن نظرة الغرب إلى العرب والمسلمين، ما تزال نظرة أقل ما يقال فيها أنها تعبر عن جهل بالإسلام وبحضارته وبتاريخه، وجهل بالمسلمين وإسهاماتهم الحضارية في مختلف الميادين العلمية، كما أن قداسته ومجموعة عمله من الأحبار والرهبان والآباء وفي مقدمتهم الأب جوستو بالدا لاكونزا رئيس المعهد البابوي للدراسات الإسلامية ما يزالون يجهلون دور وإسهامات العرب والمسلمين في تقدم ورقي وتطور أوروبا والعالم الغربي الذي كان يئن منذ مئات السنين من وطأة الجهل والتخلف والفقر والتوحش والإرهاب ضد المسيحيين قبل المسلمين. وبواسطة العلاقات الحضارية والتفاعل بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، لا سيما عبر الأندلس وصقلية وبلاد الشام بدأت أوروبا تخلع عنها ثوب التخلف والجهل لتلبس ثوباً حضارياً جديداً بواسطة العرب والمسلمين. كما أن غالبية العالم الإسلامي اعتنق الإسلام بسبب سماحته وعدالته ومبادئه وقيمه، وليس بسبب سيوفه.

ويذكر المستشرق اليهودي ليفي بروفنسال (Lévi Provençal) "بأن الإسلام في إسبانيا لم يحل دون إقامة علاقات ازدادت توثقاً مع الزمن بين المسيحيين والمسلمين سواء في الداخل أو في الخارج... وأن أحداً لا يمكن أن ينكر فضل المسلمين في تقدم الإسبان وأوروبا قاطبة..." وفي الوقت الذي أضاء المسلمون قرطبة بمصابيح عامة ليلاً، ظلت مدينة لندن سبعة قرون بعد ذلك، ولم يوجد مصباح عام واحد يضيء شوارعها. وبينما كانت صحيفة "كولونيا" (Colognia) الألمانية في عددها الصادر في 28 آذار (مارس) 1819، تعتبر وتصف إضاءة الشوارع بمصابيح الغاز بأنه شر مستطير من الشر يهدد "الظلام الإلهي" كانت شوارع قرطبة في العهد الإسلامي عام 950م تزدان بثمانين ألف متجر، وتضاء ليلاً بمصابيح تثبت على جدران المنازل.

ونظراً لانفتاح المسلمين وتطورهم، ونظراً لرقي الحضارة الإسلامية، فقد أقبل المسيحيون في الأندلس على تعلم العلوم العربية، والاستفادة من الحضارة الإسلامية، مما دعا الكاتب "ألفارو" (Alvaro) في القرن التاسع الميلادي للقول:

"إن إخواني المسيحيين يدرسون كتب فقهاء المسلمين وفلاسفتهم لا لتفنيدها، بل لتعلم أسلوب عربي بليغ. وأسفاه أنني لا أجد اليوم علمانياً يقبل على قراءة الكتب الدينية أو حتى الإنجيل، بل إن الشباب المسيحي الذين يمتازون بمواهبهم الفائقة أصبحوا لا يعرفون علماً ولا أدباً ولا لغة إلاّ اللغة العربية. ذلك أنهم يقبلون على كتب العرب في نهم وشغف، ويجمعون منها مكتبات ضخمة تكلفهم الأموال الطائلة في الوقت الذي يحتقرون الكتب المسيحية وينبذونها... لقد نسي المسيحيون حتى لغتهم، ولن تجد بين الألف منهم واحداً يستطيع كتابة خطاب باللغة اللاتينية.." (جرو ينباوم: حضارة الإسلام، ص 81 - 82، زيغريد هونكه: أثر الحضارة العربية في أوروبا، ص 529).

قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر:

قد لا تعلمون أثر الإسلام في سياسة البابوات والأباطرة، فنظراً لتأثر الإمبراطور البيزنطي ليو الثالث (717م) بالعقيدة الإسلامية، فقد أطلق عليه "ليو ذي العقلية الإسلامية"، وقد لا تعلمون بأن أحد باباوات روما قد تتلمذ على العلماء المسلمين في الأندلس، وقد لا تدرك بأن البابا سلفستروس الثاني (999 - 1003م) والذي كان يعرف باسم "غربرت" قد قضى ثلاثة أعوام (967 - 970م) في الأندلس، فتعلم الرياضيات والفلسفة والفقه على العلماء المسلمين، بحيث بات عالماً في الرياضيات وفيلسوفاً ومشرعاً بارزاً. والأمر اللافت للنظر أنه نظراً للتخلف العلمي الذي كانت تئن منه روما وبقية المناطق الأوروبية، اعتبر العالم "غربرت" (البابا سلفستروس الثاني فيما بعد) بأنه ساحر، لأن العلم الحديث الذي تعلمه على علماء المسلمين كان غريباً على قومه. ونظراً لتطور العلوم عند المسلمين، فقد طالب الأب بطرس المبجل (Petrus venerabills) (1094 - 1157م) رئيس دير كلوني من العلماء المسيحيين الذين تعلموا على العلماء المسلمين ترجمة العلوم العربية، وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة اللاتينية للإستفادة من هذه العلوم، ومن الآيات القرآنية الكريمة.

قداسة الحبر الأعظم

إن أحداً لا يستطيع أن ينكر ما قدمته الحضارة الإسلامية لأوروبا، والتي كان لها الفضل في انتقالها من الظلمات والجهل إلى التحضر والتمدن والتعلم. بل إن المسلمين هم أول من وضعوا قواعد اللياقة والأدب وهو ما عرف باسم المراسم أو الاتيكيت، وقد وضع العالم أبو الحسن علي بن نافع (زرياب) كتاباً مفصلاً في الأتيكيت لتعليم الإسبان والأوروبيين اللياقات في مختلف المجالات.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن المدن الأندلسية ومن بينها طليطلة كانت من المراكز العلمية الإسلامية المهمة، التي شهدت تدفق الطلاب من غربي أوروبا إليها، وإلى المدن الأندلسية الأخرى لتعلم العلوم والدراسات الإسلامية، ونشطت حركة الترجمة من العربية إلى اللاتينية، واستمرت نشطة إلى القرن الخامس عشر الميلادي. وقد ترجم إلى اللاتينية الكثير من مؤلفات العرب في مختلف العلوم والفنون، بما فيها مؤلفات اليونانيين المعربة مثل كتب: جالينوس وابقراط وأفلاطون وأرسطو وسواها.

قداسة البابا

نود إحاطتكم علماً، أنه في الوقت الذي اهتم بعض الحكام الإسبان بالحضارة الإسلامية مثل الفونس الخامس (الحكيم) (1252 - 1284م) ملك قشتالة وليون، فقد واجهت الحضارة الإسلامية تعصباً أوروبياً أعمى عندما أمر رئيس أساقفة "أكزيمنيس" إحراق ثمانين ألف كتاب من كتب العرب والمسلمين بعد جلائهم عن الأندلس، فيما تشير المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" إلى أن رجال الأسقف أحرقوا مليونا وخمسة آلاف من المجلدات العلمية هي مجهود العلماء المسلمين في الأندلس وثمرة حضارتهم خلال ثمانية قرون.

وكما في الأندلس، فقد شهدت جزيرة صقلية في العهد الإسلامي (902 - 1902م) حضارة إسلامية متطورة في مختلف الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والمالية، ولما استرد النورمان صقلية أجبروا

المسلمين على البقاء في الجزيرة للاستفادة من حضارتهم وخبراتهم، وأعطوهم ضمانات أمنية للبقاء. وبات ملوك صقلية: روجر الأول، وروجر الثاني ووليم الأول ووليم الثاني، ومن ثم فريدريك الثاني وكأنهم سلاطين مسلمون بتيجان الإفرنج، نظراً لاعتمادهم اللغة العربية والحضارة الإسلامية. ولما توفي الملك فريدريك الثاني عام 1250م كُفن بأثواب عربية، ودفن في مسجد بلرمو الذي حول إلى كاتدرائية.

وتذكر يا قداسة البابا الحروب الصليبية على بلاد الشام بين أعوام (1098 - 1291م) بدعوة من البابا أوربان الثاني عام 1095م في مجمع كليرمونت "للقضاء على المسلمين الكفرة..." كما ادعى آنذاك مع ملوك وأمراء أوروبا، بأنهم يريدون تحرير بيت المقدس وحماية الحجاج المسيحيين من اضطهاد المسلمين، علماً أن أسباب الحروب الصليبية الحقيقية إنما تعود لبواعث اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر مما هي بواعث دينية، بدليل أن الصليبيين (الإفرنج) قتلوا واضطهدوا من المسيحيين - وهم في طريقهم إلى الشرق - ما يعادل عدد المسلمين. وأنتم تعلمون أيضاً بأن سلفكم الباب بولس السادس قد اعتذر من المسلمين عما اقترفته البابوية وأوروبا ضد مسلمي الشرق. وهذا بحد ذاته موقف حضاري لم يسبقه إليه أحد من البابوات أو القادة الزمنيين، واعتبر هذا الموقف آنذاك بأنه مبادرة حسن نية تجاه الإسلام والمسلمين.

قداسة البابا

بالرغم من جميع المآسي والعنف والإرهاب والاضطهاد التي خلفتها الحروب الصليبية بحق المسلمين والمسيحيين العرب، غير أن الإفرنج استفادوا كثيراً من الحضارة الإسلامية السائدة في بلاد الشام، وبعد أن كان الصليبيون يعانون من التخلف والفقر والجهل، وبعد تفاعلهم مع مسلمي ومسيحيي بلاد الشام بدأوا بالانتقال من حالة متخلفة إلى حالة حضارية، وبدأوا بنقل الحضارة الإسلامية والعربية إلى أوروبا. ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه المؤرخ الإفرنجي المعاصر

"فوشيه شارتر" (F. de chartres) عن حالة الإفرنج في بلاد الشام قائلاً:

"واحسرتاه، نحن قد تحولنا إلى شرقيين، فمن كان منا إيطالياً أو فرنسياً في الأمس، قد أصبح اليوم في وطنه الجديد، جليلياً أو فلسطينياً، وكذلك قد غدا ابن مدينة "ريمس" (Reims) أو مدينة "شارتر" (chartres) صورياً أو أنطاكياً. فقد نسي كل منا وطنه الأول، فلم يعد أحد يتكلم عنه. وقد غدا الواحد منا يملك بيتاً وحشماً... وأننا لنستعمل من آن لآخر اللغة العربية... إذ أصبح بالحقيقة الفقير منا غنياً بنعمة الله، ومن كان لا يملك سوى دريهمات، أصبح ينعم هنا بثروة طائلة ضخمة".

لقد تعلم الإفرنج من المسلمين العادات والتقاليد العربية والإسلامية، بما فيه "النخوة" وكراهيتهم للعادات والتقاليد الأوروبية، وأعجبوا بمعاملة المسلمين للأسرى الإفرنج، بل بمعاملة السلاطين المسلمين لملوك وأمراء الإفرنج. كما تعلموا من المسلمين علوم الطب والهندسة والصيدلة والرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك والعمارة ومختلف العلوم التطبيقية والنظرية.

قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر:

أود أن أختم رسالتي إلى قداستكم بأهمية بل بضرورة الاطلاع على الإسلام نصاً وروحاً، وعلى القرآن الكريم والسنة النبوية، والصفحات المضيئة في تاريخ الحضارة الإسلامية التي أنارت ظلام وتخلف أوروبا منذ العصور الوسطى. وما تزال أوروبا تدين بتقدمها حتى اليوم إلى الإسلام والحضارة الإسلامية. فمن المستغرب أن تكون الترجمات من العربية إلى اللاتينية في العصور الوسطى أكثر مما هي اليوم وهي التي كانت سبباً في تقدم أوروبا وفهم الإسلام وحضارته. لذلك لم نستغرب يا قداسة البابا في ظل عدم إلمامكم بالإسلام أن تعتمد في محاضرتك على اقوال أباطرة بيزنطيين كانوا باستمرار يشتمون النبي محمد (ﷺ) منذ دولة الرسول محمد إلى العهد العثماني باستثناء قلة منهم، وما يزال يشتم الإسلام وتوجه إليه الإهانات، فهو مرة "إسلام إرهابي" ومرة "إسلام فاشي" ومرة أخرى "إسلام نازي" ومرة سخرية واستهزاء بنبي الإسلام، وهكذا. فهل سياسة ازدراء واحتقار الإسلام يمثل ضمانة للتفاعل الحضاري بين الديانات، أم أن هذه

السياسة هي العنصر الرئيسي من عناصر صراع الحضارات؟

وأخيراً أيها الحبر الأعظم لا أود أن أعتمد على علمائنا الأجلاء فيما ذكروه عن الإسلام والحضارة الإسلامية، بل سأعتمد على علماء أوروبا في هذا الصدد. فقد أشار العلامة المتدين موسيو "بارتلمي سان هيلر" (Barthelmy saint Hilaire) إلى أن أثر المسلمين والعرب في أوروبة كان كبيراً ومهماً ومما قاله: "لقد هذّبت طبائع أمرائنا الإقطاعيين الخشنة الغليظة في القرون الوسطى بفضل علاقتهم التجارية بالعرب وتقليدهم لهم. لقد تعلم أشرافنا وفرساننا رقة العواطف ولين الطبائع وحسن الأخلاق من العرب، دون أن يفقدوا شيئاً من شجاعتهم... وإنني لأشك في أن النصرانية كانت تستطيع وحدها أن تأتي مثل ذلك التأثير مهما يبالغ في كرمها" (لوبون: حضارة العرب، ص 362 - 363).

ومما قاله العلامة جوستاف فون جروينباوم: "... ليس ثمة ميدان من ميادين الخبرة الإنسانية لم يضرب فيها الإسلام بسهم، ولم يزد ثروة التقاليد الغربية فيها غنى..." (حضارة الإسلام ج 2، ص 52).

ويكفي أن نختم هذه الرسالة في قول العلامة "لوبون" مبدياً رأيه في دولة الإسلام والعرب وفي دينهم وثقافتهم وعلومهم وأثرهم على أوروبة، ومما قاله: "إن الأمم التي فاقت العرب تمدنا قليلاً إلى الغاية، وأن ما حققه العرب في وقت قصير من المبتكرات العظيمة لم تحققه أمة، وأن العرب أقاموا ديناً من أقوى الأديان التي سادت العالم، ولا يزال الناس يخضعون لها، وأنهم أنشئوا دولة تعد من أعظم الدول التي عرفها التاريخ، وأنهم مدّنوا أوروبة ثقافة وأخلاقاً، وأن الأمم التي سمت سمو العرب وهبطت هبوطهم نادرة، وأنه لم يظهر كالعرب شعب يصلح ليكون مثالاً بارزاً لتأثير العوامل التي تهيمن على قيام الدول وعظمتها وانحطاطها..." (لوبون: حضارة العرب، ص 643).

أيها الحبر الأعظم

إني أتمنى على قداستكم أن تطلعوا - بواسطة مسيحيي لبنان وبلاد الشام - على نموذج واحد من النماذج الحضارية الإسلامية، المتمثل بقيم ومثل ومبادىء وتعاليم

الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وبكيفية نظرته الحضارية إلى المسيحية.

وفي الوقت الذي كان فيه العرب والمسلمون يقدمون لأوروبة وللبشرية أروع نماذج من التقدم العلمي والحضاري والاعتدال والوسطية والتسامح والرقي، كانت أوروبا تعاقب كل من يفكر في العلم، أو كل من يفكر. ولما تجرأ "غاليليو الإيطالي" (المتوفى عام 1642م) على القول: "إن الأرض كروية وتدور، جروه إلى محكمة التفتيش وهددوه بالقتل إن لم يكذب نفسه". لذلك يا قداسة البابا لا تتحدثوا عن الإسلام قبل دراسته وفهمه دراسة واعية ومعمقة، لا تبحثوا عن النتائج التي آلت إليها الأمور في العالمين العربي والإسلامي، بل فتشوا عن أسباب وعوامل وبواعث قضايا العرب والمسلمين: جهاداً أو إرهاباً أو عنفاً أو نضالاً، وفي مقدمتها قضايا فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وسواها، وابحثوا في قضايا العدل والمساواة والديمقراطية المفقودة في قاموس الغرب وتساءلوا مع الرئيس الأميركي بوش: لماذا نظرة العرب والمسلمين إلى أميركا وأوروبا نظرة سلبية؟ فإن دققتم النظر، وإن تحققتم من الأسباب تعلمون الحقيقة، وإذا ذاك تعلنون موقفاً موضوعياً وعادلاً من الإسلام.

مع احترامي وتقديري

حسان حلاق

الفصل السابع

قضية الفساد في العالم العربي

يعتبر الفساد السياسي والاقتصادي في العالم العربي من المعوقات الرئيسية للإصلاح والتحديث، وفي نشر الحرية والديمقراطية، وتحقيق الاستقلال الحقيقي، ويتناقض الفساد مع مبادىء الشريعة والقانون في أية دولةعربية، بل في أية دولة في العالم. ومن يطلع على تاريخ العالم العربي منذ فجر الإسلام حتى اليوم، يدرك تماماً أن هذا العالم شهد صفحات مضيئة ومجيدة من النزاهة والعدل والمساواة، كما شهد في الوقت نفسه صفحات مظلمة من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد توفي الكثير من الخلفاء والسلاطين والأفراد، ولم يتركوا ديناراً واحداً لعائلاتهم، بل حرصوا على نشر العدل والمساواة والاستقامة والنزاهة بين أفراد الأمة، وحرصوا على الجهاد في سبيل الحفاظ على كرامة الأمة وأراضيها المقدسة. وكم من خليفة أو سلطان أو أمير استشهد أو جاهد في سبيل الأمة العربية والإسلامية، وفي سبيل تطورها ورقيها.

ولا نغالي إذا قلنا، بأن التاريخ العربي والإسلامي شهد أيضاً الكثير من رموز السلطة السياسية، وقد مارسوا في أثناء حكمهم الفساد السياسي والمالي، واعتمدوا جمع المال وصرفه في وجوه ليس لها صلة بمصالح الفرد والأمة. فضلاً عن استخدامهم صنوف التعذيب والاعتقال السياسي أو الديني أو المذهبي، مما أدى إلى تشرذم المجتمع العربي والإسلامي، وبالتالي تقسيمه وتفتيته إلى مجتمعات

ضعيفة، ومما سهل انقضاض الغرب والشرق عليه وعلى مقوماته، ومن ثم احتلاله.

وبالرغم من أن العهد العثماني في الولايات العربية (1516 - 1918) قد قام بدور أساسي في تأخير سيطرة الدول الأوروبية على العالم العربي حوالي أربعمائة عام، وبالرغم من الانجازات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي حققها، فضلاً عن محاولات الإصلاح والتحديث التي اعتمدها، فنجح في بعض المراحل التاريخية، وأخفق في مراحل تاريخية أخرى، غير أن الدولة العثمانية شهدت في بعض مراحلها التاريخية وفي بعض ولاياتها العربية الكثير من الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، والضعف العسكري والتخلف التربوي. وبدأ المواطن العربي يسمع للمرة الأولى مصطلح "برطيل" ومصطلح "بقشيش" ومصطلح "البراني"، وبدون اعتماد هذه الأساليب غير الشرعية، لا يمكن أن تنجز معاملات وأمور المواطن أينما توجه، وأينما سار، وأينما قصد. وبات "البرطيل" وهو الرشوة مبدأ من مبادىء الإدارة العثمانية، وبات "البقشيش" وهو الاكرامية من أسس المعاملات الإدارية، وبات "البراني" راتباً غير منظور لموظفي الدولة ضمن الإداريين والعسكريين. وبات "البراني" هو الراتب والمدخول الأساسي الذي يهتم به الموظف في حين أن راتب الوظيفة، أصبح المدخول الثانوي لموظفي الدولة.

ومما يؤسف له، أن الفساد السياسي والاقتصادي والإداري التي شهدته الدولة العثمانية في مختلف إدارات الدولة، قد تمت "شرعنته"، وتغاضى المسؤولون عن أسبابه ونتائجه ومظاهره، ومما يؤسف له أيضاً، أن سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني في جميع الدول العربية، لم تستطع وقف الفساد، بل ساعدت على انتشاره، إرضاء لرموز السلطة المحلية.

والأمر اللافت للنظر، أن عهود الاستقلال والحرية والسيادة، التي شهدتها سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) وما بعدها، لم تؤدِ بدورها إلى محاولات صادقة من حكومات الاستقلال، لاستئصال آفة الفساد في العالم

العربي، بالرغم من اعترافنا، بأن بعض الدول العربية شهدت منذ عام 1943 حتى اليوم محاولات دؤوبة من أجل الإصلاح والتحديث،ووالقضاء على رموز الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والتربوي والقضائي، ومحاولات صادقة من أجل نشر مبادىء الديمقراطية والشورى، والعدل والمساواة والحرية.

ومن الأهمية بمكان القول، أن العالم العربي لم يرث خصائص عثمانية: سياسية واقتصادية وإدارية وتربوية وقضائية فحسب، بل ورث أيضاً مصطلحات العهد العثماني، فما يزال المواطن العربي حتى اليوم يسمع في إدارات الدولة المصطلحات العثمانية التي تمثل الفساد الإداري مثل مصطلحات: البرطيل، والبقشيش والبراني، وأضيف إلى مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص مصطلح "القومسيون" تخفيفاً لمصطلح "السمسرة" وبات "السارق" في مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، هو الرجل "الذكي" وحسب المصطلح الشعبي هو "الشاطر" الذي يعرف كيف يدبر نفسه. ومما يؤسف له أن العالم العربي سلك طريق "عولمة السمسرة"، فتم "شرعنة" السمسرة على كل ما يتم شراؤه سواء للدولة، أو للقطاع الخاص، وحددت النسبة المئوية وعوضاً من أن تقوم الدولة بنفسها من عقد عمليات الشراء المتنوعة، فقد أوكلت المهمة إلى شركات وساطة تجني أرباحاً سنوية تقدر بمليارات الدولارات.

ومما يؤسف له أيضاً، بأن العديد من المشروعات الانمائية والاقتصادية والبنى التحتية، تكلف أضعافاً مضاعفة من كلفتها الحقيقية، بسبب السرقات والصفقات والسمسرات، وبيع المشاريع من شركة إلى شركة أخرى. لهذا أطلقت بعض الدول العربية على هذه السرقات والصفقات التي قدرت بمليارات الدولارات سنوياً، بأنها وجه من وجوه "الهدر المالي"، تخفيفاً لصفتها الحقيقية، وهي "سرقة أموال الشعب والدولة".

وفي الوقت نفسه، لم تحاول الحكومات العربية ـ باستثناء قلة منها ـ محاسبة الفاسدين والمفسدين، والمتورطين في السرقات والسمسرات، وصفقات بيع المخدرات، وتبييض الأموال. وبات "التوريث السياسي" غطاء للكثير من

عمليات الفساد، وللحصول على الكثير من امتيازات الشركات الأجنبية والمحلية، يأتي في مقدمتها امتيازات شركات الهاتف الخليوي ـ الجوال ـ النقال التي باتت مداخيلها السنوية في كل دولة عربية، تنافس مداخيل النفط، وسبب هذه الظاهرة، ظاهرة الفساد، غياب الشفافية، وغياب المحاسبة، وغياب المسؤولية، وتغييب الديمقراطية، والتمثيل الشعبي الحقيقي، والتدخل في شؤون القضاء.

لقد أطلعت على نشرة اقتصادية ومالية عالمية، تصدر عن "البنك الدولي" تفيد بأن نسبة الهدر المالي، أو الفساد المالي في العالم العربي، يقدر بثلاثمائة مليار دولار أميركي سنوياً، تدخل إلى جيوب ذوي السلطان والسلطة والسيادة عوضاً من صرفها على مصالح الشعوب العربية. وفي الوقت الذي يتم حجب هذه المليارات عن الشعوب العربية، نرى بأن بعض الحكومات العربية تدعي بأنها غير قادرة على شق طريق في إحدى القرى الزراعية، أو عدم القدرة على بناء مستوصف، أو بناء مدرسة، أو استحداث محطة كهربائية، أو محطة مائية، أو عدم القدرة على انشاء أقنية الصرف الصحي أو إقامة مطامر للنفايات وسواها.

وفي إطار "الفساد السياسي" في العالم العربي، نرى بأن البرامج السياسية للأحزاب والقوى السياسية، تحمل في طياتها الإصلاح والتحديث والديموقراطية والحرية، ومحاربة الفساد. وقد يجد المواطن العربي بأن قوى المعارضة وقوى السلطة تحمل في كثير من الأحيان البرامج السياسية ذاتها، لا سيما في فترة الانتخابات والمواسم السياسية، حيث تكثر الوعود للمواطن العربي، بنقله من واقع متخلف إلى مستقبل زاهر، ولكن ما أن يصل فريق من هذه الأفرقاء إلى السلطة، حتى يتبين بأن الفساد السياسي والاقتصادي والقضائي والمالي، ما يزال منتشراً في كافة مؤسسات وإدارات الدولة. وبذلك يتبين للمواطن العربي، بأن الصراع السياسي بين المتنازعين لم يكن إلاّ صراعاً من أجل السلطة والمال، وليس من أجل الحرية والديمقراطية، ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي لهذا "المواطن العربي المسكين" الذي تتقاذفه مصالح القوى السياسية ومافيا السلطة والمال، لا سيما في لبنان.

وفي هذا الاطار، اشار الباحث جان الياس في دراسة علمية عن الفساد في لبنان والعالم العربي، وإلى أسبابه ونتائجه، ومظاهره، وكيفية مكافحته[1]، نشير إليها بتصرف في ضوء التطورات في العالم العربي.

ملامح الفساد في القطاعين العام والخاص:

سعت حكومات عربية عديدة إلى تبني برامج تصحيح هيكلي سمحت للقطاع الخاص بأن يؤدي دوراً متزايداً في حياتها الاقتصادية، ما سهّل دمج اقتصادات بلدانها بالاقتصاد العالمي الجديد. وقابل ذلك انحسار لدور القطاع الحكومي، وانتقال صلاحيات هذا الأخيرإلى القطاع الخاص إدارةً وملكية. ومع التقدم الجاري في عملية الخصخصة في الدول العربية ولا سيما في لبنان الذي يحتل المرتبة الـ 83 في سلم الفساد، ترى "منظمة الشفافية العالمية" أن الأكثر إلحاحاً هو كبح جماح الفساد في شركات القطاع الخاص نفسها وفي علاقتها بالقطاع العام، خصوصاً في غياب الرقابة البرلمانية التشريعية على أنشطة هذه الشركات. ومن جهة أخرى، يترتب على مؤسسات القطاع الخاص أن تعزز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة حيث توجد مراكزها وفي الأسواق التي تنشط فيها اقتصادياً.

في الحالة اللبنانية خصوصاً والعربية عموماً، ورغم بعض التقدم لجهة بيئة عمل شركات القطاع الخاص وتطبيقات الحاكمية الجيّدة، لا تزال التقارير تنقل صورة سلبية لأداء الاقتصاد العربي الكلّي ولحالة التنمية البشرية المرتبطة به، كما تشير إلى اختلالات كبيرة لا تزال تُعيق مسيرة التنمية البشرية العربية الشاملة، وفي مقدّمتها تخلّف أطر العمل القانونية والمؤسساتية المنظِّمة للعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وعدم ملاءمة مرافق البُنى التحتية لنشاط الاستثمار الخاص،

---

1 - جان إلياس: تحالف أصحاب النفوذ السياسي والثروات الاقتصادية. دراسة منشورة في ملحق النهار، 26 /7/ 2006 ص 6 - 7، (بتصرف) معتمداً في دراسته على الكتب التالية:

1 - المصارف العربية — 3 - المركز الدولي للقطاع الخاص

2 - منظمة الشفافية الدولية — 4 - كيفية مكافحة الفساد.

وعدم استقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية المتبعة. هذا بالإضافة إلى اتساع هوّة المعرفة التقنية بين المجتمعات العربية وباقي العالم، وأهم من ذلك ترهل منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة القائمة في اطار مؤسسات أنظمة الحكم غير الديمقراطية.

ما يعانيه لبنان يشمل باقي دول المنطقة، ولعل أبرز سمة لنمط الملكية في الاقتصاد العربي، تكمن في التداخل الوظيفي الحاد بين القطاعين العام والخاص، واختلاط الملكية فيهما، بحيث يكون من الصعب التفريق بينهما، وغالباً ما تسود العالم العربي حالات الجمع بين وظيفة خدمة عامة متقدمة في إحدى مؤسسات الدولة وبين مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في واحدة أو أكثر من شركات القطاع الخاص، إذ يسخّر النفوذ السياسي لخدمة المصلحة الاقتصادية الخاصة. ففي هذه الدول، يوجد تحالف غير معلن بين أصحاب النفوذ السياسي وأصحاب الثروة الاقتصادية، وهذا مما يدخل في نسق الفساد بمعنى اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس العامة، فيتم تبادل أدوار الحماية والدعم باستمرار على حساب مصالح الناس ولا سيما الفئات المهمّشة والأغلبية الصامتة، وهذا ما أصبح يسمّى بالاقتصاد الرمادي الذي يصعب فيه ترسيم المعاملات والعلاقات المالية والتجارية بشفافية ونزاهة. وأخذت رقعة هذا الاقتصاد تتسع مع التنفيذ المتسرّع لبرامج الخصخصة التي قد تكون استبدلت الاحتكارات العامة باحتكارات وتوكيلات خاصة يشترك بملكيتها، علناً أو سراً، أصحاب الرساميل الخاصة مع كبار موظفي الدولة، لذا تبرز الحاجة إلى الإصلاح المؤسساتي وفصل الملكية عن إدارة السياسة الاقتصادية وذلك لتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الفساد ومصادره.

نماذج من المجموعات الاقتصادية:

تتشابه الدول العربية ببنيتها الاقتصادية والمؤسساتية العامة، رغم التباين والتنوع في ما بينها بشأن بعض المناهج والسياسات الاقتصادية التفصيلية.

وتنقسم هذه البلدان إلى ثلاث مجموعات اقتصادية هي:

1 - البلدان السبّاقة إلى الإصلاح (Early Reformers) وهي مصر والأردن وتونس والمغرب، وهذه البلدان بدأت بتنفيذ برامج إصلاحية في منتصف الثمانينات، غير أن ثورات الربيع العربي منذ عام 2010 في تونس ومصر وليبيا وسوريا وسواها، أثبتت استمرار الفساد، وانتشاره بشكل غير ملحوظ .

2 - البلدان المنتجة للنفط والمصدّرة له والأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، ومحاولات الإصلاح والقضاء على الفساد، لكن بعضها لم تتقدم بعد على جبهة الإصلاح والانفتاح، علماً أن أحداث البحرين منذ عام 2011، وتظاهرات المنطقة الشرقية في السعودية، وأحداث اليمن عامي 2015 - 2016 تنذر بمستقبل غير مستقر في الخليج.

3 - البلدان التي لا تزال في بداياتها الإصلاحية، وتعاني عدم استقرار اقتصادي وسياسي وأمني وعجز مالي دائم، وتشمل لبنان وسوريا والجزائر والسودان وليبيا واليمن وفلسطين والعراق والصومال وموريتانيا وجيبوتي، وفي بعضها أسواق مالية صغيرة وضعيفة، فيما لا وجود أصلاً للأسواق المالية في بعضها الآخر بسبب تدني مستوى النشاط الاقتصادي الأساسي فيها، ولا شك، بأن الثورات في بعض العالم العربي تحول دون تحقيق الاستقرار، لأن بعض الثورات تحولت إلى حروب أهلية للأسف. تبدو بيئة العمل غير مؤاتية لشركات القطاع الخاص في كثير من البلدان العربية، وتتجلّى في غياب التشريعات الاقتصادية العصرية والمحفّزة، وافتقاد السياسات النقدية والمالية والشفافية والمساءلة في الممارسات الحكومية العامة، وضعف استقلالية القضاء وغياب نظام رقابي يتسم بالعدالة والفاعلية ويضمن محاربة الاحتكار والفساد بحزم وعلى نحو شامل عام أو خاص. وما يزال من الصعب رسم خط بين الملكية العامة والملكية الخاصة في الاقتصاد العربي، وهذه التشوهات تفرض كلفة باهظة على التنمية الإنسانية تتمثل بإحباط المبادرات الناجحة وحرمان الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة ورعاية.

ما هو المطلوب؟ المطلوب بيئة أعمال معززة لأنشطة شركات القطاع الخاص تجعلها أكثر إقبالاً على الاستثمار واستعداداً لتحمّل المخاطرة، وفي الوقت نفسه تكون خالية من ممارسات الفساد وظواهر المحاباة.

من هنا تكتسب الجهود الإصلاحية العربية لإيجاد بيئة عمل مؤاتية ونظيفة، أهمية خاصة، فقد أقدمت دول مثل مصر وتونس والأردن والمغرب وبعض دول الخليج، على إجراء إصلاحات اقتصادية واسعة، في حين ما زالت بلدان مثل سوريا وليبيا تتبع أسلوب الاقتصاد الموجه. وثمة دول بين هاتين الحالتين تحاول التوفيق بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه هي الجزائر وفلسطين والعراق.

لكن الحاجة تبقى ماسّة إلى المزيد من الإصلاحات لتحقيق النتائج المرجوة، وعلى الدول العربية أن تعتمد بشكل أكبر على قوى السوق وتقليص التدخلات الحكومية وترشيد توظيف الموارد، وهذا يتطلب ضبط الموازنات العامة، ووضع الآليات المناسبة لتحديد أولويات الإنفاق العام، وإيجاد التوازن المطلوب بين السياستين المالية والنقدية، وإلى كل ذلك تضاف ضرورة توفير الكفاءة الحكومية، وتخفيف الإجراءات البيروقراطية، وإقامة حكم القانون الذي يحظى بثقة المواطنين. ومن المهم إبعاد الحكومات العربية عن القيام بما هو من اختصاص القطاع الخاص، وتكريس جهودها على تشجيع المنافسة والأسواق المفتوحة التي تخلق بدورها الآليات الفعّالة للتبادل الاقتصادي بين البائعين والمشترين والمنتجين والمستهلكين وأرباب العمل والعمال والدائنين والمدنيين. ومن الهم القول، إن جميع الآراء الواردة حول الإصلاحات لم تعد ذي فائدة في ظل الثورات والأوضاع الأمنية في العالم العربي بين أعوام 2011 - 2016.

نماذج من الفساد:

التعرّف إلى نماذج فساد في أوساط شركات قطاع الأعمال أو في المؤسسات والإدارات الحكومية في البلدان العربية ليس صعباً على أي مراقب أو متابع لتطورت الأوضاع في هذه البلدان.

والقطاع المصرفي هو من القطاعات الاقتصادية التي تكررت فيها حالات الفساد، ففي لبنان سجّلت فضيحة مالية كبرى في ما يتصل بنشاط بنك المدينة في بيروت[1]، وربطها البعض بحادثة استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري. كما سجل عام 2011 إقفال البنك الكندي - اللبناني ودمجه بفرنسبنك بسبب اتهام الولايات المتحدة، الأميركية، بأنه يقوم بعمليات غسيل وتبييض الأموال.

كما فرضت السلطات الأميركية رقابة صارمة على البنوك التي تتعامل مع "حزب الله".

كما يشهد قطاع العطاءات والمشتريات الحكومية حالات فساد أكثر من غيره، ففي سوريا، ثمة شكوك قوية حول حصول عائلة ذات صلة بالقيادة السياسية السورية، على امتياز تشغيل شبكة اتصالات خلوية مستفيدة من أنظمة أعطتها أفضلية غير عادلة على حساب متقدمين آخرين للعطاء، وفي لبنان تمّ إرجاء منح امتياز لشركة اتصالات ثالثة بسبب إثارة شبهة بوجود تضارب في المصالح. بالاضافة إلى أن دولاً عربية أخرى مثل مصر مبارك قد شهدت حالات مماثلة لحصول بعض النافذين على امتيازات شركات الهاتف الجوّال.

الرشاوى من الشركات الأجنبية:

دلّ مؤشر دافعي الرشاوى المكمّل لمؤشر الفساد الصادر عن "منظمة الشفافية العالمية" لأعوام 2003 - 2015، إلى مستويات عالية من الرشوة تقدمها شركات أجنبية من البلدان الصناعية المتطورة لتعمل في أسواق البلدان النامية ومن بينها البلدن العربية، ومن هذه الدول الأم لهذه الشركات الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، روسيا، الصين، تايوان... والعديد منها وقّعت على ميثاق "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) لمكافحة الرشوة لسنة 1997 الذي يحرّم تقديم الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين الأجانب.

لذا، فإن أفضل ميثاق طوعي لا يكون فعّالاً إلاّ بقدر ما يريده مجلس إدارة

1 - في سنوات سابقة سجلت فضيحة بنك إنترا.

شركة أن يكون، فالإدارة العليا في الشركات ينبغي أن تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة تطبيق المواثيق الأخلاقية واحترامها وفق ما تقتضيه نظم الحاكمية الجيّدة. مع أهمية الإشارة إلى أن بعض أركان السلطة يسمحون بمثل هذه الرشاوى أو السمسرات، وقد يكونون جزءاً منها.

مكافحة الفساد:

على المستويات الرسمية، هناك اعتراف علني متزايد بوجود ظواهر الفساد في الحياة الاقتصادية العربية وبوجوب محاربتها، وفي عدد من الدول العربية، تم رفع الغطاء عن أعمال فساد كبرى، لكن من دون أن تتابع هذه القضايا إلى النهاية، والسبب إما تحسين صورة الحكومات في نظر شعوبها أو تصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين.

وبخصوص جهود المؤسسات الدولية والمانحين في محاربة الفساد في البلدان العربية، تبرز في المقدمة الاتفاقيات التي وقّعها لبنان والجزائر سنة 2002 مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تضمّنت تعهدات عامة وغامضة ومن دون آليات متابعة ملزمة في شأن محاربة الفساد وغسيل الأموال، كما أن جهود البنك الدولي في تعزيز ممارسات الشفافية في برامج الخصخصة في العالم العربي لم تثمر نتائج قوية. وتجدر الإشارة إلى أن أياً من الدول العربية (على حد علمي) لم تصادق بعد على ميثاق مكافحة رشوة المسؤولون الحكوميين الأجانب الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1997، كما لم توقّع أية شركة أو مؤسسة عربية من الشركات التي بلغ عددها 1700 مؤسسة، الاتفاقية الطوعية للالتزام بالمبادىء العشرة لمجموعة العمل الكونية التابعة للأمم المتحدة التي يتعلق البند العاشر منها بالفساد[1].

ربما يكون المدخل الصحيح لفهم الفساد في الوطن العربي هو ملاحظة درجة المؤسسية والعبقرية في عمله ووسائله وحيله حتى يكاد يكون عصياً على محاولات

1 - نشرت الصحف اللبنانية في 12/10/2006، بأن لجنة المال والموازنة في المجلس النيابي اللبناني أجازت للحكومة الانضمام إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومناهضة التعذيب.

مكافحته مهما كانت جادة وصادقة، وحتى حين تتبنى هذه المكافحة جهات عليا في الدولة، فما تكشفه وسائل الإعلام ومناقشات السياسيين والمجالس النيابية من وقائع الفساد تدل على انتشار فظيع للفساد وقيمه وممارساته في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية.

وأصعب ما يواجه الإعلامي الجاد والحر في الوطن العربي هو البحث في موضوع الفساد، ودائماً يكون أسهل منه بكثير توجيه النقد السياسي والمعارضة السياسية للحكم والتوجهات العامة، وما يُسكت عنه أكبر بكثير مما ينشر.

وقد يبدو الفساد في لبنان وكأنه أكثر حضوراً وتجذراً مما هو في الدول العربية الأخرى، يليه سوريا وليبيا والعراق واليمن والمغرب، ولكن حقيقة الأمر تعود إلى الحرية النسبية للنشر والإعلام، وقد تكون حصة ما ينشر عن الفساد متناسبة طردياً مع حرية الرأي والنشر.

تشير التقديرات، إلى أن حجم الرشاوي السنوية في العالم العربي، يبلغ حوالي 300 بليون دولار، وتشير التقديرات أيضاً إلى أن مجموع الديون المترتبة على الدول العربية، تبلغ أقل من 300 بليون دولار، أي أننا لو وجهنا مبالغ الرشاوي لتسديد الديون، لتخلصنا من مشكلة الديون في غضون عام واحد. والمشكلة ليست في بلد دون آخر، بل هي عامة، وإن تفاوت حجمها. ففي لبنان، شنت حملة لمحاربة الفساد، طاولت وزراء سابقين، ومحافظين وإداريين، وقدم إلى المحاكمة وزير نفط سابق لصفقة مشبوهة تمت في عهده، كما أحيل عدد من الإداريين إلى القضاء، وسُرّح البعض، وأحيل آخرون إلى التقاعد[1]. ويكفي مشكلة النفايات في لبنان بين عامي 2015 - 2016 نموذجاً.

وفي سوريا، نشأت طبقة كبيرة ممن أثروا من الفساد، وحققوا ثروات طائلة على حساب الشعبين اللبناني والسوري، والدولة، ولعبت البيروقراطية والروتين،

1 - مما يؤسف له، أنه في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تشن عدوانها على لبنان صيف 2006، وتأتي المساعدات الصحية والإنسانية إلى شعبه من الدول العربية، أوقف بعض كبار الموظفين، وهم يبيعون أدوية المساعدات العربية.

وأحياناً الحزبية، وغياب الرقابة، أو تعطيلها، إضافة إلى المحسوبية، دوراً مهماً في تنامي ظاهرة الفساد، وقد طاولت الملاحقات رئيس وزراء ووزراء، وصدرت أحكام شديدة على عدد من المسؤولين، من بينهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير سابق، وغيرهما، وتم تسريح عدد كبير منهم من أعمالهم بسبب الفساد، كما انتحر أحد رؤساء الوزراء السابقين بسبب إتهامه بسرقة أموال الدولة، وبسبب الفساد.

وفي الإمارات، حكم على عدد من موظفي دائرة الجمارك في دبي، ومنهم رئيس الدائرة، بتهم تتعلق بالفساد، وغَرّموا بنحو ثلاثة ملايين دولار، كما تمت محاكمة عدد من موظفي مطار دبي الدولي، بتهمة إساءة استغلال مناصبهم واختلاس أموال الدولة، مما يؤكد على أن إمارة دبي تسير في خطى ثابتة في مواجهة ومحاربة الفساد، برعاية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم[1].

وفي الأردن، تمكنت مديرية مكافحة الفساد، التابعة للمخابرات العامة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، من التعامل مع 776 قضية، فتم تحقيق وفر مالي على خزينة الدولة، يزيد عن 140 مليون دولار.

وفي القاهرة، لمح برلماني مصري منذ مدة، إلى أن الفساد والمخالفات المالية والإدارية، هي سبب الحريق الذي شب في أحد مباني مكتبة الاسكندرية، التي كلف إنشاؤها 200 مليون دولار. كما قامت ثورة يناير عام 2011 في مصر بسبب الفساد المالي المنتشر في أوساط السلطة والحزب الوطني.

وشكلت مسألة الفساد هاجساً كبيراً، لعدد من الفلسطينيين في الداخل والخارج، فطالبوا سابقاً الرئيس الراحل ياسر عرفات بمحاسبة عدد من أتباعه بسبب الفساد، وخصوصاً بعد تشكيل المجلس التشريعي، وأدى عدم استجابة عرفات لتلك المطالب إلى انسحاب الدكتورة حنان عشراوي من وزارته.

وقد أشارت الأنباء التي تم تداولها في الأوساط السياسية الفلسطينية، عن

1 - عبّر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن رؤيته في الحداثة والإصلاح والتحديث من خلال كتابه "رؤيتي: التحديات في سباق التميّز"، ومن خلال التعديل الوزاري في دولة الإمارات في شباط (فبراير) عام 2016.

وجود أموال تقدر بـ 360 مليون دولار، من المساعدات التي قدمت إلى الشعب الفلسطيني، ووضعت في مصرف اسرائيلي، في تل أبيب، وهو ما كشفت عنه صحيفة "لوموند" الفرنسية في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1999.

كما جرى الحديث بعد وفاة عرفات، عن أموال كبيرة لدى زوجته سهى، وشركة طيران صغيرة في الولايات المتحدة، وعن صفقة تمت بينها وبين القيادة الجديدة، بعد وفاة عرفات، تحتفظ بموجبها بجزء من الأموال المودعة في البنوك الأوروبية، مقابل تخليها عن الجزء الآخر. وكشفت معلومات سرية بعد ثورة تونس عام 2010 من أن السيدة سهى عرفات أودعت عدة ملايين من الدولارات لاستثمارها مع السيدة ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

ليس هذا كل شيء، فهو غيض من فيض ما أعلن، أما ما لم يُعلن، وما لم يُعرف، فهو أكبر من ذلك بكثير، لا تُستثنى منه دولة، فالطامة عامة، وقد نشرت "منظمة الشفافية الدولية"، في تقريرها الأخير، تصنيفاً للشفافية في دول العالم أجمع، وهو يتبع أرقاماً من صفر إلى عشرة، بحيث تتمتع الدولة الأعلى تصنيفاً بالمستوى الأفضل من ناحية الشفافية، بينما تحظى الدولة الأقل بالمستوى الأسوأ، والأكثر فساداً، وقد جاءت فنلندا على رأس القائمة بمؤشر وصل إلى 9,7، بينما حصلت هاييتي على المركز الأخير بمؤشر وصل إلى 1,4، أما بالنسبة إلى الدول العربية، فقد حلّت الإمارات وعمان على رأس القائمة بمؤشر 6,1، تبعتهما البحرين بمؤشر 5,8، ثم الأردن 5,3، وقطر 5,2، فتونس 5,0، ثم الكويت 4,6، فالسعودية وسوريا 3,4، ثم مصر والمغرب 3,2، تتبعهما الجزائر ولبنان 2,7، ثم ليبيا والسلطة الفلسطينية 2,5 فاليمن 2,4، فالسودان 2,2، فالعراق 2,1.

ومكافحة الفساد ليست حقاً للدولة فقط، بل حق لكل مواطن، خصوصاً عندما يعرف المواطن في أي بلد، أن الفساد لا يعني خسارته المادية التي تكلمنا عنها فحسب، بل هناك خسائر أكبر من ذلك بكثير، منها:

1 - تراكم الثروة الوطنية لدى أقلية قليلة، بحيث تتشكل طبقتان في المجتمع، طبقة قليلة العدد تملك الثروة والجاه والسلطة، وغالبية عظمى من الشعب تعيش

حالة بؤس وحرمان وشظف، نتيجة استغلال الطبقة الأولى لها.

2 - انهيار اقتصادي واجتماعي نتيجة الخسائر الكبيرة التي يحدثها الفساد.

3 - تدهور الحالة الأمنية في البلاد نتيجة ضعف المركز، واستشراء الفساد في أجهزة السلطة الإدارية والأمنية، نتيجة إصابة الغالبية من أجهزة الدولة بهذا الوباء.

4 - يفرز الفساد اتحاداً لا أخلاقياً ما بين القوى الفاسدة في السلطة وعصابات الإجرام، لحماية مصالح كل منهما أمام أي حالة تغيير للواقع الفاسد.

5 - تسعى القوى الفاسدة في السلطة إلى إنشاء سلسلة من الفاسدين في هيكلية السلطة، لتكون قوى لحماية نفسها ومصالحها، وتحاول في الوقت نفسه، وضع الموظف النظيف أمام حالتين: إما المشاركة في الفساد أو التضييق عليه ومحاصرته ودفعه للخروج من الإدارة.

وهكذا نرى، بأن مشكلة "الفساد" في العالم العربي، وانعكاساتها السلبية على المواطنين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والإنمائية، بل وحتى العسكرية، ما تزال من المشكلات والقضايا الأساسية التي تشغل بال المواطن العربي، والتي لا بد للعمل من أجل التوصل إلى حلول جذرية للقضاء عليها.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن المعلومات الخاصة بسياسة الفساد في العالم العربي باتت سياسة الكثير من الحكومات والقطاع العام والقطاع الخاص، وقد أكدت ثورات العالم العربي (تونس 2010) مصر (2011) ليبيا (2011) سوريا (2011) واليمن وسواها، بأن ذوي السلطة مع أبنائهم وزوجاتهم وحاشيتهم قد تملكوا وحصلوا على مليارات الدولارات بعد أن نهبوها، وهي حق مشروع للشعوب العربية ونهضتها وتطورها.

ويكفي الإنجازات المهمة التي توصل إليها وزير الصحة اللبناني وائل أبو فاعور خلال عامي (2014 - 2015) في محاربته لمؤسسات فاسدة، ولمستشفيات ومصانع ومطاعم وفنادق ومحلات تجارية، وصيدليات و.. وكان الفساد طيلة سنين قد خلّف العديد من المؤسسات الفاسدة في لبنان، بتغطية من المفسدين مما سبّب أضراراً جسيمة على الوطن والمواطن اللبناني.

الفصل الثامن

قضايا
الإصلاح والتحديث في العالم العربي
ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد

مراحل الإصلاح والتحديث في العالم العربي

قام الإسلام على الإصلاح والتحديث وتقويم المجتمع العربي منذ بدء الدعوة الإسلامية. ولا شك بأن القرآن الكريم والأحاديث النبوية واجتهادات العلماء المسلمين والدعوة الإسلامية عامة، أكدت على أهمية إصلاح الفرد والمجتمع. لذلك كرّم الإسلام العلم والعلماء، وكانت الحضارة الإسلامية والعربية قد بدأت تشع في الشرق والغرب، ومن ثم انتشرت في بلدان الغرب التي كانت تئن آنذاك من وطأة الفقر والجهل والتخلف.

فالعروبة والإسلام وما يمثلان من حضارة ومدنية استمرا يشعان على ظلام وتخلف أوروبا لقرون عديدة. وبالرغم من أن أوروبا في العصور الوسطى قامت بحملاتها الصليبية على الأمصار العربية والإسلامية، غير أن العرب والمسلمين لم يبخلوا على الأوروبيين بحضارتهم ومدنيتهم. ولم تتخلف أو تتراجع الحضارة العربية والإسلامية بفعل عوامل عربية وإسلامية ذاتية، بل بفعل عوامل خارجية لا تمت للعروبة أو للإسلام بصلة. فقد تعرضت الولايات العربية لجميع المؤامرات والهجمات العسكرية المغولية والصليبية والأوروبية الحديثة في محاولة للقضاء

على إنجازات الأمة العربية والإسلامية التي بدأت شعوب العالم تستظل وتنهل من علومها المتنوعة في الرياضيات والعمارة والهندسة والفيزياء والكيمياء والطب والصيدلة والموسيقى والطبيعيات والعلوم الإنسانية وسواها من علوم بحتة ونظرية.

وبعد سقوط آخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام بواسطة المماليك في عام 1291م، بدأت تتزايد المؤامرات على العالمين العربي والإسلامي في ظل الصراعات العربية في الأندلس التي ما لبثت أن سقطت بيد الاسبان عام 1492م. وقد انتقل الصراع بين المسلمين إلى المشرق العربي بين المماليك والعثمانيين - وهم من جذور تركية واحدة - عوضاً من اتحاد جهودهما في وجه الأطماع الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى صراعات وحروب بينهما انتهت بانتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516م في بلاد الشام، ومعركة الريدانية عام 1517م قرب القاهرة، وبذلك دانت مصر وبلاد الشام للحكم العثماني.

وبالرغم من الانجازات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والديموغرافية التي أسهمت بها الدولة العثمانية طيلة أربعة قرون في الولايات العربية (1516 - 1918) غير أن حكم بعض سلاطينها شهد - ولعوامل عديدة - الكثير من التخلف في مواجهة التحديات العلمية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية التي كانت تشهدها الدول الأوروبية لا سيما فرنسا تحديداً، مما كان يشكل خطراً على مستقبل الولايات العربية التي كانت لها تجارب مريرة سابقة مع القوى الغربية. لهذا بدأ بعض سلاطين آل عثمان بالقيام بحملات الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية[1]، ومن بين هؤلاء السلطان مراد الرابع (1623 - 1640) والسلطان أحمد الثالث (1703 - 1730) الذي طلب من صهره الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا التعرف على التطورات العلمية والسياسية والعسكرية في أوروبا للاستفادة منها. كما قام السلطان محمود الأول (1730 - 1754)

1 - للمزيد من التفاصيل أنظر: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني ص 170 وما يليها (حركة الإصلاح العثماني والتنظيمات الخيرية) دار الشروق - بيروت 1982.

باستقدام خبراء أجانب في مقدمتهم الخبير الفرنسي "كلود - ألكسندر الكونت دي بونڤال (1675 - 1747). كما كان السلطان سليم الثالث (1789 - 1807) ميالاً بطبعه للاصلاح والتحديث الذي شهد عهده "استيراد المعرفة من أوروبا. وفي عهده أيضاً نشبت الثورة الفرنسية بكل ما صحبها من عواطف ضخمة في الأفكار السياسية وفي التوازن الأوروبي". غير أن الحركة الإصلاحية العثمانية البارزة في تاريخ الدولة العثمانية هي حركة السلطان محمود الثاني (1808 - 1839) التي عمل من خلالها على القضاء على رموز التخلف المتمثلة بفرق الانكشارية وتبعيتها من "الفرق الدينية البكتاشية" وجميع القوى المتمسكة بالتقاليد البالية، وبأساليب الرجعية العثمانية. بل أكثر من ذلك، فإن السلطان محمود الثاني لم يرَ مانعاً من الاقتداء بأحد ولاة الدولة العثمانية وباحدى الولايات العربية، ألا وهو والي مصر محمد علي باشا الذي اعتبر مؤسس مصر الحديثة.

والحقيقة، فقد استكمل السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني (1839 - 1861) الإصلاحات والتنظيمات داخل الدولة، واعتبر "خط شريف جول خانه[1]" الذي أصدره السلطان مرحلة مهمة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر. ويرى المؤرخ "ستانفورد شو" (S.Shaw) من "أن خط شريف جولخانه قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789"[2].

ويلاحظ أيضاً بأن "خط شريف جولخانه" يكاد يكون الخط الأول المتكامل الذي لم يكن معتمداً على "الشريعة"، بل تضمن توفيراً واحتراماً للقرآن الكريم وللشريعة. وقد تضمن الخط - الفرمان نقاط رئيسية تتمثل بما يلي:

1 - ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم.

1 - جول خانه أو كلخانة كلمة تركية تعني قصر الزهور.

2 - S. Shaw; History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol.II, p. 61. (Reform, Revolution and Republic) (Cambridge 1977).

2- ضرورة إعلان محاكمات الرعايا، وأهمية مطابقتها للوائح والأنظمة والقوانين.

3 - الغاء إجراءات مصادرة الأملاك.

4 - إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام.

5 - توفير نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة، بل تحدد مدتها بفترة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات.

لقد اعتبر الأوروبيون "خط شريف جولخانه" بمثابة "العهد الأعظم" بالنسبة إلى العثمانيين، لأنه أكد وللمرة الأولى المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون، والقضاء على "نظام الملل" وتوفير الآخاء بين كل الرعايا العثمانيين بهدف تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها المسلمين والمسيحيين، وإضعاف الاتجاهات الانفعالية، وتعزيز الوحدة العثمانية في مواجهة الأطماع الأوروبية.

وكالعادة، فإن بعض العثمانيين رحبوا بهذه الإصلاحات، والبعض الآخر كفّروا واضع "خط شريف" رشيد باشا وزير الخارجية، لأنهم اعتبروا أن الخط منافٍ للقرآن الكريم. ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من الإصلاحيين والمفكرين المسلمين، نشروا آراء إصلاحية عديدة، في القرنين التاسع عشر والعشرين منهم: محمد عبده، جمال الدين الأفغاني، رفاعة الطهطاوي، الكواكبي، شكيب أرسلان، رشيد رضا وسواهم. وبالرغم من الإصلاحات والفكر الإصلاحي، غير أن عوامل عديدة أدت إلى عدم تقدم الدولة العثمانية كما يجب، بل استمرت المؤامرات المحلية والإقليمية والدولية عليها، كما برزت الحركات القومية التركية والعربية والقوميات الأخرى في مختلف الولايات العثمانية.

ومنذ أن تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم (1876 - 1909) (بعد خلع شقيقه السلطان عبد العزيز) كانت الدولة العثمانية تواجه الحركات الدستورية والقومية والانفصالية، وحروب في الداخل والخارج، فضلاً عن بداية أطماع الحركة الصهيونية في فلسطين ابتداء من مؤتمر بال في سويسرا عام 1897، مع مؤامرة الصهيونية والقوى الدولية لخلع السلطان العثماني عن العرش عام 1909.

وبالرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن الدستور العثماني عام 1876،

مقدمة لتنشيط الانتخابات والحركة النيابية والدستورية، وبالرغم من أن السلطان حرص حرصاً شديداً على تطوير وتحديث ولايات الدولة العثمانية طيلة (22) سنة، لا سيما الولايات العربية، غير أن الاتحاديين (جمعية الاتحاد والترقي) مع قوى دولية وصهيونية وماسونية استطاعت خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909، تحت شعار الإصلاح والتحديث والحرية والمساواة والعدالة، غير أننا لا بد من التأكيد بأنه نتيجة للاصلاح والتحديث في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) فقد استمرت الدولة العثمانية متماسكة بعد أن كان مقدراً لها السقوط في القرن التاسع عشر، بل إن من أهم مميزات "العهد الحميدي" الإصلاح الاقتصادي المتمثل بالخصخصة ونظام (.B.O.T)[1] سواء فيما خص شركات المرافىء والسكك الحديدية، والمياه والغاز والكهرباء والبريد والبرق والهاتف والمواصلات وسواها. وقد اعتبرت تلك الأنظمة الاقتصادية العثمانية المستحدثة ثورة اقتصادية اعتمدتها الدولة العثمانية قبل مئة سنة على الأقل من دول غربية وشرقية على السواء. وفي عهد السلطان محمد رشاد الخامس، بدأت الدولة العثمانية تتراجع، وتنفصل عنها بعض الولايات، وبدأت تتضح مطامع أوروبا بشكل واضح، الأمر الذي دعا مجموعة من المستنيرين البيارتة واللبنانيين والعرب للمطالبة بحماية "الدولة العلية" من خلال برنامج إصلاحي سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي ومالي. بل لم يتردد أبناء بيروت من المسلمين والمسيحيين من انشاء جمعية جديدة، عرفت باسم "جمعية بيروت للإصلاح" أو الجمعية الإصلاحية، عام 1913، في مقدمة أولوياتها ومطالبها، وآلياتها الإصلاح في الولايات العثمانية لا سيما الولايات العربية، ومن بينها ولاية بيروت[2]. وقد

1 ـ يقوم هذا النظام على اتفاق بين صاحب عقار مثلاً وبين مستثمر، بحيث يقوم المستثمر ببناء مشروع ما على حسابه الخاص، ويستثمره ويشغله لمدة عشرين سنة مثلاً أو أكثر، وبعد انتهاء مدة العقد، يعاد العقار مع البناء إلى صاحب العقار، لذلك، فإن مثل هذا النظام الاقتصادي اصطلح على تسميته (B.O.T) أي (Building, occupation, Transfer) بمعنى: البناء، التشغيل، ثم التحويل إلى المالك الأصلي.

2 ـ للمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1943، دار النهضة العربية ـ بيروت 1985.

تضمنت المطالب الإصلاحية، مطالب اقتصادية، واجتماعية وتربوية وسياسية وعسكرية. وبانتهاء الحكم العثماني في الولايات العربية عام 1918 بدأت حركة جديدة من المطالب الإصلاحية ضد دول الاستعمار.

ومن الأهمية بمكان القول، أن المطالب الإصلاحية هي التي دعت الكثير من القوى السياسية في العالم العربي للمشاركة في الثورات والانقلابات، في مقدمتها ثورة 23 تموز (يليه) عام 1952 بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث تصدرت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مطالب الثورة. وبدون أدنى شك فإن حركات الإصلاح والتحديث وحقوق الإنسان، كانت باستمرار تحرك الشارع العربي والمواطن العربي، غير أن الكثير من الدول العربية لم تهتم كثيراً بتلك المطالب الإصلاحية لتخوفها من "الفئات المستنيرة" المطالبة بحقوق المواطن العربي الاجتماعية والسياسية. وقد شهدت ـ وما تزال ـ بعض الدول العربية الكثير من حركات المعارضة المطالبة بتحسين واقع المواطن العربي الذي ما يزال يعاني من الفقر والجهل والمرض والأمية، بل إن دولاً عربية لم تشهد منذ نشأتها حتى اليوم انتخابات اختيارية أو بلدية أو نيابية تعبر تعبيراً حقيقياً عن الشورى أو الديمقراطية أو المطالب الشعبية. بل إن دولاً عربية تمنع المرأة فيها من حق إبداء رأيها أو مشاركتها في أية انتخابات.وهكذا يلاحظ، بأن حركة الإصلاح والتحديث ليست حركة جديدة أو مطلباً جديداً، فعلى مر العصور كان الإصلاح والتحديث ظاهرة مستمرة، لأنها تمثل حاجة ضرورية للتطوير في مختلف المجالات. والإصلاح بحد ذاته لم يكن ـ ولن يكون في المستقبل ـ ظاهرة آنية مرتبطة بتطورات آنية معينة، بل هي حركة متجددة ومستمرة.

المشروع الأميركي لإصلاح وتحديث الشرق الأوسط الكبير والجديد

إن الأمر اللافت للنظر، أنه بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001، وتعرض الولايات المتحدة الأميركية لضربات عسكرية في الداخل والخارج قل نظيرها في التاريخ المعاصر، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش "حرباً صليبية" على

العالمين العربي والإسلامي، سرعان ما تراجع عن "تصريحه الصليبي".

ومنذ أن ابتدأت الحملة العسكرية الأميركية على أفغانستان عام 2002 ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة برئاسة أسامة بن لادن، ومنذ أن ابتدأت الحملة الأميركية ـ البريطانية على العراق، وانتهت باحتلاله في آذار (مارس) عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين، فإن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وبعض الأوساط الأوروبية تتحدث عن ضرورة "إصلاح العالم العربي وتحديثه لحمايته وحماية العالم من الإرهاب والتطرف". كما تحدثت تلك الأوساط عن تطبيق مشروع إصلاحي في "الشرق الأوسط الكبير" الذي يمتد جغرافياً من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا مروراً بمصر والسودان والسعودية واليمن ودول الخليج العربي وسوريا ولبنان والأردن بما فيه السلطة الفلسطينية، وبلاد المغرب العربي والبلاد العربية كافة.

وهذا المشروع الغربي الهادف إلى "إصلاح"!!! الشرق الأوسط الكبير، إنما الهدف منه "أمركة" هذه المناطق، و"تغريبها" بعد الادعاء بأنها مناطق وبؤر للإرهاب والتطرف. وقد تساءلت الدوائر الأميركية: كيف يمكن نشوء الارهاب والتطرف في بلاد تنعم بالنفط والدولار والغنى الفاحش وبمختلف أنواع الرفاهية؟ متهمة النظام التعليمي والتربوي السعودي والخليجي والمصري أنه وراء نشوء الارهاب والتطرف والسلفية. وتناسى الأميركيون والغرب الأوروبي، بأن الغنى والنفط لا يتناقضان مع المقاومة والجهاد في سبيل تحرير الأرض من براثن الاحتلال الأجنبي. ورأت بعض الأوساط الأميركية والبريطانية ضرورة أن يتضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ـ ولو في المستقبل البعيد ـ أن تحل تركيا كزعيمة جديدة للسُنّة في العالم مكان القاهرة حيث الأزهر الشريف، وأن تحل إيران كزعيمة جديدة للشيعة في العالم مكان الحوزات والأماكن والعتبات المقدسة في العراق.

واللافت للنظر، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بجميع تفاصيله وابعاده لاقى رفضاً من الدول العربية والإسلامية على السواء، مع الاعتراف بأهمية الإصلاح والتحديث على أن يكون إصلاحاً داخلياً وليس مفروضاً من الخارج.

المشروع الأميركي والبريطاني في الشرق الأوسط الكبير والجديد

يمكن الاطلاع على الرؤية الأميركية والبريطانية لمشروع الشرق الأوسط الكبير "مشروع الديمقراطية بالاكراه" من خلال آراء جاك سترو وزير الخارجية البريطاني الأسبق[1] حيث تساءل: "لماذا يعتبر التحديث والإصلاح في العالم العربي من الأمور التي تهم بريطانيا والمجتمع الدولي باسره؟".

فقد أكد أنه لا يريد التدخل في شؤون العالم العربي، غير أن الغرب ملتزم أدبياً بالاهتمام بالإصلاح والتحديث، نظراً للمصالح المشتركة بين العالم العربي والغرب، وهي مصالح واهتمامات عالمية في الوقت ذاته. وما أشار إليه: "يتغير العالم الآن بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخه، وكما أدرك قادة العالم العربي بأنفسهم، فإن التحدي في العالم العربي، كما هو في غيره من المناطق، هو إرادة التغيير بطريقة تحفظ ما هو أفضل في المجتمع، وتعطي الأفراد العاديين حرية وخياراً أكبر كما هو دائماً، بينما تحميهم من العنف والظلم.

إن شعوب العالم العربي هم أفضل من يفهم التحديات التي يواجهونها، وأن يقرروا كيفية التعامل معها. يجب أن تأتي الأفكار من أصدقائنا العرب. فنحن في أوروبا أو في الغرب لا نستطيع، ولا يجوز لنا، أن نملي عليهم، لكن باستطاعتنا أن نعمل معهم ـ وسوف نفعل ذلك ـ لدعم وتشجيع الإصلاح". ثم أكد على أهمية تدخل بريطانيا والغرب في عملية الإصلاح في العالم العربي للأسباب التالية:

1 ـ قرب العالم العربي من بريطانيا ومن الدول الأوروبية.

2 ـ الشراكة بين العالم العربي والغرب في التجارة والاستثمار والتعليم.

3 ـ الشراكة بين الجانبين في مكافحة الارهاب العالمي ونزع أسلحة الدمار الشامل.

4 ـ إن العالم العربي هو المصدر الرئيسي للطاقة وللاقتصاد العالمي بأسره.

5 ـ الاهتمام المشترك من أجل حل القضية الفلسطينية وبناء عراق حر ومزدهر.

1 ـ جاك سترو: الشراكة لأجل الإصلاح في العالم العربي، محاضرة ألقيت في "مركز السياسة الخارجية" في أول آذار (مارس) 2004. أنظر: اللواء، 9/3/2004.

6 - إن العالم العربي هو مهد الإسلام ومهد الديانات السماوية الأخرى.

7 - إن الحريات والتطوير والتحديث عوامل أساسية للازدهار والاستقرار في العالم العربي.

8 - إن مئة مليون وظيفة يحتاجها العالم العربي في العشرين سنة القادمة استناداً إلى تقرير "البنك الدولي". كما يعاني العالم العربي من البطالة بين الشباب تقدر بـ 50 %، ولن يحل هذه المشكلات إلاّ عمليات التطوير والإصلاح.

9 - إن نصف المجتمع العربي مصاب بالشلل الاقتصادي والاجتماعي، لأن الحكومات والمجتمعات العربية تمنع النساء من العمل والمشاركة في دورة الاقتصاد، مما يعني أن نصف المجتمع لا يستطيع أن يقوم بدوره في النمو الاقتصادي وفي تنمية المجتمع.

10 - يعاني المجتمع العربي من الأمية والجهل لا سيما بين الإناث والأطفال، مما ينذر بأوخم العواقب التنموية، لا سيما في ظل تزايد مخيف لعدد السكان.

لهذا كله، رأى جاك سترو، إن العالم العربي حالياً يواجه هذه التحديات مجتمعة، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وقد اخترق "سترو" آراء بعض العرب، فاعتمد عليهم قائلاً" "إن المثقفين العرب هم من أشاروا إلى التحديات التي تواجه المنطقة في تقرير التنمية البشري في العالم العربي الصادر عام 2002، والتقرير الذي تبعه والذي نشر في عام 2003 وكان البيان الصادر عن مؤتمر صنعاء في 12 يناير (كانون الثاني) 2004 اسهاماً آخر مهماً في هذا النقاش، حيث دعا من بين ما دعا إلى اعطاء النساء المزيد من السلطات، وتعزيز الديمقراطية والتعددية، والتطبيق الفعال لحكم القانون، وجهود أكبر لتطوير التعليم".

والحقيقة، فإن وزير الخارجية البريطاني جاك سترو، رأى أن العالم العربي يحتاج إلى أكثر ما طالب به المثقفون العرب. فقد رأى أن الشعوب العربية تحتاج إلى:

1 - حكومات عربية ديمقراطية أكثر انفتاحاً ومشاركة وتمثيلاً لشعوبها، مدعومة من المجتمع المدني.

2 - حكومات عربية تجعل حكم القانون أكثر فعالية وشفافية، وتتخذ إجراءات لاحترام أكبر لحقوق الإنسان.

3 - إصلاحات اقتصادية لايجاد الوظائف وتحفيز النمو.

4 - الاهتمام بالتعليم المتطور، مقدمة لأعداد كوادر تتميز بالكفاءة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

5 - إحداث تغييرات مبدعة لتمكين النساء من توظيف قدراتهن في المجتمع العربي.

6 - إصلاحات جذرية في القضاء الذي يحتاج إلى إصلاح حقيقي في العالم العربي.

7 - إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لأن استمرار العنف بين الجانبين يمثل عقبة في سبيل الإصلاح. ورأى "سترو" لا يظن أحد بأن الإصلاح والتغيير والتحديث مهمة سهلة، بل هي مهمة شاقة وصعبة "وإن الغرب على استعداد تام لمساعدة الدول العربية في مهامها الإصلاحية، بالرغم من عدم الثقة تاريخياً بالغرب". ثم رأى أن الإسلام لا يتناقض مطلقاً مع الإصلاح والتحديث "لقد عانت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب، على الأقل مثلما عانت بعض الدول الأوروبية، على أيدي الارهابيين الذين يحرفون معنى دين مسالم، لكي ينشروا الدمار والكراهية". ثم أشار إلى أهمية مبدأ الشورى في الإسلام، ورأى نشأته في العالم الإسلامي قبل العالم المسيحي، مؤكداً "إن مبدأ الشورى أو التشاور، تأسس أبكر كثيراً من ظهوره في العالم المسيحي - بالطبع ليس هنالك في الثقافة العربية ما يجعل التغيير مستحيلاً - فقد تغيرت المنطقة في بعض النواحي بشكل لا يمكن التعرف عليه خلال العقود الماضية".

وأعطى أمثلة على ذلك مشيراً إلى أنه في عام 1970 كان يذهب إلى المدرسة في عُمان (907) أولاد، بينما تجاوز عددهم في عام 2004 ستمائة ألف طالب وطالبة، وحتى عام 1970 لم يكن في دبي أية بنى تحتية حديثة، فإذا هي اليوم

ومنذ سنوات مركز مزدهر وعصري للتجارة العالمية والمواصلات العالمية، كما حولت مصر نفسها من اقتصاد موجه يخضع لسيطرة الحكومة إلى ممارسة اقتصاد حر على نحو كبير، كما توجد حرية الخطابة وحرية الإعلام في العديد من الدول العربية.

ورأى جاك سترو، أن بإمكان الشراكة الأوروبية - العربية العمل في سبيل الإصلاح والتحديث ومكافحة الإرهاب والتسلح والتهريب وتبييض الأمول، خاصة عبر برنامج مساعدات الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط المعروف باسم (MEDA) الذي يصل إلى (700) مليون يورو كل عام، وعبر التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية، وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وهكذا يلاحظ، بأن بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والمنظمات الدولية تسعى بشكل دؤوب للشراكة من أجل الإصلاح والتحديث والديمقراطية في العالم العربي[1]. ولكن تحت أية رؤية؟ إصلاحية عربية نابعة من دراسة مشكلات وقضايا العالم العربي، أو مستوردة ومفروضة من الخارج انطلاقاً من مصالح العالم العربي وإسرائيل؟

والحقيقة فقد مارست الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والعديد من الدول الأوروبية ضغوطاًعلى الدول العربية للمضي قدماً في مسيرة الإصلاح والتحديث، لا سيما وأن بعض هذه الدول بدأت تتخوف من "رياح التغيير بالقوة المسلحة الأميركية" على غرار ما جرى في العراق عام 2003. لهذا عقدت القمة العربية السادسة عشرة في تونس بين 22 - 23 ايار (مايو) عام 2004 جلساتها

1 - أعلن وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول في 24 أيلول (سبتمبر) عام 2004 إنشاء "منتدى المستقبل" لدول الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا، وقد وافق المغرب على استضافة اجتماعه الأول الذي سيضم مجموع الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8) ودول المنطقة للعمل معاً من أجل إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي. انظر: النهار، 25/9/2004 .L'Orient – Le jour 25/9/2005

التي انتهت إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في العالم العربي، وبالصراع العربي - الاسرائيلي، والوضع في العراق والعقوبات الأميركية على سوريا. وتعديلات على ميثاق جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك.

وثيقة قمة تونس 2004 للإصلاح والتحديث في العالم العربي

إن الأمر اللافت للنظر، إن أهم ما يميز قرارات "قمة تونس" إصدارها "وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح العربية"، وهي في جوهرها "المطالب الإصلاحية الغربية" حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والشورى وإصلاح القضاء والاهتمام بالمرأة العربية والشباب العربي وبالطفولة وتطوير التعليم والمعرفة، والتعاون مع دول العالم لتوطيد السلم والأمن...

وفيما يلي النص الحرفي لوثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح العربية"[1].

اعتمد القادة العرب في ختام القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي".

وفي ما يلي النص الحرفي لهذه الوثيقة:

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في تونس في 23 أيار (مايو) 2004.

تعبيراً عن إرادة شعوبنا في تحقيق النهضة الشاملة وتأكيداً للجهود التي تبذلها دولنا في سبيل التطوير والتحديث والإصلاح، وانطلاقاً من العزم الذي يحدونا لمزيد من التقدم في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي في بلداننا، وعن مرتكزاتنا الثقافية والدينية، ومراعاة لوتيرة التغيرات الجارية في مجتمعاتنا.

وإدراكاً لضرورة بناء مستقبل أفضل لشعوبنا في إطار تعزيز مقومات هويتنا العربية ووحدة شعوبنا وتماسكها، وتكريس مشاركة قواها الحية في مسار التحديث

1 - وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح العربية الصادرة عن قمة تونس (الـ 16) في 23/5/2004. أنظر: النهار، المستقبل، اللواء 24/5/2004.

المنفتح على العالم والمتفاعل معه والمساهم في نهضته في نطاق التمسك بقيم التسامح والاعتدال والفهم المتبادل، وتأييداً للجهود والمبادرات العربية الايجابية التي يشهدها العديد من العواصم والمدن العربية بمساهمة من المنظمات غير الحكومية وبالتفاعل النشط مع عناصر المجتمع ومكوناته بهدف الارتقاء بجهود التطوير والتحديث في المجتمعات العربية في شتى المجالات.

وتأكيداً لأهمية التعامل الجاد مع مختلف القضايا الجوهرية في المنطقة وإيجاد الحلول لها، باعتبار أن التسوية العادلة لهذه القضايا من شأنها أن تعزز الاحساس بالسلام والأمن وتدعم الجهود الذاتية لشعوب المنطقة نحو التغلب على التحديات وتجاوز التداعيات الناجمة عن عهود الاستعمار وتعزز مسيرة الممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان العربي والحفاظ عليها وترسيخ ممارساتها، نعلن تصميمنا على:

1- استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وإمكاناتها.

2 - تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وفقاً لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وضمان استقلال القضاء، بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالاً ونساءً في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة في الوطن العربي.

3 - الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزاً لمساهمتها في دفع عملية التنمية

الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]

4 - مواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا ورفع معدلات النمو في بلداننا وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتطوير أجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فاعل في تنفيذ هذه الإصلاحات.

5 - العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة والإسراع بالمراحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل بين اقتصادات البلدان العربية وتنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق بما يكفل تعامل البلدان العربية مع بقية دول العالم كمجموعة اقتصادية متماسكة ومنفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى، وإقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

6 - وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

7 - تحديث البنية الاجتماعية لدولنا والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم وتمكين مجتمعاتنا

---

1 - لأول مرة يتم توزير سيدتين في الحكومة اللبنانية التي شكلت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 برئاسة الرئيس عمر كرامي وهما: السيدة ليلى الصلح، والسيدة وفاء حمزة الضيقة، كما تم توزير السيدة نائلة معوض وزيرة للشؤون الاجتماعية عام 2005 في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. كما تم توزير السيدة بهية الحريري كوزيرة للتربية والتعليم العالي في حكومة الرئيس السنيورة الثانية. أما حكومة الرئيس سعد الحريري في عام 2009 فقد شهدت توزير المحامية منى عفيش والسيدة ريا الحفار الحسن أما حكومة الرئيس نجيب ميقاتي المؤلفة من ثلاثين وزيراً، فلم تشهد أية وزيرة، في حين أن حكومة الرئيس تمام سلام التي تألّفت في نيسان (إبريل) عام 2013، فإنها ضمت وزيرة واحدة فحسب هي القاضية أليس شبطيني وزيرة المهجرين من أصل (24) وزيراً. كما جرى توزير سيدات في حكومات البحرين والكويت وعُمان واليمن والأردن، وبعض دول المغرب العربي إنسجاماً مع المطالب الغربية، للإيحاء بأن العالم العربي يسير مسيرة الإصلاح والتحديث، ورفع شأن المرأة العربية.

من التعامل مع متطلبات روح العصر في إطار صيانة هويتنا واحترام تقاليدنا الأصيلة.

8 ـ التعاون مع المجتمع الدولي في إطار الشراكة المتضامنة وعلى رأس المصالح المشتركة قصد تحقيق الازدهار والنمو للدول العربية وشعوبها بما يسهم في تعزيز ركائز الأمن والسلم والاستقرار إقليمياً ودولياً.

9 ـ مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً للمبادرة العربية للسلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة قصد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 بما في ذلك إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاماً إسرائيلياً مقابلاً من خلال التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي سيحقق الأمن والاستقرار في المنطقة ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة وتوجيه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل أكثر أمناً ورخاء لأبنائها.

10 ـ دعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة.

11 ـ مواصلة العمل في إطار الشرعية الدولية وبشراكة بين الدول العربية والمجتمع الدولي في مكافحة الارهاب بكل أشكاله واقتلاعه من جذوره وتفكيك شبكاته ومعالجة أسبابه ومكافحة غسيل الأموال وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة مع التمييز بين الإرهاب المدان والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال.

12 ـ التمسك بقيم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات ونبذ روح الكراهية بكل أشكالها وإشاعة قيم التضامن والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم بما يعزز عرى الصداقة والتفاهم في إطار الاحترام المتبادل.

13 ـ التأكيد على أهمية دور الجاليات العربية في الخارج كجسر للصداقة والتعاون بين الدول العربية والدول المضيفة لهذه الجاليات والعمل بالتعاون مع الدول المضيفة ومن خلال احترام أنظمتها وقوانينها على الحفاظ على هوية هذه الجاليات وتقوية روابطها مع بلدانها الأصلية.

إتجاهات وقرارات الدول الصناعية (G8) 2004 للإصلاح والتحديث في الشرق الأوسط الكبير والجديد

في موازة قرارات "قمة تونس الإصلاحية"، كانت الدول الصناعية الثماني (G8) أميركا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا، وروسيا، تدرس مشروعاً إصلاحياً للشرق الأوسط الكبير[1]. وقد أكد وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول أن المبادرة الإصلاحية ستكون "مشروع الشرق الأوسط الأكبر وشمال أفريقيا" لأن الكثير من دول العالم، فضلاً عن العالم العربي تحتاج إلى الإصلاح والتحديث، وأن هذا الرأي ليس حكماً أميركياً، بل هو حكم تقارير الأمم المتحدة وحكم مؤتمر مكتبة الإسكندرية، وأصوات كثيرة في المجتمع العربي تطالب بالإصلاح... إن هذه المبادرة ليست محاولة لوضع الناس في صندوق، إنها جهد لاخراج الناس من صندوق، إنها جهد لمساندة الناس الذين يريدون أن يروا التحديث والإصلاح في مجتمعهم... هذا هو الطريق نحو المستقبل. الديمقراطية والحرية والتحديث والإصلاح، وهذا يمكن تطبيقه على كل الدول.."[2].

وحول راي باول في قرارات القمة العربية في تونس، فقد رحب بما تحقق

1 ـ أنظر: اللواء، 29/5/2004.

2 ـ أنظر: اللواء، 30/5/2004.

في القمة من قرارت وبيانات واصفاً إياها بأنها تعد خطوة كبرى لجامعة الدول العرببية، وتتوافق مع أشياء قلناها".

وبالفعل ففي 8 - 9 حزيران (يونيه) عام 2004، عقدت الدول الصناعية الثماني في "سي ايلاند" قبالة سواحل جورجيا في الولايات المتحدة الأميركية، قمة شارك فيها المسؤولون في الدول الثماني[1] وقد تبنت القمة في 9 حزيران (يونيهه) 2004 شراكة للتقدم ولمستقبل مشترك تهدف إلى تسريع الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وهي تمثل تعديلاً لمبادرة الرئيس الأميركي جورج بوش بعدما عارضها عدد من الدول العربية والأوروبية لا سيما فرنسا لأنها تتضمن فرض التغيير من الخارج. وجاء في نص المبادرة[2]:

"نحن زعماء مجموعة الثماني ندرك أن السلام والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرخاء والاستقرار في دول الشرق الأوسط الكبير تشكل تحدياً لنا وللمجتمع الدولي كله. ومن ثم نعلن دعمنا لاصلاحات ديمقراطية واجتماعية واقتصادية نابعة من هذه المنطقة.

إن هذه الشراكة ستقوم على تعاون حقيقي مع حكومات المنطقة، ومع ممثلي القطاع الاقتصادي والمجتمع الأهلي لترسيخ الحرية والديمقراطية والازدهار للجميع.

---

1 - المشاركون في القمة: الرئيس الأميركي جورج بوش، الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير، رئيس وزراء اليابان جونيشيرو وكيوزومي، رئيس الحكومة الكندية بول مارتين، المستشار الألماني غيرهارد شرودور، رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الإيرلندي بيرني أهيرن ورئيس المفوضية الأوروبية ومانو برودي، فضلاً عن اجتماعات عقدت على هامش القمة مع الرئيس العراقي الجديد غازي عجيل الياور، وملك الأردن عبد الله الثاني والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس الأفغاني حميد قرضاي.

2 - مبادرة قمة الدول الصناعية الثماني (G8) في منتجع سي ايلاند في ولاية جورجيا الأميركية في 9/6/2004. أنظر: النهار، اللواء، 10/6/2004، L'orient – Le Jour, 10/6/2004 أنظر أيضاً النسخة المعدلة لمشروع الشرق الأوسط الكبير في: اللواء، 29/5/2004.

إن حل النزاعات الدائمة التي غالباً ما تكون مريرة، ولا سيما منها النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، عنصر مهم للتقدم في المنطقة وأن النزاعات الإقليمية يجب أن لا تشكل عقبة في وجه الإصلاحات وسيمضي دعمنا للاصلاح في المنطقة خطوة خطوة مع تأييدنا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي تقوم على قرارات الأمم المتحدة.

كما اتفقت "مجموعة الثماني" على الأعداد والمساعدة فيما يلي:[1]

1 - إقامة منتدى من أجل المستقبل سيجمع معاً في منتدى واحد وزراء الخارجية والاقتصاد ووزراء آخرين من مجموعة الثماني ومن المنطقة لمناقشة دورية للإصلاح، مع مشاركة رجال الأعمال والمجتمع المدني في حوارات متوازية. وسيعقد الاجتماع الأول لهذا المنتدى في خريف 2004.

2 - تبني خطة للدعم وتقديم المساعدات من خلال مبادرات جديدة.

3 - حوار مساعدة الديمقراطية الذي سيجمع معاً مؤسسات ديمقراطية، وجماعات المجتمع المدني. وحكومات من مجموعة الثماني والمنطقة ودول أخرى لتشجيع المؤسسات الديمقراطية، وتنسيق المعلومات وتبادلها في ما يتعلق ببرامج ديمقراطية، وإيجاد برامج ديمقراطية جديدة، وسترعى تركيا واليمن وإيطاليا حوار مساعدة الديمقراطية، وستشارك في استضافة الاجتماع الأول سنة 2004.

4 - مبادرة التمويل الصغير لمساعدة مليونين من أصحاب المشاريع الاقتصادية على "الفرار من الفقر" عن طريق قروض تمويل صغيرة مدى السنوات الخمس المقبلة.

5 - مبادرة محو الأمية لمساعدة جهود المنطقة على خفض نسبة الأمية إلى النصف مدى العقد المقبل، وتتضمن مبادرة لتدريب مئة ألف مدرس حتى سنة 2009، وسترعى أفغانستان والجزائر هذه المبادرة.

---

1 - أنظر: النهار، 10 /6 /2004.

6 ـ مبادرة لتدريب رجال الأعمال بهدف مساعدة نحو (250) ألف مستثمر شاب، وخصوصاً النساء على تعزيز فرصهن في التوظيف.

7 ـ مشروع الاستثمار الخاص بمؤسسة التمويل الدولية من أجل استثمار مئة مليون دولار تستخدم في تمويل استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم.

8 ـ شبكة صناديق تمويل لتنشيط عمل مؤسسات التنمية ومؤسسات التمويل الدولية في المنطقة.

9 ـ فريق عمل للاستثمار يساعد جهود المنطقة لتحسين المناخ الاقتصادي.

هذا وترى الباحثة التركية الدكتورة دويغو بازوغلو سيزر ـ أستاذة العلاقات الدولية في جامعة أنقرة ـ "فإذا تمكنا من تحريك الطاقات الجماعية للمنطقة لبناء قوس من الاستقرار أكثر ديمقراطية وازدهاراً من أفغانستان إلى شمال أفريقيا، أمكن خدمة قضيتي السلم والأمن الدوليين، لكن مرة أخرى يجب أن يتجه النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني نحو الحل قبل تحريك طاقات واردات المنطقة نحو هذا الهدف"[1].

مؤتمر إستانبول 2004 حول الإصلاح والتحديث والإرهاب

بين 14 ـ 16 تموز (يوليه) 2004، عقد "مؤتمر استانبول"[2] بدعوة من المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أصدر قرارات أكدت على دعم الاستقلال السياسي للعراق وحكومته المؤقتة، كما أكد المؤتمر على دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وطالب بنشر قوات دولية لحمايته من الممارسات الإسرائيلية العدوانية، كما أكد المؤتمر دعمه للمملكة العربية السعودية في مواجهة الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها، وتمت إدانة العقوبات الأميركية على سوريا، كما حث المؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة وعددها (57) دولة

1 ـ د. دويغو بازوغلو سيزر: مبادرة الشرق الأوسط الكبير... وجهة نظر تركية. أنظر: اللواء، 15/ 6/ 2004.

2 ـ اللواء 17/ 6/ 2004.

على تقوية علاقات الأخوة مع سوريا في كافة المجالات ودان المؤتمر بشدة أعمال التعذيب الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال ضد المعتقلين العراقيين.

ومما يلاحظ أن "مؤتمر استانبول" استنكر الأعمال الارهابية في العالم الإسلامي والعالم أجمع، وتعهد المؤتمرون بمواصلة مساعي الإصلاح والتقدم "وندين بشدة الارهاب في جميع أشكاله، ونعرب عن تعاطفنا العميق، وتأييدنا للبلدان التي وقعت ضحية للهجمات الارهابية، ونتفق على مضاعفة جهودنا لمكافحة هذا الوباء العالمي" كما أكد المشاركون في بيانهم عزمهم على مواصلة التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كدول ذات سيادة، ومواصلة مساعي الإصلاح النابعة من الداخل، والعمل على المساواة بين المواطنين، وتوطيد مبادىء التمثيل النيابي، والممارسات الديمقراطية لحكومات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأكد "مؤتمر استانبول" على مفهوم "الوسطية المستنيرة" وعلى أهمية توفير التعليم العصري للجيل الجديد، وبذل الجهود من أجل القضاء على الفقر.

ومما يلاحظ على "مؤتمر استانبول" مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، أنه بالرغم من توجيه النقد للولايات الأميركية لسوء معاملتها الأسرى العراقيين، وبالرغم من تأييد الحق الفلسطيني والعراقي في الحرية والاستقلال، غير أن البنود المتعلقة بإصلاح العالم العربي، ليست سوى بنود المشروع الأميركي والبريطاني، ومن ثم مشروع قمة الثماني بشكل أو بآخر، خاصة وأن هذا المشروع سبق أن وزع على جميع دول "الشرق الأوسط الكبير" من أفغانستان حتى شمال أفريقيا، وقد نشرت بعض الأوساط العربية ـ بواسطة وزارات الخارجية ـ نص المشروع الأميركي الإصلاحي.

تقرير مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للإنماء في الرباط 2004

يبدو أن أوساط الأمم المتحدة ـ التي يفترض أن تكون حيادية ـ كانت تعمل على تسويق المشروع الإصلاحي الأميركي، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك

بواسطة نشر تقارير مضخمة عن تخلف العالم العربي. فبين 12 - 14 تموز (يوليه) 2004، عقد مؤتمر برنامج للأمم المتحدة للانماء في الرباط"، وبشكل موازٍ لمؤتمر استانبول، فقد تضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة للانماء"[1] عن تأخر كبير ومتواصل للتنمية في الدول العربية لتحقيق أهداف الألفية التي حددت لسنة 2015 "انجازات وتطلعات". ورأت المنظمة أن الفقر والجهل والمرض والجوع ظواهر ما تزال متفشية في العالم العربي، مما يستوجب إجراءات عاجلة لا سيما لجهة تخفيض عدد الفقراء بمعدل النصف بين 1990 - 2015.

وتضمن التقرير أيضاً بأن نسبة الفقراء تزداد في بعض الدول العربية مثل جيبوتي بين أعوام 1996 - 2002، إذ يعيش نحو 75 % من السكان بأقل من دولار يومياً. وتزايد الفقر في المغرب بين أعوام 1990 - 1998، وفي الجزائر بين أعوام 1988 - 1995.

أما فيما يختص بالتعليم المدرسي، فالتقدم النسبي ليس كافياً، غير أن الأردن وقطر تجاوزت نسبة التعليم المدرسي 90 % كما أظهر التقرير أن النساء يمثلن ثلثي الأميين البالغين، علماً أن أهداف الألفية تقضي بإزالة التفاوت في التعليم بين الرجال والنساء بحلول عام 2015 على أبعد تقدير.

وذكر تقرير "برنامج الأمم المتحدة للإنماء" بأن أكثر من 10 % من الأولاد في العالم العربي يموتون قبل بلوغ سن الخامسة من العمر، وأن 30 % من سكان المدن في موريتانيا و 40 % في سلطنة عُمان كانوا ما يزالون محرومين من مياه الشفة حتى عام 2000. وسجل التقرير بأن الدول العربية أحرزت تقدماً ملموساً على صعيد التنمية البشرية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، غير أن وتيرة التغيير أخذت تتباطأ في التسعينات.

وبالرغم من ردود فعل بعض المسؤولين العرب الرافضين التدخل الأجنبي لفرض الإصلاح في العالم العربي، غير أن جميع المؤتمرات المحلية والاقليمية

1 - تقرير "برنامج الأمم المتحدة للإنماء" بين 12 - 14 تموز (يوليه) عام 2004 الرباط - المغرب. النهار، 15 /7/ 2004.

العربية بما فيه مؤتمر القمة العربية السادسة عشرة في تونس في أيار (مايو) 2004، وبما فيه مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في تموز (يوليه) 2004 "مؤتمر استانبول" فإن كلها أخذت بعين الاعتبار مضامين المشروع الأميركي - البريطاني الذي عرف باسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" للأصلاح والتطوير والتحديث وارساء الديمقراطية والحرية، كما أخذت تلك المؤتمرات بعين الاعتبار تقارير منظمة الأمم المتحدة للانماء، بما فيه تقارير منظمة الاسكوا.

مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي 2004

استناداً إلى ما طرح من مشاريع إصلاحية وإنمائية للعالم العربي، كان لا بد للمجتمع المدني من إبداء رأيه في المشكلة الإصلاحية الراهنة، لهذا دعت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" ومجلة "السياسة الدولية" و "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" إلى عقد مؤتمر في القاهرة بين 5 - 7 تموز (يوليه) 2004 تحت عنوان "مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي" شارك فيه نحو مئة شخصية من المثقفين والناشطين السياسيين المصريين والعرب من نحو (15) دولة.

ناقش المؤتمر المبادرات الدولية للإصلاح في العالم العربي، وما توصلت إليه القمم الدولية الثلاث: (قمة الثماني، قمة الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأميركية، وقمة الحلف الأطلسي) التي عقدت خلال شهر حزيران (يونيه) من عام 2004 كما ناقش المؤتمر "وثيقة الإسكندرية" ومبادرة "الاستقلال الثاني" للإصلاح السياسي في العالم العربي، وما توصلت إليه قمة ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية بخصوص قضية الإصلاح، وتقييم منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي لنتائج القمة، كما ناقش المؤتمر رؤى وأولويات الإصلاح السياسي في ثماني دول عربية هي: مصر، سوريا، تونس، الأردن، البحرين، السعودية، العراق، والجزائر. كما توقف المؤتمر عند مسار التجربة المغربية في الإصلاح من خلال وثائق وأوراق ومداولات "مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح

في العالم العربي"[1]، لذا فقد تبين للمؤتمرين ما يلي:

أولاً: رغم التحفظ على بعض الدوافع الكامنة خلف المبادرات الدولية للإصلاح في العالم العربي، إلاّ أنه يلاحظ أنها اشتملت على عدد من أهم مطالب الإصلاح التي تضمنتها برامج المصلحين والحركات السياسية والمنظمات الحقوقية في العالم العربي، وتصلح الرؤى المتضمنة في مبادرة مجموعة الثماني كبداية للمناقشة والحوار، على أن تتسع للمجتمع المدني في العالم العربي كشريك متكافىء في هذه الشراكة، باعتباره طرفاً أصيلاً في أية عملية إصلاح جادة في كل دولة.

لا شك في أن هناك مصلحة مشتركة في مناهضة إيديولوجيات التعصب الديني والعرقي وثقافة العنف والتمييز والكراهية على الجانبين. لقد جرى اختطاف الإسلام من جانب أقليات ضئيلة في العالم العربي والإسلامي لتبرير أعمال العنف والإرهاب ولتأسيس دول دينية وتمييزية، مثلما جرى توظيف المسيحية واليهودية والتقاليد الدينية والثقافية الكبرى في العالم من فئات وتنظيمات تروج أيضاً للعنف وثقافة الكراهية والتمييز.

من أهم إيجابيات المبادرات الدولية للإصلاح، إنها قد دفعت الحكومات العربية ـ التي لا تبالي بمطالب الرأي العالم الوطني بالإصلاح في بلادها ـ إلى الاهتمام بقضية الإصلاح، حتى لو اقتصر الأمر على الحديث عنها، وحتى لو كان خطابها موجهاً بالأساس للمجتمع الدولي. فللمرة الأولى في تاريخ اجتماعات قمم ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية فرضت قضية الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان على جدول الأعمال، كما بادرت حكومتا مصر واليمن إلى عقد مؤتمرين عن الإصلاح في صنعاء في كانون الثاني (يناير) 2004 وفي الاسكندرية في آذار (مارس) 2004.

ثانياً: تحمل الحكومات العربية مجتمعة ومنفردة المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن الإهانة الماثلة في حقيقة أن المجتمع الدولي صار مضطراً للتقدم

1 ـ مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي، القاهرة 5 ـ 7 تموز (يوليه) 2004.

بمبادرات إصلاحية إلى المنطقة، بسبب رفض هذه الحكومات الطويل للمبادرات الداخلية للإصلاح السياسي والتشريعي والدستوري والقضائي ولمكافحة الفساد والفقر، والذي طرحته القوى الديمقراطية والمستنيرة في العالم العربي منذ هزيمة 1967.

ثالثاً: إن تلك المسؤولية الجماعية عن التأخر الشديد في الإصلاح السياسي والدستوري ظهرت بصورة مقلقة في قرارات مؤتمر القمة العربي في تونس، ودليلاً جديداً على أن غالبية الحكومات العربية ترفض الإصلاح بصرف النظر عن مصدر المطالبة به، من الداخل أم من الخارج. فقد اكتفت القمة ببيان نيات انشائي لا يتضمن أي التزامات عملية أو ترتيبات زمنية، فضلاً عن ربطها الإصلاح بحل القضية الفلسطينية. في الوقت نفسه الذي واصل عدد من الحكومات العربية الموقعة على البيان قمع الحريات والتحرش بمنظمات حقوق الإنسان وبالمصلحين.

رابعاً: إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة والاعتراف الكامل بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، هي مطالب أساسية تعزز قوة الدفع نحو الإصلاح السياسي والدستوري في العالم العربي وقوى الاعتدال وتكبح الميل للتشدد الديني والتطرف والعنف السياسي في العالم العربي، لكن لا يمكن توظيف معاناة الشعب الفلسطيني لتعطيل الشروع في الإصلاح أو لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان.

خامساً: إن رغبة الحكومات العربية في تفادي ضغوط المجتمع الدولي من أجل الإصلاح، وجدت جانباً من تعبيرها في مسارعة بعضها لعقد مؤتمرت حول الإصلاح. وإذا كان من المنطقي أن تعقد منظمات المجتمع المدني المؤتمرات من أجل تعبئة رأي عام ضاغط على الحكومات من أجل الإصلاح، فإن المؤتمرات التي رعتها بعض الحكومات كان من المفترض أن تتقدم ببرامج وخطط عمل محددة بتوقيتات زمنية لتطبيق مطالب الإصلاح المرفوعة من قبل القوى السياسية والمجتمع المدني في العالم العربي على مدى عقود عدة.

سادساً: إن شعوب العالم العربي في مأزق صعب، فهي:

1 ـ تشكك في دوافع المبادرات الدولية للإصلاح وجديتها.

2 ـ تدرك أن حكوماتها ترفض الإصلاح، باعتباره تهديداً للسلطات المطلقة التي تتمتع بها، وتتفرد بمقتضاها في التصرف في كل شؤون الأوطان دون حسيب أو رقيب.

3 ـ لا تملك القوة اللازمة لاجبار حكوماتها على الشروع في الإصلاح، نتيجة انقسام نخبها حول قضايا رئيسية.

سابعاً: في هذا السياق تبرز أربعة مسارات نظرية/ افتراضية لعملية الإصلاح:

1 ـ إصلاح مفروض من الخارج على نمط ما حدث في العراق. غير أن النتائج حتى الآن تبدو مخيبة لآمال أكثر المتفائلين، حتى مع التسليم بمدى قسوة الظروف السابقة على الاحتلال. كما أن الطابع الاستثنائي لوحشية النظام الدموي السابق في العراق مقارنة بغيره من النظم الاستبدادية في العالم العربي، تستبعد بالضرورة احتمالات تعميم هذا السيناريو.

2 ـ سيناريو ثوري، وهو تالياً لا ينطبق عليه تعبير الإصلاح. ولكن الأهم هو أن مقومات هذا السيناريو لا تتوافر في العالم العربي، فليس هناك مؤشرات بعد على وجود حركة ديمقراطية قادر على أن تفرض أهدافها من خلال ثورة شعبية، أو تحالف مدني عسكري.

3 ـ إصلاح من أعلى، اقتداء بالنموذج المغربي في الإصلاح التدريجي ـ الذي ما زال ورغم بعض التراجعات من وقت لآخر ـ يقوم على قاعدة توافق عريض بين النظام الملكي والأحزاب السياسية الرئيسية وقطاع مهم من مؤسسات المجتمع المدني، مع استعداد النظام السياسي للاعتراف بجرائم الماضي.

غير أن هناك عدداً محدوداً للغاية من الحكومات العربية المؤهلة لأن تختار هذا السيناريو. ولا شك في أن الاستعداد لنهج هذا الطريق ومعدل السير فيه، لن يتوقف فقط على طبيعة الإرادة السياسية للنظم الحاكمة، ولكن أيضاً على مدى ديناميكية المجتمع المدني والأحزاب السياسية في كل دولة، وطبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع تلك الدول.

4 ـ سيناريو المجتمع المدني، وهو يتطلب أن تنمو قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أي دولة، إلى مستوى يمكنها من أحداث تطوير نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، بما قد يتضمنه ذلك من احتمال شق النخب الحاكمة ذاتها، وانحياز أقسام منها لنهج الإصلاح.

ورغم أن هذا السيناريو يعتمد بشكل كلي على طابع التفاعلات الداخلية، إلاّ أن طبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع كل من النظم الحاكمة والمجتمع المدني في كل دولة، سيلعب دوراً حيوياً في مدى تهيئة البيئة المناسبة لهذا المسار ومعدل السير فيه.

وبالطبع ليس هناك سور صيني يفصل بين السيناريوات الافتراضية الثلاثة الأخيرة، فالثالث قد يقود إلى الرابع، والرابع قد يقود إلى الثالث أو الثاني. وقد يؤدي انتكاس أي من السيناريوات الثلاثة الأخيرة في ظروف خاصة، إلى فرض السيناريو الأول.

ثامناً: إن السيناريو الرابع للإصلاح من الداخل يتطلب:

1 ـ توافر إرادة سياسية صلبة للنخب السياسية والثقافية، وتوافقاً على الأولوية القاطعة لقضية الإصلاح السياسي على جدول أعمالها، وعلى حساب أي قضايا أخرى مهما بلغت أهميتها.

2 ـ التوصل إلى حل توافقي خلاق لإشكالية علاقة الدين بالدولة، دون أن يخل ذلك بجوهر قضية الإصلاح، أو يقود لاحلال نظام استبدادي محل آخر.

3 ـ التوافق حول برنامج حد أدنى للإصلاح، في كل دولة.

4 ـ توافر إرادة سياسية للإصلاح من جانب النخبة الحاكمة، أو على الأقل عدم اللجوء إلى العنف لقمع حركة الإصلاح.

أولويات الإصلاح:

تاسعاً: لم يكن من أهداف هذا المؤتمر إعادة تحديد كل مطالب الإصلاح السياسي، فقد سبق لوثيقة "الاستقلال الثاني" أن فصلتها بشكل شامل. إن اختلاف

المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية يمكن أن يقترح أولويات خاصة بكل دولة أو مجموعة من الدول. إن التركيز على أولويات معينة في مرحلة محددة، لا يعني بالطبع التقليل من شأن بقية عناصر برامج الإصلاح السياسي الشامل.

لقد أوضحت مداولات المؤتمر أن الأولوية في مطالب الإصلاح السياسي في النظم الجمهورية هي لتداول السلطة، ووضع حد زمني أقصى لفترات تولي رئاسة الجمهورية، وأن الأولوية في النظم الملكية هي للتحول إلى نظم ملكية دستورية. وأن الأولوية في مصر هي للتحول إلى جمهورية برلمانية، وفي سوريا لإرساء دولة القانون، وفي السعودية لإصلاح المؤسسة الدينية وفصلها عن السلطة السياسية. كما أن الإصلاح الدستوري الشامل وأعمال مبادىء المساواة والمواطنة وحقوق النساء تشكل قضية مركزية في كل الدول العربية.

إن الرهان على آليات النمو الذاتي وقوى الإصلاح في كل دولة في العالم العربي، يفترض بالضرورة انتقاء أولويات محددة، هي التي يمكن أن يساعد التركيز عليها على تنمية هذه القوى، وخلق أفضل بيئة ممكنة للتفاعل الخلاق بين أطرافها، وبينها وبين النخب الحاكمة والمجتمع الدولي، وبما يؤدي في مرحلة ما لأحداث تعديل جوهري في المعادلة السياسية السائدة/ الحاكمة.

وفي هذا السياق يبرز عدد من الأولويات المشتركة هي:

1 ـ اطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات.

2 ـ اطلاق حرية إنشاء وإدارة الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

3 ـ اطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والاجتماع.

4 ـ رفع حالة الطوارىء ـ حيثما تكون سارية ـ والغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.

آليات الإصلاح:

عاشراً: لقد أوضحت مداولات المؤتمر مدى محدودية الخيارات بالنسبة إلى آليات الإصلاح، على النحو الذي يشير إليه التشخيص الموجز لمعضلة

الوضع الحالي في العالم العربي (أنظر سادساً)، هذه الخيارات هي:

1 ـ محلياً: إبداع اطار تنظيمي خلاق لقوى الإصلاح في كل دولة، يكون ذا طبيعة ائتلافية مرنة، بحيث يتسع للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تتوافق على برنامج حد أدنى للإصلاح. ويمكن أن يتسع هذا الإطار لأطراف وعناصر من النخب الحاكمة عندما يكون ذلك ممكناً.

2 ـ إقليمياً: إنشاء منبر اقليمي في العالم العربي للحوار وتبادل الخبرات بين قوى الإصلاح من أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات عامة.

3 ـ دولياً: تطوير هيكل الحوار المقترح بين المجتمع الدولي والحكومات العربية الراغبة في الإصلاح، ليصير مثلثاً متساوي الأضلاع، بانضمام مؤسسات المجتمع المدني كشريك متكافىء في هذا الحوار.

4 ـ دوافع مساعدة:

ـ اضطلاع المجتمع المدني بإنشاء مرصد لمراقبة تطور السير في الإصلاح في الدول العربية وقياس معدله.

ـ إعداد توثيق شامل للمبادرات الإصلاحية التي طرحتها القوى الديمقراطية في العالم العربي منذ هزيمة حزيران 1967، للبرهنة على مدى العنت والبطش الذي واجه هذه المطالب والمبادرين بها قبل وقت طويل من طرح المبادرات الدولية للإصلاح. ولكي يكون ذلك التوثيق مرجعاً للقوى السياسية والمجتمع المدني في إعداد برامجها المعاصرة.

إن تخلي مؤتمر القمة الأخير عن مسؤولياته في الالتزام بالإصلاح، يزيدنا إصراراً على أن الإصلاح هو مصلحة مشتركة لجميع الشعوب العربية. ويدعو المؤتمر جميع القوى المدنية من جمعيات أهلية ونقابات والأحزاب السياسية ومنابر الفكر والرأي وغيرها من المؤسسات الديمقراطية، لبناء وتوسيع شبكات، وتبني فاعليات مشتركة، لتعزيز الكفاح من أجل الديمقراطية والحكم الصالح

وحقوق الإنسان، والتلامس مع الحركات الاجتماعية والجماهيرية وتعزيز النضال المشترك من أجل تلك الأهداف. (أ.هـ).

وبكلمة موجزة، فإن شعوب المنطقة العربية آمنت منذ مئات السنين بالإصلاح والتحديث، وهي التي قادت العالم ردحاً من الزمن إلى التنوير والعلم والتقدم. وما تزال اليوم تؤمن بالإصلاح الذاتي وغير المؤقت، وترفض الإصلاحات المتأمركة المفروضة من الخارج، لا سيما إذا كان هدفها السير في ركاب إسرائيل والسياسة الأميركية، مع اعترافنا بأهمية الإصلاح والتحديث والقضاء على الجهل والأمية والفقر ومشاركة المرأة العربية في تقدم مجتمعها وإنصافها. فالإصلاح كان ـ وما يزال ـ هدفاً وعاملاً أساسياً في تقدم العرب والمسلمين.

ولكن مما يؤسف له، فإن الرئيس الأميركي بوش استمر في تهديداته للعالم العربي، كما استمر في تدخله في السياسات الداخلية للحكومات العربية. فقد طالب في 3 شباط (فبراير) 2005 مصر والمملكة العربية السعودية باجراء المزيد من الاصلاحات الداخلية والاجراءات الديمقراطية. فجاء الرد من الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء عام 2005، بأن المملكة تعتمد نظام الشورى، وأنه تمشياً مع الشورى، وزيادة مشاركة الشعب، فإن أعضاء مجلس الشورى سيزداد عددهم من (120) عضواً إلى (150) عضواً يمثلون مختلف القبائل والقوى السعودية.

كما بادر الرئيس المصري حسني مبارك في 26 شباط (فبراير) 2005 إلى تقديم اقتراح لمجلس الشعب المصري، بحيث يصبح باستطاعة مرشحين آخرين لرئاسة الجمهورية أن يتقدموا للترشيح خلافاً للنص المعمول به، والذي لا يجيز سوى للرئيس الحالي الترشيح للمنصب. وبالفعل فقد قام العديد من القيادات المصرية ولأول مرة بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وأجريت انتخابات رئاسية تعددت فيها أسماء المرشحين، غير أن الفوز كان للرئيس حسني مبارك بسبب توليه الحكم منذ عام 1981، وبسبب طبيعة النظام السياسي في مصر.

المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب 2005:

تمشياً مع الأمن العربي، والاستقرار الوطني والدولي، وانسجاماً مع متطلبات مشروع الشرق الأوسط الجديد لا سيما ما يختص منه في محاربة الارهاب في العالم العربي، وإرساء الديمقراطية، فقد عقد في الرياض في المملكة العربية السعودية بين 5 ـ 8 شباط (فبراير) 2005 "المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب"[1] بمشاركة حوالي (60) دولة ومنظمة عربية واقليمية ودولية[2]. وقد بحث المؤتمر في جذور الارهاب وفكره وارتباطه بعمليات غسل الأموال، وتهريب السلاح، إضافة إلى سبل مكافحته، وتجفيف منابع تحويله، وتعزيز الجهود الدولية لمكافحته، ودراسة تجارب الدول في مكافحته، ودراسة التنظيمات الارهابية وتشكيلاتها، وكل ما يرتبط بها. وانتهى المؤتمر إلى توصية بتبني انشاء "مركز مكافحة الارهاب لتوفير رؤية استراتيجية في الحرب على الارهاب". كما دعا المؤتمر إلى تشجيع الجهود الذاتية بهدف توسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية متطلبات التوازن الاجتماعي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للتصدي للظروف المساعدة على انتشار العنف والفكر المتطرف، وكذلك تطوير التشريعات والاجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الارهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد أو للتدريب أو التخطيط أو التحريض أو الانطلاق منها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الدول الأخرى.

وشدد المؤتمر على أن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار في العالم. ثم لا بد من ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية والتعاون

---

1 ـ في 16 /1/ 2006 عقد "مؤتمر الإرهاب الدولي... مواجهة عالمية" في لندن، لوضع تصور دولي في مكافحة الإرهاب.

2 ـ من بين الدول المشاركة في المؤتمر: الولايات المتحدة الأميركية، الصين، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية و (15) دولة عربية. أنظر: النهار، الحياة، اللواء، 6 ـ 9 شباط (فبراير) 2005.

بين الشعوب والتقارب بين الثقافات، ورفض منطق صراع الحضارات[1]، ومحاربة كل أيديولوجية تدعو إلى الكراهية، وتحرض على العنف وتسوغ الجرائم الارهابية التي لا يمكن قبولها في أي دين وأي قانون.

وأكدت الوفود المشاركة في المؤتمر، بما فيه الولايات المتحدة الأميركية وإيران "إن الإرهاب ليس له دين معين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة، وأن أية محاولة لربط الارهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الارهابيين". في إشارة إلى المحاولات والاتهامات الغربية المستمرة لربط الارهاب بالاسلام لا سيما بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001[2].

واستكمالاً للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، فقد عقد في 12 شباط (فبراير) 2005 في أبو ظبي "مؤتمر الدفاع الخليجي" وهدفه الرئيسي "وضع أنظمة وسبل محاربة الإرهاب. وقد عقد في اليوم نفسه "المؤتمر الأمني الدولي" في ألمانيا، حيث أكد وزير الدفاع الأميركي "رامسفيلد" بضرورة تضافر الجهود الدولية للقضاء على التطرف والارهاب[3].

واستكمالاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير، والاصلاح والتحديث، ومحاربة الإرهاب، فقد عقد في الجزائر مؤتمر القمة العربية الـ (17) في الجزائر، بين 22 - 23 آذار (مارس) 2005، اتخذ فيه عدة قرارات لها علاقة بالواقع العربي والدولي. وما جاء في قرارات "إعلان الجزائر":

"مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تعزيزاً للممارسة الديمقراطية، وتوسيعاً للمشاركة السياسية، وترسيخاً لقيم المواطنة والثقافة الديمقراطية، وترقية حقوق الإنسان، وفسح المجال للمجتمع المدني، وتمكين

1 - النهار، 9 /2 /2005.

2 - استطاعت السياسة السعودية مواجهة الطروحات الأميركية حول "صراع الحضارات" التي تؤمن بها الولايات المتحدة الأميركية وأجهزتها، والمفكرين التابعين للمخابرات الأميركية ومن بينهم على سبيل المثال صموئيل هنتنغتون صاحب كتاب "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي".

3 - النهار، 9 /2 /2005.

المرأة من التبوّ بمكان بارز في كافة مجالات الحياة العامة".

ومما جاء في القرار الخاص بحالة الارهاب "الإدانة الشديدة للارهاب بجميع أشكاله ومظاهره، واستنكار الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية التي تشكل انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وتمثل تهديداً للسلامة الوطنية للدول العربية وأمنها وزعزعة استقرارها، والدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، ووضع تعريف للإرهاب، وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، والتفريق بين هذا الأخير، وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال"[1].

الإصلاح والتحديث في الأمة الإسلامية في مؤتمر مكة المكرمة 2005:

في السابع من كانون الأول (ديسمبر) 2005 عقدت "منظمة المؤتمر الإسلامي" قمة استثنائية في مكة المكرمة. وأصدرت القمة قرارات وتوصيات وتوجهات ووثائق عبر "بلاغ مكة" أكدت من خلالها على أهمية الإصلاح والتحديث في الأمة الإسلامية، وتوسيع المشاركة السياسية، وصيانة حقوق الإنسان، ورفض التطرف، والعمل على محو الأمية، ونشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام، وتطوير مناهج الدراسة، وإصلاح مجمع الفقه الإسلامي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والنهوض بالمرأة وحمايتها من العنف... وفيما يلي النقاط الأساسية في "بلاغ مكة المكرمة" و"الخطة العشرية"[2].

نظر قادة ورؤساء وفود 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي في قمتهم الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة، في مشروعي وثيقتين تهدفان إلى تطوير العمل الإسلامي المشترك.

وفي ما يلي أهم ما جاء في مشروعي وثيقتي بلاغ مكة المكرمة والخطة العشرية:

1 - النهار، السفير، اللواء، 24 /3 /2005. من المهم جداً عدم الخلط بين الإرهاب التي ابتدعته إسرائيل منذ عام 1948، وبين حق الشعوب في محاربة ومقاومة الاحتلال من أجل حرية واستقلال وسيادة بلدانها.

2 - اللواء، 8 /12 /2005.

مشروع بلاغ مكة المكرمة.

إننا نجد أنفسنا اليوم في عهد اختلفت فيه المفاهيم واختلطت القيم وعم الجهل واستشرت الأمراض والأوبئة وتفشي الظلم وتدهورت بيئة الإنسان وأضحينا أحوج ما نكون إلى منظور جديد:

إن الحفاظ على هويتنا الإسلامية وقيمنا الأساسية ومصالح الأمة العليا لن يتأتى إلاّ من خلال انتماء المسلمين الصادق إلى الإسلام الحقيقي والتزامهم الحق بمبادئه وقيمه الأصيلة منهجاً لحياتهم.

ينبغي علينا الوقوف وقفة صادقة مع النفس حول إصلاح شأن الأمة الذي يبدأ من إصلاح الذات بالاتفاق على كلمة سواء ركيزتها كتاب الله وسنة رسوله (..) والتصدي بكل حزم لدعاة الفتنة والانحراف والضلالة التي تستهدف تحريف مبادىء الإسلام.

إن أمتنا مطالبة اليوم بالاجتماع على الخير (..) الأمر الذي يتطلب من علمائنا وفقهائنا توحيد كلمتهم في فضح انحراف هذه الفئة الضالة وبطلان مزاعمها واتخاذ موقف حازم منها.

إننا عازمون (..) على تطوير أنظمتنا وقوانيننا الوطنية لتجريم كل ممارسات الإرهاب وتمويلها والتحريض عليها مطالبين في الوقت نفسه بمضاعفة الجهود الدولية وتنسيقها لمكافحة الإرهاب بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

إن أولوية الإصلاح والتطوير تشكل قناعة تجمع عليها الأمة حكومات وشعوباً في اطار نابع من داخل مجتمعاتنا الإسلامية ومتوائم مع مكتسبات الحضارة الإنسانية ومستلهم لمبادىء الشورى والعدل والمساواة في تحقيق الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية وتكريس سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان.

إذ نؤكد على نبذنا للتطرف والغلو والعنف، فإننا نبدي استياءنا وقلقنا من تنامي ظاهرة كراهية ومعاداة الإسلام في العالم باعتبارها شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز وعلى العزم الجاد على التصدي لها بكافة الوسائل المتاحة.

إننا نعتبر أهداف محو الأمية واستئصال الأمراض والأوبئة ومكافحة الفقر في الدول الإسلامية أهدافاً استراتيجية ملحة تتطلب حشد كافة الموارد اللازمة لتحقيقها.

مشروع وثيقة برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين:

1 - العمل على نشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام بصفته دين الوسطية والاعتدال والتسامح لتعزيز حصانة المسلم ضد التطرف والانغلاق وادانة التطرف في كل صوره وأشكاله والتأكيد على أن حوار الحضارات المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة أمر ضروري للسلم العالمي والأمن والتعايش السلمي (...) وتشجيع الحوار بين الأديان (...) والحرص على تدريس التربية والثقافة والحضارة الإسلامية وفقه الاختلاف وأدبه ودعوة الدول للتعاون فيما بينها لتطوير مناهج دراسية متوازنة تعزز قيم التسامح وحقوق الإنسان والانفتاح والتفاهم مع الحضارات والأديان الأخرى ونبذ الغلو والتطرف.

2 - اصلاح مجمع الفقه الإسلامي ليكون مرجعية فقهية عليا للأمة الإسلامية واعتماد الكفاءة والأهلية الفقهية والعلمية والمسلكية كمعايير للمشاركة في عضوية المجمع وتكليف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدعوة كبار الشخصيات لاختيار مجموعة العمل التي ستقوم بوضع الدراسة التفصيلية لتطوير عمل المجمع (.. وذلك) للتنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي ومكافحة التطرف الديني والمذهبي وعدم تكفير المذاهب الإسلامية والتأكيد على الحوار بين المذاهب الإسلامية وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح ودحض الفتاوى التي تخرج المسلمين عن قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهبه.

3 - التأكيد على ادانة الارهاب بجميع أشكاله ورفض أي مبرر أو مسوغ له

(..) إحداث تغييرات نوعية شاملة في القوانين والأنظمة الوطنية لتجريم كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها.

4 ـ ضرورة مناهضة كراهية الإسلام والخوف منه عن طريق قيام الأمانة العامة بإنشاء مرصد للمتابعة المستمرة لجميع أوجه هذه الظاهرة (..) والعمل على استصدار قرار دولي من الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة كراهية الإسلام.

5 ـ بذل جميع الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ 1967.

6 ـ إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إعادة هيكلتها والنظر في تغيير اسمها[1] ومراجعة ميثاقها وأنشطتها ودعمها بالكفاءات (..) وإيجاد آلية لتنفيذ القرارات عبر إنشاء جهاز تنفيذي مكون من المجموعتين الثلاثيتين للقمة والمؤتمر الوزاري وكذلك بلد المقر والأمانة العامة.

7 ـ تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة في المجتمع المسلم في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وفقاً للقيم الإسلامية للعدالة والمساواة وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز واحترام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

ومما يلاحظ، أن التوصيات المشار إليها، لا توجد فيها اضافات أساسية، فهي مكررة ومقتبسة من قرارات وتوصيات القمم العربية والدولية التي سبق الإشارة إليها، غير أنها تتميز بسمات "الأسلمة"، وهذا أمر ضروري.

ملاحظة مهمة:

شهدت سوريا والعراق ومصر وليبيا ولبنان وسواها من الدول العربية والغربية تحركات خطيرة للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وسواها

---

1 ـ بالفعل فقد تغيّر اسمها بعد عدة سنوات إلى "منظمة التعاون الإسلامي" وهي تضم (57) دولة تحشد مواردها، وتوحد جهودها لتأمين رقي ورفاهية شعوبها، وجميع المسلمين في العالم. وكان تاسيسها في 25/9/1969.

من منظمات إسلامية متطرفة التي انتشرت بشكل لافت للنظر في عدد كبير من الدول العربية، وبات لها نفوذ قوي في السنوات الأخيرة لا سيما بين أعوام 2014 - 2015، وقد اتخذت المؤتمرات العربية والدولية قرارات سبق أن اتخذت منذ سنين عديدة، وفي مقدمتها محاربة الارهاب وتجفيف منابع الارهاب، غير أن أموراً حاسمة لم تتحقق حتى اليوم.

الفصل التاسع

أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد

وسبل مواجهته

مقاومة، إسلام بلا مذاهب، عروبة نهضوية، إصلاح وتحديث

بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 في هجمات القاعدة على مدن ومراكز في الولايات المتحدة الأمريكية باشرت السياسة الأمريكية بقيادة الرئيس الأميركي بوش الابن بالتبشير بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد تبنت بعض المؤتمرات الدولية، بل والعربية الأهداف الكبرى لهذا المشروع مثل قمة الدول الثماني (G8) والاتحاد الأوروبي، واقتبست قمة استانبول وقمة تونس وقمة المؤتمر الإسلامي بعض بنوده وأهدافه التي لا تتعارض مع مبادىء الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

سُئل المفكر اللبناني الأستاذ غسان تويني في مقابلة تلفزيونية في إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006: ما هو مشروع الشرق الأوسط الجديد التي قامت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بالتبشير به بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 12 تموز (يوليه) 2006. فأجاب: "إن مشروع الشرق الأوسط الجديد حزورة أميركية"، ذلك أن الأميركيين لم يعلنوا تفاصيله، كما أن كوندي لم تشرح أهدافه. وكما سبق للأميركيين أن أدعوا أن ما حدث في أفغانستان عام 2002 وفي العراق ابتداء من عام 2003، إنما سيؤدي إلى نشر الديموقراطية

في البلدان العربية والشرق الأوسط الكبير وادعت أميركا "بأن إصلاح العالم العربي وتحديثه إنما لحمايته وحماية العالم من الإرهاب والتطرف". كما أن كوندي أعلنت بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، بأن ما سيشهده لبنان سيؤدي إلى نتائج أساسية ومهمة في نشر الديموقراطية في العالم العربي!!!

لقد أوضح وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول ومساعدته آنذاك كونداليزا رايس أهداف الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وفي عام 2004 أفصح وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو عن أهداف ومبادىء الشرق الأوسط الكبير والأكبر والجديد بشكل مفصل وواضح، وقد لخصه سترو بما يلي:

1 - يشمل هذا المشروع جغرافياً أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا، وأفريقيا الشمالية (المغرب العربي) والسودان وكافة دول المشرق العربي، بما فيه السلطة الفلسطينية، ودول الخليج العربي.

2 - يهدف المشروع إلى الإصلاح والتحديث في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية للشعوب التي يضمها المشروع.

3 - تكريس مبادىء الديموقراطية (استخدم جاك سترو مرادفاً لها الشورى) في الأنظمة العربية والإسلامية.

4 - إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة قضاء عادل، وتطبيق حكم القانون.

5 - إدخال إصلاحات على مناهج التربية والتعليم في وزارات التربية وفي المدارس والجامعات، تلك المناهج المسؤولة مباشرة عن إفرازات الإرهاب والإرهابيين كما ادعى سترو.

6 - القضاء على الأمية والجهل لا سيما بين الإناث والأطفال.

7 - تحسين مستوى المرأة العربية والمسلمة، واشراكها في الحياة السياسية، وفي البرلمانات والوزارات، وفي القيادة السياسية وفي الوظائف الخاصة والعامة.

8 - القضاء على حركات التحرر والنضال، والحركات الإسلامية الأصولية والسلفية، لأن الغرب يرى أنها حركات إرهابية قائمة على التعصب الديني والعرقي وثقافة العنف والتمييز والكراهية.

9 ـ الحفاظ على الحرية وحقوق الإنسان في العالم العربي.

10 ـ إقامة معاهد وكليات خاصة في الولايات المتحدة الأميركية والغرب، لإعداد علماء مسلمين يتلقون العلم وفقاً للسياسة الأميركية والغربية وأهدفها في الشرق الأوسط الكبير والجديد. وهذا ما أكده مجدداً المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية "فرانكو فراتيني" في لندن في 16 آب (أغسطس) 2006، حينما دعا "إلى تأسيس إسلام أوروبي، وتنظيم دورات تأهيل للأئمة المسلمين على المستوى الأوروبي..".

11 ـ تأمين مئة مليون وظيفة للمواطنين العرب، والقضاء على البطالة التي تقدر نسبتها بين الشباب العربي بحوالي 50 %.

12 ـ إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ العربي، لأن استمرار العنف بين الجانبين يمثل عقبة في سبيل الإصلاح والتحديث، ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

وبكلمة أخرى، ومن خلال السياسة الأميركية في المنطقة العربية، ومن خلال جميع مواقف وخطب الرئيس الأميركي ومعاونيه، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد إنما يهدف إلى ما يلي:

1 ـ القضاء على حركات "الإسلام الفاشي" كما أسماه الرئيس الأميركي بوش، وعلى حركات التحرر والنضال ليس في الوطن العربي فحسب، وإنما في مختلف أنحاء العالم. وباتت كل حركة تحرر ضد الاستعمار، إنما في الأعراف الأميركية والأوروبية والإسرائيلية هي حركات إرهابية تهدد السلم المحلي والاقليمي والدولي، لذا ينبغي تضافر الجهود للقضاء عليها، والقضاء على كل دولة تمد لها يد المساعدة والعون. وقد اعتبر الرئيس الأميركي بوش في 7 آب (أغسطس) 2006 "من أن ما يحصل هو مواجهة بين قوى الإرهاب والتطرف عبر ما سماه "الإسلام الفاشي"[1] وبين الديمقراطيات الفتية في العالم العربي".

2 ـ أمركة الفكر العربي، وتدجين الثقافة العربية والمفكرين والمثقفين العرب،

1 ـ رفض مجلس الوزراء السعودي وبعض الدول العربية مصطلح "الإسلام الفاشي" أو أية مصطلحات أخرى تتنافى وروح وقيم الإسلام.

المسؤولين عن يقظة الشباب العربي، وذلك لما فيه مصلحة السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية في المنطقة.

3 ـ توجيه مناهج وبرامج التربية والتعليم في العالمين العربي والإسلامي في اتجاه المصالحة والشراكة مع العدو الإسرائيلي، والقضاء على الذاكرة التاريخية للعرب والمسلمين، تلك الذاكرة الساعية باستمرار إلى انعاش الفكر العربي بأن فلسطين عربية، وبأن إسرائيل مغتصبة، وبأن أميركا عدوة. لهذا فرض الغرب على بعض الدول العربية مراقبة صارمة على مناهج وبرامج الجامعات وعلى أدائها، تحت ستار الجودة والتميز والحصول على (ISO).

4 ـ محاولة إظهار الإسلام بأنه دين التخلف، وأنه المسؤول عن تأخر المسلمين، لذا ينبغي العمل على تحديثه وإصلاحه وعصرنته، بما يلبي الأهداف الأميركية والغربية والإسرائيلية.

5 ـ محاولة إيجاد أنظمة فدرالية وكونفدرالية في الشرق الأوسط الجديد على أساس قومي ومذهبي وطائفي وعرقي، تكون قاعدته العراق، ليمتد إلى لبنان وسوريا ومصر والمغرب العربي والسودان ودول الخليج العربي، تلبية لمتطلبات وأهداف إسرائيل.

6 ـ تدعي الأوساط الأميركية والإسرائيلية أن الفوضى الخلاقة في العراق ولبنان وفلسطين والسودان وأفغانستان وسواها، ستؤدي مرحلياً إلى نظام شرق أوسطي جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدالة والاستقلال والسيادة.

ومنذ عام 2003 إلى اليوم لم يشهد العراق سوى التدمير والقتل والتقسيم وتعميق للطائفية والمذهبية والعرقية. وما يشهده لبنان في هذه المرحلة استكمال لمشروع نشر الديمقراطية الأميركية في المنطقة. لهذا كله، يتساءل اللبنانيون لماذا تقف الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب إسرائيل في عدوانها المدمر على لبنان، في الوقت الذي سبق أن أعلنت في عام 2005 بعد استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بأن لبنان استعاد سيادته واستقلاله وحريته، وبات يتمتع بثورة الأرز وبديمقراطية ستعم جميع البلدان العربية. فهل لبنان يحتاج

إلى تعميق للديمقراطية عن طريق تدميره والقضاء عليه؟! وهل الديمقراطية الأميركية المطلوبة تستلزم مجزرة قانا الجديدة التي راح ضحيتها أكثر من سبعين شهيداً من الأطفال والنساء والأبرياء؟ وهل الديمقراطية الأميركية تحتاج إلى استشهاد (1200) لبناني، وجرح آلاف اللبنانيين وتدمير عشرات الألوف من الأبنية والشقق السكنية، والبنى التحتية؟! وأي شرق أوسط جديد يريدون؟

7 ـ كانت أوساط المخابرات الأميركية أكثر صراحة ووضوحاً، عندما أوكلت المهمة إلى الضابط المتقاعد في الجيش الأميركي المقدم "رالف بيترز" للإفصاح عن مشروعها للشرق الأوسط الكبير والجديد في كتاب له صدر في 10 تموز (يوليه) 2006 تحت عنوان "لا تتركوا المعركة أبداً" حيث أكد فيه على أن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي سبق أن قسمت المشرق العربي إلى دول عديدة، ألحقت الأذى بالأقليات الدينية والعرقية في العالم العربي، لذا لا بد من إعادة تقسيم العالم العربي إلى دويلات مسيحية وإسلامية تأخذ بعين الاعتبار وضع هذه الأقليات، ومصالح إسرائيل في المنطقة. واقترح إنشاء دويلات كردية وشيعية وسنية، في العراق، وإعادة تقسيم وتنظيم سوريا ولبنان والأردن واليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلخ أراضٍ من إيران وأفغانستان. والأمر اللافت للنظر أن المشروع الأميركي الجديد لم يوفر المملكة العربية السعودية من التقسيم والاقتطاع، فاقترح اقتطاع مكة المكرمة والمدينة المنورة لإقامة "دولة إسلامية مقدسة"، فيهما، يتولى الحكم فيها الحركات الإسلامية. واعتبر المشروع أن السعودية "دولة غير طبيعية". أما بالنسبة إلى فلسطين، فالمشروع الأميركي يلغيها من الوجود. وانتهى إلى التأكيد بأن هذا المشروع سيؤدي إلى نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب والسيطرة على منابع النفط.

من المهم جداً أن نعلم الأهداف الحقيقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، ولكن من الأهم أن نعلم كيفية مواجهة هذا المشروع. إني أرى أن مشروع الشرق

الأوسط الكبير والجديد إنما هو بدعة أميركية ـ إسرائيلية أكثر خطورة من نتائج سايكس ـ بيكو، وتبقى أخطاره وكوابيسه قائمة ضد العرب وعلى المسلمين كسيف حاد مسلط على رقابهم لأن مؤامرة الغرب واستهانة العرب بوعد بلفور وباتفاقية سايكس ـ بيكو، وبمقررات مؤتمر سان ريمو أدت جميعها إلى تقسيم العالم العربي وإعلان دولة إسرائيل عام 1948، لذا يخشى على لبنان والأمة العربية من أن تتعرض مجدداً لتقسيم المقسم وتفتيت المفتت بحيث يصبح المستقبل العربي أشد خطراً، وأدهى مما كان عليه عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، ولعل العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 12 تموز (يوليه) عام 2006 محاولة عملية لبدايات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهذا ما أكدته أكثر من مرة كوندي وزيرة الخارجية الأميركية، لهذا، لا بد للبنانيين وللعرب وللمسلمين مواجهة هذا المشروع وفقاً لما يلي:

1 ـ إثبات المزيد من الوعي والتضامن اللبناني حكومة وشعباً وقيادات مع المقاومة اللبنانية، لأن لبنان الثماني عشر طائفة هو البوابة الحقيقة لتنفيذ مشروع الشرق الوسط الكبير والجديد، بعد أن بدأت بوادر تنفيذه من خلال بوابة العراق منذ سنوات. وبالرغم من أن الدويلات السنية والشيعية والكردية لم تعلن رسمياً بعد، غير أن بوادر التقسيم بدأت تكرس في العراق. ففي أول أيلول (سبتمبر) 2006 قرر رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بحسب القرار (60) إنزال العلم العراقي، ورفع علم كردستان بشكل رسمي على جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في كل أنحاء الإقليم المكون من ثلاث محافظات. وذلك في خطوة إضافية نحو مزيد من الحكم الذاتي في الإقليم الواقع في شمال العراق. (النهار 2 /9 /2006)، ومما يساعد في تحقيق مؤامرة تقسيم العالم العربي، إن الحركة الصهيونية حاولت قبل عام 1948 تقسيم لبنان وجددت مؤامراتها بمحاولات تقسيمه بين أعوام 1975 ـ 1990 إلى أكثر من دويلة ضماناً لديمومتها واستقراراً لقوتها وبقائها دولة قوية في المنطقة أمام دويلات طائفية ومذهبية وعرقية ضعيفة مفككة، غير أن وعي اللبنانيين ومقاومتهم السياسية والعسكرية

والاقتصادية والاجتماعية أفشلت جميع المخططات الإسرائيلية ـ الأميركية. لذا فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر دور المقاومة اللبنانية في دحر القوات الإسرائيلية عن بيروت عام 1982، ودورها الرائد في إلغاء اتفاق 17 أيار (مايو) 1983 المذل بحق لبنان، وبالتالي دورها في انسحاب القوات الإسرائيلية وتحرير لبنان عام 2000، وإن أحداً لا يستطيع أن ينكر دور الرئيس الشهيد رفيق الحريري والرئيس نبيه بري والزعيم وليد جنبلاط وقوى المقاومة في إلغاء اتفاق (17) أيار عام 1983. وبالتالي فإن اللبنانيين بوقوفهم صفاً واحداً إلى جانب جيشهم ومقاومتهم وحكومتهم أفشلوا مجدداً المؤامرة الجديدة والمتجددة عام 2006 لهذا، فإن اللبنانيين لم ينكروا دور وحكمة ومقاومة الرئيس فؤاد السنيورة وجهود الشيخ سعد الحريري مع المجتمع العربي والدولي من أجل الصمود والانتصار. ولقد كان استقبال الأخوة النازحين من الجنوب والضاحية إلى جميع المناطق اللبنانية والترحيب بهم في الكنائس والأديرة والمساجد والخلوات والمدارس بل ودفن بعضهم في مقابر لغير طوائفهم، هي أهم ظاهرة للوحدة الوطنية، وأهم رد في وجه العدوان الإسرائيلي. لهذا فالمطلوب المزيد من وحدة اللبنانيين وتماسكهم وتضامنهم، لأنهم طالما أوصدوا بوابتهم في وجه المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، فإنهم بذلك ـ وعلى عادتهم ـ يكونون قد أوصدوا المؤامرات ليس ضد لبنان فحسب، ولكن ضد العرب أيضاً.

ولعل الوقفة المسؤولة اللافتة للرئيس السنيورة وجميع القيادات اللبنانية وجميع الفئات اللبنانية والإعلام اللبناني من المقاومة تستأهل التقدير، وكان لافتاً القمة الإسلامية ـ المسيحية المنعقدة في بكركي في أول آب (أغسطس) 2006 التي أعلنت تأييدها للمقاومة وللحكومة منددة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان. وكان لافتاً رؤية مفتي الجمهورية اللبنانية لأول مرة في الصرح البطريركي مما يشير إلى أهمية الحدث الجلل، وإلى أهمية الوحدة الوطنية. فالمقاومة سواء في لبنان أو في أية أرض عربية محتلة تبقى صمام الأمان في وجه العدوان، وفي وجه مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد طالما هناك أراضٍ عربية محتلة، كما

كانت المقاومة في دول العالم عبر التاريخ هي الطريق الصحيح لتحقيق النصر، على أن لا تتورط المقاومة في حروب محلية أو عربية، كما في سورية مثلاً.

2 ـ تأكيد القيادات الإسلامية دون استثناء سواء في لبنان أو في العالم العربي، والإسلامي في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة بأن "الإسلام بلا مذاهب" هو أفضل صيغة لمواجهة المشروع ـ المؤامرة، لأن مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد يتفاعل منذ زمن بعيد، ثم تجدد عمله بين أعوام 2001 - 2016، لزرع الفتنة بين السنة والشيعة والدروز[1]، مقدمة إيجاد دولة شيعية في العراق وأخرى سنية، يعقبها دولة كردية وتركمانية، ثم يعقب ذلك فتن ودويلات مذهبية في لبنان وسوريا ومصر والسودان، بحيث تصبح الظروف ملائمة وضاغطة لإقامة دويلات مسيحية في المنطقة العربية رداً على الدويلات الإسلامية. ولقد أكدت أحداث العراق منذ عام 2003، وقبلها أحداث لبنان عام 1975، بأن المسلمين قيادات ومؤسسات ومواطنين أفشلوا جميع مخططات ومؤامرات الفتنة السنية ـ الشيعية ، الدرزية. كما أن مئات الألوف من حشود السنة في قاهرة عبد الناصر وقاهرة الأزهر الشريف، ودمشق الأمويين وبغداد الرشيد وصنعاء السعيدة وغزة هاشم وبقية عواصم العالم العربي أكدت دفاعها وتضامنها وتأييدها لنضالات المقاومة، فالسُنّة في دفاعهم عن المقاومة الإسلامية (الشيعية)، والشيعة في دفاعهم عن لبنان كل لبنان، وعن العرب كل العرب وعن المسلمين كل المسلمين هو إفشال لمشروع الشرق الأوسط الجديد. وهي ظاهرة وحدوية تستحق التسجيل والتقدير والاعتزاز والإكبار. وقد أكد السيد حسن نصر الله في كلمته المتلفزة في 29 تموز (يوليه) 2006 بأن انتصار المقاومة لن يهدى إلاّ للبنانيين لجميع اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، كما أكد على أهمية وحدة وتضامن اللبنانيين والعرب والمسلمين. وهذا رد قاس ضد المؤامرات الأميركية ـ الإسرائيلية، وضد مشروع الشرق الأوسط الجديد. والرد الآخر ضد مشروع الفتنة جاء من العالم الجليل الدكتور يوسف القرضاوي، ومن مفتي مصر الشيخ الدكتور علي جمعة اللذان

1 ـ هذا ما حدث بالفعل في أيار (مايو) عام 2008، وما تزال آثاره ماثلة حتى اليوم للأسف.

أكد بأن "حزب الله ليس حزباً إرهابياً، وأنه ينبغي على السنة والشيعة وجميع المسلمين والمسيحيين الوقوف إلى جانب المقاومة في وجه العدوان الصهيوني، وخلصا إلى "أنه يجب عدم السماح بإثارة الطائفية الدينية التي تؤدي إلى تقسيم الشعوب... وأن من واجبنا الوقوف صفاً واحداً لمؤازرة الشعب اللبناني...".

كما أكد الشيخ القرضاوي في مقابلة متلفزة في 29 تموز (يوليه) 2006 من أن على الأمة العربية والإسلامية جميعها أن تقف إلى جانب "حزب الله" لأن هذا الحزب المقاوم يقوم بمحاربة العدو الإسرائيلي المغتصب لفلسطين وللأرض العربية باسم الأمتين العربية والإسلامية، على أن لا يتورط في معارك جانبية.

ولعل بيانات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى المتضمنة نبذ الفتنة بين المسلمين خاصة واللبنانيين عامة تمثل ضمانة أكيدة لوحدة المسلمين واللبنانيين، أكدت على مصداقيتها القيادات السياسية في الطائفتين. ولا يمكن أن ننسى في هذا المجال جهود الرئيس الشهيد رفيق الحريري قبل استشهاده في سبيل وحدة المسلمين واللبنانيين، كما أننا وإنصافاً للمملكة العربية السعودية لا يمكن أن ننسى التوصية التي حملها مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني لنا[1] في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بعد زيارته للمملكة عام 2005 (بعد استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري) من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالتأكيد على نبذ الفتنة بين السنة والشيعة والانتباه لما يخطط في هذا المجال، والعمل بكل الوسائل المتاحة لإفشال هذا المخطط الرهيب الذي يمكن أن يطال كل اللبنانيين والعرب. وأثر مجزرة قانا في 30 تموز (يوليه) 2006 ندد مصدر سعودي رسمي بالعدوان الإسرائيلي على لبنان وبالولايات المتحدة الأميركية - دون أن يسميها - قائلاً: "ما كان إسرائيل أن تنتهك لبنان الشقيق على هذا النحو، لولا الآلة العسكرية الهائلة التي زودتها (أي أميركا)، ولولا هذا العجز الدولي... ولولا

1 - كنت عضواً في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين أعوام 2000 - 2006.

الدعم المعنوي والسياسي والمادي الذي تلقاه "في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وها هو السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة يؤكد "بأن السيد حسن نصر الله يمثل المقاومة الشريفة ونحترم جميعاً موقفه...". وها هو المخرج المصري يوسف شاهين يؤكد "بأن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله هو "شرف الإسلام" وأن المقاومة التي يخوضها الحزب الآن ضد الهجوم الإسرائيلي على لبنان هي آخر ما تبقى من الكرامة العربية".

لقد كان السيد حسن نصر الله، وكما عبّرالمتظاهرون في العالم العربي ومن خلال إيمانه وصدقه ومقاومته والكاريزما التي يتحلى بها مرجعاً استثنائياً، بل رمزاً للوحدة العربية والإسلامية وللكرامة العربية، وبدون أدنى شك، فإنه رمز ومرجع للشعوب العربية والإسلامية، طالما ابتعدت المقاومة عن كل ما يسيء إلى الوحدة الإسلامية، وإلى وحدة لبنان، وطالما ابتعدت عن التدخل في شؤون الدول العربية.

3 - إن العروبة الحضارية بلا شوائب طائفية ومذهبية وإقليمية، خالية من التعصب والتزمت، هي العروبة التي تجمع وتوحد أبناء الشعوب العربية في بوتقة واحدة، دون تمييز في طوائفهم ومذاهبهم وبلدانهم. فالمسيحيون - لا سيما في لبنان - كانوا رواد القومية العربية منذ القرن التاسع عشر، واستمروا في القرن العشرين حملة قومية عربية وقومية سورية وحملة وحدة عربية، وبغض النظر عن أساليب الاستعمار الغربي في استمالة بعض المسيحيين وجعلهم ينحرفون عن المد القومي، غير أن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق المسلمين - جميع المسلمين - تبقى مسؤولية أساسية في الانتماء الوطني والقومي وفي تعميق التآخي والعدل والمساواة بين جميع أبناء الأمة، ليس في لبنان فحسب، وإنما في جميع أنحاء العالم العربي. فالتخويف والتخوين والتكفير ليس بحق المسيحيين فحسب، بل بحق المسلمين عوامل أساسية في تقسيم الأوطان، وخلق الفتن والاضطرابات، وتفكيك المجتمع والأمة.

من هنا نقول، بأن الاستعمار الغربي في القرون الخمسة الأخيرة حتى اليوم

لم يخترق الأمة العربية، إلاّ من خلال الأخطاء التي كان يرتكبها ـ وما يزال ـ "السلطان المسلم" أو "السلطان العربي" بحق الأقليات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو القومية، وليس فقط الأقليات الدينية كما يظن البعض. لهذا، وطالما أننا نحيا في حاضرنا ومستقبلنا "حياة العولمة" فقد بات من الضروري في عالمنا العربي إعادة النظر في "مفهوم المواطنة" ليس بين المسيحي والمسلم فحسب، ولكن بين المسلم والمسلم أيضاً وبين العربي والكردي والتركماني، ولا بد من إعادة النظر في "النظام السياسي" المتبع، وفي أساليبه وتطبيقاته، ومناهجه الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

ومن هنا أهمية القول، بأننا لا نستطيع في عالمنا العربي أن نواجه المؤامرات الأميركية ـ الإسرائيلية، ومشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد، بدون وحدة الأمة العربية، بجميع فئاتها وشرائحها وأديانها. ولا يمكن أن نواجه ونتحدى هذه المشاريع بدون مسيحيي لبنان وأقباط مصر، ومسيحي سوريا وفلسطين والأردن والعراق والمغرب العربي وبدون أكراد لبنان وسوريا وتركيا وإيران والعراق. وبكلمة أخرى لا يمكن أن نواجه هذه المشاريع الغربية بدون وحدة العرب بجميع فئاتهم. ومما لفتني هذا الكم الهائل من التنديد والإدانات من المراجع والكنائس المسيحية سواء الغربية أو الشرقية ضد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وقد خصصت صحيفة النهار في عددها الصادر يوم الأحد في 30 تموز (يوليه) 2006 صفحة كاملة لإدانات صادرة عن كنائس الشرق الأوسط والعالم، مما يؤكد على أهمية وحدة الإدانات ضد الهمجية الإسرائيلية سواء من المسلمين أو المسيحيين.

4 ـ لقد بات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي في العالم العربي أكثر إلحاحاً، لا سيما الإصلاح الهادف إلى تلبية متطلبات المجتمع العربي فقد أكد تقرير مشترك صدر في 10 نيسان (إبريل) 2005 عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وجامعة الدول العربية، من أن أكثر من عشرة ملايين طفل عربي خارج المدرسة في العالم العربي، وأن أكثر من نصف النساء العربيات أميات يجهلن القراءة والكتابة. وأكد التقرير أن تعداد سكان العرب

يتزايد بصورة سريعة حيث ينتظر أن يصل إلى حوالي (400) مليون نسمة عام 2015. أما فيما يختص بمستوى التعليم في العالم العربي، فقد أكد التقرير أن الشباب العربي غير راضين عما يتلقونه من التعليم، وطالبوا بتحديث المناهج والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

أما فيما يختص بالفساد في العالم العربي، فالفساد ما يزال عاملاً مؤثراً في أطروحات مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، لأن الفساد ما يزال في العالم العربي يمثل ثغرة كبرى في اختراق الغرب للعرب. وترى "منظمة الشفافية العالمية" أن الأكثر إلحاحاً هو كبح جماح الفساد في القطاعين العام والخاص في العالم العربي، خصوصاً في غياب الرقابة البرلمانية التشريعية على أنشطة هذين القطاعين لا سيما الشركات الخاصة، مع ما يلزم ذلك من فساد مالي في إدارات بعض الدول العربي، ونقص حاد في التقديمات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإنمائية للشعوب العربية. وفي الوقت الذي أشارت بعض المصادر الدولية بأن (300) مليار دولار على الأقل تنهب من حقوق وجيوب الشعوب العربية، نرى بعض الحكومات العربية عاجزة عن تأمين بناء مدرسة ابتدائية أو شق طريق فرعية في قرية، أو بناء مستوصف، أو إقامة محطة كهرباء، أو تأمين مياه الشفه للمواطنين، بداعي العجز في ميزانية هذه الدولة أو تلك. والأمر اللافت للنظر أن التقديرات تشير إلى أن قيمة الرشاوى من الصفقات في العالم العربي قد بلغت ثلاثمائة مليار دولار أميركي، لهذا، فإن جهود المنظمات الدولية لم تثمر حتى اليوم في إقناع أي من الدول العربية بالتوقيع والمصادقة على "ميثاق رشوة المسؤولين الحكوميين" أو بالتوقيع على اتفاقية مكافحة الفساد.

ولما كان مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد يقوم في أحد بنوده على الإصلاح والتحديث ومكافحة الفساد، ونشر الديمقراطية في العالم العربي، لهذا ينبغي على الأنظمة العربية ـ مراعاة لمصالحها قبل مصالح شعوبها ـ أن تأخذ بأسباب الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي المطلوب عربياً وليس أميركياً أو غربياً، إفشالاً لمخططات ومؤامرات الغرب على العرب،

واستباقاً للأخطار الآتية والمستقبلية المحيطة بالعالم العربي.

وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على مؤسسات المجتمع العربي المدني فقد تداعت المنظمات العربية، بما فيها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وسواها إلى عقد عدة مؤتمرات واجتماعات بين أعوام 2004 - 2006، أكدت على أهمية الإصلاح والتحديث في العالم العربي بغض النظر عن الطروحات الغربية لآليات الإصلاح.

خاتمة واستنتاجات:

تأسيساً على ما تقدم، فإن الاستحقاقات الملقاة على عاتق العرب - حكاماً وشعوباً - في مواجهة الأطماع الأميركية والغربية والإسرائيلية، وفي مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، وفي مواجهة مشروع تفتيت العالم العربي وفي مواجهة العدوان الإسرائيلي، فلا بد من اعتماد ما يلي:

1 - تعميق الوعي الوطني والقومي، وتعميق التضامن والوحدة بين جميع اللبنانيين حكومة وشعباً وجيشاً ومقاومة، بل وبين جميع الشعوب العربية. ولعل "المؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية العرب" الذي عقد في بيروت في 4 آب (أغسطس) 2006، وتبنيه مطالب لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي، يمثل نموذجاً من نماذج التضامن العربي. لهذا ينبغي أن يكون التضامن العربي ليس طارئاً، بل حالة دائمة لمواجهة الأخطار المحدقة بالعرب.

2 - تعميق الوحدة الإسلامية بين السُنّة والشيعة والدروز وسائر المذاهب الإسلامية، وفي الوقت نفسه تعميق هذه الوحدة مع مسيحيي لبنان والشرق قاطبة.

3 - توعية الجميع والتأكيد على أن المقاومة بقدر ما هي شيعية، فهي إسلامية ولبنانية وعربية، وهي لكل اللبنانيين والعرب والمسلمين والمسيحيين، تدافع عنهم، وعن كرامتهم، وعن حاضرهم ومستقبلهم. والتأكيد على نبذ كل من يخيف لبناني أو عربي أو مسلم أو مسيحي من هذه المقاومة، لأن سياسة

التخويف هي أمضى سلاح يخدم أميركا وإسرائيل ضد المقاومة وضد لبنان والعالم العربي، وتبقى المقاومة في لبنان وفي كل أرض عربية محتلة خير ضمان لتحقيق النصر.

4 - تأصيل مفهوم العروبة الحضارية بعيداً عن التعصب الذميم والتكفير والتخوين والتخويف لأية فئة من فئات المجتمع، تمهيداً لمشروع نهضوي عربي يضمن وحدة الأمة العربية.

5 - إن على الأنظمة العربية أن تقوم بواجباتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والإنمائية تجاه شعوبها، خوفاً من أن تقوم دول أخرى لها مطامع في لبنان والعالم العربي بهذه الواجبات والتقديمات سعياً منها للنفوذ والسيطرة، وبالتالي استقطاب واختراق المجتمعات العربية.

6 - اعتماد آليات للإصلاح والتحديث ونبذ الفساد في العالم العربي مقدمة لولادة عالم عربي حديث ومستنير، يبشر باستنهاض معاصر ومتقدم للشعوب العربية وللأمة العربية.

7 - إن ما شهده العالم العربي من ثورات وفتنٍ واضطرابات بين أعوام 2010 - 2016 يؤكد وجهة نظرنا حول موضوع الشرق الأوسط الكبير والجديد والفوضى الخلاّقة.

"ملاحظة"

كتبت الفصل التاسع في عام 2006 في فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكان هناك كما يلاحظ القارىء اجماع على دور المقاومة في رد العدوان الإسرائيلي والانتصار عليه سواء لبنانياً أو عربياً بما فيه تأييد الأزهر الشريف والمملكة العربية السعودية لحزب الله، غير أن تورط "حزب الله" عسكرياً عام 2008 في أوضاع بيروت، ثم كان التورط الكبير في الأزمة السورية بين أعوام (2011 - 2016) وما يزال متورطاً، مما أحدث انقساماً حاداً بين اللبنانيين، حول دور الحزب المرتبط بإيران مباشرة.

القسم الثاني

القضايا
العربية القومية السياسية والعسكرية
والأمنية والمائية والاقتصادية

الفصل الأول: القضية الفلسطينية

الفصل الثاني: قضية العراق وحروب الخليج الثلاثة

الفصل الثالث: قضية مزارع شبعا اللبنانية، والحقوق اللبنانية والوطنية

الفصل الرابع: قضية المياه في العالم العربي والأخطار الإسرائيلية

الفصل الخامس: قضايا تطورات وإنجازات ومعوقات الخصخصة في العالم العربي

الفصل الأول

القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا العربية الحديثة والمعاصرة، وفلسطين بجذورها التاريخية تتألف من عناصر سامية عربية توطنت فيها ابتداء من الألف الثالث قبل الميلاد عندما نزحت شعوب شبه الجزيرة العربية إلى أرض كنعان وإلى فينيقيا وإلى ما عرف باسم السواحل السورية أو الشامية. فالعنصر العربي السامي عنصر أصيل في فلسطين يعود بتاريخه إلى خمسة آلاف عام على الأقل.

وقد شهدت فلسطين والمناطق العربية وجود مختلف الأديان على مر التاريخ مثل:

1 - اليهودية.

2 - النصرانية.

3 - الإسلام.

غير أن هذه العناصر مجتمعة تمثل عناصر عربية مستوطنة في الوطن العربي، ولم يكن لها علاقة بالمسيحيين الغربيين أو باليهود الغربيين الذين بدأوا يتدفقون على المنطقة بسبب عوامل عسكرية وسياسية واضطهادات لحقت بهم في تلك الدول الغربية الأمر الذي شجع الكثير من اليهود والمسيحيين للمجيء إلى الولايات العربية التي كانت تتمتع بحكم إسلامي يظلل الجميع بعدالته ونظامه.

لقد تبين أن الكثير من اليهود بدأوا يفدون إلى الولايات العربية نتيجة الاضطرابات التي مورست بحقهم في دول غربي أوروبا، وفيما بعد دول شرقي أوروبا، بل إن العهد الأيوبي لا سيما في عهد صلاح الدين رحب بالعديد من

الموجات اليهودية القادمة من غرب أوروبا، وتباعاً فإن الدولة العثمانية لم تر مانعاً من استقبال موجات مهاجرة من اليهود على أن تمثل هذه الموجات رعايا عثمانيين خاضعين لقوانين وأنظمة الدولة العثمانية وقد عاش اليهود كسواهم في ظل العدالة الإسلامية.

لقد بدأت الأطماع اليهودية ترتبط بفلسطين منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما وجه نابليون بونابرت حملته الشهيرة إلى مصر وبلاد الشام، حيث أعطى "وعد نابليون" اليهود حق العودة إلى فلسطين، وقد تضمن نداء نابليون بونابرت إلى الفرنسيين والأوروبيين وإلى اليهود المطالبة بالدعم والمؤازرة لعودة أورشليم إلى العنصر اليهودي لذلك عندما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وبلاد الشام عام 1798 - 1799 وقفت الأسر اليهودية وفي مقدمتها: أسرة فارحي إلى جانب نابليون بونابرت لأن هذه المؤازرة مرتبطة بإنشاء كيان لليهود في القدس الشريف.

ونظراً لفشل الحملة الفرنسية وعدم بقائها في مصر أو في عكا نجد أن الأماني اليهودية لم تتحقق آنذاك.

في عام 1805 وبعد أن تولى محمد علي باشا حكم مصر، حاول اليهود سواء في مصر أو في فلسطين مضاعفة نفوذهم مقابل دعم الدولة المصرية، غير أن محمد علي باشا رفض قاطعاً هذه المحاولات اليهودية، بل نرى أن القنصل البريطاني في فلسطين يحاول منذ منتصف القرن التاسع عشر أن يدعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن يكون لليهود في فلسطين كيان مستقل يلبي طموحاتهم وتطلعاتهم، غير أن الدولة العثمانية كانت ترفض باستمرار أن يكون للعناصر الدينية أو القومية استقلال عن الدولة.

في عام 1861 نشأت متصرفية جبل لبنان في ظل حماية دولية مؤلفة من فرنسا وإنكلترا وروسيا، والنمسا وبروسيا فضلاً عن قوة عسكرية فرنسية على الأرض اللبنانية، وكان هذا النظام يعتبر أول حركة انفصالية بموافقة الدولة العثمانية وبفرمان سلطاني عثماني، وفي ظل الضعف والتقهقر العثماني نشأ

هذا الوضع وهذا الشكل الإنفصالي (المشرَّع) عثمانياً ودولياً مما فتح أعين الزعماء الصهيونيين قبل تيودور هرتزل، ومن بين هؤلاء الزعيم الصهيوني لورنس أولفنت (Oliphant) الذي حرص أن يزور شخصياً متصرفية جبل لبنان بعد إنشائها بسنوات فاطلع على أحوالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وطالب مع زعماء صهيونيين آخرين بأن يحصل اليهود على متصرفية يهودية في فلسطين تماثل متصرفية جبل لبنان، وقد أشار إلى ذلك في كتابه "متنزهات في جبل لبنان".

وفي الفترة ذاتها كان يحدث في مكان آخر تطورات إقليمية على غاية من الأهمية، يأتي في مقدمتها مبادرة رئيس وزراء بريطانيا اليهودي الأصل دزرائيلي للمسارعة إلى شراء أسهم قناة السويس عندما طرحت هذه الأسهم للبيع نتيجة الضائقة المالية في مصر، وذلك حتى تكون بريطانيا واليهود على قرب من شبه جزيرة سيناء ومن فلسطين.

وبالفعل فقد استطاعت بريطانيا واليهود من شراء هذه الأسهم التي قدرت آنذاك بـ 4 ملايين جنيه استرليني، بل أكثر من ذلك فإن عام 1882 شهد احتلالاً عسكرياً بريطانياً لأهم ولاية عثمانية هي ولاية مصر.

إن الحركة الصهيونية اليهودية بالتعاون مع القوى الغربية كانت تعتمد بشكل أساسي للوصول إلى غاياتها البعيدة على:

1 - المال كعصب قوي يخدم أهداف الصهيونية والغرب الإستعماري.

2 - الإعلام كوسيلة لبث الأفكار الصهيونية ولبث الأهداف والغايات اليهودية.

3 - التمتع بالمثابرة والمصابرة للوصول إلى الهدف دون ملل أو كلل.

4 - التعاون مع مختلف القوى لتنفيذ غاياتها وأهدافها.

1 - ولادة الحركة الصهيونية في بال في سويسرا 1897

نتيجة لجهود يهودية من زعامات وقيادات منتشرة في أوروبا الغربية والشرقية على السواء، فقد تبلورت فكرة تأسيس حركة صهيونية للمطالبة بإنشاء وطن قوميّ

لليهود خاصّة بعد الاضطهاد الذي شهده اليهود في أوروبا الشرقية وفي بعض بلدان أوروبا الغربية، ولا بدّ من التوضيح بأن هذا الاضطهاد لم يكن اضطهاداً دينياً أو قومياً أو عنصرياً أو سامياً (Anti – semitisme) بل كان سببه مواقف اليهود المتآمرة على الأوروبيين وبسبب استغلالهم المالي والاقتصادي لكثير من رجال الأعمال والشعوب الأوروبيّة، وبما أنّ اليهود هم مصادفة من العنصر الساميّ كالعرب، فقد ادعى اليهود بأنّهم يتعرّضون للإضطهاد لأنّهم من العنصر السامي وبما أنه لا يوجد في أوروبا عناصر ساميّة إلا اليهود فقد ارتبط اضطهاد اليهود باضطهاد العنصر السامي، وهو ما اصْطلِح على تسميته باسم (اللاساميّة) (Anti-semitisme).

انطلاقاً من هذا الواقع اليهودي في أوروبا وهو واقع سياسي بالدرجة الأولى فقد بدأت الصحف اليهوديّة توظّف الواقع اليهودي لمآرب لها علاقة مباشرة بإنشاء الوطن القومي اليهودي. وكان في مقدّمة هؤلاء، الصحفي النمساوي "تيودور هرتزل" الذي كان يملك صحيفة تصدر بالألمانية هي صحيفة العالم (Die Welt) وابتدأ هذا الزعيم الصهيوني بالدّعوة لعقد المؤتمر الصهيوني الأوّل في بال في سويسرا في صيف عام 1897. وقد جمع هذا المؤتمر الكثير من زعماء اليهود في العالم وأهم القرارات المتخذة فيه:

ضرورة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين الذي أطلقوا عليها زوراً وبهتاناً (الأرض الموعودة).

لقد صاحب هذا المؤتمر اتصالات دولية لتسويق قرارات وتوصيات الحركة الصهيونية فقام "هرتزل" وعلى مدار سنوات بالاتصال مع المسؤولين في: الدّولة العثمانية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، البابا، وسواهم الكثير. وحاول "هرتزل" تسويق مشروعه بإقناع أوروبا بأنّ الدولة اليهودية في فلسطين ستكون جسراً لتلك الدّول في المشرق العربي. وفي عام 1898 وكصحافي، طلب هرتزل لقاء مع السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) وفد فوجيء السلطان في هذا اللقاء بأن "هرتزل" يطالب بمساعدة اليهود بإنشاء "كانتون" يهودي في فلسطين، وأنّ اليهود في العالم على استعداد لدفع خمسين مليون ليرة ذهبية لإنقاذ

الدّولة العثمانية من ديونها وأزمتها الاقتصادية. فما كان من السلطان العثماني إلاّ أن غَضِبَ وطَرَد الصحافي النمساوي وحاخام اليهود في استامبول قائلاً "إنّي لا أستطيع أن أبيع جزءاً من فلسطين أو من الأراضي المُقدّسة ولا أي جزء في السلطنة العثمانية لأنها ليست مُلك يميني، بل مُلك شعبي. إنّ شعبي حرَّر هذه البلاد واستشهد الكثير من أجلها. فليذهب اليهود بملايينهم وإن أرادوا العيش في بلادي كرعايا عثمانيين فإنّ باستطاعتهم الإقامة في هذه البلاد، ولن يستطيعوا إمتلاك هذه البلاد إلاّ على أجسادنا..."

إنّ هذا الموقف العثماني يُمثّل صفحة بيضاء في تاريخ السلطان عبد الحميد الثاني وفي تاريخ الدولة العثمانية. وقد دفع السلطان فيما بعد لقاء هذا الموقف عَرْشَه ونفوذه. ولقد أشار "تيودور هرتزل" في مُذكراته متمنيّاً لو أن انقلاباً يخلع السلطان عن عرشه أو يتمّ اغتياله للتخلص منه لتحقيق الحُلم اليهودي في الأراضي المقدسة، ولكن هذا الموقف العثماني لا يعني مطلقاً أنّ الملل أو اليأس أصاب "تيودور هرتزل" أو قادة الحركة الصهيونية، بل على العكس فقد استمرّ هرتزل في مساعيه لتحقيق ما قرَّرته الحركة الصهيونية.

إنّ ما تميّزت به الحركة الصهيونيّة من وجود مال وإعلام وتصميم جعلت ثيودور هرتزل يرفض عروضاً دولية بديلة عن فلسطين فقد عُرِضت عليه أماكن كثيرة لإقامة دولة يهودية في غير فلسطين منها: الأرجنتين، أوغندا، قبرص، شبه جزيرة سيناء وسواها، غير أنه رفضها واستمر في مساعيه وتصميمه لتحقيق إقامة دولة يهوديّة في فلسطين. ومما أشار إليه في عام 1898 ما يلي:

إن إقامة دولة يهودية ستحقق بعد خمس سنين، وعلى الأكثر فإنّه سيتحقق بعد خمسين سنة. وبالفعل فقد تحقق الحُلم اليهودي في عام 1948. وفي أيّار (مايو) عام 1904 تُوفّي "ثيودور هرتزل" وبوفاته طُويت صفحة نشيطة من نشاط الحركة الصهيونيّة. ولكن جاء من بعده قادة يهود لم يكونوا أقل نشاطاً منه. نذكر منهم على سبيل المثال؛ حاييم وايزمن، ودايفيد بن غورون، غولدا مائير، ومناحيم بيغن وسواهم الكثير.

لقد كان لردود الفعل العربية منذ أوائل القرن التاسع عشر أثرٌ واضح في القرارات العثمانية حيث رفض العرب في صحفهم في بيروت والقاهرة، ودمشق وبغداد الاستيطان اليهودي في فلسطين وكانت الدولة العثمانية يَهُمُّها تلبية مطالب العرب فضلاً عن تخوفها من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فأصدر السلطان العثماني عدّة فرمانات سلطانية يمنع فيها المهاجرين اليهود من الدخول إلى فلسطين. وقد سُمِحَ لهم بالدخول فقط كحجاج لزيارة الأراضي المقدّسة لمدة شهر، وعلى الأكثر لمدّة ثلاثة شهور. ولكن تميّزت الزيارات الدينية لليهود بالتسرُّب غير الشرعي إلى داخل الأحياء اليهودية في فلسطين والهرب من الشرطة العثمانية أو دفع الرشاوى لبعض العسكريين. ومهما يكن من أمر، فقد دعا السَّيِّد محمد رشيد رضا في صحيفة المنار الصّادرة في القاهرة عام 1898 إلى عقد مؤتمر عربيّ وإسلاميّ لمواجهة أخطار الحركة الصهيونية.

من الأهمية بمكان، القول بأنّ الحركة الصهيونية لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها لولا مساعدة الدول الإستعمارية لها لأنها كانت أداة وجسر عبور لهذا الاستعمار الغربي في المشرق العربي، بالإضافة إلى أن أوروبا كانت تسعى باستمرار للتخلّص من اليهود ومن مشاكلهم ومن فسادهم في المجتمعات الأوروبية. لذلك تمّ الوفاق بين الحركة الصهيونية والحركة الإستعمارية. ففي عام 1907 عُقِدَ في لندن (مؤتمر كامبل بانرمان) شارك فيه جميع الدول الأوروبية ملوكاً ورؤساء ووزراء مع مستشارين واختصاصيين في التاريخ والجغرافية وعلم النفس والنفط والاقتصاد والسياسة والقانون وسوى ذلك. وبحث المؤتمرون في قضية واحدة أساسيّة مستقبل العالم العربي بعد انهيار الدّولة العثمانية، وخطورة هذا العالم على أوروبا. لقد راى المؤتمرون أنّ العالم العربي سيكون بعد عِدّة سنوات قُوّةً بشريّة تعاظم مع مرور السنين تجمع ملايين البشر ويعيشون في منطقة غنيّة بالإمكانات الاقتصادية والبشرية وبالمواد الخام بما فيها النفط. من أجل ذلك رأى المؤتمرون إيجاد وسائل لمنع تفاقم أخطار العرب، ولمنع استمرار وَحْدَتِهم وَقُوَّتِهم، قرَّر المؤتمرون السعي بجدية لإقامة دولة غريبة في المنطقة تعرف باسم (الدولة

الحاجز Puffer State) التي تَشْطُر وتقسم المشرق العربي عن المغرب العربي على أن تكون هذه الدّولة جسراً لأوروبا.

ومما يلاحظ بأنّ الدّول الاستعمارية الأوروبية وَعَتْ منذ فترة مُبَكرة أهمية تفتيت العالم العربي بإنشاء دولة وجسم غريب في المنطقة يعمل باستمرار على تقسيمها وتفتيتها وإضعافها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، لذلك كان التعاون المثمر والجدّي بين الحركة الصهيونية ودول الإستعمار الغربي.

لم تكتفِ دول الغرب الإستعماري بمقررات مؤتمر لندن بل تعاونت في الوقت نفسه مع الحركة الصهيونية ومع الماسونية ومع الدونمة (اليهود الذين اعتنقوا الإسلام ظاهراً وبقوا على يهوديتهم سراً) ورجالات جمعية الإتحاد والترقي وتركيا الفتاة المتعصبّة ضد كل عربي، فعملوا جميعاً على إحداث ثورة إنقلابية ضد السلطان عبد الحميد الثاني حيث أجبروا مفتي الإسلام محمد ضياء الدين على إصدار فتوى شرعية بخلع السلطان عبد الحميد عن العرش في 23 نيسان (ابريل) 1909 وذلك جراء مواقف السلطان الرافضة تحقيق الحُلم اليهودي في فلسطين.

2 - تطوّرات القضية الفلسطينية 1913 - 1918:

يعتبر عام 1913 عاماً مهماً في تاريخ القضية العربية وفي تاريخ الولايات العثمانية العربية، وفي تاريخ القضية الفلسطينية. فبعد أن اتفق أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية على عقد أول مؤتمر عربي في باريس في حزيران (يونيه) من عام 1913 شارك في هذا المؤتمر قيادات عربية من بيروت والمناطق اللبنانية أمثال عبد الغني العريسي، الشيخ أحمد طبارة أحمد مختار بيهم، سليم علي سلام. خليل زينية، - ميشال سرسق. كما شارك في المؤتمر قيادات عربية أخرى مثل عبد الحميد الزهراوي (سوريا) عوني عبد الهادي (فلسطين) وآخرون من العراق ومصر وشرقي الأردن، ومن بلاد الإغتراب، وقد اجتمع الجميع في باريس في منتصف حزيران (يونيه) 1913 لمعالجة القضايا التالية:

1 - إصلاح الولايات العربية على مختلف الصعد.

2 ـ المطالبة باعتماد اللامركزية.

3 ـ جعل اللغة العربية لغة رسمية في الدولة إلى جانب اللغة العثمانية.

4 ـ مناقشة مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وهجرة العرب السوريين إلى خارج بلادهم.

وبالفعل فقد عقد المؤتمر برئاسة عبد الحميد الزهراوي ونوقشت هذه القضايا مع قضايا أخرى عديدة، وأُلقيت الخطب المتعددة حولها باللغتين العربية والفرنسية.

والأمر اللافت للنظر أن الحركة الصهيونية كعادتها كانت تستغل جميع المؤتمرات الإقليمية والدولية في محاولة منها لكسب وتأييد المشاركين في المؤتمر كما حدث في مؤتمر كامبل بانرمن وها هي الزعامات الصهيونية تجتمع مع القيادات العربية للحصول على تأييدها والسماح لها بالهجرة اليهودية إلى فلسطين خاصة والبلاد السورية عامة، وتبين لهذه الزعامات الصهيونية بأن القيادات العربية رفضت رفضاً قاطعاً الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأن البلاد السورية تعاني مشكلات اقتصادية وتعاني من هجرة أبنائها إلى الخارج فضلاً من أن الشعوب العربية لا يمكن أن تقبل باحلال اليهود مكان الفلسطينيين وانتهى الأمر في المؤتمر العربي الأول في باريس 1913 عند هذا الحد.

وفي الفترة الممتدة بين أعوام 1914 - 1918 حدثت تطورات مهمة كان لها أثر بارز على القضية الفلسطينية وعلى البلاد السورية بشكل عام من بين هذه التطورات.

1 ـ اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918.

2 ـ وقوف القوميين الأتراك ضد القوميين العرب.

3 ـ مراسلات الحسين ـ ماكماهون السرية.

4 ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية.

5 ـ إصدار بريطانيا وعد بلفور المتضمن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

6 ـ هزيمة الدولة العثمانية عام 1918.

ويلاحظ من خلال القضايا والأمور السابقة كم كانت المؤامرات والتطورات

مؤثرة جداً على فلسطين وعلى البلاد السورية عامة. لقد أعدم جمال باشا في بيروت ودمشق بين عامي 1915 - 1916 كل من كان له علاقة بالعروبة وبالقومية العربية وكل من طالب بالإستقلال، كما أعدم في الوقت ذاته كل من ثبت أنه اتصل بالفرنسيين أو بالإنكليز. مما اثار حفيظة الشعوب العربية والشريف حسين الذي طالب بوقف حركة الإعدامات. من جهة ثانية نجد أنه في فترة الحرب العالمية الأولى بدأت مراسلات الحسين ـ مكماهون حول مستقبل فلسطين والبلاد السورية. ويلاحظ الدارس أن الدبلوماسية البريطانية كانت تخدع باستمرار العرب للوقوف إلى جانب القوات البريطانية والحلفاء في فترة الحرب، بالإضافة إلى ذلك ففي الوقت الذي كانت القوات العربية تهاجم القوات العثمانية وتدعم جيوش الحلفاء في حربها كان الإنكليز والفرنسيون يعتمدون اتفاقية سرية لتقسيم البلاد السورية بما فيها العراق بينهما وهي التي عرفت باسم اتفاقية سايكس بيكو.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1917 وبعد قيام الثورة الشيوعية البلشفية المناوئة للرأسمالية كشفت الحكومة الشيوعية أسرار اتفاقية سايكس ـ بيكو وحذرت العرب من الوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وقد حاول الشريف حسين الإستفسار عمّا صرح به الروس، فقامت بريطانيا مجدداً بنفي ما صرح به مؤكدة على مساعدة العرب في الحرية والإستقلال ومما يؤسف له أن الشريف حسين صدق الإدعاءات البريطانية.

وفي الوقت ذاته أصدرت بريطانيا وعد بلفور وهو تصريح وزير الخارجية البريطانية إلى الزعيم الصهيوني روتشيلد يؤكد فيه أن بريطانيا تدعم اقامة دولة يهودية في فلسطين، ومما يلاحظ بأن التصريح البريطاني تصرّف بفلسطين وكأنها "أرض بلا شعب لشعب بلا وطن" خلافاً للحقيقة وللواقع.

وبالرغم من جميع هذه المؤامرات واضحة المعالم فقد استمرت القوى العربية وفي مقدمتها الشريف حسين تقف موالية لدول الحلفاء ظناً منها بأن فرنسا وإنكلترا ستحققان حرية واستقلال بل ووحدة العرب.

انتهت الحرب العالمية الأولى 1918 ودخلت القوات البريطانية والفرنسية إلى

لبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق ودخلت القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين مع القائد اللنبي إلى دمشق في أيلول (سبتمبر) عام 1918.

ولم تستطع فرنسا السيطرة على سورية عام 1918 بل احتلتها عام 1920. عينت بريطانيا أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين من اليهود البريطانيين هو: هربرت صموئيل لتنفيذ وعد بلفور ولتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالفعل فقد رأينا أن فرقة يهودية كانت تعمل مع الجيش البريطاني في فلسطين سخر عملها مع عمل القوات البريطانية لتهويد فلسطين في الفترة الممتدة بين أعوام 1918 - 1948.

شهدت القضية الفلسطينية والقضية السورية تطورات مهمة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فلقد ظنَّ الشريف حسين بأنَّ الحلفاء سيفون بعهودهم لإعطائه ملكاً عربياً مع أبنيه الأمير فيصل والأمير عبد الله (الملك عبد الله فيما بعد).

وتولى الأمير فيصل بن الشريف حسين حكم سوريا، وأنشأ في دمشق الحكومة العربية الأولى التي شارك فيها جميع أبناء الأمة السورية (لبنان - العراق - سوريا)، وفي شرقي الأردن تولى الإمارة فيها الأمير عبد الله. في الوقت الذي لم تبادر فرنسا إلى تعيين لبناني مسؤولاً على لبنان فعينت مفوضاً سامياً عليه، كما أنّ بريطانيا لم تعين في فلسطين مسؤولاً فلسطينياً عليها، وهكذا في الفترة الإنتقالية في العراق غير أن سقوط الحكم الفيصلي في دمشق 24 تموز (يوليه) 1920 مهد للأمير فيصل أن يتولى حكم العراق بعد سنوات قليلة بقرار بريطاني.

في كانون الثاني (يناير) من عام 1919 عُقد مؤتمر فرساي في باريس لبحث نتائج هزيمة الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا ولبحث مستقبل البلاد العربية وفي مقدمتها البلاد السورية.

وكالعادة فقد تحركت الحركة الصهيونية ممثلة بالزعيم الصهيوني وايزمن الذي التقي في باريس مع القيادات البريطانية والفرنسية والأمريكية والإيطالية واليابانية فضلاً عن لقائه مع الأمير فيصل بن الشريف حسين. وكان محور هذه اللقاءات إقناع هذه القيادات بضرورة إقامة دولة يهودية في فلسطين، وكانت

مباحثات الزعيم الصهيوني مشجعة إلى حدٍ ما.

كما التقى الزعيم الصهيوني بالبطريرك الماروني الياس الحويك الذي كان في باريس على رأس وفد ماروني للمطالبة بفصل لبنان عن سوريا تحت الإنتداب الفرنسي، غير أن البطريرك لم يستطع أن يقدم أي وعد لحاييم وايزمن.

ولقد تبين بأن مؤتمر فرساي 1919 لم يتوصل إلى نتائج حاسمة حول مستقبل فلسطين والبلاد السورية، لذا وباقتراح من رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت وبالاتفاق مع الرئيس الأمريكي تم تدويل القضية السورية. بإرسال لجنة كينغ كرين الأمريكية لتقصي الحقائق في فلسطين والبلاد السورية، وقد وصلت اللجنة بالفعل إلى فلسطين والبلاد السورية في حزيران (يونيه) 1919، وجالت في مدن فلسطين وشرقي الأردن وسوريا ولبنان، وانتهت إلى وضع تقرير قدمته للرئيس الأمريكي ويلسون، يتضمن صفحات عديدة تتلخص في أنَّ غالبية البلاد السورية تطالب بما يلي:

1 - حرية واستقلال ووحدة البلاد السورية.

2 - رفض إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

3 – لا مانع من التعاون مع الدول الأجنبية كدولٍ تستشار في الأمور الفنية على أن يدفع السوريون كلفة هذه الإستشارات. ومما يؤسف له أن تقرير اللجنة لم يؤخذ به لأن الرئيس الأمريكي ولسن لم يُجدد له للرئاسة الأمريكية.

ارتبطت القضية الفلسطينية بالقضية السورية ارتباطاً وثيقاً، وبما أنَّ الوحدة السورية كانت الشغل الشاغل للسوريين برئاسة الأمير فيصل بن الشريف حسين فقد تداعت القوى السورية السياسية الفاعلة (لبنان - سوريا - فلسطين - شرقي الأردن - العراق) وعقدت فيما بينها المؤتمر السوري العام في آذار (مارس) 1920 في دمشق، وفي هذا المؤتمر صدرت قرارات أساسية وحاسمة يأتي في مقدمتها:

1 – إعلان الأمير فيصل ملكاً على البلاد السورية.

2 - التأكيد على وحدة وحرية واستقلال البلاد السورية.

3 - رفض مزاعم الحركة الصهيونية، ورفض إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.

غير أن القوى المعادية للسوريين وللعرب رفضت هذه القرارات وتلك القوى المعادية هي:

1 ـ فرنسا.

2 ـ انكلترا.

3 ـ الحركة الصهيونية.

4 ـ بعض القوى المحلية المعادية.

وهكذا يلاحظ بأن الثلاثي الاستعماري شعر أن تلك القرارات تتناقض مع أطماعه في فلسطين والبلاد السورية عامة، لذا تعاونت القوى الثلاث لفرض حقائق جديدة في البلاد السورية، وهذه الحقائق والوقائع إنما تتمثل بإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ اجتمعت دول الحلفاء في أيار (مايو) 1920 في مؤتمر سان ريمو في ايطاليا لتؤكد تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية الهادفة إلى تقسيم البلاد السورية بين فرنسا وانكلترا وأن لا عودة للوحدة السورية.

2 ـ في 24 تموز (يوليه) 1920 هاجمت القوات الفرنسية الجيش العربي في منطقة ميسلون فضلاً عن هجمات الطائرات الفرنسية لدمشق، وقد حققت القوى الاستعمارية انتصاراً على الجيش العربي معلنة فشل المشروع الوحدوي الذي طرح في المؤتمر السوري العام.

3 ـ تأكيداً لتقطيع أوصال ووحدة البلاد السورية فقد أعلن الجنرال غورو في أول أيلول (سبتمبر) 1920 دولة لبنان الكبير مؤكداً انفصال لبنان عن سوريا، وبذلك فشل المشروع الوحدوي مرة جديدة.

4 ـ عملت بريطانيا على اتخاذ قرارات بريطانية صهيونية لتهويد فلسطين مقدمة لسيطرة اليهود على الأراضي المقدسة.

تأسيساً على ما تقدم فقد بدأت الثورات في البلاد السورية احتجاجاً على تقسيم سوريا الطبيعية، فقامت الثورات وردود الفعل المستمرة في فلسطين ضد البريطانيين والهجرة اليهودية التي بدأت بالتزايد إلى الأراضي الفلسطينية. كما

قامت ثورات في منطقة جبل عامل في لبنان وردود فعل واسعة في بيروت وطرابلس وبعلبك وصور وسواها ضد الاستعمار الفرنسي وضد الاستعمار البريطاني، كما قامت الثورة السورية الكبرى في بلاد حوران والمناطق السورية ضد ممارسات فرنسا الإستعمارية والتقسيمية.

وفي فلسطين قامت ثورات عديدة ضد المشروع الصهيوني وفي مقدمتها ثورة 1935 بقيادة الشيخ عز الدين القسام[1]، ومن الملاحظ أن بريطانيا كانت تخادع الشعب الفلسطيني باستمرار فكلما قام الشعب الفلسطيني بثورة، اضطرت بريطانيا لإرسال لجنة تحقيق بريطانية لتحقق في التطورات الفلسطينية وفي المشكلات التي كانت تحدث بين الفلسطينيين واليهود.

وفي الفترة الممتدة بين أعوام 1936 ـ 1945 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المشروع الصهيوني بقوة في فلسطين. فبعد الدعم البريطاني جاء الدعم الأمريكي حيث أوصت الولايات المتحدة الأمريكية بل أيدت هجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطين وقد تبنى الرؤساء الأمريكيون المشروع الصهيوني أمثال ترومن وروزفلت حيث تكاثر عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في عهدهما.

بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 نوقشت القضية الفلسطينية في جلساتها، وكانت هيئة الأمم بشكل عام مؤيدة للمشروع الصهيوني لا سيما الدول التي يحق لها حق النقض "vito" وهذه الدول هي:

1 ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

2 ـ الاتحاد السوفياتي.

3 ـ انكلترا.

4 ـ فرنسا.

5 ـ الصين الوطنية (وكانت سياستها تابعة للولايات المتحدة).

وانطلاقاً من الموقف الدولي المؤيد للمشروع الصهيوني في فلسطين في مقابل

---

1 ـ بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسّام في 20/11/1935، تولى قيادة الثورة القائد اللبناني العربي فوزي القاوقجي وبعض القيادات الأخرى.

التفكك العربي والانقسامات العربية نجد أن الموقف الصهيوني بشكل عام كان أقوى من الموقف العربي، خاصة وأن غالبية الدول العربية كانت خاضعة أو محتلة أو مرتبطة مع بريطانيا أو فرنسا. وكانت الدول المستقلة يعتبر استقلالها استقلالاً شكلياً.

في عام 1947 نوقشت القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة وقد اتفقت دول الاستعمار على تقسيم فلسطين إلى دولتين:

1 - دولة يهودية.

2 - دولة عربية.

لقد جوبه هذا المشروع برفض تام من قبل الفلسطينيين والعرب لأن فلسطين على مر العصور هي للفلسطينيين ولا يعقل أن يقبل الفلسطيني أو العربي باقتطاع جزء عزيز من فلسطين ليكون هذا الجزء يهودي وتقام عليه الدولة اليهودية التي سيؤدي إقامتها ليس إلى تقسيم فلسطين وحسب، وإنما إلى تفتيت العالم العربي لأن إسرائيل ستكون قاعدة استعمارية للغرب بشكل عام.

3 - ما هي نتائج الرفض العربي وردود الفعل العربية؟

إن الدول الأوروبية عامة والولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي خاصة لم تكترث لردود الفعل العربية لأن القرار الدولي قد اتخذ بإنشاء الدولة اليهودية، وفي هذه الفترة كانت القوى اليهودية المسلحة تستعد لمقاتلة الفلسطينيين في الداخل ومقاتلة الجيوش العربية إذا ما قررت إعلان الحرب على اليهود.

وبما أن بريطانيا كانت قد عقدت العزم على الإنسحاب من فلسطين في أيار (مايو) 1948. وقد انسحبت الجيوش البريطانية من فلسطين بالفعل بعد أن أعدت اليهود عسكرياً، وتركت لهم ذخائر لتكون عوناً لهم في مواجهة العرب، وفي 15 أيار (مايو) 1948 أعلن الزعيم الصهيوني دايفد بن غوريون ولادة الدولة اليهودية على أجزاء من فلسطين وهي الأجزاء التي تضمنها قرار الأمم المتحدة عام 1947.

وقد أكد آنذاك بن غوريون بأن اليهود قد حققوا الحلم اليهودي وحققوا مضامين وعد بلفور كما حققوا مشروع الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بعد 50 عاماً.

ومن جديد كانت ردود الفعل العربية، ضد إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين فأعلنت بعض الدول العربية الحرب لتحرير فلسطين كل فلسطين، أما الدول التي أعلنت الحرب وشاركت بها فهي: لبنان - سوريا - الأردن - مصر - العراق.

وقد شنت جيوش هذه الدول الحرب على ما عُرف آنذاك باسم العصابات والمنظمات الصهيونية مثل منظمة الهاجاناه، ومنظمة شترن وأرغون وسواها.

ومما يؤسف له أن القوى اليهودية التي عرفت باسم عصابات أو منظمات استطاعت في المرة الأولى والمرة الثانية من الإنتصار على الجيوش العربية مجتمعة.

أما أسباب هزيمة العرب في نكبة فلسطين عام 1948 فتعود إلى أمور عديدة يأتي في مقدمتها:

1 - ارتباط بعض الأنظمة العربية بالإنكليز أو الفرنسيين.

2 - خيانة بعض الأنظمة العربية.

3 - استخدام بعض الجيوش العربية أسلحة فاسدة مثل الجيش المصري والجيش السوري بمؤامرة مدبرة مع القوى الأجنبية والقوى المحلية.

4 - عدم وحدة الجيوش العربية في خططها وأهدافها ومعاركها.

5 - عدم خبرة الجيوش العربية في فن القتال وفنون الحرب إذ لم يتسنّ لهذه الجيوش المشاركة في حروب سابقة.

6 - وجود قيادة صهيونية موحدة في قراراتها وأهدافها، وتحركاتها.

7 - وجود منظمات يهودية عسكرية مدربة تدريباً عسكرياً حديثاً على النمط الغربي سواء مع الجيوش البريطانية خاصة والغربية عامة أو مع الجيوش الأمريكية أو سواها.

8 - مشاركة اليهود في معارك الحربين العالميتين الأولى والثانية مما أعطى هذه المنظمات خبرة في العمل العسكري.

9 ـ دعم القوى الاستعمارية الكبرى للمشروع الصهيوني عسكرياً وسياسياً.

وهكذا نرى أن العوامل المحلية الفلسطينية والعوامل العربية والدولية أدت إلى قيام دولة إسرائيل التي تبين بأنها سيطرت على أراض جديدة أوسع مما أعطاها إياه قرار التقسيم عام 1947.

4 ـ تطورات القضية الفلسطينية بين أعوام 1948 ـ 2015

بعد إعلان الدولة اليهودية في 15 أيار (مايو) 1948 ابتدأت الحرب العربية الإسرائيلية كما سبق وذكرنا وانتهت بخسارة الجيوش العربية، لذا استطاع جيش الإنقاذ بقيادة القائد فوزي القاوقجي الذي بدأ بتأسيسه عام 1948 وهو جيش شعبي استطاع أن يحقق انتصارات على اليهود، ونتيجة لتدخل الأمم المتحدة، فقد عقدت اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المتحاربة معها وهي: مصر، الأردن، سوريا وأخيراً لبنان وذلك في عام 1949.

إن نتائج حرب 1948 أدت إلى استنكار الشعوب العربية، لذا حدثت بعض التحولات والنتائج الأساسية لهذه الحرب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1 ـ انقلاب في سوريا عام 1949 ضد الرئيس شكري القوتلي.

2 ـ اغتيال الزعيم رياض الصلح واغتيال الملك عبد الله في تموز (يوليو) من عام 1951.

3 ـ ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 في مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ضد الملك فاروق.

4 ـ ثورة بيضاء في أيلول (سبتمبر) 1952 ضد الرئيس اللبناني بشارة الخوري.

5 ـ مطالبة عبد الناصر بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس خاصة ومصر عامة عام 1954.

6 ـ عقد مصر لصفقة السلاح التشيكي وكسر احتكار السلاح الغربي عام 1955.

إزاء هذه التطورات المتلاحقة قررت الدول الإستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا

وفرنسا وإسرائيل شن عدوان ثلاثي على مصر الدولة الكبرى في العالم العربي، ورأت فرصة مناسبة لشن هذا العدوان عندما أعلن الرئيس عبد الناصر في عام 1956 تأميم قناة السويس شركة مصرية مساهمة. وبالفعل فقد شنت الدول الثلاث عدوانها الثلاثي للقضاء على قوة مصر العسكرية والسياسية لإفشال مخططات مصر في تقوية جيشها الذي بات يشكل خطراً على إسرائيل بعد مضي أربع سنوات على قيام الثورة المصرية.

ولعل قيام الوحدة الإندماجية بين مصر وسوريا في شباط (فبراير) عام 1958 كان سببها الرئيسي تقوية الجبهة العربية بهدف تحرير فلسطين.

ولا يمكن أن ننسى مطلقاً أن من عوامل الثورة اللبنانية عام 1958 ضد الرئيس كميل شمعون هي العوامل المتعلقة بالقضية الفلسطينية لأن الرئيس كميل شمعون كان مرتبطاً بالسياسة الأميركية والسياسة الغربية بشكل عام، ولأنه رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وإنجلترا بسبب عدوانهما على مصر بالإشتراك مع إسرائيل عام 1956.

ومن التطورات المهمة في العالم العربي قيام ثورة 14 تموز (يوليه) عام 1958 في العراق ضد الملكية وضد النفوذ البريطاني في العراق.

وفي عام 1964 دعا الرئيس عبد الناصر لعقد أول مؤتمر عربي لبحث القضية الفلسطينية، وقد لبّى الملوك والرؤساء دعوة عبد الناصر، فعقد المؤتمر في القاهرة وكانت له ردود فعل إيجابية على الصعيد الفلسطيني والعربي حكومات وشعوباً وكان ذلك مقدمة لإعلان منظمة التحرير الفلسطينية لتتحدَّث باسم الشعب الفلسطيني بعد أن انتخب رئيساً لها السيد أحمد الشقيري كانت الإنطلاقة لهذه المنظمة عام 1964 تلتها إنطلاقة عسكرية لمنظمة فتح (العاصفة) التي تضاعف حجم نضالها ضد إسرائيل لا سيما بعد حرب حزيران (يونيه) 1967.

إن حرب حزيران 1967 بين إسرائيل من جهة وبين مصر وسوريا والأردن من جهة ثانية أسفرت وللأسف عن نكسة عربية جديدة حيث ظهر التآمر الأميركي والغربي والإسرائيلي ضد الجيوش العربية وضد الشعب الفلسطيني.

وكانت الحكومات العربية والشعوب العربية والإعلام العربي يتحدثون باستمرار قبل حرب 1967 عن تصميم كامل لتحرير جميع الأراضي الفلسطينية والقضاء على إسرائيل ولا بديل عن تحرير الأرض كامل الأرض وطرد اليهود الأجانب من فلسطين.

بعد عام 1967 بدأت مبادرات دولية وأميركية ومن هيئة الأمم المتحدة لتسوية موضوع القضية الفلسطينية. وبعد أن كان منذ عام 1948 جزء من فلسطين بيد اليهود باتت بعد عام 1967 جميع الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة اليهود، لذا ابتدأت المبادرات لإعادة جزء من الأراضي المحتلة عام 1967 وليس إعادة أراضي عام 1948، ومما يؤسف له أن إسرائيل في هذه الفترات كانت مستمرة في شن اعتداءاتها على العالم العربي سواء على مصر أو سوريا أو الأردن أو لبنان ومن بينها الإعتداء الشهير على مطار بيروت عام 1969 حيث دمرت 13 طائرة لشركة طيران الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أنه في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل متحالفة أشد التحالف مع أميركا ودول الغرب نجد أن العالم العربي إلى مزيد من التفكك والصراعات الداخلية. وكان من أهم الأحداث الخطيرة التي وقعت في أيلول (سبتمبر) عام 1970 المعارك الدامية بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية في الأردن وهو ما عرف آنذاك باسم "أيلول الأسود" وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية لهذه الصراعات العربية فإننا نجد أن نتائجها كانت سلبية على كل صعيد. وبالرغم من أن الرئيس عبد الناصر استطاع أن ينجح من خلال قمة عربية عقدت في القاهرة عام 1970 في وقف الصراع الأخوي، ولكن ذيوله كانت سلبية على العمل الوطني والعمل القومي. ومن المحطات الرئيسية في تاريخ القضية الفلسطينية أنه وبعد انتهاء مؤتمر القمّة فقد توفي الرئيس عبد الناصر في 28 أيلول (سبتمبر) 1970 وبوفاته طويت صفحة مشرقة من تاريخ النضال العربي الوطني والقومي وخسرت القضية الفلسطينية ركناً أساسياً من أركانها ودعائمها.

لقد ترك عبد الناصر جيشاً مصرياً استعاد مكانته بين أعوام 1967 - 1970

وأثبت من خلال حرب الإستنزاف ضد إسرائيل إمكانيات عسكرية مصرية متقدمة.

وقد تم الإهتمام بتقوية هذا الجيش في الفترة الذي تولى فيها الرئيس أنور السادات الحكم (1970 - 1981) وبالفعل فقد خاض الجيش المصري مع الجيش السوري والأردني حرب أكتوبر 1973 وانتهت هذه الحرب بانتصارات أساسية حققتها الجيوش العربية. ولأول مرة ثبت خطأ مقولة (أن الجيش الإسرائيلي جيش لا يقهر) لذا وجدنا بأن القضية الفلسطينية وابتداء من عام 1973 ابتدأت تأخذ حيزاً مهماً في القرارات العربية والدولية، غير أن المؤامرة الإسرائيلية والدولية كانت على الدوام بالمرصاد لأي انتصار أو نهضة عربية. فمن المعروف أن الضمانة الوحيدة لبقاء إسرائيل إنما تتمثل باستمرار الإنقسامات العربية وشرذمة العالم العربي، بل وباستمرار مؤامرات تقسيم العالم العربي، لذا ابتدأت المؤامرة الكبرى للقضاء على القضية الفلسطينية بالفتنة الكبرى التي انطلقت في 13 نيسان (إبريل) عام 1975 وهي الفتنة التي كانت بدايتها شرارة للحرب اللبنانية مقدمة لتفاعل هذه الأزمة بين الفلسطينيين وبين الأحزاب اليمينية المسيحية في لبنان وكانت إسرائيل والقوى المتآمرة ترى من خلال سياق وتطورات الأزمة اللبنانية أن تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية ومذهبية هو المبرّرالوحيد لبقاء إسرائيل دولة عنصرية دينية في المنطقة يماثلها دويلات سنية وشيعية ودرزية ومارونية وعلوية ينتج عنها فيها بعد تقسيم بعض دول العالم العربي وإنشاء دويلات قبطية في مصر وبربرية في الجزائر ومسيحية في جنوب السودان وسواها في العالم العربي.

وبدون أدنى شك فإن الأزمة اللبنانية بين أعوام (1975 - 1990) ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، بل ازدادت القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية خطورة بعد زيارة الرئيس أنور السادات في عام 1977 للكنيست الإسرائيلي (البرلمان) تحت شعار الرغبة في السلام وكانت هذه الزيارة مقدمة لعقد اتفاقيات كامب دايفيد عام 1978 برعاية أميركية، غير أن هذه الإتفاقية لم تحل جزئياً إلا موضوع انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المصرية و (الأردنية) التي

لم يحتل منها إلا الأراضي الفلسطينية السابقة في حين أن إسرائيل ما تزال حتى اليوم تحتل الجولان العربي السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

ومما يؤسف له أن المؤامرات الإسرائيلية والدولية وبالرغم من جهود السلام فقد استمرت على فلسطين والفلسطينيين وازدادت المؤامرات الإسرائيلية والغربية على العالم العربي ونتيجة لتداعيات القضية الفلسطينية واتفاقيات كامب دايفيد قامت قوى المعارضة في مصر باغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981، وفيما بعد قامت إسرائيل بدعم من U.S.A والقوى اليمينية في لبنان باجتياح جنوب لبنان وصولاً إلى بيروت بقيادة وزير الدفاع آنذاك شارون، وبين حزيران (يونيه) 1982 وآب (أغسطس) من العام نفسه انسحبت المنظمات الفلسطينية من بيروت وجنوب لبنان بقيادة ياسر عرفات إمَّا إلى اليمن أو تونس أو البقاع، كما أنَّ قلة من هذه المنظمات بقيت في بيروت وطرابلس.

وفي الفترة الممتدة بين (1982 - 1992) كانت المفاوضات السريَّة بين بعض الدول العربية وبعض الزعامات الفلسطينية وإسرائيل لحلّ مشكلة الشعب الفلسطيني، ففي عام 1991 عقد مؤتمر مدريد ومن بعده فوجىء العالم العربي وبالتحديد في عام 1993 باتفاقيات أوسلو السريَّة التي كانت قد بدأت منذ أكثر من سنتين وبأسلوب سرّي، غير أنَّ قرارات مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو ومن بعدها جميع الإتفاقيات التي عقدت في السر والعلن بما فيها اتفاقيات ما عرف باسم "خريطة الطريق" لم تؤد إلى أية نتيجة عملية بالنسبة للقضية الفلسطينية.

ومما يؤسف له بأن الرئيس السابق صدام حسين عندما أعلن الحرب على إيران ولمدة جاوزت الثماني سنوات ادّعى بأن تحرير فلسطين يمر من خلال إيران. وبعد أن اجتاح الكويت ادّعى أيضاً بأن هذا الإجتياح مرتبط بالقضية الفلسطينية.

ومما يلاحظ، بأن عام 2002 شهد طرح مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في قمة بيروت، المتضمنة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على أراضيها بما فيه القدس الشرقية، على أن يتم تسوية شاملة مع الكيان الصهيوني، غير أن جميع المبادرات العربية والدولية لم تنجح، بل استمرت

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ترفض جميع المبادرات، وفي الوقت نفسه تدمر الشعب الفلسطيني، وبنيته الأساسية سواء في عهد حكومة أريل شارون، أو في عهد حكومة يهودا أولمرت، أم في عهد حكومة نتنياهو.

إن وفاة الرئيس ياسر عرفات، وتولي الرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئاسة السلطة الفلسطينية لم تنهِ الأزمة مع الحكومة الإسرائيلية، بل ازداد الأمر سوءاً، وادعت إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى انتخابات حرة ونزيهة، حتى يتم الاعتراف بهم والتعامل معهم. وما إن جرت الانتخابية النيابية صيف عام 2005، وانتهت إلى فوز لوائح حركة حماس الإسلامية، حتى بادرت إسرائيل إلى الانزعاج من هذا الفوز، بالرغم من اعتراف العالم، بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وديمقراطية.

ولما تولى السيد اسماعيل هنية رئاسة الحكومة ممثلاً حركة حماس، وإرادة الشعب الفلسطيني، حتى ازدادت الضغوط العسكرية والاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية على الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي قامت اسرائيل بتدمير مناطق السلطة الفلسطينية في صيف عام 2006، بادرت في الوقت نفسه إلى القيام بعدوان حربي مدمر على جنوب لبنان، والضاحية الجنوبية لبيروت، وعلى مناطق بعلبك والبقاع. ثم طاول العدوان جميع المناطق اللبنانية، بما فيه بيروت. وقد استطاع المقاومون في "حزب الله" التصدي لهذا العدوان في الفترة الممتدة بين 12 تموز (يوليه) - 14 آب (أغسطس) 2006، وقد تضامن مع "حزب الله" لبنان حكومة وشعباً، وباقي الشعوب العربية.

ومهما يكن من أمر فإن تطورات القضية الفلسطينية بأبعادها اللبنانية والعربية والدولية بما فيه انطلاق الإنتفاضة، والعمليات الجهادية في فلسطين والعراق ولبنان إنما ارتبطت جميعها بما سميّ بأزمة الشرق الأوسط. وينبغي أن نؤكد أن لا حلَّ لهذه الأزمة بأبعادها الإقليمية والعربية والدولية إذا لم تحلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً مع قناعتنا بأن ما حدث وما يحدث من تطورات منذ عام 1948

حتى عام 2015 لا يمكن مطلقاً أن يؤدي إلى حل جذري. فالحلول التي سبق أن طرحت والتي ما تزال مطروحة ولو برعاية دولية إنما هي في حقيقتها تسويات مؤقتة ولا يمكن أن تحل قضية فلسطين حلاً جذرياً ولو بعد عشرات السنوات إلا نتيجة وحدة عسكرية عربية تؤدي إلى تضافر جميع الجهود العربية، لأن التاريخ العربي أثبت أن الصليبيين الذين استمروا مئتي عام في بلاد الشام لم يطردوا منها إلا نتيجة وحدة سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد الشام سواء في العهد الأيوبي أو العهد المملوكي. لذلك لا بدَّ من إعادة فلسطين كامل فلسطين ولو بعد عقود من السنين. عن طريق الوحدة العربية الشاملة، لا سيما وحدة مصر وبلاد الشام. وقد أثبتت مواجهة "المقاومة" للجيش الإسرائيلي في صيف 2006، بأن الجيش الإسرائيلي جيش يمكن أن يقهر، وأن يهزم. في مواجهة قوة مؤمنة بالله عز وجل بقضيتها، ومؤمنة بالنصر وبالاستشهاد، فالسلاح وحده غير كافٍ، بل المطلوب إعداد الإنسان الذي سيحمل هذا السلاح في وجه القوة القاهرة والظالمة.

فضلاً عن تضافر الجهود الفلسطينية والعربية، لأن ما يحدث في فلسطين من خلافات بين حركة حماس وحركة فتح، وبين الحكومة والمعارضة ينذر بأوخم العواقب، لهذا فإن وحدة الصف الفلسطيني والعربي هو العامل الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني، لا سيما بعد تعرض غزة وشعبها للقتل والتدمير بين كانون الأول (ديسمبر) 2008 وكانون الثاني (ديسمبر) 2009. وبالرغم من المجزرة التي لحقت بالشعب الفلسطيني، فإن الجهود العربية والفلسطينية، لم تتوصل حتى اليوم إلى معالجة فلسطينية شاملة.

والحقيقة، فإن اللافت للنظر، إن ثورات العالم العربي منذ عام 2010 والمستمرة في بعض الدول العربية إلى الآن، لم تهتم مطلقاً في اعلان برامجها واصلاحاتها وبياناتها بالقضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد، بعكس ثورات خمسينات وستينات القرن العشرين التي رفعت شعارات تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية.

إن انحراف بعض ثورات الربيع العربي عن مسارها، ونتيجة الفوضى

والانقسامات التي عمت بلادها وقياداتها ينذر بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد وتنفيذ مشروع تقسيم العالم العربي إلى دويلات طائفية ومذهبية وقومية. وتبقى فلسطين العربية هي الضحية الكبرى... ويكفي مثالاً على ذلك، ما يحدث في سوريا والعراق واليمن وليبيا. فهل يمكن تحرير فلسطين في ظل الفتنة العربية الكبرى؟.

المصادر

وثائق غير منشورة:

1 - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O.):

وهي الوثائق والمراسلات المتبادلة بين السفراء والقناصل البريطانيين وبين وزارة الخارجية البريطانية، والمراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية وبين وزارتي المستعمرات والحربية البريطانية المحفوظة في مكتبة السجلات العامة في لندن (P.R.O) للفترة الممتدة بين 1920 - 1948 وهي مصنفة في أربع مجموعات تحت الرقم العام (F.O.371) على النحو التالي:

F.O. 371/Turkey 44.

F.O. 371/Syria 89.

F.O. 371/ Lebanon 88.

F.O. 371/ Palestine and Transjordan.

2 - وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية 1944 - 1947:

3 - وثائق جامعة بيروت العربية وتتضمن:

ملف وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (وثائق غير موجودة في مجموعة وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب).

4 - مضابط جامعة الدول العربية - القاهرة وتتضمن:

مضابط ومحاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية 1944.

5 - مضابط ومحاضر مجلس النواب اللبناني 1944 - 1946.

6 - مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية وهي تتضمن ما يلي:

أ - وثائق ورسائل غير مصنفة.

ب - وثائق ومراسلات وتقارير متبادلة بين محمد جميل بيهم وبين الأحزاب والهيئات والقيادات المحلية والعربية والدولية وهي مصنفة في عدة مجلدات اخترنا منها ما يلي:

- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق 1911 - 1965، الملف 3.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق 1908 - 1935، الملف 4.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق 1936 - 1965، الملف 5.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق 1944 - 1947، الملف 6.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق 1902 - 1965، الملف 7.

7 - وثائق مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت سابقاً):

ويتضمن مجموعة كبرى من الوثائق والبيانات والمراسلات غير المنشورة وهي من ضمن مجموعة الهيئة العربية العليا لفلسطين ومجموعة الحاج محمد أمين الحسيني، ومجموعة عزة دروزة، ومصنفة في عدة ملفات، وقد اخترنا منها وثائق عديدة في الملفات التالية:

1 - ملف ب II
2 - ملف ب III
3 - ملف ب IV
4 - ملف ب I/VII
5 - ملف ب I/VIII
6 - ملف ت I
7 - ملف ث IV/2
8 - ملف ث V
9 - ملف ر I
10 - ملف ر VIII

وثائق منشورة:

1 - مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، جمع جميل الشقيري، مطبعة الاعتدال، دمشق 1938.

2 - ملف وثائق فلسطين، ج 1، (637 - 1949) جامعة الدول العربية - القاهرة 1969.

3 - ميثاق جامعة الدول العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة، (بدون تاريخ).

4 - وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939، مجموعة أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت 1979.

5 - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ج 1، (1915 - 1946) جامعة الدول العربية - القاهرة 1957.

6 - وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 - 1939، جمع وتصنيف د. عبد الوهاب الكيالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) جمعية صندوق فلسطين (بغداد)، بيروت 1968.

كتب وثائقية وعامة باللغة العربية:

7 - أحمد طربين: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة 1958 - 1959.

8 - أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة 1951.

9 - أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي - بيروت (طبعة جديدة بدون تاريخ، بينما الطبعة الأولى عام 1935).

10 - أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1966.

11 - بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج 3 (1947 - 1952)، منشورات أوراق لبنانية، درعون - حريصا، لبنان 1961.

12 - حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918 - 1952، مركز الأبحاث - بيروت 1982.

13 - حسن الحكيم: مذكراتي - صفحات من تاريخ سورية الحديث 1920 - 1958، القسم الأول، دار الكتاب الجديد، بيروت 1965.

14 - دورين انغرامز: أوراق فلسطين 1917 - 1922، ترجمة ونشر دار النهار - بيروت 1972م.

15 - ريتشارد ستيفنس: الصهيونية الأميركية وسياسة أميركا الخارجية 1942 - 1947، تعريب: جورج نجيب واكيم، دار الطليعة، بيروت 1967.

16 - زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، وبيروت 1971.

17 - ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الكشاف، بيروت 1948.

18 - صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتاب، بيروت 1970.

19 - عارف العارف: النكبة، نكبة بيت المقدس، ج 1، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت 1956 - 1959.

20 - الملك عبد الله: الآثار الكاملة للملك عبد الله، الدار المتحدة للنشر (بدون تاريخ).

21 - عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517 - 1920، جامعة بيروت العربية، بيروت 1974.

22 - عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت 1975.

23 - فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، ج 2، إعداد خيرية قاسمية، مركز الأبحاث ودار القدس، بيروت 1975.

24 - كميل شمعون: مراحل الاستقلال - لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية، مكتبة صادر، بيروت، 1949.

25 - محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، صادر - ريحاني، بيروت 1946.

26 - محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج 2، دار الكشاف، بيروت 1950.

27 - محمد فايز القصري: حرب فلسطين 1948، ج 1، دار المعرفة، مصر 1961.

28 - محمد فيصل عبد المنعم: أسرار 1948، مكتبة القاهرة الحديثة 1968.

29 - مناحم بيغن: يوميات مناحم بيغن، تعريب: معين أحمد محمد، دار المسيرة، بيروت 1978.

كتب وثائقية وعامة باللغة الأجنبية:

1- BenGurion, D; Rebirth and Destiny of Israel. Ed. Mordekhai Nurock, (Philosophical Library, New York, 1954).

2- Cohen, I.; A Short History of Zionism, (Frederik Muller LTD, London 1951).

3- ESCO Foundation For Palestine, Vol. I, (New Haven, Yale University Press 1947-1949).

4- Friedeman, I.; The Question of Palestine 1914-1918, (Routledge and Kegan Paul, London 1973).

5- Glubb, J.B.; A Soldier with the Arabs, (Hodder and Stoughton, London 1957).

6- Howard, H.; The King-Crane Commission, (Khayate Library, Beirut 1963).

7- Hull, C.; The Memoirs of Cordell Hull, Vol. II, (New York 1948).

8- Hurewitz, J.C.; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, (D. Van Nostrand Company INC. Princeton, New York, London 1956).

9- Jansen, M.E.; The United States and The Palestinian People, (The Institute for Palestine Studies, Beirut 1970).

10- The Jewish Agency for Palestine, (The Agency, New York 1947).

11- John, R. Hadawi, S.; The Palestine Diary 1945-1948, Vol. II, (The Palestine Research Center, Beirut 1963).

12- Kish, L.T.; Palestine Diary, (Victor Collancy LTD, London 1938).

13- Longrigg, S.H,; Syria and Lebanon under French Mandate, (Oxford University Press, London, New York, Toronto 1958).

14- Stein, L.; The Balfour Declaration, (Vallentine and Mitchell, London 1961).

15- Terry, J.J.; Attitudes of United States Congressman, (Palestine Research Center, Beirut 1973).

16- United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947-1974, Ed. G. Tomeh, (The Institute for Palestine Studies, Center for Research and Documentation, Beirut, Abu-Dhabi 1975).

17- Weizman, CH.; Trial and Error, (H. Hamilton, London 1949).

الدوريات العربية:

1 - البيان (نيويورك) 1938.

2 - الحياة (بيروت) 1948.

3 - السمير (بروكلن - نيويرك) 1938.

4 - الشعب (دمشق) 1931.

5 - العاصمة (دمشق) 1920.

6 - المنار (القاهرة) 1923.

7 - النهار (بيروت) 1944 - 2006.

8 - الهدى (نيويورك) 1938.

9 - الوطن العربي (باريس) 1979.

الدوريات الأجنبية:

1- Arab World and Diplomatic History, Vol. 2 (1942-1952) by Menahem Mansoor (Washington 1972).

2- Cahiers de l'Orient Contemporain, Vol. I (Paris 1944) Centre

d'Études de l'Orient Contemporain de l'Institut d'Études Islamiques de l'Université de Paris.
3- The Detroit News (Detroit) 1938.
4- Le Jour (Beyrouth) 1947-1948.
5- Keesing's Contemporary Archives 1946-1948, Vol. VI, Weekly, Diary of World-Events (London).
6- The Middle East and North Africa (London 1977).
7- The New York Times (New York) 1945-1946.

الفصل الثاني

قضية
العراق وحروب الخليج الثلاثة

1 - حرب الخليج الأولى:

إن من الهموم الأولى للاستعمار الغربي إبقاء الأمة العربية والإسلامية في تمزق دائم، فعمل على تقسيمها وتفتيتها ونهب خيراتها وكلما شعرت دول الغرب بأن العالم الإسلامي أو العربي يسير نحو التعاون والوحدة أو الاتحاد نرى أن الغرب يعمل بكل طاقته لإفشال هذه المشاريع الوحدوية، لأن الغرب أدرك منذ العهد العثماني وما قبل أن الأمة العربية يمكن أن تشكل سداً دائماً ضد الغرب في حال الوحدة والاتحاد، من هنا كان مشروع قيام إسرائيل بين الدول العربية، حتى تم تمزيق هذه الدول ليس استناداً إلى اتفاقية سايكس - بيكو فحسب، وليس استناداً إلى وعد بلفور فحسب، وإنما استناداً إلى مقررات مؤتمر كامبل بانرمن 1907 الذي أكدت فيه دول الغرب على ضرورة استمرار تقسيم العالم العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، واستناداً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير.

تأسيساً على ما تقدم فإن الغرب تآمر على مشروع الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، وتآمر على كل مشروع وحدوي، كما تآمر على جامعة الدول العربية وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي، واعتبر الغرب إن إسرائيل هي جسر العبور للمصالح الغربية في المشرق العربي وهي تمثلها، لهذا اعتمدت عليها في كثير من المؤامرات ضد العرب. استناداً إلى هذه المعطيات قامت الثورة الإسلامية

في إيران في شباط (فبراير) عام 1979 ضاربة المصالح الأميركية والإسرائيلية والغربية وأُعلنت الجمهورية الإسلامية على أساس الإسلام الدين الحنيف. وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات أساسية في العالمين العربي والإسلامي وعوضاً عن مساعدة هذه الثورة التي أعلنت أن غايتها الأولى تحرير القدس الشريف وجدنا للأسف أن بعض الدول العربية خشيت منها لأن الجمهورية الإسلامية قد تصدّر ثورتها إلى الدول العربية لا سيما الخليجية، وتلقت الدول الخليجية بما فيها العراق دعماً من الولايات المتحدة والغرب لمواجهة الثورة الإسلامية. وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تدعم القوى الإسلامية في أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي. واستناداً إلى الاتفاقات السرية والعلنية فقد أُوكلت مهمة محاربة إيران إلى العراق البلد القوي الذي اعتبر الشرطي الأمين لدول الخليج العربي، وابتدأت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران لفترة طاولت ثماني سنوات 1980 - 1988، استنفذت خلالها خيرات البلدين العسكرية والاقتصادية والبشرية والبترولية، وهذا الاستنزاف لم يقتصر على خيرت العراق وإيران فحسب بل امتد إلى استنزاف خيرات بعض الدول العربية الخليجية التي قامت بمساعدة العراق، ومما يؤسف له أن الملايين الذين استشهدوا من الجانبين، فضلاً عن الخسائر العسكرية الضخمة كانت خسائر للطاقات العربية والإسلامية فلو قدر لها أن تتوحّد ضد إسرائيل لكان باستطاعتها الانتصار على هذا الكيان الصهيوني المصطنع، ومما يؤسف له أن هذه المؤامرة الغربية استطاعت أن تنجح باستمرار وأن تجد لها تربة خصبة بين العرب والمسلمين، لأن المؤامرة لا يمكن أن تنجح في وجه شعب واعٍ لذا استمرت حرب الخليج الأولى. وفي هذه الفترة كانت إسرائيل مرتاحة إلى حد كبير من الضغوطات العسكرية أو السياسية بل أكثر من ذلك فإن إسرائيل لم ترَ مانعاً بأن تتآمر على الأمة العربية وعلى القضية الفلسطينية وبشكل موازٍ مع استمرار حرب الخليج الأولى ذلك أنها لم تتورع مثلاً عن اجتياح لبنان عام 1982، ولم تتورع في الوقت نفسه وبالتعاون مع أميركا على ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981، ولم تتورع أيضاً

عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية بمد يد العون للميليشيات المتعددة والمتنوعة.

وأخيراً، ماذا قدمت حرب الخليج الأولى في سنواتها العشر للقضية الفلسطينية وللأمة العربية والإسلامية.

للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن ندرس بتمعن حرب الخليج أو الحرب العراقية الإيرانية وتطورات هذه الحرب وما أسفرت عنه من نتائج على الصعيد العربي والإسلامي، وعلى الصعيد العراقي والإيراني، وعلى صعيد القضية الفلسطينية بالتحديد. يتبين لنا بأن حرب الخليج الأولى لم تؤدِ إلى نتائج إيجابية مطلقاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

ومما يؤسف له أن العراق ومنذ عام 1980 وبدعم عسكري ومالي من بعض الدول العربية قامت بشن حرب على إيران بداعي أن الجمهورية الإسلامية تشكل خطراً على الأنظمة العربية ويمكن أن تصدر الثورة الإسلامية إلى تلك البلاد. وبدأت الدوائر الأميركية والإسرائيلية والأوروبية تشجع على هذه الحرب فتبيع الأسلحة المتطورة هنا وهناك ممّا أطال فترة الحرب إلى ما يقرب من ثماني سنوات لغاية عام 1988، وفي هذا الوقت كانت إسرائيل مرتاحة جداً إلى استمرار هذه الحرب لأن الحرب بين الدول العربية والإسلامية غايتها الأساسية. ولأن مثل هذه الحروب تضعف العرب وتضعف القضية الفلسطينية، ولهذا وجدنا أن العراق وإيران مُنيت كل منهما بخسائر فادحة أثرت سلباً في قوة الدولتين، وفي الوقت الذي كانت حرب الخليج الأولى ما تزال مستمرة وفي الوقت الذي تم تحييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي بواسطة اتفاقية كامب دايفيد، كانت إسرائيل تعد العدّة لاجتياح لبنان في حزيران (يونيه) عام 1982، بعد أن قامت بحرب استباقية ضد العراق، وذلك بضرب المفاعل النووي العراقي في 30 أيلول (سبتمبر) 1981.

وفي مقارنة سريعة نجد حرب الأخوة مشتعلة، وفي لبنان سيطرة إسرائيلية واحتلال لضرب المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية على السواء. ومن هنا ندرك كيف يمكن أن نقيّم حرب الخليج ونتائجها خلال الثماني سنوات، فالنتائج السلبية مستمرة حتى اليوم. كما لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل حاولت إتباع

سياسة القضم والهضم في لبنان وعبر الإتفاقات السلمية مع مصر، فحاولت مجدداً ملء الفراغ العربي بفرض اتفاقية 17 أيار (مايو) 1983 على لبنان، ومن هنا نرى بأن العالم العربي كان وما يزال يعيش مرحلة التمزق والضياع والحروب الداخلية الطائفية والمذهبية والقومية في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تخططان للقضاء على القضية الفلسطينية والأمة العربية.

وبالرغم من جميع المحاولات العربية والإسلامية لوقف حرب الخليج غير أنها لم تنتهِ بل استمرت ضراوتها على كل صعيد، وبعد أن كانت إيران والعراق من أهم الدول الإسلامية والعربية اقتصادياً وسياسياً باتت اقتصاد كل منهما اقتصاداً ضعيفاً ومتراجعاً إلى حد كبير، ومما يؤسف له أيضاً أنه في الوقت الذي انتهت فيه حرب الخليج عام 1988 نتيجة لإنهاك الدولتين فقد انطلقت حرب أخرى تؤمن استمرار تمزيق العرب لإضعاف القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام، لقد انطلقت في لبنان الحرب التي اتفق على تسميتها "حرب عون" وأطلق عليها خطأ من بعض الأوساط "حرب التحرير". ومما يؤسف له أيضاً أن هذه الحرب التي اندلعت في لبنان بقيادة العماد ميشال عون ضد سوريا والحركة الوطنية إنما انطلقت بدعم عسكري مباشر من الرئيس السابق صدام حسين. فقد وصل السلاح العراقي من العراق إلى العماد ميشال عون لمحاربة الجيش السوري الموجود في لبنان، ومما يؤسف له أن هذه الحرب استمرت أكثر من سنتين دمر خلالها البشر والحجر وانتقلت الحرب فيما بعد بين المسيحيين أنفسهم، وعاش لبنان أياماً حالكة مظلمة تحت شعار التحرير.

2 ـ حرب الخليج الثانية[1]:

مع وصول الرئيس صدام حسين إلى الحكم بعد تنحي أحمد حسن البكر، بدأ عهد جديد في العراق نقلها من دولة متخلفة إلى دولة تعتمد العلم والتكنولوجيا.

1 ـ انظر: د. عبد العزيز قانصو مع آخرين في كتاب: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص 561 - 571.

واعتمد صدام حسين بناء البنى التحتية لمجتمع صناعي متطور، واعتنى عناية فائقة بتنمية جيشه، واعادة بنائه على أسس عصرية، وسلحه بأحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً.

وبعد أن أهّل هذا الجيش رغب في تحقيق أحلامه التوسعية منطلقاً من شعارات قومية وحقوق عربية في إيران وفي الخليج. فاستغل قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وقام بهجوم كاسح على إيران.

طالت الحرب العراقية الإيرانية ما يقارب الثماني سنوات تكبد فيها الفريقان خسائر بشرية ومادية جسيمة دون أن تسفر عن أي نتيجة لمصلحة أي من الفريقين سوى الدمار الشامل لقوتين اعتبرتا في خندق واحد ضد أطماع إسرائيل والصهيونية العالمية.

تمكن العراق من صموده أمام القوة الإيرانية من تحقيق انتصارات في أوائل الحرب ونهايتها، بفضل الدعم العربي له وخاصة من دول الخليج، وعلى رأسها دعم السعودية ودولة الإمارات والكويت.

وانتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، لتقف العراق على رأس الخليج العربي، كأكبر قوة عسكرية تتحكم في شؤون الخليج وأمنه. غير أن العراق ما بعد الحرب كان معنياً بإعادة بناء المجتمع وتضميد جراحه في الداخل؛ وكان ملزماً بتسديد ديون خارجية باهظة كرستها نفقات الحرب وخاصة لدى الدول التي التزمت تزويده بالسلاح والقوة الاستراتيجية. وكان لا بد من مصدر لتمويل العراق وتخليصه من أعبائه وهمومه. وبعودة قريبة إلى الذاكرة امتثلت في مخيلة العراق صورة الكويت، بل الذهب الأسود المتدفق منها. وكان لا بد من تهيئة الأجواء للسيطرة على منابع هذا النفط، ووضع المبررات والحيثيات، وبتاريخ 17 تموز (يوليه) 1990 مناسبة يوم الاحتفال بذكر قيام الثورة العراقية 17 تموز (يوليو) 1968 ـ قال صدام حسين: إن دولاً خليجية معينة تآمرت مع الولايات المتحدة الأميركية في مخطط أدى إلى هبوط بأسعار النفط مما ألحق ضرراً بالغاً بالعراق. وأشار صراحة إلى دولتي الإمارات والكويت اللتين لم تفيا بالتزاماتهما

خفض الإنتاج، مما سبب هبوطاً في سعر النفط من 27 دولار للبرميل إلى 21 دولاراً. وهذا أدى إلى خسارة العراق لمليارات الدولارات[1]. كما ادعى العراق بأن الدول الخليجية بدأت تطالبه بالديون وأموال المساعدات التي قدمتها له طيلة حربه مع إيران مما أثار حفيظته.

وفي اليوم التالي أي في 18 تموز (يوليه) 1990 قدم العراق شكوى إلى جامعة الدول العربية جاء فيها: إن الكويت استغلت الحرب العراقية مع إيران بتنفيذ مخطط الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه العراق، حيث راحت تقيم المنشآت العسكرية، والمخافر، والمنشآت النفطية والمزارع، وأكد حق العراق باستعادة المبالغ المسروقة من ثروته والبالغة (304) مليارات دولار وهي قيمة النفط الذي نهبته الكويت من حقل الرميلة خلال عشر سنوات بين 1980 - 1990 [2].

وألمح طارق عزيز إلى المشكلات الحدودية بين العراق والكويت والذي اعتبرها ما تزال قائمة... وأضاف أن خسارة العراق بسبب انهيار أسعار النفط بلغت 106 مليار دولار، وهذه الخسارة لمصلحة دول نفطية أخرى.

ردت الحكومة الكويتية بتاريخ 19 تموز (يوليه) 1990، واعتبرت ادعاءات العراق مجرد افتراء، ومحاولة ابتزاز مكشوفة، وطالبت بلجنة عربية لترسيم الحدود[3].

والواقع فإن رغبة صدام حسين في احتواء العراق للكويت، تعود إلى عام 1961. فبعد إعلان عبد الكريم قاسم ضمه للكويت عام 1961، أبرق صدام حسين مؤيداً لعبد الكريم قاسم. وكان صدام حسين قد قام بحركة انقلاب فاشلة ضده ولجأ إلى القاهرة في حينه. وعندما فرضت جامعة الدول العربية الحل العربي، اعترض صدام حسين في حينه واتهم عبد الكريم قاسم بالرشوة المتمثلة بإعطاء قرض من الكويت قيمته مليون دينار[4].

---

1 - النهار - عدد 17676 - تاريخ 18 تموز (يوليه) 1990.

2 - النهار - عدد 17677 - 19 تموز (يوليه) 1990.

3 - النهار - عدد 17678 - 20 تموز (يوليه) 1990.

4 - مجلة الراية - عدد 23 - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1990.

ومهما يكن من أمر فقد أشارت بعض التقارير السرية الأميركية، بأن المخابرات الأميركية والإسرائيلية أعدتا "سيناريو حرب العراق ضد الكويت" ليس بهدف إضعاف العراق والكويت، ولكن بهدف تفتيت الأمة العربية إلى آجال بعيدة من الزمن. وقد عقد اجتماع سري بين الرئيس العراقي صدام حسين والسفيرة الأميركية في بغداد، أبلغته فيه السفيرة أن الإدارة الأمريكية لا تمانع في هجوم العراق على الكويت والسيطرة عليها. وإن صحت رواية ما جاء في الوثائق الأميركية السرية، فمعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تخطط لجميع مراحل مؤامراتها على العراق والمنطقة العربية منذ عام 1979 حتى اليوم، مع أهمية التأكيد بأن الإدارة الأميركية وبعض الدول العربية شجعت العراق ودعمته بالسلاح والمال وبالدبلوماسية في حربه ضد إيران بحجة وضع حاجز أمني وعسكري حائلاً دون تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار.

ومهما يكن من أمر ففي 20 تموز (يوليه) 1990 تحرك أمين عام جامعة الدول العربية وبعض ملوك ورؤساء ووزراء خارجية الدول العربية، لبذل المساعي الخيرة في سبيل إيجاد مخارج للأزمة العراقية الكويتية المتجددة. فأمين عام جامعة الدول العربية آنذاك الشاذلي القليبي غادر إلى الكويت. كما حمل وزير خارجية العراق طارق عزيز رسالة إلى وزير خارجية مصر في القاهرة لشرح وجهة نظر العراق. وتم لقاء في الاسكندرية بين الملك حسين والرئيس حسني مبارك. كما وصل إلى بغداد وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل[1].

وفي 23 تموز (يوليه) 1990 عقد اجتماع مشترك في الاسكندرية بين الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك، وطارق عزيز وزير خارجية العراق. كما قام الرئيس حسني مبارك بتاريخ 24 تموز (يوليو) بجولة مفاجئة شملت العراق والكويت والسعودية طارحاً فكرة عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول المعنية بما فيها مصر تمهيداً لقمة محصورة تضم الدول الأربع في جدة.

---

1 - النهار - عدد 17679 - 21 تموز (يوليه) 1990.

وانضم الملك حسين وياسر عرفات إلى المساعي، غير أن لقاء القمة في جدة لم يتحقق، واستعيض عنه بلقاء في 31 تموز (يوليو) بين ولي عهد الكويت سعد العبد الله الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء العراقي عزت إبراهيم[1].

كانت القوات العراقية خلال هذه الفترة تستعد لغزو الكويت، فقد حشد العراق جيوشه على حدود الكويت، كما أن بعض القطع البحرية الأميركية وضعت في حالة تأهب[2]. وقبل أن تعرف حصيلة محادثات جدة بين الجانبين العراقي والكويت، فوجيء العالم باجتياح القوات العراقية للكويت في فجر الخميس في الثاني من آب (أغسطس) 1990، وانتقال أمير الكويت الشيخ جابر الصباح إلى السعودية[3]، في الوقت الذي دمرت فيه القوات العراقية المرافق الكويتية بما فيه البنك المركزي، كما استولت على وثائق وزارة الخارجية الكويتية ومستندات الديوان الأميري الكويتي واعتقلت أو قتلت الآلاف من المواطنين الكويتيين.

برر العراقيون تدخلهم بأنه استجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة، التي قلبت نظام الحكم في الكويت وحلت المجلس الوطني وفرضت منع التجول. ومما يؤسف له أن بعض الدول العربية أيدت في حينه خطوة العراق، ومنها: الأردن، اليمن، منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ترحيل الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين من الكويت بعد تحريرها من الجيش العراقي.

وجه أمير الكويت نداء إلى الكويتيين يدعوهم للصمود. ودعا الرئيس السوري حافظ الأسد إلى قمة عاجلة. وتسارع وزراء الخارجية العرب لعقد قمة طارئة في القاهرة في اليوم نفسه... ومما قاله المندوب اللبناني في المؤتمر باسم وزير خارجية لبنان ورئيس وزرائه سليم الحص:

"إن لبنان اقترح أن يكون مشروع القرار الذي طرحه مندوب الكويت هو

---

1 - النهار: العداد: 17681 - 17682 - 17684 - 17686 - 17688 تاريخ: 24، 25، 26، 27، 30، 31 تموز (يوليه) 1990.

2 - النهار: عدد 17682 - 25 تموز (يوليه) 1990.

3 - النهار: عدد 17689 - تاريخ 2 آب (أغسطس) 1990.

موضوع المناقشة الرئيس وقال: إننا لا نرى أي عبرة أو مسوغ لما حصل بين القطرين العربيين الشقيقين أياً تكن الحجة أو الذريعة فإذا كان للأكبر أن يطغى على الأصغر، والأقوى أن يقهر الأضعف، فما معنى القوانين والشرائع والأنظمة الدولية؟ وما معنى وجود الجامعة العربية؟ ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو هيئة الأمم المتحدة؟ أن لبنان يريد للمجلس أن يستمر في الانعقاد إلى أن يتوصل إلى الحل المناسب". ودعا الرئيس الحص الوزراء العرب لاتخاذ موقف جدي ضد الغزو العراقي"[1].

في الخامس من آب (أغسطس) 1990 أعلن العراق شكل الحكومة الكويتية المؤقتة وأسماء أعضائها وجميعهم من العسكريين: عقيد ومقدمين وستة رواد (رائد) برئاسة العقيد: علاء حسين علي الذي تسلم قيادة الجيش ووزارة الدفاع والداخلية والذي قال في بيان حكومته: إنها ستجري محادثات في بغداد بشأن النزاع الحدودي وذكر دول الغرب برعاياها ومصالحها[2].

وفي الثامن من آب (أغسطس) 1990 أعلنت بغداد الوحدة الاندماجية مع الكويت بعد الإعلان عن قيام الجمهورية في السابع منه[3].

وفي الثامن والعشرين من آب (أغسطس) 1990، أصدر العراق مرسوماً اعتبر فيه الكويت هي المحافظة رقم (19) - وهي تضم: أقضية كاظمة - الجهراء - النداء (الأحمدي سابقاً) ومركزها: الكاظمة واستحدثت قضاء: (صدامية المطلاع): المطلاع سابقاً. وناحية العبدلي اللذين الحقا بمحافظة البصرة التي عدلت حدودها الإدارية[4].

الموقف العربي:

انعقدت في القاهرة بتاريخ 10 آب (أغسطس) 1990 قمة عربية أيدت بـ 12

---

1 - النهار - عدد 17689 - 3 آب (أغسطس) 1990.

2 - النهار - العدد 17691 - 6 آب (أغسطس) 1990.

3 - النهار: عدد 17693 - 17694 - تاريخ 8 و 9 آب (أغسطس) 1990.

4 - النهار: عدد - 17711 - 29 آب (أغسطس) 1990.

صوتاً الاستجابة لطلب السعودية بإرسال قوات عربية لمساعدتها في صد أي عدوان خارجي. وجاء في قرار القمة العربية:

1 ـ تأكيد قرار مجلس الجامعة في 3 آب (أغسطس) 1990، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 4 آب (أغسطس) 1990.

2 ـ تأكيد التزام قرارات مجلس الأمن رقم: 660 تاريخ 2 آب (أغسطس) 1990 و 661 تاريخ 6 آب (أغسطس) 1990 ورقم 662 تاريخ 9 آب (أغسطس) 1990 بصفتها تعبير عن الشرعية الدولية.

3 ـ إدانة العدوان العراقي:

ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلالها.

ـ التنديد بالتهديدات العراقية لدول الخليج وتأكيد التضامن العربي الكامل.

ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية.

ـ تكليف القمة العربية لأمين عام جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار[1].

وفي يوم الأحد الواقع في 11 آب (أغسطس) 1990 أعلن عن وصول قوات مصرية إلى السعودية وبتاريخ 14 آب (أغسطس) 1990 أعلن عن وصول قوات مغربية. وبتاريخ 15 آب (أغسطس) وصلت قوات سورية[2].

ويبدو أن الموقف العربي لم يكن موحداً حيال المسألة الكويتية فقد اقترح نقل مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة، وافق عليه البعض ورفضه البعض الآخر، واستقال القليبي بتاريخ 3 أيلول (سبتمبر) 1990 مع العلم أن مقر الجامعة كان نقل من القاهرة إلى تونس عام 1979[3].

كما أن فكرة إيجاد حلف مؤيد للعراق كان مطروحاً على بساط القمة المصغرة التي عقدت في الرباط خلال الأسبوع الثاني من أيلول (سبتمبر) 1990 والتي

---

1 ـ النهار: عدد 17696 ـ تاريخ 11 آب (أغسطس) 1990.

2 ـ النهار: الأعداد: 17697 ـ 17699 ـ 17700 ـ تاريخ: 12 و 15 و 16 آب (أغسطس) 1990.

3 ـ النهار: العدد 17716 ـ تاريخ 4 أيلول (سبتمبر) 1990.

حضرها: الملكان: الحسن الثاني ملك المغرب والحسين ملك الأردن والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وقد صرح وزير خارجية الجزائر السيد أحمد غزالي: أن الأولوية المطروحة على قمة الرباط المصغرة كانت البحث والحؤول دون حل مفروض على العراق[1].

على الصعيد العراقي، استمر العراقيون والأميركيون بتصعيد الموقف وتأزيمه عن طريق إرسال قوات أميركية إلى السعودية، وقوات بريطانية وفرنسية وأوسترالية و... بدعوى حماية السعودية وإعادة الكويت إلى الشرعية. كما أعلن في العراق التعبئة العامة وعن محاصرة ونقل السفارات من الكويت ولإغلاق الحدود معها. وأطلق صدام حسين مبادرة ترمي إلى انسحابه من الكويت بعد إنهاء الانسحابات من أراضي فلسطين المحتلة ومن لبنان، مقابل عدم الاعتداء على السعودية والمصالح الدولية المشروعة في الخليج[2].

وفي 15 آب (أغسطس) 1990 أعلن صدام حسين عن قبوله اتفاق الجزائر والانسحاب من إيران. وقد رحبت إيران بهذه المبادرة التي تنهي الحرب بين البلدين.

والمعروف أن اتفاق الجزائر الذي كان عقد في السادس من آذار (مارس) 1975 بين العراق وإيران برعاية هواري بومدين ووقعه صدام حسين نائب الرئيس العراقي آنذاك وشاه إيران محمد رضا بهلوي، كان هدفه ترسيم الحدود المائية والبرية بين البلدين. غير أن صدام حسين بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 1980 رفض هذا الاتفاق بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية العراقية[3].

وفي التاسع من أيلول (سبتمبر) 1990 وصل طارق عزيز إلى إيران في أول زيارة لمسؤول عراقي منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وفي السادس عشر من أيلول (سبتمبر) 1990 وصل وفد إيراني إلى بغداد[4]

---

1 ـ مجلة الراية ـ العدد 21 ـ 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1990.

2 ـ النهار: الأعداد: 17692 ـ 17695 ـ 17697 تاريخ 7 و 10 و 12 آب (أغسطس) 1990.

3 ـ النهار: عدد 17700 تاريخ 16 آب (أغسطس) 1990.

4 ـ النهار: الأعداد ـ 17721 ـ 17726 تاريخ 10 و 16 أيلول (سبتمبر) 1990.

موقف الكويت:

نهض الكويتيون في صباح الخميس الثاني من آب (أغسطس) 1990 على ما يروي بعض اللبنانيين الذين يعملون في الكويت، ووجدوا شرطة السير العراقية: توجه السيارات وتسهل المرور. ناموا كويتيين ونهضوا عراقيين. وبعد زوال الدهشة والوقوف على الحقيقة المرة أعلن الكويتيون رفضهم بصورة عفوية، وعملوا على تنظيم مقاومة حقيقية للاحتلال العراقي، هدفها طرد الغزاة، وإعادة الشرعية الكويتية وحق الشعب الكويتي في سيادته واستقلاله، كما صرح أحد قادة التجمع الكويتي الوطني[1].

الموقف الدولي:

اتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي قرارات بتجميد ودائع العراق والكويت، وأعلنت موسكو وقف إمداد العراق بالأسلحة. وأعلن بوش الأب عن نشر قواته الدفاعية في المملكة العربية السعودية. واتخذت المجموعة الأوروبية قراراً بفرض حظر شامل على العراق[2].

وفي 30 آب (أغسطس) 1990 اجتمع دي كويلار وطارق عزيز في عمان غير أن الاجتماع لم يكن مثمراً[3].

وفي التاسع من أيلول (سبتمبر) 1990 تم اجتماع قمة بين الرئيسين: بوش وغورباتشيف. انتهت بموقف ضد العراق وتبايناً في الربط بين مسألتي الخليج والشرق الأوسط[4].

وفي 21 و 22 و 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 قام الرئيس الأميركي بوش بزيارات إلى دول منطقة الشرق الأوسط، بغية تحريك عملية الاستقطاب

---

1 - الراية: عدد 22 - تاريخ 24 أيلول (سبتمبر) 1990.

2 - النهار: عدد 17697 - تا يخ 8 آب (أغسطس) 1990.

3 - النهار: عدد 17713 تاريخ 31 آب (أغسطس) 1990.

4 - النهار، عدد 17721 تاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 1990.

والدعم للموقف الأميركي والدولي الداعي للإسراع في حل مشكلة الخليج وإيجاد المخارج البديلة للحرب. ومن الدول التي زارها المملكة العربية السعودية ومصر، فاجتمع بالملك فهد وبالرئيس المصري حسني مبارك، وأهم اللقاءات مع بوش ذلك اللقاء الذي تم في سويسرا - جنيف في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 بينه وبين الرئيس حافظ الأسد. وأشارت الصحف إلى بيانين منفصلين: البيان الأميركي والبيان السوري.. وأشارت إلى أن الرئيس الأسد يعارض ضربة عسكرية للعراق تقضي على قوته الاستراتيجية ولاعتبارت أخرى، وقد اتفق بوش والأسد على حل سلمي لقضية الخليج على حد ما جاء في صحيفة الديار البيروتية[1].

موقف مجلس الأمن:

كان مجلس الأمن قد أصدر قراراً في الثاني من آب (أغسطس) 1990 يحمل الرقم (660)، دان العراق، وطالب بانسحاب فوري لقواته من المواقع التي احتلتها في الثاني من آب (أغسطس) وهدد خافيه بيريز دي كويلار - أمين عام الأمم المتحدة - باستعمال المادة (42) من الميثاق التي تجيز العمل المسلح.

وفي قراره رقم (661) تاريخ 6 آب (أغسطس) 1990 أعلن عن مقاطعته إقتصادياً للعراق.

وفي القرار (662) تاريخ 9 آب (أغسطس) 1990 أكد مجلس الأمن أن ضم العراق للكويت أياً كان شكله أو صحته، ليس له سند قانوني؛ ويعتبر لاغياً كأنه لم يكن. وهذا القرار يعتبر الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن يلغى بموجبه إجراء ضم دولة لدولة عضو في مجلس الأمن[2].

هذا وبعد لقاء بوش - غورباتشيف، ولقاء بوش مع الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك، والرئيس حافظ الأسد، تبين أن الموقف من الحل في الخليج حرباً أم سلماً ما يزال غير واضح. غير أن الولايات المتحدة الأميركية

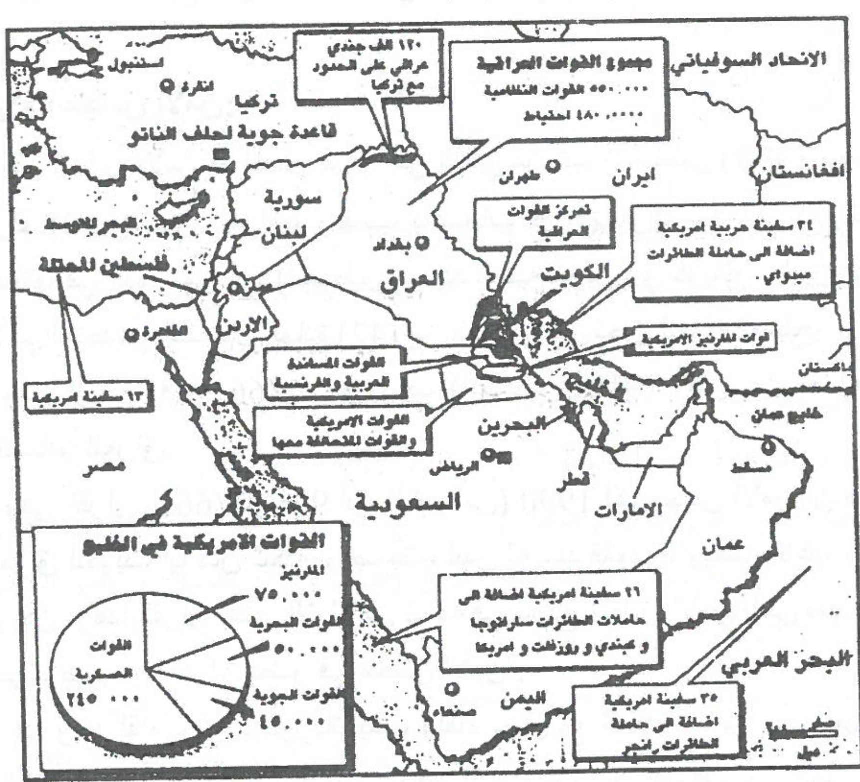
---

1 - الديار العدد - 842 - 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990.

2 - النهار: عدد 17795 - تاريخ 10 آب (أغسطس) 1990.

وبعض الأعضاء في مجلس الأمن الدولي اتفقوا على إصدار قرار خاص بأزمة الخليج، يتضمن إعطاء مهلة للعراق للانسحاب سلماً من الكويت، تنتهي في منتصف كانون الثاني (يناير) 1991. غير أن القوات الأميركية والحليفة بدأت هجومها الجوي على العراق فجر 17 كانون الثاني (يناير) 1991. واستمرت المعارك حتى تم إخراج العراق من الكويت[1].

ومهما يكن من أمر التطورات حيال أزمة الكويت، فإن هذه الأزمة تعتبر من أخطر الأزمات العربية التي واجهت العرب وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية.



خريطة تبين انتشار وعدد القوات العراقية والأميركية الحليفة وقدراتها العسكرية في منطقة الخليج حتى أواخر كانون الثاني (يناير) 1991.

---

1 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم (678) فجر 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990.

3 - حرب الخليج الثالثة:

إن التطورات السياسية التي جرت بعد عام 1992 في منطقة الخليج والمنطقة العربية كانت متداخلة فيما بينها ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً سواء بالقضية الفلسطينية أو بالقضية اللبنانية وبمختلف تطورات المنطقة، وعلى سبيل المثال تفاعلت الحركات الإسلامية مع الأحداث وبدأت تنشط في كل اتجاه بالرغم من أن هذه الحركات ليست في اتجاه واحد وهي غير مرتبطة بمرجعية دينية واحدة، كما أن الأحزاب العربية كانت تجتهد بمواقف غير موحدة إزاء هذه التطورات السياسية. وفي الوقت نفسه كانت القيادة الفلسطينية تعمل سراً لإنجاز إتفاقية أوسلو وكانت الولايات المتحدة والقوى الدولية تعمل لتطويق العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية حيث قوطع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وفي كل اتجاه فتردت أوضاع الشعب العراقي تردياً لا مثيل له في أي حقبة تاريخية. وكان الموقف العربي موقفاً يكاد يكون متفرجاً من موضع العراق وبدأت في سنوات ما قبل عام 2003 مرحلة إعداد الحرب الدولية ضد العراق وهو ما يمكن أن نطلق عليه: حرب الخليج الثالثة.

لقد مهدت الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض الدول الأوروبية الأخرى للحرب على العراق بالإعلان وباستمرار بأن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل، وهذا السلاح الذي اعتبر ممنوع دولياً فإنه مسموح لإسرائيل بامتلاكه لأن إسرائيل تعتبر الدولة الأكثر امتلاكاً لأسلحة الدمار الشامل بما فيه الأسلحة البيولوجية والكيمائية والأسلحة النووية والذرية. وتمتلك إسرائيل حتى اليوم عدة مفاعل نووية تهدد بواسطتها جميع الدول العربية، كما تهدد السلم في المنطقة العربية. ونظراً لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بلجان التفتيش الدولية التي قامت ولسنوات عديدة بالبحث والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من أن لجان التفتيش وجميع الفرق التابعة لها لم تعثر على أي أثر لأسلحة الدمار الشامل فقد استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وبعض الدول الأوروبية تعلن بأن العراق يمتلك مخابىء سرية يخفي فيها أسلحة الدمار الشامل لذلك بادرت الحكومة العراقية في عام 2002 وفي أوائل عام 2003 بتقديم تقرير مفصل مؤلف من عدة آلاف من الصفحات، وقد

تضمن هذا التقرير المحتويات والمعدات والأجهزة وما في حكمها التي يمتلكها العراق، ومن خلال التقارير الرسمية للمفتشين الدوليين تبين بأن لا أثر لأسلحة الدمار الشامل في العراق وتكاثرت في أوائل عام 2003 الدعاية الأميركية التي تقول بأن العراق قادر على شن حرب جرثومية وبيولوجية مدمرة في أقل من ساعة بحيث يشكل خطراً جسيماً على المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن الأعلام العربي والدول العربية باستثناء بعضها لم تحاول الدفاع عن شعب العراق بل أن بعضها كان يشجع القوى الدولية على مهاجمة العراق.

والأمر اللافت للنظر أنه ابتداءً من كانون الثاني (يناير) عام 2003 تكاثرت الاستعدادات العسكرية والسياسية والإعلامية ضد العراق بل إن الإدارة الأميركية والإدارة البريطانية لم تجد مانعاً من أن تزوّر بعض الوثائق لتعطي مبرراً لاحتلال العراق، فقد جاء في هذه الوثائق المزوّرة إدعاءات وتأكيدات بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وقد تأكدت المعلومات فيما بعد بأن هذه الوثائق مزوّرة، وقد قتل أو انتحر أحد العلماء البريطانيين المعروف باسم "كيلي" نتيجة لهذه الوثائق المزورة. وقد أعلن قبل اغتياله بأن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير مارس ضغوطاً من أجل تزوير هذه الوثائق المتضمنة زوراً وبهتاناً أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل وأن العراق قادر على شن الحرب الجرثومية بسرعة فائقة.

بالرغم من جميع التصريحات العراقية من قبل المسؤولين، وبالرغم من تأكيد بعض الدول الأخرى بما فيها روسيا بأن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل فإن الأميركيين والبريطانيين قرروا نهائياً شن حرب الخليج الثالثة على العراق وقد استقدم مئات الألوف من الجنود الذين اتخذوا في البدء الكويت وقطر قاعدة لهم ونقطة انطلاق لاحتلال العراق وذلك منذ شهر كانون الثاني (يناير) من عام 2003، وقد طرح على الرئيس العراقي صدام حسين أن يستقيل من منصبه خلاصاً للبلاد والعباد من الحرب المحتملة وطرحت اقتراحات عديدة لتجنب الحرب المحتملة، غير أن الرئيس العراقي رفض جميع الاقتراحات العربية والدولية. وبالتالي لا بد من التأكيد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا والحلفاء سواء رضي الرئيس العراقي بالشروط المطروحة أم لم يرضَ فإن الاحتلال واقع. وقد

أكد الرئيس الأميركي بوش الابن أكثر من مرة أهمية احتلال العراق، وأكد بأن احتلال العراق أمر لا مفر منه سواء استقال أم لم يستقل الرئيس العراقي، ومما يؤسف له أن انطباعات الشعب العربي وبعض دول العالم بأن العراق كقوة عسكرية كبرى سيصمد في وجه الجيوش الأميركية والبريطانية ستة أشهر على الأقل أو مما يزيد وكانت المعنويات العراقية والعربية في البداية معنويات مرتفعة للغاية وما إن ابتدأت الحرب عملياً في 20 آذار (مارس) 2003 سرعان ما أثبتت التطورات العسكرية مواجهة الموقف العراقي وسريان اشاعات عديدة حول معنويات وقوة الجيش العراقي وقوات صدام حسين. فقد أثبتت التطورات بأن القوات الأميركية والبريطانية باتت في مطار بغداد بل في وسط بغداد في التاسع من نيسان (إبريل) 2003 وهو يوم سقوط أو اسقاط رمز العراق المتمثل بتمثال صدام حسين من قبل بعض العراقيين ومشاركة القوات الأميركية، وللوهلة الأولى كانت الصدمة العراقية والعربية بهذا التطور الخطير، فبعد أن كان الناس يظنون بأن العراق سيبقى صامداً لشهور فإذا بالعراق يسقط تحت براثن الاحتلال في فترة لم تتجاوز العشرين يوماً وقيل آنذاك بأن الأميركيين استحدثوا في معارك مطار بغداد قنابل حديثة من نوع جديد تشبه القنابل الذرية ولكن من نوع متطور ذات الحجم الكبير وهي ذات فعالية لافتة للنظر بحيث يمكن أن تدمر آلاف العسكريين دفعة واحدة. ويبدو أن استخدام الأميركيين لهذا النموذج من القنابل قد حوّل مسار الحرب في العراق.

لقد ظن الجميع بأن الحرب على العراق انتهت بدخول الأميركيين والبريطانيين بغداد والموصل والبصرة وكركوك وسواها من المدن العراقية الكبرى وقد ظن البعض بأن تشكيل مجلس الحكم العراقي ومن ثم الحكومة العراقية وإجراء إنتخابات نيابية، ومن ثم انتخابات رئاسية، يمكن أن يعمل على تهدئة الأمور في العراق ولقد أثبتت الفترة الممتدة من أيار (مايو) 2003 حتى عام 2016 بأن الحرب في العراق بالرغم من اعتقال ومحاكمة صدام حسين في كانون الأول (ديسمبر) عام 2003 وإعدامه في فجر يوم السبت في 30 كانون الأول (ديسمبر) 2006 وإعدام سواه من المسؤولين العراقيين، فإنها لم تنتهِ، ذلك للأسباب التالية:

1 - بروز عنصر المقاومة العراقية بشكل قوي لا سيما جيش المهدي بقيادة السيد

مقتدى الصدر وقوى إسلامية سنية بقيادة عزة الدوري ضد قوات الاحتلال.

وهذه المقاومة مؤلفة من قوى شعبية وقوى عسكرية من الجيش العراقي السابق، وقد أثبتت المقاومة قدرة فائقة على الصعيد العسكري وعلى صعيد ارباك قوات الاحتلال.

2 - إن الأوضاع الأمنية في العراق ليست مستقرة مطلقاً، فالفوضى تعم البلاد وحوادث الاغتيال والقتل والسرقة ما تزال متفاقمة في أرجاء البلاد.

3 - بعد أن كان العراق دولة واحدة موحدة برزت الكيانات القومية والطائفية والمذهبية مما يؤكد استمرار الانقسامات على كل صعيد، وبالتالي فإن هذه التقسيمات لا تبشر بخير في المستقبل القريب خاصة وأن بعض هذه القوى تطالب بكيانات مستقلة. ففي أول أيلول (سبتمبر) 2006 رفع الأكراد العلم الخاص بكردستان، وأنزلوا العلم العراقي، تأكيداً على استقلاليتهم عن الحكم المركزي في بغداد.

4 - ما تزال الأوضاع الاقتصادية متردية على كل صعيد ومنذ سقوط العراق وحتى اليوم لا توجد أية مؤشرات تشير إلى إمكانية تحسن الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية بل على العكس فإن المستقبل ينذر بتصاعد الأزمة العراقية بشكل حاد وغير مستقر.

5 - تسريح الجيش العراقي، الذي كان يعتبر من أهم الجيوش العربية، مما ساعد في "الفلتان الأمني"، ومما ساعد في انضمام بعض عناصره إلى قوى المقاومة العراقية. علماً أن الجيش البديل، وقوى الأمن البديلة لم تستطع حتى الآن السيطرة على الوضع الأمني.

6 - من الخطأ الاعتقاد بأن القضية العراقية قضية محلية. فحقيقة الأمر أن هذه القضية بأبعادها المحلية لها أبعاد عربية ودولية في آن معاً، فنظراً لفشل الأميركيين والبريطانيين في توطيد الأمن في العراق فقد وجّهوا اللوم إلى سوريا وإيران ودول الجوار بأنها هي المسؤولة عن استمرار المقاومة العراقية. ومما يؤسف له أن أميركا استصدرت "قانون محاسبة سوريا" بهدف

الضغط على سوريا لتغيير موقفها من قضية العراق وقضية لبنان وقضية فلسطين، لهذا نرى بأن فشل الاحتلال الأميركي سيؤدي إلى مزيد من المقاومة وكلما كانت الخسائر الأميركية أكثر، كلما كان التفاؤل بمستقبل العراق أفضل وأوضح. ولعل تصريحات بوش بتأكيده البقاء في العراق، إنما يمثل اعترافاً بأن الولايات المتحدة في موقف حرج لا سيما بعد اسقاط الطائرات المروحية وما نتج عنها من خسائر بشرية فادحة، فضلاً عن خسائر فادحة تصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف قتيل من الجنود الأميركيين فقط، مما دعا الحكومة الأميركية لاتخاذ قرار بالإنسحاب عام 2011.

إن الاحتلال لأي بلد لن يطول طالما أن هناك مقاومة مستمرة ضد هذا الاحتلال. وقد أثبتت الأحداث التاريخية بأن الاستعمار والاحتلال مهما طال أمده فإنه زائل وسينتهي في وقت من الأوقات، ومما يؤكد ذلك تاريخ الاستعمار في الجزائر والمغرب ومصر والسودان وسوريا ولبنان، فالاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي وسواه بقي في العالم العربي لعقود عديدة ولكن انتهى أمره أخيراً إلى حرية واستقلال تلك الدول، وهكذا فقد أضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى الانسحاب من العراق عام 2011، تحت ضغط ضربات المقاومة العراقية لا سيما المقاومة التي يرأسها القائد العراقي عزة الدوري، غير أن العراق ما يزال يعاني للأسف من عدة قضايا في مقدمتها:

1 - تقسيم العراق مناطقياً وإدارياً وسياسياً وتربوياً واجتماعياً وأمنياً على أسس مذهبية وطائفية.

2 - سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مناطق عراقية جديدة، وتطبيق مبادئها ومعتقداتها بالقوة المسلحة على سكان تلك المناطق.

3 - تهجير وهجر، مئات الآلاف من العراقيين المسلمين والمسيحيين على السواء سواء إلى داخل المناطق العراقية الأخرى، أو إلى خارج العراق.

4 - تنامي النفوذ الإيراني في السياسة العراقية الداخلية والخارجية، على غرار تنامي النفوذ الإيراني في سوريا.

5 - هجرة الأدمغة العراقية إلى الدول العربية والغربية.

6 - انفصال اقليم كردستان العراق عن الحكم المركزي في بغداد، فالاقليم له أنظمته وقوانينه واقتصاده. ومما يؤسف له أن نظام كردستان أوقف تعليم اللغة العربية في مدارس الاقليم لأول مرة في تاريخ الأمة الكردية.

7 - تزايد خطر الممارسات الطائفية والمذهبية والمناطقية للحكومات العراقية المتعاقبة، مما أفسح المجال لظهور قوى سنية متطرفة مثل داعش وسواها.

8 - سائر القضايا المؤثرة سلباً على وحدة العراق والأمة العربية.

رسالة د. حسان حلاق[1] إلى الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في 30 أيار (مايو) 2003 تضمنت رؤية العرب من مواقف الولايات المتحدة الأميركية من قضية فلسطين والعراق والشرق الأوسط

بيروت في 30 /5 /2003

السيد جورج بوش المحترم

رئيس الولايات المتحدة الأميركية

بإسم (72) ألف متخرج في لبنان والعالم العربي من جامعة بيروت العربية، بل بإسم الملايين من العرب نتوجه إليكم بالرسالة التالية متمنين أن تلقى أصداء إيجابية لدى مسامعكم وأوساطكم السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، ويهمنا تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً - منذ عام 1866 توجه اللبنانيون والعرب فيما بعد، لتلقي التعليم والتربية في الجامعة الأميركية في بيروت، فكان وجودها مؤثراً على الفكر اللبناني والعربي، ومنذ عام 1918 توجهت الشعوب العربية وشعوب العالم نحو مبادىء ولسون الأربعة عشر الهادفة إلى حرية واستقلال وحق تقرير شعوب العالم. لهذا فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تحاول عام 1919 في مؤتمر فرساي في باريس الضغط على شعب من الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية أو لدول المحور الأخرى. بل حرصت على إرسال لجنة كنج - كراين الأميركية بناء على اقتراح رئيس الجامعة الأميركية في بيروت "بلس" لتقصي الحقائق في بلاد الشام التي أعربت وقتذاك عن مطالبها في الحرية والاستقلال ووحدة البلاد السورية. ونتيجة لهذه اللجنة المحايدة فإن الكثير من السوريين طالبوا بحماية أميركية للمنطقة عوضاً عن السيطرة الفرنسية والبريطانية.

---

1 - رئيس جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية بين أعوام (2003 - 2007).

ثانياً - بين أعوام 1918 - 1945، اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية دولة مناهضة لدول الاستعمار في العالم، ومناهضة للديكتاتورية والنازية والفاشستية والشيوعية، وهذا ما كان متوافقاً مع مبادىء وتطلعات الشعوب العربية وشعوب العالم الحر، لهذا فإن تمثال الحرية، كان يعني لهم الشيء الكثير، لما يرمز إليه من حرية واستقلال.

ثالثاً - لقد بدأت الشعوب العربية تفقد ثقتها بالولايات المتحدة الأميركية منذ أن أيدت بقوة الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل وبعد الحرب العالمية الثانية 1945، فضلاً عن تأييدها الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين عام 1948. وبدأ العرب يتساءلون: كيف يمكن أن توفق أميركا بين مبادئها في الحرية والديمقراطية ومناهضة الظلم والطغيان، وبين تأييدها للإرهاب اليهودي المتعاون مع بريطانيا لإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني ووطنه وأرضه واستقراره وحريته والمقيم في فلسطين منذ آلاف السنين.

رابعاً - في ظل انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي عن المناطق العربية، بدأ النفوذ الأميركي يتعاظم، محاولاً التوسع والانتشار عبر حلف بغداد والأحلاف الغربية الأخرى، وهنا بدأت الشعوب العربية تنظر إلى الولايات المتحدة الأميركية بأنها الدولة العدوة التي تقف إلى جانب إسرائيل ضد الدول والشعوب العربية، لا سيما إذا ما نظرنا إلى مواجهات أميركا ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر سواء في مصر أو سوريا أو لبنان. وبات الشعب اللبناني على سبيل المثال يتساءل عام 1958 كيف يمكن أن توفق أميركا بين مبادئها في الحرية والديمقراطية وحق تقرير الشعوب لمصيرها، وبين حمايتها لنظام الرئيس كميل شمعون حيث أنزلت قوات الأسطول السادس على الشاطىء اللبناني وفي مدينة بيروت وضواحيها لحماية نظام كميل شمعون والأنظمة الموالية للسياسة الأميركية في المنطقة، في حين أنزلت القوات البريطانية في الأردن لحماية النظام الأردني لا سيما بعد سقوط

النظام الملكي في العراق في عام 1958.

خامساً - إننا نتساءل مع الشعوب العربية: لماذا بدأت الولايات المتحدة الأميركية تناهض الشعوب العربية وطموحاتها وآمالها منذ قيام إسرائيل عام 1948 وتكرس ذلك عام 1958 وما تزال حتى اليوم. فقد وقفت لأعوام عديدة إلى جانب أنظمة عربية مكروهة من شعوبها لا تعتمد الديمقراطية ولا الحرية، فكيف يمكن أن تقتنع الشعوب العربية بالطروحات الأميركية الداعية إلى تحرير الشعوب من الطغيان والديكتاتورية. ويتساءل العرب مرة جديدة كيف تجيز الولايات المتحدة الأميركية لنفسها، بتوظيف منظمة "مجاهدي خلق" للوقوف ضد إيران على غرار ما كان يفعل الرئيس السابق صدام حسين؟

سادساً - إن الشعوب العربية على قناعة تامة، بأن إسرائيل قامت وما تزال قائمة، إنما بقوة المال والسلاح الأميركي، وأن سيطرتها على الأراضي المصرية والسورية وباقي فلسطين عام 1967 إنما كان بالدعم الأميركي الكامل. كما أن الشعب العربي على قناعة تامة بأن مسؤولية أزمة فلسطين والشرق الأوسط الكاملة واستمرار هذه الأزمة منذ عقود، إنما هي على عاتق السياسة الأميركية اللامتوازنة في المنطقة، وأن الشعوب العربية على قناعة تامة بأنه مُنع على مصر وسوريا عام 1973 استكمال انتصارهما على إسرائيل بسبب ذلك الدعم الأميركي، لأنه ممنوع منعاً باتاً تحقيق الانتصار العربي على إسرائيل.

سابعاً - إن العرب على قناعة تامة، بأن الولايات المتحدة الأميركية لم تفِ بتعهداتها للعرب منذ مؤتمر كامب دايفيد حتى اليوم، ووفت بكل تعهداتها لإسرائيل. فكيف يمكن أن تفسر أميركا أن مقاومة الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري دفاعاً عن وطنه وعن أدنى حقوقه بأنه نوع من أنواع الإرهاب والتطرف؟

ثامناً - إن الشعوب العربية على قناعة تامة، بأن الكثير من الانقلابات والمؤامرت والفتن والصراعات السياسية والطائفية في العالم العربي، إنما هي من

ابتداع السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية. كما أن الشعوب العربية على قناعة تامة بأن الأميركيين هم الذين استدرجوا النظام العراقي ومعه بعض العرب لشن الحرب العراقية على إيران، وهم الذين شجعوا العراق لاجتياح الكويت كمبرر أساسي لسيطرة الأميركيين على العراق ومنطقة الخليج والعالم العربي، وما مسألة سلاح الدمار الشامل في العراق سوى خديعة أميركية للسيطرة على المنطقة العربية.

تاسعاً ـ إن الشعوب العربية على قناعة تامة، بأن إدارة البيت الأبيض موكلة إلى مجموعة من الأميركيين اليهود، أو من الأميركيين الموالين إسرائيل، مما يعني اتخاذ قرارات أميركية معادية للعرب، ومؤيدة لإسرائيل. وفي الوقت نفسه يتساءل العرب ـ كل العرب ـ هل مسألة التجديد لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية تستأهل الحرب على العراق وعلى المنطقة، وعلى كل الدول والشعوب المعادية لإسرائيل؟ وهل سيبقى العرب رهينة الانتخابات الأميركية باستمرار؟ وهل ستبقى قضية العرب رهينة إرادة اللوبي الصهيوني؟

عاشراً ـ إن الشعوب العربية على قناعة تامة، بأن حربكم على العراق ليست بالتأكيد من أجل العثور على أسلحة الدمار الشامل أو نشر الديموقراطية والحرية، بل يرى العرب أن أهدافكم إنما تتمثل بما يلي:

1 ـ إعادة رسم خريطة المنطقة العربية رسماً جديداً أشد وأدهى من خريطة سايكس ـ بيكو، وأخطر من تداعيات وعد بلفور، ومؤتمر سان ريمو عام 1920.

2 ـ العمل على تفتيت العالم العربي الذي ـ بنظركم ـ سيشكل خطراً استراتيجياً ومالياً ونفطياً وديموغرافياً في الخمسين سنة القادمة على غرار قرارات مؤتمر "كامبل بانرمان" عام 1907.

3 ـ السيطرة على النفط، كمخزون استراتيجي واقتصادي مهم للولايات المتحدة الأميركية للعقود القادمة.

4 ـ استثمار الأدمغة العراقية، وتوظيف العلماء العراقيين في المهام الأميركية، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي بالنسبة للعلماء الألمان بعد الحرب العالمية الثانية.

5 ـ السيطرة على الوثائق السياسية والعسكرية العراقية للاطلاع على أسرار السياسة العراقية والعربية والدولية، وما يرتبط بها من سياسات سرية، وقد بدأت بوادر هذه الأسرار تنكشف للإدارة الأميركية.

6 ـ نهب التراث الإنساني في العراق، وتدمير مقوماته، ومنشآته، وإعادة العراق إلى ما قبل العصور الوسطى مع ما يعني ذلك من تخلف علمي وحضاري وثقافي.

7 ـ إن العرب يعلمون جداً أن من أهداف الحرب على العراق، إنما إشاعة الاطمئنان لإسرائيل، وأن العراقيين ومعهم كل العرب، لم يصدقوا حتى الآن كل الطروحات الأميركية، ولم يصدقوا جميع خطبكم طيلة شهور، بل يشعرون بأن أكبر قوة في العالم هي قوة ظالمة رادعة للحق وليست رادعة للباطل، وهي تريد تحويل الأضاليل إلى حقائق.

8 ـ إن من أهداف الحرب على العراق، والضغط الاقتصادي على الدول العربية، توطين الفلسطينيين سواء في العراق أو في الدول العربية الأخرى: لبنان، سوريا، الأردن، مصر. فأين الحرية والديمقراطية وحق تقرير مصير الشعوب في إبعاد الفلسطيني عن وطنه وأرضه وشعبه؟

9 ـ لن يقتصر تدخلكم في العالم العربي على النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل ستتدخلون في الشؤون الاجتماعية والتربوية والتعليمية، بحيث تكون التربية والتعليم خطة موجهة تهدف إلى "أمركة" القطاع التربوي في العالم العربي، ضماناً لوقوف الأجيال الصاعدة مع أهدافكم وتوجهاتكم.

10 ـ تسربت بعض الأخبار من مصادر أجنبية أن الولايات المتحدة الأميركية تدرس جدياً تحويل الأنظمة العربية الملكية والأميرية إلى أنظمة جمهورية، على أن تعتمد هذه الأنظمة النظام الجمهوري، أو النظام البريطاني (أي ملكية بدون صلاحيات) كما بالإمكان تولي الملك أو الأمير السلطة لسنوات محددة

مقدمة لاعتماد النظام الديموقراطي على النظام الغربي.

11 - إن ضرب العراق، رسالة أميركية واضحة وتهديد أميركي واضح، لجميع الأنظمة العربية في محاولة لإذلالها وتهديدها، وللسير في ركاب السياسة الأميركية والإسرائيلية وعدم معارضة سياستها المرسومة في المنطقة، لا سيما في تنفيذ ما اتفق على تسميته "خارطة الطريق" مقدمة لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية ومقدمة لتصفية "حزب الله" والمقاومة الوطنية سواء في لبنان أو في سواه إرضاء لإسرائيل، في حين أنه من الأفضل الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة مقدمة للحل الشامل في المنطقة.

12 - المساعدة الأميركية على عملية التطبيع مع إسرائيل، وعلى إنشاء "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات، بواسطة السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم العربي.

السيد الرئيس بوش

إن شعوب العالم العربي تتطلع إلى الولايات المتحدة الأميركية كقوة ضاربة - لا سيما بعد زوال الاتحاد السوفيتي - أحادية القرار، باستطاعتها تنفيذ الحقوق المشروعة، وباستطاعتها - إذا أرادت - تحويل الحق إلى باطل، وقراراتها العسكرية ملزمة ليست بقوة الحق والقانون، وإنما بقوة السلاح، وتتساءل شعوب العالم العربي: إلى متى سيبقى القرار الأميركي خاضعاً لقرار اللوبي الصهيوني واليهودي في أميركا؟ وإلى متى ستبقى أميركا تقف إلى جانب إسرائيل، غير مكترثة بمليار عربي ومسلم في أنحاء العالم؟

وبالرغم من قناعتنا، بأن السياسة الأميركية المعاصرة بدأت تؤمن بالمكارثية (نسبة لجون مكارثي) وتطبق الديمقراطية والديكتاتورية في آن معاً وتبعاً لمصالحها العليا، غير أننا نتوجه إلى ضميركم وضمائر الدوائر الأميركية الرسمية، وضمائر الشعب الأميركي، قائلين: إلى متى؟ إلى متى؟ ستبقى الولايات

المتحدة الأميركية تشعر بأن العرب والمسلمين أعداء لها؟ وإلى متى ستهملون الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة؟ إلى متى ستنظرون بعيون إسرائيلية وصهيونية إلى مختلف الأمور، لا سيما قضية فلسطين والشرق الأوسط؟ وإلى متى ستبقى إسرائيل في أراضي مزارع شبعا اللبنانية، والجولان السوري المحتل، ورفض الحقوق الفلسطينية المشروعة؟

إن العرب هم أكثر الشعوب التي عانت من إرهاب الاستعمار لا سيما في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، لذلك فهم ضد الإرهاب والظلم والعدوان. وما يحدث منذ سنوات من ردود فعل إنما لشعور العرب والمسلمين بالانحياز الأميركي لمصلحة إسرائيل. وما حدث في الرياض والدار البيضاء في منتصف أيار 2003 مرتبط إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية التي لا بد من حلها استناداً إلى العدل والشرعية الدولية.

السيد الرئيس بوش

ليس المطلوب منكم بعد الآن إرسال القمح الأميركي إلى الدول العربية "مع أطيب التمنيات" إنما المطلوب منكم وقف إرسال السلاح الأميركي القاتل للشعب الفلسطيني والشعوب العربية "مع أطيب التمنيات"، والمطلوب منكم ليس الوقوف إلى جانب العرب، وإنما اتخاذ مواقف حيادية، واتخاذ القرارات الموضوعية والمنطقية، وبذلك تكسبون ود وثقة العرب، كل العرب.

ليس المطلوب منكم بعد الآن سوى صحوة الضمير الأميركي، وإحياء المثل والقيم العليا الأميركية، وإحياء مبادىء ويلسون الأربعة عشرة، والمساعدة على تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية.

مع وافر الاحترام

رئيس جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية

د. حسان حلاق

THE ALUMNI SOCIETY
BEIRUT ARAB UNIVERSITY

BEIRUT 30/05/2003

His Excellency, Mr. George Bush Jr.
President of the United States of America

On behalf of 72000 Lebanese and Arab BAU graduates, in the names of millions of Arabs, we hope this letter finds a positive response, politically, militarily and socially.

We would like to bring to your attention the following points:

First: Since 1866 Lebanese and Arab students have applied to receive their learning in the American University of Beirut (AUB), an academic institution that had a great impact on Lebanese and Arab thought and culture. Later, in 1918 people all over the world Including Arabs were impressed by President Wilson's "Fourteen Points" which aimed at securing liberty, independence and the giving of people the right to decide their own fates. A year later in 1919, during the Versailles Convention that was held in Paris, it was understandable why the USA never tried to pressurize nations under the monopoly of the Ottoman Empire or any other monopoly, instead the King-Crane commission was sent to the Levant upon the suggestion of Mr. Bliss, at the time president of the AUB to investigate the current situation. Countries in the region expressed a demand for the freedom, independence and autonomy of the Syrian Nation. This they felt could only be achieved

if they were placed under American Protection in lieu of French and British monopoly.

Second: Between 1918 and 1945, the USA was a clear opponent of colonization, dictatorship, Nazism, Fascism and Communism, a position that appealed to the principles and aspirations of Arab Nations, and the nations of the free world at large. The Statue of Liberty thus became an emblem of freedom and independence, not just for Americans but for people all over the world.

Third: Arabs have begun to lose faith in the USA since its strong support of Jewish immigration to Palestine, in the period before and after the Second World War in 1945, not to mention its support of the Zionist scheme to establish a national homeland for Jews in Palestine in 1948. Arabs began to wonder: how Americans combined their alleged belief in liberty and democracy, and its opposition of tyranny and invasion, with its support of Jewish terrorism, and its approval, alongside the British, of the establishment of a Jewish Nation in Palestine, sacrificing in the process the well being and stability of Palestinians who had dwelled on Palestinian land for thousands of years.

Fourth: As British and French Power began to dwindle in the Arab region, American power grew and extended across the Baghdad and other alliances. It was then that Arabs began to consider the USA, the greatest Israeli ally, as the enemy. This is especially true when we consider American confrontation with late President Nasser whether in Egypt, Syria or in Lebanon. In 1958 the Lebanese people, could not comprehend how the American administration condoned the regime of the late President Shamoun. Naval forces of the Sixth Division landed on the Lebanese shores, in Beirut, and its suburbs to protect Shamoun's

interests and the interests of other pro-Israeli regimes in the region, at the same time that British forces landed in Jordan to protect the Jordanian regime, especially after the fall of Iraqi royalty in 1958.

Fifth: The question remains: why has the American Administration changed its attitude towards Arabs since the establishment of Israel in 1948? No only that, but it supported autocratic Arab regimes that were hateful to the people they ruled. How could American claims for freedom and equality retain their credibility? How could the USA employ the "Mojahedi Khalk" organization against Iran, thus using the same tactics that are applied by ex-president Saddam Hussein?

Sixth: Arabs are fully convinced that Israel could have never survived had it not been for the full subsidy it received from the USA, whether economically or militarily. Its occupation of Egyptian, Syrian and Palestinian lands in 1967 could not have happened without full American support. Full responsibility for Middle East crisis, and its persistence for many decades falls upon the American Administration and its inequitable policies in the region. It is equally clear to Arabs that Egyptian and Syrian forces were prevented from completing their 1973 victory because of American support of Israel that would not allow such victory.

Seventh: Arabs are fully convinced that American Officials never fulfilled their promises for Arabs since Camp David, at the same time that they promptly fulfill their commitments to Israelis. In the light of all this how could Palestinian, Lebanese and Syrian attempts at self-defense be regarded as acts of terrorism and extremism.

Eighth: Arabs are fully convinced that many coup d'etats, conspiratorial acts and religion and political strife in the Arab World is the Creation

of American Israeli policies. Americans seduced the Iraqis to start war in Iran. They similarly encouraged the Iraqi invasion of Kuwait to serve their own interests in the region, and finally they employed weapons of mass destruction in Iraq as a ploy for their hegemony over the Arab World.

Ninth: It has become clear that the administration of the White House is delegated to a handful of American Jews and pro-Israel Americans; in other words American politics will always be anti-Arab. Arabs are now concerned that a renewal of current American presidency means a continuation of a war in Iraq and the region. Are Arabs to remain at the mercy of American elections? Is the Arab cause destined to remain at the mercy of the whims of the Zionist Lobby?

Tenth: Arabs are fully convinced that the war against Iraq is motivated neither by the search for weapons for mass destruction, nor for the spread of democracy and freedom. Arabs understand your real motive to include the following:

1- Remapping the Arab region in a more subtle way than applied by Sykes-Picot; a thing which will have more ramifications than even Balfour promise and the recommendations of the San Remo convention of 1920.

2- Bringing about the disintegration of the Arab World as it currently presents a strategic threat, and would continue to do so if not stopped, whether financially or demographically through its oil resources.

3- Guarantee control over oil supplies for decades to come.

4- Divesting Iraq of its academes and scientists and employing them on American Assignments, just as German scientists were exploited by Americans and the Russians after the Second World War.

5- Controlling political and military Iraqi documents to be able to

unveil Iraqi, Arab and international political affairs, US Administration controls some of these.

6- Pillaging human heritage in Iraq – destroying monuments and taking back Iraq culturally to the period before the middle ages.

7- Asserting Israeli power; Arabs are not blind to the real purpose of the war, despite all American claims and proposals. The world's greatest power is in fact oppressive and manipulative.

8- Move Palestinians to new settlements in Iraq or in other Arab countries. How would this illustrate to Arabs American call for liberty, democracy and giving people the right of deciding their own destines?

9- Continual presence and interference in the Arab World through an intellectual colonization of the educational sector, which, together with political, economic and military control would fully "Americanize" future generations of loyal Arab allies.

10- The American Agenda also includes a long term plan at transferring governing systems in the Arab World, changing kingdoms and princedoms to republics, or applying the British system of monarchy without privileges. An alternative would be to limit the years of the reign of monarchy as a means of controlling their power and ostensibly introduce democratic rule.

11- Hitting Iraq involves a clear message to all Arab regimes; its ultimate objective is to unsettle and humiliate Arabs to such an extent that they are forced to follow the American/Israeli procession. Another objective involves the elimination of "Hizb Allah" and similar national organizations in favor of Israeli interests. It would be much more beneficial to demand Israeli withdrawal from Lebanon, Syria and Palestine, as a step in the direction of resolving the Middle East crisis.

12- Aid Israel with the plan to create a "Great Israel", extending from the Nile to the Euphrates, by monopolizing the economics, politics and military affairs of the Arab World.

Mr. President

Arab have for long years looked up to the USA, especially since the fall of the USSR – as a just decision making power, that could activate legal rights and change vice to virtue. US power is being asserted by military actions. Arabs now wonder: for how long would American decision making be under the control of inimical Zionist and Jewish lobbies in the USA? For how long would the US support Israel at the expense of the welfare of a billion Arabs and Muslims all over the World?

We are convinced that the current American Administration applies MaCarthian politics, which simultaneously uphold democracy and autocracy. However, we address the conscience of the American people. Arabs and Muslims are not "the enemy". It is our hope that you desist from ignoring the legitimate rights of Arabs and Palestinians, and looking at issues from a strictly Zionist/Israeli perspective. Israelis should not be allowed to remain in the Shebaa lands in Lebanon, nor in the Jolan in Syria

The Arabs have greatly suffered from the horrific colonization, especially during the nineteenth century until the midst of the twentieth century. Therefore, they are against terrorism, inhumanity, injustice and aggression. A very important proof of the above is the dreadful terrorist act that hit Riyadh and Casablanca in May 2003, which has a direct link to the Palestinian cause that ought to be solved based on the international laws and the direct interference of the United Nations. Furthermore, what is happening nowadays are only the reaction to US prejudice to the Israeli government.

Mr. President

It is not our wish to keep receiving your American wheat "with your best regards"; it is our wish that you withhold exporting destructive American weaponry to the area "with your best regards"! We don't request that you take the Arabic side; we merely ask you to consider the cause objectively, make decisions that are logical and unbiased so that you can regain our trust, the trust of all Arabs. We hope for a revival of the American conscience; a revival of your higher values and principles; a revival of Wilson's "Fourteen Points". Finally we hope you would help in making Israel comply with international recommendation.

With our Best Regards

Dr. Hassan HALLAK
President of the Alumni Society
Beirut Arab University

المصادر والمراجع

1 - جورج انطونيوس: يقظة العرب - ترجمة د. ناصر الدين الأسد - د. إحسان عباس - بيروت دار العلم للملايين 1966.
2 - د. حسن الحسن: النظم الدستورية في لبنان والبلدان العربية - بيروت (لا. ت.).
3 - حسان حلاق، مصطفى فواز، عدنان السيد حسن، عبد العزيز قانصو: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، دار بيروت المحروسة الطبعة الثانية بيروت 1995.
4 - زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث - بيروت 1968.
5 - زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية - كياناتها السياسية - بيروت (لا. ت).
6 - ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية - دار العلم للملايين - بيروت 1965.
7 - عادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي - الجزء الرابع - بيروت 1964.
8 - عبد الله خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت - دمشق - (لا. ت.).
9 - عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا - القاهرة 1968.
10 - كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية: ترجمة نبيه فارس ومنير البعلبكي - بيروت 1965.
11 - محمد عبد الغني سعودي: الوطن العربي - بيروت 1967.

12 - محمود قلعجي: الكويت الحديث - بيروت - دار الصياد 1956.
13 - مصطفى الدباغ: الجزيرة العربية - جزءان - بيروت 1963.
14 - هـ. ر. ب. ديكسون: الكويت وجاراتها - ترجمة جاسم الجاسم جزءان - الكويت - 1964.
15 - هشام دره: لبنان والبلاد العربية - بيروت 1974.
16 - محمد هزاع الغامدي: الكويت والخلافة العثمانية - جريدة "اليوم" السعودية - الدمام العدد - 6327 - تاريخ 11/ 10/ 1990.
17 - مروان اسكندر: قليل من التاريخ - النهار: عدد 17699 - 14 آب 1990.
18 - ميمونة الصباح: وثائق التاريخ تكذب صدام - جريدة الاتحاد - الاماراتية - عدد 5888 - 12/ 9/ 1990.

الصحف والمجلات:

19 - أرشيف صحيفة النهار البيروتية 1990 - 2006.
20 - صحيفة الديار 1990 - 2006.
21 - مجلة الراية 1990 - 2004.

الفصل الثالث

قضية
مزارع شبعا اللبنانية والحقوق اللبنانية والوطنية

في عام 1888 أصدرت الدولة العثمانية فرماناً سلطانياً بإعلان ولاية بيروت ولاية عثمانية. وكانت تضم ولاية بيروت الجنوبية مناطق الساحل - باستثناء ساحل متصرفية جبل لبنان - ومن النهر الأولي حتى نابلس متضمنة مدن وبلدات جبل عامل ومناطق وبلدات حاصبيا وراشيا والعرقوب ومزارع شبعا المتصلة بجبل الشيخ. بينما كانت تضم ولاية بيروت الشمالية مناطق الساحل - باستثناء ساحل متصرفية جبل لبنان - ومن طرابلس امتداداً حتى اللاذقية. وكانت عاصمة الولاية ومركزها الرئيسي مدينة بيروت.

وكانت المناطق اللبنانية والسورية والفلسطينية متداخلة فيما بينها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالرغم من هذا التداخل وبالرغم من أن الدولة العثمانية لم تعمد إلى ترسيم الحدود بين ولاياتها ومقاطعاتها بالمعنى الكياني لكل ولاية أو مقاطعة، غير أن الفرمانات السلطانية حددت الألوية والسناجق والأقضية التابعة لكل ولاية. وقد أشير في فرمان ولاية بيروت أن مناطق قضائي مرجعيون وحاصبيا وقرى العرقوب ومزارع شبعا هي تابعة للولاية. وكان هذا الواقع الجغرافي والسياسي قائماً قبل إنشاء متصرفية جبل لبنان عام 1861، ثم أعيدت مناطق البقاع ووادي التيم، بما فيه مناطق حاصبيا وراشيا إلى لبنان الكبير عام 1920.

موقع مزارع شبعا ومنطقة العرقوب:

تقع منطقة العرقوب في أقصى الجهة الجنوبية الشرقية من لبنان، على مثلث الحدود اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية أي على سفوح وأعالي قمم جبل الشيخ الجنوبية الغربية ويزيد عدد سكانها على (65) ألف نسمة، وتتبع إدارياً قضاء حاصبيا وأهم بلداتها وقراها: شبعا، كفر شوبا، هبارية، كفر حمام، راشيا الفخار، الفرديس، الماري، حلتا، المجيدية. أما مزارع شبعا فموقعها في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة العرقوب وتمتد أراضيها من قمة الزلقا (2669م)، أي ثاني أعلى قمة في جبل الشيخ، إنحداراً إلى تل القاضي في سهل الحولة ويبلغ معدل طولها من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي (25) كلم، ومعدل عرضها بين (8) كلم و (13) كلم، من بلدة كفر شوبا شمالاً حتى بلدة جبانة الزيت جنوباً، حيث تصل مساحتها إلى حوالي (250) كلم وكان يسكن مزارع شبعا (1200) عائلة بشكل دائم و (600) عائلة في موسم الشتاء، وفيها ملكية لأكثر من ألف عائلة أخرى، أما عدد مزارع شبعا فهي أربع عشرة مزرعة وهي:

- مغر شبعا (250 منزلاً)، زبدين (175 منزلاً)، قفوة (180 منزلاً)، رمتا (120 منزلاً)، برختا التحتا (150 منزلاً)، برختا الفوقا (125 منزلاً)، مراح الملول (110 منازل)، فشكول (75 منزلاً)، خلة غزالة (90 منزلاً)، رويسة القرن (90 منزلاً)، جورة العقارب (78 منزلاً)، الربعة (60 منزلاً)، بيت البراق (30 منزلاً)، ضهر البيدر (15 منزلاً)، مزرعة بسطرة وعدد منازلها (60 منزلاً)، استحدثها المهجرون من المزارع خارج الأسلاك الشائكة التي اقتطع بها المحتلون الإسرائيليون المزارع الأربع عشرة، سرعان ما طردتهم اسرائيل مجدداً من المزرعة المستحدثة.

أهمية مزارع شبعا:

لمزارع شبعا أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية ووطنية، فلهذه المزارع موقع جغرافي ذي أهمية استراتيجية بالغة على ملتقى الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين

المحتلة، وتتميز هذه المنطقة بقممها الجبلية العالية التي تصل إلى حوالي 2600م المشرفة على هضبة الجولان وسهل الحولة والجليل وجبل عامل وسهل البقاع.

تنبع منها معظم روافد نهر الأردن (بانياس، اللدان، الوزاني) ويجري في جنوبها نهر الحاصباني وتختزن في باطنها الكميات الهائلة من مياه ثلوج جبل الشيخ، وتشكل هذه المزارع 80 % من خراج بلدة شبعا التي تعتمد بشكل أساسي على منتوجاتها الزراعية المتميزة بتنوعها وجودتها تبعاً للتنوع المناخي في المزارع بين سهل الحولة على ارتفاع 400م عن سطح البحر وقمة الزلقا على ارتفاع 2669م. ومن هذه المزروعات الحبوب بمختلف أنواعها، والأشجار المثمرة بمختلف أثمارها، فضلاً عن الخضار والبقول، كما توجد الغابات التي تغطي السفوح والقمم. وفي المزارع غابات من الأشجار المعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور، وخصوصاً غابة "مشهد الطير" التي تحتوي المقام المقدس للنبي إبراهيم عليه السلام، وهي من الأوقاف الإسلامية السُنية التابعة للمديرية العامة للأوقاف الإسلامية في لبنان. ويوجد فيها المراعي والمواشي، كما اشتهرت مزارع شبعا بمعاصر الزيتون والدبس وبآثارها التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس.



عائلات مزارع شبعا:

منذ الفتح العربي لبلاد الشام استوطنت العديد من القبائل العربية في العرقوب وفي ما عرف فيما بعد باسم مزارع شبعا، لهذا فإن غالبية تلك العائلات الإسلامية والمسيحية هي من جذور عربية أصيلة.

كما تشترك كل من الأوقاف الإسلامية والمسيحية الأرثوذكسية في لبنان في ملكية هذه المزارع.

ترسيم الحدود وقضية مزارع شبعا:

في 31 آب (أغسطس) 1920 أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير بالحدود المعترف بها دولياً استناداً إلى الاتفاقات والمؤتمرات الدولية، وتم تكريس ترسيم

الحدود بين لبنان وفلسطين في اتفاق 23 كانون الأول (ديسمبر) 1920 بين فرنسا وبريطانيا وقد كشف السيد كارلوس إده عميد الكتلة الوطنية عام 2000 عن مراجعة للخريطة الأصلية الأساسية التي جرى وضعها عام 1920، التي لحظت مزارع شبعا ما يؤكد لبنانيتها، وذلك استناداً إلى أرشيف نانت الفرنسي مصنف تحت رقم: سوريا ـ لبنان (بيروت) فهرس رقم (5) صندوق رقم (448) CARTON 448.

ويرى د. أدمون رباط أنه "تنفيذاً لهذه الاتفاقية، تألفت لجنة مختصة، فرنسية وبريطانية، قامت برسم هذه الحدود حسياً وفي خرائطها، فانتهت من أعمالها في سنة 1921. وكان من نتائجها أن اتخذت الحدود بين سوريا والعراق لجهة الشمال والشمال الشرقي، وبين فلسطين ولبنان وسوريا في الجنوب أوضاعها الحالية، وهي الحدود التي ما زالت قائمة لغاية اليوم معترف بها دولياً. والملاحظ أن ترسيم الحدود بشكل نهائي لم يتم بين لبنان وسوريا باعتبار أن البلدين يخضعان لانتداب واحد هو الانتداب الفرنسي، غير أن ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين أرفق بخريطة توضيحية حددت الحدود بموجبها على النحو التالي: من بانياس تتجه الحدود غرباً نحو المطلة وتبقى الطريق الواصلة بين الجولان وصور وصيدا تحت الانتداب الفرنسي، ومن ثم تسير الحدود غرب المطلة فتمر على طول المنطقة المائية الفاصلة بين حوض نهر الأردن وحوض الليطاني، ومن ثم على طول المنطقة المائية الفاصلة بين الوديان الصغيرة التي تصب في البحر المتوسط من شمال الناقورة. وتم الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين على أن جبل الشيخ المتوسط من شمال الناقورة. وتم الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين على أن جبل الشيخ (حرمون) بكامله يكون ضمن الأراضي اللبنانية والسورية.

ومما يلاحظ أنه بعد إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 وسلخ الأقضية الأربعة: حاصبيا، راشيا، المعلقة، بعلبك والبقاع تبعت مزارع شبعا قضاء حاصبيا.

واستناداً إلى اتفاق عام 1920، كلفت لجنة ثنائية فرنسية ـ بريطانية لوضع

خرائط ميدانية خلال ثلاثة شهور، تستعين خلالها باثنين من أهالي المناطق المعنية بالأمر. وفي أوائل حزيران (يونيه) عام 1921 اجتمعت لجنة ترسيم الحدود، وبدأت أعمالها على الأرض وكان على رأسها من الجانب البريطاني الكولونيل نيو كومب (Newcomb) ومن الجانب الفرنسي الكولونيل بوليه (Paulet).

وفي 3 شباط (فبراير) 1922، وقع الكولونيل نيو كومب والكولونيل بوليه وثيقة حملت العنوان التالي: "التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى، ومن البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الأول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في 23 كانون الأول (ديسمبر) 1920، وفي 7 آذار (مارس) 1923 تم التوقيع رسمياً على هذا الترسيم الذي عرف باسم اتفاقية بوليه ـ نيو كومب.

ومما يلاحظ أنه في الفترة الممتدة بين أعوام 1921 ـ 1934، كانت الحركة الصهيونية تضغط على بريطانيا وفرنسا معاً من أجل ضم المزيد من الأراضي والأنهار والمياه إلى فلسطين لتحقيق المشروع الصهيوني، لهذا فإن عصبة الأمم لم تصدق على وثيقة واتفاق "بوليه ـ نيو كومب" (Paulet – Newcomb) إلاّ في عام 1934، نظراً للمحاولات السابقة لتعديل الاتفاقية، لهذا وبعد التصديق عليها اتخذت الحدود اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية صفة الحدود المعترف بها دولياً.

ومن الملاحظ أيضاً أن اللجنة البريطانية ـ الفرنسية قد استعانت أثناء ترسيم الحدود بزعماء القرى الحدودية بما فيه زعماء ووجهاء مناطق العرقوب ومزارع شبعا. وفيما يختص بترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين فقد انطلق الخط الحدودي من الناقورة ليصل إلى رأس السلسلة الصخرية، ويسير فوقها حتى يصل إلى قرب قرية لبونة اللبنانية، ويسير ملتوياً من هناك حتى يصل إلى قرب قرية زرعيت، موازياً لبعض المعالم الطبيعية البارزة، ثم يسير بمحاذاة أراضي القرويين المتصلة.

وكان طول الحدود بين لبنان وفلسطين (78) كلم، وقد وضع فيها (39) تلاً من

الحجر ارتفاع الواحد متر ونصف المتر تقريباً. وقد نصبت تلك التلال الحجرية في أماكن بارزة على طول الخط الحدودي. ويبعد كل من الآخر حوالي كيلو مترين تقريباً.

وترتفع الحدود التي ترتكز في بدايتها على الساحل، على الصخور والمنحدرات القريبة للصخور، حتى تصل إلى (357) م، ثم تتجه نحو الشرق، صاعدة هابطة حتى تصل إلى ارتفاع مئة متر، ثم ترتفع إلى (874) م، ثم تصلاً علو (902)م في أسفل جبل الشيخ (حرمون)، ثم تنحرف شمال غرب المطلة نازلة نحو منخفض نهر الأردن.

وبالنسبة لحدود لبنان مع سورية في جبل الشيخ، فإنها تبدأ من شمال عين التنور، وتتجه شمالاً بشرق في وادي المغر حتى تصل إلى جبل السماق، ومن ثم جبل الروس (1560)م شرق كفر شوبا، ثم تتجه على خط انحدار المياه ليصل إلى أعلى قمة في جبل حرمون التي هي قمة قصر شبيب وعلوها (2814)م بعدها تتجه الحدود شمالاً نحو جبل الخرشونة (2296) م ومن ثم قرنة السفحة وحرمون الشرقي (2154)م.

وحاولت الحركة الصهيونية تعديل اتفاق (بوليه ـ نيو كومب) لاقتطاع بعض المناطق الجنوبية وضمها إلى فلسطين، غير أن الانتداب الفرنسي رفض رفضاً قاطعاً هذه المطالب الصهيونية. ورأت فرنسا في هذه الفترة محاولات من شركات يهودية لشراء بعض القرى والأراضي اللبنانية، لهذا أصدر الجنرال ويغان (Weygand) في عام 1924 قراراً يمنع فيه بيع الأراضي في جنوب لبنان لليهود.

وفي مشروع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية عام 1936 تم التأكيد على الحدود اللبنانية المعلنة عام 1920، والمؤكدة في اتفاق (بوليه ـ نيو كومب) عام 1923، والمكرسة في إعلان الجمهورية اللبنانية المعترف بها دولياً. وفي عام 1944 أجرت الحكومة السورية مسحاً شاملاً في منطقة الجولان، وعقدد اجتماع سوري ـ لبناني، انتهى إلى التأكيد على أن مزارع شبعا مزارع لبنانية. وبالرغم من وجود

أكثر من وثيقة ومستند تؤكد لبنانية مزارع شبعا، فقد طالب المبعوث الدولي تيري رود لارسن عام 2000 عقد اتفاق سوري ـ لبناني لترسيم الحدود بينهما، لأن ذلك يساعد الأمم المتحدة على حل مشكلة مزارع شبعا. خاصة وأن الأمم المتحدة حاولت اختراق لبنان من خلال الحصول على وعد من سوريا بتعليق موضوع مزارع شبعا، وتفسير الموقف السوري منها حسبما يأمل لارسن، غير أن سوريا أكدت عام2000 مجدداً على لبنانية مزارع شبعا.

ولما نشبت الحرب العربية ـ اليهودية عام 1948، احتلت القوات اليهودية بعض الأراضي اللبنانية، كما دمرت بعض القرى اللبنانية، ولكنها لم تحاول في أي يوم من الأيام احتلال مناطق العرقوب ومزارع شبعا الأربع عشرة. واستناداً إلى اتفاق الهدنة في 23 آذار (مارس) 1949، فقد قامت لجنة الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة بعملية ترسيم ومسح جديدة للحدود والعمل على تثبيتها، وذلك في 5 كانون الأول (ديسمبر) 1949، وقد استمرت هذه العملية عدة أيام. وتم الترسيم الجديد استناداً إلى ترسيم اتفاق "بوليه ـ نيو كومب" الموقع عام 1923.

وفي 11 أيار (مايو) 1949 تمت الموافقة على انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، وربطت عضويتها بشروط منها التعهد بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار المتعلق بالحدود.

ومن الأهمية بمكان القول، أن إسرائيل عندما احتلت عام 1967 مزارع شبعا أعلنت أن هذه المناطق اللبنانية تشكل خطراً عليها، وأن احتلالها لهذه المناطق تشكل بعداً استراتيجياً لجيشها، وهي تريد محاسبة لبنان على مواقفه المؤيدة للعرب في حرب حزيران (يونيه) 1967، لا سيما وأن رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي أعلن تضامن لبنان مع العرب، وأكد ذلك برسالة تضامن من الحكومة اللبنانية إلى دول المواجهة في 31 تموز (يوليه) 1967، لهذا أرادت إسرائيل محاسبة لبنان، فعمد وزير خارجيتها في 14 آب (أغسطس) 1967 إلى إلغاء اتفاقية الهدنة.

ومن يطلع مجدداً ويدقق النظر في بنود اتفاق (بوليه ـ نيو كومب) عام 1923، والمسح الجغرافي للحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية بين 5 ـ 15 كانون الأول 1949، يدرك أن مناطق العرقوب ومزارع شبعا هي ضمن الأراضي اللبنانية.

ويتأكد من خلال هذه الدراسة التاريخية الموثقة لبنانية مزارع شبعا، ويمكن التأكيد على لبنانية هذه المزارع استناداً إلى الأمور والإثباتات والشواهد التالية:

1 ـ تضمنت الفرمانات السلطانية العثمانية أن مناطق حاصبيا وراشيا والعرقوب ومزارع شبعا كانت تابعة للمقاطعات اللبنانية حين تعيين الأمراء والولاة والقضاة التابعين للمقاطعات اللبنانية سواء في عهد الإمارة الشهابية أو في عهود أخرى. وكانت الضرائب تجمع من هذه المناطق لمركز الولاية في صيدا، وليس لولاية دمشق أو سواها من ولايات سورية.

2 ـ التأكيد على أن هذه المناطق لبنانية من خلال فرمان إعلان ولاية بيروت (القسم الجنوبي) عام 1888. ومن خلال سالنامات الدولة العثمانية الخاصة بالسكان والضرائب والتقسيمات الإدارية.

3 ـ التأكيد على لبنانية مزارع شبعا والجوار من خلال إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، وترسيم الحدود عام 1923، واعلان الجمهورية اللبنانية عام 1926، والمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية عام 1936.

4 ـ مشاركة أبناء تلك المناطق في إحصائيات السكان عامي 1922 و 1932 وحصول أبنائها على تذاكر هوية لبنانية استناداً إلى قيود عام 1932، ومن ثم حصولهم على جوازات سفر لبنانية صادرة من دوائر الأمن العام اللبناني.

5 ـ وجود أوقاف إسلامية ومسيحية تابعة للأوقاف الإسلامية والمسيحية في لبنان، يأتي في مقدمتها "وقف مشهد الطير الإبراهيمي". بموجب حكم قضائي صادر عن المحكمة الشرعية للطائفة السنية في بيروت في 31 آذار (مارس) 1945. بل إن لتلك المناطق إرتباط وثيق بالمعاملات الرسمية للدولة اللبنانية، ولها مرجعيات دينية إسلامية ومسيحية لبنانية، منها على سبيل المثال مفتي حاصبيا ومرجعيون وهو أحد أبناء المنطقة.

6 ـ اعتراف سوريا منذ عهد الاستقلال عام 1943، وتأكيدها بعد جلاء القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان عام 1946، بلبنانية هذه المزارع. ثم أكدت ذلك مجدداً عام 1949 للوفد اللبناني الذي كان برئاسة الأمير مجيد أرسلان، كما تأكد ذلك من خلال اللجان المشتركة عامي 1964 و 1967. ثم أكد وزير خارجيتها فاروق الشرع لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان وللموفد الدولي تيري لارسن في أيار عام 2000 وأكثر من مرة من أن مزارع شبعا لبنانية وليست سورية. وتحدثت معلومات وزارية لبنانية لرئاسة مجلس الوزراء اللبناني أنها تلقت رسالة سورية تؤكد أن مزارع شبعا هي أراض لبنانية، وللبنان الحق بالمطالبة بها.

7 ـ وجود صكوك تمليك لأهالي مزارع شبعا تعود للعهد العثماني، وإفادات عقارية صادرة عن الدوائر العقارية اللبنانية. ولا وجود لسندات ملكية صادرة عن سوريا، بل هي صادرة عن صيدا، مما يؤكد سيادة لبنان على هذه المزارع.

8 ـ إن القضاء اللبناني هو الذي أصدر أحكاماً عدة في نزاعات ملكية بين الأهالي. كما أن القضاء اللبناني هو الذي درس مختلف القضايا والنزاعات بين أهالي المنطقة.

9 ـ كان للبنان عبر عهود عديدة مخافر للدرك اللبناني، ونقاط مراقبة جمركية في تلك المزارع.

10 ـ وجود مدارس حكومية تابعة لوزارة التربية الوطنية اللبنانية، ووجود مدرسين لبنانيين يتقاضون رواتبهم من الدولة اللبنانية، وصدرت قرارت تعيينهم من قبل الحكومة اللبنانية، كما صدرت الشهادات العلمية لطلاب مدارسها ممهورة بالأختام اللبنانية وتواقيع المسؤولين اللبنانيين.

11 ـ قرارات الحكومات اللبنانية المتعاقبة والمتنوعة المتعلقة بأهالي مزارع شبعا، منها قرار مجلس الوزراء الصادر في 16 كانون الثاني (يناير) 1948 يعتبر أن الأملاك الأميرية في مزارع شبعا تعود إلى الدولة اللبنانية.

12 ـ مشاركة أبناء حاصبيا ومرجعيون ومزارع شبعا والعرقوب في انتخابات

المخاتير والبلديات والانتخابات النيابية في لبنان، واعتماد السلطات اللبنانية لهذه الانتخابات. بل إن بعض أبناء تلك المناطق باتوا نواباً في مجلس المبعوثان العثماني منذ القرن التاسع عشر منهم علي أفندي الخطيب لا سيما عندما كانت مناطق شبعا تابعة لقضاء حاصبيا. كما أن بعضهم باتوا نواباً في المجلس النيابي اللبناني ويأتي في مقدمتهم الأمير خالد شهاب، ومن بعده ابنه الأمير سهيل شهاب، ومن ثم النائب السابق الدكتور علي ماضي، والنائب السابق منيف الخطيب والنائب السابق الأستاذ أحمد سويد، والنائب الدكتور قاسم هاشم.

13 - شمل قانون خدمة العلم اللبناني أبناء مزارع شبعا الذين أسهموا في الخدمة العسكرية في الجيش اللبناني كما خدموا في الأمن العام أو الدرك، أو بقية المؤسسات العسكرية.

14 - توثيق ومصادقة الوزارات اللبنانية وإدارتها لجميع معاملات المواطنين في مزارع شبعا، بما فيه ترخيص البناء، وقيادة السوق.

15 - إن الخرائط الإسرائيلية العسكرية والمدنية لا سيما التي أصدرتها مصلحة المساحة الإسرائيلية التي تتضمن علامات خطوط الهدنة لعام 1949 تدخل مزارع شبعا ضمن الحدود اللبنانية وليس ضمن الحدود السورية أو الفلسطينية (الإسرائيلية).

16 - في عام 1967 أكدت إسرائيل أن احتلالها لمزارع شبعا اللبنانية كان رداً على مواقف الحكومة اللبنانية المؤيدة للدول العربية في حرب حزيران 1967، مما يؤكد اعتراف إسرائيل ذاتها بلبنانية المزارع.

17 - إن قوات الطوارىء الدولية المنتشرة في مناطق العرقوب تتعامل مباشرة مع الدولة اللبنانية وليس مع الدولة السورية، باعتبار أن سكان تلك المناطق من التابعية اللبنانية.

18 - جرت محاولات عديدة في السابق لشراء أراضي مزارع شبعا عندما استدعى ضابط إسرائيلي كبير بعضاً من أصحاب الأملاك اللبنانيين في هذه

المزارع في 20 نيسان (أبريل) 1989 وحاول معهم بالتهديد والترغيب شراء الأراضي قائلاً لهم: "إن بالرضى أو بالقوة، هذه الأرض معنا وستبقى معنا، فالأفضل لكم أن ترضوا بقبض ثمنها والتعويض عنها".

19 - عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على الرئيس الأميركي السابق بيل كلنتون خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر شباط (فبراير) 1997 أهمية استمرار سيطرة إسرائيل على قمم جبل الشيخ وعلى مزارع شبعا اللبنانية. وهذا ما أعلنه نتنياهو في جلسة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، كما أكد رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية السابق إيهودا باراك ووزير خارجيته ليفي على أهمية استمرار سيطرة إسرائيل على مزارع شبعا. وأعلن ليفي في الولايات المتحدة الأميركية بعد مقابلته لكوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ 13 أيار (مايو) 2000، بأن مزارع شبعا ليست مزارع لبنانية بل هي مزارع سورية، وليس هناك ما يثبت لبنانيتها، كما ادعى.

ورأى أن هذه القضية تحتاج إلى مباحثات إسرائيلية - سورية - لبنانية. بالرغم من أن جميع الوثائق التاريخية تثبت أصالة لبنانيتها، وكله بهدف الضغط على سوريا ولبنان، لارتباط ذلك بالمفاوضات السورية - الإسرائيلية التي كان يحكى عنها عام 2000.

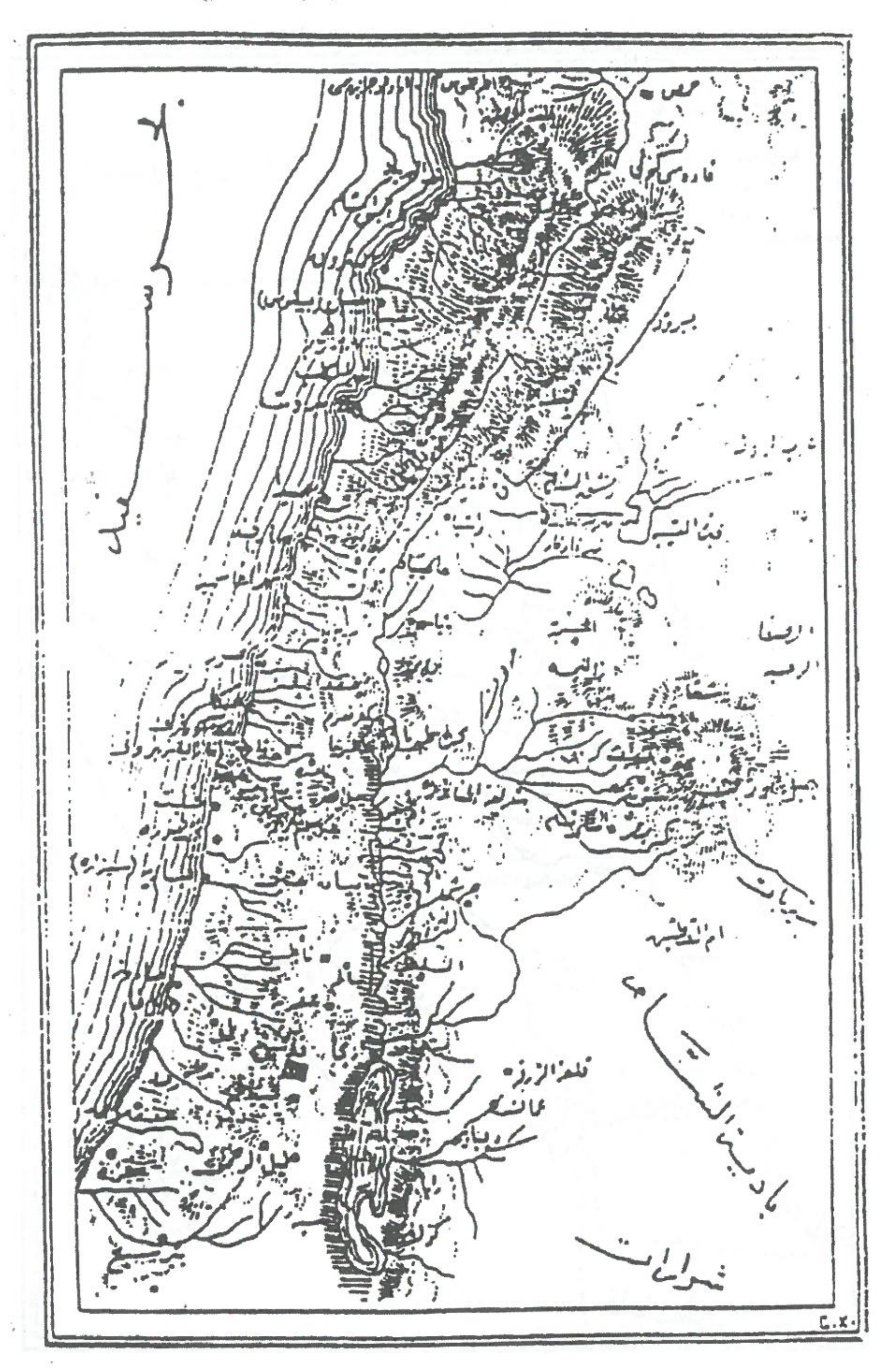
20 - أشارت الموسوعات التاريخية والجغرافية اللبنانية إلى أن شبعا ومزارعها مناطق لبنانية. وأن شبعا تؤلف جزءاً من وادي التيم الممتد من الماري حتى المصنع، وفيها محكمة، ومخفر درك لبناني، ومكتب بريد تابع للدولة اللبنانية، ومدارس حكومية، ومدارس خاصة منها مدرسة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ومدرسة الثقافة كما يوجد فيها مستوصف حكومي بإشراف وزارة الصحة اللبنانية، والأعياد في المنطقة سواء الأعياد الوطنية أم الأعياد الدينية إنما تستند إلى تعاميم الدولة اللبنانية، وإلى الطوائف اللبنانية، وليس إلى تعاميم الدولة السورية.

21 - رداً على المزاعم الإسرائيلية بأن لبنان لا يملك خريطة واحدة تثبت ملكيته

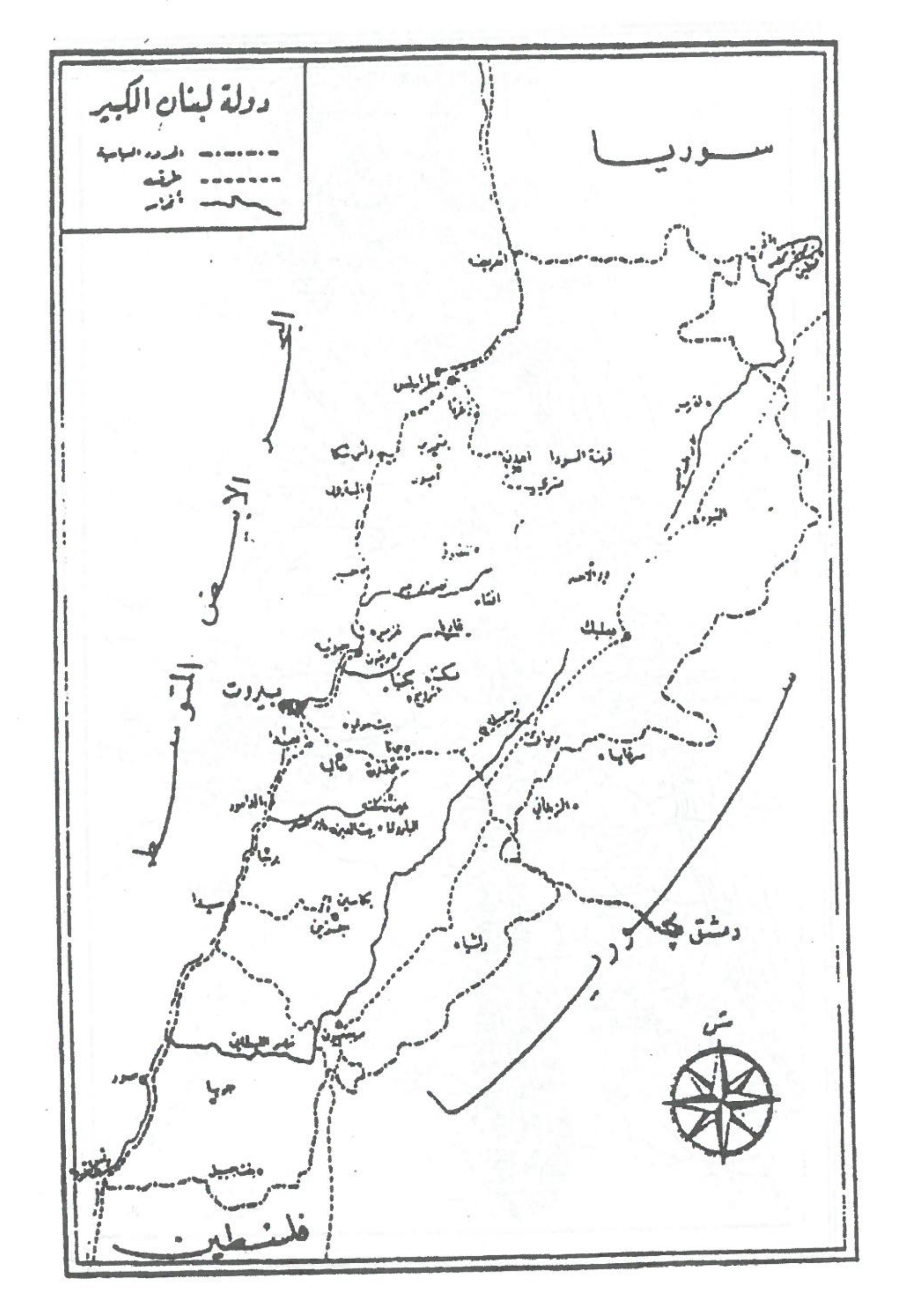
لأراضي شبعا، فقد كشف الرئيس نبيه بري عن خريطة لبنانية صادرة عن وزارة الدفاع الأميركية عام 1967 تشير إلى أن مزارع شبعا ضمن الأراضي اللبنانية وقد نشرت هذه الخريطة جميع الصحف اللبنانية الصادرة في 18 أيار (مايو) 2000.

تأسيساً على ما تقدم، فقد تبين أن مزارع شبعا لبنانية منذ العهد العثماني، استناداً إلى الوثائق العثمانية، ومن ثم استناداً إلى الوثائق الفرنسية والبريطانية واللبنانية والسورية، وبالرغم من تبدل بعض المواقف السياسية: سورية كانت أم لبنانية فيما إذا كانت المزارع تابعة لسوريا أم للبنان، غير أن دراسة علمية متأنية لجنسية المزارع بمنأى عن تلك المواقف السياسية، يدرك الباحث بأن هذه المزارع لبنانية بامتياز بغض النظر عن موضوع المقاومة الوطنية والإسلامية، وبغض النظر عن الموقف السوري أو الموقف اللبناني أو المواقف الإسرائيلية والأميركية والدولية.

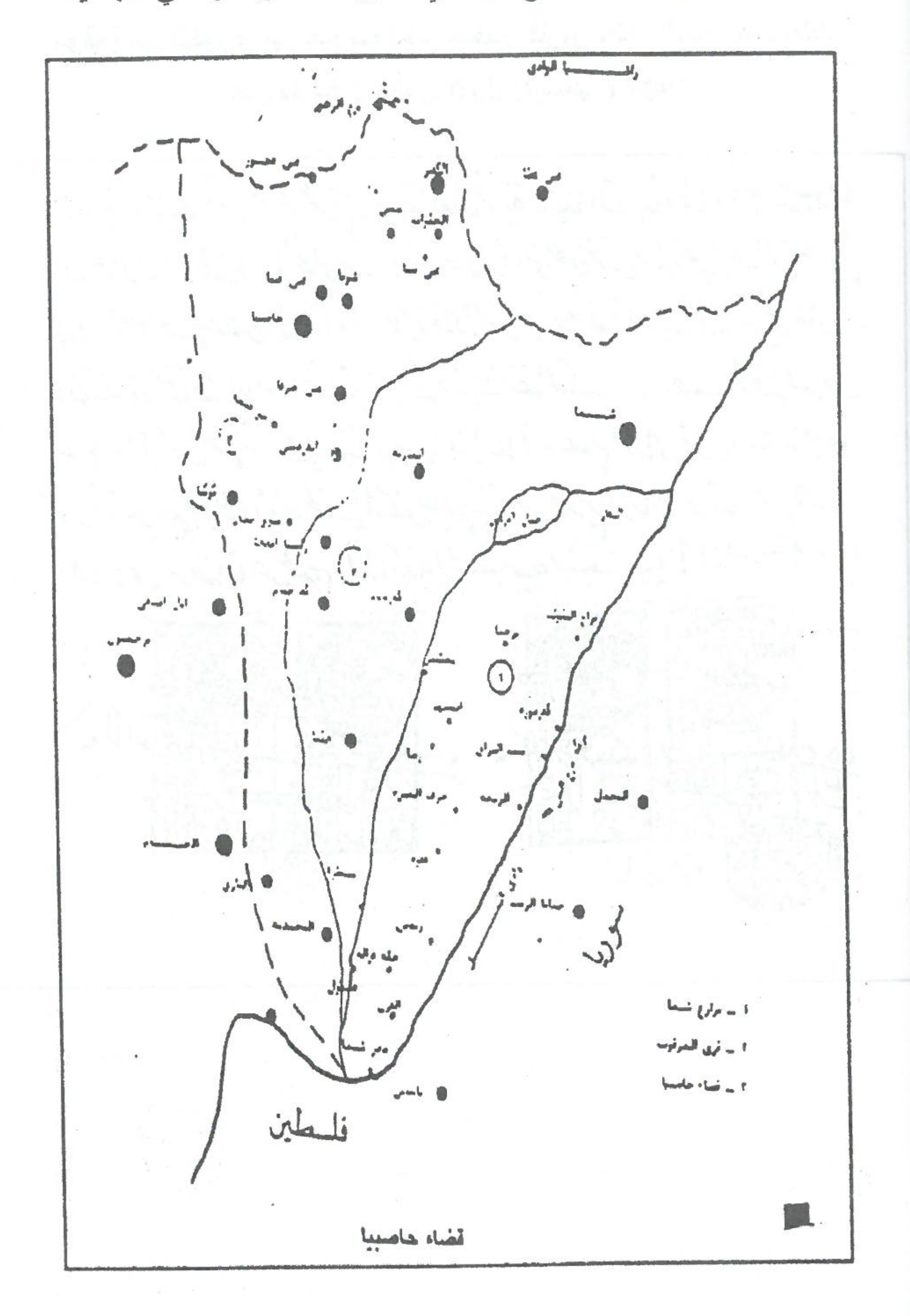
ولاية بيروت في العهد العثماني (1888 م)



خريطة دولة لبنان الكبير 1920 والجمهورية اللبنانية عام 1926



قضاء حاصبيا وتبدو مزارع شبعا في الخريطة ضمن الأراضي اللبنانية

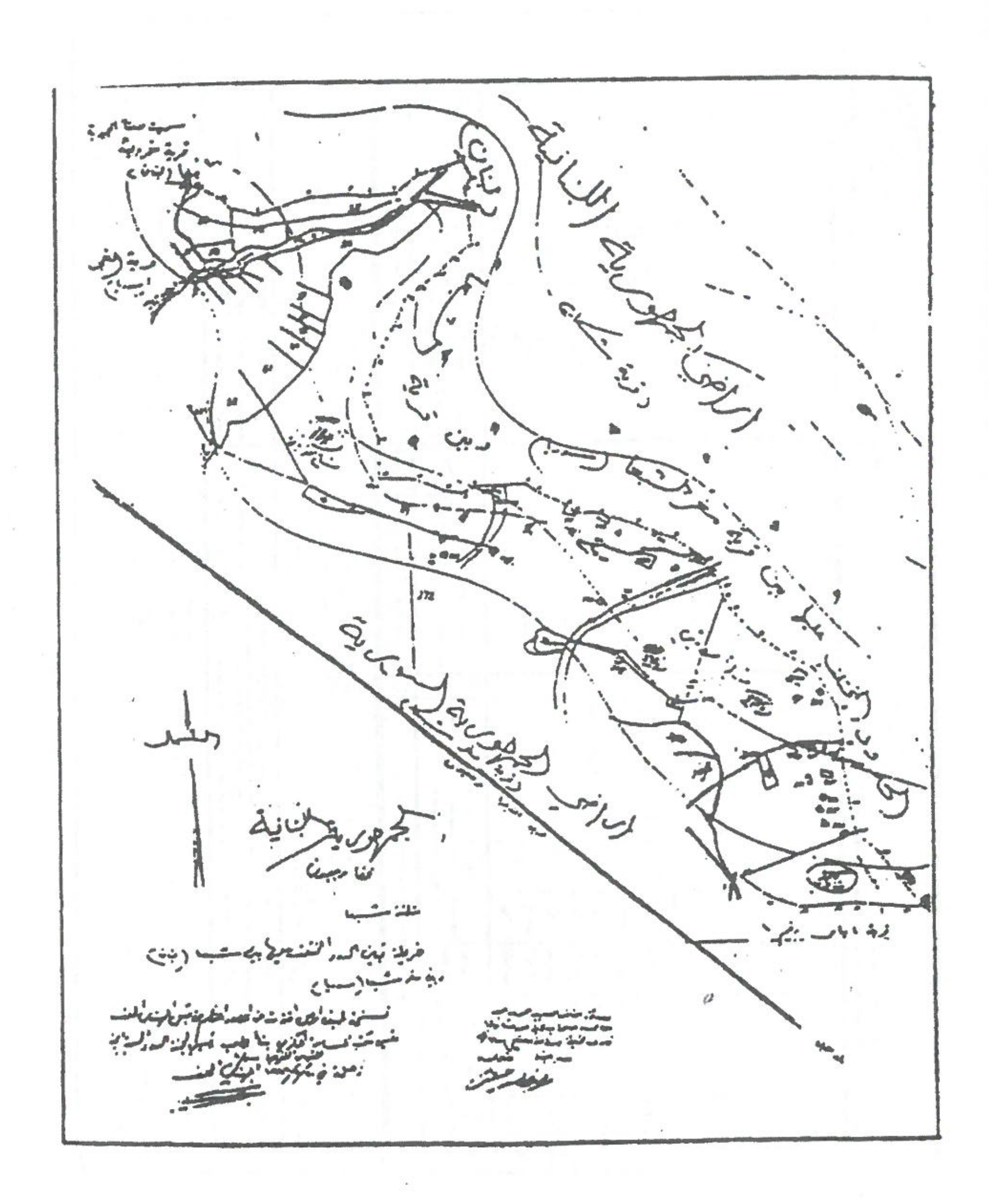


وثيقة تثبت طريقة التعامل بين أرباع أو طوائف البلدة الخمس موقعة من الخوري إبراهيم سعادة - المختار فارس حنا - السيد أحمد خليل شاهين تاريخ 2 كانون الأول (ديسمبر) 1927

بتاريخه ادناه قد تعهدنا نحن عموم مسيحية اهالي قرية شبعا التابعة لمحافظة مرجعيون
من اعمال لبنان الجنوبي بالتخلي عن نصف حصتنا التي هي الخمس من اراضي جنعم التي تقسم
لنا من اصل الخمس منقسمين الى مخاتمة الامير خالد الشهابي وحصة نسيب فقد غبريل على
ان يكون لمخاتمة الامير الثلثين والى نسيب فقد الثلث من نصف الحصة المذكورة
عنها والشفعة على شرط بيننا وبين اخواننا اسلام اهالي قريتنا شبعا بعد
ان تقسم على كل طائفة الخمس الشفعة على اثنيا من قديم الزمان وقد تحرر هذا
الصك برضانا نحن عموم الطائفة المسيحية بشبعا بيانا لذلك تحرر

فارس حنا

تواقيع المسؤولين والقضاة السوريين واللبنانيين على خريطة بعد اتفاق تم التأكيد فيه على لبنانية مزارع شبعا عام 1946 ومن ثم عام 1960 (من مجموعة الدوائر العقارية في زحلة)



محضر لبناني لتصنيف الأراضي في مزارع شبعا: برختا ـ كفردويرا ـ قاطع برختا ـ حاربيه

سند تمليك لبناني في مزرعة خلة غزالة إحدى مزارع شبعا

الجمهورية اللبنانية
RÉPUBLIQUE LIBANAISE

سند التمليك
TITRE de PROPRIÉTÉ

Nom de l'Immeuble
Condition juridique
Nature du droit

Description de l'Immeuble

Consistance

Limites

Contenances Parcellaires

Estimation de la Propriété

Origine du droit et Motifs de l'Immatriculation

Propriété — Usufruit — Servitudes — Fusion et Morcellement

الجمهورية اللبنانية

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

سند التمليك

TITRE de PROPRIÉTÉ

Nom de l'Immeuble — اسم العقار

Condition juridique — وضع العقار القانوني

Nature du droit — نوع الحق

Description de l'Immeuble — وصف العقار

Consistance — محتويات العقار

Limites — الحدود

الحد الغربي OUEST	الحد الشمالي NORD	الحد الشرقي EST	الحد الجنوبي SUD
جبل	جرد قائم	جبور	جبل

Contenances Parcellaires — مساحات القطع

Estimation de la Propriété — تخمين العقار

Origine du droit et Motifs de l'Immatriculation — أصل الحق وأسباب التسجيل

الملكية — الانتفاع — الارتفاق — الضم والتجزئة

Propriété — Usufruit — Servitudes — Fusion et Morcellement

ملاحظات OBSERVATIONS	قرائن RAPPROCHEMENTS	الحصص PARTS	التسجيل INSCRIPTIONS

مستند تمليك

الجمارك السورية

جواز مرور (1)

جواز مرور معطى من الجمارك السورية لمواطن لبناني ... مزارع ... من مزرعة فشكول اللبنانية للتجول مع مواشيه في الأراضي السورية المجاورة للمزارع في منطقة بانياس

جواز مرور معطى من الجمارك السورية لمواطن لبناني من مزرعة فشكول اللبنانية للتجول مع مواشيه في الأراضي السورية المجاورة للمزارع في منطقة بانياس (مستند)

الجمهورية اللبنانية

شهادة قيد

شهادة قيد بملكية أراضٍ

في مزرعة برختا المحتلة (مستند)

- ١٣١ -

الجمهورية اللبنانية

إفادة عقارية

إفادة عقارية باسم المحامي طارق شهاب

□ الخارطة التي عرضها العميد المتقاعد أمين حطيط أثناء مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في مجلس النواب □

الفصل الرابع

قضية
المياه في العالم العربي والأخطار الإسرائيلية

تعتبر الموارد المائية من الموارد المهمة والإستراتيجية عبر التاريخ القديم والوسيط والحديث. وقد كانت سبباً لأزمات سياسية وعسكرية واقتصادية بين الدول، كما ارتبطت حاجة الدول إليها بمدى حاجتها للقطاعات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، كما ارتبطت بالتطور السكاني في كل دولة على حدة.

وتشير دراسات البنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن احتياجات العالم العربي من المياه تقدر بحوالي (276) مليار متر مكعب، وترى دراسات المعهد العالمي إلى أن هذه الاحتياجات تقدر بحوالي (352) مليار متر مكعب سنوياً، في حين أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (صندوق النقد العربي) يقدر حاجة الفرد السنوية في العالم العربي بحوالي (1262) متراً مكعباً سنوياً حسب تقديرات عام 1994. وترى تلك الدراسات بأن الموارد المائية المتوافرة في العالم العربي تبلغ حوالي (338) مليار متر مكعب سنوياً، علماً أن حاجة العالم العربي ستزداد سنوياً من المياه. ففي حين كانت حاجته من المياه منها ستبلغ عام 2010 حوالي (402) مليارم3، وعام 2020 حوالي (492) متر مكعب، وعام 2030 حوالي (620) مليارم3. هذه التقديرات تؤكد مدى حاجة العالم العربي حالياً،

وفي المستقبل إلى كميات كبيرة من المياه غير متوافرة في الوقت الراهن. وكلما ازداد عدد السكان في العالم العربي، ازدادت الحاجة إلى المياه. وفي النماذج التالية ما يؤكد حدوث أزمة مستقبلية في موضوع المياه. ففي مصر بلغ إجمالي الموارد المائية لعام 2000 ما يقارب (75) مليار متر مكعب، وستزداد الحاجة أكثر عندما سيصبح عدد سكان مصر (75) مليون نسمة في السنوات المقبلة وباعتبار أن مصر دولة زراعية، فإنها من الدول التي تعتمد اعتماداً أساسياً على المياه، ولعل زيادة حصة مصر من مياه النيل تبعاً للاتفاقيات الأخيرة مع الدول الإفريقية، ومشاريع الاستفادة من المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، كلها من المشاريع التي قد تؤدي إلى الاستقرار المائي، غير أن الزيادة السكانية المطردة في مصر قد تصيب هذا الاستقرار المائي في الصميم.

أما الموارد المائية في المملكة العربية السعودية فتبلغ ما يقارب (5) مليارات متر مكعب تلبي احتياجات حوالي (21) مليوناً من السكان، مع الإشارة إلى أن المملكة لا تواجه معضلة زيادة سكانية كثيفة، بل هجرة عربية وأجنبية تعمل في مختلف ميادين الإنماء والإعمار، ومما يميز المملكة عن سواها من الدول العربية ودول العالم، أن استنزافاً واضحاً للمياه يتكاثر باستمرار في موسم الحج، وفي مواسم العمرة، بحيث يزور المملكة عدة ملايين من الحجاج والمعتمرين على مدار السنة. وبالرغم من ذلك فإن الموارد المائية: أمطار، أحواض جوفية، مياه تحلية، بكمياتها المختلفة تلبي حاجة السكان،غير أن التوسعات الزراعية والإنمائية والإعمارية ستؤدي في المستقبل إلى حاجات إضافية من كميات المياه المتوافرة حالياً، خاصة إذا تزايد عدد السكان إلى (25) مليون نسمة في السنوات المقبلة، واستمرت الموارد المائية على ما هي عليه.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فهناك تباين في الموارد المائية بين إمارة وأخرى، ومشكلة المياه ما تزال في مهدها. ومصادر المياه في الإمارات إنما تتمثل في المياه السطحية والمياه الجوفية ومياه التحلية ومعالجة مياه المجاري. وبالإجمال فإن الموارد المائية في دولة الإمارات إنما هي في حدود (1,500)

مليار متر مكعب، في حين أن حركة التنمية الواسعة واللافتة للنظر في دولة الإمارات العربية المتحدة لا سيما في دبي وأبو ظبي ستؤدي في المستقبل القريب إلى احتياجات متزايدة من مصادر وموارد المياه.

وفي بلدان المغرب العربي أزمة مياه واضحة نتيجة للطلب المتزايد على المياه في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والإنمائية، وعلى سبيل المثال فإن الموارد المائية في الجزائر تتمثل في الموارد السطحية البالغة حوالي (13) مليار متر مكعب سنوياً، والموارد الجوفية البالغة حوالي (4) مليارات متر مكعب، في حين أن مصدر المياه الرئيس للجزائر هو الأمطار التي يشكل جريانها السطحي ما يقارب (13) مليار م^3، بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني كمصدر مائي للجزائر. ومهما يكن من أمر فإن الجزائر ما تزال تعاني كبقية دول المغرب العربي أزمة مياه، لأن احتياجاتها منها تزيد كثيراً عن مواردها، لذا فإن نصيب الفرد الجزائري منها أقل من (700)م^3 في السنة.

أما فيما يختص بالمياه اللبنانية، فإنها تتمثل بالموارد التالية:

1 - مياه الأمطار.

2 - الثلوج المتراكمة التي تمثل خزاناً مهماً للمياه الجوفية.

3 - المياه الجوفية.

3 - الأنهار والينابيع.

وتوفر هذه المصادر ما يقارب (10) مليارات متر مكعب، علماً أن التقديرات لدى بعض المؤسسات والخبراء هي متناقضة، إذ إن بعض التقديرات للموارد المائية في لبنان تتراوح بين 3 - 5 مليارات متر مكعب، في حين أن عدد سكان لبنان حوالي (4) ملايين نسمة، ولكن مليونا منهم على الأقل في بلاد الاغتراب والمهجر، غير أن الأمر الذي ضاعف المشكلة خطورة تهجير ما يقارب مليوني سوري من سوريا إلى لبنان بسبب الثورة والاضطرابات السورية منذ عام 2011.

والأمر اللافت للنظر، أن كميات المياه في لبنان تتأرجح بين سنة وأخرى، إذ إن عام 2002 يعتبر من الأعوام الغنية في أمطاره وثلوجه، وبالتالي في مياهه

الجوفية ومياه أنهاره، غير أن كيفية استثماره هذه المياه ما تزال غير كافية. وبالتالي فإن مشكلة المياه اللبنانية ما تزال قائمة ليس بسبب كيفية استثمارها في المجالات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية فحسب بل في سرقة إسرائيل لهذه الموارد المائية.

سرقة إسرائيل للمياه العربية:

بالرغم من أن إسرائيل تقوم منذ عام 1948 بسرقة مياه لبنان وسوريا والأردن، وازدادت هذه السرقة بين أعوام 1967 - 1987، فإن المشكلة الأكثر تميزاً، إنما تتمثل بسرقة المياه اللبنانية التي ازدادت منذ عام 1987، فقد سحبت المياه بواسطة مضخات ضخمة أقيمت قرب جسر الخردلي لتسحب ما يقارب (503) مليارات متر مكعب سنوياً، كما أقامت أنابيب كبيرة بطول (10) كلم تمتد من مجرى الليطاني حتى خزانات ضخمة أقامتها إسرائيل قرب بلدة عيتا الشعب.

وبعد اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982 قامت بحفر نفق بطول (18) كلم يبدأ من ضفة النهر عند سفح قلعة الشقيف باتجاه نهر الوزاني، ثم باتجاه فلسطين المحتلة، بل إن إسرائيل قامت بتحويل مياه الوزاني إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتمنع المزارعين اللبنانيين من الاستفادة من مياهه.

والحقيقة فإن إسرائيل ربطت سياستها تجاه لبنان، باستمرار سرقتها لمياهه، بل اشترطت منذ عام 1991 أنها لن تنسحب من لبنان إلاّ بعد تأمين احتياجاتها من المياه اللبنانية لا سيما من مياه الليطاني والوزاني، وكررت هذه المواقف عام 1999 بالرغم من أنها وعلى مدار سنوات قد نهبت حوالي نصف الموارد المائية المتأتية من الأنهار اللبنانية، علماً أن هذه المياه لبنانية بحتة قانوناً ومورداً وجغرافية، ولبنان بحاجة إليها بغض النظر عن قصور رسمي سابق بسبب الأحداث اللبنانية بين أعوام 1975 - 1990، والأمر اللافت للنظر، أن إسرائيل بعد انسحابها عام 2000 من الأراضي اللبنانية، تكشفت المعاينات الميدانية عن وجود معدات وأجهزة أقامتها إسرائيل في السابق لسحب مياه الأنهار اللبنانية،

وقد تسبب ذلك في أزمة اضطرت الأمم المتحدة للتدخل فيها، وإرسال وفود لإعداد تقرير حول إقامة تلك المعدات غير المشروعة إقليمياً ودولياً، وما تزال المشكلة قائمة حتى الآن. فضلاً عن سرقتها لمخزون البترول والغاز من المياه اللبنانية.

ومن خلال هذه الدراسة يتبين لنا ما يلي:

1 - إن الوطن العربي يزخر بموارد مائية متعددة المصادر سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي، ولكن تبقى هذه المياه غير كافية لا سيما في المستقبل القريب.

2 - إن بعض الدول العربية غنية بكميات مياهها المتأتية من الأنهار أمثال مصر والسودان، وهي تعتمد عليها اعتماداً كلياً.

3 - إن بعض الدول العربية الأخرى غنية بكميات مياهها المتأتية من الأمطار والثلوج والأنهار أمثال لبنان وسوريا والأردن، وهي تعتمد عليها اعتماداً كلياً.

4 - إن دول الخليج العربي تعتمد اعتماداً أساسياً على المياه الجوفية من مياه عيون وأودية، وبعض الأمطار في مناطق معينة، ومياه البحر التي تمت تحليتها.

والأمر الملاحظ أن دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وبالرغم من عدم توافر المياه فيها بكميات أكبر على غرار الدول العربية الأخرى، فإنها استطاعت بواسطة سياستها المائية الرشيدة، وبواسطة الخطط الاقتصادية المعتمدة تخطي مشكلة المياه، في حين أن دولاً عربية أخرى تكثر فيها المياه ما تزال تعاني عدم استثمارها استثماراً جيداً سواء بإقامة سدود، أو أنابيب أو مضخات أو مولدات. وفضلاً عن هذا وذاك يبقى العامل الإسرائيلي عاملاً مؤثراً في توجيه مسيرة الموارد المائية العربية لا سيما في المشرق العربي، وقد فرضت إسرائيل نفسها شريكاً مائياً غير شرعي على بعض الدول العربية، وهذه مشكلة إضافية لمشكلة المياه العربية. وفي ضوء ذلك، فإن المطلوب بإلحاح في المرحلة المقبلة أن تقوم جامعة الدول العربية بمبادرة مهمة تتمثل بعقد مؤتمر خاص موضوعه الأساسي "مشكلة المياه في العالم العربي"

تبحث فيه الأزمة الراهنة والأزمة المستقبلية للموارد المائية العربية، لأن كل الدراسات والتقديرات تشير إلى أن مشكلة المياه في العالم العربي، لن تكون أقل خطراً وأهمية من استراتيجية ومشكلة النفط في العالم العربي.

هذا وقد أوردت وكالة "أنباء الشرق الأوسط" المصرية تقريراً بعنوان "تزايد الأطماع الإسرائيلية في مياه المنطقة العربية"، على خلفية أزمة مياه الوزاني، بقلم صلاح مغاوري، هنا نصه: "تشكل المياه في المنطقة العربية جوهر الصراع المقبل، طبقاً لتوقعات محللين وخبراء كثيرين وتعد من أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة في القرن الحالي من حيث ارتباطها بقضايا التنمية. وما تتعرض له موارد المياه العربية من نقص يستدعي التفكير في البدائل، إضافة إلى الأطماع والمصالح التي جعلت القضية لا تخلو من أبعاد استراتيجية في أبعادها الإنمائية.

ويثير موضوع المياه العربية جدلاً واسعاً حول احتمالات الصراع وإمكانات التسوية بين الدول أطراف الصراع، ففي ظل أجواء التوتر التي تشهدها دول المنطقة على مختلف الصعد يحذر الخبراء من أن المنطقة العربية باتت على شفير خطر التعرض للجفاف، في ظل الشح التي تشهده عاماً بعد عام مصادر المياه. وتعرض الأمن المائي العربي للخطر في ظل مرحلة جديدة من أزمة المصادر الطبيعية تستدعي ترشيد استخدام المياه، لا سيما في ظل تزايد عدد السكان.

وأزمة المياه بين لبنان وإسرائيل التي شهدت المنطقة فصلاً آخر منها خلال الفترة الماضية، هي نموذج مصغر للأزمة التي يمر بها العالم العربي، والتي باتت تشكل خطراً حقيقاً سيطغى على كل المشكلات التي تمر بها المنطقة مستقبلاً.

وقد ساعد على إثارة المشكلة ووصولها إلى حد الأزمة، إن إسرائيل هي الدولة التي تعاني نقصاً في المياه، وترى في مصادر المياه العربية من أنهار ومياه جوفية خلاصاً لمشكلاتها المائية. لذا فهي تولي دول الجوار ودول منابع الأنهار العظمى في المنطقة عناية خاصة إذا ترى أنها صاحبة دور أساسي في مجال الأمن المائي في الشرق الأوسط.

ويعيد ما يحدث الآن في لبنان من مشروعات لنقل المياه من نهر الوزاني إلى قرى الجنوب اللبناني المحررة إلى الأذهان التجاذب الحاد الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وملابسات قيام الدولة العبرية بالاستيلاء على أوسع مساحة ممكنة من الأراضي، في إطار التسوية التي اقترحت إبان المفاوضات المتعددة الأطراف، والتي فشلت في التوصل إلى حل نتيجة إصرار إسرائيل على الالتفاف على الحقائق ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع.

وفي مرحلة لاحقة، وفي إطار سبل التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية وإسرائيل، حال تصميم إسرائيل على الاحتفاظ ببحيرة طبريا ضمن حدودها عند الإنسحاب من مرتفعات الجولان، دون التوصل إلى اتفاق مع سوريا التي رفضت التخلي عن جزء من أراضيها، وعدم استعداد إسرائيل للتخلي عما استولت عليه من مصادر للمياه برزت أهميته أثناء المفاوضات التي أجريت بين الجانبين، وتفوقت فيها قضية المياه على القضية الأمنية لإسرائيل.

وخلال احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني عام 1978، عمدت إسرائيل إلى السيطرة على مصادر المياه في نهري الحاصباني والوزاني، وسعت إلى أن يتخلى لبنان عن كمية من مياهه تقدر بنحو 400 مليون متر مكعب والاستيلاء عليها لخدمة الأغراض الإسرائيلية.

ونظراً إلى الخريطة الجغرفية، نجد أن نهر الوزاني هو أحد روافد نهر الحاصباني الذي يشكل الجزء الأعلى من منظومة نهر الأردن. وينبع الوزاني على مسافة 550 متراً فقط من الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة، ويبعد قرابة ثلاثة كيلومترات ونصف كيلومتر عن الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، ويصل متوسط تصريفه السنوي إلى 61,5 مليون متر مكعب.

أما الحاصباني فينبع من شرق لبنان ويصب في بحيرة طبريا، ويصل طوله داخل لبنان إلى 55 كيلو متراً، ومتوسط تصريفه السنوي 140 مليون متر مكعب. وعندما فشلت إسرائيل في إدخال مياه الليطاني إلى حدود دولتها، لجأت إلى أساليب أخرى مثل إقامة معامل كهرومائية على مياه الجنوب اللبناني. واستخدمت عام

1978 مضخات قدرتها 150 مليون متر مكعب وضعت قرب جسر الخردلي.

وبعد اجتياحها لبنان عام 1982، قامت بحفر نفق طوله 18 كيلومتراً يربط الليطاني بإسرائيل. وكان هذا هو الدافع الرئيسي لعملية الغزو إذ كان ضرورياً للطبيعة الجغرافية لحوض الليطاني، أن تستولي إسرائيل على الجنوب اللبناني كله قبل أن تتمكن من تحويل مجرى النهر من الاتجاه صوب البحر المتوسط إلى الاتجاه نحو الحدود الإسرائيلية.

كما قامت أيضاً باستخدام مياه نهر الوزاني وشقت طريقاً طوله 12 كيلومتراً إلى الجنوب من نبع النهر، واقتطعت المنطقة المحيطة به، ومدت أقنية نحو الأراضي المحتلة حيث تستغل نسبة كبيرة من طاقة نهري الوزاني والحاصباني، إلى جانب استغلالها لنحو 25 مليون متر مكعب من نهر اليرموك و361 مليون متر من نهر الأردن حيث قامت بتحويل مياهه خارج حوضه، من أجل ري صحراء النقب واستغلال المياه في المفاعل النووية في ديمونا.

وفي مطلع عام 2002، أجرت الحكومة اللبنانية دراسة لحوض الحاصباني والوزاني تمهيداً لدراسة الميزان المالي، ومد المياه إلى قرى الجنوب العطشى، وقامت باستثمار جزء من مياه الوزاني وشرعت في تنفيذ مضخة ومدت الأنابيب، وما إن بدأ العمل الفعلي، حتى أثارت إسرائيل المشكلات مع لبنان وهددت باستعمال القوة ضده من أجل الكف عن هذا المشروع باعتباره يهدد أمن إسرائيل ويخل بالتوازن.

وتوالت التقارير التي أشار بعضها إلى انخفاض مستوى المياه في بحيرة طبريا، في محاولة لتصوير الأمر كأنه يمثل اعتداء مباشراً، مما يعد دليلاً على أطماع إسرائيل الفعلية في المياه اللبنانية، وتمثل ذلك بتحريض وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس واشنطن على إقناع لبنان بالاكتفاء بنهر الليطاني وترك الحاصباني والوزاني لإسرائيل.

وتجاهل التهديد الإسرائيلي حق لبنان في مياهه التي تكفلها المواثيق والقوانين الدولية، والمتمثل باعتبار حوضي الوزاني والحاصباني لبنانيين مئة في المئة، ويتلقيان أمطارهما ضمن الأراضي اللبنانية بالكامل، وتسيل هذه المياه لاحقاً عن

طريق تفجر نبعي النهرين من أراضٍ لبنانية وتجري ضمن المجرى نفسه.

ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل سعت من أجل الضغط على سوريا التي تعتمد على نهري دجلة والفرات بصورة أساسية، إلى جانب تمسكها بطرح قضية المياه في الجولان على مائدة المفاوضات، خصوصاً أن المسألة حساسة للغاية بالنسبة إلى مستقبل السلام في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل والتي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وفيها مصادر للمياه. وتقطع إسرائيل باحتلالها الطريق أمام سوريا للوصول إلى نهر الأردن وبحيرة الجليل، حيث المصادر الرئيسية للمياه بالنسبة إليها.

ويرى المحللون أن استراتيجيات النزاع في الشرق الأوسط يجري تشكيلها منذ حرب الخليج الثانية على الأخص حول سبل الحصول على الموارد المائية ومنابع الأنهر الكبرى، وخصوصاً أن معظم دول المنطقة على أعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصاً حاداً في مواردها المائية لأول مرة في تاريخها.

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، كان تصميم الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على التفاوض مع الفلسطينيين، على عدم التخلي عن مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث الإشراف والتنفيذ، بحيث تظل القواعد التمييزية المطبقة في مجال توزيع المياه على السكن سارية المفعول.

ويتجلى تعثر أية تسوية مع إسرائيل في ما خص الضفة الغربية وقطاع غزة، في حرص إسرائيل على السيطرة على مصادر المياه في هذه المنطقة التي تأتي منها ما نسبته 40 في المئة مما تستهلكه إسرائيل، والبقية من بحيرة طبريا التي تتجمع مياهها من الجولان ومنابع نهر الأردن.

وتعاني الدولة اليهودية مشكلة مياه سوف تتفاقم في المستقبل، وتسعى بكل الطرق إلى تأمين حاجاتها من المياه، ويبلغ نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 متر مكعب، ويعيش 75 في المئة من الإسرائيليين على ساحل المتوسط يعتمدون على المياه الجوفية التي استنفذت بحسب عدد من المحللين.

كما أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية، فيما يحصل الفلسطينيون على حاجاتهم من المياه من الآبار البلدية،

ولا يسمح لهم بحفر الآبار في مناطق أخرى جديدة. كما أن 57 في المئة من مخزون المياه في قطاع غزة مخصص للمستوطنين اليهود الذين يبلغ عددهم 200 ألف مستوطن.

ويتوقع المراقبون أن ينضب مخزون المياه الجوفية في إسرائيل خلال ثلاث سنوات فقط إذا ما استمر الجفاف.

وذكر تقرير لشبكة "يورونيوز" للتلفزيون أخيراً أن المشكلة الحادة للمياه في قطاع غزة حالياً سوف تستمر نظراً إلى استمرار الزيادة السكانية واستنفاد مخزون المياه الجوفية تحت مستوى البحر المتوسط، مشيرة إلى أن النتيجة المترتبة على ذلك هي تآكل كل السواحل وانتشار المستنقعات التي قد تؤدي إلى الأضرار بالأراضي الزراعية.

وتشير الأرقام إلى أن استهلاك الإسرائيليين في الضفة الغربية يمثل 87,5 في المئة من مياهها، بينما لا يتجاوز نصيب العرب 12,5 في المئة، أي أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يعادل ستة أضعاف ما يستهلكه المواطن العربي، كما يدفع الفلسطيني ستة أضعاف ما يدفعه المستوطن اليهودي في مقابل الانتفاع بالمياه، بحيث يبلغ سعر المتر المكعب من المياه للفلسطينيين من الضفة الغربية 1,3 دولاراً أميركياً.

وفي قطاع غزة، تقدر كمية المياه المتجددة بنحو 100 مليون متر مكعب سنوياً، في حين يبلغ معدل الاستغلال 150 مليون متر مكعب. وقدر الخبراء ما يستهلكه المستوطنون في غزة بثلاثين ضعف ما يستهلكه المواطنون العرب. كما تضع السلطات الإسرائيلية قيوداً على المواطنين الفلسطينيين بحيث لا يمكنهم ري الأراضي بعد الرابعة عصراً.

ويقول خبير المياه الفلسطيني عبد الرحمن التميمي أن سياسة إسرائيل المائية لم تتغير منذ توقيع إعلان المبادىء مع الفلسطينيين في أيلول (سبتمبر) 1993. وأن القرى الفلسطينية في الأراضي المحتلة والتي تقدمت بطلبات لحفر الآبار أو لمد شبكة مياه لم تحصل على الترخيص.

ويشير الكثير من خبراء المياه إلى ضرورة تغيير أنماط استهلاك المياه العذبة وتغيير اشكال أنظمة الري، وتنمية مصادر جديدة للمياه باستخدام التقنيات المناسبة لتجميع مياه المطر والمحافظة عليها من التبخر، إلى جانب معالجة مياه الصرف الصحي المتزايدة مع زيادة السكان، بخلاف تحسين الشبكات وتحلية مياه البحر كمورد إضافي للمياه.

ويقع العالم العربي في المنطقة التي تعاني نقصاً في المياه عموماً مع تباين نسبي بين أقطاره في الكميات المتاحة، وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية حالياً نحو ألف متر مكعب سنوياً، يتوقع أن ينخفض سنة 2025 إلى قرابة النصف.

وتشير الأرقام إلى أن العالم العربي الذي تشكل مساحته 9 في المئة من مساحة العالم، ويصل عدد سكانه إلى 400 مليون نسمة، ولا تشكل موارده المائية المتجددة سوى نسبة 6 في المئة من موارد العالم المائية العذبة، وتصل موارده المائية المتاحة إلى 279,1 مليار متر مكعب يستعمل منها 176,7 مليار متر مكعب. (النهار، 6 /10 /2002).

واستكمالاً لهذا التقرير، ولمؤتمرات المياه العربية، وحفاظاً على المياه العربية، وأهمية توجيه المواطن العربي لترشيد استهلاك المياه، فقد عقد في بيروت المؤتمر الثالث للمياه في الدول العربية (ARWATEX) بين 28 - 30 أيلول (سبتمبر) عام 2004 وأوصى بما يلي: إعادة هيكلة قطاع المياه وتنظيمه في الدول العربية، وضرورة الاهتمام بإدارة الطلب على المياه عبر اتباع خطط وطنية لترشيد الاستهلاك، والتوسع في إنشاء السدود للإفادة من مياه الأمطار. كما تضمنت التوصيات عناوين المناقشات والمداخلات على مدى ثلاثة أيام، في خلال ست جلسات علمية وعبر 33 بحثاً وورقة عمل أعدها باحثون ومتخصصون في شؤون المياه والتحلية في العالم العربي.

وجاء في بيان التوصيات الختامية للمؤتمر الذي نظمته شركة "اكزيكون" بالتعاون مع وزارتي الطاقة والمياه في لبنان والسعودية ما يلي:

1 ـ دعوة الهيئات والجهات المسؤولة عن قطاع المياه في الدول العربية إلى تعجيل إعادة هيكلة قطاع المياه وتنظيمه في كل دولة عربية، بما يتماشى مع معطيات الإدارة الحديثة بغية زيادة كفاية خدمات المياه وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية واعتبار التغيير ضرورة وليس رغبة.

2 ـ ضرورة الاهتمام بإدارة الطلب على المياه، عبر اتباع خطط وطنية لترشيد الاستهلاك، وتطبيق التقنيات الحديثة في الكشف عن التسربات ومعالجتها، وضرورة دعم الاستثمار في مجال الكشف عن التسربات.

3 ـ ضرورة تطبيق مواصفات مشروعات شبكات المياه الجديدة أنظمة حديثة للكشف عن التسربات في حال وقوعها.

4 ـ الاهتمام بخفض أكلاف التحلية عبر تحسين التصميم.

5 ـ ترشيد استنزاف المياه الجوفية، والدعوة إلى إجراء دراسات دقيقة للخريطة المائية لكل دولة عربية، بغية تحديد كميات المياه التي يتوجب عليها استخراجها بما يضمن مراعاة الحاجات المستقبلية.

6 ـ الدعوة إلى إنشاء مركز أبحاث عربي مشترك لبحوث دراسات المياه من أجل الوصول إلى كيان تحكيم عبر تبادل الدراسات والخبرات بين الدول العربية.

7 ـ ضرورة التوسع في إنشاء السدود للإفادة من مياه الأمطار مع التركيز على إدخال القطاع الخاص في عملية إدارة السدود وتشغيلها، وتشجيع عقد ندوات متخصصة في الموضوع.

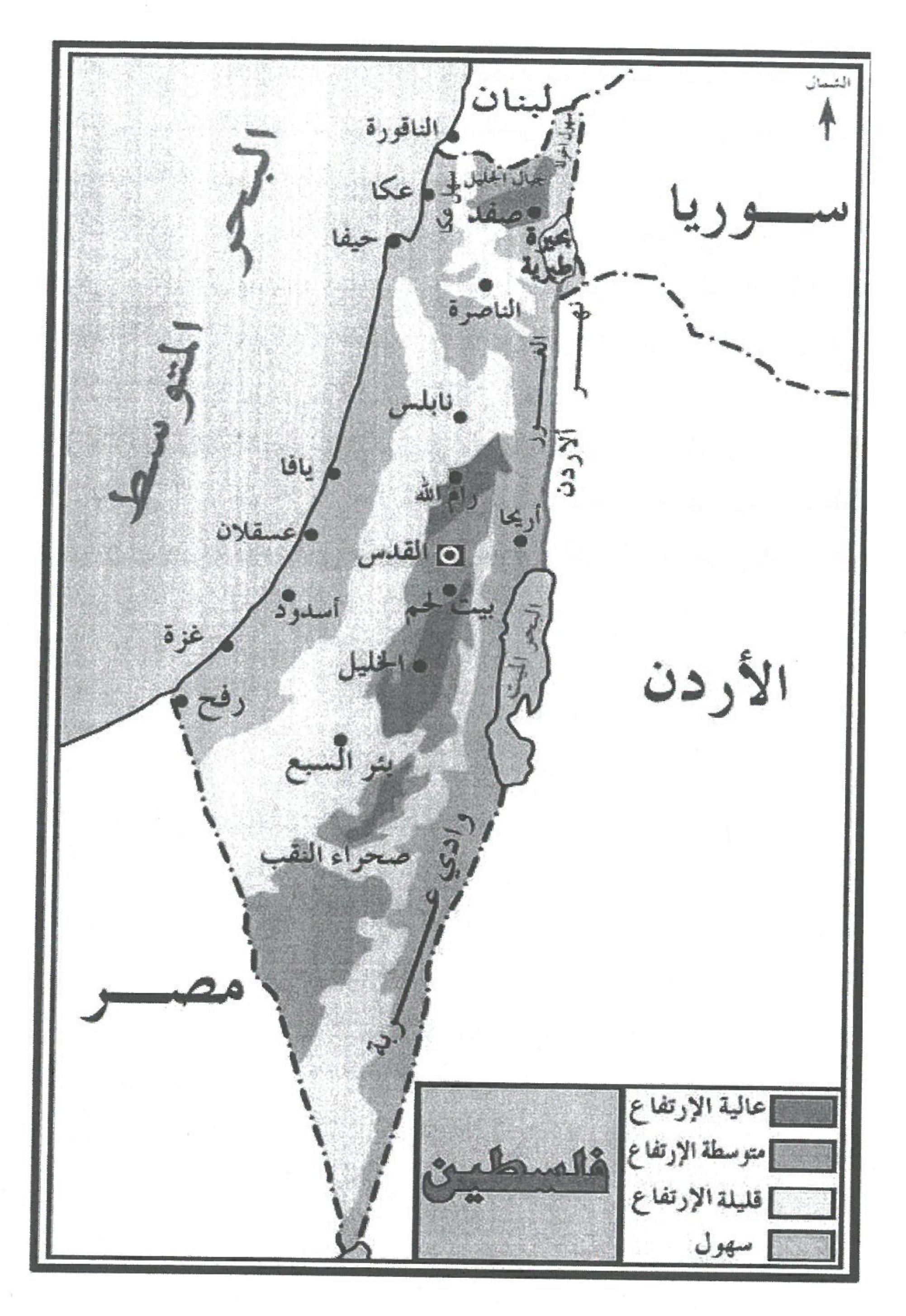
8 ـ تشجيع مشروعات خصخصة قطاع المياه، وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال بين الدول العربية، والدعوة إلى إنشاء "مركز معلومات خصخصة المياه في العالم العربي" ضمن أنشطة المركز العربي لدراسات المياه الذي دعا إليه المؤتمر في التوصية رقم 6. وأشادت التوصيات بجهود الحكومة اللبنانية في إصدار قوانين لإعادة تنظيم قطاع المياه وتنظيم عمليات الخصخصة وتحديث شروطها. كما أشادت بجهود المملكة العربية السعودية في مجال ترشيد استهلاك المياه، وبخطة الحملة الوطنية لترشيد استهلاك

المياه في المملكة. ودعا المؤتمر إلى إنجاح مسيرة تنمية الموارد المائية في العراق عبر التعاون في توفير الدعم الفني للدول العربية في مجال إدارة الموارد المائية وتشغيلها.

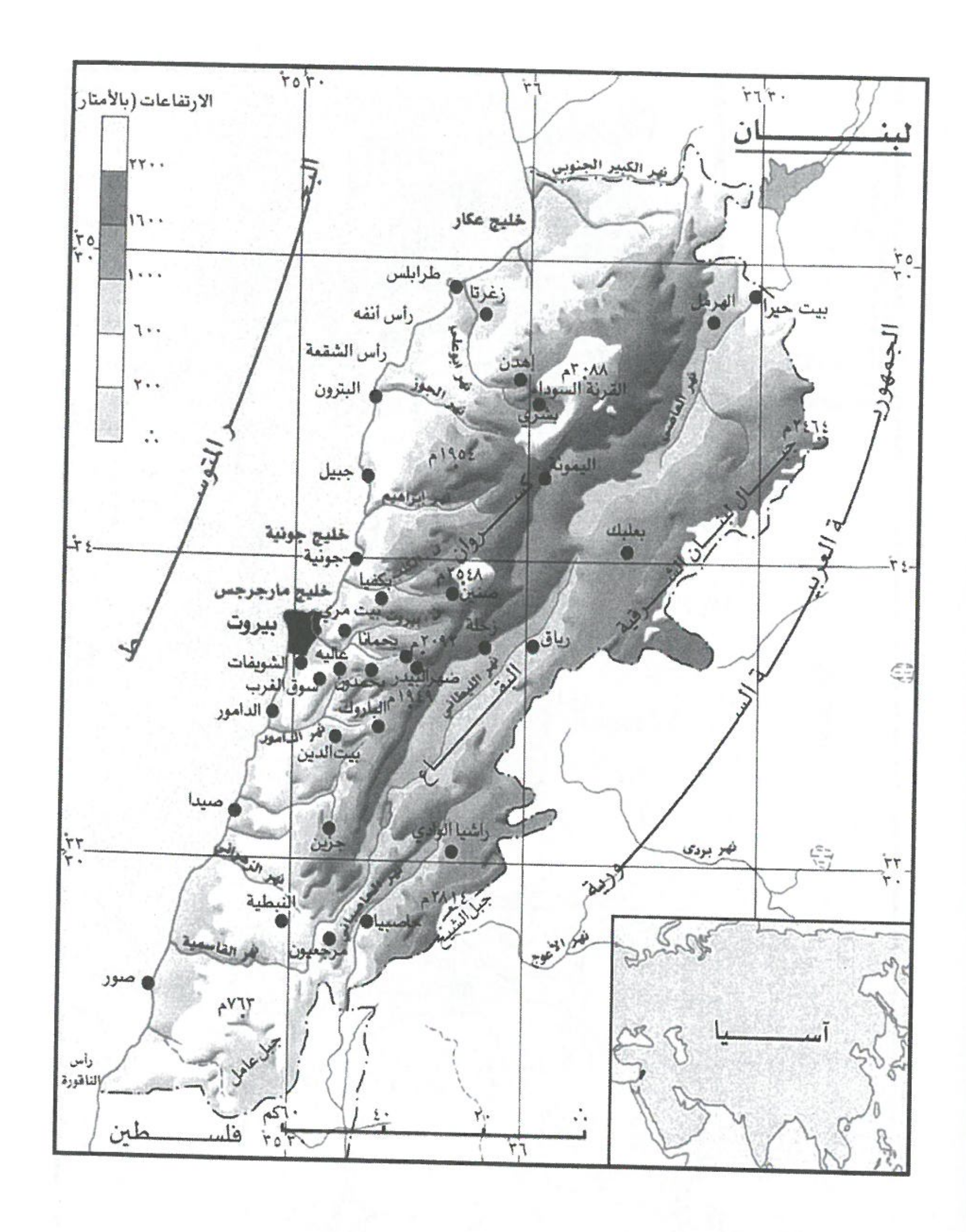
وأشارت التوصيات إلى أهمية استمرار عقد مؤتمرات المياه في الدول العربية "ليكون بمثابة قاعدة لتبادل المعلومات والخبرات والتعرف على الحلول والتقنيات الحديثة التي تساهم في حل مشكلات المياه في الدول العربية". (النهار، 1/ 10/ 2004).

وهكذا، نرى كم هي قضية المياه في العالم العربي قضية خطيرة وأساسية، لا سيما في المستقبل وتزداد هذه الخطورة، كلما قامت إسرائيل بوضع خطط وبرامج للاستيلاء على المياه العربية التي يحتاج إليها العالم العربي في الوقت الراهن والمستقبل.

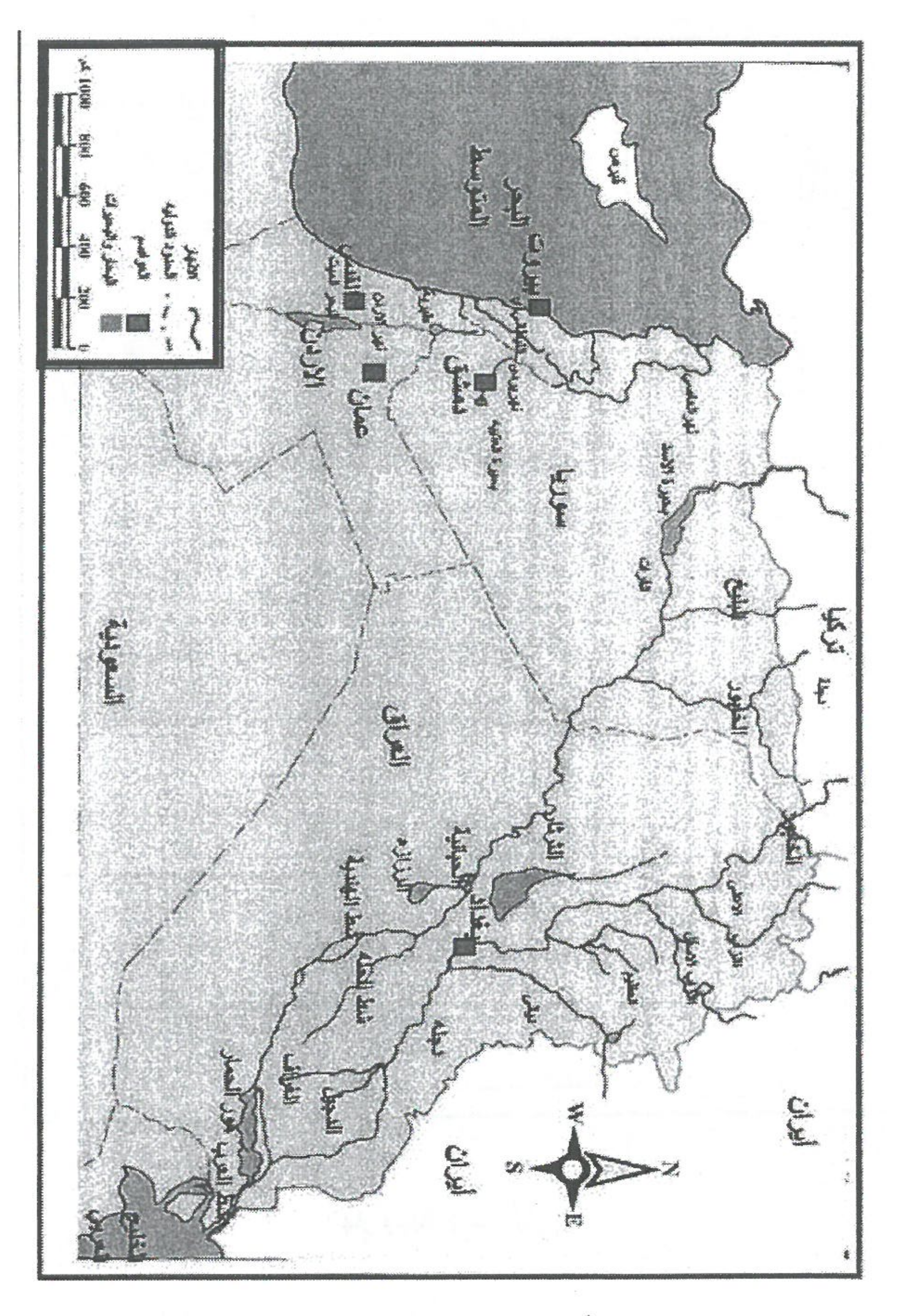




فلسطين العروبة: السهول والمدن الفلسطينية



أنهار وجبال ومدن لبنان



الأنهار والبحار والبحيرات والمدن

في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي

المصادر والمراجع

1 - بيان نويهض الحوت: خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية انعكاسات الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام: المستقبل العربي (العدد 195)، أيار (مايو) 1995.

2 - د. توماس شتاوفر: إسرائيل ومصادر المياه العربية، غنائم الحرب: الباحث العربي، العدد 29، آذار (مارس) - حزيران (يونيو) 1992.

3 - د. حسان حلاق: فقر المياه، جرس إنذار للمستقبل العربي، مجلة العربي (الكويت) العدد (545) نيسان (ابريل) 2004.

4 - حسن ملص: مصادر المياه واستخداماتها في المملكة العربية السعودية: العلم والتكنولوجيا، (العدد 17 /18)، تموز (يوليو) 1989.

5 - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. صندوق النقد العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 1993.

6 - طلال خضر: أزمة المياه في المنطقة العربية، بيروت 2003.

7 - د. كمال حمدان: الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية: الطريق، السنة 54 (العدد 1)، كانون الثاني (يناير) شباط (فبراير) 1995.

8 - د. كمال فريد سعد: دراسة تحليلية في السياسات المائية بالوطن العربي: الآفاق بيروت 2000.

9 - لمى صادق: الثروة المائية في سوريا: العلم والتكنولوجيا، العدد (17/18) تموز (يوليو) 1989.

10 - محمد سعيد الموعد: حرب المياه في الشرق الأوسط. دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1990.

11 - النهار: تقرير وكالة الشرق الأوسط عن تزايد الأطماع الإسرائيلية في مياه المنطقة العربية، 6/ 10 /2002.

12 - النهار: المؤتمر الثالث للمياه في الدول العربية، 1/ 10 /2004.

الفصل الخامس

قضايا تطورات وانجازات ومعوقات الخصخصة في العالم العربي[1]

الخصخصة لغة: تعني في القطاع الاقتصادي بأن تكون المؤسسات والمنشآت والمشاريع تتبع القطاع الخاص، وبمعنى آخر فهي بمفهومها تخالف المؤسسات والمنشآت والمشاريع التابعة للقطاع العام، أي الدولة.

لقد شهدت الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر نظام الخصخصة، وفي العالم العربي ليس حديثاً أو مبتكراً، بل أنشأت الدولة العثمانية الكثير من المشاريع والشركات والمؤسسات على أن توكل أمرها إلى القطاع الخاص، واعتمدت أيضاً على نظام يُعرف اليوم بنظام (B.O.T) يقوم على اتفاق بين صاحب الأرض أو المؤسسة، وبين مستثمر الذي يتعهد بتكاليف البناء، ويستثمر هذا البناء لفترة زمنية معينة، ثم بعد انتهاء الفترة الزمنية، تعاد الأرض مع البناء إلى صاحبها الأول، إذا لم يتم تجديد عقد (B.O.T.)[2].

ومما يُلاحظ أن الدول المتعثرة اقتصادياً اعتمدت على نظام الخصخصة، سواء في أوروبا الشرقية، أو أوروبا الغربية، ومن ثم العالم العربي. وكان في مقدمة شروط الدعم المالي للعالم العربي من قبل أميركا والدول الأوروبية، أن تبادر

---

1 - للمزيد من التفاصيل أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 157.

2 - (B.O.T) هي اختصار لكلمات (Building, occupation, Transfer) بمعنى: (البناء، التشغيل، ثم التحويل بعد سنوات متفق على مدتها إلى صاحبه الأساسي).

الدول العربية إلى اعتماد نظام الخصخصة، لأن من العوامل الأساسية للتخلف الاقتصاددي، أن العالم العربي اعتمد في كل قطاعات الإنتاج على القطاع العام، وبمعنى آخر على الدولة. لذلك اقتنعت الدول العربية ودول العالم بأهمية اعتماد الخصخصة، وقدرت حصيلة الخصخصة الإجمالية في الدول النامية بين أعوام 1990 -2000 بحوالي (342) مليار دولار أميركي، ممّا يؤكد أهمية هذا النظام الاقتصادي.

ولعل الأهمية المتزايدة لهذا النظام، إنما يعود إلى التحوّل الكبير الذي حدث في استراتيجية التنمية التي اتبعتها معظم الدول النامية، وهذه الإستراتيجية ترتكز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتحرير وانفتاح الاقتصاد.

لهذا، اعتبرت الخصخصة بمثابة إصلاحات مالية تؤثر على جميع الأوضاع الاقتصادية، لأن الخصخصة تمكّن الدول من القيام بشكل جيد بدورها الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فإننا سنلقي الضوء على تجارب ومشاريع الخصخصة في الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

أولاً - دوافع وأهداف الخصخصة في الدول العربية:

كان الاعتماد على القطاع العام في الدول العربية، يكاد يكون اعتماداً كلياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لا سيما في الفترة الممتدة بين أعوام 1955 - 1985، علماً أن غالبية الدول العربية بدأت في تغيير استراتيجيتها الاقتصادية، باستثناء دولة أو دولتين، وهما على طريق الخصخصة أيضاً.

وكانت الدول العربية أو غالبيتها، ترى بأن القطاعات الخاصة تستغل الإنسان، وتعمل على تكوين أموال طائلة ورأسمالية كبرى، نتيجة هذا الاستغلال والاحتكار. فعمدت على غرار الدول الشيوعية والاشتراكية إلى تأميم المؤسسات بما فيها المصانع والأراضي، فجعلتها بتصرّف الدولة، وكانت هذه الاستراتيجية قد أحدثت مشكلات في المجتمعات العربية، وانعكست سلباً على الوطن والمواطن، بعد أن تزايد دور القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وعلى حساب المبادرة الفردية.

كان القطاع العام في "مصر" يُنتج في أواخر الثمانينات حوالي (40 %) من الناتج المحلي، وحوالي (55 %) من الناتج الصناعي، ويسيطر على (80 %) من إجمالي عمليات الاستيراد والتصدير، ويسيطر على (90 %) من النظام المصرفي والتأمين. وفي عام 1991 بلغ عدد الشركات التابعة للقطاع العام حوالي 400 شركة، تستقطب نحو (35 %) من عمال مصر. وهكذا كان الوضع في بقية الدول العربية، باستثناء لبنان، وإن تفاوت بعض الشيء في تونس والمغرب.

استناداً إلى الإحصاءات، فقد تبين أن أداء القطاع العام في معظم الدول العربية، كان دون المستوى المتوقع، لأن غالبية مؤسساته تكبّدت خسائر كبيرة نظراً لعدم تنظيمها ولعدم إنتاجيتها، وبالتالي لعدم حصولها على الأرباح المطلوبة ولو في الحدّ الأدنى. بل أكثر من ذلك فإن منتجات القطاع العام في العالم العربي، كانت تعاني من تدني مستوى صناعتها، وبالتالي زيادة الديون على مصانعها. بالإضافة إلى ذلك فإن خسائر القطاع العام بدأت تتزايد، نتيجة لانعدام تنوع الإنتاج ولانعدام التنافس بين المنتجات، بالإضافة إلى سلبيات أخرى مثل احتكار القطاع العام لقطاعات الإنتاج والتسويق والتصدير والتسعير والعمالة والأجور، فضلاً عن ضعف الانضباط المالي والإداري، وانتشار الفساد في القطاع العام.

ولمعالجة تلك المشكلات قامت بعض الدول العربية منذ سنوات بإصلاحات اقتصادية، يأتي في مقدمتها خصخصة بعض المؤسسات العامة، وإعادة تنظيم هذه المؤسسات في ضوء الخصخصة، وترشيد إنتاجها ومواردها ودراسة آليات السوق، والبحث عن مصادر لتمويل الإنتاج، فضلاً عن أسواق جديدة لتصدير المنتج.

ومن أهداف الخصخصة: الإصلاحات المالية للمؤسسات التي استنزفت ماليتها، نتيجة الإهمال والتقصير. فعلى سبيل المثال، كانت خسائر القطاع العام في مصر قد وصلت إلى (66 %) بين عامي 1978 - 1995. وبمعنى آخر فقد بلغ إجمالي خسائر القطاع العام (2150) مليون جنيه. غير أن خصخصة مصر للكثير من شركات القطاع العام، أدّى تباعاً إلى تدنّي هذه الخسائر، وسيأتي في وقت قريب تكون فيه شركات القطاع العام، قد تحولت إلى القطاع الخاص، مما سيؤدي

إلى عدم وجود خسائر في مصر. وفي تونس، قدمت الحكومة دعماً مالياً لقطاع المؤسسات العامة بين (5 - 7 %) من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين أعوام 1983 - 1986.

ثانياً ـ تجارب الخصخصة في الدول العربية:

تُشير الإحصائيات إلى أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية، بلغت بين أعوام 1990 - 2001، ما يقارب (18) مليار دولار أميركي. وهذا المبلغ الذي شكّل وفراً على موازنات الدول العربية، كان في السابق يمثل خسارة عليها. وهذه التجارب حصلت في مصر، وتونس، والمغرب، والكويت والأردن. ويمكن القول بأن هذه الدول تُعتبر الرائدة في مجال الخصخصة، لأن تجاربها أثبتت النجاح، حيث بلغ إيرادات تلك الدول (93 %) من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية.

ونشير على سبيل المثال وليس الحصر، بأنه منذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة في المغرب، وحتى سنوات، فقد تمت خصخصة ما يقارب ثلاثين فندقاً بمبلغ قدره (5,2) مليار دولار. بالإضافة إلى (40) مؤسسة من مؤسسات القطاع العام التي أثبتت نجاحها بعد أن تم خصخصتها. وفي مصر بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1991، حيث بادرت على الفور إلى خصخصة (17) شركة قابضة. وقد تميزت مسيرة الخصخصة في مصر في الفترة الممتدة بين أعوام 1996 - 2006 بالقوة والإستمرارية في ظل تنامي قدرة السوق المصرية، الأمر الذي أدّى فيما بعد إلى خصخصة (185) مؤسسة قطاع عام بمبلغ إجمالي (5,2) مليار دولار. وكان من المقرر أن تنتهي مصر من برنامج الخصخصة في عام 2002، غير أن التباطؤ في تنفيذ البرنامج، ووجود بعض الثغرات أخّر التنفيذ سنوات إضافية.

وبالرغم من أن الكويت دولة نفطية وغنية، غير أن المسؤولين الكويتيين، رأوا من الأفضل أن يكون مستقبل الاقتصاد الكويتي معتمداً على القطاع الخاص أكثر مما هو معتمد على القطاع العام. لهذا، أسهمت الحكومة الكويتية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في الكويت عام 1994، مع

قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الأسهم المملوكة للدولة في الشركات المحلية، في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى حصصها في الشركات الأخرى.

ومنذ عام 2001 حتى اليوم سارت مسيرة الخصخصة في الكويت بالتسارع، حيث قررت الحكومة خصخصة (70) مؤسسة تعمل في القطاع العام. وما تم خصخصته في الكويت حتى سنوات يقدر بحوالي (5) مليار دولار أميركي، ومن المرجح أن يتضاعف المبلغ في السنوات القادمة، ومن بين المؤسسات التي باعت الحكومة الكويتية جزءاً من أسهمها فيها شركة الاتصالات وأسهم بعض البنوك الكويتية.

وفي الأردن، بدأت الخصخصة عام 1996، وبلغت حصيلتها حتى نهاية عام 2001 حوالي مليار دولار أميركي، نتيجة بيع أسهم الحكومة في (44) شركة متنوعة، وبالرغم من صغر حجم برنامج الخصخصة في الأردن، غير أنه يعتبر من أنجح البرامج في الدول العربية نظراً للسرعة التي تم فيها تنفيذه.

ويبدو بأن لبنان هو الدولة العربية الأولى التي اعتمدت نظام الخصخصة منذ العهد العثماني، مروراً بعهد الانتداب الفرنسي، مروراً بعهود الاستقلال. كما اعتمد لبنان على القطاع الخاص بنسبة تفوق جميع النسب في العالم العربي.

وهناك أمثلة عديدة لنجاح الخصخصة في الكويت وفي الأردن وفي تونس. والأمر اللافت للنظر، إنه بالرغم من أن الخصخصة عامل اقتصادي مهم في سبيل تجاوز العجز الاقتصادي في الدول العربية والدول النامية. غير أن شروط تطبيقها تبدأ أساساً من البنك الدولي والمؤسسات الدولية التي تقوم عادة بمساعدة الدول النامية أو بإعطائها قروضاً ميسرة، وما في حكم ذلك، وضمن شروط اقتصادية وسياسية أحياناً.

ثالثاً ـ أساليب الخصخصة:

تتبع الدول ومن بينها الدول العربية عدة أساليب لخصخصة مؤسساتها، ومن بين هذه الأساليب على سبيل المثال:

1 ـ البيع لمستثمر رئيسي:

يُعتبر أسلوب الخصخصة عبر البيع لمستثمر رئيسي، أكثر الأساليب شيوعاً في الدول العربية، إذ يُقدر نصيب هذا الأسلوب بحوالي (63 %) من مجمل إيرادات الخصخصة.

ويتخذ أسلوب البيع لمستثمر رئيسي أشكالاً عدة، منها نظام العطاءات أو العروض المعلن عنه لشراء المؤسسة. كما يتخذ أسلوب البيع أشكالاً أخرى وهو غير العروض، بحيث يمكن بيع مؤسسة القطاع العام إلى مستثمر استراتيجي، يملك خبرة ودراية بإدارة مؤسسة القطاع العام، مما يُعطي مردوداً جيداً للمستثمر وللدولة وللمواطن.

وبغض النظر عن أشكال وأساليب البيع لمستثمر رئيسي، فإن أهمية هذا الأسلوب تكمن في كونه يُشكل محوراً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي، وقد أثبتت التجارب في الدول النامية، وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفق المستثمرين الأجانب. ومما شجّع على قدوم المستثمرين الأجانب، أو بعضها على الأقل تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي بسنّ تشريعات جاذبة. وتؤكد الدراسات القائمة حول الاستثمار والخصخصة، بأن الدول العربية ما تزال بحاجة إلى جهود دؤوبة لجذب المستثمرين الأجانب.

2 ـ البيع من خلال سوق الأوراق المالية:

بالإضافة إلى أسلوب الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر رئيسي، فإن بعض الدول العربية تعتمد على أسلوب البيع من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة)، الذي يتم بموجبه تحويل المؤسسات المراد خصخصتها إلى شركات مساهمة، وطرح أسهمها للإكتتاب العام. وفي الحالات التي تطرح فيها الحكومة نسبة صغيرة من أسهمها في المؤسسة العامة للبيع، تصبح ملكية هذه المؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص. وقد يكون الغرض من هذا الترتيب رغبة الحكومة بالاحتفاظ بجزء من ملكية وإدارة المؤسسة، أو قد يكون بمثابة الخطوة

الأولى نحو خصخصة المؤسسة بالكامل.

وتشير تجارب الدول النامية ومن بينها الدول العربية، إلى وجود علاقات متبادلة ووثيقة بين الخصخصة وتطور أسواق الأوراق المالية، بحيث يُعزز كل من هذين النشاطين الآخر من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3 ـ أساليب أخرى:

بالإضافة إلى الأسلوبين السابقين، تتبع بعض الدول العربية أساليب أخرى لخصخصة القطاع العام، من بينها حرصها على بيع جزء من أسهم القطاع العام إلى العاملين في هذا القطاع بشروط ميسرّة، حيث يتم سداد قيمة الأسهم على فترات وآجال طويلة، وذلك مراعاة لمصالح العاملين وحماية لمستقبلهم. ويُعتبر هذا الأسلوب أكثر شيوعاً في مصر نظراً لارتفاع عدد العاملين في القطاع العام. وتبين بأن هذا الأسلوب لم يقدّر له النجاح كثيراً.

ومن الأساليب التي اتبعتها بعض الدول العربية، أن الدولة تقوم بحل مؤسسة القطاع العام، وتصفيتها وبيع أصولها إلى المستثمرين في القطاع الخاص، الذين يقومون بتأسيس شركة جديدة.

ومن الأساليب الأخرى للخصخصة، نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة خاصة، مع إبقاء حق الملكية للدولة.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الثابت أن نظام الخصخصة بشكل عام هو من أفضل الحلول في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، لأنها تؤدي إلى تجاوز الأزمات والعقبات الإقتصادية والمالية، التي تئن من وطأتها الدول العربية، شرط أن لا يكون ذلك على حساب ومصلحة المواطن.

رابعاً ـ الخصخصة والقطاعات الاقتصادية المختلفة:

سعت الدول العربية إلى خصخصة بعض المؤسسات التي تعمل في قطاعات تنافسية، مثل الصناعة والزراعة والسياحة. وأرجأت خصخصة مؤسسات أخرى أقل تنافسية، تبعاً للتعقيدات التي تتميز بها بعض المؤسسات، لا سيّما وأنّ بعض

الدول العربية تتخوف من معارضة تلقاها من الاتحادات العمالية. ولكن بالرغم من ذلك، فقد نجحت بعض الدول العربية كالمغرب ومصر في خصخصة بعض الفنادق وقطاع النفط، واستخراج المعادن، وبعض المؤسسات المصرفية. فضلاً عن ذلك فقد أثبت المغرب وبعض الدول العربية عن نجاح في ميدان الخصخصة، وأثبتت المؤسسات أنها وفرت أرباحاً أفضل بكثير مما كانت عليه زمن القطاع العام.

وأشارت البيانات إلى أنّ القطاع العام، ما يزال في بعض الدول العربية مثل سوريا، يسيطر على قطاع المصارف، في حين أن دولاً عربية مثل لبنان لا توجد فيه في الأساس مصارف تابعة للقطاع العام أي الدولة، باستثناء "البنك المركزي"، وهو ضرورة وضمانة مالية واقتصادية لكل دولة. ويعتبر لبنان نموذجاً يُحتذى في قطاع المصارف والمؤسسات المالية التي تتبع القطاع الخاص، فضلاً عن قانون "سرية المصارف"، وهو بذلك يماثل سرية المصارف في سويسرا. وهذه السمة التي تميز بها لبنان عبر تاريخه الطويل، أعطاه ثقة لبنانية وعربية ودولية، الأمر الذي دعا المؤسسات الدولية لأن تطلق على لبنان "مصرف الشرق الأوسط"، كما سبق أن أُطلق عليه "مستشفى الشرق الأوسط". وبالرغم من معاناة لبنان السياسية والأمنية والاقتصادية لا سيما بين أعوام 1975 - 2016 غير أنه ما يزال يحافظ على استقراره النقدي والمصرفي، مما يدل على مناعة نظامه المصرفي.

منذ سنوات تتجه الدول العربية إلى خصخصة المصارف الحكومية، بسبب رداءة أدائها، وعدم فعّالية استثماراتها، وضعف توظيفاتها المالية. وتأكد بما لا يدعو مجالاً للشك، بأن المصارف الخاصة أكثر قدرة على النمو والتقدم، وتوظيف الأموال والاستثمار الفاعل في جميع القطاعات. فالمصارف الحكومية في الدول العربية تعاني من عدة مشكلات أبرزها:

1 - تدني أجور العاملين، وضعف كفاءاتهم العلمية والمصرفية.
2 - قلة الشفافية المالية، وغياب التدقيق العلمي اللازم.
3 - محدودية الخدمات والاستثمارات وعدم تطورها.

4 - ضعف رأسمال المصارف، وتدني مستوى الأداء المالي.
5 - تراكم الديون غير المنظورة، لا سيما لذوي النفوذ في السلطات السياسية.
6 - تراكم الديون لمؤسسات القطاع العام.
7 - تقليص السيولة النقدية.
8 - التدخل السياسي المباشر في سياسة وأعمال هذه المصارف.

لهذا، اقتنعت العديد من الدول العربية، بأهمية خصخصة القطاع المصرفي واتباع نظام دمج المصارف، لانقاذ هذه المصارف من عثراتها النقدية، ولانقاذ القطاع العام المصرفي من أزمات تنعكس سلباً على السلطات الحكومية. وللدلالة على مشكلة المصارف مع القطاع العام في العالم العربي، فإن ديون مؤسسات القطاع العام إلى المصارف في تونس وحدها تبلغ حوالي (720) مليون دينار تونسي، ستعمل الحكومة التونسية على تسديدها تباعاً خلال الـ (25) سنة القادمة.

وتبين من دراسة مشاريع الخصخصة في العالم العربي، أنها أنتجت في ميدان قطاع البنى التحتية أكثر من (15) مليار دولار حتى اليوم. وهذا المبلغ يشكل نصف مجمل إيرادات مشاريع الخصخصة والتنمية الاقتصادية، ونجاحاتها مرتبطة إلى حد كبير بالنمو السكاني، الذي يعتبر عاملاً مساعداً أو معوّقاً. وقد توقع البنك الدولي أن تبلغ نسبة سكان المدن في الدول العربية حوالي (70 %) من نسبة السكان في العشر سنوات القادمة. مما يدل على الضغوط الهائلة التي تعرض لها مرافق البُنى التحتية حالياً وفي السنوات القادمة. ففي قطاع الكهرباء نتيجة حاجة الدول العربية إلى ما يقارب (100) مليار دولار، مع توقعات بزيادة هذا المبلغ (10 %) سنوياً. ولبنان إحدى الدول العربية التي يعاني من كلفة الكهرباء السنوية، فقد كلف قطاع الكهرباء وحده بين أعوام 1990 - 2006 أكثر من (12) مليار دولار أميركي، وبالرغم من هذه الكلفة المرتفعة، فما يزال لبنان يعاني من مشكلة الكهرباء لهذا عمدت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى خصخصة الكهرباء في بعض مناطق لبنان كما عمدت مصر والأردن وعُمان، والإمارات والمغرب وسواها إلى خصخصة قطاع كبير من الكهرباء، لأن لا حل

لها إلا عن طريق الخصخصة ضمن ضوابط تكفل مصالح المواطن.

من جهة ثانية ستزداد حاجة العالم العربي إلى المياه، خاصة وأن شريكاً عدواً برز في قطاع المياه يتمثل بإسرائيل التي سرقت على مدار أعوام المياه العربية، سواء الجوفية أو مياه الأنهار والينابيع، كما جرى بالنسبة للبنان وسوريا والأردن.

وبشكل عام، فإن البُنى التحتية في العالم العربي تعاني ضعفاً شديداً، ويتمثل ذلك في الكهرباء والهاتف ووسائل النقل والمياه وسواها... لذلك فإن البنك الدولي يرى بأن الدول العربية، تحتاج إلى ما يقارب (370) مليار دولار لتغطية نفقات البُنى التحتية حتى عام 2006.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن غالبية الدول العربية تمتلك شركات الطيران، وهذه الشركات من خلال تحديث أساطيلها الجوية والنفقات المتزايدة عليها، لم تؤدِ إلى أرباح بشكل عام، بل كانت تؤدي خدمات ضرورية للمواطنين. غير أنه تبيّن بأن بعض الدول العربية التي خصخصت شركات طيرانها، أو سمحت بإنشاء شركات خاصة، ثَبُت نجاح هذه المحاولات، كما أنْ بعض الدول العربية تحرص على أن تملك جزءاً من أسهم هذه الشركات. ففي الأردن ومصر مثلاً تم خصخصة بعض مؤسسات شركات الطيران فيها، كما سمحت مصر لشركات القطاع الخاص بإنشاء شركات طيران خاصة للنقل الداخلي، وبعضها القليل للنقل الخارجي.

ومهما يكن من أمر، فإن شركة مثل "شركة طيران الشرق الأوسط"، التي كانت تعاني من خسائر في السنوات العشر الماضية، قُدرت بأكثر من (30) مليون دولار، فإذا بها اليوم تُثبت وقف العجز والانهيار، بل وتسجيل أرباح سنوية تتراوح بين (30 - 40) مليون دولار، باستثناء مراحل حرجة مرّت بها جميع شركات الطيران، لا سيّما بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، وفي لبنان بعد استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005، وفي فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان بين 12 تموز (يوليه) - 14 آب (أغسطس) 2006 الذي أعقب العدوان.

ومن أبرز التطورات في مجال الخصخصة إعلان الحكومة الكويتية عام

2000 عن خصخصة شركة نفط الكويت، ومؤسسة البترول الكويتية. كما أعلنت عن نيتها دعوة الشركات الخاصة إلى الإسهام في تطوير خمسة حقول لانتاج النفط بهدف مضاعفة انتاج النفط ليصل غلى (900) ألف برميل عام 2006. كما أن المملكة العربية السعودية أشركت القطاع الخاص في قطاع النفط، وأنشأت "المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن" للموافقة على الاتفاقيات والعقود اللازمة مع الشركات الاستثمارية في مختلف المرحل اللاحقة لانتاج النفط.

استناداً إلى ما تقدم في موضوع الخصخصة في العالم العربي، فإنه تبين لنا بأن هناك بعض المؤشرات السلبية لمشاريع الخصخصة، لا سيما في الفترات الأولى من التطبيق، وفي حال فقدان حرص الدولة على مواطنيها.

ولكن بشكل عام وطالما أنّ مشاريع الخصخصة قد وُضعت بالتنسيق والاتفاق بين الدولة والشركات الخاصة، مع الحرص على مصالح المواطنين، فقد ثبت بما لا يدعو مجالاً للشك فيه، بأن الخصخصة مشروع إيجابي وناجح، لأنه يؤدي خدمات أفضل بكثير من خدمات القطاع العام، كما سبق أن فصلنا في دراستنا لهذا الموضوع وفي مختلف ميادين الخصخصة. غير أن الخصخصة في العالم العربي ما تزال تعاني - بشكل عام - من البطء، وعدم الديناميكية، لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وتمويلية، ولأسباب أمنية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتلك الأسباب أدت إلى ركود اقتصادي محلي وعالمي. وبالرغم من جميع هذه العثرات، فلا بد من اتباع نظام الخصخصة ومن معايير تحفظ حق الوطن والمواطن في العالم العربي.



القسم الثالث

القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والديموغرافية في لبنان



الفصل الأول: التكون التاريخي والجغرافي والعرقي والديني للمجتمع اللبناني.

الفصل الثاني: قضايا التربية والتعليم ومواكبتها للتنمية في لبنان، وأثرها في المجتمع اللبناني والعربي.

الفصل الثالث: القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للحرب اللبنانية.

الفصل الرابع: القضايا السكانية والهجرة والتهجير والبطالة والفقر في المجتمع اللبناني.



الفصل الأول

قضايا
التكون التاريخي والجغرافي والعرقي والديني للمجتمع اللبناني

تدل الشواهد الأثرية والتاريخية أن التكون العرقي والمناطقي لسكان لبنان إنما يتمثل في موجة سكانية كبيرة من العنصر العربي الكنعاني وفدت إلى الساحل اللبناني من شبه الجزيرة العربية في عام 2800 ق.م، وهو عنصر سامي عربي، وهو العنصر الذي أقام في بلاد الشام حضارة متميزة عرفت بالحضارة الفينيقية. وظلت بيروت عاصمة لحضارة فينيقيا حتى عام 64 ق.م، حين تعرض لبنان لغزوات الأشوريين ثم البابليين الذين كان لهم أثر في التركيب العرقي لسكان لبنان.

ولم تنقطع الهجرات السامية من شبه الجزيرة العربية إلى لبنان (فينيقيا) حتى القرن السابع الميلادي حين الفتح العربي لبلاد الشام، وأصبح لبنان في ظل لواء الإسلام. ثم تكررت هذه الموجات العربية والإسلامية في مختلف العصور حتى التاريخ الحديث والمعاصر. وفي عام 500 ق.م وصل الآراميون إلى لبنان، ومن بعدهم الأنباط، ثم الغساسنة في القرن الثاني بعد الميلاد.

ورغم وصول هجرات وغزوات غير سامية إلى لبنان وبلاد الشام عبر التاريخ، كالحيثيين والأشوريين، والبابليين، ثم الفرس واليونان والرومان، وفي العصور الوسطى الإفرنج والتتار والأتراك، وفي العصور الحديثة الأكراد والأرمن، والأتراك من آل عثمان، غير أن الهيمنة السلالية للعرق السامي العربي ظلت وبقيت على الزمن، وتكرست بشيوع اللغة العربية والدين الإسلامي الحنيف

جنباً إلى جنب مع الدين المسيحي، وانتشار العادات والتقاليد العربية. ولا بد من الإشارة في هذا الإطار من أن لبنان والبلاد السورية شهدت وجوداً قديماً ومهماً للعناصر السريانية التي أسهمت إسهاماً واضحاً في تكوين ملامح من الحضارة العربية والإسلامية.

وتشير الأدلة الأثرية والوثائق التاريخية إلى أن جبال لبنان كانت حتى العهد الروماني مليئة بالغابات، ولهذا لم يكن يقطنها سوى عدد صغير جداً من السكان، وكانت بقعة لبنان الحالي لا تحوي إلاّ عدداً قليلاً من المقاطعات الصغيرة الساحلية، أو تجمعات مدنية كانت تعيش على التجارة والصناعة اليدوية كالنسيج، ومعالجة المعادن، وصنع الزجاج والأدوات الفخارية، وكلها محصورة في النطاق الساحلي. أما الجبال فكانت مصدراً للحديد والأخشاب لا سيما من أشجار الأرز، يتم استغلالها من قبل المدن اللبنانية أو من الدول الأخرى لا سيما ممالك فارس وبابل وآشور ومصر الفرعونية. وكانت السمات العربية تبدو واضحة في لبنان والبلاد السورية، لهذا كان لا بد من فتح البلاد من قبل العرب والمسلمين.

وبعد وفاة الرسول محمد ﷺ بعام واحد، أي في عام 633 م، تمت جميع الاستعدادات لفتح البلاد المجاورة لشبه الجزيرة العربية. ففي عام 635 سقطت دمشق، عاصمة سورية، وتم تسليمها. وقبل أن ينصرم العام كان أبو عبيدة قد فتح حمص وهي واحدة من المدن الرئيسية في سورية. وبينما كان أبو عبيدة في طريقه من دمشق إلى حمص فتح أول مدينة لبنانية رئيسية، وهي بعلبك. وقد كتب إلى أهلها عهداً جاء فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب أمان لفلان بن فلان وأهل بعلبك رومها وفرسها وعربها على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودورهم داخل المدينة وخارجها وعلى أرجائهم. وللروم أن يرعوا سرحهم ما بينهم وبين خمسة عشر ميلاً ولا ينزلوا قرية عامرة، فإذا مضى شهر ربيع وجمادى الأولى ساروا إلى حيث شاءوا ومن أسلم منهم فله ما لنا وعليه ما علينا. ولتجارهم أن يسافروا إلى حيث أرادوا من البلاد التي صالحنا عليها وعلى من أقام منهم الجزية والخراج. وشهد الله وكفى بالله شهيداً". وفي إشارة أبي عبيدة بن الجراح إلى "عربها" أي

عرب بعلبك لدلالة واضحة على وجود العرب قبل الإسلام في لبنان ومختلف بلاد الشام. وفيما بعد سقطت بقية المدن الساحلية الشامية بدون أية مقاومة في يد معاوية بن أبي سفيان ويزيد. فإن بيروت سقطت عام 635، وصور وصيدا عام 636، وكذلك جبيل وعرقة. أما طرابلس التي كان يحيط بها سور حصين عال فقد حاصرها العرب عام 635، وفي عام 640 حاصروا جزيرة أرواد. وقد استردت أساطيل الروم بعض المناطق بأكملها من جبال طوروس إلى صحراء سيناء تحت سيطرة المسلمين. ولكنه كان فتحاً يسيراً، ولم يسجل في التاريخ أن مدينة واحدة افتتحها العرب بقوة السيف.

وفي عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب قسمت سورية إلى أربعة أجناد، وكان التقسيم استمراراً لتقسيم الروم للبلاد. أما هذه الأجناد الأربعة فهي: دمشق وحمص والأردن وفلسطين. وقد أضيف إليها زمن يزيد بن معاوية جند خامس. أما لبنان فقد أضيف إلى جند الشام. وكان وضعه جيداً في العهدين الأموي والعباسي، ولكن لما ضعفت الخلافة العباسية ولم تعد قادرة على تحمل أعباء الحكم والدفاع عن الشام، انتقل الحكم إلى مصر زمن الطولونيين والأخشيديين والفاطميين. واستمرت الأوضاع هكذا حتى اجتاح الصليبيون الشام في وقت كانت فيه الدولة الفاطمية تعاني من الضعف والاضمحلال. وكان ساحل الشام لبنان القاعدة التي يمكن أن ينطلق منها الصليبيون إلى بيت المقدس وما وراء ذلك. واتخذ الجيش الإسلامي من معاقل شمال العراق والصحراء ودمشق قواعد لصد التوسع الصليبي، وتم حصر الصليبيين في جبال لبنان وسواحله وفي بيت المقدس، ثم أخذت مصر زمام القيادة في عهد صلاح الدين الأيوبي الذي عزم على أن يسحق شوكة الصليبيين، وفي حطين أحاط جيش المسلمين بجيش الافرنج فحصده حصداً. وقد أصبح السبيل ممهداً أمام جيوش المسلمين لفتح مدن الساحل اللبناني، واسترد العرب بيت المقدس في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 1187م، ومن ثم جميع ملحقاتها من الأراضي والموانىء الساحلية.

والحقيقة فإن تحرير بيت المقدس وبلاد الشام تحريراً كاملاً لم يتم إلاّ في عهد

المماليك لا سيما في عهد الأشرف خليل بن قلاوون الذي انتصر على الافرنج في معركة عكا في أيار (مايو) عام 1291، وكانت نهاية احتلال الافرنج لبلاد الشام.

هذا وقد قام المماليك بعد ذلك بضرب العصبيات المحلية، الإسلامية منها والمسيحية التي تعاونت مع الصليبيين أو التي هي في صراع مع السلطة المملوكية. ففي عام 1283 توغل جيش السلطان قلاوون إلى معاقل الموارنة في أعالي لبنان الشمالي، إلى بشري وإهدن وحدث الجبة وخربها، فرحلت جماعات يقدر عددها بالألوف هرباً إلى جزيرة قبرص حيث بلغت جالياتهم هناك ثمانين ألف نسمة، حتى أنه في عام 1340 أقاموا لهم في الجزيرة مطرانية مارونية. وتناولت سياسة المماليك كذلك إعادة توحيد الفرق الإسلامية المختلفة والمتصارعة. ومما يلاحظ أن جبل لبنان كان باستمرار مركزاً أساسياً للمشكلات العسكرية والسياسية والطائفية بعكس مناطق الساحل. أما عبارة "جبل لبنان"، فكانت تطلق على المناطق المارونية الشمالية وهي جبة بشري وبلاد البترون وجبيل. وكانت منطقة جبل كسروان، التي يسكنها الموارنة أيضاً تعتبر جزءاً من جبل لبنان حيناً، ومنفصلة عنه حيناً آخر. وكانت عبارة "جبل لبنان" يقابلها ما سمي بـ "جبل الدروز" أو "جبل الشوف"، وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان عبر طريق بيروت ـ دمشق. ولم يكن لهذه المنطقة الدرزية في بادىء الأمر أية علاقة بمناطق الموارنة في الشمال. واللافت للنظر أن مصطلح "جبل الدروز" أطلق في فترة من الزمن على جميع جبل لبنان لا سيما في العهدين المملوكي والعثماني، حتى أن أمير الجبل عرف باسم أمير الدروز.

ولم تكن أراضي المعنيين والشهابيين، وحدة واضحة الحدود والمعالم الجغرافية، وكانت مقاطعاتها الأساسية تتألف من المقاطعات المارونية والدرزية التي اقتطعت للأمراء ثم شكلت عام 1861 متصرفية جبل لبنان.

ومما يلاحظ أن مناطق جبل لبنان تمركزت فيه عبر التاريخ طوائف عديدة يأتي في مقدمتها: الموارنة، الدروز، السنة (لا سيما في إقليم الخروب)، الشيعة، وطوائف أخرى من الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن والأقليات المسيحية. في

حين أن بعلبك والبقاع تركز فيها بالدرجة الأولى المسلمون السنة والشيعة. ثم تكاثر المسيحيون لا سيما الموارنة نتيجة حملات المماليك على جرود كسروان، والنزوح مع فئات شيعية إلى البقاع.

أما الشمال فتمركَّزت فيه الطوائف اللبنانية ذاتها ممثلة بالموارنة لا سيما في زغرتا، فضلاً عن الكاثوليك والأرثوذكس، وهناك غالبية من الطائفة السنية تتمركز في الشمال وتحديداً في عكار وطرابلس والضنية. كما تتركز في الشمال الطائفة العلوية التي بات لها للمرة الأولى ممثلون في المجلس النيابي اللبناني ابتداء من انتخابات عام 1992.

ويلاحظ أن جنوب لبنان تكثر فيه الطائفة الشيعية (باستثناء مدينة صيدا وقرى العرقوب)، وهي من القبائل العربية التي توطنت في تلك المنطقة لا سيما قبيلة بني عاملة، لهذا تعرف المنطقة باسم "جبل عامل" فضلاً عن انتشار بقية الطوائف الإسلامية والمسيحية.

أما الطائفة السنية وهي تعتبر في عداد الطوائف اللبنانية الكبرى، فإنها بالإضافة إلى انتشارها في مختلف المناطق اللبنانية، غير أنها استاثرت عبر التاريخ بالحكم والانتشار في مدن الساحل الرئيسية وفي مقدمتها: بيروت، طرابلس، جبيل، صيدا وصور، وفي وقت سابق كانت بعلبك معقلاً من معاقل الطائفة السنية، لا سيما وأن الإمام الأوزاعي انطلق من هذه المدينة العريقة إلى بيروت المحروسة وعاش فيها في العهدين الأموي والعباسي، فضلاً عن انتشار سني في البقاع.

ومما يلاحظ أن المقاطعات اللبنانية التي عرفت فيما بعد لا سيما عام 1920 بدولة لبنان الكبير، وفي عام 1926 عرفت باسم الجمهورية اللبنانية، ضمت العديد من الطوائف الدينية والمذهبية بلغت (18) طائفة دينية، وهي تعتبر سمة أساسية من سمات لبنان. والجدول التالي يبين الطوائف المعترف بها قانوناً أو واقعاً:

الطوائف المسيحية:

1 ـ البطريركية المارونية

2 ـ بطريركية الروم الأرثوذكسية

3 - البطريركية الكاثوليكية الملكية

4 - البطريركية الأرمنية الغريغورية (الأرثوذكسية)

5 - البطريركية الأرمنية الكاثوليكية

6 - البطريركية السريانية الأرثوذكسية

7 - البطريركية السريانية أو السريانية الكاثوليكية

8 - الطائفة الشرقية النسطورية (تم تعديل تسميتها استناداً إلى قانون 21/ 12/1962).

9 - البطريركية الكلدانية

10 - الكنيسة اللاتينية

11 - الكنيسة الإنجيلية

12 - الكنيسة القبطية الأرثوذكسية[1]

الطوائف الإسلامية:

1 - الطائفة السنية

2 - الطائفة الشيعة (الجعفرية)

3 - الطائفة الدرزية

4 - الطائفة العلوية

5 - الطائفة الإسماعيلية

الطوائف الإسرائيلية[2]:

1 - كنيس حلب

---

1 - تم الاعتراف بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية في لبنان بموجب القانون (553) الصادر في 24 تموز (يوليه) 1996، استناداً إلى الجدول رقم (1) الملحق رقم (60) بتاريخ 13 آذار (مارس) 1936، وبموجب المادة الأولى من قانون 2 نيسان (ابريل) 1951.

2 - لا بد من الإشارة إلى أن القانون اللبناني ما يزال ينص على وجود طوائف إسرائيلية في لبنان، ويدرجهم في سجلات قيود النفوس، وفي لوائح الشطب الخاصة بالانتخابات، غير أنه من الناحية الواقعية لم يعد يوجد طوائف يهودية في لبنان بعد الحروب العربية - الإسرائيلية أعوام 1948، 1956، 1967، 1973، فضلاً عن الحرب اللبنانية 1975 - 1990.

2 - كنيس دمشق

3 - كنيس بيروت

لقد عانى لبنان من الطائفية والمذهبية والمناطقية منذ إنشائه عام 1920 حتى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في عام 2016 (وما يزال). وطالما أن النظام السياسي في لبنان، يعتمد اعتماداً أساسياً على الطائفية، فإن لبنان - للأسف - لن يشهد في المدى القريب أية تطورات إيجابية توحد بين أبنائه الذين لا ذنب لهم، سوى أنهم ولدوا وعاشوا في هذا البلد الذي تتقاسمه المصالح الخاصة والعامة. ولم يشهد لبنان في عهد الأمير فخر الدين الثاني الكبير من انقسامات، كما يشهدها في التاريخ الحديث والمعاصر، لأن الإنقسامات في عهد الأمير فخر الدين الثاني الكبير، كانت انقسامات قبلية، ولم تكن طائفية أو مذهبية.

ومن الأهمية بمكان القول، أن الأديان لا يمكن أن تشكل مشكلة أو أن تكون عائقاً أمام التفاعل والتعايش بين اللبنانيين، فالأديان في جوهرها تؤمن بالتسامح والتآخي والمساواة والعدل، غير أن المشكلة الرئيسية في لبنان، تكمن في استغلال الدين، بل في استغلال المذهبية لتنفيذ أغراض ومآرب سياسية لا علاقة لها بالدين. وبما أن لبنان تربة خصبة لهذا الاستغلال نظراً لتعدد الأديان والمذاهب فيه، فإن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تُغلف بطابع ديني، وتعطى أبعاداً طائفية ومذهبية لا تمت إلى حقيقة الدين بصلة. من هنا أهمية الدعوة إلى الأجيال الصاعدة للتنبه باستمرار إلى خطورة الطائفية والمذهبية، ومعالجة هذا الخطر بمزيد من الوعي الاجتماعي واليقظة السياسية، حتى لا يكون هذا الخطر أداة مستمرة يهدد واقع ومستقبل لبنان، وحتى لا يكون الدين أو الطائفية والمذهبية أدوات بيد رجال السياسة، لاستغلالها استغلالاً يؤدي إلى تمزيق الوطن اللبناني، الذي يمكن أن يؤدي تمزيقه إلى تقسيم العالم العربي.

المصادر والمراجع

1 - التشريع اللبناني، ج 1، القسم الأول (جدول الطوائف اللبنانية، قرار رقم 60/ ل.ر./ 13 /3/ 1936) وقانون رقم (553) الصادر في 24 /7/ 1996.

2- د. حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر 1913 - 1952، دار النهضة العربية - بيروت 2000.

3 - د. حسن أبو العينين حسن: دراسات في جغرافية لبنان، دار النهضة العربية، بيروت 1968.

4 - د. جودة حسنين جودة: جغرافية لبنان الإقليمية، منشأة المعارف - الإسكندرية 1985.

5 - د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ لبنان الحديث، دار كريدية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1999.

6 - فيليب حتي: لبنان في التاريخ (منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر) تعريب: أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، بيروت - نيويورك 1959.

الفصل الثاني

قضايا
التربية والتعليم ومواكبتها للتنمية في لبنان وأثرها في المجتمع اللبناني والعربي

إن التربية والسياسة في لبنان توأمان لا ينفصلان. وكل منهما يؤثر في الآخر بشكل مباشر. وكانت القرارات التربوية الصادرة في لبنان منذ ما قبل عهد الاستقلال هي في الوقت نفسه قرارات سياسية. وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت عدة مراسيم وقوانين وقرارات تربوية، وذلك منذ عام 1920، كان لها أبعد الأثر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً وثقافياً. وفي الإطار التربوي أثيرت عام 1928 قضية تربوية حساسة لها طابع سياسي، فقد أصدرت في حينه حكومة حبيب باشا السعد قراراً يهدف إلى القضاء على اللغة العربية أو إضعافها في لبنان، وجعل اللهجة اللبنانية العامة لغة رسمية في الدولة، بل وفي امتحانات البكالوريا الرسمية، وتضمن القرار إحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، غير أن هذه المؤامرة التربوية لم تستمر كثيراً.

ومما أسهم في عدم تطور خطط التربية في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، أن السلطات الفرنسية سمحت للطوائف والمذاهب الدينية باعتماد أساليبها الخاصة في التربية والتعليم، كما سمحت لكل طائفة بأن يكون لها كتباً خاصة في التاريخ والتربية المدنية، بحيث لم تعد مفاهيم اللبنانيين مفاهيم موحدة. وبات الانتماء

للطائفة وليس للوطن. بل بات الانتماء للمذهب وليس للبنان، مما أسهم في إيجاد اتجاهات وتيارات تربوية وسياسية وثقافية متباينة متعددة، لا يمكن أن تسهم إيجاباً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنمائية، لأن الشعوب غير المنصهرة في بوتقة واحدة، لا يمكن أن تسهم في تطور بلدانها ودولها.

ومن الأهمية بمكان القول، أن عهد الاستقلال منذ عام 1943، لم يكن في المجال التربوي أفضل من عهد الانتداب الفرنسي، فالقرارات التربوية استمرت قرارات طائفية وسياسية بل وعشوائية، وغير مرتبطة بخطط تربوية مدروسة، وغير مرتبطة بالأمن التربوي، وبالتالي فإنها غير مرتبطة بمسألة التنمية في لبنان. ولما اتفق القادة على الميثاق الوطني اللبناني عام 1943، فقد تبين أن هذا الميثاق لم يستطع إحداث تغييرات أساسية في البناء التربوي، وبالتالي لم يستطع صهر اللبنانيين في بوتقة لبنانية واحدة، ولم يستطع أن يُكّون انتماء لبنانياً واحداً. بل عمدت سلطات الاستقلال إلى إصدار تشريعات متعلقة بتنظيم الطوائف اللبنانية وصلاحيات المراجع الروحية المذهبية، ففي 2 نيسان (إبريل) عام 1951 أصدرت الدولة قانوناً يتعلق بتنظيم الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية. كما أصدرت في 3 نيسان (أبريل) 1955 المرسوم (18) المتعلق بتنظيم الطائفة السنية. كما أصدرت في عام 1962 قانوناً يتعلق بتنظيم الطائفة الدرزية، أما الطائفة الشيعية فقد اصدرت الدولة قانوناً في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1967 يتعلق بتنظيم أوضاعها.

والحقيقة فإن هذه القوانين الخاصة بالطوائف اللبنانية تسمح لها بتنظيم أوضاعها الدينية والاجتماعية والتربوية، وكل ما يتعلق بأوضاعها على أن لا يتناقض ذلك مع القوانين العامة. وكانت هذه القوانين أو بعضها مستمدة من نظام الطوائف الدينية الصادر في عهد الانتداب الفرنسي بين عامي 1936 - 1938.

إن نظرة سريعة إلى هذه القوانين ندرك تماماً أن الدولة اللبنانية أسهمت بشكل مباشر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً، لأن ما من طائفة في لبنان إلاّ ولها مدارسها وكلياتها بل وجامعاتها الخاصة، وباستطاعة هذه المدارس والكليات

والجامعات أن تضع برامجها التربوية وفقاً لاتجاهاتها. والنتيجة الأولى لهذا الواقع أن أي خطط تربوية للدولة أو لأية حكومة أرادت أن يكون لها خطة تربوية، لا يمكن أن تلتقي مع الخطط التربوية الخاصة بالطوائف والمذاهب.

صحيح أن لبنان استطاع من حيث الشكل أن يظهر قبل عام 1975 أنه بلد الإشعاع والنور، وبلد الكتابة والطباعة والثقافة والحرية والتطور والحضارة، غير أن أزمته التربوية بدون أدنى شك أدت إلى أزمات وتوترات سياسية وعسكرية وأمنية في أعوام 1952، 1958، 1968، 1973، والأزمة الكبرى التي شغلت العالم العربي والعالم في الفترة الممتدة بين أعوام 1975 - 1990. وما تزال الانقسامات مستمرة حتى عام 2016.

والأمر الملاحظ أن عهد الاستقلال سعى مع وزارة التربية الوطنية على تأليف لجان مهمتها وضع برامج ومناهج جديدة للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وذلك في 14 آب (أغسطس) 1944، وفي 13 حزيران (يونيه) 1945[1]. وانتهت هذه اللجان من أعمالها، وصدرت في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1946 ستة مراسيم تناولت إعادة تنظيم الدروس في مراحل التعليم الثلاث. وكان أهم ما تضمنته هذه المراسيم جعل اللغة العربية إلزامية في مادتي التاريخ والجغرافيا والحساب والعلوم، في حين جعلت مادتي العلوم والرياضيات في المرحلة

1 - شارك في هذه اللجان ممثلون عن المدارس الرسمية والخاصة من هؤلاء: الأب أغناطيوس مارون، ألكسي بطرس، جوزيف نجار، جورج كفوري، جبور عبد النور، واصف بارودي، زاهد سلمان، حليم النجار، يوسف فارس، ميشال شيحا، موريس شهاب، ميشال عياش، مصطفى فروخ، عمر فاخوري، عبد الله المشنوق، فؤاد البستاني، قسطنطين زريق، قيصر الجميل، رشاد الجسر، شارل الحلو، شارل مالك، زكي النقاش، الأب غريغوريوس حايك، إيفانا زعني، إميلي عازار، زاهية دوغان، زاهية ايوب، حنة أبو الروس، ناديا نسناس، سلوى طبارة، روز حاوي، أنيس الخشن، جورج شهلا، حسن فروخ، سليم الخوري، محمد كزما، فؤاد عمون، الأب يوحنا مارون، عثمان سلطان، سليم حيدر، بولس الخولي، ليل تقي الدين، محمود العريس، الياس التيان.

المتوسطة اختيارية إما بالعربية أو بالأجنبية، كما حددت البرامج الجديدة عدد الساعات لكل مادة من المواد.

والدارس لهذه المناهج يدرك أن حكومة الاستقلال لم تحدث تغييراً أساسياً في البنية التعليمية والتربوية، بل أقرت الكثير من مضامين المناهج القديمة التي تعتمد على الحشو والتثقيف الكمي وعدم ترك المجال للتلميذ للإبداع. ولم تكن المناهج الجديدة مستمدة من دراسة علمية تأخذ بعين الاعتبار حاجات لبنان وإمكانياته، وإنما نقلت بمعظمها عن المناهج الفرنسية، حتى إن مادة الزراعة التي وضعت للتدريس في مناهج عام 1946 لم تدرس أصلاً، ولم تعمد المناهج الجديدة إلى وضع تربية وطنية تهدف إلى تمسك اللبناني بوطنه وبأرضه بحيث لا يقدم على النزوح من الريف إلى المدن، ولا على الهجرة من لبنان إلى الخارج، بالإضافة إلى أن المدارس الخاصة لم تلتزم بالمناهج الجديدة - رغم تواضع التعديلات التي طرأت عليها - في ظل غياب السلطات التربوية ورقابتها على تلك المدارس. والأنكى من ذلك أن مناهج عام 1946 ظلت جامدة دون حراك حتى عام 1968، دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان والعالم العربي والعالم. في حين أجاز المرسوم (1436) الصادر في 23 آذار (مارس) 1950 للمدارس الخاصة أن تضيف على برامجها مواد جديدة غير منصوص عليها في المناهج الرسمية، كما ألغى المرسوم الاشتراعي رقم (26) الصادر في 18 كانون الثاني (يناير) 1955 مصلحة التفتيش في وزارة التربية الوطنية، واستبدلها بمصالح إقليمية في المناطق. ولم تحاول الدولة وأركان الحكم تشجيع التعليم الرسمي ودعمه على غرار دول العالم أو الدول العربية، بل عمدت إلى تشجيع التعليم الخاص سواء المؤسسات الأجنبية أو المؤسسات الخاصة اللبنانية، وذلك بتقديم المساعدات المالية السنوية لها، وتسهيل أمورها في كافة المجالات بما فيه السكوت على رفع الأقساط المدرسية.

واستمر التعليم في لبنان لسنوات طويلة بما فيه التعليم الثانوي خاضعاً لهيمنة وسيطرة التعليم الخاص. ففي العام الدراسي 1951 - 1952 شكل التعليم الثانوي

الرسمي نسبة (1,7) بالمائة من مجموع التعليم الثانوي في لبنان، وارتفعت هذه النسبة إلى (7,5) بالمائة سنة 1959.

أما التعليم الجامعي في لبنان فقد بقي ردحاً من الزمن حكراً على الطبقات الغنية القادرة على تعليم أبنائها في الجامعتين الأميركية واليسوعية في ظل غياب الجامعة الرسمية. ولولا المبادرة الفردية التي قام بها ألكسي بطرس في 15 أيار (مايو) 1943 بإنشاء "الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة" لما كان لبنان تعرف إلى أول كلية خاصة لبنانية المنشأ. وباتت في عام 1948 تضم أربعة أقسام هي: الموسيقى، النحت والتصوير، العمارة، الآداب.

ولم تتنبه الدولة إلى أهمية قيام جامعة وطنية إلاّ عام 1951، ولم تكن على المستوى المطلوب، لأنها لم تضم سوى معهد عال لتخريج أساتذة للتعليم الثانوي، ومعهد آخر للإحصاء. أما تنظيم الجامعة اللبنانية فلم يصدر في الواقع إلاّ في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1959 إثر تحركات شعبية وطالبية. ثم بدأت تزداد تباعاً الكليات والأقسام في الجامعة اللبنانية لمواجهة الجامعات الأخرى، وإرضاء للطبقات الكادحة غير القادرة على تعليم أبنائها في الجامعات الخاصة، خاصة وأنه ظهر في لبنان منافس جديد في التعليم الجامعي تمثل بإنشاء جامعة بيروت العربية التي بدأت تعمل ابتداء من العام الدراسي 1960 - 1961.

والحقيقة فقد واجهت الدولة مشكلة عدم توافر الأساتذة الجامعيين من حملة الدكتوراه، فتبين لها النقص الحاد في أكثر الاختصاصات المطلوبة، فحاولت سد النقص بالاعتماد على حملة الإجازات التعليمية (الليسانس) في حين كانت الجامعات الأخرى الخاصة تعتمد على الاختصاصيين من حملة الدكتوراه. وهذا الواقع شجع الكثير من الشبان التوجه إلى مصر وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا واميركا للحصول على درجة الدكتوراه، غير أن العدد لم يبدأ بالتوافر إلاّ في أواسط الستينات.

أما فيما يختص بالتعليم الابتدائي فقد أعدت وزارة التربية عام 1956 دار المعلمين والمعلمات الابتدائية" لاستيعاب حوالي (500) طالب، على أن تخرج تباعاً بين 100 - 125 مدرساً. واعتبر في حينه أن الدولة عمدت إلى شيء من

التخطيط لمواجهة أعداد الطلاب المتزايدة ولاستيعاب المدرسين في المدارس الجديدة. وقد كان عدد المعلمين الرسميين عام 1943 يشكل نسبة (13,31) بالمائة من مجموع عدد المعلمين في لبنان، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى (47,42) بالمائة عام 1960. وبدأت تزداد النسبة تباعاً حتى بلغت أكثر من 80 % لا لشيء إلاّ لأن المدارس الخاصة في لبنان لا سيما في سنوات الأزمة اللبنانية 1975 - 1990 قد اعتمدت اعتماداً يكاد يكون كلياً على المعلمين في المدارس الحكومية، على غرار الجامعات الخاصة التي اعتمدت ـ وما تزال ـ على أساتذة الجامعة اللبنانية بشكل كبير. ومن الأسباب التي دعت المعلمين والأساتذة الجامعيين للاشتغال جزئياً أو كلياً في المؤسسات الخاصة تدني المرتبات في المؤسسات الرسمية وتآكلها بسبب الأزمة الاقتصادية وتدني تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية. علماً أن الدولة تسعى جاهدة لتحسين أوضاع المعلمين والمدرسين والأساتذة الجامعيين. ومن المشكلات الأساسية التي تحاول الحكومات المتعاقبة حلها هي مشكلة تدني المستوى التعليمي في المدارس الرسمية، ومشكلة تفريغ الجامعة اللبنانية.

والحقيقة فإن الأزمات السياسية المتعاقبة في لبنان هي بحد ذاتها وفي حقيقتها أزمات تربوية. ونحن لا ننكر مطلقاً أن وزارة التربية الوطنية حاولت مرة ثانية تعديل مناهج التعليم، ومنها على سبيل المثال التعديل الصادر بمرسومين رقم (9100) في 8 كانون الثاني (يناير) 1968 ورقم (13168) في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969. وبتعميم صدر في أوائل عام 1973 غير أن التعديلات لم تؤد إلى تغير أساسي في البنية التربوية في المدارس اللبنانية بل هي وسواها من المناهج التربوية أدت إلى الأزمة اللبنانية عام 1975، لا لشيء إلاّ لأن هذه السياسة التربوية هي المسؤولة عن تقسيم اللبنانيين إلى فئات متباعدة متناقضة في مفاهيمها وتوجهاتها نحو لبنان. فخطط التربية هي أقصر من أن تواكب التنمية وخططها في لبنان وهذا يقودنا للتساؤل فيما إذا كانت حكومات الاستقلال وضعت واهتمت فعلاً بخطط التنمية. فقد تبين مثلاً أن تلك الحكومات لم تأخذ بعين الاعتبار المدارس المطلوب إنشاؤها وفقاً لمتطلبات الزيادة السكانية أو وفقاً لمتطلبات السوق. وفي الوقت الذي

وضعت فيه الدولة خطة تجميع المدارس في 11 /4/ 1974 لبناء مئات المدارس في مختلف المناطق اللبنانية، فإذا بالحرب اللبنانية تعصف بالمشروع، بل وتتهدم من جراء الحرب عشرات المدارس الحكومية والخاصة.

لم تستطع الدولة بناء مدارس رسمية في العاصمة بيروت التي تضم مئات الآلاف من اللبنانيين عامة ومن أبناء بيروت خاصة، مما أسهم في تعزيز المدارس الخاصة على حساب المدرسة الرسمية، غير أن حكومة الرئيس رفيق الحريري استطاعت في العام الدراسي 2003 - 2004 بناء وافتتاح ما يقارب عشر مدارس حكومية في بيروت استوعبت ما يقارب عشرة آلاف طالب وطالبة من اللبنانيين المقيمن في بيروت ومن أبناء بيروت. مما خفف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأسرة اللبنانية، كما اثر ذلك على المدارس الخاصة التي قلّ الاقبال عليها بصورة واضحة. ومما سهل بناء تلك المدارس الحكومية، أن الأراضي التي بنيت عليها هي ملك لبلدية بيروت التي قدمتها بدورها للدولة لإقامة هذه المدارس.

إن الأمن التربوي وخطط التنمية تتطلب دراسة الأوضاع الاقتصادية من صناعية وتجارية وزراعية، وبالتالي الأوضاع الاجتماعية من نزوح وهجرة، ومتطلبات المصانع الكبرى والصغرى، وبالتالي احتياجات ومتطلبات المؤسسات عامة، بل ومتطلبات السوق اللبناني، بحيث تأتي الخطط التربوية منسجمة وملبية لخطط التنمية، وهذا ما لم يحدث ـ إلاّ نادراً ـ بكل تأكيد.

ومما يؤكد ذلك تقارير البعثات والوفود الأجنبية التي وصلت إلى لبنان قبل عام 1975، وأبدت استغرابها من عدم وجود خطط إنمائية، بل نتيجة للفوضى السائدة نصحت بأن يبقى لبنان بدون خطط، ورأت أن ذلك هو أفضل خطة للبنان. غير أنه من الإنصاف أن نشير إلى أن من الخطوات الجدية في مجال التخطيط العام في لبنان هي ما أقدمت عليه الحكومة عام 1959 عندما تعاقدت مع "بعثة ايرفد" للبحوث الاقتصادية، بهدف إجراء مسح شامل للاقتصاد اللبناني المرتبط بخطط تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وتربوية. وقد قامت هذه البعثة بإنجاز

الخطة الخمسية (1964 - 1968) اقترحت بموجبها مخططات واسعة لتنمية النشاطات الاقتصادية، غير أن وزارة التصميم العام عدلت في هذه المخططات الإنمائية وحددتها لسنوات (1965 - 1969). وقد تبين أن "بعثة ايرفد" ووزارة التصميم العام، بالرغم من اهتمامها بالشأن التربوي وربطه بالتنمية العامة في البلاد، غير أنه تبين عملياً أن جميع دراسات وتقارير البعثة ووزارة التصميم كان يعوزها الشمولية، لأنها لم تهتم إلا بدراسة نشاطات القطاع العام، دون ربطه بأوضاع ونشاطات القطاع الخاص بما فيه من مدارس وجامعات ومصانع ومزارع وتجارة وسواها.

هذا وقد حرصت وزارة التربية على تعديل مناهج التدريس في مراحل التعليم الثلاث: الابتدائي، المتوسط، الثانوي، فأصدرت الدولة المرسوم رقم (10227) بتاريخ 8 أيار (مايو) 1997، وقد بديء بتطبيقها، غير أن المناهج التي أحدثت تفريعاً للاختصاصات في المرحلة الثانوية لم تُحدِّث مضامين المناهج بحد ذاتها والمتطلبات الأساسية لإيجاد جيل لبناني موحد. كما أصدر وزير التربية والتعليم العالي القرار رقم 115/ 2000 بتاريخ 12 تشرين الأول (اكتوبر) 2000 تضمن إنشاء "مجلس استشاري" في معاهد التعليم المهني والتقني ومدارسه، بناء على توصية المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني الذي أكد "أن تفعيل التعليم المهني يكون عبر التعاون مع القطاعات الإنتاجية والخدماتية التي لها علاقة بالاختصاصات المعتمدة في المعهد أو المدرسة". وينص القرار على تأليف هيئة تدعى "المجلس الاستشاري" مهمتها متابعة سير العمل في المعهد أو المدرسة وتقديم المشورة والتوصيات بتحسين الأداء وربط التدريس بسوق العمل لمساعدة الطلاب والمتخرجين ومتابعة شؤونهم العملية والعلمية، على أن يكون مدير المعهد من المجلس الاستشاري.

إن هذا القرار على غاية من الأهمية، ولكن لا تكمن أهميته بإصداره وإنما العمل على تطبيقه.

فضلاً عن أن هذه المناهج الجديدة أحدثت تخبطاً واضحاً وهي لم تنفذ تنفيذاً

صحيحاً، بحيث أن الأساتذة والطلاب على السواء يعانون من هذه المناهج الجديدة، لهذا أقدم طلاب المدارس والثانويات في 8 شباط (فبراير) عام 2001 على التظاهر والاحتجاج على عدد مواد التدريس ومواد الامتحانات الرسمية، وطالبوا بتخفيض عددها، وتعديل مضامينها. لذا قرر وزير التربية والتعليم العالي إجراء امتحانات تجريبية لطلاب المدارس تسبق الامتحانات الرسمية خوفاً من الرسوب الجماعي في آخر العام.

ومن المشكلات الجديدة ـ القديمة التي طرحت وما تزال مطروحة بين أعوام 1990 - 2016 على بساط البحث مسألة "كتاب التاريخ" الموحد في لبنان في مراحل التعليم قبل الجامعي، إذ أنجزت لجنة مختصة هذه الكتب، سرعان ما صدر قرار بإيقافها لأن بعضها تضمن أفكاراً مناقضة لوثيقة الطائف، ومناقضة لعروبة لبنان، فقد جاء في بعض كتب التاريخ المشار إليها أن "الفتح العربي" للبنان، هو كبقية الاحتلالات الأجنبية، الأمر الذي أثار ضجة كبرى في الأوساط التربوية والوطنية، مما دعا رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير التربية والتعليم العالي آنذاك عبد الرحيم مراد لإيقاف طبع هذه الكتب، وتعديل ما جاء فيها[1].

وفي الإطار التربوي لا يمكن أن نغفل دور ومسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي، ودور الإدارة والمعلم في المدرسة بل وفي الجامعة أيضاً، من المسؤولية الأساسية الملقاة على عواتقهم بل والإسهام الفاعل في تقسيم اللبنانيين، وفي الإسهام في الإعداد للحرب وإثارة الطلاب أينما وحيثما وجدوا، والمعلم تعادل

---

1 ـ كان لي شرف مراجعة هذه الكتب بتكليف من معالي وزير التربية والتعليم العالي وبناء على طلب من الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وإعداد تقرير علمي، وقد اقترحت تجميدها، ومن ثم إدخال التعديلات اللازمة عليها، لأن بعض مضامين الكتب المقترحة تتناقض والمبادىء الوطنية والعيش المشترك، استناداً إلى اتفاق الطائف. كما تم تكليفي من قبل الصديق معالي الدكتور حسن منيمنة وزير التربية والتعليم العالي، بالإشراف على مشروع كتاب التاريخ الموحد المقترح، وبعد مراجعته أدخلت عليه تعديلات أساسية تتوافق مع اتفاق الطائف والدستور اللبناني والعيش المشترك، غير أن جميع هذه المشاريع لن تنفذ طالما لا يوجد توافق سياسي حولها.

مسؤوليته مسؤولة المعلمين الأوائل الذين لقنوه تلك المناهج ولقنوه كتاب التاريخ وكتاب التربية الوطنية، وهي الكتب التي أرست قواعد الانقسام بين التلاميذ اللبنانيين.

إن المعلم في لبنان ليس سوى شريحة اجتماعية وسياسية من شرائح المجتمع اللبناني. ويبقى النظام التربوي والسياسي هو المسؤول عما آلت إليه أوضاع واتجاهات المعلم والتلميذ معاً، والنظام التربوي لا يتعلق بالمناهج فحسب، بل يتعلق بالأبنية المدرسية ذاتها وبالتجهيزات الحديثة، وبكلفة التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى السياسية المتمثلة ببعض الزعامات اللبنانية التي أسهمت بشكل أو بآخر في عدم الاستقرار الأمني، وفي عدم تطور خطط التربية والتنمية في لبنان، إنما هي ذاتها التي أسهمت في اندلاع الحرب اللبنانية وفي استمرارها. ثم إن هذه القيادات والزعامات ليست سوى وليدة المناهج التربوية ووليدة المؤثرات التقسيمية. فطالب الأمس ليس هو سوى زعيم اليوم وطالب الأمس هو أيضاً المعلم والمحارب والجندي والطبيب والمهندس والمحامي والقاضي والأستاذ الجامعي والعامل. من هنا أهمية التربية في الحرب والسلم معاً، فهي المسؤولة عن بناء الإنسان وتطور مفهومه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومن هنا أهمية المعلم كرائد من رواد العلم والوحدة الوطنية، لذلك أشار العلامة الدكتور عمر فروخ في كتابه دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن": "إن المسألة المعقدة في الجمهورية اللبنانية ليس البحث عن المناهج، بل بالبحث عن الذين سيدرّسون هذه المناهج. وكما أن قيمة القوانين بمنفذيها فإن قيمة المناهج أيضاً بمدرسيها..".

ورب قائل يرى أن النظام التربوي في لبنان لم يكن مسؤولاً عن الأزمة اللبنانية. وأن القوى الخارجية هي التي قامت بدور بارز في تأجيج الصراعات اللبنانية. غير أنه من الأهمية بمكان القول، أن تلك القوى الخارجية ما كانت لتنجح في طروحاتها لو لم تجد تربة خصبة في النظام اللبناني عامة، وفي النظام التربوي خاصة، حيث أن سهولة انقسام اللبنانيين سَهَّل مهمة تلك القوى، ذلك الانقسام بات واضحاً في العقول والنفوس معاً.

لقد شعر اللبنانيون بأهمية التربية وأثرها في خطط التنمية، بل وأثرها في وحدة اللبنانيين بعد حرب استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، لذا فقد حرصوا في اجتماعهم في مدينة الطائف على التأكيد على العامل التربوي في توحيد اللبنانيين وفي إنهاء الحرب، لذا تضمنت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف أموراً تربوية عديدة، ففي البند (هـ) الفقرة (5) تأكيد على "إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية". ثم أكد البيان الوزاري في حكومة ما بعد الطائف في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1990 وبيان وزير التربية الوطنية في 8 شباط (فبراير) 1991 على أهمية توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية. كما أكدت الخلوة التربوية التي عقدت بين 18 و 20 نيسان (إبريل) 1991 على أهمية هذا التوحيد. ولكن ما ينبغي أن ألفت النظر إليه، إنه بالرغم من أهمية ما جاء في "وثيقة الطائف" وفي البيانات الوزارية المتكررة، إلاَّ أن شيئاً ملموساً لم يتحقق حتى الآن. فقد دعت وزارة التربية منذ أواخر أيار (مايو) 1991 عدة لجان للبحث في المناهج والعمل على وضع مشروع لتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، وقد شاركتُ شخصياً في تلك اللجان ولم يمض على أعمال اللجان ستة شهور حتى توقفت نتيجة لضغوط سياسية وطائفية توافقت بشكل أو بآخر مع قوى سياسية لا تريد أساساً توحيد الكتب في هاتين المادتين علماً أن لا وحدة للشعب اللبناني حاضراً ومستقبلاً ما لم يتم توحيد مادتي التاريخ والتنشئة الوطنية.

أما فيما يختص بتعديل المناهج في الجامعة اللبنانية الحكومية الصادرة في صيف عام 2000، فقد نشرت الصحف عدة مقالات علمية تضمنت انتقادات للجان العلمية التي تحملت مسؤولية تعديل المناهج، ومن بينها مناهج كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وقد كتبتُ شخصياً دراسة نقدية نشرت في صحيفة "النهار" عام 2000، والدراسات النقدية تركزت على خطورة "تغريب" المناهج وإلغاء سمتها العربية. وما تزال الجامعة اللبنانية الرسمية تعاني مشكلات عديدة أكاديمية

وإدارية ومالية، وهي تحتاج إلى عملية إصلاح جذرية الأمر الذي دعا رابطة الأساتذة المتفرغين لإعلان اضراب استغرق أكثر من شهر أواخر عام 2003، كان عنوانه الرئيسي "المطالب ألإصلاحية والمالية" وقد تحققت بعض هذه المطالب، ومنها المطالب المالية التي استجابت لها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. وها هي الجامعة اللبنانية وضعت مشاريع جديدة لتعديل المناهج الدراسية لتضع تجربة علمية جديدة مستمرة منذ عام 2006.

ومن المشكلات الحادة التي يعاني منها لبنان كثرة التراخيص العشوائية المعطاة لمعاهد وكليات وجامعات تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط قيام جامعة حديثة غير تقليدية، فباستثناء الجامعات الكبرى: الجامعة الأميركية، الجامعة اليسوعية، الجامعة اللبنانية، جامعة بيروت العربية، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة البلمند، جامعة الحكمة، جامعة الحريري، وسواها من جامعات تتمتع بشروط الجامعات في العالم، ولكن إلى جانبها أنشئت معاهد وكليات لا تتمتع بالكفاءة كمثيلاتها من الجامعات العريقة، الأمر الذي بدأ يفقد الجامعة دورها في تنمية المجتمع، وتنمية وتطور الأجيال اللبنانية، لهذا عكفت الحكومة والمجلس النيابي لا سيما "لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة" على دراسة المشكلات التربوية والجامعية وأصدرت في 23 أيار (مايو) عام 2003 "مشروع اقتراح قانون لتنظيم التعليم العالي الخاص" ويمكن لهذا المشروع أن يمثل نقلة نوعية في ميدان إصلاح التعليم العالي في حال تطبيقه، علماً أن الوزير السابق للتعليم العالي ميشال اده سبق أن أصدر مشروعاً إصلاحياً مماثلاً في بداية عهد الرئيس إلياس الهراوي (1989 - 1998) غير أنه لم يبصر النور. كما أن وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر أعد مشاريع مراسيم تتضمن الأسس والضوابط العلمية والأكاديمية والإدارية التي تسمح للوزارة وللدولة بإعطاء تراخيص للجامعات الجديدة، وهذه المشاريع كانت حتى صيف عام 2004 بين أخذ ورد وقبول ورفض من الجامعات العاملة في لبنان، إلى أن تم القبول بها بعد عدة تعديلات، وقد صدر مرسوم جمهوري في عهد الرئيس ميشال سليمان يتضمن

ضوابط إنشاء جامعات أو كليات جديدة، وهي ضوابط على غاية من الأهمية.

ومن الملاحظ أنه نتيجة لهذا الواقع، فقد بات الطالب اللبناني يعيش حالة من الخوف والتخبط، لأن بعض الجامعات الحديثة غير معترف بها، لأنها لا تتقيد بالضوابط الأكاديمية، وقد أشار إلى ذلك وزراء التربية والتعليم العالي والمدير العام للتعليم العالي لا سيما في صيف عام 2003، وهددوا بإقفال تلك الجامعات والكليات والمعاهد "غير المنضبطة". علماً أن بعض هذه الجامعات والكليات ما تزال عاملة حتى عام 2016 بالرغم من توجيه إنذارات لها بالإقفال.

والحقيقة، فقد بات هذا الواقع مشكلة كبرى في لبنان، لذلك فإن وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر أشار في 14 تموز (يوليه) عام 2003 إلى المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي بقوله:

"إن التنمية تنطلق من التنمية البشرية وأن قاعدة الانتاج الأساسية هي اليوم العلم والمعرفة ونشر التعليم في كل مسيراته وكل تشعباته هو فريضة علينا الإلتزام بها، وقال إن نشر التعليم والتعليم العالي تحديداً يضعنا أمام تحديات أربعة لا بد من التنبه لها والتعاطي معها والتحدي الأول بيننا وبين العالم المتقدم، والتحدي الثاني بيننا وبين أعدائنا وفي طليعتهم إسرائيل التي بلغت مستوى عالٍ من التعليم في ميدان التكنولوجيا، والتحدي الثالث بيننا وبين محيطنا العربي الذي يشكل مجالنا الحيوي والتحدي الرابع والأخير هو تحد مع الذات، وهذه التحديات لا يمكن مجابهتها إلاّ بتوفير مستوى تعليم رفيع ينطلق من مؤسسات جامعية ومعاهد عليها أن تلتزم بالمعايير الوطنية والمعايير الدولية وبآلية نقل العلم والمعرفة إلى مؤسساتنا التربوية العالية.

وقال: إن الإلتزام بالضوابط الوطنية يعني الإلتزام بشروط الترخيص، وحضّرنا جدولاً بواقع كل المؤسسات التربوية العالية وأننا سنبدأ التعاطي مع جميع هذه المؤسسات لتطبيق شروط الترخيص بالكامل، وإننا ننظر من خلال تطوير قانون التعليم العالي إلى إيجاد المزيد من الضوابط التي تساعد على رفع مستوى التعليم كالتوأمة الإلزامية مع جامعات كبرى في العالم المتقدم والخضوع الإلزامي إلى

مجالس اعتماد وتجري تقييماً مستمراً للبرامج والمستوى التعليمي يكون شرطاً في استمرار الترخيص.

وأكد أن هذا ليس عقاباً بل يصب في مصلحة المؤسسات التربوية، وشدد على أن التعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص يجب أن يوظف في خدمة المحيط. من هنا فإن دور الجامعات في إقامة وإدارة الندوات العلمية في كل شأن يتعلق بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية هو أساس وعلى هذه الجامعات تقع مسؤولية المبادرة". وبالفعل فقد تعاقدت وزارة التربية والتعليم العالي في آب (أغسطس) عام 2004 مع مؤسسات تقييم دولية: ألمانية، وفرنسية، وسويسرية، لتقوم بمهام التقييم المستمر للجامعات العامة في لبنان، ولبحث إمكانية إعطاء رخص أو رفضها للجامعات والكليات الجديدة.

غير أن بعض الجامعات العريقة ترفض التقييم الدوري العلمي الأجنبي لأن هذا التقييم قد يرتبط بتوجهات سياسية وايديولوجية غربية لا سيما بعد أحداث أيلول (سبتمبر) عام 2001، لجهة تدخل بيوت وشركات الخبرة، والتقييم الأجنبية بمناهج ومقررات وبرامج الدراسة، لا سيما في مواد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما يؤدي إلى "تغريب" المقررات والمواد الدراسية تحت شعار "محاربة الارهاب والسلفية في العالم العربي" ومحاربة "الإسلام الفاشي" على حد قول الرئيس الأميركي بوش، لأن التقارير الأميركية والأوروبية تؤكد في كل مرة، بأن أسباب نشوء الارهاب في العالم العربي، إنما تعود إلى طبيعة المناهج الدراسية في المدارس والجامعات العربية، فضلاً عن المقررات التي تدرس في المعاهد والكليات الدينية.

ونظراً لخطورة هذا الموضوع، فقد اقترح وزير التربية والتعليم العالي الدكتور خالد قباني في عام 2005 في الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم "السعي لإنشاء هيئة اعتماد عربية بين هيئات الاعتماد الموجودة أو التي تنشأ لاحقاً، وذلك وفقاً لمقررات المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي العربي" (ملحق النهار، 25 أيلول - 1 تشرين الأول 2005).

وانطلاقاً من هذه الدراسة، فإني أتقدم بعدة اقتراحات لعلها تسهم في تطوير خطط التربية والتعليم العالي ومواكبتها للتنمية التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً وفي توطيد عوامل الأمن التربوي، وهذه الاقتراحات تتمثل بما يلي:

1 - إعادة تأهيل الإنسان اللبناني في شتى المجالات كقيمة وطنية وتنموية، لا سيما وأن الأزمة اللبنانية دمرت الكثير من الأسس الأخلاقية والاجتماعية والاقتصاية والتربوية، فلا بد قبل كل شيء من القضاء على آفة المجتمع اللبناني المتمثلة بالطائفية والمذهبية والمناطقية، لأن هذه الأقانيم الثلاثة سرطان يقضي على أي مشروع إصلاحي وتأهيلي في لبنان. فالقضاء على تلك الآفة تمهد لمشاريع إصلاحية حقيقية في المجالات التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 - الاهتمام بعضو هيئة التدريس من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، وتحسين أوضاعه الاقتصادية والمالية والمعنوية، وتحسين التقديمات الاجتماعية والصحية له ولعائلته، لأنه لا يعقل الحديث والعمل على خطط تربوية وإنمائية، في حين العمود الفقري للتربية والإنماء غير قادر على مواجهة أعباء الحياة. فتطوير التربية والتنمية وتوطيد الأمن التربوي في لبنان تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تحسين أوضاع أفراد الهيئة التعليمية المسؤولة عملياً عن إفراز مختلف قطاعات الشعب وتخصصاتها المتنوعة.

3 - إجراء إحصاء سكاني شامل في لبنان، يأخذ بعين الاعتبار الزيادات السكانية التي طرأت منذ عام 1932 حتى اليوم، ويأخذ بعين الاعتبار الهجرة إلى الخارج، ذلك أن آخر إحصاء سكاني في لبنان يعود إلى عام 1932. والحقيقة فإن حكومة قادرة وجادة في وضع الخطط التربوية والإنمائية لا يمكن أن تصل إلى مبتغاها بأسلوب عشوائي، فلا بد من معرفة عدد السكان، وبالتالي معرفة توزعهم في المحافظات والمناطق اللبنانية، لتستطيع بالتالي من وضع المشروعات الإسكانية والزراعية والصناعية والتجارية والتربوية والاجتماعية.

4 - تعديل المناهج والبرامج الدراسية لتتوافق مع متطلبات العصر ومتطلبات العلم، ومتطلبات وحاجات المجتمع اللبناني والعربي. إن نظرة متأنية إلى واقع لبنان في بداية الألفية الثالثة توصلنا إلى نتيجة أساسية، وهي أن مخلفات الحرب اللبنانية، بل ما هو موجود قبل الحرب لم يعد يتوافق مع متطلبات التربية والتنمية الحديثة، بل لا بد من إعادة النظر بنوع المناهج والبرامج والمقررات، وأنواع المدارس والمعاهد الفنية والمهنية، بل من واجب الدولة أن لا تترك القطاع الخاص ينفرد بمتطلبات المجتمع، ولا بد من أن تتصدى الدولة أولاً لمتطلبات هذا المجتمع، ثم لا مانع مطلقاً، بل لا بد من التكامل والتكافل بين القطاع العام والقطاع الخاص في استيعاب التكنولوجيا المعاصرة وتسخيرها لخدمة المجتمع، في ظل عولمة التعليم.

5 - التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي وبين مختلف الوزارات، لوضع إحصاءات علمية متعلقة بشؤون التربية والتعليم وكيفية مواكبتها للتنمية. وفي ضوئها توضع مشروعات خمسية أو عشرية تبعاً لمتطلبات وحاجات لبنان المستقبلية في مختلف المجالات. وهذا ما كانت تقوم به في الماضي وزارة التصميم. ولا بد أيضاً لتلك الوزارة ولمؤسسات أخرى أن تقوم بدراسات نفسية للناشئة اللبنانية، بحيث توضع اقتراحات وحلول تتوافق ومتطلبات ومشكلات الجيل اللبناني الجديد.

6 - إن التنمية في أي بلد ما تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى شعب موحد. وأهم عوامل توحيد الشعب اللبناني هو في توحيد الرؤى التربوية، فإصدار كتاب موحد في التنشئة المدنية الوطنية يدرس في مدارس لبنان الرسمية والخاصة، ويتضمن مفاهيم جديدة وتوحيدية حول قضايا الانتماء للبنان الواحد، وقضايا الأخلاق والتربية والعادات والتقاليد، ودراسات مقارنة حول الأديان لتتفهم الأجيال المعاصرة ماهية وحقيقة الأديان وسماحتها. ذلك لأن الكثير من اللبنانيين يخلطون ما بين الدين والطائفية والمذهبية، فالطائفية السياسية هي غير الدين. ثم إن إدخال الأديان والأنبياء والرسل إلى معترك الطائفية

السياسية أمر يشوبه الحذر وفيه انتهاك لحرمة تلك الأديان والأنبياء والرسل. فالتأهيل التربوي والأمن التربوي عاملان أساسيان في توحيد الشعب اللبناني عبر توحيد تلامذته وطلابه.

7 - من عوامل التوحيد في لبنان، ضرورة العمل على توحيد كتاب التاريخ في المدارس الرسمية والخاصة، إذ أن لبنان يكاد يكون البلد الوحيد في العالم بما فيه العالم الأوروبي الذي تدرس في مدارسه عدة كتب للتاريخ لها عدة توجهات وأهداف متباينة، لذلك لا يمكن توحيد اللبنانيين حاضراً ومستقبلاً وتنمية البلد وتطويره، ولا يمكن القضاء على نتائج الحرب والتنافر، طالما أن كل مدرسة لبنانية وكل طائفة تدرس في كتاب تاريخ يختلف عن كتاب التاريخ في المدرسة الأخرى. فالموقف من تاريخ لبنان وتاريخ العالم العربي والعالم مواقف متناقضة. والموقف من تاريخ العثمانيين والأمير فخر الدين الثاني والأمير بشير الثاني، ومن ولادة دولة لبنان نفسه، ومن الانتداب الفرنسي ومن عهود الاستقلال، بل ومن زعامات لبنان الاستقلالية ومن العروبة ومن المقاومة كلها مواقف متباينة لا يجمع بينها جامع مشترك. لذلك فإن التباين والانقسام والانشقاق سيستمر طالما أن كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية لم يعمل على توحيدهما في المدارس الرسمية والخاصة. فتطبيق البنود الخاصة باتفاقية الطائف في هذا المجال أمر ضروري، طالما اقتنعنا أن لا تطور ولا تنمية مع وجود شعب منقسم.

8 - ضرورة اختيار العناصر المؤمنة بالحضارة العربية لصياغة المناهج والبرامج التربوية في لبنان. وقد سبق لجامعة الدول العربية أن أصدرت عدة قرارات في هذا المجال، منها ما أصدرته في 23 أيلول (سبتمبر) عام 1952 في قرارها رقم (457) في الدورة (16) في الجلسة الخامسة تضمن ما يلي "يوصي المجلس الحكومات بألا تقرر جهات الاختصاص للتدريس إلاّ الكتب التي عنى مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية الذي حدده المؤتمر الثقافي المنعقد في لبنان في سنة 1947 لمناهج اللغة العربية

والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا".

ولا بد من التأكيد أيضاً بأن اتفاق الطائف الصادر عام 1989 أكد في المادة الأولى فقرة (ب) بأن "لبنان عربي الانتماء والهوية، وهو عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقوق والمجالات من دون استثناء".

لذلك فإن "الخلوة التربوية" التي نظمتها وزارة التربية الوطنية في 18، 19، 20 نيسان (إبريل) 1991 والصادرة في 25 منه لم تلتق مع توجهات وبنود اتفاقية الطائف لأنها تضمنت مفاهيم وعبارات لا تخدم التربية في لبنان ولا تخدم وحدته مثل عبارات "الذاتية اللبنانية" و"التعددية الحضارية" و"الحضارة اللبنانية" و"محيط لبنان" علماً أن اتفاق الطائف أكد على "أن لبنان عربي الانتماء والهوية" وهذا يلغي الذاتية والتعددية وتمايز لبنان عن العالم العربي. فالتنوع الثقافي والاجتماعي يمكن البحث فيه، ولكن التعددية الحضارية تعني أن في لبنان ثماني عشرة حضارة لثماني عشرة طائفة، وهذا بالتأكيد غير صحيح. فالحضارة العربية هي حضارة لبنان مع الانفتاح على الحضارات العالمية، وهذا ما هو مؤكد في التاريخ والوقائع والدستور.

بالإضافة إلى ذلك، فبين أعوام 1998 - 2002[1]، تابعت لجنة خاصة عملها لوضع مناهج كتب التاريخ والتنشئة الوطنية ضمن إطار "المركز التربوي للبحوث" فأتت مضامين الكتب مغايرة لمضمون اتفاقية الطائف، ومناقضة لمفهوم عروبة لبنان، بل إن مضمون أحد الكتب التاريخية - للأسف - اعتبر الفاتحين العرب مستعمرين كاليونان والرومان والفرنسيين والبريطانيين والإسرائيليين الأمر الذي دعا وزير التربية والتعليم العالي - وبعد تكليفي بإعداد دراسة علمية مفصلة

1 - في كانون الثاني (يناير) 2010 شكلت وزارة التربية والتعليم العالي لجنة جديدة لوضع صياغة لكتاب التاريخ الموحد، دون الأخذ بعين الاعتبار إعداد المواطن والمدرس الصالح لتدريس هذه المادة.

حول تلك الكتب - إلى إيقاف سلسلة الكتب التاريخية قبل نشرها وتوزيعها على طلاب المدارس[1].

9 - من العوامل الأساسية المتعلقة بخطط التربية والتعليم وارتباطها بالتنمية في لبنان عامة ضرورة قيام وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ودور المعلمين والمعاهد الفنية والمهنية بإعادة دمج أفراد الهيئة التعليمية من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية كي يصبح الانتماء للوطن وليس للحي أو القرية. فعملية الدمج على صعيد الخطط التربوية والإنمائية والتوحيدية لا تقل أهمية عن قرار دمج الألوية العسكرية. فهي تنعكس إيجاباً على الأوضاع التعليمية والاجتماعية والثقافية والنفسية.

10 - مراقبة وسائل الإعلام - لا سيما المرئية منها - بعد أن اجتاحت لبنان أجهزة وموجات البث المحلي والبث الفضائي، بحيث طغت "الثقافة والتربية العالمية" على الثقافة والتربية الوطنية. ولا شك فقد اقتحمت دون استئذان من أحد منازل اللبنانيين والعرب عادات وتقاليد ومصطلحات لا تمت إلى اللبناني والعربي بأية صلة. ولا شك بأن للاعلام العالمي خطورته على التربية والتعليم والثقافة في بلادنا، وكما أن للإعلام إيجابيات، فله سلبيات عديدة خاصة إذا اقتحم المجتمع اللبناني والعربي دون ضوابط أخلاقية.

من جهة ثانية، فإن القادة اللبنانيين الذين يكثرون من التصريحات المثيرة، تصبح أكثر إثارة عبر شاشات التلفزة، مما يؤثر سلباً على وحدة اللبنانيين. لذلك، هناك مهمة رسولية ملقاة على عاتق المسؤولين السياسيين والإعلام اللبناني من أجل وقف هذه الحالة المتشنجة التي تنعكس سلباً على الواقع اللبناني.

11 - ضبط أوضاع بعض الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة لا سيما الحديثة منها، التي لا تنطبق عليها شروط وضوابط المؤسسات العلمية، والتي تعتمد

1 - جاء في أحد عناوين دروس التاريخ "كلهم جاؤوا ورحلوا" متضمناً الدول والشعوب التي احتلت لبنان، من الفتح العربي إلى الاحتلال الإسرائيلي!!!. (هكذا).

على المعايير التجارية، بعيداً عن المعايير الأكاديمية، سواء في الشكل أو في المضمون، وسواء من حيث المناهج العلمية، أو مستوى الأساتذة، أو مساحات البناء، أو مستوى المختبرات وما في حكمها. وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد بأن بعض القوى السياسية تقوم بدور سلبي في إطار دعم المؤسسات وتغطية أوضاعها غير الشرعية والقانونية، لذا، لا بد من إبعاد التربية والتعليم العالي عن السياسة والسياسيين، كي يحظى لبنان بتعليم وتعليم عالٍ على مستوى الدول الراقية والمتحضرة.

12 - لا بد من توجيه الجامعات لتكون مراكز للبحث العلمي ينتفع بها المواطن والوطن. وتسهم في تقدم العلوم استناداً إلى البحوث والدراسات المبتكرة. فميزانية الجامعات في لبنان والعالم العربي المخصصة للبحث العلمي ما تزال متواضعة قياساً بميزانيات الدول المتقدمة، ذلك أن ميزانية البحوث والدراسات في الجامعة اللبنانية للعام 2003 لا تزيد عن ملياري ليرة لبنانية، في حين أن ميزانية المجلس الوطني للبحوث العلمية. تقدر بحوالي سبعة مليارات ليرة لبنانية، بما فيه أجور الأبنية والموظفين وما في حكمها.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة، أنه حرصاً من فرنسا وتقديراً لأهمية البحوث العلمية، فقد أكدت "كلودي اينير" وزيرة البحث والتكنولوجيا الفرنسية في آذار (مارس) عام 2004، من أن فرنسا قد تفكر في بيع جزء من الذهب للمساعدة في تمويل البحث العلمي، علماً أن الحكومة الفرنسية خصصت ثلاثة مليارات يورو للبحث العلمي في الأعوام 2005 - 2007 في محاولة لتجنب استنزاف العقول والأدمغة الفرنسية، ومنع هجرتها إلى الولايات المتحدة الأميركية، لا سيما بعد اضراب عدة ألوف من كبار علمائها والذين طالبوا بتحسين أوضاعهم وأوضاع البحوث العلمية (اللواء 11 /3/ 2004).

13 - لا بد من إنشاء مراكز في الجامعات للتعليم والتدريب المستدام، سواء للأساتذة أو للمتخرجين أو للإداريين بحيث يتم باستمرار تحديث المعلومات العلمية والإدارية، وفي الوقت الذي تشهد فيه الجامعات الغربية وبعض

الجامعات العربية، "مراكز خدمة المجتمع"، تقدم جميع التقديمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والاستشارية لخدمة المواطنين، الأمر الذي يساعد على تنمية المجتمع، نرى أن الكثير من الجامعات اللبنانية والعربية ليست لها أية صلة بمجتمعاتها، مما ينفي أسباب وجودها وقيامها.

14 - لا بد من تحديث المعاهد والكليات بشكل مستمر بحيث تواكب متطلبات التكنولوجيا المعاصرة، والتحديث يطال الأستاذ والإداري والطالب والمختبرات وجميع الوسائل التقنية، بحيث تسهم هذه المؤسسات التربوية بتخريج علماء من حملة "العقل الإبداعي" وليس من حملة "العقل التقليدي الموروث"، وتسهم بتخريج مبدعين، وليس عاطلين عن العمل يزيدون الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أزمات أخرى في عالمنا العربي.

ومن الأهمية بمكان القول، أن المسؤولين التربويين ليسوا مسؤولين عن سيئات الماضي، ولكنهم يتحملون مسؤولية استمرار هذه السيئات وازدياها إذا ما استمرت وازدادت. وأخيراً أود التأكيد بأن التربية ليست قطاعاً منعزلاً عن بقية قطاعات المجتمع فهي تؤثر وتتأثر بالتنمية والاقتصاد والاعلام والسياسة والاجتماع والإسكان ومختلف القطاعات. فالتربية الناجحة والقويمة هي التي تنشىء علماء ورجال الحاضر والمستقبل. وهي التي تنشيء دولة الحاضر والمستقبل بل الدولة العصرية. ويمكن التأكيد أولاً وأخيراً بأن الأمن التربوي ما يزال يعتبر من أهم عوامل الاستقرار والوحدة الوطنية في لبنان والعالم العربي.

توزيع طلاب الجامعات والمعاهد العليا بحسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2003 – 2004 [1]

الجنس والجنسية / الجامعة	الجنس			الجنسية		
	ذكر	أنثى	المجموع	لبناني	غير لبناني	المجموع
الجامعة اللبنانية	24274	42535	66809	63510	3299	66809
جامعة بيروت العربية	5364	3755	9119	5948	3171	9119
جامعة القديس يوسف	3167	5573	8740	8349	391	8740
الجامعة الأميركية في بيروت	3457	3162	6619	5571	1048	6619
جامعة الروح القدس الكسليك	2958	2502	5460	5351	109	5460
الجامعة اللبنانية الأميركية	2530	1924	4454	3616	838	4454
جامعة هايكازيان	239	303	542	498	44	542
جامعة سيدة اللويزة	2696	1540	4236	4084	152	4236
معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية	416	152	568	278	290	568
جامعة الحكمة	814	541	1355	1344	11	1355
كلية الإمام الأوزاعي الإسلامية	1420	1034	2454	1265	1189	2454
جامعة الشرق الوسط	86	55	141	130	11	141
جامعة المقاصد في بيروت	78	62	140	110	30	140
معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت	85	13	98	54	44	98
جامعة البلمند	1495	1010	2505	2299	206	2505
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	7	10	17	8	9	17
جامعة بيروت الإسلامية (كلية الشريعة)	345	180	525	360	165	525
جامعة الجنان	711	266	977	551	426	977
معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية	136	99	235	147	88	235
الجامعة الإسلامية في لبنان	1148	568	1716	1653	63	1716
المعهد العالي للأعمال	194	181	375	368	7	375
الجامعة الأنطونية	669	185	854	846	8	854
مجمع الحريري الكندي الجامعي للعلوم والتكنولوجيا	153	100	253	249	4	253
المركز الجامعي التكنولوجي (دده – الشمال)	296	81	377	377	0	377
معهد التعليم العالي للعلاج الفيزيائي (جونية)	51	25	76	76	0	76
المعهد الجامعي للتكنولوجيا Arcatech	69	29	98	90	8	98
المعهد الجامعي للتكنولوجيا والتربية (الكفاءات)	262	188	450	446	4	450
معهد الأميركان يونيفرستي للتكنولوجيا (حالات)	640	278	918	907	11	918

1 - عن النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2004-2003، ص 89، وزارة التربية والتعليم العالي – المركز التربوي للبحوث والإنماء.

المصادر والمراجع

1 - تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) 2004 - 4003.

2 - د. حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت 1985.

3 - د. حسان حلاق: أية ثقافة وأية سياسة للتعايش في لبنان، بيروت 1986.

4 – د. حسان حلاق: إعادة تأهيل الإنسان اللبناني كقيمة وطنية في لبنان وفي المجتمع العربي، بيروت 1990.

5 - د. زهير إبراهيم: الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان 1943 - 1958 بيروت 1993.

6 - شفيق نقاش: ما هي أنجح الطرق للقضاء على فوضى التعليم في لبنان والأقطار العربية، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة - بيروت 1954.

7 - د. عمر فروخ: دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن 1946، طبعة ثانية عن جامعة بيروت العربية - بيروت 1977.

8 - قرارات جامعة الدول العربية - القاهرة 1952.

9 - اللواء (بيروت) 4 كانون الثاني (يناير) 2000، 15 تموز (يوليه) 2003، 6 كانون الثاني (يناير) 2004، 10 شباط (فبراير) 2004، 11 آذار (مارس) 2004.

10 ـ المجلة التربوية. (بيروت ـ المركز التربوي للبحوث والإنماء) نيسان (إبريل) 1965 كانون الأول (ديسمبر) 1967، تشرين الثاني (نوفمبر) 1974، كانون الأول (ديسمبر) 1977.

11 ـ المرسوم (10227) الصدر بتاريخ 8/ 5/ 1997.

12 ـ مقررات "الخلوة التربوية" في 25 نيسان (أبريل) 1991 التي نظمتها وزارة التربية الوطنية.

13 ـ المؤتمر التربوي الإسلامي الأول 1411هـ ـ 1991م (أبحاث ـ مناقشات ـ توصيات) معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية 1413هـ 1993م.

14 ـ منير بشور: بنية النظام التربوي في لبنان، المركزي التربوي للبحوث والإنماء، بيروت 1978.

15 ـ النهار (بيروت) 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2000.

16 ـ وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أقرها اللقاء النيابي في الطائف في 11/ 10 /1989.

17 ـ وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة: منهج التعليم عام 1946.

الفصل الثالث

القضايا
الاجتماعية والاقتصادية والاسكانية للحرب اللبنانية

إن الحرب اللبنانية لم تؤثر مباشرة على موضوع الإسكان فحسب، ولكن على كل ميادين الخدمات الخاصة والعامة بما فيا السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والكهرباء والمياه والبنية التحتية والتعليم وسواها. وفيما يلي دراسة ونماذج لبعض الآثار السلبية للحرب اللبنانية. 1975 ـ 1990، وما تبعها من حروب وأزمات وفتن واضطرابات في لبنان والعالم العربي.

1 ـ الخدمات الاجتماعية:

قبل اندلاع الأحداث اللبنانية كان لبنان يتمتع بأفضل نظام خدماتي اجتماعي في المشرق العربي، وقد أهله هذا لأن يقوم بدور مميز ورائد في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية. غير أن اندلاع الأحداث اللبنانية عام 1975 بدل هذا الوضع وخسرت المؤسسات الاجتماعية والتعليمية الرسمية والخاصة العديد من إمكانياتها وخدماتها، وعانت وما تزال من تدني مستويات وفقدان التجهيزات الاجتماعية والصحية المدرسية والتربوية وهجرة بعض الأطباء والمعلمين وتدني مستوى الإعداد والتدريب. وكانت المدارس الرسمية أكثر معاناة من المدارس الخاصة وتدني عددها من 1420 عام 1975 إلى 1287 عام 1993/1994 والملتحقين بها من 42 % إلى 32 % في الفترة

نفسها لأن العديد من التلامذة تركها باتجاه التعليم الخاص لتردي نوعية التعليم الرسمي وتدني مستواه ومردوده التربوي، غير أن تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني قيمة المداخيل في الفترة الممتدة بين أعوام 1995 - 2016، جعل من المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية مكاناً أساسياً وملاذاً للكثير من فئات الشعب اللبناني، بما فيه الطبقة الميسورة.

وللصحة العامة أهمية خاصة ضمن إطار الإنماء الاجتماعي والاقتصادي الشامل، فتطوير هذا القطاع ينعكس إيجابياً على صحة المواطنين واستقرارهم الاجتماعي، وبالتالي على إنتاجهم الاقتصادي والفكري والاجتماعي كما يؤدي إلى الحد من الهدر الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن المرض والإعاقة والموت المبكر.

تعتبر عملية التنمية عملية مستمرة وملحة، لكنها تصبح أكثر إلحاحاً في البلاد التي عانت من الحروب والأزمات كما هو الحال في لبنان. إذ بعد سنوات الحرب، أصبحت كافة القطاعات بحاجة ماسة إلى تنمية سريعة ومبرمجة لبلوغ المستوى المطلوب. وهذا الأمر يتطلب جدولة البرامج والخطط الإنمائية الشاملة على مستوى جميع القطاعات، الخاصة منها والعامة، غير أن القطاع الاجتماعي هو القطاع الأكثر احتياجاً للتنمية، نظراً للآثار السلبية التي أفرزتها الحرب اللبنانية وتداعياتها والتي أسهمت ليس فحسب في تدمير البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية، بل طالت أيضاً المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بشؤون الإنسان الحياتية وبتأمين احتياجاته، وهي من الأمور التي تؤثر في واقع المجتمع اللبناني.

2 - التعليم:

قبل عام 1975 كان لبنان، يتمتع بأفضل نظام تعليمي في المشرق العربي، وقد سمح له هذا الوضع المميز للعب دورٍ رائدٍ في مجالات التنمية الاقتصادية والفكرية والثقافية وليحتل مركزاً تعليمياً مرموقاً كان محطاً للأنظار.

كان القطاع الرسمي يتقاسم مسؤولية الإشراف على المؤسسات التعليمية

وإدارتها مع القطاع الخاص. وكان هذا الأخير يملك مؤسسات تعليمية للتعليم العام ما قبل الجامعي وللتعليم العالي تؤمن نوعية جيدة من التعليم وتتمتع بصيت عال مما أهلها لاجتذاب الطلاب من مختلف مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوبي آسيا ووسطها، وارتفعت نسبتهم في الستينات والسبعينات باستمرار إلى أن أصبحوا يشكلون في منتصف السبعينات 57 % من مجموع الطلاب المنتسبين إلى التعليم العالي في لبنان. وكانت نسبة التلاميذ والطلاب المنتسبين إلى مختلف مؤسسات التعليم 42 % من مجموع التلاميذ والطلاب المنتسبين إلى مؤسسات التعليم. وكانت النسبة العائدة لمؤسسات التعليم الرسمي ترتفع باستمرار منذ بداية الستينات بسبب تحسن مستوى التعليم في مؤسساته.

لكن اندلاع الحرب عام 1975 بدل هذه الأوضاع فخسرت المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة العديد من تلامذتها وطلابها اللبنانيين وغير اللبنانيين وعانت من تدني مستويات التعليم في مختلف المراحل التعليمية بسبب تردي أوضاع المباني المدرسية وفقدان التجهيزات المدرسية والتربوية، وتناقص عدد أفراد الهيئة التعليمية الذين هاجروا أو سقطوا ضحايا. بالإضافة إلى إهمال تدريبهم وتأهيلهم المستمر أثناء الخدمة. وكانت أكثر المؤسسات معاناة تلك التي تعود للتعليم الرسمي في مختلف مستوياته ومراحله وأنواعه. وكانت هذه المؤسسات تؤمن التعليم للفئات ذات الدخل المتواضع من الشعب اللبناني والتي كانت بدورها مع الطبقة المتوسطة أكثر الفئات تضرراً من الحرب.

دمرت مؤسسات التعليم الرسمي واحتل البعض الآخر وأصيب بعض ما تبقى بأضرار جسيمة بسبب إهمال الصيانة والعبث بمحتوياتها وتجهيزاتها. وأدى ذلك إلى فقدان التجهيزات المدرسية والتربوية أو إتلافها وإلى تهجير المعلمين والأساتذة إلى مناطق أكثر أمناً بحيث أصبحت مناطق تفيض بهم وأخرى بأمس الحاجة إليهم. وكانت النتيجة المباشرة لكل هذه الأحداث:

- تدني عدد المؤسسات التعليمية الرسمية من 1420 مدرسة ومعهداً عام

1974/ 1975 إلى 1287 عام 1993/ 1994.

- إنخفاض عدد التلاميذ والطلاب من 341.892 عام 1974/ 1975 إلى 283,000 عام 1993/1994.
- ارتفاع إسهام القطاع الخاص تلك الفترة من 58 % إلى 68 % وتدني إسهام القطاع العام من 42 % إلى 32 %.

أما أسباب ارتفاع إسهام القطاع الخاص فهي تردي نوعية التعليم الرسمي وتدني مستواه ومردوده التربوي نتيجة تردي المباني المدرسية وفقدان التجهيزات المدرسية والتربوية وإهمال تدريب المعلمين أثناء الخدمة وإعداد معلمين جدد وفق حاجات المدارس، لأن دور المعلمين أصيبت في البناء والتجهيزات والإدارة وأقفلت منذ العام 1987 ولجأت الإدارة التربوية إلى تعيين معلمين جدد من حملة الإفادات المدرسية أو شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني، مما رفع عدد المعلمين والأساتذة من 21,244 عام 1974/1975 إلى 3000,000 عام 1993/1994. وبينما كان عدد التلاميذ والطلاب يتناقص كان عدد المعلمين يرتفع إلى أن أصبح المعدل: معلم واحد لكل سبعة تلاميذ مما ساهم في ارتفاع النفقات غير المجدية وإيجاد فائض من المعلمين غير المؤهلين لا تعرف الإدارة التربوية أين تلحقهم أو ماذا تفعل بهم.

ورأت الحكومات المتعاقبة بين أعوام 1990 - 2016، أن المصلحة الوطنية تقضي إزاء هذا الواقع إيلاء التعليم عناية خاصة لأن هذا القطاع هو الذي يتولى إعداد الموارد البشرية التي يحتاجها برنامج النهوض الاقتصادي. ومن الواجب أيضاً إيلاء التعليم الرسمي، الذي يمثل وحدة الشعب وإرادته، عناية خاصة لأنه وحده قادر على تنشئة جيل الوفاق الوطني.

لذلك فإن البرنامج الحكومي المقترح لتطويره على المدى القصير والطويل إنما يهدف أولاً إلى تمكينه من استعاد طاقة استيعابه التي كانت متوافرة قبيل اندلاع الأحداث، وتحسين نوعية التعليم ورفع مستواه وثانياً إلى زيادة طاقة استيعابه ليلبي حاجات الشعب التعليمية المستقبلية في مختلف المستويات (تعليم

عام ومهني وتقني وجامعي)، والمراحل (ما قبل الابتدائية والابتدائية والمتوسطة والثانوية) والمجالات الثقافية.

غير أن سيطرة قوى الأمر الواقع سواء في فترة الحرب أو بعد عام 1990، وتولي الإدارات التربوية من هم محسوبون على تلك القوى، كما أن تداعيات الثورة السورية ابتداء من عام 2011، كل ذلك شكل أعباء إضافية على المدارس اللبنانية وعلى الجامعة اللبنانية تحديداً.

هذا وكانت مشاريع برنامج تطوير قطاع التعليم تندرج تحت ثلاثة بنود:

أ - مشاريع برنامج تطوير التربية الوطنية والتعليم العالي والشباب والرياضة:

إن استراتيجية البرنامج الحكومي المقترح لتطوير القطاع التربوي الرسمي على المديين القصير والطويل تهدف أولاً إلى تمكين القطاع التربوي الرسمي من استعادة طاقة استيعابه التي كانت متوافرة قبيل اندلاع الأحداث اللبنانية وتحسين نوعية التعليم ومستواه، وتهدف ثانياً إلى زيادة طاقة استيعابه ليلبي حاجات الشعب التعليمية إلى التعليم العام بمراحله الأربع (ما قبل الابتدائية، والمتوسطة والثانوية)، نظراً إلى اتجاهات التحول من التعليم الخاص المجاني وغير المجاني إلى التعليم الرسمي، بسبب تردي الأوضاع المعيشية وانخفاض الدخل، بشكل عام، وبسبب ارتفاع أكلاف التعليم في مؤسسات القطاع الخاص، بحيث بات العديد من أفراد الشعب غير قادرين على الالتحاق بمؤسساته. وهذا يعني أن على التعليم الرسمي أن يؤمن مقاعد إضافية في مؤسساته لاستيعاب الزيادة الناتجة عن الازدياد الطبيعي للسكان فضلاً عن المهجرين السوريين، وأن يؤمن أيضاً أعداد المعلمين المؤهلين الذين سيشرفون على العملية التعليمية في هذه المؤسسات. إن برنامج التطوير الذي وضع بعد عام 1992 يهدف إلى توفر ما يقارب من 650 ألف مقعد في مختلف مراحل التعليم العام لا سيما مرحلة التعليم الأساسي التي تضم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

وقد لحظ لمشاريع التربية الوطنية والشباب والرياضة مبلغ 1546,2 مليون دولار أميركي ينفق على ثلاث مراحل وفق الأولويات في التأهيل والتجهيز والإنشاء.

تم توزيع إجمالي الاستثمارات في قطاع التربية الوطنية والشباب والرياضة على مجموعتين.

- المجموعة الأولى: وتتضمن المشاريع التي لها أبعاد وطنية أو تلك المعنية بالإنفاق الاستثماري غير المادي كخطة النهوض الوطني، ووضع برنامج للإعلام والتوجيه في مجال التربية، ورفع مستوى التدريس والتربية الرياضية. بلغت تكاليف هذه المشاريع 154 مليون دولار أميركي أي ما يوازي 10 % من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع.
- المجموعة الثانية: وتشمل المشاريع القابلة للتوزيع الجغرافي كمشاريع إنشاء مجمعات رياضية في مختلف المناطق أو إنشاء وتأهيل المدارس دور المعلمين والأندية الرياضية. بلغت تكاليف هذه المشاريع 1392,2 مليون دولار أميركي موزعة على المحافظة كما هو واضح في الجدول التالي:

المحافظة	(مليون دولار أميركي)	النسبة المئوية
بيروت	81,2	5,8
ضواحي بيروت	150,6	10,8
جبل لبنان (باستثناء ضواحي بيروت)	313,0	22,5
الشمال	346,0	24,9
النبطية	103,9	7,5
الجنوب (باستثناء النبطية)	173,9	12,5
البقاع	223,6	16,0
إجمالي		% 100

جدول يوضّح توزيع الإنفاق على قطاع التربية الوطنية والشباب حسب المحافظات المختلفة.

المصدر: الخطة 2000 للإنماء والإعمار (1993) مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

ب ـ التعليم المهني والتقني:

يقوم قطاع التعليم المهني والتقني بدور أساسي ومباشر في الاقتصاد الوطني

لأن في مؤسساته يتم إعداد الطاقة البشرية الماهرة والأطر الأساسية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإليه يعود الفضل في تدريب وإعادة تدريب اليد العاملة غير الماهرة لاستيعاب التغيرات التكنولوجية الحاصلة في العالم من أجل مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي، لأن العالم يتطور بسرعة فائقة وجدير بنا أن نواكب هذا التطور إذا أردنا البقاء لأن العالم لا يرحم المتخلفين عن الركب الحضاري.

هذا، وبعد أن بدأت الحكومات اللبنانية بعملية النهوض والاعمار والنمو ومن أجل توفير المناخ المناسب لأعمالها، فمن الواجب أن تسعى إلى تحديد المهارات المطلوبة لمختلف فرص العمل المتوقعة، ومراجعة برامج التعليم التقني والمهني والتدريب بما يتناسب مع هذه المتطلبات وإيجاد البنية المناسبة لها.

كان التعليم المهني والتقني في بداية الأحداث اللبنانية يضم ما يقارب 5 % من مجموع التلامذة والطلاب المنتسبين إلى التعليم العام، وكانت أعداده تتراوح بين 25,000 و 45,000 طالب طيلة الفترة الممتدة من عام 1975 حتى عام 1994. وكان نصيب التعليم الرسمي الربع تقريباً. قبل الأحداث كان التعليم المهني الرسمي يتمتع بصيت جيد وبمستوى عال، وكان محط أنظار العديد من الطلاب، غير أن الأحداث أثرت عليه فدمرت بعض مبانيه وألحقت أضراراً فادحة بكل معاهده وتوقف العمل بتطوير مناهجه التي أصبحت غير ملائمة للتطور وللتغيرات التكنولوجية التي حصلت في العالم كما تدنى مستوى أساتذته، وبالتالي أصبح غير قادر على تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في ميادين عديدة كالبناء والصناعة والعديد من الخدمات.

إن استراتيجية البرنامج الحكومي بين أعوام (1995 - 2007) لتطوير التعليم المهني والتقني تهدف أولاً إلى تمكين القطاع من استعادة طاقة استيعابه التي كانت متوافرة قبيل اندلاع الأحداث وتحسين نوعية التعليم ومستواه. وتهدف ثانياً إلى زيادة طاقة استيعابه ليلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني تأمين سبعين ألف مقعد في معاهده، وتحسين نوعية التعليم بتحديث

مستويات التدريس، وإعداد المعلمين الكفوئين، وتحسين أداء اليد العاملة اللبنانية ورفع مستواها من خلال الإعداد والتدريب المستمر لها أثناء الخدمة، فضلاً عن بناء معاهد ومدارس مهنية جديدة.

لقد تم لحظ مبلغ 289 مليون دولار أميركي لمشاريع هذا القطاع لتنفيذها على ثلاث مراحل تتناول المرحلة الأولى التأهيل والتجهيز، وتتناول المرحلتين الثانية والثالثة إنشاء الأبنية الجديدة.

تم تقسيم إجمال الاستثمارات في قطاع التعليم المهني والتقني، على غرار ما تم في باقي القطاعات، إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: وتتضمن المشاريع التي لها أبعاد وطنية أو تلك المعنية بالانفاق الاستثماري غير المادي كالمساعدة التقنية. بلغت تكاليف هذه المشاريع سبعة ملايين دولار أميركي أي ما يوازي 2,5 % من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع.
- المجموعة الثانية: وتتضمن مشاريع قابلة للتوزيع الجغرافي كمشاريع إعادة تأهيل المدارس المهنية والتقنية وتجهيزها أو إنشاء وتجهيز مدارس مهنية جديدة. بلغت تكاليف هذه المشاريع 282,4 مليون دولار أميركي موزعة على المحافظات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضّح توزيع الإنفاق على قطاع المدارس المهنية حسب المحافظات المختلفة

المحافظة	(مليون دولار أميركي)	النسبة المئوية
بيروت	25,2	9
ضواحي بيروت	26,0	9,2
جبل لبنان (باستثناء ضواحي بيروت)	68,0	24
الشمال	36,0	22,3
النبطية	17,0	6
الجنوب (باستثناء النبطية)	46,0	16,3
البقاع	37,2	13,2
إجمالي		% 100

المصدر: الخطة 2000 للإنماء والإعمار (1993) مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

ج - الثقافة والتعليم العالي:

يقوم قطاع الثقافة والتعليم العالي بدور أساسي في الاقتصاد الوطني على اعتبار أن "التربية صناعة المستقبل" كما اتفق الخبراء على تسميتها فهي تنتج الموارد البشرية التي تعد من أهم عوامل الإنتاج في الدورة الاقتصادية. وإذا كان ما سبق يصح في أي بلد، فكم بالأحرى في لبنان الذي يشكل هذا القطاع واحداً من أهم موارده وذلك بفضل مهارات أبنائه اللغوية، والمهنية وثقافاتهم المتنوعة وخبراتهم متعددة الاتجاهات.

لقد بدأت الحكومات اللبنانية بعملية نهوض وتنمية شاملة، ومن أجل توفير المناخ المناسب لنجاح استراتيجيتها. فمن الواجب أن تسعى إلى تحديد المهارات المناسبة لمختلف فرص العمل والتعليم العالي المطلوب ومراجعة التعليم والتدريب بما يناسب مع هذه المتطلبات وإيجاد البنية المناسبة لها. غير أن أوضاع لبنان وثورات الربيع العربي وتداعياتها على لبنان أثر كبيراً في تجميد الكثير من المشروعات الجديدة والقديمة على السواء.

كان لبنان مركزاً إقليمياً للتعليم العالي وللنشاطات الثقافية بفضل مؤسساته التعليمية والثقافية، وقد استقطب طلاب التعليم العالي من مختلف بلدان المشرق العربي والشرق الأوسط، وكانت نسبتهم من مجموع الطلاب تصل أحياناً إلى 57 % كما كان مركزاً للنشاطات الثقافية والفنية والمسرحية. وكان التعليم العالي الرسمي في الجامعة اللبنانية يشق طريقه ليأخذ دوراً مهماً في هذا الإطار. غير أن الحرب اللبنانية أدت إلى شرذمة الجامعة التي تم تفريعها إلى فروع مناطقية وطائفية موزعين على المناطق مما أدى إلى تدني المستوى التعليمي، وتفاوت ملحوظ في المستوى العلمي بين الفروع، وزيادة المصاريف الجارية بسبب زيادة عدد أفراد الهيئة التعليمية والإدارية، وبدلات استئجار المواقع الجديدة، وتعدد التجهيزات التربوية والتعليمية. وأصابت الحرب جميع الخدمات والأفراد

المرتبطة بها وأنزلت بهم أضراراً فادحة، في الوقت الذي حرصت حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري على بناء مجمع الحدث لاستيعاب عدد كبير من كليات الجامعة اللبنانية، ولاستيعاب عدد كبير من طلاب لبنان، غير أن هذا المجمع الكبير لم يؤدِ إلى إلغاء فروع الجامعة اللبنانية.

وهدف برنامج الاستراتيجية الحكومية إلى تحقيق الأتي:

- زيادة طاقة استيعاب مؤسسات التعليم العالي الرسمي لتلبية حاجات المجتمع العلمية والاقتصادية ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم وذلك بتأمين ما يقارب 50.000 مقعد جديد.
- استعادة لبنان مركزه الثقافي والاجتماعي الذي كان يتمتع به قبيل اندلاع الأحداث.

تم تقسيم إجمالي الاستثمارات في قطاع الثقافة والتعليم العالي، على غرار ما تم في باقي القطاعات، إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: وتتضمن المشاريع التي لها أبعاد وطنية توحيدية أو المعنية بالإنفاق الاستثماري غير المادي، كمشاريع إعادة تأهيل المتحف الوطني أو إعادة تأهيل المعهد الموسيقي وتجهيزه أو إعادة تأهيل المسرح الوطني وإنشاء مسرح تجريبي أو إعادة تأهيل مباني الجامعة اللبنانية أو المدينة الجامعية أو المساعدة التقنية. بلغت تكاليف هذه المشاريع 334 مليون دولار أميركي أي مما يوازي 84,8 % من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع.

جدول يوضّح توزيع الإنفاق على قطاع الثقافة والتعليم العالي حسب المحافظات المختلفة

المحافظة	(مليون دولار أميركي)	النسبة المئوية
بيروت	10	16,6
ضواحي بيروت	6,2	10,3
جبل لبنان (باستثناء ضواحي بيروت)	7,2	12
الشمال	11	18,3
النبطية	6,2	10,3
الجنوب (باستثناء النبطية)	9,2	15,3
البقاع		10,2
إجمالي		% 100

المصدر: الخطة 2000 للإنماء والإعمار (1993) مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن الجامعة اللبنانية قبل عام 5791، كان باستطاعتها مناقشة الجامعات الخاصة قليلة العدد، بينما أصبح عدد الجامعات في لبنان في عام 2016 ما يقارب (54) جامعة؛ بالرغم من ذلك، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية في لبنان، جعلت الجامعة اللبنانية ملاذ الطلاب من الفقراء والطبقات الوسطى.

- المجموعة الثانية: وتتضمن مشاريع قابلة للتوزيع الجغرافي، كمشاريع إنشاء المكتبة الوطنية والمكتبات في المناطق اللبنانية. وقد أنشئت في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 مكتبة مستحدثة تابعة لبلدية بيروت، ومن ثم إقامة متحف للفن التشكيلي أو إعادة تأهيل الآثار، وصيانتها والتنقيب أو إنشاء مراكز للفنون الجميلة في المحافظات. بلغت تكاليف هذه المشاريع 60 مليون دولار أميركي موزعة على المحافظات كما هو موضح في الجدول السابق.

3 ـ الصحة العامة:

أثرت الأحداث على المؤسسات الصحية الحكومية تأثيراً سلبياً وحرم المواطنون من ذوي الدخل المحدود والمتواضع من الاستفادة من خدماتها. وهذا ما حمل المسؤولين على الاهتمام بإعادة تأهيل هذا القطاع وتطويره، لأنه يشكل العمود الفقري في بيئة المجتمع ويؤمن الخدمات الصحية لفئات الشعب التي لا يمكنها الاستفادة من خدمات المؤسسات الخاصة نظراً لارتفاع أسعارها. كما أنه لا يمكن للحكومة الاعتماد على هذه الخدمات بشكل مستمر لارتفاع الاستشفاء فيها التي تتحمله الدولة عادة، لأن العديد من المرضى يلتحقون بالمستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة.

أما فيما يختص بأوضاع الصحة العامة في لبنان فهي على النحو التالي:

- ضعف ونقص في الخدمات الصحية العلاجية والوقائية المقدمة ضمن إطار مؤسسات القطاع العام للصحة. ونقص في التنسيق بين المركز والمناطق، فضلاً عن انتشار الفساد الغذائي والصحي في جميع الميادين.
- سيطرة شبه تامة من القطاع الخاص في حقل الخدمات العلاجية والتدريبية مع ضعف شديد وشبه انعدام أجهزة وأنظمة المراقبة والترخيص والتقييم والحد من الإنفاق في وزارة الصحة حيث كانت حوالي 85 % من موازنة وزارة الصحة، تذهب سنوياً للقطاع الخاص مقابل خدمات استشفائية في المستشفيات الخاصة.
- على رغم الالتزام المتكرر لوزارة الصحة على إعلان مبادىء الرعاية الصحية الأولية على تنفيذ البرامج الآيلة إلى تحقيقها، ما يزال القطاع يعاني من نقص فادح في برامج وخدمات الرعاية الصحية الأولية مما ينعكس سلباً على واقع المواطنين الصحي، ويؤدي إلى تدني مؤشرات الصحة المتوافق عليها علمياً وعالمياً.

يهدف تطوير هذا القطاع إلى وضع الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية بمتناول جميع المواطنين وبكلفة ونوعية تتلاءم والتطور العلمي والواقع الاقتصادي والاجتماعي.

هذا، وقد لحظ لهذا القطاع مبلغ 530 مليون دولار أميركي لتنفيذه على ثلاث

مراحل طبقاً للأولويات في التأهيل والتجهيز والإنشاء.

تم تقسيم إجمالي الإنفاق على برنامج النهوض في قطاع الصحة العامة على غرار ما تم في باقي القطاعات إلى مجموعتين.

- المجموعة الأولى: تتمثل بالمشاريع التي لها صفة وطنية أو المعنية بالإنفاق الاستثماري غير المادي، إذ تتجلى نتائجها على صعيد البلد ككل، كتطوير وتجهيز وتفعيل أجهزة وزارة الصحة ومختبرها المركزي ومقدرتها على القيام بالأبحاث الضرورة الهادفة إلى تطوير النظام الصحي وتوفير مصادر تمويله. وتقدر كلفة هذه المشاريع بـ 42,0 مليون دولار أميركي.
- أما المجموعة الثانية: فتشتمل على مشاريع قابلة للتوزيع الجغرافي وهي مشاريع إعادة تأهيل مستشفيات القطاع العام والمراكز الطبية العامة ووحدات الرعاية الصحية وإنشاء تطوير مشاريع نموذجية ومراكز طبية ومستشفيات جديدة وبرامج للرعاية الصحية الأولية ولخدمات الطوارىء في مختلف المحافظات. ويشكل حجم هذه المشاريع الموزعة حوالي 93 % من إجمالي الإنفاق على القطاع أي ما يعادل 488 مليون دولار أميركي، نصيب كل محافظة منها كما هو موضح في الجدول التالي:

المحافظة	(مليون دولار أميركي)	النسبة المئوية
بيروت	121,1	24,8
ضواحي بيروت	78,7	16,1
جبل لبنان (باستثناء ضواحي بيروت)	61,6	12,6
الشمال	117,3	24
النبطية	27,1	5,5
الجنوب (باستثناء النبطية)	34,4	8,9
البقاع	38,8	9,1
إجمالي		% 100

جدول يوضّح توزيع الإنفاق المقترح حسب المحافظات المختلفة على قطاع الصحّة العامة

المصدر: الخطة 2000 للإنماء والإعمار (1993) مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

وقد تم التوزيع بناء على التوقعات والمعطيات التالية: وواقع توزيع مستشفيات ومراكز خدمات القطاع العام، توقعات لإقامة أربع مستشفيات جديدة وفق التوزيع السكاني والنمو الديموغرافي، وتوقعات التزايد السكاني للعام 2000 وما بعده علماً أن حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري بين أعوام1992 - 1998 عملت على إنشاء المستشفى الحكومي في منطقة بئر حسن في بيروت، كما تم تجهيزه بين أعوام 2000 - 2004 مع تعيين العاملين فيه. وبالفعل فقد تم افتتاحه عام 2000 وأطلق عليه بعد استشهاده "مستشفى الرئيس الشهيد رفيق الحريري". ومما يؤسف له أن المستشفى الذي انطلق انطلاقة مهمة في حياة الرئيس رفيق الحريري، تحول اليوم إلى مستشفى تنقصه الأموال والتجهيزات والمعدات الطبية اللازمة.

4 - الشؤون الاجتماعية:

كان من الضروري إعطاء هذا القطاع حيزاً مهماً، لأنه يعتبر في آن معاً دعامة لكافة القطاعات وحلقة الوصل بينها. إذ ليس هناك من تطور شامل دون الاهتمام بقطاع الشؤون الاجتماعية الذي يطال عناصر المجتمع المتمثلة بالفرد والأسرة والمؤسسات والهيئات العاملة في الحقل الاجتماعي.

ويمكن بلورة الاهتمام بالقطاع الاجتماعي عبر الخطط والمشاريع الهادفة إلى تحسين المستويات التربوية والصحية والتثقيفية والخدماتية التي بإمكانها أن تؤدي إلى بناء الفرد المؤهل والكفوء للإسهام في إنجاح خطة النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى دور ونشاط بعض هذه الخطط والمشاريع:

- **مراكز الخدمات الشاملة:** تعمل في سبيل هدف التنمية الأساسي، أي تنمية جميع المناطق وخدمة المواطنين المقيمين في نطاق المركز الجغرافي. فالخدمات التي تعطى من خلال هذه المراكز هي بطبيعتها خدمات متكاملة ضمن بيئة معينة تشكل في مجموعها وحدة مترابطة تهدف بالنتيجة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتقضي على جيوب التخلف فيه.

أما ميزة هذه المراكز فهي كونها تعمل على استقطاب مصادر البيئة المحلية، وإمكاناتها البشرية والمادية وتنسيقها للاستفادة منها في تخطيط وبرمجة نشاطات المركز الاجتماعية والتربوية والصحية والزراعية والإنمائية، ومن ثم عملية التنفيذ.

- **المراكز الصحية الاجتماعية:** إن المركز الصحي والاجتماعي هو نموذج مصغر لمركز الخدمات الإنمائية الشاملة. فهو بالتالي يقوم إما بكافة النشاطات التي يقوم بها مركز الخدمات الإنمائية الشاملة ضمن نطاق جغرافي أصغر، وبأعداد من المستفيدين أقل، وإما يقوم بجزء من هذه النشاطات.
- مع الإشارة إلى أن هدف وزارة الشؤون الاجتماعية، جعل هذه المراكز فروعاً لمراكز الخدمات الإنمائية الشاملة.
- **المراكز التي تعنى بشؤون المعوقين:** وهي التي تسهم في تطوير المقدرة الإنتاجية للمعوقين بهدف تطوير استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التأهيل الجسدي والنفسي، وتأمين أعلى مستوى ممكن من الانخراط الاجتماعي.
- تنطلق استراتيجية الدولة لتحقيق برنامج (1995 - 2007) التي تم على أساسها وضع الخطة لتأهيل هذا القطاع وتحديثه وتطويره من المبادىء التالية.
- التزام الدولة بتطوير وتنمية هذا القطاع والتأكيد على أهمية وضعه المميز ضمن سلم الأولويات الاجتماعية.
- التأكيد على دور وزارة الشؤون الاجتماعية ليس فحسب لتلبية الخدمات للمواطنين، ولكن لتأمين نوعيتها الجيدة وتطوير أطرها الإدارية والتنفيذية، مع التأكيد المستمر على تأمين النوعية ووضع المقاييس والأسس العلمية والعملية الملائمة مع أولوية التقييم المستمر. والتأكيد على دور وزارة الشؤون الاجتماعية الرائد فيما يتعلق بعملية الإنماء الاجتماعية الشامل.
- التأكيد على أهمية اللامركزية في حقول التنفيذ والتخطيط ودعم القطاعات المنتجة وضرورة التضامن الاجتماعي.
- العمل والتنسيق مع القطاع الأهلي الخاص (القطاع التطوعي الخاص)،

وإيجاد الأطر الإدارية لدعم المؤسسات المنتجة والفاعلة، وتصحيح مسار أي من النشاطات غير المتوافقة مع المبادىء الاجتماعية والأخلاقية الثابتة.

- دعم البرامج المؤدية إلى زيادة الإنتاجية والاستقلالية، والمبنية على أسس التضامن العائلي والاجتماعي وعدم تشجيع ما قد يؤدي إلى زيادة الاتكالية.
- العمل على تغطية كافة الأراضي اللبنانية من خلال إنشاء مراكز اجتماعية، بحيث يخدم المركز الواحد مجموعة من القرى المتقاربة والمتجانسة يتراوح عدد سكانها ما بين 30 و 40 ألف نسمة في كل قضاء وعدد قراها ما بين 8 و 13 بمساحة لا تزيد عن 50 كلم^2.

أُحظ لهذا القطاع مبلغ 150 مليون دولار أميركي لتنفيذه على ثلاث مراحل بحسب الأولويات في التأهيل والتجهيز والإنشاء.

تم تقسيم إجمالي الإنفاق على برنامج النهوض لقطاع الشؤون الاجتماعية، على غرار ما تم في باقي القطاعات إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتمثل بالمشاريع التي لها أبعاد وطنية أو تلك المعنية بالإنفاق الاستثماري غير المادي. إذ تتجلى نتائجها على صعيد البلد ككل. وتشمل هذه المجموعة برنامج دعم الحرفيين والمؤسسات الاجتماعية، تقدر كلفتها بـ 60 مليون دولار أميركي. ولم يتم توزيع هذه الكلفة جغرافياً لعدم الجدوى من توزيع كهذا.

جدول يوضّح الإنفاق على قطاع الشؤون الإجتماعية

المحافظة	(مليون دولار أميركي)	النسبة المئوية
بيروت	12,6	14
ضواحي بيروت	14,4	16
جبل لبنان (باستثناء ضواحي بيروت)	17	18,9
الشمال	18	20
النبطية	6	6,6
الجنوب (باستثناء النبطية)	10,8	12
البقاع	11,2	13,4
إجمالي		% 100

المصدر: الخطة 2000 للإنماء والإعمار (1993) مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

- أما المجموعة الثانية: فتشتمل على مشاريع قابلة للتوزيع الجغرافي، وهي مشاريع تأهيل مراكز الإنماء الشاملة وإقامة مراكز جديدة وبرامج دعم المعوقين والفئات المهمشة. ويشكل حجم هذه المشاريع الموزعة حوالي 60% من إجمالي الإنفاق على القطاع أي ما يعادل 90 مليون دولار أميركي نصيب كل محافظة منها.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى الواقع الاقتصادي الخطر المتفاقم الذي ما يزال لبنان يعاني منه نتيجة التراكمات والتدهور الاقتصادي منذ بداية الحرب اللبنانية حتى اليوم، فضلاً عن أن لبنان كان يحتاج بالدرجة الأولى بعد انتهاء الحرب عام 1990 إلى إعادة بناء مجتمعه وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، فضلاً عن التكاليف الأساسية لإعادة بناء أو تأهيل البنى التحتية. وكان لبنان المتدهور اقتصادياً، يحتاج في الوقت نفسه إلى مزيد من النفقات. وفي دولة وكيان متهدم يحتاج المواطن فيه إلى كل شيء. لهذا فإن ما ترتب على لبنان من دين عام حتى حزيران (يونيه) عام 2004 أكثر من (37) مليار دولار. فضلاً عن ديون داخلية

وخارجية منظورة وغير منظورة[1]، وقد بلغت مجموع هذه الديون في عام 2016 ما يقارب (77) مليار دولار أميركي.

واقع لبنان الاجتماعي والاقتصادي في تقرير "الاسكوا" عام 2000:

أظهر تقرير المسح الشامل للتطورات الاقتصادية في منطقة "الأسكوا" للعام 2000[2] الذي تصدره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سنوياً، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان قد انخفض من 3,5 % عام 1997 إلى 3 % عام 1998، ثم إلى 1 % عام 1999. وأشارت التقديرات الأولية إلى أن هذا الناتج لم يحقق أي نمو في عام 2000، وتوقع أن يحقق لبنان نمواً بنسبة 2,5 في المئة في العام 2001.

ولفت التقرير الذي أعلنه الأمين التنفيذي السابق للأسكوا حازم الببلاوي بحضور كبير الخبراء الاقتصاديين في الاسكوا ناظم عبد الله وعدد من المسؤولين، إلى أن التدهور المستمر للمركز المالي اللبناني كان له آثار سلبية للغاية على الأوضاع الاقتصادية للبلد وبالعكس، وظل البلد يعاني من ارتفاع مستوى الدين العام واستمراره في الارتفاع إذ زاد بنسبة 12,2 % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2000 فبلغ 22,1 مليار دولار، مقابل 19,7 مليار في نهاية عام 1999، وبات الدين العام للبنان يساوي نحو 140 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي من أعلى النسب في العالم، وتشير التقديرات الأولية إلى أنه سيتجاوز 77 مليار دولار في نهاية عام 2016.

واعتبر التقرير أن القطاع الخاص في لبنان يواجه مشاكلات متعددة من بينها

---

1 - للمزيد من التفاصيل أنظر: النهار، 7 أيلول (سبتمبر) 2000، ص 11، أنظر أيضاً: تقرير صندوق النقد الدولي، النهار، 4 آب (أغسطس) 2004، ص 16.

2 - أنظر: تقرير المسح الشامل للتطورات الاقتصادية في منطقة الأسكوا للعام 2000 الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" بيروت 2000. أنظر أيضاً: النهار، السفير، 20 كانون الأول (ديسمبر) 2000.

الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، وشدة المنافسة الخارجية وبطء البيروقراطية الحكومية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة والمواد الأولية والأرض، واشار إلى أن السياحة كانت من القطاعات القليلة التي حققت أداء جيداً في عام 2000 حيث بلغ عدد السياح الذين زاروا لبنان خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2000 (596,698) سائحاً، وهذا يمثل زيادة بنسبة تفوق 9 % قياساً بالفترة ذاتها من العام السابق، لافتاً إلى أنه ينبغي للحكومة أن تشرع في عملية الخصخصة في أقرب وقت ممكن، لأن من شأن ذلك أن يؤدي على الفور إلى انخفاض كبير في الدين العام وعجز الميزانية، وأن يقلص المخصصات الضخمة المكرسة للأجور، ويخفض أسعار الفائدة ويعزز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في الاقتصاد، ويزيد الفعالية ويشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل سواء في ذلك الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات الحوافظ. ولكن الأوضاع الامنية السيئة في لبنان وفي سوريا والعالم العربي يُبعد الاستثمار والمستثمرين، لاسيما وإن بعض القوى تقوم بين فترة وأخرى بقتل الأشقاء العرب في لبنان، كما حدث في آذار (مارس) عام 2016 عندما قتل ثلاثة كويتيين بهدف السلب، على يدي مهجرين سوريين.

ولا بد من الإشارة إلى أن عام 2004 شهد تطوراً لافتاً للنظر فيما خص عدد السياح العرب والأجانب، فقد بلغ العدد الإجمالي حوالي (1,500,000) سائحاً. ولا شك بأن تداعيات أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001، غير أنها بدأت بالازدهار والتطور اللافت في سنوات 2007 - 2008 - 2009، ثم بدأت السياحة بالتراجع بين أعوام 2010 - 2016.

1 - مشكلة البطالة:

وفيما يتعلق بمشكلة البطالة في لبنان، ذكر تقرير "الاسكوا" أن آخر دراسة رسمية عن البطالة في لبنان أجريت في العام 1997. وقدر معدل البطالة وقتها بـ 8,5 %. وفي عام 2000، بعد عامين كانت الحالة خلالهما، في الواقع، حالة ركود، اقتصادي، بلغ معدل البطالة الإجمالي حسب التقديرات الأولية، أكثر من

20 %. وقد ارتفع معدل البطالة بين العمال المؤهلين والعمال غير المؤهلين على السواء. وفوق ذلك فقد عدد متزايد من العمال الوظائف التي كانوا يزاولونها بدوام كامل، وأصبحوا يعملون الآن بدوام جزئي، وذلك بسبب تردي أحوال سوق العمل والأحوال الاقتصادية، وبسبب القرار الذي اتخذه كثير من أرباب العمل بتخفيض تكاليف اليد العاملة.

2 - مشكلة التضخم:

أفاد تقرير "الاسكوا" أن لبنان شهد أدنى معدل تضخم من بين بلدان الأسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً. والواقع فإن معدل التضخم السالب الذي بلغ 0,8 % في لبنان، حسب التقديرات، كان أدنى المعدلات في المنطقة في عام 2000. وأما في اليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، فقد سجلت أعلى معدلات التضخم في المنطقة، وبلغ المعدلان 8,5 % و 8 % على التوالي وفقا للتقديرات.

وأما لبنان فقد اتبع فيه معدل التضخم الاتجاه نفسه الذي اتبعه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأربع الأخيرة: فقد تناقص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان من 3,5 % في عام 1997 إلى 3 % في عام 1998، ثم إلى 1 % في عام 1999، وتناقص أيضاً معدل التضخم من 7,8 % إلى 4 % ثم إلى 1 %، على التوالي. وبالنسبة لعام 2000 أفادت التقديرات الأولية بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان تناقص إلى صفر %، وتناقص معدل التضخم إلى أدنى من ذلك فبلغ قيمة سالبة قدرت بـ 8 %. وأدت الظروف الانكماشية السائدة وتزايد البطالة، وضعف الطلب الإجمالي، وتقييم العملة اللبنانية بأعلى من قيمتها الحقيقية، إلى انتفاء الضغوط التضخمية.

3 - مشكلة عجز الميزانية:

بالنسبة إلى أوضاع الميزانية العامة في لبنان أشار التقرير إلى أن لبنان شهد عام 2000 أعلى عجز في الميزانية بين بلدان الأسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وكذلك بين بلدان المنطقة بمجمله. فقد بلغ هذا العجز 14,2 % من الناتج

المحلي الإجمالي في عام 1998، و 14,5 % في عام 1999، وتجاوزت نسبة العجز الفعلية في عام 1999، رقم الـ 13,4 % الذي كان متوقعاً لذلك العام، أي 12 % لكن التقديرات الأولية تضع الرقم الفعلي، بالنسبة لعام 2000 عند 16,5 %، ونتيجة لهذا العجز المرتفع والمستمر في ميزانية لبنان على مدى سنوات متوالية، تراكم دينه العام وصل بسرعة إلى قيمة هائلة.

يشار إلى أن تكاليف خدمة الدين وأجور موظفي الحكومة تستهلك 80 % من النفقات الحكومية. كما أن ارتفاع أسعار الوقود في عام 2000 ألقى بعبء إضافي على تكلفة تمويل شركة كهرباء لبنان. ثم إن الانخفاض الشديد في مستوى النمو الاقتصادي والارتفاع الكبير في نسبة التهرب من دفع الضرائب، حالا دون تحقيق الحكومة لأية زيادة تذكر في الإيرادات. والواقع أن الاختلالات المالية الهائلة التي يعاني منها لبنان تعوق النمو والتنمية الاقتصاديين في البلد. وهي قد حملت وكالة "ستاندرد اند بورز" على تخفيض رتبة لبنان بدرجة واحدة من BB إلى + B على سلم الديون الطويلة الأجل بالعملات الأجنبية. وفوق ذلك حذرت شركة "ميريل لينش" للاستثمار وإدارة الأصول من أن الليرة اللبنانية تواجه حظر انخفاض قيمتها بشدة عام 2001، ما لم يوقف ويعكس تدهور الأوضاع المالية العامة في وقت قريب، علماً أن الليرة استقر وضعها لغاية عام 2016، بالرغم من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية مر بها لبنان بين أعوام 2001 - 2016..

وهكذا يلاحظ بأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، واستناداً إلى تقرير "الاسكوا" عام 2000 وتقرير عام 2015، ستنعكس سلباً على واقع المجتمع اللبناني، ما لم تتخذ الأسباب والعوامل التي تحد وتوقف التدهور.

واقع لبنان الاقتصادي في تقرير صندوق النقد الدولي عام 2004[1]:

يشير التقرير نصف السنوي لعام 2004 لصندوق النقد الدولي، إلى الأوضاع الاقتصادية في لبنان، وفي التوقعات على المدى القصير، وقد سجلت بعثة

1 - التقرير الدولي لصندوق النقد الدولي عام 2004، انظر: سابين عويس: النهار، 4/8/2004.

صندوق النقد الدولي تحسناً في الأوضاع الاقتصادية والمالية رغم استمرار حال الضعف.

وقد فاق أداء المالية العامة التوقعات كما النشاط الاقتصادي الذي سجل تحسناً في مؤشراته نتيجة التراجع في معدلات الفوائد والتدفقات النقدية من المنطقة. لكن التنويه بالمؤشرات الجيدة لم يمنع البعثة من تسجيل ملاحظاتها حول استمرار الاختلالات الماكرو اقتصادية في شكل واسع وبقاء الاقتصاد عرضة للتأثر بالصدمات المحلية والخارجية.

وتوقعت البعثة أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 5 في المئة لسنة 2004 كما تدل كل المؤشرات ولا سيما على صعيد تحسن الحركة السياحية والتصدير وحركة البناء. وعزت البعثة النمو أيضاً إلى التأثير الإيجابي الذي تركته الحرب على العراق عام 2003، وأن ترتفع نسبة التضخم إلى 3 في المئة. كذلك توقعت أن يتراجع العجز في الحساب الجاري إلى نحو 12 في المئة إلى الناتج، معتبرة أن نمو حركة التصدير كان لافتاً (بنسبة 29 % في النصف الأول من السنة) نتيجة الانفتاح نحو السوق العراقية، لكن البعثة أشارت إلى أن العجز في الميزان التجاري يتوقع أن يزداد نتيجة ارتفاع أسعار النفط فضلاً عن زيادة الطلب المحلي.

وعلى المستوى الماكرو ـ اقتصادي، فإن التحسن المتواضع في الحساب الجاري يعكس تحسناً في المالية العامة من جهة وفي استثمارات القطاع الخاص من جهة أخرى.

وتوقفت البعثة عند تباطؤ التدفقات المالية بعد باريس ـ 2، علماً أن لبنان ما يزال يتمتع بموقعه كوجهة جاذبة للاستثمارات بفعل عامل الثقة والعوامل الجيوسياسية. ويشكل الانقلاب المحتمل للعوامل عينها الخطر الأكبر على الاقتصاد. وإضافة إلى تدفقات الودائع المصرفية يبقى لبنان نقطة جذب لاستثمارات خارجية مباشرة (مليارا دولار عام 2003) وخصوصاً في القطاع العقاري.

وتجدر الإشارة إلى بقاء احتياطات العملات الأجنبية ثابتة عند أكثر من 10 مليارات دولار، وهو رقم يعتقد مصرف لبنان أنه يضمن الثقة بأوضاع السوق المالية عموماً.

أما نمو الكتلة النقدية فسجل 12 % في الأشهر الاثني عشرة المنتهية في حزيران (يونيه) سنة 2004 وذلك في ظل تدفق الرساميل التي تتأثر بالتطورات العالمية والاقليمية، إضافة إلى معدلات الفائدة في لبنان.

وبناء على ذلك، من الصعب توقع اتجاهات نمو الودائع في شكل يمكن الركون إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي ما يزال مرسملاً في شكل جيد.

من جهة أخرى، سجل وضع المالية العامة تحسناً فاق المتوقع بفضل تحسن العائدات. ونما الفائض الأولي في الموازنة في الأشهر الستة الأولى من السنة بنحو 1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الفترة عينها من السنة الماضية.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية قد ينمو الفائض الأولي للموازنة إلى 4,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3,6 % عام 2003. إلا أن هذا التوقع لا يشمل تراجع العائدات الناتج من خفض أسعار المحروقات. وبسبب خفض معدلات الفوائد المتصل بنتائج "باريس ـ 2" وانخفاض معدلات الفائدة عالمياً، قد ينخفض العجز من 14,6 % من الناتج المحلي عام 2003 إلى 8 % سنة 2004، مما قد يخفّض نسبة الدين العام إلى الناتج للمرة الأولى منذ الحرب الأهلية.

1 ـ سياسات سنة 2004

كانت السياسة المتبعة تهدف على المدى القصير إلى دعم المكتسبات الأخيرة والتحضير لمستوى أعلى من جهود الإصلاح لسنة 2005، فبين عامي 2002 و 2003 تمكنت السلطات من التوصل إلى درجة ملحوظة من الإصلاح المالي بحيث تحسّن الحساب الأولي بنسبة تقدر بنحو 6,5 في المئة من الناتج القومي في انتظار مزيد من الإصلاحات في السنة الحالية، غير أن الأرباح المحققة بفضل الجهود العديدة ما لبثت أن تراجعت جراء الخسائر الهائلة في مؤسسة كهرباء لبنان. ولعل المؤسسة ستتطلب قدرة أكبر على إدارة شؤونها المالية مما يستدعي إمدادها بالخبرات في هذا المجال، في وقت بفرض الحل النهائي لمشكلة الكهرباء توافقاً سياسياً على مستوى شامل.

ومن أبرز العوامل القادرة على زعزعة المالية العامة في المدى المتوسط، غياب التوازن الاكتواري في النظام الاجتماعي والسقف الذي فرض على سعر البنزين نتيجة الضغوط من الفئات الشعبية، علماً أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في الضرائب المفروضة عليه وإعادة ربطه بالأسعار العالمية حالما تسنح الظروف. وبالفعل، فإن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة اعتمدت هذه السياسة عام 2008،

من جهة أخرى، أشارت بعثة صندوق النقد الدولي إلى عمليات "السواب"[1]، التي سعت الحكومة إلى إجرائها سنة 2005 وأهمية الشفافية التي تنوي الحكومة اعتمادها في تحسين ظروفها، مشددة على أن النجاح يعتمد على الشروط التي تجري ضمنها العملية عوضاً عن نسبة المشاركة للمستثمرين فيها.

ولحظت البعثة تطورات نوعية في إدارة الدين ولا سيما في إدراج "يورو - بوند" ضمن بورصة بيروت وخفض وتيرة إصدار سندات الخزينة وعدد من الأوراق المالية بآجال طويلة المدى.

2 - التوقعات والسياسات للمدى المتوسط

رأت البعثة أنه في ظل ارتفاع الفوائد عالمياً قد تزعزع ديناميات الدين جراء نقاط ضعف أهمها حجم الدين واعتماده الكبير على ودائع المصارف القصيرة الأجل، داعية إلى تمحور استراتيجية خفض الدين العام التي تعهدتها الحكومة في مؤتمر باريس - 2 على ثلاثة أقطاب هي: المحافظة على وتيرة ارتفاع ثابتة ومستقرة للفائض الأولي، وإجراء الإصلاحات الإدارية، وتحسين شروط المنافسة والنمو.

إلى ذلك، اعتبرت أن تثبيت سعر العملة الذي ساهم في تعزيز الثقة على مدى السنين الماضية يبقى مناسباً في الوضع الراهن.

1 - السواب: عملية مالية تهدف إلى إعادة جدولة الديون في لبنان وعوضاً عن تسديدها دفعة واحدة عام 2005، تقسّط من جديد وفق جدول زمني لعدّة سنوات قادمة بفائدة معينة. وكان الرئيس السابق اميل لحود مع هذه السياسة، في حين أن الرئيس الشهيد رفيق الحريري كان معارضاً لها، كما قال لي في جلسة خاصة، في قصر قريطم - رحمه الله - لأن سياسة"السواب" لم تكن مدروسة كما يجب.

3 - الإصلاحات المالية

أوصت البعثة بأن يستند الإصلاح المالي المطلوب للمدى المتوسط إلى التوازن بين الإنفاق والإجراءات الضريبية المتخذة، وإدخال الزيادة الضريبية كجزء لا غنى عنه من الاستراتيجية المتوسطة عبر توسيع قاعدة الملكفين بالضريبية وضمان مزيد من العدالة في توزيع العبء الضريبي، فضلاً عن ضرورة استبدال التقشف في الإنفاق بترشيد الإنفاق إلى جانب وقف التحويلات المالية المفتوحة لمؤسسة كهرباء لبنان واستبدالها ببرنامج إعادة هيكلة ضمن جدول زمني هدفه خفض عبئها، وتدارك الخسائر في المخصصات الصحية العائلية في نظام الضمان الاجتماعي، وتعزيز الشفافية لإنجاز الإصلاحات الإدارية على صعيد الموازنة.

4 - التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

اعتبرت البعثة أن وضع آليات إدارية لتسهيل التنسيق بين المصرف المركزي ووزارة المال، من شأنه توفير توزيع المهمات لتشغيلية وخفض التكلفة الإجمالية للسياسات المالية.

5 - الإصلاحات الهيكلية

شددت البعثة على ضرورة تفعيل الخصخصة، مشيدة بالاحتياط المتنامي بالعملات الأجنبية نظراً إلى دوره في عزل لبنان عن الضغوط التي تخضع لها الأسواق الناشئة الأخرى، رغم أن هذا الاحتياط يعتبر سيفاً ذا حدين بالنظر إلى نسبة الفائدة المرتفعة ونسبة المخاطر الناجمة عن قصر آجال الودائع المصرفية، كما أشادت بالأنظمة المصرفية التي صدرت وسمحت للجنة الرقابة على المصارف بالإشراف على مخاطر القطاع المصرفي بطريقة أكثر فاعلية. إلا أنها تحفظت في إشارتها إلى الثغرات في الأنظمة القانونية والإدارية مما يعوق

نمو أسواق رأس المال وجذب المستثمرين اللذين يعتمد عليها الاقتصاد لضمان سلامة الوضع الماكرو - اقتصادي، وأوصت بالتعجيل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

6 - الإحصاءات والشفافية

من جهة أخرى، رحبت البعثة بالتطور الإحصائي رغم وجود عدد من الثغرات، كما شددت على أهمية الجهود الموجهة لتعزيز الشفافية.

خاتمة

لقد حاولت حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسواها من حكومات تنفيذ الخطط الإستراتيجية للبنان في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية، وإيجاد فرص عمل للشباب اللبناني وإعادة المهجرين إلى قراهم المهدمة، غير أن مشكلات عديدة برزت في وجه تلك الحكومات، بالرغم من أنها لم تقصر في تخصيص ميزانيات مالية جيدة، مما منعها من تنفيذ جميع خططها.

من جهة ثانية، فقد أسفر العدوان الإسرائيلي على لبنان بين 12 تموز (يوليه) 14 آب (أغسطس) 2006 إلى تفاقم الأزمات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والإنسانية، فضلاً عن الأزمات السياسية، وقدرت خسائر لبنان في هذه الفترة القصيرة بعدة مليارات من الدولارات أميركي. وفي الوقت الذي يشهد لبنان لمدة خمسة عشر عاماً بين أعوام 1975 - 1990 حركة نزوح داخلية وهجرة خارجية قدرت بحوالي مليون نسمة، فإن العدد نفسه نزح أو هاجر إلى الخارج صيف عام 2006، وفي وقت قصير لم يتجاوز ثلاثين يوماً، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية في مختلف الصعد والميادين. ونتيجة لتصميم الشعب اللبناني وتمسكه بأرضه، فقد عاد العدد الأكبر من النازحين إلى قراهم في الجنوب والضاحية الجنوبية، كما لمس لبنان في فترة العدوان الإسرائيلي تأييداً وتعاطفاً عربياً ودولياً.

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان والعالم العربي (1996-2001)[1]

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
45.9	48.6	53.0	56.4	60.5	68.3	الدول العربية المقترضة
75.7	79.9	90.0	89.2	89.0	96.0	الأردن
61.1	59.8	62.2	55.4	60.0	58.5	تونس
41.0	46.8	58.3	64.8	64.6	71.4	الجزائر
74.1	72.3	68.8	65.9	63.0	57.6	جيبوتي
125.2	143.3	160.0	173.2	166.7	238.2	السودان
27.9	27.7	33.2	32.7	28.4	27.0	سورية
2,103.4	2,109.2	2,151.3	2,175.2	2,114.1	2,181.8	الصومال
18.8	17.9	22.9	25.8	22.7	22.4	عمان
45.9	41.7	32.9	25.2	16.2	14.5	لبنان
30.8	27.6	32.3	36.1	37.3	44.7	مصر
42.5	48.8	50.1	54.2	57.1	57.8	المغرب
154.5	152.1	160.5	159.5	221.2	218.6	موريتانيا
53.5	53.1	68.2	72.2	56.1	110.7	اليمن

1 - نقلاً عن التقرير الإقتصادي العربي الموحّد.

المصادر والمراجع

1 - د. أحمد بيضون: أزمة الإسكان ومؤسسات الإسكان في لبنان - بيروت 1991.

2 - تقرير المسح الشامل للتطورات الاقتصادية في منظمة الاسكوا للعام 2000 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - بيروت 2000.

3 - جورج قصيفي: مدخل إلى التهجير والهجرة الخارجية في لبنان خلال 1975 - 1991، المستقبل العربي - بيروت 1993.

4 - د. جودة حسنين جودة: جغرافية لبنان الاقليمية، دار المعارف - الاسكندرية 1985.

5 - د. حسن أبو العينين: دراسات في جغرافية لبنان، دار النهضة العربية - بيروت 1968.

6 - الخطة 2000 للإنماء والإعمار، مجلس الإنماء والإعمار - بيروت 1993.

7 - د. رمضان عبد المقصود: البعد الاقتصادي لمشكلة إسكان محدودي الدخل في لبنان. من كتاب: "إسكان محدودي الدخل والتنمية في إطار الخطة الوطنية في لبنان" جامعة بيروت العربية - بيروت 1995.

8 - د. سالم رمضان: نشاط وبرنامج عمل وزارة شؤون المهجرين، من كتاب إسكان محدودي الدخل "التنمية في إطار الخطة الوطنية في لبنان" جامعة بيروت العربية - بيروت 1995.

9 - د. رياض طبارة، توفيق عسيران: تقرير لبنان إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة - اللجنة الوطنية للسكان في لبنان - بيروت 1994.

10 - السفير (بيروت) 1992، 2000.
11 - د. عبد الرؤوف فضل الله: لبنان - دراسة جغرافية، دار النهضة العربية بيروت 2000.
12 - د. علي فاعور: جغرافية التهجير، المؤسسة الجغرافية - بيروت 1993.
13 - د. فتحي أبو عيانة: السكان والعمران الحضري، دار النهضة العربية - بيروت 1984.
14 - د. فيليب حتي: لبنان في التاريخ، تعريب: أنيس فريحة، مراجعة: نقولا زيادة، بيروت - نيويورك 1959.
15 - مجموعة من المؤلفين: السلسلة العلمية في الجغرافيا، دار حبيب - بيروت 2000.
16 - د. مسعود ضاهر: الهجرة اللبنانية إلى مصر - هجرة الشوام - منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت 1986.
17 - المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الأمم المتحدة للسكان - الجمهورية اللبنانية 1996.
18 - مقدمة عامة عن الإسكان، الجمهورية اللبنانية - وزارة الإسكان والتعاونيات سبكتروم للاستشارات الهندسية ش.م.م. بيروت 1997.
19 - مؤسسة الحريري: الواقع وحاجات التأهيل والتنمية - بيروت 1978.
20 - النهار (بيروت) آذار (مارس) تموز (يوليه) 1997، كانون الأول (ديسمبر) 2000، آب (أغسطس) 2004.
21 - يوسف كرباج، فيليب قارح: الوضع الديموغرافي في لبنان: الوفيات، الخصوبة والإسقاطات، المنهج والنتائج، المطبعة الكاثوليكية - بيروت 1973.

الفصل الرابع

القضايا

السكانية والهجرة والتهجير والبطالة والفقر في لبنان

أولاً - التركيب السكاني والهجرة اللبنانية وأثرها في المجتمع اللبناني[1]:

تبين من دراسة أعمار سكان لبنان من الجنسين أن شعب لبنان شعب فتي، إذ يتألف من قاعدة متسعة تتكون من فئات العمر التي تقل عن 20 عاماً، وقمة ضيقة تمثل فئة العمر التي تزيد على 60 عاماً، والتي لا تزيد نسبتها على 8 %. ولبنان لا يختلف في ذلك عن الدول النامية، وهي ظاهرة تنتج عن التزايد في مستويات الخصوبة وانخفاض أمد الحياة. وفي الجدول الذي سيلي تظهر نسبة تركيب فئة العمر لسكان لبنان حسب تقدير عام 1971.

لقد عانى لبنان منذ عقود عديدة - وما يزال - من مشكلة النزوح من القرى إلى مدن الساحل، ومشكلة أكثر أهمية هي الهجرة إلى خارج لبنان، سواء إلى بلدان العالم العربي أو إلى أفريقيا أو إلى الأميركيتين، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، لا سيما وأن منتصف القرن التاسع عشر شهد اضطرابات أمنية خطيرة لا سيما فتن 1840 - 1860. فضلاً عن أن نصف سكان لبنان من الريف الذي يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتربوية.

---

1 - صدر في عام 2004 كتاب جديد عن الهجرة اللبنانية عن وزارة الخارجية والمغتربين. أنظر أيضاً:: د. جهاد العقل: الهجرة الحديثة من لبنان 1860 - 2000، بيروت 2002.

فئة العمر	عدد السكان من الجنسين	النسبة المئوية
4 – 0	413700	15,92
9 – 5	405410	15,59
19 – 10	561010	21,58
49 – 20	824880	31,74
64 – 50	241230	9,27
أكثر من 65	153470	5,90
المجموع	2599700	% 100

وقد بدأت الهجرة منذ حوالي عام 1880 إلى أفريقيا والعالم الجديد، ويمكن الاعتماد هنا على الإحصاءات الخاصة بالدول المضيفة التي تسجل أعداد وجنسيات المهاجرين إليها.

ففي عام 1869 لم يكن في الولايات المتحدة من المهاجرين السوريين سوى اثنين فقط. أما في عام 1899 فقد بلغ عدد المهاجرين 3708 شخصاً، كما قدر عدد المهاجرين من "السوريين" بنحو (12000) شخص في الفترة الممتدة بين عامي 1899 و 1904، بمعدل سنوي مقداره 3000 شخص.

هذا وينبغي الإشارة إلى أن الغالبية العظمى ممن كان يطلق عليهم "السوريون" هم من لبنان كما دلت الإحصاءات الشاملة الدقيقة فيما بعد. وقد بلغت الهجرة اللبنانية (السورية) إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذروتها في عام 1913. ففي تلك السنة وفد إليها من لبنان 9210 شخصاً. كما وصل إلى البرازيل في الفترة بين سنتي 1904 و 1913 من "السوريين" (أغلبهم من لبنان) 46003 شخصاً.

وقد بدأت أعداد المهاجرين في التناقص ابتداء من عام 1919، وبلغ معدلها السنوي 4400 مهاجر في الفترة بين أعوام 1921 - 1939. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) ازدادت الهجرة من جديد، لكنها ما لبثت أن تناقصت مرة أخرى إلى نحو 1000 مهاجر كل عام.

وقد اشتغل كثير من المهاجرين اللبنانيين عمالاً في مصانع السيارات في ديترويت وديربورن. أما في أفريقيا المدارية فقد مارسوا البيع المتجول والحرف

التجارية. وهنا وصل تيار الهجرة اللبنانية إلى مداه فيما قبل الحرب العالمية الثانية،، فبلغ عدد اللبنانيين المهاجرين في عام 1939 نحو (11000) مهاجر، توزعوا في المستعمرات الأوروبية آنذاك على النحو التالي:

في المستعمرات البريطانية	العدد	في المستعمرات الفرنسية	العدد	في المستعمرات البرتغالية	العدد
سيراليون	1000	السنغال	4400	غينيا	400
ساحل الذهب	1000	غينيا	1600		
نيجيريا	700	ساحل العاج	700		
جامبيا	350	داهومي	40		

كما هاجر إلى مصر عدد من اللبنانيين أغلبهم من الموارنة والأرثوذكس اليونان. وكانت مصر أول بلد يستهوي اللبنانيين لا سيما في فترة الحكم المصري لبلاد الشام (1831 - 1840) ثم في عهد حاكم مصر، الخديوي إسماعيل (1863 - 1879)، الذي بدأ في إعادة تنظيم الحكم والإدارة تنظيماً يتفق مع رغباته في جعل مصر بلداً عصرياً، مقتفياً في ذلك أثر جده محمد علي، وقد وجد في متخرجي الجامعات الأوروبية في بيروت لا سيما متخرجي الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية فيما بعد) من الموظفين الأكفاء عدد غير قليل، فاستعان بهم، كما وفد إلى مصر عدد كبير منهم بعد الاحتلال الإنجليزي في عام 1882 - كما حدثت هجرة مصرية سياسية إلى بيروت وفي مقدمة المنفيين الإمام محمد عبده - واشتغلوا بالأعمال التجارية التي درت عليهم ثروات طائلة.

وفي أواسط الخمسينات من القرن العشرين قدر عدد اللبنانيين في مصر بنحو (30,000) نسمة. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين اللبنانيين من الشباب من فئة العمر بين 15 - 19 سنة. ومعظمهم أيضاً من الذكور. والحقيقة فإنه يمكن تلخيص أسباب هجرة اللبنانيين إلى مصر بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبما أن حكم محمد علي باشا وأولاده وأحفاده كان حكماً غير متعصب إزاء الطوائف المسيحية، لذا فإن غالبية المهاجرين

اللبنانيين كانوا من المسيحيين، ولكن هذا لا يعني إنه لم تكن هناك هجرة إسلامية إلى مصر. ويكفي للدلالة هجرة السيد محمد رشيد رضا - من القلمون في الشمال - مؤسس صحيفة المنار في القاهرة. ومهما يكن من أمر المهاجرين اللبنانيين إلى مصر، فقد كان لهم دور أساسي وبارز في نهضة مصر الحديثة لا سيما في ميدان تأسيس الصحافة والصحف وفي مقدمتها صحف: الأهرام، المقطم، المقتطف، المنار، الهلال وسواها الكثير.

ومن الصعب تحديد عدد المهاجرين اللبنانيين خلال السنوات المختلفة، ولكن تؤكد بعض الدراسات، أنه كانت هناك قرى لبنانية تركت كلها خاوية تماماً من السكان لأسباب سياسية أو اقتصادية، لا سيما بسبب الوضع في العهد العثماني، والمجاعة التي حلت في المناطق اللبنانية في فترة الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918.

وفيما يلي جدول بأعداد اللبنانيين المهاجرين إلى عدة دول بين أعوام 1923 - 1956:

السنة	الولايات المتحدة	البرازيل	الأرجنتين	أورجواي	أفريقيا البريطانية	السنغال	بلاد أخرى	المجموع
1923	778	2327	1844	100	27	268	1413	4998
1928	341	1797	838	1158	283	664	2874	8614
1933	135	443	127	19	212	201	379	1516
1938	61	139	145	11	229	436	418	1419
1946								5227
1948								6314
1951								4077
1953								3315
1959								1434
1956								3288

ويلاحظ من الجدول السابق أن تيار الهجرة اللبنانية قد ازداد كثيراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم عاد فضعف مع بداية الخمسينات وحتى عام 1975، بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية، وانتعاش التجارة، وكثرة توظيف الأموال الأجنبية في لبنان، وازدهار السياحة، وسرية المصارف.

ومن يطلع على تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، يدرك الأسباب الحقيقية للنزوح من الريف إلى المدن، ومن لبنان إلى دول العالم. والحقيقة فإن الدراسات الإحصائية والتحليلية التي قام بها بعض الاقتصاديين اللبنانيين، بالإضافة إلى ما جاء في تقرير بعثة "ايرفد" الفرنسية 1961 التي أسهمت في تحليل معطيات لبنان الاقتصادية، تؤكد أن معدل النمو السنوي في الدخل الوطني لسنوات ما قبل الحرب الأهلية التي بدأ منذ عام 1975، هو 7 % ومتى عرفنا أن معدل نمو السكان يتراوح بين 2,3 % و 2,6 %، يكون معدل نمو دخل الفرد بين 4,3 % و 4,7 % سنوياً.

وتشير الدراسات الإحصائية التي أجريت حول توزيع الدخل الوطني، إن هناك تفاوتاً كبيراً بين مختلف فئات الشعب وطبقاته، فقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة ضئيلة من الشعب اللبناني تستأثر بمعظم الدخل، وتحيا حياة الأثرياء، بينما يعيش نصف الشعب اللبناني معيشة البؤس والفقر، وقد تمكنت بعثة ايرفد من تصنيف فئات الشعب اللبناني حسب دخل الفرد إلى الطبقات الآتية:

تصنيف بعثة إيرفد 1961[1]

الطبقة الإجتماعية	النسبة المئوية إلى مجموع السكان	الدخل السنوي بالليرات
البائسة	9	1200
الفقيرة	40	2500
المتوسطة الحال	33	4000
الميسورة	14	15000
الغنية	4	أكثر من 15000

وبالنسبة لبيروت تبين أن 20 % فقط من جملة سكانها يعيشون معيشة اليسر (15 %) والغنى (5 %). بينما يعيش 80*% من سكانها ما بين بائس وفقير ومتوسط الحال. وإذا كانت النسبة العامة للطبقتين البائسة والفقيرة تبلغ 49 %،

1 - ما تزال نسبة الفقر والبؤس مرتفعة حتى اليوم بين الشعب اللبناني بسبب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية السائدة.

فإنها تزيد في بعض أحياء بيروت عن ذلك كثيراً..

وفي أعقاب اندلاع الحرب اللبنانية عام 1975 اضطر اللبنانيون ولأسباب أمنية الانتشار في أنحاء العالم خاصة في سوريا ومصر والبلاد العربية وقبرص والبلاد الأوروبية. وما زال لبنان يشهد عملية تفريغ بشرية على نطاق واسع بسبب أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية المتردية. إضافة إلى الهجرة الداخلية الجماعية المتتالية من الجنوب اللبناني إلى صيدا وبيروت، بسبب عمليات الغزو والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، وبسبب الاحتلال الإسرائيلي للجنوب منذ عام 1978، غير أن انسحاب القوات الإسرائيلية في صيف عام 2000 أدى إلى عودة للجنوبيين الذين سبق أن نزحوا إلى صيدا وبيروت، غير أنه لا يتوقع عودة نهائية لهم إلى قرى الجنوب بسبب استقرارهم واستقرار أولادهم، وارتباطهم بالمدارس والجامعات والوظائف التي التحقوا بها في العاصمة أو في المدن الكبرى، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني نهائياً في الجنوب. بل على العكس، فقد أدى العدوان الإسرائيلي على لبنان في الفترة الممتدة بين 12 تموز (يوليه) - 14 آب (أغسطس) 2006 إلى مزيد من هجرة أبناء الجنوب خاصة، وأبناء لبنان عامة إلى الخارج.

ويقدر عدد المهاجرين اللبنانيين في بلاد العالم في السبعينات بنحو 215,000 نسمة. وهم يتوزعون في أنحاء المعمورة، وأكثرهم في الأقطار الآتية حسب تقديرات سنة 1960:

الولايات المتحدة الأمريكية	400000 نسمة
البرازيل	350000 نسمة
الأرجنتين	260000 نسمة
المكسيك	40000 نسمة
مصر	30000 نسمة
أستراليا	25000 نسمة
فنزويلا	15000 نسمة
أورجواي	15000 نسمة
كوبا	12000 نسمة
السنغال	100000 نسمة

أما عدد المهاجرين من المحافظات اللبنانية بين أعوام 1951 - 1960 فهو على النحو التالي:

المحافظة	1951	1954	1956	1958	1960
بيروت	469	436	446	147	301
البقاع	1043	716	679	202	336
شمال لبنان	1334	1107	579	255	216
جنوب لبنان	488	685	539	125	205
جبل لبنان	743	1082	1045	274	376
جملة	4077	4026	3288	1003	1434

ومن دراسة أعداد المهاجرين من كل محافظة، يتضح أن محافظة طرابلس وشمال لبنان تحتل المركز الأول، لا سيما المهاجرين من أبناء بلدان وقرى عكار، تليها محافظة البقاع. ففي عام 1951 كان نصيبها من جملة المهاجرين نحو 54 % وفي عام 1954 بلغت نسبة المهاجرين من الشمال نحو 28 %، ومن جبل لبنان 27 %، ومن البقاع 17,5. وبحلول عام 1960 تقاربت أعداد المهاجرين من كل المحافظات الخمس.

ولا بد من الإشارة أن غالبية المؤسسات العامة والخاصة تتركز في المدن الكبرى لا سيما العاصمة بيروت. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الإحصائيات المشار إليها لم تعد تشكل النموذج الحي والواقعي لعدد المهاجرين اللبنانيين، لأن أحداث الحرب اللبنانية بين أعوام (1975 - 1990) وما نتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية بين أعوام (1990 - 2006) وأحداث العالم العربي (2006 - 2016) أدت إلى زيادة ملموسة لعدد المهاجرين من بيروت وجميع المناطق اللبنانية سواء إلى البلدان العربية أو إلى الأميركيتين أو إلى أفريقيا وأوروبا، لا سيما نتيجة للعدوان الإسرائيلي في صيف 2006، الذي اعتبر من أعتى وأقسى الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

ومن الأهمية بمكان القول، إن نتائج الهجرة اللبنانية تعتبر سلبية بشكل أساسي،

ومن حيث المبدأ لأنها تفرغ الوطن من أبنائه وقدراته وأدمغته الشابة غير أن الأزمة اللبنانية وتطورات الثورات العربية وما صاحبها من تدهور اقتصادي، وانتشار البطالة، والهجرة السورية إلى لبنان، وتدني قيمة العملة الوطنية، وتدني نسبة فرص العمل، لهذا كله باتت الهجرة إلى الخارج تشكل عاملاً إيجابياً، هذا إذا ما تسنى للبناني أن يعمل في الخارج، لأن فرص العمل في الخارج لا سيما العالم العربي باتت بدورها ضيقة. لذا فإن اللبناني بدأ يهتم بالبحث عن عمل خارج لبنان، مصحوبة بوساطة رفيعة المستوى، ليتسنى له التوظيف أو العمل في المؤسسات أو الشركات العربية أو الأجنبية.

ولا شك بأن المهاجرين اللبنانيين استطاعوا إرسال المساعدات إلى ذويهم في لبنان، ومساعدتهم على ترتيب أوضاعهم المعيشية، لا سيما بعد تدني القيمة الشرائية لليرة اللبنانية. ولما كان المهاجرون يرسلون أموالهم بالعملة الأجنبية لا سيما الدولار، فقد كان ذلك مدعاة للصمود الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي لأفراد عائلاتهم.

ويلاحظ أن لبنان لم يشهد في تاريخه الحديث هجرة قسرية أمنية كالتي شهدها في سنوات الحرب اللبنانية (1975 - 1990) والأزمات اللبنانية (1992 - 2006)، (2006 - 2016)، إذ ما من منطقة في العالم إلا وشهدت سيلاً من المهاجرين اللبنانيين. لهذا فإن بعض المصادر الرسمية والخاصة تقدر عدد المهاجرين وأولادهم وأحفادهم بين القرنين التاسع عشر والقرن العشرين بـ (15) مليون نسمة، في حين يقدر عدد المقيمين بأقل من ثلاثة ملايين نسمة، بينما عدد السوريين المهجرين أصبح في حدود المليون والنصف أو أكثر من السوريين وعائلاتهم.

الجدول التالي يبيّن موجة الهجرة اللبنانية خلال الأحداث اللبنانية:

الدول المهاجر إليها	عدد المهاجرين	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأميركية	144342	19,8
أوستراليا	109350	15
كندا	107892	14,8
فرنسا	91854	12,6
سوريا	32805	4,5
إيطاليا	26244	3,6
السويد	24056	3,3
الإمارات العربية المتحدة	21141	2,9
السعودية	17496	2,4
ألمانيا	13851	1,9
البرازيل	13851	1,9
إسبانيا	13851	1,9
شاطئ العاج	13123	1,8
النمسا	10206	1,4
الدانمارك	10206	1,4
الكويت	10206	1,4
ليبيريا	8747	1,2
مصر	8747	1,2
بلدان أخرى	51030	7
المجموع	729000	100

ويرى د. رياض طبارة في موضوع التطور الديموغرافي في لبنان، معتمداً على إحصائيات تحدد ما خسره لبنان من الناحية الديموغرافية في خلال الحرب بسبب الهجرة، فأشار إلى "الخسائر المادية التي تكبدها لبنان بسبب الحرب، والتي تقدر بين 25 و 30 مليار دولار أي ما يساوي 10 مرات الدخل القومي للبنانيين، كما أن لبنان خسر أكثر من 150 ألف شخص بسبب الحرب اي ما يعادل 7 في المائة من السكان، متطرقاً إلى موضوع الهجرة، معتبراً إياها من

أهم المشكلات المطروحة في لبنان بسبب ارتفاعها، موضحاً أن الإحصائيات المرتكزة على الخارجين والعائدين إلى لبنان تدل إلى أن 120 ألف لبناني يبقون في الخارج سنوياً، وهذا يعني أن نسبة السكان تتناقص سنوياً بنسبة 2 في المائة خصوصاً الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 25 و 35 سنة، وهذا ما يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، مؤكداً على أن الهجرة تؤثر في ارتفاع عمر الزواج، فعند المرأة أصبح في الثامنة والعشرين وعند الرجل في الحادية والثلاثين، وأن نسبة النساء العازبات بين 25 و 29 سنة ارتفع من 25 % عام 1970 إلى 47 % عام 1996، والعازبات بين 30 و 34 سنة من 14 % إلى 30 % وبين 35 و 39 سنة من 10 % إلى 21 % وأشار إلى أن الإحصائيات تدل أن نسبة 19 % من اللبنانيين حاولت وبجدية في العام 1997 الحصول على تأشيرة، وارتفع هذا الرقم في شهر أيار (مايو) 2000 إلى 28 %، وهذا يعني أن أكثر من ربع اللبنانيين يحاول جدياً ترك لبنان، وأكد أن الحل للحد من هذه الهجرة هو التخفيف من حدة البطالة التي بلغت 17 % من اليد العاملة و 35 % منها عند الشباب، وأوضح أنه لا يمكن إيقاف الهجرة كلياً. لكن العمل يجب أن يتركز على تشجيع اللبنانيين المهاجرين على زيارة وطنهم الأم والاستثمار فيه[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن لبنان خسر نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006 عدة مليارات من الدولارات، نتيجة فشل موسم السياحة، وضرب إسرائيل للمؤسسات الصناعية والاقتصادية، وتدمير الجسور والبنى التحتية، والحصار الجوي والبحري والبري على جميع مرافىء ومطارات ومرافق البلاد.

وفي موضوع الهجرة اللبنانية القسرية صيف 2006، فقد بلغت أكثر من مئتي ألف لبناني على الأقل. أما المهجرون من جنوب لبنان والضاحية الجنوبية والبقاع وسائر المناطق اللبنانية بسبب العدوان الإسرائيلي فقد بلغ العدد الإجمالي حوالي

1 ـ د. رياض طبارة: التطور الديموغرافي في لبنان، محاضرة ألقيت في المركز الدولي لعلوم الإنسان ـ جبيل، تنظيم الجمعية الدولية للديموغرافيين الناطقين باللغة الفرنسية. أنظر اللواء 12/ 10/ 2000 ص 6.

مليون مهجر، عاد أكثرهم إلى مناطقه المدمرة بعد إعلان مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف إطلاق النار يوم الأحد في 14 آب (أغسطس) 2006.

ثانياً ـ الواقع السكاني في لبنان وارتباطه بالواقع الاجتماعي وظاهرة التهجير[1]:

تحظى التنمية البشرية باهتمام متزايد كهدف في حد ذاته يعترف بالبعد الاجتماعي للتنمية، وكأدة في الوقت نفسه لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وكشرط أساسي لتحقيق التنمية المتواصلة أو المستدامة، ولذا يتعرض هذا الجزء إلى عدة مظاهر سكانية: خلفية تاريخية، حجم وتوزيع السكان، الهجرة الداخلية والخارجية، البطالة وأخيراً ظاهرة الفقر.

في عام 1990 توقفت الحرب اللبنانية التي بدأت في نيسان (أبريل) 1975، مخلفة خلال ستة عشر عاماً مآس عديدة من بينها مائة وخمسين إلى مائتي ألف قتيل، وحوالي ثلاثمائة ألف جريح ومعوق (النهار 5 آذار (مارس) 1992 نصفهم على الأقل سيعيشون بقية حياتهم مع نوع من أنواع الإعاقة، كما أن حوالي تسعمائة ألف نسمة هجروا في أوقات مختلفة، وما يزال نصف هذا العدد مهجراً عندما انتهت الحرب، ويصل عدد اللبنانيين المقيمين في الخارج نتيجة للحرب أكثر من المليون نسمة.

ويمكن تصور حجم المأساة بصورة أوضح إذا تم قياسها بالنسب المئوية، بحيث نستطيع القول أن حوالي 7 % من السكان قد توفوا، وأكثر من 10 % جرحوا، و 25 % من السكان كانوا وما يزالون مهجرين في نهاية الحرب، و 33 % من السكان وجدوا أنفسهم لاجئين في أقطار أخرى.

إن السكان المقيمين في هذا الوطن مثقلون الآن بهذه التجارب والتطورات الناتجة عنها، والتي شملت إضافة إلى الخسائر البشرية خسائر في كافة القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكذلك الخدمة الاجتماعية.

1 ـ هذه الدراسة صادرة عن وزارة الإسكان والتعاونيات ـ مقدمة عامة عن الاسكان (المرحلة الأولى) سبكتروم للاستشارات الهندسية ش.م.م. ص 123 - 143 وهي دراسة غير منشورة وغير متداولة سبق أن شاركت في أعدادها وتنسيقها. وقد وضعت سبكتروم بين يدي هذه الدراسة مشكورة لأهميتها ولأهمية دراستها والاطلاع عليها.

وقد بلغت نسبة البطالة في نهاية الحرب حوالي (20 %) من مجموع القوى العاملة، وهي تضم عاطلين سابقين أو عناصر مستجدة خاصة الأشخاص أو الأفراد الذين خسروا وظائفهم خلال فترة الحرب. كما تضررت أيضاً الآلة الصناعية وأقفلت المشاريع التجارية التي أدت بدورها إلى خفض إنتاجية القوى العاملة خسارة عدد كبير من العمال المهرة وخاصة النساء، وظهور القطاع الاقتصادي الهامشي مما أدى إلى انحدار كبير في الأجور وانخفاض الدخل القومي إلى نسبة 20 % من مستواه قبل الحرب.

ترتكز البيانات الديموغرافية لسكان لبنان على تقديرات تتصف بدرجات متباينة من الدقة وإلى وقت قريب كان آخر تعداد رسمي قد أجري عام 1932، عندما كان لبنان واقعاً تحت الانتداب الفرنسي. ولقد شهدت الفترة بين 1943 و 1970، عدداً من المحاولات التي بذلت لتقدير المتغيرات الديموغرافية للسكان اللبنانيين. وفي عام 1987 أجريت استطلاعات تقديرية بواسطة مؤسسة الحريري لتقدير السكان في محافظات لبنان المختلفة.

وفي أيار (مايو) 1996، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وهذا الإحصاء يعتبر الأقرب إلى الحالة الراهنة للبنان والأهم.

ويتفق معظم المراقبين على إمكانية استخلاص تقديرات على قدر معقول من الدقة من واقع المسح الذي أجرته وزارة التخطيط عام 1970 (وزارة التصميم العام 1972).

أما المصدر المهم الأخر للبيانات وما يتصل بها، فهو المسح الوطني للخصوبة وتنظيم الأسرة الذي أجرته جمعية الأسرة في لبنان. وثمة مصدر رئيسي رابع للبيانات السكانية هو المسح الذي أجري في سنة 1971 عن الهجرة الداخلية. وقد حاول هذا المسح، الذي استخدم بدوره أطر بحث القوى العاملة في 1970، أن يحدد مستويات الهجرة الداخلية وأنماطها وخصائصها في لبنان.

حجم وتوزيع السكان:

كان عدد سكان لبنان حسب مسح 1970 هو 2.265.000 نسمة تقريباً. وهو

مسح مشكوك بأعداده، لأن عدد السكان في تلك الفترة كان اكثر بكثير. وكان 60 % منهم مقيمون في المناطق الحضرية، وقد استأثرت العاصمة بيروت بـ 45 % من إجمالي عدد السكان. ويقدر عدد السكان في عام 1975 بحوالي 2,550,000. بيد أنه من الصعب الحصول على تقديرت مأمونة بعد هذا التاريخ لعدد السكان المقيمين، وذلك بسبب الافتقار إلى الأرقام التي يمكن قبولها عند العدد الكبير من الأشخاص الذين هاجروا من لبنان إثر الحرب الأهلية عام 1975. كذلك يقيم في لبنان حالياً الكثير من اللاجئين الفلسطينيين المقدر عددهم اليوم بين 200 - 300 ألف نسمة.

والكثير من المهجرين السوريين أثر الثورة السورية عام 2011، ويقدر عددهم مع العمال السوريين بمليون ونصف مليون نسمة أو أكثر.

وقد كانت كثافة السكان في 1975 حوالي 245 نسمة في الكيلومتر المربع. وكان يرتكز السكان بصورة أساسية في بيروت التي ضمت حوالي 45 % في المائة من السكان، أما محافظتا جبل لبنان (مع استبعاد ضواحي بيروت) ولبنان الشمالي فقد ضمتا حوالي 17 %، وضم لبنان الجنوبي حوالي 12 %، في حين ضم البقاع حوالي 10 %.

وحسب إحصائيات رسمية أجريت في عام 1996، يبلغ معدل النمو الطبيعي للسكان 2,7 % في الفترة بين 1990 إلى 1995، وطبقاً لهذه الزيادة السنوية فإنه من المتوقع أن يصل تعداد سكان لبنان في عام 2016 حوالي خمسة ملايين نسمة، أي أن الزيادة السكانية التي كانت متوقعة خلال الخمس سنوات القادمة يبلغ حوالي 843 ألف نسمة، أي حوالي 105 ألف نسمة سنوياً. وتبلغ حالياً الكثافة السكانية على جميع الأراضي اللبنانية حوالي 299 فرداً على الكيلومتر المربع (المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1996).

هذا بالإضافة إلى أن متوسط حياة الفرد في لبنان يصل إلى 70 عاماً، وهذا الرقم يعتبر مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمتوسط حياة الأفراد بالدول المجاورة (على سبيل المثل في مصر حوالي 64 عاماً). ونسبة الوفيات بين الأطفال 33 طفلاً لكل ألف نسمة ويعتبر هذا الرقم منخفض نسبياً. هذا بالإضافة إلى أن نسبة الأمية

في لبنان تعتبر منخفضة جداً إذا ما قيست بنسبة الأمية في بعض الدول العربية.

ويصل متوسط عدد أفراد الأسرة في لبنان حوالي 4,7 فرداً للأسرة، في حين أن هذا الرقم متذبذب في جميع محافظات لبنان. والجدول التالي يوضح متوسط عدد الأفراد في الأسر في لبنان حسب المحافظات حيث يتضح من محافظة الشمال أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو أعلى معدل ويبلغ 5,3 فرد للأسرة.

جدول يوضّح المؤشرات الإجتماعية لبعض الدول في الفترة ما بين 1995-1994

الدولة	معدّل النمو الطبيعي % Population Growth Rate's	متوسط عمر الفرد Life Expectancy at Birth Years	معدل الخصوبة Fertility Rate (birth woman)	معدل وفيات الأطفال Infant Mortality Rate (per 1000 birth)	معدل الأمية Dieteracy Rate (birth/ woman)	معدل القوى العاملة للإناث Female Labour Force (% of Total)
لبنان	2,7	69	3,0	33	20	27
مصر	2,0	64	3,8	64	52	11
سريلانكا	1,3	72	2,4	17	12	27
كوريا	1,0	71	1,7	11	5	34
البرازيل	1,8	67	2,8	57	19	28
راوندا	2,7	47	6,4	1,9	50	47
كوت ديفوار	3,6	51	7,3	91	46	34
سويسرا	1,0	78	1,6	6	5	36
إسبانيا	0,3	78	1,2	7	5	25

المصدر: World Bank's Yearly Publication on Social Indicators (1994-1995)

متوسط عدد أفراد الأسرة في لبنان

المحافظة	متوسط عدد الأفراد بالأسرة
بيروت	5,1
جبل لبنان	4,4
الشمال	5,3
الجنوب	4,9
البقاع	5,0
النبطية	4,6
المتوسط	4,7

المصدر: المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1996) وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيروت.

يوضح الجدول أعلاه إجمالي عدد سكان لبنان في الفترة ما بين أعوام 1970 - 1996 حسب عدة إحصائيات مختلفة. وتبين من الجدول أن تعداد السكان في عام 1970 هو 2265000 نسمة، في حين وصل إلى 4725640 نسمة في عام 1986 (مؤسسة الحريري، 1987)، ولكن طبقاً لتعداد رسمي أجري بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصل تعداد السكان إلى 3111832 نسمة. وبمقارنة تعداد السكان بين عامي 1970 و 1996 مع الأخذ في الاعتبار الزيادة الطبيعية في عدد السكان ونسبة عدد المهاجرين إلى الخارج وعدد الذين قتلوا أثناء الحرب الأهلية في لبنان، وعدد الأفراد الذين ماتوا طبيعياً، نجد أنه في خلال ستة وعشرين عاماً قد زاد عدد السكان بحوالي 846168 نسمة فقط، وهذا غير منطقي وغير طبيعي لعدة أسباب:

- بأخذ الزيادة الطبيعية في عدد السكان (2,5 %) بين أعوام 1970 - 2000 نجد أن تعداد السكان يمكن أن يصل إلى 6,569,162 مليون نسمة.
- حسب التقديرات الإحصائية المختلفة، قد قتل حوالي 200 ألف نسمة خلال

الأحداث الأهلية (1975 - 1990).

- نتيجة الوفاة الطبيعية في البلاد خلال الستة وعشرون عاماً الماضية فقد قدر العدد بحوالي 200 ألف نسمة.
- هاجر حوالي المليون نسمة نتيجة الظروف الداخلية إلى أقطار أخرى خارج لبنان.

وبطرح إجمالي عدد السكان الذين قتلوا وهاجروا وماتوا بين أعوام 1970 - 2000، فقد بلغ (4,1 مليون نسمة)، نجد أن تعداد السكان الحقيقي في البلاد في عام 1996 قد يصل إلى 5,169 مليون نسمة.

ولذا يوجد تفاوت كبير بين آخر تعداد رسمي للسكان (1996) وبين تعداد السكان المستخلص من إحصاء 1970 (بعد طرح التغيرات التي طرأت خلال الأربعين سنة الأخيرة حوالي اثنين مليون نسمة).

جدول يوضّح إجمالي عدد سكان لبنان حسب عدة إحصائيات مختلفة بين عامي 1996-1970

	تعداد 1996		تعداد 1986		تعداد 1970	
لبنان	عدد السكان بالألف نسمة	%	عدد السكان بالألف نسمة	%	عدد السكان بالألف نسمة	%
بيروت	407,404	13,1	765,470	16,2	339,75	15
جبل لبنان	1145,458	36,8	1540,468	32,6	883,35	39
الشمال	670,611	21,6	1006,502	21,3	430,35	19
الجنوب	283,056	9,1	516,100	10,9	203,85	9
البقاع	399,890	12,9	691,600	14,65	271,8	12
النبطية	205,413	6,6	205,500	4,35	135,9	8
إجمالي	3111,832		4725,640		2265,000	

ويوضح شكل الهرم السكاني في لبنان، حيث يتضح أنه يحتوي على نسبة كبيرة من الأطفال حتى سن أربعة عشر عاماً، وأن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث

في الفترة العمرية بين 19 - 25 سنة، وفيما بين الخامسة والعشرين والخمسين ازداد عدد الإناث عن الذكور زيادة كبيرة، وهو ما نتج في الغالب عن هجرة الذكور إلى الخارج وخاصة إلى منطقة الخليج، أما ما بين سن الخمسين والرابعة والخمسين فقد كان هناك شبه توازن بين الجنسين، ثم ازداد عدد الإناث بعد ذلك عن عدد الذكور.

وتفيد إحصائيات (1996) أن 86,6 % من إجمالي سكان لبنان يقطنون بالمدن وخاصة بالمدن الخمس الكبرى (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، وجونية). وهذا قد أثر على معدل التزاحم في المناطق الحضرية، وبالتالي إلى تدهور البيئة العمرانية بانتشار الفقر في المناطق المكتظة والهامشية للمدن وتدهور الريف وانتشار الأمراض والموت بسبب ذلك، وأيضاً بفعل المياه الملوثة ونقص التغذية، إلخ.

والجدير بالذكر، أن موضوع السكن وجغرافيته قد تغير كثيراً بعد نشوب الحرب اللبنانية 1975 - 1990، وبعد العدوان الإسرائيلي عام 2006، فقد شهدت ضواحي المدن اللبنانية الكبرى والمناطق الجبلية كثافة سكانية، لأن الشقق السكنية والأراضي أرخص ثمناً مما هي عليه في المدن، بالرغم من ارتفاع أثمانها كما كانت عليه من قبل 2006.

والجدير بالذكر أن نسبة الوفيات خلال الحرب قد أثرت على معدل الوفيات في لبنان، فإذا كان رقم 200 ألف وفاة صحيحاً، فإن التقديرات تشير عندئذ إلى زيادة الوفيات العام بنسبة 40 % ليصبح معدلها 11 % بدلاً من 8 % وبالمقابل فإنه من المفترض أن تشهد الخصوبة تراجعاً في هذه الفترة وليس هناك ما يؤكد ذلك، فنسبة المواليد العام كانت 33 بالألف عند بداية الحرب، وبلغت بعد إنتهاء الحرب وطبقاً لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن 27 بالألف.

ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال 33,2 لكل ألف نسمة، وهذا يعتبر معدلاً منخفضاً بحوالي خمسين في المائة إذا ما قورن بالدول المجاورة (64 لكل ألف نسمة في مصر)، في حين أن معدل الوفيات العام حوالي 8 في الألف.

ومعدل الخصوبة بين اللبنانيات يختلف حسب مستوى تعليمهن ويبلغ في المتوسط 3,4 طفل للمرأة اللبنانية، في حين يبلغ 6,9 طفل للمرأة اللبنانية غير

المتعلمة، بينما معدل الخصوبة للمرأة المتعلمة يصل إلى 2,7 طفل (المعطيات الإحصائية للسكان والاسكان، 1996).

2 - الهجرة الداخلية والخارجية في فترة الحرب اللبنانية:

مع تنامي الهجرة الخارجية شهد لبنان موجات شديدة من التهجيرات الداخلية والناتجة عن الحرب، أولى هذه التهجيرات حصلت في بداية الحرب بين العامين 1975 - 1976 عندما انقسمت العاصمة بيروت، إلى ما سمي المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية وقد شمل التهجير حوالي 300 الف نسمة، أما التهجير الثاني فقد حدث بين العامين 1978 و 1979 وشمل حوالي 150 ألف نسمة، وكان ناتجاً عن المعارك في ضواحي بيروت وعن الاجتياح الإسرائيلي للجنوب عام 1978، أما التهجير الثالث خاصة من الجنوب والجبل فكانت أسبابه الرئيسية الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 ونشوء الحزام الأمني، وقد بلغت أرقامه حوالي 200 ألف نسمة، أما التهجير الأخير فقد تم بين العامين 1989 - 1990، وانتهى مع إعلان وثيقة الطائف عام 1989، وانتهاء الحرب عام 1990. ويبلغ نسبة تعداد المهجرين حوالي 35 % من إجمالي عدد السكان في لبنان، وقد شهدت البلاد عملية التهجير القسري خلال أربع فترات زمنية مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

عدد المهجرين خلال الأحداث الأهلية في لبنان

الفترة الزمنية	أعداد المهجرين
1976 – 1975	300000
1979 – 1978	150000
1989 – 1982	200000
1991 – 1989	250000
إجمالي	900000

المصدر: المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1996) وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيروت.

ونمط التهجير والنزوح لم يتوقف خاصة من القرى الحدودية بسبب العدوان الإسرائيلي والقصف الوحشي الذي تعرضت له مناطق الجنوب، وكان أوسعها وأشدها تلك التي حصلت في تموز (يوليه) 1993، ونيسان (أبريل) عام 1996، وعامي 1998 - 1999، غير أن أشدها تأثيراً وعدداً، فقد كانت في تموز - آب من عام 2006 إثر العدوان الإسرائيلي على الجنوب.

ونستطيع القول إن التهجير بسبب الحرب في لبنان قد توقف، والمهجرون، غالباً عادوا إلى مناطقهم باستثناء بعض القرى، والسبب الأساسي للنزوح أو عدم العودة ناتج عن عدم استقرار الأوضاع في الجنوب، فضلاًعن عدم تعويض وزارة المهجرين لبعض قرى الجبل.

قارب مجموع عدد المهجرين خلال الحرب، حوالي المليون. والتقديرات المتعلقة بالمهجرين وأسرهم في نهاية الحرب تختلف وفقاً للتعريف الذي أعطي لكلمة التهجير ولكنهم قدروا بحوالي 450 ألف نسمة (90 ألف أسرة) وفقاً لإحصائيات وزارة المهجرين عام 1990.

وقد تأثرت جميع المحافظات في لبنان بالتهجير، "كارسال أو استقبال" ولكن معظم التهجير انحصر عام 1992 في ثلاث محافظات هي: بيروت، الجبل والجنوب، على النحو الآتي:

إن 62 % من المهجرين هم من المدن والقرى في جبل لبنان، و 53 % من هذا العدد أقام في المحافظة نفسها، بينما بلغ عدد المهجرين من الجنوب 24 % بينما لم يتجاوز عدد الذين نزحوا إلى الجنوب أكثر من 16 %، أما بيروت فقد تهجر منها ما نسبته 8 % فيما استقبلت حوالي 20 % من المهجرين.

ومن الملاحظ أن أغلبية الهجرات، جاءت من القرى والمناطق الريفية واستقرت في الضواحي، وسببت ضغطاً كبيراً على خدمات المدن وعلى الشروط البيئية المطلوب توافرها. بل إن بعض المهجرين احتلوا المباني أثناء الأحداث الأهلية.

إن وضع المساكن الناتج عن هذه الحركة السكانية، يمكن تلخيصه على النحو التالي:

قبل العدوان الإسرائيلي في تموز (يوليه) عام 1993، كان هناك (83) بلدة وقرية مدمرة كلياً إلى جانب (91) قرية مدمرة جزئياً، وتحديداً تسعةعشر ألف

منزل وبناية مهدمة بالكامل، وعشرة آلاف مسكن وبناية هدمت جزئياً، وسبعة آلاف مسكن صنفت كمساكن لا تتوافر فيها شروط السكن، وأضاف العدوان الإسرائيلي في تموز (يوليه) 1993 إلى هذه المجموعات حوالي 1500 مسكن هدمت بالكامل و 1000 مسكن دمرت جزئياً وحوالي 10,000 مسكناً تضررت، (تقرير الأمم المتحدة لعام 1993 صفحة 10). وما يزيد المشكلة تعقيداً أن أكثر من ثلاثين ألف مهجر احتلوا مساكن بصورة غير شرعية، ويجب أن نسجل هنا أن مستوى النزوح من القرى إلى المدن كان دائماً مرتفعاً وخاصة قبل الحرب. ولم يؤد ذلك إلى تراجع في الإنتاج الزراعي ومستوى الحياة الريفية فقط، بل أدى كذلك إلى إنشاء أحزمة البؤس في ضواحي العاصمة بيروت بسبب حجم الهجرة من الريف، وضعف القدرة الاستيعابية في المدن لهؤلاء النازحين.

وكانت بيروت تحظى دائماً باهتمام رئيسي ثابت في جهود الحكومة اللبنانية وقد انخفضت هذه الألوية عندما بدأت الحرب.

كما سبق وذكر، فإن حوالي مليون شخص هاجروا خلال أعوام الحرب، (1975 - 1990) ومع استمرار الحرب تناقص عدد العائدين سنة بعد سنة، وتم ملاحظة تناقص العدد حتى الصفر تقريباً للمهجرين العائدين خصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 إلى نهاية الحرب اللبنانية عام 1990، ومع استمرار الهجرة إلى الخارج فإن أعداد العائدين لا تشكل دليلاً لأي تغيير في النتائج.

دلت نتائج الدراسات الميدانية المحققة في الدول المستقبلة للمهجرين في الفترة 1975 - 1980 (طبارة رياض، 1983) أن 40 % توجّهوا نحو الأميركيتين وأستراليا كهجرة دائمة. ونعتقد أن هذه الهجرة تزايدت بعد أن حصل المهاجرون على تأشيرة هجرة إلى هذه الدول، أما الـ 40 % الأخرى فقد قصدت دول النفط الغنية في الخليج، وتوزع الـ20 % الباقون في مختلف مناطق العالم لا سيما أوروبا، وأفريقيا الغربية[1]. ويعني ذلك أن 25 % فقط من هؤلاء المهاجرين، قد يعودون إلى وطنهم فيما لو استقرت الأحوال وسمحت لهم الظروف باستئناف حياتهم الطبيعية.

1 ـ نتيجة للأحداث الدامية في البلدان الإفريقية فقد تواصلت عودة المهاجرين اللبنانيين إلى لبنان منذ حزيران (يونيه) 1997 وبأعداد غفيرة.

جدول توقعات السكان في لبنان (1992-1975) (2000-1993)

السنة	السكان (بالألف نسمة)	الهجرة (بالألف نسمة)	السكان (بالألف نسمة)
1975		4000	2591
1976		297-	2180
1977		38	2513
1978		86	2526
1979		49	2468
1980	2467	33	2467
1981	2516	33	2483
1982	2533	33	2500
1983	2550	33	2517
1984	2567	62	2505
1985	2555	70	2485
1986	2535	74	2461
1987	2510	67	2443
1988	2492	67	2425
1989	2474	85	2389
1990	2437	85	2352
1991	2399	1-	2400
1992	2488	40-	2488
1993	2537	80-	2617
1994	2601	80-	2681
1995	2666	40-	2706
1996	2732	1-	2733
1997	2801	0	2801
1998	2871	0	2871
1999	2942	0	2942
2000	3016	0	3016

المصدر: رياض طبارة، وتوفيق عسيران، (1994) تقرير لبنان إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة ــ اللجنة الوطنية للسكان في لبنان.

وهناك 300 ألف مهاجر لبناني قد عادوا إلى لبنان في السنتين 1992 - 1993، غير أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاعتداءات الإسرائيلية جعلت تلك العودة غير نهائية، بل إن الكثير سرعان ما هاجر مجدداً.

وكان يُظن أن العودة الكبرى للمهاجرين ستحصل في العامين 1997 - 1998 وتصل إلى الرقم النهائي في العام 2000، غير أن شيئاً من هذا لم يحدث بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية بين أعوام 2016 - 2000، مما دعا المزيد من الشباب إلى الهجرة لا سيما إلى دول الخليج العربي، وقسم من هؤلاء أعيد إلى لبنان بسبب الصراع الإيراني ـ السعودي ووقوف بعض اللبنانيين في دول الخليج إلى جانب إيران وحزب الله.

وإذا أخذنا في الاعتبار القوى العاملة في أواخر الثمانينات نجد أن عددها بلغ عام 1993 حوالي 610 آلاف شخصاً (الأسكوا، 1992 ص 133)، أما بالنسبة للقوى العاملة المهاجرة فنجد أن نسبة العمالة مرتفعة جداً في الخليج قياساً إلى المناطق التي تمت إليها الهجرة (كامل العائلة) بينما الهجرة إلى الخليج اقتصرت على الذكور الشباب أو الرجال المتزوجين الذين لا يصطحبون زوجاتهم وغير متزوجين، نظراً لأن قوانين الهجرة في الخليج لا تسمح باصطحاب الزوجات والأولاد، إلاّ بعد هجرة فردية للرجل، غير أن السنوات الأخيرة شهدت وجود عائلات لبنانية بكامل أفرادها.

وعند دراسة المستوى المهني للمهاجرين نجد أن القسم الأكبر منهم هم من الفئات المهنية والتخصصات العليا، ففي الولايات المتحدة مثلاً، تبلغ نسبة المهاجرين اللبنانيين من هاتين الفئتين 48 % للفترة 1975 - 1980، وهو يمثل سبعة اضعاف الأعداد الموجودة في لبنان، وهو يمثل ضعف العدد المماثل في الولايات المتحدة ذاتها.

تبين وفقاً لتقديرات العامين 1987 و 1988 أن نسبة 15 % من مجموع المهندسين و25 % من مجموع الأطباء في لبنان قد هاجروا إلى الخارج (قصيفي، جورج 1993 ص 63 وجريدة السفير 24/6/1992 ص 7).

ومن المؤكد أن توقعات العائدين ـ التي لن تحصل في المدى القريب ـ ستكون من بين هذه المجموعات المتخصصة ومقوماتها أفضل من مقومات القوى العاملة المتبقية في لبنان.

ومما لا شك فيه أن الجهود التي ستبذل لإعادة المهاجرين ستنعكس إيجاباً على لبنان بالرغم من أن توفر الأموال لإعادة دورة الاقتصاد سيؤدي بدوره إلى مشكلة سكانية متمثلة بنقص حاد لليد العاملة المتخصصة مما يتطلب توسيع وتنويع التعليم المهني والتقني ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم استقدام العمال.

غير أن اليد العاملة السورية التي قدرت بنصف مليون عامل قبل عام 2005، وبمليون عامل بعد الثورة السورية عام 2011، أدى إلى سد النقص اللازم في ميدان اليد العاملة اللبنانية، علماً أن اليد العاملة السورية أرخص من اليد العاملة اللبنانية.

غير أن مشكلة الهجرة، ما تزال قائمة في لبنان لأكثر من سبب، وقد أشار تقرير "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (اسكوا) لعام 2004، أن النظام التعليمي في لبنان كان بطيئاً في التكيف مع احتياجات سوق العمل الحديثة، ويعاني من مشكلات كبيرة أثرت على الاستفادة التامة من الموارد البشرية، ويتجلى هذا الوضع بوضوح في عدم قدرة المتخرجين من العثور على فرص عمل محلية مناسبة، مما أدى مجدداً إلى ارتفاع معدل الهجرة. لهذا أوصى "المؤتمر الاغترابي" الذي عقد في لبنان في آب (أغسطس) 2004 باستمرار التواصل بين المغترب والوطن الأم[1].

إن التحركات السكانية على تنوعها وامتدادها تمثل بالتأكيد أخطر حلقات الأزمة التي أصابت الإنسانية في لبنان، والتي لم يحن الوقت بعد لتبيان آثارها وانعكاساتها في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة للتغيرات الديموغرافية البارزة التي رافقتها. من المتوقع أن تكون نتائج التهجير التي حدثت أثناء الأحداث الداخلية قد أدت إلى نتائج اجتماعية ونفسية واقتصادية وتربوية وديموغرافية وسواها، وتتمثل بالأمور التالية:

1 ـ أنظر: توصيات المؤتمر الاغترابي، مجلة المقاول، العدد (102) آب (أغسطس) 2004.

1 - إن تنقل الموجات الضخمة عبر المناطق اللبنانية وبين الأحياء داخل العاصمة (بين شرقية وغربية) وبين العاصمة والضاحية الجنوبية قد أدى إلى تغيير في النواحي العمرانية لمدينة بيروت، مما أضفى عليها بعض مظاهر الريف، أو أدى إلى "ترييف" المناطق الحضرية (Ruralisation of urban areas) بدأت مظاهر التحضر العشوائي والريفي واضحة في أحياء بيروت الغربية، وهذا الواقع بدوره، أدى إلى تكوين ثلاث مدن في مدينة واحدة: الضاحية الجنوبية في مدينة بيروت أو المدينة السرطانية، التي صبغت بصبغة شيعية واضحة الملامح مع وجود عسكري اساسي ومهم لحزب الله وحركة امل ثم بيروت الغربية بازدحامها، وبيروت الشرقية بامتدادها العمراني غير المخطط.

2 - إن استمرار التهجير عبر سنوات الحرب الطويلة، وانتشار البطالة والتنقلات المفاجئة للسكان، وتشريد آلاف الأسر أدى إلى مشكلات اجتماعية حادة. هذا الواقع أدى إلى انتشار الأمية وانقطاع نسبة عالية من أبناء المهجرين عن متابعة الدراسة... وأدى غلاء المعيشة إلى نقصان التغذية، ثم اضطر بعض أرباب الأسر مغادرة البلاد بدافع تحصيل لقمة العيش، هذا بالإضافة لعدم توافر الحد الأدنى من الحاجات الضرورية في مساكن المهجرين... هذه التغيرات أدت مجتمعة إلى حدوث توترات نفسية واجتماعية متنوعة، أبرزها انتشار أمراض الحرب، والانهيار الخلقي وتفسخ العائلة، وهي مشكلات لا تحتاج إلى عناء يذكر لتأكيد مخاطر استمرارها وانتشارها. ومما زاد الأمر سوءاً انعكاس الثورة السورية وتداعياتها على لبنان بين أعوام 2011 - 2016.

3 - أدى الترحيل الجماعي للسكان، وعدم إيجاد حلول تكفل عودة الأسر المهجرة لمساكنها وحل مشكلاتها، ثم استمرار الأزمة وانهيار مؤسسات الدولة. هذا التدهور دفع بعض المهجرين لبناء مساكن على أملاك الدولة وأرض الغير، فنشأت مشكلة إنسانية معقدة كانت في أساس اندلاع الأحداث الأخيرة والمواجهة مع الدولة (سنة 1984)، التي سعت لهدم المساكن دون إيجاد حلول لمشكلة المهجرين، مما أدى فيما بعد إلى تفاقم الأوضاع خصوصاً في الضاحية سنة

1984. ولعل مشكلة المهجرين، بمراحلها وتناقضاتها وشموليتها، تأتي كأخطر نتائج الحرب وأصعبها حلاً، وهي بمجملها مرتبطة - كما رأينا - بمشروع الفرز السكاني، وحلها يكون بعودة العيش بين الفئات والطوائف، ثم في استقرار البنية اللبنانية في أصالتها المعهودة. وما يزال البناء غير الشرعي واضح المعالم ومستمر في أكثر من منطقة لبنانية.

4 - من الطبيعي أن يواكب فترات التهجير تغييرات ديموغرافية بارزة مثل انخفاض معدل الإنجاب، ارتفاع معدل الوفاة (وفيات الحرب، ووفيات طبيعية)، ارتفاع معدلات الطلاق. وعدم الإقبال على الزواج نتيجة غلاء المعيشة والتنقل المستمر، وعدم الاستقرار النفسي، ثم عدم توافر المساكن للأسر الجديدة، وعدم إيجاد الوظائف مما أدى إلى ارتفاع العمر الوسطي للعازبين من الذكور والإناث.

5 - أدت موجات التهجير السكاني إلى مشكلات اقتصادية متنوعة أبرزها انتشار البطالة بين القوى العاملة التي خسرت أعمالها وموارد رزقها، إلى توقف الإنتاج والأضرار التي لحقت بالمؤسسات الصناعية، فخلال حرب الضاحية مثلاً، جرى تدمير حوالي 523 مؤسسة صناعية ومحترف وعمل تجاري... ومما زاد الأمر تعقيداً وسلبية نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 لا سيما على الضاحية الجنوبية لبيروت. وقد رافق كل هذا ارتفاع معدلات الإعالة وتزايد الأعباء الملقاة على عاتق الأسرة، وخلال دراسة ميدانية للمهجرين من الجنوب المقيمين في بيروت وقرى البقاع وبعض أحياء بيروت، تبين أن هناك فئة قليلة من مجتمع المهجرين هي التي تتحمل الأوضاع الحالية أعباء الحياة لعموم المجتمع، وهذه الفئة تمثل أقل من سدس السكان (16 بالمائة)، اي أن هناك شخصاً واحداً يعمل ليعيل نفسه، ويعيل خمسة أفراد آخرين له.

جدول توزيع القوى العاملة حسب العمر والجنس في عام 1996

	العاملون الذكور (بالألف)		العاملون الإناث (بالألف)		إجمالي العاملين (بالألف)	
العمر (سنة)	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 14	5,192	0,7	0,745	0,4	5,937	0,6
15 – 19	44,186	5,9	8,000	4,1	52,186	5,5
20 – 24	93,168	12,4	31,613	16,2	124,781	13,2
25 – 29	106,705	14,3	40,313	20,6	147,018	15,6
30 – 34	106,872	14,3	34,158	17,5	141,030	14,9
35 – 39	86,896	11,6	26,224	13,4	113,112	12,0
40 – 44	71,706	9,6	19,487	10,0	91,193	9,7
45 – 49	58,681	7,8	12,924	6,6	71,605	7,6
50 – 54	52,971	7,1	8,011	4,1	60,982	6,5
55 – 59	44,788	6,0	6,020	3,1	50,808	5,4
60 – 64	36,225	4,8	4,062	2,1	40,287	4,3
65 فأكثر	41,187	5,5	3,053	1,6	44,240	4,7
غير معلوم	0,103	-	0,991	0,5	1,094	0,1
إجمالي	748,680	100%	195,601	100%	944,282	100%

المصدر: المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1996) وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجمهورية اللبنانية.

وترجع البطالة في لبنان إلى كثير من العوامل، من بينها النمو السكاني الذي يترتب عليهاه تدفق أكثر من 32 ألف فرد سنوياً إلى سوق العمل بحثاً عن فرص عمل لأول مرة (بالإضافة إلى رصيد قائم بالفعل من نحو 140 ألف متعطل). وعلى جانب آخر هناك تباطؤ ملحوظ في قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لأكثر من سبب وقد تصل تكلفة ايجاد فرصة عمل جديدة حوالي 50 ألف دولار أميركي لكل فرد، أي أن الدولة يجب أن تنفق 1,6 مليار سنوياً لتوفير فرص عمل.

ويضاف إلى ما سبق، غزو العمالة الأجنبية لسوق العمل اللبنانية، لا سيما العمالة السورية والمصرية والآسيوية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، بالإضافة إلى غياب دور المؤسسات التعليمية في إعداد المتخرجين بالمهارات والقدرات اللازمة لسوق العمل الذي يعتمد على القطاع الخاص، والآثار السلبية لقوانين العمل السائدة، التي لا تشجع قطاع الأعمال الخاص على التوسع في تشغيل العمال.

4 - ظاهرة الفقر:

أثبتت الدراسات انخفاض مستوى دخول العاملين في القطاع الحكومي، وانخفاض دخول العاملين بقطاع الأعمال الخاص حيث بلغ متوسط دخل الفرد حوالي 3600 دولار أميركي سنوياً عام 1996.

وطبقاً للتقرير الوطني اللبناني المقدم إلى قمة التنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن في عام 1995، فإن تعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر يبلغ 28 % من أصل عدد السكان في لبنان، في حين كان عام 1961 حوالي 9 %.

ولذا تعد مشكلة الفقر في لبنان إحدى التحديات الكبرى والتي تعوق جهود التنمية. فظاهرة الفقر يصحبها انتشار الأمية وتدني مستوى المهارات البشرية، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، وتواضع حجم مستوى نوعية الخدمات المتاحة للفرد في مجالات الصحة، والتعليم والمسكن المناسب... إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتوجد علاقة واضحة وقوية بين ظاهرة الفقر ومؤشرات الصحة والتعليم والإسكان وأوضاع التشغيل، حيث تتسم مستويات إنفاق الفقراء على بنود التعليم والصحة والمواصلات بالضآلة الشديدة. ويعني ذلك أن هؤلاء الفقراء يعتمدون اعتماداً أساسياً على الخدمات العامة التي تقدمها لهم الدولة في هذه المجالات الثلاثة سواء كانت مجانية أو مدعومة دعماً كبيراً. ومن ثم فإن حدوث انخفاض في مستوى الإنفاق الحكومي على الصحة - على سبيل المثال - من شأنه أن يضر الفقراء أولاً.

والجدير بالذكر أن 3 % من بين الأولاد بين عمر 6 سنوات إلى عشر سنوات يعملون، أي حوالي 7000 طفل يعملون في أنشطة اقتصادية مختلفة، وأن معظمهم يتركز في برج البراجنة، برج حمود، وأن 14 % منهم يعملون في باب التبانة في طرابلس، وأن 20 % من الأولاد العاملين في لبنان يعانون من الأمية (تقرير تلفزيون المستقبل 14/6/1997)، وقسم كبير من هؤلاء استخدموا عندما كبروا في العمليات العسكرية المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك يعتمد الأطفال الفقراء في لبنان على ما يتيحه لهم نظام التعليم الحكومي من خدمة تعليمية مجانية أو بتكلفة رمزية لا يستطيعون بدونها أن يلتحقوا بمدارس على الإطلاق. ويضاف إلى ما سبق أن انخفاض مستوى التعليم في المدارس الحكومية، وارتفاع كثافة الطلاب في الفصول، قد أدت مجتمعة إلى وجود عنصر من عناصر التحيز الاجتماعي ضد الفقراء، يتمثل في حرمانهم من فرص متكافئة للحصول على مستوى ملائم من التعليم.

يبقى أنه لا يمكن في واقع الأمر الادعاء بأن حجم السكان ومعدل نموه هو المسؤول وحده عن انتشار الفقر، ولكن الأحداث الأهلية التي استمرت في لبنان بين 1975 - 1990، قد ساعدت على تفشي وزيادة حجم الفقر في البلاد. ويوجد عوامل أخرى مسؤولة عنه يتعلق بحجم الجهد التنموي العام في المجتمع، ويتعلق بعضه الأخر بالسياسات السكانية وبخصائص السكان، ومع ذلك يقترن الفقر في حالات كثيرة بارتفاع معدل نمو السكان كسبب ونتيجة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المتردية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ليس فحسب في الفترة الممتدة بين أعوام 1975 - 1990، بل في الفترة الممتدة بين أعوام 1990 - 2006، وبين أعوام 2006 - 2016، وهي في جملة الأسباب التي تساعد على استمرار مظاهر البطالة والفقر والعنف والإرهاب والتطرف.

استنتاج:

من خلال الدراسات السابقة للتنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالسكان والاسكان، والتحديات التي تواجه السكان والتنمية، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها لبنان خلال الأحداث الأهلية تبرز عدة حقائق أساسية أهمها:

1 - إن مشكلة الإسكان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للمجتمع ككل، ولا يمكن فصل مشكلة الإسكان عن التنمية الشاملة للبلاد، ذلك إن التنمية المستدامة يجب أن تحرز تقدماً ملموساً حسب الأولويات في التنفيذ على المدى القصير، والاهتمام بالأجيال القادمة على المدى الطويل، وذلك تمهيداً للوصول إلى الاستقرار البيئي لتحقيق رفاهية المجتمع ككل.

2 - في الفترة الأخيرة تفاقمت مشكلة السكان وسوء توزيعهم على خريطة لبنان إلى درجة جعلتها تمثل أكثر التحديات المعاصرة صعوبة بسبب تكدس غالبية سكان لبنان في الشريط الساحلي الممتد من طرابلس شمالاً حتى صيدا فصور جنوباً بكثافته العالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤشرات تعكس زيادة نسبة سكان الحضر بصورة مطردة، مما يهدد الاقتصاد بسبب الزحف العمراني على الأراضي الزرعية، كما أنه سيؤدي إلى تدني البيئة الحضرية في المدن القائمة وزيادة التكدس السكاني في المراكز الحضرية الكبرى. وأخيراً، فإن المناطق السكنية غير الرسمية أصبحت الآن تمثل أكبر تحد للمراكز الحضرية، بل وتتحكم وتحد من محاور التنمية العمرانية، وأن تلك المناطق الهامشية تحوي قطاعاً كبيراً من المجتمع له خصائصه وعاداته وتقاليده وله اقتصاده الهامشي الذي يكون ركيزة أساسية.

3 - من الأهمية بمكان القول، أنه نتيجة للانفجار السكاني في المدن اللبنانية، وتمركز النازحين اللبنانيين في هذه المدن وضواحيها، ونتيجة لهجرة حوالي مليون ونصف المليون من الشعب السوري إلى مختلف المناطق اللبنانية سبب تفاقم الحرب السورية (2011 - 2016)، ونتيجة للانقسامات الوطنية، واسترخاء

الحكم اللبناني، ونتيجة لضعف السلطة المركزية في ظل موازين القوى المحلية والاقليمية والدولية، فقد شهدت الكثير من المناطق اللبنانية موجة كبيرة من تشييد أبنية سكنية غير شرعية وغير قانونية على العقارات العامة والخاصة، والعقارات الوقفية الإسلامية، ومن بينها أراضي الدولة والبلديات، وذلك في مناطق الأوزاعي والضاحية الجنوبية، ومناطق صور وسواها من مناطق لبنانية، مما أثار موجة من الغضب والاستياء من استغلال الواقع السياسي للدولة اللبنانية. وهذه الظاهرة شهدتها بعض المناطق اللبنانية في ظل غياب الدولة في فترة ثورة عام 1958، وقد تكررت هذه الظاهرة أكثر من مرة مع غياب سلطة قوية وقادرة.

4 - إن المصارف اللبنانية، وفي مقدمتها المؤسسة العامة للإسكان ومصرف الإسكان أسهما إسهاماً بارزاً في دعم الشباب اللبناني من ذوي الدخل المحدود عن طريق تيسير القروض سواء بالنسبة للشقق الصغرى أو المتوسطة أو الفخمة، سواء بالنسبة للمقيمين أو للمغتربين، وقد تعطى القروض لسنوات تفوق العشرين سنة، بل أن مصرف الإسكان ورغبة منه في تشجيع المهاجرين اللبنانيين من العودة إلى لبنان، فقد رفع سقف الاقتراض لهم لشراء مساكن في لبنان من (450) مليون ليرة أي نحو (315 ألف دولار أميركي) إلى 600 مليون ليرة (نحو 420) ألف دولار أميركي، وذلك تمشياً أيضاً مع تضخم أسعار العقارات في لبنان بصورة عامة، وفي العاصمة بصورة خاصة.

ومن الأهمية بمكان القول، إن القروض المعطاة للشباب اللبناني ما تزال غير كافية للإسهام إسهاماً فاعلاً في حل مشكلة السكن، غير أن القروض أسهمت ولو بشكل جزئي بحل هذه المشكلة، كما أنها اسهمت بشكل أو بآخر بنمو التطور العمراني والسكني خارج العاصمة بيروت، وخارج المدن الكبرى، مما أسهم في نمو بعض المناطق - الضواحي للمدن.

الملاحق

في ذكرى التحرير

قبل العام ٢٠٠٥ لم يكن حزب الله ليشكّل بالنسبة لأي لبناني حساسية او شعورا بالخوف او القلق، وكان وقتها الناس ينظرون الى المقاومة الإسلامية كدرع حقيقية في مواجهة الأسطورة الإسرائيلية والجيش الاقوى في الشرق الاوسط هذا الجيش الذي لا يقهر.

ولزمن طويل، راهن اللبنانيون على الحزب، صحيح تقاعس بعضهم وتخاذل، إلا انه اعتبر دعم المقاومة شيئا من نضال أيضا ومن مقاومة معنوية ومادية وحتى سياسية. وقتها فوّض الجميع حزب الله، وتقاسموا معه الحزن على شهداء حُفرت اسماؤهم في الذاكرة والبال والأفئدة، ورفعت صور السيد حسن نصر الله في البيوت في صدرها، وعلى السيارات فما كانت تمرّ سيارة إلا وكانت صور السيد تزيّن زجاجها متنوّعة القياسات والأحجام.

كان كلام السيد يقع في الآذان موقع المرشد والشيخ والموجّه، وقد ترقّب خطبه الكثيرون إما ليفهموا منها مضمونها والوجهة، وإما ليسرّوا بما كانت تنطوي عليه من الإيحاء والبلاغة والقدرة على التعبير عن الانتصارات التي تحققت في مدن الجنوب وقراه، النصر تلو النصر، التفوّق تلو التفوّق، المعارك الواحدة تلو الأخرى.

كانت الساحات إذا ما نزل حزب الله بصناديقه الصفراء تزدحم بالسيارات التي تتسابق لتاخذ دورها أمام الصندوق فتسجل طوعا ومحبة تقديرها للمقاومة ودعمها القاطع لها، لا ببضعة من الليرات بل ببضعة انفاس امتزجت مع المبلغ الموضوع في الصندوق، فتحوّل المال الى انفاس طيبة، والى فعل إيمان بمقاومة حقيقية لإسرائيل.

حتى في العام ٢٠٠٦ كان لحديث السيد حسن نفس التاثير في الجمهور اللبناني، بل والطرابلسي، تسمّر تلك الليلة الآلاف أمام الشاشات يترقبون خطابه، لم يكن يعلم أحد ان المقاومة تخبيء مفاجاة بحجم ضرب زورق عسكري إسرائيلي، كان الوقت مساء وكان العشرات يترقبون جديدا في حرب قطعت الأوصال، ودمّرت جسور التواصل، بشغف تابع سنّة طرابلس ذلك الخطاب الذي صار بعد وقت قليل شهيرا وتاريخيا.

كانت الكلمات والعبارات تاسر المتابعين، حتى وصل السيد الى المقطع الذي أعلن فيه انه الآن يُوجه صاروخ الى الزورق في عرض البحر ويصيبه إصابة مباشرة. لا يمكنني فعلا أن انقل صورة الشباب وهم يحتفلون بهذا الانتصار وبتلك اللحظة التاريخية من تاريخ المواجهة مع إسرئيل التي حوّلت الزورق المخيف الى هدف، حوّلت الزورق الذي يزوّد عادة بالأهداف الى هدف. بل حوّلت إسرائيل الى هدف.

وقتها... رغب جمهور عريض أن لا تسقط تلك اللحظات من وميض ذاكرته، تمسّك الجمهور بها علّها تتكرر وتصير واقعة قابلة للتكرار. إلا ان ما حصل بعدها أخاف المحبين، وحوّل المترددين الى اخصام، ثم من تبرّع بمال ذات أمسية نزل ووزع حلوى بعد ورود انباء عن خسائر للحزب في سوريا.

وفي العام ٢٠١٢ زار وفد من مستشاري الرئيس الطيب رجب طيب اردوغان طرابلس ووجّه لي بعض الأصدقاء الدعوة للقائهم اجريت لقاء مع ابرزهم، وفي سؤال قلت هل أنتم جادون في مسيرة المواجهة مع إسرائيل؟ هل تقدرون على المتابعة؟ لقد يئس العالم العربي فالإسلامي من المواجهات التي تنتهي اما بصلح مخزي أو بسقوط الأنظمة التي تطلق صاروخا أو تتشبث بموقف في وجه الإسطورة التلمودية، نعم وقتها كنت على قناعة ان بعضا من منظومات المقاومة في وجه إسرئيل أسقط إما بالعنف وإما بغيره.

امس سمعت كلام السيد، بنفس الاهتمام، إلا انني احتجت حولي الى من يبدي اهتماما مثلي، والى من يترقّب معطى ما كما افعل، افتقدت ذلك فعلا، لم يتغيّر حسي الصحفي ولم تتغيّر اولوياتي الإسلامية ولا العربية، لكن الناس من حولي وانا استمع الى خطاب السيد انفضوا من حولي.

لست بوارد التحامل ولا التقويم، إنما انا بوارد السؤال عن مغزى ووجهة حرب سوريا، وعن مغزى ووجهة تمزيق العراق، وعن مصير المسيرة المذهبية، من ستبقي مع من بل من ستبقي في المنطقة وماذا ستبقي؟

لقد غيّرت حرب سوريا فالعراق فالبحرين ما في النفوس، وبدّلت الأحوال، وغيّرت التوجهات. واليوم، لكم اشتهي ان يعود السيد حسن نصر الله حلما يراود أهل السنّة كقائد عربي وإسلامي، لكم أحلم أن يتوقف الجميع عن هدم سوريا الحبيبة، سوريا الأرض لا الأنظمة ايا كانت.

لقد فرّقت حرب سوريا بل الحرب المذهبية المستعرّة العقول من حولي، ومن حولنا جميعا، سقط الاجماع على مواجهة إسرائيل وصرنا نحتفل لسقوط ضحايانا في مواجهة حالنا الذي صار ارهابا وتكفيرا، تبدّلت معالم المنطقة وسقطت معها منظوماتنا النفسية والقومية، أصرنا بلا قومية؟ أصارت المذهبية قوميتنا؟ أوَنصبح غدا ربما قريبا جدا على قومية ما جديدة؟

اسوأ ما في العشر سنوات الماضية انها جرّدتنا من حالنا ومن انفسنا، صرنا نحن هم ونحن وصارت الجغرافيا من التاريخ وصار التاريخ تاريخا، وصار الناس أجناسا.

في ذكرى التحرير، لكم اشتهي أن نعود جميعا مقاومة، وان تسقط حروب الكبار الكبار ووقودها نحن والناس والحجارة، وان لا يتسع بعد الشرخ اكثر وان لا تتقسّم بلاد العرب أوطانا اكثر، وان لا يصير الإسلام أديانا مزدوجة الإيديولوجيات والمفاهيم، وان بنقى نحن نحن، على امل ان لا يبقى الكلام مجرّد امنيات.

م. م

اللواء، 28 / 5/ 2015

الموساد ينفّذ مخططاً استيطانياً في العراق بمباركة أميركية - كردية

كشف صحفي أميركي في تقرير له نُشر مؤخرًا، عما وصفه بـ «مخطط إسرائيل التوسعي الاستيطاني في العراق»، أكد فيه أن «إسرائيل» تطمح في السيطرة على أجزاء من العراق تحقيقاً لحلم «إسرائيل الكبرى».

وتضمن التقرير الذي نشره الصحفي «وين مادسن» على موقعه الذي يحمل الاسم نفسه، معلومات لم تُنشر في السابق حول مخطط نقل اليهود الأكراد من «إسرائيل» إلى مدينة الموصل ومحافظة نينوى في شمال العراق تحت ستار زيارة البعثات الدينية والمزارات اليهودية القديمة.

ولفت التقرير إلى أن اليهود الأكراد قد بدأوا منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، في شراء الأراضي في المنطقة التي يعتبرونها ملكية يهودية تاريخية.

واستعرض الكاتب أسباب «الاهتمام الخاص الذي يوليه الإسرائيليون لأضرحة «الأنبياء» ناحوم ويونس ودانيال، وكذلك حزقيل وعزرا وغيرهم»، موضحاً أن الكيان الصهيوني ينظر إليها جميعها على أنها جزء من «إسرائيل»، حالها حال القدس والضفة الغربية التي يسمّيها «يهودا والسامرة».

ويؤكد التقرير أن فرق جهاز المخابرات الصهيونية «الموساد» قد شنت مع مجموعات من المرتزقة، وبالتنسيق مع الميليشيات الكردية، هجمات على المسيحيين الكلدانيين العراقيين في كل من الموصل وأربيل والحمدانية وتل أسقف وقره قوش وعقره....... وغيرها، وألصقتها بتنظيم «القاعدة»؛ بغية تهجيرهم بالقوة، وإفراغ المنطقة التي تخطط إسرائيل للاستيلاء عليها، من سكانها الأصليين من المسيحيين والمطالبة بها بوصفها «أرضاً يهودية توراتية»!

ويقول الصحفي الأميركي «وين مادسن» إن المخطط الصهيوني يهدف إلى توطين اليهود الأكراد محل الكلدان والآشوريين. ويتهم الكاتب الإدارة الأميركية برعاية هذا المخطط الذي يقوم على تنفيذه ضباط من جهاز الموساد «الإسرائيلي» بعلم ومباركة القيادات السياسية في الحزبين الكرديين الكبيرين (الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الذي يتزعمه مسعود البرزاني).

ويخلص الصحفي الأميركي إلى أن «هذه العملية تمثّل إعادة لعملية اقتلاع الفلسطينيين من فلسطين أيام الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية وإحلال الصهاينة مكانهم» على حد قوله.

وكانت دراسة عراقية معزّزة بالأسماء والأرقام والعناوين، قد كشفت معلومات وصفت بالمذهلة عن تغلغل «الأخطبوط الصهيوني» في العراق المحتل منذ قرابة الست سنوات.وقال تقرير مفصّل أعده مركز «دار بابل» العراقي للأبحاث، إن التغلغل «الإسرائيلي» في هذا البلد طال الجوانب السياسية والتجارية والأمنية، وهو مدعوم مباشرة من رجالات مسؤولين من أمثال مسعود البرزاني، جلال الطالباني، كوسرت رسول مدير مخابرات السليمانية، مثال الألوسي، وهو نائب ورجل أعمال، كنعان مكيّه، وهو مدير وثائق الدولة العراقية، وأحمد الجلبي، وغيرهم.

وقال التقرير إن وزير الحرب الصهيوني الأسبق ووزير البنية التحتية الحالي «فؤاد بنيامين بن أليعازر»، وهو يهودي من أصل عراقي، ومن مواليد محافظة البصرة العراقية، يشرف على إدارة سلسلة شركات لنقل الوفود الدينية اليهودية - «الإسرائيلية» بعد جمعهم من «إسرائيل» وأفريقيا وأوروبا، والسفر بهم على متن خطوط جوية عربية، ومن ثم إلى المواقع الدينية اليهودية - المسيحية فى العراق.

وأفاد التقرير بان مركز «إسرائيل» للدراسات الشرق أوسطية «مركز دراسات الصحافة العربية» يتخذ من مقر السفارة الفرنسية فى بغداد مقراً له. وخلال الهجمات الصاروخية التى استهدفت مبنى السفارة الفرنسية، نقل الموساد مقر المركز البحثى إلى المنطقة الخضراء بجانب مقر السفارة الأميركية.

وأوضح أن الموساد استاجر الطابق السابع فى فندق «الرشيد» الكائن فى بغداد والمجاور للمنطقة الخضراء، وحولوه إلى شبه مستوطنة للتجسس على المحادثات والاتصالات الهاتفية الخاصة بالنواب والمسؤولين العراقيين، والمقاومة العراقية.

وفى نفس الفندق المذكور افتتحت صحيفة «يديعوت أحرونوت» «الإسرائيلية» عام ٢٠٠٥ مكتباً لها فى بغداد وأخر فى مدينة أربيل الكردية.

واكد التقرير وجود ١٨٥ شخصية «إسرائيلية»، أو يهودية اميركية يشرفون من مقر السفارة الأميركية فى المنطقة الخضراء على عمل الوزارات والمؤسسات العراقية - العسكرية والأمنية والمدنية.

وكشفت الدراسة أيضاً عن وجود كمّ كبير من الشركات «الإسرائيلية» الخالصة أو الشركات المتعدّدة الجنسية العاملة في العراق، وتمارس نشاطها إما مباشرة، أو عن طريق مكاتب ومؤسسات في هذه العاصمة أو تلك.

ويأتي في مقدمتها كلها شركات الأمن الخاصة التي تتميّز بالحصانة مثل الأميركان، وهي التي يتردّد أنها متخصصة . أيضاً . في ملاحقة العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والطيّارين العراقيين والعمل على تصفيتهم.

البطالة في الدول العربية من أعلى المعدّلات في العالم
والثروات النفطية لم تُفلح بتوفير فرص عمل تتناسب وحاجات السوق

«إنْ كان لا بد من التغيير فيجب التعبير» مقولة أضحت على لسان كل شاب عربي ذاق الأمرّين بسبب غياب فرص العمل وانتشار البطالة، ولعل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي كانت وراء الثورات العربية التي تعصف بالمنطقة، ولعل التعبير والكلام عن الاعداد التي وصلت اليها البطالة في عالمنا العربي يستوجب التغيير نحو اصلاح الانظمة الاقتصادية واعادة بناء هيكلية سياسية تعالج المشاكل الجذرية التي يتخبّط بها الشباب العربي.

هذه الحقيقة تتطلب من القادة السياسيين ان يعملوا على معالجة اسباب البطالة من اجل التنمية الاقتصادية المستدامة، فبحسب آخر تقرير صادر عن الإسكوا فإن معدلات البطالة في العالم العربي هي الاعلى في العالم فما هي نتائج انتشار البطالة على السياسة التنموية؟

البطالة الأعلى عربياً

بحسب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا «إسكوا» فإن البطالة في الدول العربية هي من اعلى المعدلات والبطالة هي من اكثر التحديات التي تواجهها خطورة.

وحسب الاحصاءات الرسمية، يصل المعدل الاجمالي للبطالة في المنطقة الى ١٤٪ تقريبا، وقد يكون هذا المعدل التقديري أدنى من الواقع، اما بطالة الشباب فتصل الى ٣٠٪ او اكثر في الكثير من البلدان العربية مما يشكل مصدرا كبيرا للقلق.

ويضيف التقرير بانّ الوضع يتفاقم في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، فقد انخفضت معدلات الخصوبة، لكن الانخفاض ترافق مع انخفاض في معدلات وفيات الرضع وتحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة واستمر النمو السكاني بمعدل سنوي قدره ٢ في المئة تقريبا.

اما بالنسبة الى فرص العمل المتوافرة في المنطقة فهي اقل بكثير من الاعداد الوافدة الى سوق العمل، لذلك ارتفع معدل بطالة الشباب في البلدان العربية ليناهز ضعف المعدل العالمي.

تاثيرات على التنمية

واصبحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث، كما اصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية فإن البطالة هي حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق.

وقد حذّرت الأمم المتحدة من ارتفاع البطالة حول العالم إلى معدلات قياسية بلغت حوالي ١٨٦ مليون عاطل.

واشار التقرير الذي اعدّته منظمة العمل الدولية إلى العديد من العوامل التي لعبت دورا مؤثرا في ارتفاع مؤشرات البطالة إلى ٦،٢ في المائة من إجمالي القوة العاملة في العالم.

وشدّد التقرير على اهمية إيجاد حوالى ٨ ملايين وظيفة جديدة خلال الـ١٢ عاما المقبلة في دول جنوب الصحراء الإفريقية حيث تبلغ معدلات البطالة ١٠،٩ في المائة، وإلا فإنّ الأهداف التي وضعتها قمة الألفية عام ٢٠٠٠ بتحقيق نسبة سكان العالم الذين يعيشون عند خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن تتحقق.

الاقتصاد العربي دون الطموحات

وتُعدُّ منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق المتاثرة بهذه الظاهرة، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٢،٢ من ١١،٩ في المائة.

وتضمّن التقرير الاقتصادي العربي الموحّد الكثير من المؤشرات الاقتصادية الحيوية ذات الصلة بتوجّهات التنمية والتحديات التي تواجهها مستقبلا.

واشار التقرير إلى ان البطالة تعتبر احد اهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ويوضح التقرير ان عدد سكان الوطن العربي بلغ نحو ٢٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٠١ وارتفع إلى نحو ٣٠٠ مليون بنهاية العام ٢٠٠٢ وذلك بمعدل زيادة سنوية ٢٥ ٪، وهو من بين اعلى المعدلات مقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم، ولكن مقابل هذا التطور يلاحظ تذبذب الأداء الاقتصادي من خلال ارقام الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في السنوات الأخيرة إذ بلغ معدل نمو الناتج ٥،٥ ٪ عام ١٩٩٦ ثم تراجع إلى ٣،٦ ٪ عام ١٩٩٧ وكان التراجع الكبير في عام ١٩٩٨ عندما سجل النمو معدلا سالبا وهو (-٢،٥ ٪) وعلى الرغم من تحسنه خلال العامين الماضيين بفضل تحسن الاقتصاديات النفطية إلا ان التقرير يصف مستوى نمو الاقتصاد العربي بانّه كان «دون الطموحات».

وذكر التقرير انّه امام حالة عدم النمو الحقيقي في هذه الاقتصادات فإن المعدل المرتفع لنمو السكان يدل حتى مع عدم وجود بيانات كافية على تردي المستويات المعيشية للسكان وارتفاع عدد ذوي الدخول المنخفضة منهم في الدول العربية بصورة عامة وبالتالي عظم المشكلة التي تواجهها الاقتصادات العربية حاليا وخلال الفترة المقبلة.

وإذا كان هذا هو حال الاقتصادات العربية، فكيف ستستطيع هذه الدول مواجهة مشكلة البطالة والقضاء عليها ؟ هذا مع الوضع في الاعتبار ان عدد سكان الوطن العربي يتجاوز حاليا الـ ٣٤٠ مليون نسمة وسيرتفع إلى ٤٨٢،٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ وهذا يتطلّب توفير فرص عمل تواكب هذه الزيادة، وان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحاجة إلى ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠ لمواجهة مشكلة البطالة التي تسجل معدلات مرتفعة جدا في دول هذه المنطقة وفقا لما ذكره الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية في بيان سابق للمنظمة.

التحديات .. بالأرقام

وتقدّر منظمة العمل الدولية عدد العاطلين من العمل على مستوى العالم بـ٢٠٢ مليون في العام الحالي، اي نحو ٦ في المئة من عدد العمال في العالم، والذين يشكلون نحو ٤٧ في المئة من سكانه البالغ عددهم حوال ٧ بلايين شخص، وتبلغ نسبة البطالة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ٢،١٠ في المئة.

واللافت ان البطالة مرتفعة جداً بين الشباب، فهي تقدر بـ٥٠ في المئة في بلدان جنوب اوروبا حيث يبلغ المستوى العام للبطالة ٢٠ في المئة.

وفي البلدان العربية، تبلغ نسبة البطالة بين الشباب نحو ٢٣ في المئة، وهو امر خطير لانه يستشرف اضطرابات محتملة لها ابعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية ما لم توضع حلول لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستمر ومتوازن يستفيد الكل منه ليعبروا إلى مستقبل افضل، والسؤال هو كيف السبيل إلى ذلك؟

يشير صندوق النقد الدولي، في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي للعام الحالي الى انه يبلغ ٣،٥ في المئة، وإلى ان مصدر معظم النمو العالمي هو البلدان الصاعدة والنامية حيث يقدر النمو الاقتصادي فيها بنحو ٦ في المئة وفي البلدان المتقدمة باقل من ٢ في المئة.

اما النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فيقدره الصندوق بنحو ٤ في المئة، وفي دول مجلس التعاون بـ ٥ في المئة، اي ان النمو في المنطقة العربية اكبر من المتوسط العالمي، لكن اصغر من متوسط البلدان الصاعدة والنامية.

وفي ضوء معدلات البطالة التي ذكرناها، نستنتج أن الاقتصاد العالمي لا يحقق في الوقت الراهن معدلات النمو التي يحتاجها العالم لاستيعاب العاطلين من العمل.

بلقيس عبد الرضا

2012 /8 /8

مخطط أميركي - صهيوني لإعادة رسم خريطة العالمين العربي والإسلامي

منذ عدة أشهر والتقارير الصحافية الدولية تتحدث عن مخطط لتقسيم دول الشرق الأوسط إلى كيانات طائفية وعنصرية وما اصرار حكومة بنيامين نتنياهو إلا الدليل على ذلك فهو كرر أكثر من مرة دعوته ان إسرائيل دولة يهودية. ومع ان اطلاقه هذه الصفة على الدولة العبرية لم يجد صدى في الأوساط الغربية لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وخصوصاً ان القضية الفلسطينية لم تحل والجهود تبذل لتنفيذ خارطة الطريق التي تنص على قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، فان مراقبين أعادوا إلى الأذهان ما قدّمه برنارد لويس، الخبير السياسي الأميركي من أصول صهيونية، إلى البنتاغون، وزارة الدفاع الأميركية، من دراسة تحت عنوان «العالم الإسلامي يحترق». وفيها يدعو إلى صياغة العالم الإسلامي!

قال لويس في دراسته أنه من منطلقات استراتيجية أميركية وإسرائيلية فان مبدأ الحكم الذاتي وحقوق الأقليات واثارة النعرات الطائفية هي سلاح يستخدم من أجل تطويع الدول العربية والإسلامية ولا علاقة لها بالإنسانية وحقوق الإنسان.

مجلة «ايكسيكيوتيف انتلجنس ريسيرج بروجكت» التي تصدر عن وزارة الدفاع الأميركية والتي نشر فيها برنارد لويس دراسته في تسعينات القرن الماضي أظهرت الطرق الواجب اتباعها لحل مشكلة الأقليات من خلال الأمور التالية:

١ - ضم أقليم بلوشستان في باكستان إلى مناطق البوشتونيين في أفغانستان وإقامة دولة بلوشستان.

٢ - ضم الأقليم الشمالي الغربي من باكستان إلى مناطق البوشتونيين في افغانستان وإقامة دولة بوشتونستان.

٣ - ضم المناطق الكردية في إيران والعراق وتركيا وإقامة دولة كردستان.

٤ - اقتطاع المناطق الكردية والبوشية من إيران يفتح ملف التقسيم الداخلي في ضوء الواقع الأثني فيها مما يحقق إقامة الدويلات التالية:

أ - دويلة ايرانستان.

ب - دويلة اذربيجان.

ج - دويلة تركمنستان.

د - دويلة عربستان.

٥ - يعاد النظر في الجغرافية السياسية للبنان وسوريا على أساس إقامة خمس دويلات: مسيحية وشيعية وسنية ودرزية وعلوية.

٦ - تضم الضفة الغربية إلى إسرائيل ويعلن الأردن دولة فلسطينية. ومن هنا يدخل العامل الإسرائيلي في هذا المخطط.

٧ - تقسيم مصر إلى دولتين على الأقل، واحدة إسلامية والثانية قبطية.

٨ - يفصل جنوب السودان عن شماله لتقام فيه دولة زنجية مستقلة عن الدول العربية.

٩ - يعاد النظر في الجغرافية السياسية في المغرب العربي بحيث تقام «للبربر» أكثر من دولة حسب التوزع والانتماء القبليين (ينتشر البربر في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب).

١٠ - كذلك يعاد النظر في الكيان الموريتاني من خلال الصراع القائم بين العرب والزنوج.

وتقول الدراسة ان مثل هذه الابعاد تجعل الاصوليين يعترفون ان تعطيل دور الإسلام أدى إلى تحريك النعرات القومية والمذهبية وإلى دفع كل شعب للمطالبة بالاستقلال الوطني. وقد لعب الاستعمار ومن خلاله إسرائيل على الخصائص الطبيعية للشعوب الإسلامية وحوّلها إلى خصائص سياسية.

نظرة سريعة على هذه الدراسة (المخطط) نجد أن بعضها قد طبق فعلاً. إقامة أقليم كردستان في شمال العراق لا يعدو أن يكون خطوة نحو إقامة الدولة الكردية. ورأينا كيف ان مسعود بارزاني رئيس الأقليم هدد الحكومة العراقية المركزية بإعلان استقلال كردستان بسبب تلكؤ بغداد في الإستجابة إلى مطالبه سواء ما يتعلق منها بعقود النفط مع الشركات الأجنبية أو في ضم كركوك ومناطق أخرى في محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين إلى كردستان.

وتحقق انفصال جنوب السودان عن شماله وأعلن استقلال الجنوب في تموز الماضي. ويرى مراقبون ان القوى الأجنبية تسعى إلى تعزيز دولة جنوب السودان لا لأن تكون دولة نموذجية في التعايش بين عشرات القبائل بل لتستغل ثرواته الطبيعية المعدنية والمائية وتفسح المجال أمام النشاط الإسرائيلي ليتوسع ويمتد إلى مناطق عربية وافريقية.

أما الاضطرابات القائمة في سوريا حالياً فلا يعرف أحد كيف ستنتهي وماذا ستتمخض. لكن المعروف ان ملايين الاكراد فيها رفعوا صوتهم مطالبين بإقامة كيان لهم وقد أقاموا علاقات قوية مع اكراد العراق.

وإذا انتقلنا إلى شمالي افريقيا نجد ان البربر يطالبون منذ فترة طويلة بإقامة كيان لهم. ويمثلهم في الجزائر القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آية أحمد الذي قاوم الاستعمار الفرنسي مثل غيره من المناضلين.

ويرى مراقبون ان مسالة الدويلات يقررها الزمن ومدى تمسك الشعوب بالمحافظة على انظمتها ووحدتها لأن المستفيد الوحيد من كل هذه التطورات هو إسرائيل التي ستبقى الأقوى عسكرياً بفضل الدعم الأميركي المتواصل لها بالمقارنة إلى الأنظمة المذهبية والعرقية في المنطقة.

جوزف ملكون

اللواء، 6 /6/ 2012

توقّعات الاستخبارات الأميركية لأحوال العالم في ٢٠٣٠: ظهور دول جديدة في الشرق الأوسط وانتهاء الإرهاب

توقّعت اجهزة الاستخبارات الاميركية ان تبقى منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تقلبا في العالم حتى حلول عام ٢٠٣٠، مشيرة إلى أن اي حروب في المستقبل في آسيا والشرق الأوسط يمكن أن تشمل المكوّن النووي، ما سيجعل من الصعب احتواء الصراعات ويتسبّب في تداعيات عالمية لهذه الحروب، وأن تنتهي موجة الارهاب على المستوى العالمي بحدود العام ٢٠٣٠.

وفي تقريره بعنوان «اتجاهات شاملة ٢٠٣٠»، اكد المجلس الوطني للاستخبارات الاميركية ان «عدة ظروف ستسهم في النهاية القريبة للمرحلة الاسلامية من الارهاب»، كما «تسهم مجموعة ظروف - الحرارة والريح وشرارة - في اندلاع حريق في غابة».

وبحسب المجلس، وهو هيئة الاستخبارات الاميركية المكلفة اجراء الدراسات الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل، فإن هذه العوامل هي قبل اي شيء ناجمة من ان الولايات المتحدة، بانسحابها من العراق وثم من افغانستان، ستتراجع النظرة اليها على انها «العدو الكبير وقريبا سيكون الدعم الاميركي لاسرائيل السبب الرئيسي الوحيد لاثارة غضب المسلمين».

ثم ان حركات الاحتجاجات الشعبية في اطار الربيع العربي «اثبتت الشرعية الاخلاقية والاستراتيجية للنضال غير العنفي»، كما اضاف التقرير.

وخص التقرير منطقة العالم العربي والإسلامي بمزيد من الاهتمام، موضحا ان مستقبلها سيكون مرتبطا بستة عناصر رئيسية تتعلق أساسا بتطور الإسلام السياسي الذي أسس في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والاستقرار الاقتصادي، وقدرة الإسلام السياسي على تولي الأمور في الحكم على المدى الطويل.

وأبرز التقرير أنّه بعد «الانطلاقة الفاشلة» للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بعد انتخابات ١٩٩١، فإن الإسلام السياسي «ماض باكتساح سدة الحكم بالبلدان السنية»، مذكرا على سبيل المثال بحزب العدالة والتنمية بتركيا وحزب الحرية والعدالة بمصر وحركة النهضة في تونس وحركة حماس بقطاع غزة، واحتمال فوز الإسلاميين في ليبيا وسوريا.

ولفت إلى أنّ المرحلة المقبلة ستشهد تراجعا للإيديولوجية القومية، مع انتشار أوسع للفكر السلفي بما فيه شكله الأكثر تشددا، وتوقع الخبراء أن قرارات الأحزاب الإسلامية ستتركز مستقبلا «على السوق ودعم شباب الإخوان المسلمين واخرى تعمد إلى حكم مؤسساتي متين لتطوير الاقتصاد».

ورشحت الجزائر لتكون ضمن الدول الناشئة، أو ما أسماها بالنمور الجديدة رفقة المغرب وتونس وتركيا واندونيسيا وماليزيا وبعض بلدان أميركا الجنوبية، شرط التوفر على عمالة مؤهّلة ومناخ أعمال مناسب.

ومن نبوءات التقرير، ظهور دول جديدة، منها دولة للأكراد، وتحول الصين إلى أكبر اقتصاد في العالم بدلا من الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠، وستبقى الولايات المتحدة القوة المهيمنة على العالم وستتمكن من التخلص من التبعية لواردات الطاقة من الخارج، واحتمال قيام حرب بين إيران والسعودية وقيام دولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧.

وحاولت المخابرات الأميركية من خلال هذه الوثيقة بالتعاون مع خبراء ومستشارين مدنيين من الولايات المتحدة وعشرين دولة اخرى أن تضع سيناريوهات مختلفة لصورة ووضع العالم عام ٢٠٣٠ بعيدا عن التنبؤ لكن من خلال وضع إطار عام للتفكير والتصور وفقا للخبراء الذين وضعوا الوثيقة.

وفي ما يتعلق بمستقبل القوى الغربية يرى واضعو الوثيقة العالم الغربي المعروف حاليا والذي يعاني من حالة تدهور داعين الى الاستعداد لعودة الشرق ليحتل موقعه القوي فبعد ٥٠٠ سنة من العصر الذهبي للغرب توقعت الوثيقة ان تكون الولايات المتحدة عام ٢٠٣٠ قوة من بين عدة قوى متساوية تشكل النظام العالمي مع تحررها من ارتهانها لمصادر الطاقة الأجنبية.

وأخيرا وفي باب منطقة الشرق الأوسط جاء في الوثيقة الأميركية بانه وبسبب ضعف الدول العربية المتواصل ستواصل دول المنطقة غير العربية مثل تركيا وإسرائيل لعب دورا مركزيا.

ورغم إبداء رجال المخابرات الأميركية تفهما كبيرا لخلفية نشاطات النظام الإسلامي في طهران كتبوا في وثيقتهم بانه وفي حال استطاع النظام الإيراني الحالي النجاة وامتلاك السلاح النووي فان عدم الاستقرار ستكون سمة الشرق الأوسط مستقبلا بما في ذلك إمكانية اندلاع حرب إيرانية سعودية وانتشار التسلح النووي من السعودية التي ستشتريه من باكستان إلى مصر والأردن ودولة الإمارات العربية وتركيا.

كما لم يستبعد واضعو التقرير استخدام اسلحة نووية وبيولوجية في نزاعات عسكرية في آسيا والشرق الأوسط، لكنهم اشاروا الى ان استخدام هذه الأسلحة لن يستهدف مواطني الدول المعادية، بل، بالدرجة الأولى، مراكز القيادة وانظمة الاتصالات لدى «العدو».

وحذر تقييم جديد للاستخبارات الأميركية من تعرض اليمن لخطر الفشل إلى جانب عدد من الدول من بينها افغانستان وبوروندي وباكستان والصومال.

واشار التقييم إلى إمكانية زيادة محدودية الموارد مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة ستزيد من مخاطر الصراعات الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا واجزاء من الشرق الأوسط.

وتوقّع التقييم أن تتقدم الصين على الولايات المتحدة كقوة اقتصادية رائدة بحلول عام ٢٠٣٠، ولكنه أوضح أن الولايات المتحدة ستظل في القمة كدولة رائدة على مستوى العالم.

وتوقّع التقرير، مجلس الاستخبارات الوطني التابع لمكتب مديرالاستخبارات الوطنية أن تتقدم أسيا على اميركا الشمالية واوروبا مجتمعتين من حيث مؤشرات الأرقام القياسية للقوة العامة، في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان والإنفاق العسكري والإستثمار في التكنولوجيا.

واوضح التقييم انّ العالم سيشهد طبقة متوسطة آخذة في التوسع بحلول عام ٢٠٣٠، ولأول مرة لن تكون اغلبية سكان العالم من الفقراء.

ويشير إلى ارتفاع الطلب المتوقع على الموارد، مع زيادة تعداد سكان العالم بحوالي مليار نسمة ليصل إلى ٨ مليارات نسمة، وإلى أن ما يقرب من نصف سكان العالم سيعيشون في مناطق تعاني من اضطراب شديد في مجال المياه.

ويُفيد التقييم بأنّ الصين والهند معرضتان لنقص في الموارد الأساسية.

ورجح أن تصبح الولايات المتحدة مستقلة في مجال الطاقة بحلول ٢٠٣٠، بينما ستشهد روسيا وأوروبا واليابان تباطؤا في الاقتصاد.

وخلص التقرير الى القول إنّ مستقبل الارهاب قد يمر عبر الانترنت، مبديا خشيته من استخدام قراصنة وخبراء من قبل بعض المنظمات الارهاب.

(أ.ف.ب)

وكالات الانباء الأميركية والأوروبية والعربية 15/ 12/ 2012

اللواء، 13 شباط 2015

مخاطر الصراعات في عام ٢٠١٥ من منظور أميركي

نسرين نبيل جاويش*

مع بداية العام الجديد (٢٠١٥)، وفي محاولة لاستشراف مستقبل الصراعات التي تاججت في عام ٢٠١٤، والتي ستفرض نفسها على الأجندة الدولية خلال العام القادم، نشر موقع مجلة The Atlantic «تقريرا لمحرره اوري فريدمان، بعنوان «الصراعات العالمية التي سيشهدها عام ٢٠١٥ The Global Conflicts to Watch in 2015».

مناطق الصراع خلال عام ٢٠١٥

يُدرج فريدمان في تحليله خريطة للعالم، يوضح خلالها اهم مناطق الصراعات على المستوى العالمي، والممتدة للعام القادم، من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية اعتمادا على تقرير مركز العمل الوقائي. ويقسم الكاتب مناطق الصراعات إلى ثلاثة مستويات طبقاً لقوة المخاطر المحتملة على النحو الآتي:

اولا – مناطق الصراعات ذات التهديدات الاكثر خطورة، وتكتسب اولوية عليا لدى الولايات المتحدة الاميركية. ومن السيناريوهات المتضمنة بهذه المناطق: اشتداد الصراع بالعراق، وهجوم محتمل على الولايات المتحدة بالداخل او احد حلفائها، وهجوم إلكتروني على البنية التحتية للولايات المتحدة، واشتداد ازمة كوريا الشمالية، وتجدد خطر الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد المواقع النووية الإيرانية، واحتمال نشوء مواجهات مسلحة في بحر الصين الجنوبي، وتصاعد الأزمة السورية، وتزايد عدم الاستقرار في افغانستان، وتصاعد حدة القتال في شرق اوكرانيا، والتوتر المتصاعد بين إسرائيل والفلسطينيين.

ثانيا – المناطق ذات التهديدات المحتملة والاكثر اعتدالا، ولذلك تحتل اولوية متوسطة في السياسة الخارجية الاميركية. ومن السيناريوهات المتضمنة بهذه المناطق: استمرار تزايد الصراع في ليبيا، وتزايد الهجمات الإرهابية وعدم الاستقرار في مصر، خاصة في شبه جزيرة سيناء، وعدم الاستقرار السياسي في الاردن، وتزايد العنف الطائفي وعدم الاستقرار السياسي بلبنان، وتصاعد العنف الداخلي في باكستان، والعنف السياسي بين الجماعات الكردية وقوات الأمن التركية، وعدم الاستقرار السياسي في اليمن.

ثالثا – المناطق ذات التهديدات المحتملة الاقل خطورة، وهي تقع بنهاية سلم اولويات المواجهة من قبل الولايات المتحدة. ومن السيناريوهات المتضمنة بهذه المناطق: نمو الاضطرابات السياسية بالصين في مناطق سكان الإيجور، وتصاعد العنف الطائفي بجمهورية إفريقيا الوسطى، وتصاعد العنف الطائفي بين البوذيين والروهينجا في ميانمار، والحرب الاهلية بجنوب السودان، وتزايد عدم الاستقرار بتايلاند، واحتمال تفاقم الأزمة السياسية في فنزويلا، وعدم الاستقرار الناجم عن الإيبولا في غرب إفريقيا.

التورط في العراق وافغانستان

يستهل فريدمان تحليله لخريطة الصراعات العالمية بالإشارة إلى ان مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا تحتل المرتبة الأولى، جنباً إلى جنب مع تزايد خطر تنظيم «القاعدة» في افغانستان.

وقد اشار الكاتب في تحليل سابق له نشرة على موقع مجلة The Atlantic في ١٢ نوفمبر الماضي إلى ان تكلفة الساعة الواحدة في حرب الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف إعلاميا باسم (داعش)، تقارب ٣٠٠ الف دولار اميركي بهدف تحييد هذا التنظيم، والعمل على إضعاف قوته. وبلغ إجمالي إنفاق الولايات المتحدة حتى نوفمبر ٢٠١٤ ما يقرب من ٨ ملايين دولار، والذي يعد مبلغاً ضئيلاً، إذا ما تمت مقارنته بإنفاق الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار يوميا في حربها في افغانستان على مدى ١٣ عاماً.

ووفقاً لتقديرات مشروع الأولويات الوطنية National Priorities Project (الذي يدافع عن شفافية الموازنة بالولايات المتحدة)، فإن الولايات المتحدة انفقت ما يقرب من ١,٥ تريليون دولار على حروبها في العراق وافغانستان، منذ عام ٢٠٠١، وسوف تزداد هذه القيمة مع تورطها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

زعزعة استقرار دول الشرق الأوسط

اشار فريدمان في تحليله للسيناريوهات الاكثر خطورة خلال العام المقبل، والتي تحتل قمة اولويات الولايات المتحدة، والمتمثلة في «استقرار الشرق الأوسط، الذي يهدده خطران محتملان وبقوة، أولهما: تجدد خطر الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد المواقع النووية الإيرانية، ثانيهما واخيرا: ازدياد حدة التوتر المتصاعد بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويشير فريدمان الى من مخاوف بشان النتائج المترتبة على احتمال انهيار المحادثات النووية بين إيران والقوى الغربية، وما قد يترتب على ذلك من التصعيد من جانب إسرائيل بضرورة استهداف المواقع النووية الإيرانية وتدميرها. ولذا، يجب على الولايات المتحدة، وجهاز الأمن القومي الاستعداد لهذا الاحتمال، ودراسته، وتحديد كيفية مواجهته، حال التلويح به من جانب إسرائيل.

وبالانتقال إلى ازدياد العنف ما بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، يحذر التقرير كذلك من إمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة، نتيجة الممارسات الإسرائيلية والعنف المستخدم ضد المدنيين الفلسطينيين، كما حذر من إمكانية اندلاع مثل هذه الانتفاضة في أي لحظة، خاصة مع حشد الفلسطينيين للدعم الدولي لمناصرتهم ضد الممارسات الإسرائيلية.

يشير فريدمان إلى انه رغم تاكيد التحليلات الأميركية دائما على الاهتمام بالمخاطر الناشئة من آسيا، بجانب الرغبة الأميركية الواضحة بالتركيز على آسيا والقوى الصاعدة بها، والمناهضة للولايات المتحدة، فإن قضايا الأمن الداخلي وعدم الاستقرار في معظم دول الشرق الأوسط ستظل تحتل قائمة اولويات الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

ويضيف ان خطوات الولايات المتحدة الاستراتيجية، وكيفية ترتيبها لاولوياتها في آسيا تكتنفها حالة من الغموض، وعدم الوضوح، متسائلا: هل تحركاتها مرتبة ام لا؟، هل برنامج إيران النووي له الأولوية على المطالب الإقليمية للصين، ام العكس؟، هل الاستيلاء على شبه جزيرة القرم واحتلالها من قبل روسيا له اولوية ام لا؟، وغيرها من التساؤلات الناشئة عن تخبط الولايات المتحدة الواضح في خطواتها الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في القارة الآسيوية.

ويؤكد الكاتب أن حالة التخبط التي تشوب قرارات الولايات المتحدة وخطواتها في القارة الآسيوية ناشئة عن أن محللي ومتخذي قرار السياسة الخارجية يدرسون المخاطر الناشئة، ويتخذون قرارات بصددها بصورة منعزلة، اي انهم لا يقومون بدراسة الصورة كاملة، وإنما يتصرفون تجاه كل ازمة وكانها منفصلة عن غيرها من الأزمات الناشئة، وهو ما يؤدي إلى سيادة حالة التخبط المشار إليها.

ويشير فريدمان في نهاية تحليله إلى ان العامل الحاسم في تحديد مخاطر الصراعات هو «تهديد مصالح الولايات المتحدة»، ويُقصد بالمصالح المخاطر عالية التاثير فى امن الولايات المتحدة، والتي قد تدفع بها للدخول في مواجهات وحروب مباشرة، نتيجة الالتزام بمعاهدات مبرمة بعينها، او نتيجة تهديد لإمداداتها الاستراتيجية.

ويُنهي الكاتب تحليله بالإشارة إلى أن تصنيف مخاطر الصراعات في العالم وترتيب اولوياتها من منظور السياسة الأميركية يخضع لمعايير ما إذا كان الصراع محفزا للإرهاب او الانتشار النووي او التدخل العسكري، بينما تقع الاهتمامات الإنسانية في اسفل القائمة من حيث التسلسل الهرمي للمصالح الأميركية.

* باحثة في الشؤون السياسية

الحملة الإعلامية للتوعية حول خطورة العنف ضد الأطفال

نصف أطفال لبنان يتعرَّضون للعنف الجسدي بنسب مختلفة

كتب هيثم زعيتر:

اعلنت عقيلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيدة وفاء ميشال سليمان «أن العنف الذي يتعرض له اي طفل في لبنان تقع مسؤوليته على عاتق المجتمع باسره»، ودعت الى تضافر جهود كل قطاعات الدولة بالتنسيق مع ما تقوم به الجمعيات الأهلية لترسيخ ثقافة انسانية اصيلة تنبذ كافة اشكال العنف وعلى راسها العنف ضد الأطفال».

كلام سليمان جاء في خلال رعايتها حفل اطلاق الحملة الإعلامية للتوعية حول خطورة العنف ضد الأطفال بتنظيم من وزارة الشؤون الاجتماعية وبدعم من منظمة «Save The children»، وبالتعاون مع شركة «LOWE Pimo» للإعلانات في القصر الجمهوري في بعبدا بحضور عدد من الوزراء والنواب ولجنة الأم والطفل النيابية وشخصيات اجتماعية واعلامية وممثلي جمعيات المجتمع المدني والأهلي.

وتضمَّن الحفل عرض شريطي فيديو ومنشورات وملصقات تهدف إلى تنبيه المجتمع إلى مخاطر وآثار والمشاكل الناجمة عن العنف الجسدي على الأطفال، تحت شعار: «العنف ما بيعلِّم، بيعلِّم فيي»، وذلك لحمايتهم من كافة اشكال العنف والأضرار الناجمة عنه، التي تشوِّه احلامهم وتدمِّر مستقبلهم.

□ بداية النشيد الوطني اللبناني وكلمة لعريف الاحتفال الاعلامية رانيا بارود التي شكرت مبادرة وزارة الشؤون، وشرحت المواد الاعلامية المعروضة واوضحت ان الحملة تهدف إلى إشراك المجتمع في جهود التوعية على العنف الجسدي من خلال دعوته لعدم اللجوء إلى العنف كوسيلة لتاديب الأطفال.

□ ثم كانت كلمة لمنظمة انقاذ الطفولة save the children القاها منسق برامج اللاجئين ميلاد ابو جوده الذي عَرف باخر اعمال الجمعية التي عملت وما زالت تعمل على ٣ مستويات:

– اولاً: تشبيك وتفعيل وتطوير النصوص والقوانين.

– ثانياً: بناء قدرات الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني من خلال مشاريع تؤمن الحماية.

ثالثاً: تقديم المساندة التقنية والعلمية لمؤسسات حكومية من خلال وضع برامج تشدد على الديمومة.

□ اما الوزير ابو فاعور فشدد على ان «اطفالنا ليسوا بمنأى وهم في خطر يكفي ما نشهده في وسائل الاعلام من اعتداءات وهي تمثل راس جبل الجليد اذ يكاد لا يمر اسبوع الا وان يكون هناك حالة او اكثر تلتجىء الى الوزارة». وقال للاسف بيننا وحوش ضارية لا تتورع عن القيام باي امر واحيانا يدفع الأطفال ثمن الضائقة الاجتماعية او الاقتصادية.

□ من جهتها لفتت سليمان الى ان الأرقام الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية، تشير إلى وجود نحو ٨٥٠ حالة عنف جسدي ومعنوي واهمال وتشرد وتحرش جنسي، تم تحويلها إلى الجمعيات المعنية بحماية الأطفال منذ بداية العام الجاري. وهذه ليست الا الحالات التي تم الابلاغ عنها، اما الأرقام التي تعكس الواقع، والمستندة إلى دراسات ميدانية، فتشير، بحسب جمعية «كفى عنفاً واستغلالاً»، إلى ان نصف اطفال لبنان يتعرَّضون للعنف الجسدي بنسب مختلفة، واكثر من النصف يتعرَّضون للعنف المعنوي، فيما يتعرَّض نحو ١٦٪ منهم للتحرش الجنسي، وهو احد انواع العنف بحقهم.

وطرحت بعض النقاط والتساؤلات، تمكيناً لبلورة تصور للحلول المكنة:

– إن العنف ضدَّ الأطفال ياخذ اشكالاً مختلفة، ومنها حرمانهم من مساحات للعب، وحدائق عامة، وبحرٍ نظيف، وبيئة مؤاتية، تمكِّنهم من التعبير عن طبيعتهم واحتياجاتهم الطفولية.

– وممارسة العنف ضدهم تكون كذلك، حين تتحوَّل طرقاتنا مصيدة للأرواح، وخطراً داهماً على سلامة الأطفال والكبار معاً.

– وحين يُحرمون من حقهم في التعليم الإلزامي الذي يزودهم بسلاح المعرفة والاختصاص لبناء أسس مستقبلهم على ارضية صلبة.

– والعنف ضدهم نلمسه ايضاً على وجوه اطفال تلقفهم الشارع وتحوَّلوا إلى التسول والتشرد او العمالة تحت السن المسموح بها قانوناً، بدفع، في الغالب من اهل تخلوا عن مسؤولياتهم تجاههم.

واكدت سليمان على ضرورة إقرار قانون خاص بحالات العنف الأسري، من شانه أن يحد من الحالات المأسوية للعنف ضد الأطفال.



وفاء سليمان ورندة بري والوزير أبو فاعور يتقدمون حضور الحفل (تصوير: دالاتي ونهرا)

2012 /9 / 20

لبنان الأعلى في نسب العنوسة في العالم العربي

نشر موقع «إذاعة هولندا العالمية» تقريراً عن العنوسة في الوطن العربي، جاء فيه إن فلسطين سجلت أقل نسبة عنوسة على المستوى العربي، إذ لا تتعدى النسبة 7 %، أما أعلى نسبة ففي لبنان، حيث تصل 85 %.

كما تشهد دول الخليج ارتفاعاً مطرداً في السنوات الأخيرة، وتتصدر الإمارات قمة الترتيب بنسبة 70 %. وهناك مليون عانس في السعودية، اي ما يعادل سكان البحرين مرتين، فيما تبلغ النسبة في البحرين 25 % وهي أدنى نسبة خليجياً، وحسب التقرير فإنه نتيجة لغياب إحصائيات حديثة ودقيقة عن ظاهرة العنوسة في الدول التي استهدفها المقال، قام الموقع بجمع ما توافر من الإحصائيات لدى مراكز الابحاث وقامت بدراستها ومقارنتها.

كما استندت على بعض المعطيات التي تقدمها منظمات غير حكومية ناشطة في المنطقة، وأدمجتها بالتوقعات اعتماداً على المؤشرات التي تخص كل دولة على حدة مشمولة بهذه المقاربة.

وبالنسبة للشرق الأوسط، لا يبدو شيئاً هيناً في لبنان الحصول على عروس، حيث إن 5 % فقط من الشابات اللبنانيات وفقن في الحصول على شريك. أما في سوريا فتبلغ نسبة العنوسة فيها 70 %، وهي مرشحة للارتفاع بسبب ظروف الحرب.

النسبة ذاتها تنطبق على العراق الذي يعيش واقعاً سياسياً عنيفاً يتمثل في ارتفاع عدد القتلى في صفوف الرجال بسبب الاضطرابات الطائفية.

وفي مصر يبلغ عدد العوانس 8 ملايين أي 40 % من مجموع الفتيات في سن الزواج، وهو رقم مرشح أيضاً للارتفاع بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيشها مصر.

وتمثل فلسطين الأستثناء في العالم العربي، رغم ظروف الاحتلال، حيث يعتبر الفلسطينيون مؤسسة الزواج والإنجاب ضرورة لإثبات حق بقاء المواطن الفلسطيني على الأرض.

المستقبل، 22 /7/ 2013

تزويج القاصرات معضلة إنسانية

قصص مؤلمة لفتيات أُجبرن على الزواج بدوافع متعددة مع عدم وجود القوانين الرادعة لمن يجبر الفتاة القاصر على الزواج في بيئة تراجع فيها المستوى التعليمي والتربوي وغرقت في متاهات العنف وكوارث التفجيرات والفقر والتهجير، ومن المؤكد أن تلك الاسباب، ليست ذرائع لاستمرار مثل هذه الظاهرة التي تفتقد الى الحزم القانوني المدني من جهة مثلما تعتمد الظاهرة في نموها التضليل في استخدام الاعراف والانظمة الشرعية الدينية.

«سراب» إبنة الخامسة عشرة، ترقد في احد المستشفيات النسائية لاجراء عملية اجهاض مبكرة للتخلص من جنينها الذي قضى نحبه في إحشائها قبل ان يرى النور.. إذ كشفت التقارير الطبية عدم اهلية جهازها التناسلي للحمل الآن.. «سراب» تزوجت قسرا من رجل يكبرها بخمسة عشر عاما بعد ان فقدت والدها قبل ثلاثة اعوام واضطرت الام الى تزويجها الى احد اقاربها حيث اجبرتها الظروف المادية على ترك المدرسة .

قد تختلف قصة «سراب» بعض الشيء عن قصة «ماجدة» التي تزوجت هي الاخرى بعمر اربعة عشر عاما زواجا عاجلا من شاب صغير السن وغير مؤهل للحياة الزوجية بتشجيع من الاهل، لم تلبث كثيرا فعادت بعد سبعة اشهر الى بيت اهلها لعدم ادراكها واستيعابها مسؤولية الحياة الزوجية، خلال هذه الفترة القصيرة من عمر الارتباط تعرضت «ماجدة» الى العنف الجسدي والنفسي من قبل الزوج الذي لايدرك هو الآخر معنى الرابط الزوجي المقدس سوى انه نزوة خلف الابواب المغلقة.. كانت هذه الطفلة الصغيرة تذرف دموعا حارة امام الباحثة الاجتماعية في محكمة الاحوال الشخصية، تخونها الكلمات والتعابير عن حالتها وتكاد لاتقاوم تساؤلات الباحثة والقاضي عن جدوى الطلاق الذي اصرت عليه بقوة بعد ان ثبت بان عقد زواجها تم خارج المحكمة!

تشير الباحثة الاجتماعية في محكمة الشعب للاحوال الشخصية «سجى عدنان» الى ان مايرد من طلبات الزواج باعمار مبكرة تتراوح بين ١٢ الى ١٧ عاما ارتفعت في السنوات الماضية الى نحو ٧٥ بالمئة .. بالمقابل هناك نسبة كبيرة من الطلاق في هذه الاعمارالتي تستسهل ابغض الحلال وتصر عليه حتى ولو بحثنا معهم الاسباب.

المشكلة الحقيقية حسب الباحثة سجى تكمن في حجة البلوغ «الوصاية» التي تكون بيد ولي الامر فبمجرد ان يقدم الاب طلبا الى قاضي المحكمة يبين فيه رغبته في تزويج ابنته القاصر دون ان يذكر الاسباب تتم العملية بسهولة وتختصر فيها كل الاجراءات.

واغلب زيجات القاصرات تتم خارج المحكمة دون اللجوء الى تلك الاجراءات ومن ثم تصدق او لاتصدق بعد مرور سنوات على الزواج في المحكمة وبعد ان تحدث مشكلة بين المتزوجين تتطلب اللجوء الى المحكمة.. والعديد من القضايا الزوجية تضيع فيها الحقوق نتيجة عدم تصديق عقود الزواج .. لتتكرر القصص والقضايا مع فتيات اخريات يجهلن ما لهن وماعليهن في خضم معارك الحياة والغش والتلاعب بحياة الصغيرات.

من جانبها، بيّنت المحامية والناشطة في حقوق المراة «وجدان خلف الكريماوي» الخلل في زواج القاصرات في القانون الذي يبيح لولي الامر التوقيع على زواج ابنته القاصر ويجعله مسؤولا عن تلك المشكلة.. موضحة ان المحامين مقيدون بقانون يسمح بالزواج للفتاة ممن تبلغ الرابعة عشرة من عمرها بموافقة ولي أمرها.

(بابنيوز)

2013 /9/ 9

«روان» طفلة يمنيّة تموت ليلة عرسها نزفاً



ناشطون يرفعون صورة العروس الراحلة

اكدت ناشطة اجتماعية وسكان انّ طفلة يمنية في الثامنة من عمرها ماتت ليلة عرسها نتيجة إصابتها بنزيف داخلي، بعدما تزوّجت من رجل عمره خمسة امثال عمرها، وذلك في قضية اثارت ضجّة في وسائل الإعلام، واحيت الجدل حول زواج الأطفال، بحسب تقرير إخباري، يوم أمس.

وقالت اروى عثمان، رئيسة بيت الفولكلور اليمني والمدافعة عن حقوق الإنسان، إنَ الطفلة التي عُرفَتْ فقط بإسم روان تزوجت من رجَل في الأربعين من عمره اواخر الأسبوع الماضي في محافظة حجة شمال غرب اليمن.

وذكرت انه في ليلة عرس روان، وبعد دخول زوجها بها، تعرضت الطفلة لنزيف داخلي وتمزق حاد في الرحم، ما ادى إلى وفاتها، وكان قد تم نقلها إلى المستشفى، لكن الأطباء لم يفلحوا في إنقاذ حياتها.

وصرَحت أروى بانّ السلطات اليمنية لم تتحرك ولم تتخذ إجراء ضد أسرة الطفلة او زوجها.

في المقابل، نفى مسؤول أمن في بلدة حرض الحدودية التابعة لمحافظة حجة وقوع مثل هذا الحادث، لكن اثنين من السكان اكدا وقوع الحادث، وقالا إن شيوخ القبائل حاولوا التستر عليه، وحذروا الصحافيين المحليين من نشره.

وحثت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، المدافعة عن حقوق الإنسان، الحكومة اليمنية في كانون الأول عام ٢٠١١ على منع زواج الأطفال ومن هم دون ١٨ عاما.

ونقلت المنظمة بيانات للأمم المتحدة والحكومة جاء فيها ان نحو ١٤ بالمئة من الفتيات اليمنيات يتزوجن في سن اقل من ١٥ عاماً، وان ٥٢ بالمئة يتزوجن وعمرهن ١٨ عاماً.

واضافت المنظمة بانّ عدداً كبيراً من الفتيات اليمنيات يحرمن من الذهاب إلى المدارس فور بلوغهن.

(رويترز)

2013 /9/ 12

القضية اللبنانية بين الفساد والسياسة

ورث اللبنانيون منذ العهد العثماني والإنتداب الفرنسي الكثير من مظاهر الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والتربوي والمالي، وسوى ذلك من ميادين الفساد.

ومما يؤسف له أن عهد الإستقلال بين أعوام 1943 - 2016 عمّق مفهوم الفساد المتنوع وعمل على شرعنته تحت ستار القومسيون أو بدل أتعاب أو سمسرات قانونية أو غير قانونية. ومن يطلع على صحف «النهار» و «لسان الحال» و «الأنوار» و «صوت العروبة» و «بيروت المساء» و «السفير» و «المستقبل» و «اللواء» وسوى ذلك من صحف ومجلات سياسية يدرك مدى الفساد الذي كان منتشراً وما يزال في مختلف القطاعات العامة والخاصة في لبنان. ويبقى الشعب اللبناني هو الضحية وهو جهة الابتزاز والاستنزاف من قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى سبيل المثال فقد قامت الثورة البيضاء في عام 1952 ضد حكم الرئيس بشارة الخوري وهو أول رئيس لفترة الاستقلال اللبنانية (1943 - 1952) وبالرغم من أن هذا العهد هو عهد الاستقلال الأول والذي ينبغي أن يكون عهداً نظيفاً وصالحاً على اعتبار أنه جاء بعد عهدين هما العهد العثماني والعهد الفرنسي. ولكن مما يؤسف له أن الفساد انتشر في لبنان خلال 9 سنوات انتشاراً أودى بالبلاد والعباد إلى الهاوية نتيجة فساد سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، الذي أسهم اسهاماً بارزاً في وضع أسس الفساد في الدولة اللبنانية في التاريخ الحديث والمعاصر، لذا عندما عالجت الصحف اللبنانية هذه الظاهرة،

ومن بينها صحيفة النهار أطلقت عليه «السلطان سليم» كما أطلقت صحيفة النهار على المنطقة التي يعيش فيها «دولة فرن الشباك»،

ولما انتشر الفساد المالي والسياسي والإداري والطائفي بشكل لافت للنظر اتحدت المعارضة اللبنانية في جميع المناطق اللبنانية تحت شعار القضاء على الفساد. ونتيجة الضغوط القوية استقال الشيخ بشارة الخوري في 18 أيلول 1952 بعد أن شهد عهده الكثير من التطورات المفصلية من بينها العلاقات المتوترة مع سوريا واتخاذ قرار إعدام أنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي ومن ثم اغتيال الرئيس رياض الصلح واغتيال ملك الأردن الملك عبد الله سنة 1951 كما شهد آخر عهده ثورة عبد الناصر في 23 تموز 1952.

إن السياسيين في لبنان وفي مقدمتهم المعارضة ظنت أن رحيل الشيخ بشارة الخوري سيقضي على الفساد بأنواعه في لبنان فتم انتخاب الرئيس كميل شمعون (1952 - 1958) رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية، وما هي إلا سنوات حتى بدأ أهل السياسة في لبنان وأهل الصحافة والإعلام يترحمون على عهد بشارة الخوري، فقد تبين بأن الفساد السياسي في عهد الرئيس كميل شمعون بات أكثر تنظيماً وبات مدعوماً من الولايات المتحدة الأميركية من أجل ذلك قامت الثورة المسلحة ضد العهد الشمعوني في أيار 1958 إلى أيلول من العام ذاته وقد طالبت المعارضة بعدم التجديد للرئيس شمعون وبإنهاء عهد الفساد السياسي والاستعماري وسياسة النهب والهدر المالي.

بين أعوام 1958 - 1964 تولى قائد الجيش اللواء فؤاد الشهاب رئاسة الجمهورية بعد تسوية سياسية بين الرئيس عبد الناصر والأميركيين.

ويتميز عهده بمحاربة الفساد السياسي والمالي والطائفي، كما يتميز بالاصلاح الإداري وتنظيم الدولة اللبنانية على أسس حديثة ومعاصرة. وما من هيئة إدارية أو إصلاحية موجودة اليوم وفاعلة ما هي إلا من نتاج العهد الشهابي (منها على سبيل المثال: مجلس الخدمة المدنية). وشهد عهد الرئيس فؤاد شهاب إصلاحاً إدارياً مميزاً وأوكلت المهمة إلى لجنة رفيعة المستوى لمحاربة الفساد الإداري

الموروث، غير أن «أكلة الجبنة السياسية» أي السياسيين في لبنان بدأوا بمحاربة العهد الشهابي لأن الإصلاح السياسي والإداري والمالي كانت مضرة بالطبقة السياسية الفاسدة، لذلك حاول الرئيس فؤاد شهاب الاستقالة أكثر من مرة رغبة بالراحة من السياسيين اللبنانيين ومن السياسية، غير أن الشعب اللبناني رأى فيه المنقذ من الفساد المستشري فتمسك به حتى نهاية ولايته في أيلول 1964.

كان من المفترض أن تكرس عملية الإصلاح في العهود التالية، وأن تتكرس قواعد الدولة اللبنانية الحديثة بعيداً عن الفساد والمفسدين في جميع الميادين اللبنانية. ومما يؤسف له أن العهود التي تلت عهد الرئيس فؤاد الشهاب شهدت الكثير من عمليات الفساد والرشاوى والطائفية والمذهبية والتمييز بين المناطق اللبنانية وبين مختلف طبقات الشعب، فقد شهد عهد الرئيس شارل الحلو 1964 - 1970 الكثير من ملامح الفساد السياسي والمالي فضلاً عن المشكلات القائمة مع الفلسطينيين في لبنان الأمر الذي كرس الانقسام بين اللبنانيين. وبالرغم من إدعاء البعض بأن عهد الرئيس شارل الحلو كان امتداداً لعهد الرئيس فؤاد الشهاب غير أن هناك فرقاً شاسعاً ما بين عهد فؤاد شهاب وعهد شارل الحلو، هذا العهد الذي تميز بالضعف وعدم الاستقرار والأزمات السياسية والعسكرية والأمنية ومن بينها الحرب التي نشبت بين العرب وبين الكيان الصهيوني في 5 حزيران 1967.

غير أن السمة الغالبة على عهد الرئيس شارل الحلو هي سيطرة القوة الأمنية والمخابرات والمكتب الثاني على مقدّرات الدولة اللبنانية. وفي هذه الفترة أصبح الكثير من السياسيين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما عرف آنذاك في الصحف اللبنانية بالعسكرتارية حيث تولى العسكر بطريقة خفية وعلنية السيطرة على مفاصل الدولة لا سيما المفاصل السياسية سواء في تشكيل الحكومات أو في الانتخابات النيابية أو في إتخاذ القرارات السياسية المهمة (للتوسع يمكن مراجعة أرشيف صحيفة النهار، أرشيف صحيفة السفير، أرشيف لوريون لوجور، كتاب الدكتور حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان 1943 - 1952).

القضية اللبنانية بين الفساد وبنك انترا والمقاومة الفلسطينية:

من الأهمية بمكان القول، إن فساد النظام اللبناني بات هوية أساسية لهذا النظام لا سيما ما يختص بالفساد المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتربوي والإعلامي. ويكفي أن نشير أنه نتيجة لهذا الفساد وسرقة أموال الدولة وأموال الشعب فقد حدث في عهد الرئيس شارل الحلو كارثة مالية واقتصادية نتيجة للفساد المستشري تمثلت هذه الكارثة بإفلاس بنك أنترا الذي كان يعتبر أكبر وأهم مصرف في لبنان وفي العالم العربي بل كان لسنوات عديدة الصورة المشرقة للبنان المال والاقتصاد ولبنان سرية المصارف.

وبدون أدنى شك فإن قضية بنك أنترا تمثل وجهاً قبيحاً من وجوه الفساد في لبنان إذ أن قوة النظام اللبناني وبعد النهب المنظم لهذا المصرف سقطت مصداقية النظام اللبناني ومصداقية النظام المصرفي في لبنان.

والواقع فإن هذه الكارثة المالية التي حلت بلبنان أدت إلى فقدان اللبنانيين والعرب والأجانب ثقتهم بالمصارف اللبنانية الأخرى. ولقد تبين في ما بعد من خلال بعض الوثائق والمستندات السرية بأن إسقاط النظام المصرفي اللبناني وافشاله كانت مؤامرة بأبعاد ثلاثية:

1 ـ البعد اللبناني.

2 ـ البعد العربي والإقليمي.

3 ـ البعد الدولي.

وهكذا يلاحظ بأن عهد الرئيس شارل الحلو وبالرغم من أنه شهد بعض الإصلاحات الشكلية، غير انه شهد في الوقت نفسه أزمات عديدة في مقدمتها الأزمات الإدارية والمالية والطائفية والسياسية، بل إن من أخطر الأزمات الأمنية الأخرى هي أزمة النظام اللبناني مع المقاومة الفلسطينية وأزمة المخيمات في لبنان وأزمة التعايش بين النظام اللبناني وبين المقاومة الفلسطينية التي بدأت تتوسع وتكبر على حساب الدولة اللبنانية سواء في بيروت أو في جنوب لبنان أو في شمال لبنان، بل كبرت المقاومة واتسعت في كل المناطق التي تتمركز فيها المخيمات الفلسطينية بما فيه

المناطق المسيحية مثل مخيم تل الزعتر في شرق بيروت ومخيم الضبية. وبالرغم من إتفاق القاهرة بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية غير أن القضية اللبنانية زادت مشكلاتها مشكلة جديدة خطيرة تمثلت بتزايد الخلافات الفلسطينية اللبنانية لا سيما بعد هجرة المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان بعد معارك أيلول 1970 التي وقعت بين الفلسطينيين والجيش الأردني.

القضية اللبنانية بين الفساد والنفايات:

بعد تولي الرئيس سليمان فرنجية (1970 - 1976) الرئاسة في لبنان بدعم من قوى المعارضة للسلطة اللبنانية السابقة. فكان التحالف ممثلاً بـ الرئيس سليمان فرنجية والرئيس صائب سلام والرئيس كامل الأسعد ضد سلطة المكتب الثاني في الجيش اللبناني وضد ما عرف آنذاك بإسم «تيار الشهابية» (نسبة لفؤاد شهاب) وظن اللبنانيون أن هذا العهد الجديد سيكون عهداً للإصلاح والتجديد لأنه قام أساساً تحت شعار محاربة الفساد، ولكن ما هي إلا فترات حتى تبين أن هذا العهد الجديد قضى على قضية واحدة من الفساد وأفرز عدداً كبيراً من قضايا الفساد،

وبما أن هذا العهد يكاد يكون عهداً بعيداً عن المناطقية بدعم رئيس الجمهورية، فقد أصبح أهل زغرتا ومن منطلقات مناطقية يسيطرون على مقدرات الدولة اللبنانية وانتشارها في إدارات الدولة. ونظراً لبدايات العهد السيئة فقد اضطر الرئيس صائب سلام إلى الاستقالة من رئاسة الوزراء أكثر من مرة وخاصة في عام 1973 ومنذ ذلك التاريخ إلى وفاته عام 2000 رفض أن يتسلم مهام رئاسة الوزراء وقال كلماته الشهيرة «طلقتها بالثلاث». وانتشر بين اللبنانيين مثل شاع كثيراً يقول: «انتهينا من سلطة المكتب الثاني فإذا بنا نخضع لسلطة مكتب طوني».

كانت القضية الكبرى عام 1973 بالنسبة للبنان والعالم العربي وللقضية الفلسطينية قضية اغتيال المخابرات الإسرائيلية للقادة الفلسطينيين في قلب بيروت وبالتحديد في منطقة فردان. وتبين بأن الفرقة الإسرائيلية (الموساد) التي تعاونت مع بعض العملاء اللبنانيين قد نفذت عمليتها بسهولة سرعان ما انسحبت إلى عرض البحر

كما جاءت، والبعض الآخر يرى أن أفراد المخابرات سبق لهم أن دخلوا لبنان بجوازات سفر أجنبية وكانوا يقيمون في فنادق العاصمة بالتنسيق مع العملاء اللبنانيين (على غرار ما حدث من عملية اغتيال قام بها الموساد الإسرائيلي ضد أحد القادة الفلسطينيين في دبي).

اشارت صحيفة النهار في شهر أيار عام 1973 ولعدة أيام من هذا الشهر وسواها من الصحف اللبنانية والعربية إلى هذه القضية الخطرة التي وقعت في قلب العاصمة بيروت ضد الزعماء الفلسطينيين من الصف الأول. وأوضحت صحيفة النهار أن الرئيس صائب سلام رئيس وزراء أتهم قائد الجيش اللبناني اللواء اسكندر غانم بأنه لم يأمر الجيش اللبناني بملاحقة الموساد الإسرائيلي والعملاء اللبنانيين، وأوضح أيضاً كيف أن قوى الدرك قيادة وأفراداً في ثكنة فردان لم تتحرك ولم تدافع بالرغم من أن الحادث يقع على بعد أمتار من ثكنة الدرك، ولذلك طالب الرئيس صائب سلام بإقالة قائد الجيش غير أن الرئيس سليمان فرنجية أكد للرئيس سلام أنه متمسك تمسكاً قوياً بقائد الجيش الماروني وبإستطاعة رئيس الوزراء المسلم الاستقالة.

وبالفعل فقد استقال الرئيس صائب سلام وبات الموقف السياسي والأمني معقد للغاية في ظل احتجاجات الحركة الوطنية ومنطقة التحرير الفلسطيني ومواقف الدول العربية، لذلك لم يستطع أحد أن يشكل وزارة بعد الرئيس صائب سلام لا سيما عندما رفض الرئيس رشيد كرامي وسواه من الرؤساء السابقين قبول تشكيل حكومة جديدة. لذا حاول الرئيس سليمان فرنجية كسر الطوق السياسي فكلف الدكتور أمين الحافظ لتشكيل الحكومة اللبنانية غير أنه لم يستطع.

تأسيساً على ما تقدم تبين لنا بأن القضية اللبنانية كانت قضية معقدة بفروعها اللبنانية والعربية والدولية، لذا لاحظت الصحف اللبنانية والعربية والدولية كما كتب السفراء الأجانب والعرب بأن لبنان قادم على كارثة كبرى لها علاقة بالوجود الفلسطيني في لبنان، وقد بات اللبنانيون يعيشون على جبل من نار نتيجة الصراعات اللبنانية/ اللبنانية واللبنانية/ الفلسطينية والعربية/ العربية فضلاً عن

الصراع العربي/ الإسرائيلي.

أضف إلى هذا وذاك الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفاسد عند اللبنانيين ويكفي أن نشير إلى ما عرف آنذاك بإسم حزام البؤس حول بيروت والممتد من منطقة الكرنتينا إلى منطقة الأوزاعي الأمر الذي مهد تلقائياً لنشوء حركة المحرومين وحركات معارضة أخرى وانتشر السلاح بشكل واضح مع كل الطوائف اللبنانية والأحزاب وفي مقدمتها حزب الكتائب اللبنانية. وكانت الشرارة الكبرى نتيجة كل هذه القضايا يوم الأحد في 13 نيسان عام 1975 وبالتحديد الساعة 5 بعد الظهر.

يبقى القول الإشارة إلى ملف النفايات الذي استمر مفتوحاً لمدة ثمانية شهور بين تموز 1915 إلى آذار 2016، وقد غطت شوارع العاصمة والمدن والبلدات اللبنانية النفايات في كل الشوارع والمناطق دون استثناء.

لقد اقترح مجلس الوزراء اللبناني برئاسة الرئيس تمام سلام عدة حلول لمشكلة النفايات، سرعان ما ينتهي الاقتراح ويموت دون التوصل إلى حل. لذلك، فإن حركات المجتمع المدني: بدنا نحاسب، طلعت ريحتكم، وسواهما خاضوا معارك ونظموا تظاهرات لإنجاز هذا الملف "الفاسد" و"البشع" في جميع المقاييس، ولم تشهد مثيلاً له اية دولة متخلفة في العالم.

القضية السورية ونتائجها

منذ عام 2010 تشهد بعض الدول العربية تطورات سياسية وأمنية مع نتائج اقتصادية واجتماعية وديمغرافية على غاية من الخطورة. ولقد شهدت تونس منذ عام 2010 ثورة أطاحت بالنظام التونسي، ومن ثم شهدت ليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن تطورات مماثلة لم يكن أثرها قد اقتصر على تلك الدول، بل إجتازت تلك النتائج والآثار دولاً عربية كثيرة بما فيها لبنان والأردن والبحرين وسلطنة عمان وسواها من دول عربية.

ومن الأهمية بمكان القول، أن نتائج تلك الثورات العربية التي أطلق عليها مجازاً «ثورات الربيع العربي»، كان لها من النتائج الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، الأمر الذي أدى إلى تدمير البنى التحتية لهذه الدولة أو تلك، لا سيما ما يختص بالبنى الديمغرافية فقد حدث تغير ديمغرافي سكاني واضح المعالم في جميع المدن السورية، كما حدث تغير ديمغرافي بارز في العراق. وهذا التغير الديمغرافي كان لأسباب أمنية أو طائفية أو مذهبية أو سياسية. ويكفي أن نشير إلى التغير الديمغرافي البارز في المدن العراقية والتهجير المذهبي فضلاً عن تهجير المسيحيين في العراق سواء إلى مدن عراقية أخرى أو إلى خارج العراق.

وفي الوقت نفسه شهدت سوريا تغيرا سكانيا ديمغرافيا واضح المعالم في المدن السورية التي شهدت أحداثاً أمنية بارزة الأمر الذي لم يؤد إلى التهجير الداخلي فحسب، وإنما أدى إلى الهجرة القسرية إلى بلدان أوروبا الغربية والشرقية على السواء، وإلى لبنان وبعض الدول العربية.

ونظراً للمآسي التي عانى منها الشعب السوري سواء من النظام أو من بعض

القوى التي حملت شعارات إسلامية وغير إسلامية، تلك المآسي هي التي اضطرت الشعب السوري إلى التهجير إلى لبنان أو إلى الأردن أو إلى تركيا. وهذا التهجير يعبر من خلال المخيمات عن مدى تفاقم الكارثة الإجتماعية التي يمر بها الشعب السوري منذ حوالي الـ الست سنوات إلى اليوم،

بالإضافة إلى الممارسة غير الديمقراطية بحق الجماعات المسيحية داخل سوريا سواء من حيث هدم كنائسهم وأماكن العبادة الأخرى من أديرة ومزارات دينية فضلاً عن قتل الرهبان وخطفهم مما سيؤدي إلى تغير ديمغرافي مسيحي ليس في سوريا وحسب وإنما في جميع أنحاء المشرق العربي.

والأمر الملاحظ أن الشعب السوري لم يكتف بما آلت إليه الأمور، بل إنه اضطر للهجرة غير الشرعية إلى خارج العالم العربي وهذا التهجير مؤامرة مؤكدة على الشعوب العربية وعلى الشعب السوري بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي في مقدمة أهدافه نشر الفوضى غير الخلاقة في جميع البلدان العربية يهدف أيضاً إلى إضعاف العالم العربي وتفتيته وتقسيمه وتجزئته إلى أكثر من 22 دولة من بينها دول طائفية أو مذهبية أو قومية أو عنصرية بحيث تكون إسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة.

ولا بد من التأكيد أيضاً، بأن الأزمة السورية كشفت عن هدف جديد من أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير يتضمن تهجير المئات من الألوف من السوريين إلى أوروبا بهدف تفريغ سوريا من شعبها، أضف إلى ذلك أن الدول الأوروبية بحاجة ماسة إلى العنصر البشري لأن أوروبا تعاني منذ سنوات عديدة ليس من قلة الإنجاب وحسب، وليس من تحديد النسل وحسب، بل باتت أوروبا والغرب عامة يعاني من عدم الإنجاب.

لذلك، شهدت الدول الغربية لا سيما في أوروبا الغربية والشرقية على سواء هجرة عربية بشكل عام وسوريّة بشكل خاص وشهدت بعض الدول لجوء أكثر من مئة ألف لاجىء سوري وعراقي هربوا بواسطة السفن غير الشرعية إلى الجزر اليونانية وعوملوا معاملة قاسية وسلبية واحتجزوا لمدة أيام واستغلوا مع أطفالهم ونسائهم بشكل أو بآخر.

وقامت اليونان وهي بدورها تعاني من وضع اقتصادي ومالي صعب بترحيل آلاف من السوريين والعرب إلى دول أوروبا أو إلى تركيا وأبقت عدة آلاف في مخيمات لا تليق بالانسان فهي مخيمات أشبه بسجن كبير في ظل ظروف حياتية صعبة.

وفي المقابل فقد وصل إلى ألمانيا عشرات الألوف من المهاجرين السوريين، وقد استقبلتهم ألمانيا استقبالاً جيداً وعاملتهم معاملة جيدة، ومن المعروف أن اعتراف الدول الأوروبية بهؤلاء اللاجئين يؤدي حكماً إلى تأمين بيوت لهم وتخصيص مرتبات شهرية لهم ولعائلاتهم، وقد دافعت رئيسة الوزراء الألمانية عن قرارها باستقبال اللاجئين السوريين، وأن المانيا وأوروبا تحتاج إلى اليد العاملة العربية.

ويتوقع الإتحاد الأوروبي وصول 800 ألف لاجىء جديد من السوريين والعرب والأفغان والألبان وسواهم في عام 2016. وهذا العدد الكبير تستوعبه المصانع بشكل عام ومصانع السيارات بشكل خاص والمؤسسات التجارية والزراعية والصناعية.

من الأهمية بمكان القول، أنه في الوقت الذي تقوم فيه بعض الأنظمة العربية بممارسات إرهابية وأمنية تدعوا السكان إلى الهجرة والتهجير نجد أن أوروبا تنتظر بفارغ الصبر نصيبها من المهاجرين والنازحين واللاجئين من تلك البلاد إلى دول أوروبا التي تميل إلى مزيد من الشيخوخة في صفوف المواطنين، لذلك ذكرت الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية ووكالات الأنباء الأميركية والأوروبية ومن ثم العربية بأن اللاجئين العرب هم كنز عربي مفقود لم تعرف الأنظمة العربية قيمة هذا الكنز.

ومما يلاحظ بأن البطالة في ألمانيا تراجعت إلى أدنى مستوياتها حيث وصلت إلى 6.4 % علماً أن أسواق العمل الألمانية تحتاج إلى نحو 140 ألف مهندس ومبرمج وتقني، كما أن القطاعات المهنية والحرفية والصحية والمرافق السياحية (الفنادق والمطاعم) تبحث هي أيضاً عن يد عاملة رخيصة، حيث إن سوق العمل يتطلب ما يقارب 40 الف فرصة عمل حتى نهاية عام 2015 وتتوقع المؤسسات الألمانية الرسمية نقصاً باليد العاملة تقدر بنحو مليون و 800 ألف شخص بعد عدة سنوات.

لذلك فإن تدفق القوى العاملة الجديدة من السوريين والعرب والأفغان والألبان وسواهم يمكن أن يغير كل المؤشرات الاقتصادية بصورة إيجابية في الداخل الأوروبي.

كيف؟ ولماذا؟

إن الإجابة على هذا التساؤل لأن عدد كبير من المهاجرين ما زالوا شبانا (دون الـ 40 سنة) ووتتوافر لديهم مؤهلات العمل التي تترافق مع تدريب جيد على التقنيات في البلدان الغربية، بل أكثر من ذلك فإن اللجان التعليمية في الإتحاد الأوروبي قررت الإسراع في إنجاز معاملات الاعتراف بالشهادات العلمية التي يحملها عشرات آلاف من اللاجئين والمهاجرين من السوريين والعرب، كما رصدت تلك اللجان أموالاً طائلة لفتح مدارس خاصة لتعليم اللاجئين اللغات الأوروبية تمهيداً لإدخالهم في أسواق العمل الألمانية والأوروبية حيث تنتظر المصانع الأوروبية نسبة تشغيل عالية وذلك بهدف منافسة البضائع الأسيوية التي تغزو منذ سنوات الأسواق الأوروبية.

إن الأمر اللافت للنظر، إنه بالرغم من استقبال ألمانيا للآلاف من السوريين، غير أن العمليات العسكرية من الجماعات الإسلامية التي ضربت باريس في شباط من عام 2016، وضربت بروكسل في آذار من عام 2016، جعل الموقف الأوروبي محرجاً، لذا، فقد طالبت الحركات والقوى السياسية الأوروبية إعادة اللاجئين السوريين إلى تركيا كمكان آمن مع مساعدات مالية واقتصادية تشجيعية للحكومة التركية، وقد بدأت موجات من اللاجئين السوريين المعذبين بالعودة إلى مخيمات في تركيا إستناداً إلى اتفاق تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

١٠٠ شخصية من تيارات المعارضة السورية تلتقي بالرياض غداً:

«مهمّة صعبة» للتوافق حول مصير الأسد في المرحلة الإنتقالية

تبدأ اطياف المعارضة السورية في مؤتمر تعقده غداً في الرياض «مهمة صعبة» للتوصل الى رؤية مشتركة حول مصير الرئيس بشار الاسد في اي مرحلة انتقالية وهو نقطة خلاف رئيسية بين المعنيين بالنزاع.

وتدفع المملكة العربية السعودية من خلال المؤتمر الاول الذي يشارك فيه مناهضو النظام السياسيون والعسكريون، لتوحيد صفوف المعارضة قبل الاول من كانون الثاني، وهو الموعد الذي ترغب الدول الكبرى بحلوله، ان تجمع طرفي النزاع المستمر منذ ٢٠١١.

وستدعى الى المؤتمر على الارجح قرابة مئة شخصية ابرزها ممثلون للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي المقبولة من النظام و«مؤتمر القاهرة» الذي يضم معارضين من الداخل والخارج.

وسينضم اليهم ممثلو فصائل مسلحة غير مصنفة «ارهابية»، كالجبهة الجنوبية المدعومة من الغرب و«جيش الاسلام».

وذكرت صحف سعودية ان دعوة وجهت ايضا الى حركة احرار الشام. وفي حين كان الموعد المعلن لبدء المؤتمر غدا، افاد معارضون امس ان وصول المدعويين سيكون غدا، على ان تبدا اعماله رسمياً الاربعاء.

وتوصلت دول ابرزها الولايات المتحدة والسعودية الداعمتان للمعارضة، وايران وروسيا المؤيدتان للنظام، في فيينا الشهر الماضي، الى اتفاق لتشكيل حكومة انتقالية خلال ستة اشهر واجراء انتخابات خلال ١٨ شهرا بمشاركة سوريي الداخل والخارج. ورغم الاتفاق، لا يزال مصير الاسد موضع تجاذب يعرقل اي حل للنزاع الذي اودى باكثر من ٢٥٠ الف شخص.

ويقول عضو الائتلاف سمير نشار ان مؤتمر الرياض سيكون «امام مهمة صعبة محفوفة بالمخاطر»، موضحا ان ابرز اهدافه التوصل الى «موقف مشترك ورؤية سياسية واضحة حول سوريا المستقبل والمرحلة الانتقالية والموقف من بشار الاسد». وإزاء «الخلاف الجوهري» حول «دور ومستقبل» الاسد، يتخوف نشار «من ان تطالب بعض الفئات المحسوبة على بعض الدول التي تؤيد النظام السوري، ببقاء بشار الاسد في المرحلة الانتقالية، وهذا يضع المؤتمر امام تحديات خطيرة تؤثر على امكانية نجاحه».

وبعد اعوام من التشديد على اولوية رحيل الاسد، صدرت مؤخرا عن مسؤولين غربيين تصريحات تلمح الى امكان قبول بقائه لمرحلة انتقالية.

وراى هؤلاء ان حل النزاع يسهم في القضاء على تنظيم الدولة الاسلامية الذي تبنى مؤخرا هجمات دامية، ابرزها في باريس. الا ان المعارضة المدعومة من الغرب، تتمسك برحيل الرئيس السوري.

ويقول عضو الائتلاف احمد رمضان «المعارضة متشبثة برحيل الاسد مع بداية الفترة الانتقالية (...) لا يمكن بدء تفاوض الا اذا اتفقنا على مبدأ رحيل الاسد ومتى يرحل الاسد».

ويؤكد نشار ان الجميع يريد وقف القتل في سوريا «لكن هذا لا يعني ان نقبل ببشار الاسد في المرحلة الانتقالية اذا توقف عن القتل».

في المقابل، دعا مسؤولون في معارضة الداخل الى ترك مصير الاسد للسوريين. وقال رئيس هيئة التنسيق حسن عبد العظيم بعيد تلقيه دعوة للمشاركة في المؤتمر «في ما يتعلق بالرئيس بشار الاسد، هناك نوع من التوافق الدولي على ان هذا موضوع يقرره السوريون».

واستثني من الدعوة الى المؤتمر المقاتلون الاكراد وعلى راسهم وحدات حماية الشعب، احدى اكثر القوة فاعلية ضد الجهاديين.

وقال مسؤولون في الائتلاف ومقره اسطنبول، انه تحفظ على مشاركة الوحدات لانها «لم تقاتل قوات النظام»، ويرفض الاكراد الذين تجمعهم علاقة متوترة بتركيا، هذا الاتهام.

وشهدت المعارضة خلال الاعوام الماضية تجاذبات نفوذ بين دول داعمة لها،ما انعكس صراعا على السلطة وخلافات بين مختلف مكوناتها. الا ان السعودية تدفع باتجاه توحيد صفوف المعارضة، وهو ما اكد وزير الخارجية السعودية عادل الجبير انه سيمكن المعارضة من اداء دور «اكثر فاعلية في المحادثات».

ويقول المحلل السياسي السعودي جمال خاشقجي ان الرياض تريد الوصول الى «معارضة سورية موحدة، والحؤول دون ادعاء الروس وغيرهم ان لا وجود» لمعارضة كهذه.

واعتبر خاشقجي ان توحيد المعارضة قد يسهل عملية رحيل الاسد عن السلطة. وتوقع «وجود خلافات» خلال المؤتمر، الا ان «معظم الوفود تتفق على امر واحد: يريدون خروج بشار».

وتوقع خاشقجي ان يكلف المؤتمر ٢٠ شخصية من المشاركين فيه، لتشكيل «ما يشبه القوة الموجهة للمفاوضين» في حال عقد مباحثات مع النظام.

وحتى في حال نجاح المؤتمر، لا يخفي معارضون عدم تفاؤلهم بالتوصل الى حل للنزاع، خصوصا بعدما فشلت مفاوضات مماثلة في تحقيق تقدم.

ويقول رمضان ان «المشكلة هي في ما بعد (مؤتمر) الرياض. لا يتوفر حتى الآن شريك سياسي في سوريا يمكن ان يدخل عملية سياسية تفضي الى مرحلة انتقالية». ويتابع «الجو الدولي قد لا يبدو بعد مهيا لفكرة الحل السياسي في سوريا».

(ا.ف.ب)

الاثنين 7/ 12/ 2015

ردّت بعنف على اتهامات إيرانية لها بدعم المتطرّفين

أنقرة ترفض عرض قوّة روسي في مضيق البوسفور

تواصلت الحرب الكلامية بين روسيا وتركيا على خلفية اسقاط المقاتلات التركية قاذفة روسية من طراز سوخوي-٢٤ علي الحدود السورية الشهر الماضي ما تسبب باندلاع ازمة غير مسبوقة بين البلدين الجارين والناشطين في سوريا.

وانتقد وزير الخارجية التركي مولود جاوش اوغلو امس صورا لمقاتل روسي يحمل منصة صواريخ اثناء مروره في مضيق البوسفور التركي على متن سفينة عسكرية روسية، ووصف ذلك بانه «استفزاز».

وذكر تلفزيون ان تي في ان سفينة «قيصر كونيكوف» التابعة لاسطول البحرية الروسية في البحر الاسود عبرت مضيق البوسفور صباح امس، الا ان وسائل الاعلام ذكرت ان ذلك جرى الجمعة.

وعرض التلفزيون صورا لعسكري روسي على متن تلك السفينة وهو يحمل منصة اطلاق صواريخ على كتفه في وضعية الاطلاق.

وقال الوزير في كلمة بثها تلفزيون «ان تي في» ان «اظهار السفن الحربية الروسية لاسلحة هو إستفزاز».

كما ذكر الاعلام التركي كذلك ان انقرة اوقفت سفينة روسية في ميناء سامسون في نهاية الاسبوع بسبب «الافتقار الى الوثائق المطلوبة» بينما تم السماح لثلاث سفن اخرى بالمرور.

ولم يرد اي تعليق فوري من السلطات الروسية على تلك التقارير. الا ان جاوش اوغلو قال ان تركيا لا تعتزم منع السفن الروسية من عبور مياهها تماشيا مع القانون الدولي.

وعلى خط اخر، اعربت تركيا امس عن «دهشتها» للاتهامات الإيرانية لانقرة بدعم تنظيم الدولة الإسلامية والتورط في تجارة النفط مع الجهاديين في سوريا والعراق.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية تانجو بيلغيتش في بيان ان لا شيء في الاتهامات الإيرانية يؤخذ «على محمل الجد».

وقال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الخميس إنه حذر نظيره الإيراني حسن روحاني في شان تقارير في وسائل إعلام إيرانية تتهم اردوغان وأسرته بالتورط في عمليات تجارة النفط مع جهاديي تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال أردوغان انه تحادث هاتفيا مع روحاني وأبلغه «ستدفعون ثمنا باهظا إذا استمر الوضع على هذا النحو»، مضيفا ان الإيرانيين ازالوا هذا الكلام من المواقع الالكترونية لاحقا.

واكد بيلغيتش حصول المكالمة الهاتفية بين الرئيسين، وقال إن اي محاولات لتحوير مضمونها ليس «غير اخلاقي فحسب، بل يوازي ايضا إخفاء الحقيقة عن الشعب الإيراني».

وردا على أردوغان، دعت وزارة الخارجية الايرانية الجمعة إلى «مراعاة اللياقة ومبدا الاحترام المتبادل في العلاقات»، وفقا لوسائل الاعلام الايرانية.

ونقلت وكالة الانباء الايرانية عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسين جابر انصاري قوله إن «استمرار الساسات والمواقف التي تسهم في دعم الارهاب في سوريا والعراق ستؤدي إل تفاقم الأزمة في المنطقة واستفحال مشاكل الدول التي تواصل مثل هذه الساسات».

وقال بيلغيتش إن لتركيا «سياسات مبدئية» للتوصل إلى حل سلمي للمشاكل في منطقتها.

واضاف ان انقرة لا تاخذ «على محمل الجد اتهامها بالإرهاب من قبل الدول التي أسهمت في تصاعد الأزمات بسبب تعاونها مع نظام دمشق»، في إشارة إلى إيران وروسيا.

وفي طهران، ذكرت ايران امس ان من «واجبها» التوسط في الخلاف بين روسيا وتركيا اللتين تتبادلان الاتهامات.

ونقلت وكالة ايرنا الايرانية الرسمية للانباء عن علي اكبر ولايتي مستشار المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية اية الله علي خامنئي قوله ان «على ايران واجب خفض التوترات بين روسيا وتركيا، فليس من الجيد وجود خلاف اخر يضاف الى الخلافات الحالية التي تشهدها المنطقة».

وقال ولايتي: «ارى انه لم يعد هناك من حاجة لإبراز وثائق اخرى تثبت بيع داعش النفط لتركيا، بعد الوثائق التي قدمتها روسيا بهذا الشان». الا انه اكد «يجب ان لا ننحاز لطرف ضد الاخر».

(اللواء-وكالات)

الاثنين 7/ 12/ 2015

هدفه محاربة النظام وداعش والوحدات الكردية

تحالف عشائري عربي وتركماني بالرقة ودير الزور والحسكة

أعلن في مدينة اورفة جنوبي تركيا مساء السبت عن تشكيل تحالف سياسي عسكري سوري جديد، يضم قبائل وعشائر عربية وتركمانية من محافظات الرقة ودير الزور والحسكة التي تتنازع السيطرة عليها عدة أطراف متقاتلة.

وقال عمر الدادا ممثل التركمان في التحالف الجديد واحد نواب رئيسه، إن الهدف من هذا التكتل محاربة قوات النظام وتنظيم الدولة الإسلامية ووحدات حماية الشعب الكردية الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

واوضح الدادا أن التحالف يضم ١٥ قبيلة وعشيرة عربية وتركمانية، واشار إلى أن باب التحالف مفتوح لبقية قبائل وعشائر المنطقة، وتوقع انضمام المزيد منها.

وبيّن ان مندوبي القبائل اختاروا احد شيوخ قبيلة «الولدة» التي تعد كبرى قبائل محافظة الرقة، رئيسا للتحالف، كما اختاروا ثلاثة نواب له.

واكد الدادا ان التحالف الجديد يعتبر روسيا وايران وحزب الله اعداء له، واشار إلى انه لن يتعامل مع من وصفهم بـ«المشبوهين»، غير انه اكد أن التحالف سيحتضن من اراد العودة عن تحالفات سابقة أضرت بالثورة.

وعن موقف السلطات التركية من التحالف، اكتفى الدادا بالقول إن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين، مشيرا إلى أن الخطوة التالية ستكون تشكيل كتائب عسكرية تتبع للجيش السوري الحر تعمل على تحرير المنطقة الشرقية من تنظيم الدولة ووحدات حماية الشعب وقوات النظام، والحؤول دون وقوع مشاكل بين قبائل المنطقة وبين المكونات العرقية.

ودعا القبائل الكردية غير المتحالفة مع وحدات حماية الشعب للانضمام للتحالف الجديد الذي سيعمل على إرساء قواعد عيش مشترك بين مكونات المنطقة الشرقية من عرب وكرد وتركمان.

ويسيطر تنظيم الدولة على محافظة الرقة بشكل شبه كامل، وعلى محافظة دير الزور باستثناء أحياء داخل المدينة تخضع لسيطرة النظام، كما يسيطر على ريف الحسكة الجنوبي، في حين تتشارك الوحدات الكردية السيطرة على محافظة الحسكة مع قوات النظام.

وسيطرت وحدات حماية الشعب منتصف العام الجاري على مدينة تل ابيض في ريف الرقة الشمالي على الحدود مع تركيا والتي تضم عربا وتركماناً، بعد انسحاب تنظيم الدولة منها، وأتهمت بممارسة عمليات تهجير وتطهير عرقي من قبل منظمة العفو الدولية.وأشار المحامي انور الكطاف احد نواب رئيس التحالف، إلى وجود قبائل وعشائر ذات ثقل في المنطقة الشرقية من سوريا ضمن التحالف.

وأكد أن تشكيل التحالف جاء بجهود فردية، وتوقع ان يكون له تاثير كبير في المشهد السياسي والعسكري في المنطقة كونه سيكون المعبّر عن ابناء منطقة عشائرية.

وشهدت المنطقة الشرقية من سوريا مؤخرا ظهور عدة تحالفات لمحاربة تنظيم الدولة بدعم اميركي وروسي، ابرزها تحالف «قوات سوريا الديمقراطية» الذي ضم عدة فصائل متحالفة مع النظام في مقدمتها وحدات حماية الشعب ومليشيا «الصناديد» وكتائب البعث».

ويرى الناشط السياسي مضر الأسعد ان التحالف القبلي الجديد سيكون له شان في المنطقة الشرقية، وسيحظى بحاضنة اجتماعية قوية إن وجد الدعم العسكري والسياسي والإعلامي من التحالف الدولي، لأن تحالف «قوات سوريا الديمقراطية» أقيم بدعم واضح من النظام.

ولا يستبعد الأسعد ان تقوم تركيا بدعم التحالف القبلي الجديد لأنها «تبحث عن جهة سورية فاعلة متراصة لمواجهة وحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم الدولة وقوات النظام على حدودها الجنوبية».

(الجزيرة نت)

الاثنين 7/ 12/ 2015

أبرز مكوّنات المعارضة السورية المدعوة إلى الرياض

يلتقي ممثلون عن ابرز التيارات المتنافسة في المعارضة السورية السياسية والعسكرية في الرياض غداً في محاولة للتوصل الى رؤية موحدة قبل المشاركة في مفاوضات محتملة مع نظام الرئيس السوري بشار الاسد.

وفي ما ياتي لائحة بابرز المجموعات والفصائل التي اعلنت مشاركتها في مؤتمر الرياض وتلك المرجح انها قد تلقت دعوة، في حين يبدو المكون الكردي الغائب الابرز بعد عدم تلقيه اي دعوة للمشاركة.

- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية:

ابرز مكونات المعارضة السورية في الخارج ومن المقرر ان يرسل عشرين ممثل عنه الى مؤتمر الرياض.

يضم الائتلاف عددا من الشخصيات والاحزاب والمكونات العرقية المتنوعة وممثلين عن عدد من الفصائل العسكرية لكنه يتهم برغم ذلك بانه لا يمثل كافة الفصائل المقاتلة الفاعلة على الارض.

تاسس الائتلاف في تشرين الثاني ٢٠١٢ في الدوحة بموجب اتفاق بين المجلس الوطني السوري وقوى معارضة اخرى.

وحظي باعتراف رسمي من اكثر من ١٢٠ دولة في مؤتمر اصدقاء سوريا الذي استضافته مراكش نهاية العام ٢٠١٢ بوصفه «ممثلا وحيدا للشعب السوري».

ويراسه حاليا خالد خوجة المستقر في تركيا.

شارك الائتلاف مع وفد من النظام في جولتي مفاوضات عقدت في نهاية العام ٢٠١٣ ومطلع العام ٢٠١٤ في جنيف باشراف الامم المتحدة دون تحقيق اي تقدم.

ويتمسك الائتلاف بشرط رحيل الاسد عن السلطة وبمقررات جنيف-١ الصادرة العام ٢٠١٢ وتنص على تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة.

مؤتمر القاهرة

انبثق عن لقاء استضافته القاهرة في شهر كانون الثاني الماضي بمشاركة معارضين من توجهات مختلفة. وجمع في حزيران قرابة ١٥٠ معارضا يعيشون داخل سوريا وخارجها، بينهم قوى كردية.

ومن ابرز مؤسسيه المعارض البارز هيثم مناع. وقال مناع ان عشرين شخصية سيمثلون هذا التجمع في الرياض.

وشارك ممثلون عن هذا التجمع في لقاءات استضافتها موسكو في وقت سابق ويقدم نفسه كبديل عن الائتلاف المعارض. ويعتبر ان «لا مكان» للاسد في مستقبل سوريا.

— هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي:

تاسست العام ٢٠١١ وتضم احزاباً قومية ويسارية وكردية وشخصيات وطنية، ابدت رفضها للتدخل الخارجي في سوريا منذ اندلاع النزاع.

ومع انها تعد من ابرز مكونات المعارضة المقبولة من النظام، تعرض عدد من قيادييها للاعتقال في السنوات الثلاث الماضية، ابرزهم عبد العزيز الخير ورجاء الناصر.

وهي من القوى التي شاركت في لقاءات استضافتها موسكو في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥. وبحسب المنسق العام حسن عبد العظيم، ستشارك هيئة التنسيق في مؤتمر الرياض بعد تلقيها دعوة.

ولم يتضح ما اذا كانت مكونات اخرى من معارضة الداخل كـ«تيار بناء الدولة السورية» الذي يرأسه المعارض لؤي حسين والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير برئاسة قدري جميل، قد تمت دعوتهما للمشاركة في هذا المؤتمر.

- معارضون مستقلون

من المرجح ان تتم دعوة مجموعة من الشخصيات المعارضة المستقلة، وبينها ناشطون ورجال اعمال، لكن اسماءهم لم تعلن بعد.

- الفصائل المسلحة

من المتوقع مشاركة ١٥ ممثلا عن الفصائل المقاتلة في مؤتمر الرياض، وفق مصدر سياسي معارض.

لكن التفاصيل حول هوية هذه المجموعات لا تزال غامضة. واكد «جيش الاسلام» الفصيل المسلح النافذ في ريف دمشق تلقيه دعوة للمشاركة في اجتماع الرياض من دون ان يعلن اذا كان ينوي تلبية هذه الدعوة ام لا.

ومن المرجح ان تكون الجبهة الجنوبية التي تتلقى دعما غربيا وتنشط في جنوب سوريا، في عداد الفصائل التي تمت دعوتها الا انها لم تعلن ذلك رسميا. ورفضت حركة احرار الشام، الفصيل الاسلامي (غير الجهادي) الأكثر نفوذا في سوريا، التعليق على تقارير نشرتها صحف سعودية حول دعوتها للمشاركة في مؤتمر الرياض. ولم يصدر عنها اي موقف رسمي بهذا الصدد.

ويغيب حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي وذراعه العسكري، وحدات حماية الشعب الكردية عن الاجتماع على الرغم من الدور العسكري البارز الذي لعبته الوحدات ميدانيا في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية بمساندة من الائتلاف الدولي بقيادة واشنطن.

واكدت مصادر كردية ان الحزب لم يتلق اي دعوة.

ولم تتلق «قوات سوريا الديموقراطية» التي تضم فصائل كردية وعربية وتمكنت من طرد تنظيم الدولة الاسلامية من مساحات واسعة في شمال شرق سوريا في الشهرين الاخيرين اي دعوة للمشاركة في مؤتمر الرياض.

(ا.ف.ب)

الاثنين 7/ 12/ 2015

جئني بمثلهم!

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ قامت الأجهزة المصرية الرسمية بحصر أمواله وممتلكاته، كما قامت بالبحث عن أموال بإسمه في الخارج، فلم تجد شيئاً، وسجّلت الحقائق التالية:

مرتّبه ومخصّصاته: راتبه الشهري ٥٠٠ جنيه يضاف إليه بدل التمثيل ١٢٥ جنيهاً، فيصبح الإجمالي ٦٢٥ جنيهاً، أما الصافي الذي يتقاضاه بعد الاستقطاعات فهو ٣٩٥ جنيها (حوالى ٩٩٠ دولاراً أميركياً في حينه).

ثروته: ٣٧١٨ جنيهاً في حسابه في بنك مصر، ٢٠٠ سهم شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)، ٥ أسهم شركة مصر للألبان، سند واحد البنك العقاري، ٦٠٠ جنيه شهادات استثمار، ١٠ أسهم في بنك الإتحاد التجاري، ١٠٠ سهم في الشركة القومية للأسمنت، ٣٠ جنيه سندات تأمين، ١٠٠ جنيه قرض إنتاج، ١٨ جنيه أسهم في شركة النصر لصناعة أقلام الرصاص، شهادات استثمار بمبلغ ٦٠٠ جنيه في شركة الحديد والصلب، علماً بأن أغلب هذه الأسهم هي أسهم مِنح ذات قيمة رِمزية.

وثائق تامين على الحياة: القوّات المسلحة ١٥٠٠ جنيه، الشرق للتامين ١٠٠٠ جنيه، مصر للتامين ١٠٠٠ جنيه، الأهلية للتامين ٢٥٠٠ جنيه، القاهرة للتامين ٢٥٠٠ جنيه.

ممتلكات شخصية: ثمانية أزواج أحذية، ثلاث ماكينات كاميرا للتصوير، آلة عرض سينما، عشرة بدلات ومجموعة ربطات عنق، سيارة أوستين سوداء صغيرة (كان يمتلكها قبل الثورة).

وتضمّن سجلّ الحقائق أنّ الرئيس عبد الناصر استبدل من معاشه الشهري (اقترض بضمان معاشه) مبلغ ٣٥ جنيهاً لتجهيز زيجات ابنتيه، وكان في جيبه يوم رحيله مبلغ ٨٤ جنيهاً، وترك الدنيا وأسرته لا تملك مسكناً خاصاً، وليس لزوجته دخل خاص غير معاشها من زوجها الراحل.

هذه هي كل ثروة الرجل الذي قاد الثورة وحكم مصر ١٨ عاماً!

للمعلومة، كانت مخصّصات الملك فاروق ١٠٠ الف جنيه سنوياً (٤٠٠ الف دولار في بداية حكمه و٢٨٥ الف دولار في نهاية حكمه وفقاً لأسعار الصرف في حينها). أما اللواء محمد نجيب، أوّل رئيس لمصر، فاكتفى براتب شهري قدره ٢٥٠ جنيه (٧١٥ دولاراً في حينه). وارتفع راتب الرئيس أنور السادات إلى ١٠٠٠ جنيه شهرياً (١٤٢٨ دولاراً في حينه) عدا عن المخصّصات السرّية، بينما رفع الرئيس حسني مبارك راتبه إلى ٤٧٥٠ جنيهاً إضافة إلى ١٥٠ الف جنيه مخصّصات شهرية (١٠٠ الف دولار في حينه). وبلغ راتب الرئيس محمد مرسي ٢٤ الف جنيه، إضافة إلى ٦ آلاف جنيه مخصّصات شهرية (المجموع ٤٦١٥ دولاراً في حينه).

واخيراً، فإن راتب الرئيس عبد الفتاح السيسي هو ٤٢ الف جنيه شهرياً (٥٣٧٠ دولاراً).

عبد الفتاح خطاب

مقال الأستاذ عبد الفتاح خطاب عن الحياة المتواضعة والراتب المتواضع للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولأسرته مقارناً بينه وبين زعامات العالم العربي من أصحاب مئات ملايين الدولارات أو مليارات الدولارات (اللواء، أول آذار 2016)

فهرس الموضوعات

مؤلفات الأستاذ الدكتور حسان حلاق

1 - موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 - 1909

2 - دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908 - 1909.

3 - موقف لبنان من القضيّة الفلسطينية 1918 - 1952.

4 - دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1952

5 - التيّارات السياسيّة في لبنان 1943 - 1952

6 - لبنان من الفينيقية إلى العروبة (دراسات لبنانية وعربية 1)

7 - أيّة ثقافة أيّة سياسة للتعايش في لبنان (دراسات لبنانية وعربية 2)

8 - الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني والاتجاهات الوحدوية والإنفصالية في لبنان (دراسات لبنانية وعربية 3)

9 - الأبعاد الطائفيّة والسياسيّة في مواقع الحكم والسلطة في لبنان (دراسات لبنانية وعربية 4)

10 - اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (دراسات لبنانية وعربية 5)

11 - دور اللبنانيين في معركة النضال العربي (دراسات لبنانية وعربية 6).

12 - مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936

13 - أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني - سجلات المحكمة الشرعية في بيروت (وثائق تنشر للمرة الأولى)

14 - التاريخ الإجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية - سجلات المحكمة الشرعية (وثائق تنشر للمرة الأولى).

15 ـ بيروت المحروسة في العهد العثماني.
16 ـ مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات.
17 ـ العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى: الأندلس ـ صقلية ـ الشام
18 ـ المؤرّخ العلاّمة محمد جميل بيهم 1878 ـ 1978
19 ـ مذكّرات سليم علي سلام 1868 ـ 1938 (بالعربية والتركية).
20 ـ العلاّمة الدكتور عمر فروخ 1906 ـ 1987
21 ـ عمر حوري 1912 ـ 1994: سيرة رجل ومسيرة أمة
22 ـ الحاج جميل روّاس 1888 ـ 1976: رجل البرّ والإحسان والخير والعطاء.
23 ـ تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي
24 ـ الإدارة المحلية ـ المحتسب
25 ـ دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية
26 ـ تاريخ العلوم والتكنولوجيا
27 ـ ملامح من تاريخ الحضارات
28 ـ دراسات في تاريخ المجتمع العربي (بالإشتراك مع د. عبد العزيز قانصو، د. عدنان السيّد حسين، د. مصطفى فوّاز)
29 ـ مقدمة في تاريخ العرب (بالاشتراك مع د. عبد العزيز قانصو، د. مصطفى فوّلز).
30 ـ مدن وشعوب إسلامية
31 ـ "ألبوم ـ Album" صور ولوحات نادرة: بيروت ـ دمشق ـ القدس ـ القاهرة في العهد العثماني
32 ـ المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية: "كيف تكتب بحثاً أو رسالة أو أطروحة" (بالإشتراك مع د. محمد منير سعد الدين)
33 ـ مكّة المكرّمة من خلال رحلتي ابن جبير وابن بطوطة
34 ـ الإمام والسلطان (الإمام الأوزاعي والسلطان صلاح الدين الأيوبي)

35 ـ فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية (وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى)
36 ـ جامعة بيروت العربية: 1960 ـ 2000
37 ـ تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر
38 ـ تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر (بالإشتراك مع د. محمد علي القوزي).
39 ـ دراسات في المجتمع اللبناني (دراسات سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ديموغرافية...)
40 ـ بيروت المحروسة (بيروت الإنسان والحضارة والتراث)
41 ـ الأرشيف والوثائق والمخطوطات (في لبنان والعالم العربي والعالم).
42 ـ موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود.
43 ـ الدكتورة زاهية قدّورة 1920 ـ 2002 (كراس)
44 ـ جمعية البرّ والإحسان 1936 ـ 2002 (كراس)
45 ـ مناهج تحقيق التراث والمخطوطات العربية
46 ـ دار العجزة الإسلامية في بيروت 1954 ـ 2004
47 ـ قضايا ومشكلات العالم العربي
48 ـ طرائق ومناهج التدريس والعلوم المساعدة وخصائص المدرّس الناجح
49 ـ الرئيس الشهيد رفيق الحريري 1944 ـ 2005: سيرة قائد ومسيرة أمة (وزع منه خمسة آلاف نسخة على نفقة المؤلف عن روح الرئيس الشهيد)
50 ـ الإسلام والغرب (بالإشتراك مع د. أحمد علم الدين)
51 ـ تاريخ العلوم والتكنولوجيا عند العرب
52 ـ الأوضاع الشرعية والقانونية لأوقاف المسلمين والمسيحيين في لبنان في العهد العثماني (وثائق تنشر للمرّة الأولى)
53 ـ العلاقات الإقتصادية والاجتماعية والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية

للمسلمين والمسيحيين وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد العثماني (وثائق تنشر للمرة الأولى).

54 - المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في العالم العربي

55 - مقدمة في مناهج البحث العلمي - دار النهضة العربية 2009.

56 - موسوعة العائلات البيروتية (سبعة مجلدات) - دار النهضة العربية 2010 - 2017

57 - كتاب جامعة بيروت العربية "اليوبيل الذهبي": 1960 - 2010

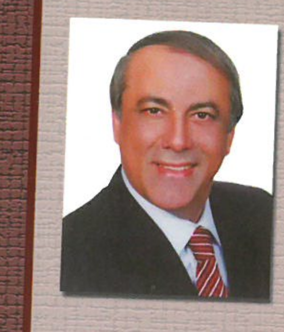
58 - العلاقات العربية - العربية - دار النهضة العربية 2010

59 - آل بيهم في التاريخ

60 - بلدية بيروت المحروسة (المجلد الأول) 1840 - 1943

61 - معالي الأستاذ محمد الجارودي (1915 - 2011).

62 - المحامون والأطباء والصيادلة والعلماء والتجار والمهن والفنادق والصحف والمطابع في بيروت المحروسة في العهد العثماني.



1. مواليد بيروت المحروسة (منطقة الطريق الجديدة)

محل الإقامة حسب تذكرة الهوية: بيروت - المزرعة.

2. دكتوراه دولة في التاريخ الحديث مع مرتبة الشرف الأولى

من جامعة الإسكندرية 1981.

3. أستاذ سابق في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية منذ عام 1981.

4. أستاذ التاريخ في جامعة بيروت العربية منذ عام 1981.

5. عضو المجلس الأعلى لجامعة بيروت العربية بين أعوام 2010-1985.

6. عضو مجلس جامعة بيروت العربية 1984 - 1987، 2013.

7. رئيس وعضو المجلس العلمي لكلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية منذ عام 1980.

8. أستاذ مشرف على رسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراه في الجامعات العاملة في لبنان، وأستاذ معتمد من قبل الجامعات اللبنانية والعربية في لجان ترقية الأساتذة الجامعيين منذ عام 1985

9. عضو اتحاد الكتاب اللبنانيين 1981، وعضو اتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1993.

10. عضو اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو 2003، ونائب رئيس مجلس أمناء وقف البرّ والإحسان.

11. عضو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في لبنان 2001 - 2006.

12. نائب رئيس مجلس أمناء المركز الإسلامي للتربية في بيروت 1984.

13. نائب رئيس سابق لهيئة أمناء بناء مسجد محمد الأمين، بقرار من مفتي الجمهورية اللبنانية 2001.

14. نائب رئيس تجمع بيروت 2005-1993، وعضو جمعية متخرجي الجامعات المصرية 1981.

15. عضو مؤسس في اتحاد جمعيات العائلات البيروتية 1998، رئيس جمعية آل حلاق في بيروت 2001.

16. رئيس جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية عام 2007-2003.

17. شارك في ندوات ومؤتمرات علمية محلية وعربية ودولية. ترجمت بعض مؤلفاته إلى لغات أجنبية.

18. اعتمد الكثير من المستشرقين الألمان والأميركيين والفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين على مؤلفاته ودراساته.

19. أسهم في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية اللبنانية والعربية المتعلقة بتاريخ بيروت والمدن العربية.

20. له العديد من المؤلفات التاريخية والسياسية والحضارية في ميادين الدولة العثمانية والعالم العربي والحضارة.

21. أوّل من قدم برنامجاً تلفزيونياً عن بيروت وتاريخها وتراثها تحت عنوان "أوراق بيروتية".


ISBN 9953-670-01-4

9 789953 670010